١

المباحث المشرقية
امام فخر رازي
طبيعيات و الهيات

١٢٤
١٤٢

لعبد الرسول

[illegible]

فهرس ما في الكتاب

فهرست ما في الكتاب

فهرس ما في الكتاب

٧٣

المقصد الثاني في الكلام وفيه [illegible]

٧٣

المقصد [illegible] وفيه [illegible] فصلين

٧٣ الفصل الاول في [illegible]

٧٣ الفصل الثاني في [illegible] الى الانواع [illegible]

٧٥ الفصل الاول في الكلمات [illegible] وهي المسمى بالافعال [illegible] والافعال

وفيه [illegible]

٧٥ الباب الاول في [illegible] وفيه [illegible] فصول

٧٥ الفصل الاول [illegible]

٧٥ الفصل الثاني في [illegible]

٧٥ الفصل [illegible]

٧٦ الفصل الرابع في [illegible]

٧٦ الباب الثاني في الكلمات [illegible] وفيه [illegible] فصلا

٧٦ الفصل الاول في [illegible]

٧٧ الفصل الثاني في [illegible]

٧٧ الفصل الثالث في [illegible]

٧٧ الفصل الرابع في [illegible]

٧٨ الفصل الخامس في [illegible]

٧٩ الفصل [illegible]

٧٩ الفصل [illegible]

٨٠ الفصل [illegible]

٨٠ الفصل [illegible]

٨٣ الفصل [illegible]

٨٣ الباب الثالث في الكلمات [illegible]

٨٣ الفصل الاول [illegible]

٨٤ الفصل [illegible]

٨٥ الفصل [illegible]

٨٦ الفصل [illegible]

٨٧ الفصل [illegible]

٨٧ الفصل [illegible]

[illegible] في الكلمات [illegible]

الثاني [illegible]

الاول [illegible]

الثاني [illegible]

الاول [illegible]

٨٢ [illegible] في الكلمات المزدوجة [illegible] وفيه [illegible] فصول

٨٢ الفصل الاول في [illegible]

٨٨ الفصل الثاني في [illegible]

٨٨ الفصل [illegible]

٨٩ [illegible] المزدوجة [illegible] وفيه [illegible] فصول

٨٩ الفصل الاول في الواحد

٩٠ الفصل [illegible]

٩٠ الفصل الثالث [illegible]

٩٠ [illegible] الثالث في الكلمة [illegible]

٩٠ [illegible] الاول فيه [illegible] الكلام والعلم والمتكلم

٩٠ [illegible] الاول وفيه [illegible] وعشرون فصلا

٩٠ الفصل الاول في [illegible]

٩١ الفصل الثاني في [illegible]

٩٢ الفصل الثالث في [illegible]

٩٣ الفصل الرابع في [illegible]

٩٣ الفصل [illegible]

٩٤ الفصل [illegible]

٩٤ الفصل [illegible]

٩٤ الفصل [illegible]

٩٤ الفصل [illegible]

٩٥ الفصل [illegible]

٩٦ الفصل [illegible]

٩٦ الفصل [illegible]

٩٦ الفصل [illegible]

٩٨ الفصل [illegible]

٩٨ الفصل [illegible]

فهرست ...

مباحث مشرقية

من تصنيف امام فخر رازی

تولد امام در سنه ۵۴۳ و فوت در سنه ۶۰۶

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحان المتفرد بتعين مرتبة الهوية والموجود المتوحد بتوحيد مرتبة الوجوب في الوجود الباطن عن طرق العقل لفرط سطوع
انواره الظاهر لبصائر اولي الابصار من شهادته على افعاله وآثاره المستولي على جميع الممكنات بالقهر
والاستيلاء المحيط على الزمان الذي لا نهاية له لا نهاية الى الانتهاء المقدس عن النقصان المنعوت
بالانقطاع والانقضاء المنزه عن ان يدخل في ملكوته ما يخرج عما عنده من سلسلة القدر والقضاء نشهد
انه المجد من جناب احديته وتعالى عظمته عما يليق تعظيم مجده وجلاله وكنه كبريائه وكماله وعلو شانه وباهر
برهانه وقدم احسانه وعظيم امتنانه مع الاعتراف بانه لا ينبغي لوفي ما استاثر به من العزة والعلو
اقصى حد الى مدركه ولا ملائم اشد نوته ظهور الممكنات اعلى انتبه الماوحين تعالى عن متصورات
الظالمين المبطلين وتقدس عن موهمات المشبهين والمعطلين وله الحمد حمدا استفال عن حمل اعبائه
السموات السبع والارضون ويجاري لجار النواره التكوينية والتنزيلية وتحرق بلمعة من
شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين ثم الصلوة على المخصوص بالنفس القدسية والرياسة الانسية محمد المصطفى
وعلى آله واصحابه صلوة لا ينقطع امتدادها ابدا ولا يرتفع استعدادها عددا اما بعد فان الذي دعانا
وكدنا الى تحصيل ما وجدنا في كتب المتقدمين وتقرانا من زبر الاولين تحصيلا لخيار اللباب من
كل باب وتجنبا للتطويل والاطناب مجتنبا فيه عن الايجاز المتعسف للالغاز مجتنبا فيه الافضاح

المفضا

المفسد للايضاح ويكون الترتيب على ان نفصل المطالب بعضها عن البعض ثم نورد فيها اولا الاحكام ولما
بالنقض ثم نذيلها بالشكوك المشكلة والاعتراضات المعضلة ثم نتبعها ان قدرنا بالحل الشافي والجواب
الوافي وربما وقع في اثناء ذلك ما يخالف المشهور وينقض كلام الجمهور ولكن ايها الطالب خبرنا ان
العاقل لا يحيد عن المالوف اذا وجد الى تقريره سبيلا ولا يرغب عن المعروف اذا وجد عليه دليلا
قوليا او فعليا وان الذين يحكمون بوجوب موافقة الاولين في كل قليل وكثير ويحرمون مفارقتهم في النقير
والقطمير يعلمون ان اولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع لمتقدميهم مخالفين وعلى كلامهم معترضين وعن
مقالاتهم معرضين وبذلك مصرحين لا متوقفين فان كان في ذلك مرذولا غير مقبول فقد صار المقدم مقدوحا
لمخالفة مقدميه واعتراضه على كلام معلميه وان كان ذلك مشيرا بانبياء ومنهجا سديدا [illegible] ما ورد
بانقيادا آثارهم والاقتداء بانوارهم فقد صارت طرائقنا في التحقيق في المضايق والخوض في لجج بحار الدقائق
التي رجاتها [illegible] مصادمات شبهها ونهاياتها واختلافات اواخرها وغاياتها الى ترك بعض المعتقدات
والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القديم والصراط المستقيم فصارت فتواهم بوجوب اتباع الاولين
موجبا عليهم ترك ذلك والتمسك بادلة ذوي البراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضا
فساد طريقة قوم تعبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل غث وسمين وباطل وحق
منهم انهم قد اجلوا انفسهم اضداد الاولياء الاكابر فقد تخطوا في مسلكهم والحدوا الى جانبهم كلا فلم يحصلوا
من ذلك الا على اظهار رذائلهم [illegible] الواقعة وعيا وتهم الظاهرة وكلامهم في النقصان واخذتهم مجانب الجهل
ولكن [illegible] ولما عرفنا ان الفريقين ليسا على المنهج القويم وان كلا طرفي قصد الامور ذميم اخترنا الوسط
من الامرين والقول الاحسن من القولين وهو ان نجتهد في تقرير ما وصل الينا من كلماتهم وحصلناه
من مقالاتهم فان عجزنا عن تخريجه وتحريره واظهار وجه تقريره اشرنا الى وجه الاشكال وذكرنا ما هو كالداء
العضال ثم نجتهد فيه اثباتا وابطالا وتلخيص محصله المذكور في متفرقات صحفهم ثم نضم اليه اصولا وقضايا
لم [illegible] تحريرها وتحقيقها وتقريرها وتفصيلها تماما لم يقف عليه احد من المتقدمين ولم يقدر على الوصول
اليه احد من السالكين السابقين فيكون كتابنا هذا الكامل المتضمن لكل ما في غيره من جنسه والزايد على غيره
باصول كلية ودلائل حقيقية ونكت علمية [illegible] واصول متوجهة فوائد واجوبة لائحة وواضحة لا توقف
لي لما ذكرته الا من احاط باكثر كلام الفضلاء ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى عليه الامر بين
القديم والجديد والطارف والتليد ولما كان كتابنا مشتملا على اشرف العلوم الحكمية وارفع المباحث

علية
المبينة

١٠

المقبضة اردنا ان نخدم به خزانة كتب افضل العالم حسباً ونسباً وموروثاً ومكتسباً وهو مولانا الصاحب الصدر
الاجل الكبير المنعم قوام الدولة والدين صدر الاسلام والمسلمين ملك العرب راشد قاو ابو المعالي مهلل بن عبد العزيز
السنى الذي خصه الله بافضل ما ينال القوى البشرية واكمل ما يصل اليه القوة النفسانية اما ما يتعلق بالقوة النظرية
في العلوم فلانه هو الاستاد في عقليها ونقليها حقاً والخريت في مبدأها مفصلاً لمقاصدها والواصل الى
نهايات مجازات الافكار والمنتهي في لجج بحار الاسرار واما ما يتعلق بالقوة العملية فلانه بمن الاخلاق
اوساطها التي هي ... ونزهته في اطرافها المفرط الباطل ولما استحق نفسه الشريفة الكمال في القوتين وحازت
جهات السعادات ... الاعراض استحق ... النفوس ... الابدان ... الاجرام ...
الغاية الازلية والرفعة السرمدية ... الاحكام في النقض والابرام ... الخاص والعام من اهل
الاسلام فنسال الله تعالى ان يمتع المسلمين بطول بقائه وان يديم افاضة حسانه على حوبائه وان يوفقنا
لتفصيله وحوله لاتمام هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم الذي قصدناه فانه ولي تمام الصالحات الا برحمته ولا تتم
البركات الا من نعمه ثم انا رتبنا هذا المجموع على ... كتب ... الى ... المجموع على وجه كلي ثم نكتب — الكتاب الاول
فهرست الفصول ثم نخوض في المقصود فنقول اعلم انه قد ثبت ان ما كان اعم كان علمنا به اكمل واتم ولما كان
الوجود اعم الامور واشملها لاجرم ابتدأنا في كتابنا الاول بالبحث عنه وعن خواصه واحكامه ثم ذكرنا بعد
ذلك ما يقابله وهو العدم ثم ذكرنا بعد ذلك ما يكون قريباً من الوجود في الشمول والعموم وهو الماهية والوحدة
والكثرة ثم لما فرغنا عن المباحث المتعلقة بهذه الامور العامة انتقلنا عنها الى ما ينقسم الموجود اليه انقساماً
اولياً وهو الواجب والممكن واستقصينا في البحث عن حقائقهما وخواصهما واحكامهما ثم انتقلنا الى
المباحث المتعلقة بالقدم والحدوث لان الموجود قد ينقسم اليهما ايضاً انقساماً اولياً عن بعض
الاعتبارات فهذه جملة ما اشتمل عليه الكتاب الاول واما الكتاب الثاني فانه مشتمل على احكام اقسام — الكتاب الثاني
الممكنات وذلك ان الممكن ينقسم بالقسمة الاولى الى جوهر وعرض فلا بد من ذكرهما ثم ذكر الخواص
المشتركة بينهما ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر ثم خواص العرض من حيث هو عرض فلاجرم
جعلنا هذا الكتاب الثاني مشتملاً على مقدمة وجملتين اما المقدمة ففي بيان خواص الجوهر من حيث — المقدمة
هو جوهر وخواص العرض من حيث هو عرض ثم اتبعناها بالجملة المشتملة على احكام الاعراض لقلة ... بعد ذلك واوردنا في هذه الجملة المقولات التسع التي هي الاعراض ورتبنا هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا — الجملة الاولى
الفن الاول في الكم واحكامه واقسامه وذكرنا في هذا الفن ما يتناهى وما لا يتناهى والمباحث المتعلقة بالا نهاية — الفن الاول

وذكرنا فيه

وذكرنا فيه ايضاً احكام الخط والسطح والجسم وذكرنا فيه ايضاً حقيقة المكان ومذاهب الناس فيه ثم ذكرنا حقيقة المدة
وكيفيته تحددها بالمركز والمحيط وانما جعلنا هذه الاشياء في هذا الفن لان كلها بحث عن احوال الكم واحوال اقسامه
واما الفن الثاني فقد جعلناه مشتملاً على احكام الكيف ورتبناه على مقدمة واربعة اقسام فذكرنا في القسم الاول — الفن الثاني
الكيفيات المحسوسة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة والثقل والخفة واللزوجة — مقدمة واربعة اقسام
والهشاشة وغيرها واستقصينا القول في حدودها ورسومها وخواصها وزيفنا الاقوال الباطلة المذكورة فيها — القسم الاول
ثم ذكرنا بعد ذلك الكيفيات المبصرة من اللون والضوء وبعد ذلك المسموعة والمشمومة والملموسة والمذوقة وذكرنا
في القسم الثاني احوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة وذكرنا في القسم الثالث احوال الكيفيات النفسانية — القسم الثاني
مثل العلم والخلق واستقصينا القول في احكام العلم والعالم والمعلوم وفصلنا القول في اقسامها ووجوهها تفصيلاً — القسم الثالث
لا يوجد مثله في كتب المتقدمين وذكرنا في القسم الرابع الكيفيات المختصة بالكميات مثل الاستدارة والتثليث — القسم الرابع
والتسديس والتربيع والزاوية والشكل وغير ذلك وعند هذا تم الفن الثاني واما الفن الثالث فقد ذكرنا — الفن الثالث
فيه المقولات النسبية وهي السبع الباقية فبدأنا اولاً بذكر حقيقة الاضافة وخواصها واحكامها وانه — حقيقة
هل لها وجود في الخارج ام لا ثم ذكرنا اقسامها كالكلي والجزئي والمماس والمتتالي والمتشافع والملتصق وهذه
الالفاظ وان كان كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء لكنا جعلناها في باب الاضافة لانها لما كانت
امور اضافية كان الاولى ذكرها في باب الاضافة ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع والاين والمتى
والجدة وان يفعل وان ينفعل وبيان خواصها واحكامها وعند هذا تم الفن الثالث ثم انا
لما ذكرنا في مقولة ان يفعل وجدناها عبارة عن تأثير العلة التي واما مقولة ان ينفعل فهي الحركة
لا غير فلاجرم ذكرنا في الفن الرابع احكام العلة والمعلول وفي الفن الخامس احكام الحركة ثم رتبنا الفن — الفن الرابع — الفن الخامس
الرابع على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففي بيان حد العلة وشرحها في الاقسام الاربعة — مرتب على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة
واحوال العلل الاربع المادية والصورية والفاعلية والغائية وشرحنا في الخاتمة الامور المشتركة
بينها واما الفن الخامس فقد ذكرنا فيه اقسام الحركة والزمان فهذا ما في الجملة الاولى واما الجملة الثانية
فهي مشتملة على احكام الجواهر وفيها ثلثة فنون الفن الاول في البحث عن احوال الاجسام وفيه اربعة — الجملة الثانية
ابواب الباب الاول في احكام الجسم من حيث هو جسم الباب الثاني في احكام الاجسام البسيطة الباب — الفن الاول وفيها اربعة ابواب
الثالث في الافعال والانفعالات الباب الرابع في الكائنات التي لا نفس فيها الفن — الفن الثاني
الثاني في علم النفس وفيه ثمانية ابواب سيأتي شرحها الفن الثالث في العقل وهو فصل واحد — الفن الثالث

وعند هذا انحصر الكتاب الثاني واما الكتاب الثالث ففيه اربعة ابواب الباب الاول في اثبات واجب الوجود ووحدته وتقدسه عن جهات الكثرة ومشاكلة الجواهر والاعراض الباب الثاني في شرح صفاته وشرح علمه بالكليات والجزئيات وشرح ارادته وقدرته تماما وخير المحض وجوادا وان العقول البشرية قاصرة عن الاحاطة به وبكنه اقسام امكانه الباب الثالث في افعاله وفيه بيان كيفية صدور الافعال عنه وتسلسل العقول الخ ما يقال في العقول العشرة وكيفية ترتيبها وكيفية تكون الاسطقسات عنها ثم بيان ان الممكنات لا يوجد شيء منها الا اقتضاءه وقدره ثم بيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي الباب الرابع مشتمل على بيان ضرورة وجود النبي والاشارة الى خواصه وعند هذا انقطع الكتاب واما ما يذكر بعد ذلك من علم الاخلاق والسياسات فسكت فيهما كلاما مختصرا ان ساعد تقدير القدير وانت اذا تاملت ترتيب كتابنا وجدته مبتدئا بالاعم الامور نازلا منه الى الاخص فالاخص بسم الله الرحمن الرحيم **الكتاب الاول** في الامور العامة وما يجري مجراها ومجرى انواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه خمسة ابواب **الباب الاول** في الوجود وفيه عشرة فصول **الفصل الاول** في انه غني عن التعريف اعلم ان التعريف على وجهين احدهما ان يكون الغرض منه افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل والثاني ان يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة مخصصة وان كان اخفى من الموصوف في نفس الامر فتعريف الوجود على الوجه الثاني جائز واما على الوجه الاول فغير جائز خلافا لبعضهم فانهم يعرفون الموجود بانه الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وربما قالوا انه الذي يكون فاعلا او منفعلا وهذه التعريفات غير صحيحة اما اولا فلانه لا بد فيها من استعمال لفظ ما او الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات للموجود ولا شك ان بين مفهومات هذه الالفاظ الاربعة تفاوتا ما ذكوره بين الباحثين واما ثانيا فلان الصحة اخفى من الوجود لانها عبارة عن لا امتناع الوجود او العدم او يعاد والعلم بالوجود متقدم على العلم بلا امتناعه وكذلك الخبر هو القول المقتضي بعبر بجنسه معلوم الى معلوم آخر بالنفي او الاثبات وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان الجمهور يعرفون الموجود ولا يعرفون انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا ولان الفاعل موجود له اثر في الغير ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الموجود فيبطل الرسمان واعلم انه ليس يجب ان يكون كل تصور مكتسبا والا لزم التسلسل اما في موضوعات متناهية وهو الدور او غير متناهية وهي المسمى بالتسلسل المطلق واذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا ان نبين امورا ثلثة في هذا الموضع الاول ان الوجود اولى التصور الثاني انه يمتنع تعريفه الثالث انه اول الاوائل في

الكتاب الثالث
وكونه
الباب
الامور العامة
الكتاب الاول وفيه خمسة ابواب
الباب الاول في الوجود وفيه عشرة فصول
عن التعريف
في انه غني عن التعريف

التصورات وهذه المباحث متغايرة وان كانت متقاربة اما بيان الاول فمن وجهين الاول ان العلم بان الامر لا يخلو عن النفي والاثبات علم اولي بديهي والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور الوجود والعدم والسابق على الاولي اولى ان يكون اوليا فتصور الوجود اولي الثاني ان علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فعلمه بالوجود سابق على علمه بوجوده والسابق على غير المكتسب اولى بان لا يكون مكتسبا فان قيل لم لا يجوز ان يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسبا فنقول ابطال ذلك سيأتي في علم النفس وبتقدير التسليم لا يقدح في المقصود لانا ما لم نعرف وجود الدليل لا يمكننا ان نستدل به على المدلول ولا يمكن ان يكون العلم بوجود كل دليل مستفادا من دليل آخر لاستحالة الدور والتسلسل فلا بد وان ينتهي الى دليل لا يحتاج في العلم بوجوده الى دليل آخر فيكون العلم بوجود ذلك الدليل اوليا لكن تصور الوجود سابق على ذلك العلم الاولي والسابق على الاولي اولى ان يكون اوليا فاذن الوجود اولي التصور وهو المطلوب واما بيان ان الوجود لا يمكن تعريفه فلان تعريفه اما ان يكون بنفسه او بما يكون داخلا فيه او بما يكون خارجا عنه والاول باطل لاستحالة كونه معلوما قبل كونه معلوما والثاني باطل لان اجزاء الوجود اما ان يكون وجودية او لا يكون فان كانت وجودية كان الوجود الواحد وجودات والشيء الواحد يلزم ان يكون الشيء محتاجا الى نفسه وان لم يكن وجودية فعند اجتماعها اما ان يحدث لها صفة الوجود او لا يحدث فان لم يحدث كان الوجود عبارة عن مجموع الامور العدمية وان حدثت لها صفة الوجود فيكون ذلك المجموع مؤثرا في ذلك الوجود او قابلا له فلا يكون التركيب في نفس الوجود بل في قابله او فاعله فيكون تعريف الوجود بذاته تعريفا بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه واما تعريفه بلوازمه فهو ايضا باطل لانا ما لم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يمكن ذلك الامر معرفا له واتصافه به عبارة عن ثبوت ذلك الوصف له فلو عرفنا الوجود المطلق بانه الذي وجدت له الحالة الفلانية كنا قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخاص لكنا بينا ان للمطلق جزء من المخصوص فيلزم منه تعريف البسيط بالمركب وذلك محال فثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود والذي وصل الينا مما قيل في هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد او الرسم والاول باطل لان الحد مركب من الجنس والفصل وليس للوجود جنس ولا فصل والثاني باطل لانا عند الاستقراء وجدنا الوجود اعرف من كل ما يحاول تعريفه به وهذا الكلام ضعيف لان قوله الحد مركب من الجنس والفصل فقد عرف بطلانه في المنطق وقوله الوجود غير مركب

الاستدلال على ان الاولي التصور
اقول لا يلزم من كون الاجزاء وجودية ان يكون الوجود متعددا الا اذا اعتبر كالمجموع وبعض وجود ان لا يلزم وجود وجود متعددا وجود بما قلنا ظهر انه لا يلزم ... باولي ... بان ... ولا يلزم ... واذا كان

[illegible]

منهما قول لم يبرهن عليه بل اقتصر على الدعوى وقوله لا يمكن برسمه غير مبرهن لان الاستقراء لا يفيد العلم واما بيان انه اول الاوائل في التصورات فقد قيل فيه لانه اعم الامور والاعم جزء من الاخص والعلم بالكل متوقف على العلم بالجزء والذي يحتاج العلم بالشيء اليه في العلم به يكون لا محالة اعرف منه فالوجود اعرف وهذا ضعيف لان قوله الاعم جزء الاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجي العام لا يكون جزءا من الموصوف والوجود وصف خارجي فلا يلزم ما قالوه وعلى ان يقال في بيان ان الاعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلها دائم الفيض ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفعل لاجل عدم شرط او حصول مانع والاول منهما باطل لان كل ما كان اعم الامور كان كل ما عداه اخص منه والاعم لا يكون مشروطا بالاخص والثاني منهما ايضا باطل لان صور الامور الخاصة قد يكون متعاندة وهي باسرها لا تعاند صورة ما يعمها ولكن كل ما يعاند العام فهو يعاند الخاص فاذن كل ما كان الشيء اعم كان المنافي له والشرط فيه اقل وكل ما كان كذلك كان وجوده اولى بالوقوع على ما بيناه ولما كان الوجود اعم الامور وهو لازم لكلها بناء على ما سنظهر كان انتقاش النفس به اكثر من انتقاشها بغيره ولا معنى لكون الشيء اول الاوائل في التصورات الا ذلك واعلم ان الخصم له في هذه المسألة مقامان احدهما ان يقول ماهية الوجود غير متصورة والثاني ان يقول ماهية الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولي بل مكتسب اما المقام الاول فبيان تقرير ذلك باربعة وجوه اولها لو كان للوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة الباري معلومة لكن التالي باطل باتفاق الحكماء والبراهين المذكورة في موضعه فالمقدم كاذب بيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة واحدة في حق الواجب والممكن وثبت ان حقيقة واجب الوجود هي الوجود المجرد عن سائر القيود وانه لا يجوز ان يكون له ماهية سوى الوجود تقوم بالوجود او يعرض لها الوجود فاذن كانت حقيقة واجب الوجود هي نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت حقيقة الوجود متصورة لكانت حقيقة الباري لا محالة متصورة وثانيها ان تصور الشيء انما يكون بارتسام صورة مساوية للمتصور في المتصور فلو تصورنا حقيقة الوجود لارتسمت صورة مساوية لماهية الوجود فينا ولا شك ان الذي تتصور الوجود موجود فيجتمع فيه من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثلين وهو محال ثم اذا تصورنا الوجود فتصورنا بعد ذلك سوادا موجودا لزم اجتماع الوجود من مرة

|اخرى|

[illegible]

اخرى وذلك محال وثالثها ان الوجود على ما تقدم بسيط والبسيط غير معقول الحقيقة ورابعها ان الوجود لا يعرف بالحقيقة الا اذا عرف تميزه عن غيره ومعنى تميز الشيء عن غيره انه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب مخصوص والسلب المخصوص تتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لما بينا ان المطلق جزء من المقيد والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فاذن العلم بالوجود متوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله اذ العدم انما يعقل اذا اضيف الى الوجود فيتوقف تعقل كل واحد من الوجود والعدم على تعقل الآخر فيكون دورا وذلك يمنع من تعقل حقيقة كل واحد منهما المقام الثاني ان نقع المساعدة على ان تصور الوجود حاصل ونقع المنازعة في ان تصوره اولي ولهم ان يذكروا في ذلك شكوكا خمسة اولها ان الوجود صفة غير مستقلة بالمعقولية وما كان كذلك كان في المعقولية تبعا للغير فاذن معقولية الوجود تبع لمعقولية موصوفاته التي هي الماهيات التي هي غير اولية التصور فالوجود التابع تصوره لتصورها اولى ان لا يكون اولي التصور وثانيها لو كان الوجود اولي التصور لكان كونه مشتركا بين الموجودات وزائدا على ماهياتها اوليا بديهيا لان كونه مشتركا وزائدا ان كان عين كونه وجودا فلازم ظاهر وان كان لازما من لوازمه والملزوم علة اللوازم والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول فيلزم من تصور ماهية الوجود العلم بوجود لازمه ومن العلم بذلك اللازم العلم بلازم اللازم وهلم جرا في جميع اللوازم بالغة ما بلغت وكون الوجود مشتركا وزائدا اذا كان من جملة لوازم ماهية الوجود سواء كان لازما قريبا او بعيدا فيلزم من كون الوجود اولي التصور ان يكون العلم بهذين اللازمين اوليا ولما لم يكن كذلك فالوجود ليس اولي التصور وثالثها ان قوما اشتغلوا بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود متصورة لهم تصورا اوليا لاستحال منهم طلب ما هو حاصل عندهم كما ان العلم بان الكل اعظم من الجزء لما كان حاصلا عندهم امتنع منهم طلب ذلك بالبرهان ورابعها هو ان الوجود الذهني يجب ان يكون مطابقا للوجود الخارجي لكن كل ما كان اشد خارجية فهو اولى بالجوهرية والوجود الخارجي فيجب ان يكون الاولى بالحضور في الذهن هو الامور الخارجية والوجود اعم الامور فهو اولى بان يكون حضوره في الذهن متاخرا عن حضور غيره فاذن لا يكون تصوره اوليا وخامسها انه لو كان تصوره اوليا لما احتيج في ذلك الى البرهان بهذين ولما وقع الخلاف في انه هل هو من قبيل الاوليات ام لا ولما وقع الخلاف فيه علمنا انه ليس باولي والجواب عما تمسكوا به اولا ان ذلك بناء على ان ماهية الباري وحقيقته

الشكوك المحصنة

هي الوجود المجرد ونحن لا نقول نعم لك وان كان ذلك مذهب اتباع المشائين ولاكثر السالفين ولا شك ان
من قال نعم لك فلا جواب له عن هذا الكلام والجواب عما تمسكوا به ثانيا انا سنبين في علم النفس
انه يكفي في ادراكنا لذواتنا حضور ذواتنا لذواتنا من غير ان يحتاج فيه الى استحضار صورة
مساوية لذواتنا في ذواتنا وكذلك هاهنا يكفي في ادراكنا لحقيقة الوجود حصول الوجود لذواتنا
ولا حاجة الى استحضار صورة اخرى من الوجود في ذواتنا فاندفع الاشكال والجواب عما تمسكوا به
ثالثا انا سنبين ان البسيط يمكن ان يكون معقولا والجواب عما تمسكوا به رابعا انا لا نسلم ان تعقل
حقائق الاشياء يتوقف على تعقل انها ليست غيرها وذلك لان العلم بان حقيقة ما ليست
حقيقة اخرى علم بسلب امر عن امر والمعلوم فيه مجموع امور والعلم بالمجموع متاخر عن العلم بكل واحد من
تلك الامور فثبت ان العلم بالوجود لا يمكن ان يكون متوقفا على العلم بانه ليس غيره بل الوجود
من حيث انه وجود بلا شرط عدمي او وجودي له اعتبار مغاير لاعتبار الوجود مع شرط عدمي وهو سلب
غيره عنه تغاير البسيط والمركب واذا كان الوجود بلا شرط مغايرا للوجود بشرط لا وثبت ان الوجود
بلا شرط لا يتوقف تصوره على تصور العدم اندفع الاشكال وهو القول بان الوجود بسيط فان
الوجود وجود والبساطة والتركيب عارضان له والجواب عما تمسكوا به اولا في المقام الثاني فهو ان
نمنع كون تعقل الوجود تبعا لتعقل شيء آخر ولا يستقيم قولنا الوجود اول الاوائل في التعقل الا
الاصرار على هذا المنع لانا لو جعلنا تعقله تبعا لتعقل غيره لكان تعقل ذلك الغير سابقا على تعقله فلا
يكون تعقله تعقل اول الاوائل واما اذا لم يدع ذلك وقلنا المراد ان تصوره اولي اكتفينا ان نسلم
ذلك ثم لنا ان نقول بان تعقل الوجود تابع لتعقل ماهية ما لا لتعقل ماهية مخصوصة وتعقل ماهية
ما ايضا اولي التصور ولكن ذلك يشكل من حيث ان كونه ماهية ما ايضا من العوارض التي لا تستقل
بالمعقولية فيعود الاشكال بعينه فيه واما ان نقول ان تعقل الوجود يستدعي تعقل الماهيات
المخصوصة ايضا اولي وهذا اقرب الى الصواب والجواب عما تمسكوا به ثانيا من وجهين احدهما ان
كون الوجود زائدا او مشتركا وصفان اضافيان ليس لهما وجود في الخارج والا لكان اما مشاركا
غيره او لا مشاركا وعلى كل حال فمشاركته او لا مشاركته يكون زائدا عليه ويتسلسل واذا لم يكونا
من الامور الوجودية في الخارج لم يكن للماهية مستقلا باقتضائهما فاندفع الاشكال وثانيهما ان يلتزم
ان العلم بكون الوجود مشتركا بين الماهيات وزائدا عليها اولي وان ما يذكر في الموضعين من

ماهية مخصوصة ونحو تصور بعضها

البرهان

البرهان يجري مجرى التنبيهات والجواب عما تمسكوا به ثالثا ان احدا لم يجادل في توقف حصول الشيء وثبوته
ولكنهم لما اعتقدوا ان الوجود هو علة حصول الشيء لا نفس حصوله لا جرم جادلوا في توقف تلك العلة ولا
شك انها لو كانت ثابتة لكانت محتاجة الى التوقف والجواب عما تمسكوا به رابعا هو ان
قولهم الاخص لما كان اولى بالوجود الخارجي واعرف عند الطبيعة من الاعم وجب ان يكون في
الاذهان ايضا كذلك دعوى عارية عن البرهان بل الصحيح ان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص
لما بينا ان الشيء كلما كان اعم كان شروطه ومعانداته اقل وكان اولى بالوجود واما في الوجود الخارجي فكلما
كان اخص كان اولى بالوجود لاستحالة حصول الكلي في الاعيان فظهر الفرق بين الصورتين والجواب
عما تمسكوا به خامسا انه لا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره اولي ام لا ان لا يكون تصوره اوليا
لان الاولي بحث عن حال من احوال تصوره لا عن نفس تصوره

الفصل الثاني في ان الوجود مشترك

يشبه ان يكون ذلك من قبيل الاوليات بيانه انا اذا نسبنا موجودا الى معدوم لم نعقل بينهما
مشاركة ومقاربة في التحقق والثبوت واذا نسبنا موجودا الى موجود فاما ان يكون بينهما من
المشاركة والمقاربة ما ليس بين الموجود والمعدوم واما ان لا يكون كذلك فان لم يكن كان حال
الموجود مع الموجود في عدم المناسبة كحال الموجود مع المعدوم وصريح العقل حاكم بفساد ذلك وان
كان بين الموجودين من المناسبة ما ليس بين الموجود والمعدوم فذلك اعتراف بان اصل الوجود
مشترك فان قيل المعدوم نفي محض فكيف يكون بينه وبين الموجود مشابهة واما الموجودات وان
اختلفت في وجوداتها لكنها كيف كانت فهي موجودة فنقول انها اذا لم يكن وجوداتها متشاركة
في المفهوم بل كانت متباينة من كل الوجوه كان حال بعضها مع البعض كحال الوجود مع العدم في
عدم المناسبة اللهم الا ان يقال الوجودات وان اختلفت في انفسها لكنها متحدة في الاسم
فيحصل بينها تشارك من هذا الوجه لكنا نقول لو قدرنا ان الواضع وضع لطائفة من الموجودات ولطائفة من
المعدومات اسما واحدا ولم يضع لكل الموجودات اسما واحدا اوجب ان يكون المقاربة بين تلك الموجودات
والمعدومات المتحدة في الاسم اكثر من التي بين الموجودات الغير المتحدة في الاسم وصريح العقل حاكم ببطلان
ذلك وعلى هذا من البراهين فالاول انا اذا عرفنا ان العالم ممكن وكل ممكن فله مؤثر فحينئذ نجزم لا محالة بان للعالم من
مؤثر ونعتقد وجوده ثم اذا ترددنا بعد ذلك في انه واجب او ممكن ونعتقد كونه ممكنا فهو جوهر او عرض
ونعتقد كونه جوهرا انه متحيز او غير متحيز لم يحصل ترددنا في هذه الخصوصيات مع جزمنا بالمعنى الاول واما

الوجود مشترك

مر بكونه

مبحث اشتراك الوجود معنى

فيه ص

فيبينها ص

لو وضع ص

ذكر وجه الحصر مع منعه الى دال المتعنت ولكنه حق المصنف قاطع ثم انا نذكر بعده

البرهان الاول

لو اعتقد معتقد ان ذلك المؤثر شيء ممكن الوجود ثم تبين له بعد ذلك ان ذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا فانه لا بد ان يزول عنه اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا فلولا ان الوجود لم مشترك بين هذه الخصوصيات والا لتغير عند تغير اعتقاد خصوصياتها كما تغير اعتقاد كونه ممكنا عند حصول كونه اعتقادي واجبا لما لم يكن كذلك دل على ان الوجود مشترك الثاني ان الوجود اولى التصور ولو لم يكن مشتركا لم يكن كذلك لان وجود كل شيء اذا كان عين حقيقته وتلك الحقيقة غير اولية التصور فالوجود كيف يكون اولى التصور الثالث ان المقابل للاوجود هو الوجود وا عرف النقيضان عند العقل انه لا واسطة بين هذين الطرفين ولو لم يكن الوجود مشتركا بين الكل لم يكن المقابل للاوجود امرا واحدا بل امورا كثيرة فلا يكون النفي منحصرا بين الطرفين الرابع انه يمكننا ان نقسم الوجود الى الواجب والممكن والتقسيم يدل على مورد مشترك وليس ذلك هو اللفظ فانا لو قدرنا عدم الوضع اصلا لم يبطل هذا التقسيم من تصور العقل فاذا هو امر معنوي ولا يمكن ان يكون ذلك هو خصوصية كونه واجبا او ممكنا لان خصوصية كل واحد منهما غير مشترك فيه فهو اذن مغاير له والا لكان هو مغايرا فاذن المورد شيء مشترك بين خصوصية كل واحد منهما فان قيل على ما بين الحجتين سؤالان الاول ان نفي كل حقيقة يقابل ثبوتها وليس بين نفيها وثبوتها واسطة لكن ثبوتها ليس امرا زائدا على خصوصيتها بل ثبوتها هو نفس حقيقتها المتعينة فقد وقع ما تقرر في العقل من انه لا واسطة بين النفي والاثبات اي لا واسطة بين تحقق الحقيقة وبين لا تحققها فان ادعيتم ان ها هنا ثبوتا عاما مشتركا بين الموجودات هو المقابل للنفي العام فهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وهذا هو الاعتراض على الحجة الرابعة لانا نقول مورد التقسيم بالوجوب والامكان حقيقة كل واحد من الماهيات فاذا قلنا الموجود اما ان يكون واجبا او ممكنا فكانا قلنا السواد اما ان يكون في سواديته واجبا او لا يكون وكذلك القول في البياض وغيرهما فعلى هذا يكون المورد حقيقة كل واحد من الماهيات لا ان يكون هناك وجود مشترك الثاني المعارضة بنفس الوجود فانا اذا قلنا الامر اما ان يكون ثابتا واما ان لا يكون فالوجود ان لم يدخل في الطرف الثابت دخل في طرف اللاثابت فح لا يكون الوجود زائدا وان دخل في طرف الثابت فلا شك انه مغاير للماهية فيكون للوجود وجود ويكون للوجود وجود آخر ويلزم التسلسل وهو بعينه متوجه على البرهان الرابع لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية الموجودة فيكون الثابتية مشتركة بين الوجود وغيره ويلزم المحال والجواب عن الاول من وجهين الاول ان سلب السواد لا يخالف سلب البياض والا لكانت

السلوب

الجواب الثاني

الجواب الثالث

الجواب الرابع

تقسيم

تعريف

ان مقابل نقيضه

السؤال الاول

السؤال الثالث ومن المعارضة

الجواب الاول

السلوب في انفسها مختلفة فتكون السلوب امورا ثبوتية وهو محال واذا كانت السلوب باسرها مشتركة فالمقابل لها ان كانت خصوصيات الماهيات لزم ان لا يكون المقابل للسلب امرا واحدا بل امورا كثيرة ويبطل الحصر وان لم يكن المقابل له خصوصيات الماهيات بل امرا مشتركا فهو المطلوب والثاني انا انما نستعمل القضية القائلة بان الشيء لا يخلو عن النفي والاثبات لنصحح الحق من احد طرفيه بالبرهان ونبطل الباطل منه بالبرهان ولو كان قولنا الشيء لا يخلو عن النفي والاثبات معناه ان السواد مثلا لا يخلو عن ان يكون سوادا او لا يكون لكانت حقيته الحق وباطليته الباطل من الطرفين معلومة بالبديهة فانا بالضرورة نعلم ان الحق هو ان السواد سواد والباطل ان السواد ليس بسواد فبطل ما قالوه واما الجواب عن المعارضة فهو ان الوجود وان كان يشارك الماهيات الموجودة في اصل الثبوت لكن يمتاز عنه بقيد سلبي وهو انه لا مفهوم له سوى الوجود والكثرة انما تلزم اذا حصل الاشتراك في قيد ثبوتي والامتياز في قيد آخر فحصل للماهيات المتشاركة في الوجود المتباينة بالحقائق وها هنا الاشتراك في اصل الثبوت والامتياز في قيد سلبي فلا يلزم التسلسل فان عادوا وقالوا الماهيات لها ثبوت في انفسها والا لكانت غير ثابتة واذا كانت ثابتة كانت مشاركة للثبوت في الثابتية ومتمايزة عنه بحقائقها فيلزم التسلسل فنقول الماهية اذا اخذت عن الثبوت لم يكن لها ثبوت آخر ولا يلزم من سلب الثبوت عنها حمل العدم عليها فان الماهية من حيث هي هي لا ثابتة ولا لا ثابتة على ان يكون الثبوت واللاثبوت داخلين في مفهومها وان كانت لا تنفك عنهما فالماهية المجردة من الثبوت ليس لها ثبوت آخر فان السواد من حيث انه سواد ليس الا سوادا ولا يوصف بانه ثابت او لا ثابت لان كل ذلك مفهومات زائدة على كونه سوادا وتمام تقرير ذلك سيأتي في باب الماهية الحجة الثانية لو لم يكن الوجود مشتركا لم يكن التقسيم بالوجوب والامكان موجبا لامتياز الواجب عن الممكن فانه اذا كان مفهوم الوجود مختلفا جاز ان يكون شيء واحد يكون الوجود باحد مفهوميه واجبا وبالآخر ممكنا فيكون الشيء الواحد واجبا وممكنا في الوجود فلا يكون التقسيم موجبا للتميز واما اذا كان المفهوم واحدا كان موجبا للتميز لان نسبة المفهوم الواحد الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان معا فان قيل هذه الحجة مصادرة على المطلوب الاول لان من يزعم ان الوجود ليس بمشترك يزعم ان وجود كل شيء حقيقته المخصوصة واذا استحال ان يكون الحقيقة الواحدة حقيقتين استحال ان يكون الشيء وجودان فهذه الحجة انما تتم اذا ثبت

الجواب الثاني

الجواب عن المعارضة

ثبوتي

الجواب الثالث

الحجة السادسة

مبحث ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات

الوجود زائد على ماهيات الممكنات

كون الوجود زائدا على الماهية وهو نفس المطلوب فنقول اما ان هذه الحجة مبتنى على كون الوجود زائدا على الماهية
فلا شك فيه ولكن يحتمل ان يسلم ذلك وينازع في كون الوجود مشتركا فهذه الحجة تصلح لاثبات
كونه مشتركا بعد فرض كونه زائدا الحجة السادسة من قال بان الوجود غير مشترك فقد قال بكونه مشتركا
من حيث لا يشعر بذلك فان حكمه بانه غير مشترك غير مختص على وجود واحد بل على كل وجود فان كان مفهوم
الوجود مختلفا كان يحتاج الى ان يبرهن على كل واحد من وجودات الماهيات انه غير مشترك وليس
كذلك فان الخصم يعترف بان حجته على ان الوجود غير مشترك تتناول كل وجود فان الوجود مشترك

الفصل الثالث في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات اعلم ان وجود الممكنات اما ان يكون
نفس ماهياتها او لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون داخلا في ماهياتها او لا يكون فالاحتمالات
لا تزيد على هذه الثلثة الاول ان يكون وجودها عين ماهياتها الثاني ان يكون الوجود جزءا من ماهياتها
الثالث ان يكون وجودها خارجا عن ماهياتها والحق هو الثالث وذلك يحصل بابطال القسمين
الاولين ثم اعلم ان كل ما يدل على ان الوجود خارج عن الماهية يدل على ان الوجود غير الماهية اذ ليس كل
ما دل على انه غير الماهية فانه يدل على انه خارج عن الماهية لان جزء الشيء يكون مغايرا له مع انه غير خارج عنه
فلنذكر في هذا الفصل ما يدل على ان الوجود غير الماهية وذلك من وجوه اربعة الاول ان الوجود مشترك
فيه بين الموجودات ولا شيء من خصوصيات شيء من الماهيات التي هي حصص من الوجود مشترك فيه بين
الماهيات التي هي حصص منه فالوجود مغاير لخصوصيات الماهيات الثاني لو كان الوجود نفس الماهية لكان قول القائل
الجوهر موجود مثل قوله الجوهر جوهر وبالجملة لا يكون الحمل والوضع ههنا الا في اللفظ ولما لم يكن كذلك
علمنا ان الوجود مغاير للجوهرية فان قيل اذا قلنا الجوهر موجود افادنا ان المتصور في العقل موجود
محصل في الخارج وذلك لا يقتضي ان يكون كونه محصلا في الخارج زائدا عليه بل يقتضي ان يكون كونه
محصلا في الخارج ممتازا عن كونه متصورا في الذهن ثم هو معارض بامرين الاول انه اذا قيل واجب
الوجود واجب الوجود كان هذرا من الكلام واذا قيل واجب الوجود موجود كان مفيدا مع ان الحكماء
ينكرون ان يكون وجود واجب الوجود زائدا عليه الثاني ان قولنا الليث اسد غير مفيد وقولنا
الليث هزبر مع انه لا يجب ان يكون لكل اسم صفة فكذا ههنا فنقول اما الاول ففيه تسليم
للمطلوب لانا لا ندعي ان الوجود امر زائد على كونه محصلا في الخارج بل ندعي ان تحققه في الخارج زائد
على مفهوم جوهريته وانتم قد سلمتم على ذلك واما الحمل في الاولى فان عني بواجب الوجود المستغني

الموجود م

الوجود خارج عن الماهية

الثالث من وجوه الاربعة

الرابع من وجوه الاربعة

عن السبب فهذا المفهوم امر سلبي فيكون الوجود مغايرا له اذ هو ثبوتي مغايرة للوصف السلبي العقلي
وان عني بواجب الوجود الذي استغنى عن السبب فلا نسلم الحمل والوضع بل تنزيل منزلة قول
القائل الموجود الواجب الوجود موجود ومعلوم انه لا فائدة فيه واما الثاني فمحلها ان الاسامي
المترادفة انما يصح حملها بعد الوضع اللغوي ولو قدرنا عدمه لم يصح واما قولنا الجوهر موجود فهذا الحمل
والوضع ثابت وان لم يوجد شيء من اللغات في ذلك اذا برهنا على ان المثلث موجود لم يكن
برهانا على اللفظ بل على المعنى الثالث ان الوجود غني عن التعريف والماهية غير غنية في خصوصيتها
عن التعريف فالوجود غير الماهية الرابع الوجود مقابل للعدم وقابل للقسمة بالوجوب والامكان
وخصوصيات الماهيات غير قابلة لهذه الاحكام فالوجود متغاير للخصوصيات

الفصل الرابع في بيان ان الوجود خارج عن الماهية اعلم ان البراهين التي يمكن ذكرها في هذا
المطلوب منها ما يبتنى على كون الوجود مشتركا ومنها ما لا يبتنى على ذلك فلنذكر اولا ما يبتنى عليه
وذلك خمسة اوجه الاول انه يصح منا ان نعقل الماهية ونشك في وجودها والمشكوك ليس نفس
المعلوم ولا داخلا فيه فان قيل لم لا يجوز ان الماهية لما امكن تعقلها عند عدمها الخارجي وجب ان
يكون مغايرة لوجودها الخارجي لكن يستحيل ان نعقل الماهية عند عدمها في الذهن فكيف يلزم من
هذه الحجة ان يكون الوجود الذهني زائدا على حقيقته فنقول لانه يمكننا ان نعقل الماهية عند ما نشك
في انه هل لذلك المعقول وجود في الذهن ام لا ولذلك فان كثيرا من الناس يظنون ان
التعقل عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير ان يكون للمعقول حصول في الذهن الا
ان نثبت ذلك بالبرهان فثبت ان الماهية قد تعقل عند ما نشك في وجودها الذهني فاستعمل البرهان
فيه فانه حصل ان الوجود الذهني وان كان لازما للشعور لكنه غير لازم في التشخيص ايضا فلان
الماهية التي توجد في الاعيان ولا يكون معقولة للعاقل فحقيقتها حاصلة ووجودها الذهني غير حاصل
وذلك ينتج المطلوب فان قيل حجتكم معارضة بالوجود فانا نتصور حقيقته ونشك في حصوله في الاعيان
فيلزم ان يكون للوجود وجود فنقول الشك الذي على ضربين فانه تارة يكون ذلك شكا في
ثبوت امر له وتارة يكون شكا في ثبوته لامر والشك في الوجود ليس شكا في ثبوت وجود آخر له فان
الوجود يمتنع وصفه بالوجود والعدم بل بالوجود فلان الوجود لو اتصف بوجود آخر لافترض ههنا
امور ثلثة الاول الماهية وهي قابلة غير مقبول الثاني الوجود الاول وهو مقبول للماهية وقابل للوجود

الآخر الثالث الوجود الآخر ولابد من اثبات وجود المراتب الثلثة بحيث لا يكون بينها شيء آخر سواء تسلسل او لم يتسلسل او لم يوجد منها هذه الامور متلاقية لم يكن شيء منها موصوفا بالآخر فنقول المقبولية الوجود الاول للماهية اما ان تتوقف على الوجود الثاني اولا تتوقف فان لم يتوقف الممكن انتفى الوجود الاول مقبولا للماهية عند عدم الوجود الثاني فيكون وجود الوجود معدوما والماهية موجودة هذا خلف وان توقف فهو محال وبتقدير تسليمه يفيد المطلوب لانه وجه استحالته فلان من الاول ان الوجود الاول والثاني متشاركان في الحقيقة وليس ان يكون احدهما حالا في الآخر اولى من العكس فيؤدي الى حلول كل واحد منهما في الآخر والى حلولهما في الماهية والى اجتماع المثلين والى كون الشيء الواحد موجودا مرتين وان يكون الموجودات الكثيرة موجودا واحدا او ان يكون الواحد حالا في محلين وكل ذلك محال واما ثانيا فلانهما لما تساويا في الماهية والوجوب والثاني يفيد الوجود الاول استعداد الحلول في الماهية فوجب ان يكون الوجود الاول مفيدا لنفسه هذا الاستعداد اذ الاشياء المتفقة في النوع متساوية في الاحكام واما بتقدير التسليم فلان كون الوجود عارضا للماهية لازم من لوازم الوجود وهذا اللازم معلل بالوجود الثاني فاذن يستحيل انفكاك الوجود الاول من الوجود الثاني لكن مع الوجود الثاني غير قابل للعدم فلم يكن ممكن الوجود والعدم فظهر ان الوجود يمتنع وصفه بالوجود وبالعدم فان قيل الشك ان الوجود هل هو ثابت ليس كافيا في ثبوت وجود آخر له بل هو شك في انه هل هو ثابت للماهية ام لا وذلك يقتضي ان يكون مغايرا لذلك الامر الذي هو ثابت له وهذا هو الذي تمسكنا به ابتداء في اثبات هذا المطلوب واما الشك الثاني في الماهيات فلا يمكن ان يكون شكا في ثبوتها في ذاتها لانا نوضح الكلام في ماهية فانه ينتفيها حتى لا يتوجه فيه هذا الاحتمال وبتقدير تسليم ذلك يحصل الغرض ايضا لان الشك في ثبوت الماهية للوجود يقتضي مغايرتها للوجود الثاني التي هي الممكن من حيث هي موجود غير قابل للعدم وما لا يقبل العدم لا يكون موصوفا بامكان الوجود والعدم وهو ايضا حال كونه معدوما بشرط كونه معدوما غير قابل للوجود فاذن الذات بشرط الوجود والعدم يستحيل ان يعرض له الامكان والذات الموصوفة بالامكان فاذن للذات اعتبار مغاير للوجود والعدم ويكون ذلك الاعتبار مفروضا لما تبين الحالين فيكون الامكان عارضا له بالنسبة الى الوجود والعدم فان قيل هذا انما يلزم اذا سلمنا ان الامكان يتحقق في حال وجوده بالنسبة الى وجوده ونحن لا نقول بذلك بل نقول الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى الزمان المستقبل فنقول

الحادث

الاول من وجوه الاستحالة

الثاني من وجوه الاستحالة

الشك الثاني

البرهان الثاني

الحادث لابد وان يكون ممكنا فلا يخلو اما ان يكون الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى تلك الحالة او بحال انه قبل وجوده كان ممكنا بالنظر الى المستقبل فان كان الاول فقد سلمتم ان الامكان قد يتحقق بالنسبة الى الوجود الحالي وفيه حصول المطلوب وان كان الثاني فقبل حصول الوجود كان محكوما عليه بالامكان اي بكان شيئا معقولا فهو مغاير للوجود الذي لم يكن محكوما عليه بالامكان الثالث ان الوجود مضاد للماهية غير مفادة فالوجود غير الماهية وتحقيق الحق في ان الماهية مفادة او غير مفادة سيأتي الرابع الفصل لا يكون علة لماهية الجنس والا لم يكن معقولا وهو سبب لوجود حصة النوع منه لتميز عن الحاصة التي غير مقومة لطبيعة النوع فالوجود غير الماهية الخامس العلة متقدمة على المعلول في الوجود غير متقدمة عليه في الماهية فالوجود مغاير للماهية وتحقيق الحق فيه سيأتي فاما الادلة الدالة على ان الوجود بعد ان ثبت انه مشترك بين الماهيات لا يجوز ان يكون نفسها فهي وجوه الاول لو كان الوجود جنسا لكان الامور التي تحته الداخلة فيه انما يتمايز بعضها عن البعض بفصول مقومة ضرورة كون جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز وما به الامتياز يجب ان يكون موجودا فان ما ليس بموجود لا يميز موجودا عن موجود فاذن الفصل يكون مشاركا للنوع في ماهية الجنس فيحتاج فصلا آخر والكلام فيه كالكلام في الاول فيحتاج كل فصل الى فصل لا الى غاية الثاني ان الفصل خارج عن ماهية الجنس والا لم يكن معقولا وعلة لوجوده والا فلا يكون بينه وبين العوارض فرق ولو كان الوجود جنسا لكان الانواعه فصول ولكانت تلك الفصول اسبابا للوجود الجنسي فيكون للوجود وجود آخر وهو محال الثالث لو كان الوجود جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل فيكون الواجب مركبا من الجنس والفصل فيكون الواجب متعلقا بالغير فيكون لولا الغير ان لم يكن الواجب موجودا فيكون الواجب لواته ليس واجبا لواته هذا خلف الرابع الوجود مقول على ما تحته لا بالتساوي اذ الواجب اولى بالوجود من الممكن والجوهر من الممكنات اولى بالوجود من العرض وكل ما كان محمولا على ما تحته لا بالتساوي لم يكن جنسا لما تحته اذ يمتنع التفاوت في الماهية ومقوماتها الخامس الوجود في نفسه ان كان مستقلا بذاته وهو محمول على العرض كان جزءه جوهرا فهو جوهر فوجب ان يكون العرض جوهرا هذا خلف وان كان غير مستقل بذاته وهو محمول على الجوهر وما كان متقوما بالعرض كان عرضا فالجوهر عرض هذا خلف اذ الجزء الذاتي واخطر شيء من ذاتياته بالبال امتنع ان ينفي ذلك الذاتي مجهول الثبوت لتلك الذات ونحن ما خطور الماهية بالبال لا نعرف انها موجودة الا ببرهان فعلمنا انه غير داخل في الذات

البرهان الثالث

البرهان الرابع

البرهان الخامس

السادس

السابع

الثامن

التاسع

العاشر

الاستدلال على ان الوجود ليس بزائد على الماهية

وانما المنكرون لكون الوجود زائدا على الماهية فقد احتجوا بامور ثلثة الاول لو كان الوجود زائدا على الماهية
لصح ان نعقل الماهية حاصلة متحققة مع الذهول عن وجودها او نعقل وجودها مع الذهول عنهما فمن
المستحيل ان يتوقف كل واحد منهما على صاحبه لكن التالي محال فالمقدم مثله وثانيها لو كان الوجود
زائدا فذلك الزائد اما ان يكون ثابتا واما ان لا يكون فان لم يكن ثابتا فهو ليس بزائد وان
كان ثابتا كان ثبوته زائدا عليه فيؤدي الى التسلسل وثالثها لو كان الوجود صفة زائدة على الذوات
كانت الذوات قابلة لها وهذا القبول ليس بحسب الفرض العقلي فقط فان اتصاف الماهية بالوجود
امر محقق في نفسه لكن كل ما كان قابلا لصفة فلا بد وان يكون له تعين وتحصل حتى يقبل غيره فان
ثبوت غيره له فرع على ثبوته في نفسه وذلك التحصل هو الوجود فيلزم كون الذات موجودة قبل اتصافها
بالوجود وهذا خلف والجواب عما تمسكوا به اولا من وجهين احدهما انه لا يلزم من كون الوجود مغايرا للماهية
صحة ان نعقل احدهما مع الذهول عن الآخر فان حصول الحجمية للجسم زائد على ذاته مع انه لا نعقل الواحد
منهما الا مع الآخر والمضافان كل واحد من المتضايفين لا يعقل من حيث هو مضاف الا اذا
عقل المضاف الآخر وثانيهما ان ذلك مغالطة لان الوجود ليس الا كون الماهية محصلة في الخارج
فاذا عقلنا الماهية محصلة في الخارج فقد اندرج في ذلك تعقل الوجود فكيف يلزم جواز تعقل
ذلك مع الذهول عن الوجود ثم ربما يتوهم لزوم هذا الكلام على من يجعل الوجود عين حقيقة الماهية
فاما ان يتوهم لزومه على من يجعل نفس الوجود المتحصل في الخارج هو الوجود فهو بعيد والجواب عما تمسكوا به ثانيا
ان نقول الثابت ينقسم الى ما له مفهوم وراء كونه ثابتا والى ما ليس له مفهوم آخر وراء كونه ثابتا فان كان له
مفهوم وراء كونه ثابتا كان الثبوت زائدا عليه وان لم يكن له مفهوم وراء الثبوت لم يجب
ان يكون الثبوت زائدا عليه فان قالوا الوجود يمكن ان نتصوره ونشك في انه هل هو ثابت
في الاعيان ام لا فيلزم ان يكون للوجود وجود آخر فالجواب عنه ما سبق بالاستقصاء
فيه والجواب عما تمسكوا به ثالثا انه من الجائز ان يكون تعين حقيقته كافيا في صحة القابلية
ولنا في تحقيق ذلك في الفصل الذي يليه

الفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا

اعلم ان المذاهب الممكنة في وجود واجب الوجود لا تزيد على هذه
الاحتمالات الثلثة فان وجوده لا يخلو اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في مفهوم
كونه وجودا او لا يكون فان لم يكن كان قول الوجود عليهما باشتراك الاسم وان كان الحد للمفهوم

في الوضعين

الاول
الثاني
الثالث
والجواب عن الاول
والجواب عن الثاني
والجواب عن الثالث
وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا

في الوضعين فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم مقارنا لماهية اخرى في حق واجب الوجود او لا يكون
مقارنا لماهية اخرى بل يكون وجودا مجردا فظهر بهذا التقسيم ان الاحتمالات في هذا الباب لا تزيد
على هذه الثلثة احدها ان يقال الوجود مقول على الواجب والممكن باشتراك الاسم وثانيها ان يقال
الوجود غير مقول عليهما باشتراك الاسم وهو مع ذلك غير مقارن في حق الواجب لماهية وحقيقة وثالثها
ان يقال الوجود غير مقول عليهما باشتراك الاسم وهو مع ذلك مقارن لماهية غيره فاما الاحتمال الاول
وهو كون الوجود مقولا عليهما باشتراك الاسم فقد ابطلناه واما الاحتمال الثاني وهو ان الوجود مشترك
بين الواجب والممكن في مفهوم كونه وجودا وهو مع ذلك غير مقارن لماهية فهو مذهب الجمهور
من الحكماء وهو عندنا باطل واذا ابطلنا هذين الاحتمالين لم يبق الا الثالث والذي يدل على بطلان الاحتمال
الثاني وجوه اربعة فالاول هو ان مفهوم الوجود من حيث هو وجود مغاير لمفهوم كونه مقارنا لماهية
اخرى او غير مقارن لها ولكنه مع ذلك لا يخلو عن المجردية واللامجردية معا فلا يخلو اما ان يكون الوجود لكونه
وجودا يقتضي احد هذين الضدين او لا يقتضي فان اقتضى احد هذين الضدين فاما ان يقتضي التجرد عن الماهية
او العروض للماهية فان اقتضى التجرد عن الماهية فكل وجود يجب ان يكون غير مقارن للماهية فوجود الممكنات
غير عارض لماهياتها هذا خلف وان اقتضى العروض للماهية وجب ان يكون كل وجود عارضا للماهية
فوجود واجب الوجود ايضا عارض للماهية وقيل انه ليس كذلك هذا خلف واما ان قيل ان الوجود
لا يقتضي لا العروض ولا اللاعروض فلا يصير عارضا تارة ولا عارضا اخرى الا لسبب منفصل خارج فلا
يصير وجود واجب الوجود مجردا عن الماهية الا لسبب فلا يكون وجود واجب الوجود بذاته واجب
الوجود بذاته بل بسبب خارج هذا خلف وهذا الكلام قد بلغ في القوة والمتانة بحيث لا يمكن توجيه شك
مخيل عليه ولكن اذكر فصلا ذكره الشيخ في المباحثات والفارابي في التعليقات ربما يتوهم كونه دافعا لما
ذكرناه ثم نبين انه ليس الامر كذلك قال الوجود الذي هو ماهية الحق هو الواجبية وليست الواجبية
وجود الامكان ان يستحيل بل هو الذي يجب وجوده فانه لو كانت الواجبية وجود الامكان ان يستحيل
لم يكن الحق متجردا ومن ان يكون هو ذلك الوجود ويلزمه ان لا يستحيل فيكون كل وجود يلزمه ذلك
او يكون وجوده مؤلفا من الوجود ومما فيه فيكون مركب الماهية فاذن هو الذي يجب وجوده فيكون
اذن الواجبية حق ماهيته فان عني بالوجود ذلك المجرد فلا مشاركة فيه وان عني به ما يقابل العدم ويقع فيه
الشركة فذلك من لوازم واجبية فيكون ماهية يجب لها الوجود اي هذا الوجود الذي هو مشترك فيه فيكون هذا

بيان الاحتمال الاول
بيان الاحتمال الثاني
وبطلان الوجوه الاربعة
الاول من الوجوه الاربعة

الوجود من حيث هو كذا من لوازم ماهيته وكيف لا ونقول يجب لها الوجود كما نقول يجب للمثلث مساواة
الزوايا للقائمتين ثم لا يكون تلك الماهية مثل الانسانية وغيرها حتى يقال انه يستحيل وجود لازمها الا
بعد وجودها لان اللوازم الغير المتقومة معلول الماهية وما لم يوجد العلة لم يوجد المعلول ثم كيف يكون مثل
لانسانية وجود قبل الوجود حتى يكون علة لذلك الوجود المعلول الذي هو الوجود قال فان هذا انما
يستحيل في ماهيات لا وجوب لها ولا وجود الا لازما فاما الماهية التي هي الواجبية التي معناها انها
يجب لها الوجود من ذاتها فهي معنى الاسم له يلزمه الوجود هذا المشترك ويعرف في ذلك بلوازمه كالقوى
بل هو بنية انه يجب وجوده كهوية القوى انها يجب عنها افعالها وليس لقائل ان يقول ماهية
الحق بل توجد حتى يوجد لازمها فيصير علة للازمها فيصير علة للوجود فهي وجدت قبل ان وجدت لانه
يقال ان ماهيته موجودة لا بالوجود يلحقها اي من خارج وليس هي كالانسانية التي هي موجودة بان
لها وجودا خارجا عنها بل هي نفس الوجود بلا وجود ملبوس ولا اشتراكها في ذلك شيء وهي نفس الواجبية
وهي معنى بسيط وان كان المعبر يعبر عنه بلفظ المركب وان كان له وجود مشترك فيكون ذلك لازما
له حتى يقال له يجب ان يوجد له الوجود بالمعنى العام فيكون ذلك لازما لا يرتفع عنه ولا عاد هو له من
وجوده الحق المعين بكونه موجودا اذ جعل انه موجود في اصله وماهيته فيشبه سؤال التضعيف بل هو
ذو وجود ام لا فيصح بان له وجودا اي بالمعنى العام على انه فيكون ذلك لازما او لوجس وقيل
ليس هو بموجود على ان وجوده صفة لشيء هي فيه ثم بعد هذا امانتك من موضع التفصيل والتحصيل واللطف
الدقيق العميق الذي نسأل الله تعالى ان يوفقنا لبلوغ الغاية فيها اقول هذا الكلام على طوله لا ينبغي ان
العليل فانا بينا ان الاقسام لا تزيد على تلك الثلثة ولا شك ان الوجود في الممكنات له مفهوم
محصل فالواجبية التي جعلها ماهية الاول سبحانه وتعالى اما ان يكون مساوية في المفهوم والحقيقة لوجود
هذه الممكنات او لا يكون فاما القسم الاول فانه يجب ان يكون الاول موجودا امرين احدهما هذه
الواجبية والثانية ما جعل لازم هذه الواجبية وقد بينا انه لا يكون احدهما اولى بالعارضية من الاخر وبينا
ان الاشكال المذكور يعود بعينه في الوجود الذي يفرض معروضا فانه يقال الوجود ان اقتضى التجرد عن
الماهية فكل وجود كذلك وان اقتضى اللاتجرد فكل وجود كذلك وان لم يقتض احد هذين القيدين
فلا يتصف باحدهما الا بسبب خارجي واما ان جعل مفهوم الامر الذي سماه بالواجبية مخالفا لمفهوم
الوجود فلا يكون ماهية واجب الوجود هو الوجود بل امرا مخالفا للوجود فاما ان يقال تلك الحقيقة

(هامش) فهي معنى الاسم له

(هامش) جواب المص عن قول الشيخ والمعارضة

المخالفة لهذا الوجود هو موجود به فيكون وقوع لفظ الوجود عليه وعلى غيره باشتراك الاسم وقد ابطلناه
او يقال الوجود الذي شارك وجود الممكنات في المفهوم لازم لتلك الماهية فيكون قد جعل
الوجود في حق واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بل الانصاف ان الذي ذكره الشيخ
تصريح منه بان وجوده سبحانه زائد على حقيقته كما اخترناه الحجة الثانية على فساد قول من يقول حقيقة
واجب الوجود هي الوجود المجرد ان الجمهور قد اتفقوا على ان حقيقة الله غير معلومة للبشر والبرهان
القاطع قائم على ذلك فلو كانت حقيقته هي الوجود بشرط سلبه عن الماهية وجب ان يكون حقيقته
معلومة للبشر لان الوجود اولي التصور والقيد السلبي ايضا معلوم فالوجود المقيد بالقيد السلبي معلوم وحقيقته
غير معلومة فاذن حقيقته مغايرة للوجود المقيد بالقيد السلبي الثالث كون الباري مبدأ لغيره اما ان يكون
لوجوده بشرط التجرد عن الماهية او لا بهذا الشرط فان كان الاول لزم ان يكون القيد العدمي داخلا
في علة الموجود لان التجرد قيد عدمي وهذا محال واما ان لا يعتبر فيه هذا القيد بل لماهية الوجود فتلك
الماهية حاصلة في الممكنات فوجب ان يكون وجود كل ممكن علة لوجود معلولات الباري وان يكون
الباري معلولا لكل واحد من الممكنات فذلك خلف الرابع انهم اتفقوا على ان الوجود العيني نفس الكون
في الاعيان لانه ما الكون في الاعيان والكون في الاعيان امر اضافي غير مستقل بالمعلومية و
المحكومية ولا يمكن الحكم عليه بانه ثابت او لا ثابت بل الحكم بهذه الامور انما ينسب للماهية فاذا كان
الوجود كذلك فكيف صار هو بعينه في حق واجب الوجود غنيا عن السبب مستقلا بالحقيقة فالوصف
الذي بلغ في الضعف الى ان لا يمكن تعقله وحده كيف صار ذاتا مستقلا بنفسه حتى يكون مبدأ
لاستقلال كل مستقل هذا مما يقطع كل عاقل بفساده ومما يقرر ذلك ان الشيخ لما حاول اثبات
عرضية الوحدة في ثالثة الهيات الشفاء زعم انها ان قامت وحدها مجردة لم يجز لها ان تكون مجردة
ان لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها انها لا تنقسم او يكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول
محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود وذلك الوجود لا ينقسم هذا كلامه فاقول كما ان العقل
حاكم بان الوحدة لا تعقل الا محمولة على شيء كذلك العقل حاكم بان الوجود لا يعقل الا محمولا على شيء فان
فرق بين هذين الموضعين بان الوحدة امر عدمي فلا يعقل الا اذا نسب الى موضوع ثابت واما الوجود
فهو امر ثبوتي فلا يكون محتاجا الى الموضوع فالجواب ان الشيخ هو بعينه الطالع بعض فصول هذه المقالة كون
الوحدة امرا عدميا فكيف ينافي له هذا الكلام فهذا ما نقوله في الاحتجاج على ابطال هذا القسم واما الحكماء فانهم

(هامش) الحجة الثانية

(هامش) مقارنا للماهية وحد اثر كرد لذ حجج الكلية و اعتبارها ذكرناه او مقارنا لكل الحقيقة موجوده ولا الوجود لازم لها فيلزم في الوجود عن واجب الوجود

(هامش) الحجة الثالثة

(هامش) الحجة الرابعة

(هامش) حجة الحكماء على عدم زيادة الوجود في الواجب

تقرير حجة الحكماء

احتجوا على ان وجود ممكن غير مقارن لماهية غيره بان قالوا لو كان الوجود مقارنا لماهية لكان لا يخلو اما
ان يكون تحقق ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية او لا يكون فان لم يتوقف كان ذلك
الوجود غنيا من تلك الماهية فلا يكون عارضا فيكون وجودا موجودا لذاته وبذاته فقط فلا يكون
عارضا لتلك الماهية وهذا هو المطلوب وان توقف تحقق ذلك الوجود على تلك الماهية كان
محتاجا الى تلك الماهية وكل ما هو محتاج الى غيره فهو ممكن لذاته فاذن الوجود من حيث هو هو
ممكن وكل ممكن فله سبب فلذلك الوجود سبب وذلك السبب ان كان غير ماهيته واجب الوجود
كان الوجود واجب الوجود معلولا فلا يكون واجب الوجود واجب الوجود هذا خلف وان كان سببه
تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المعلول لزم ان يكون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها
فيكون موجودة قبل ان يكون موجودة وذلك يقتضي ان يكون موجودة مرتين وايضا يلزم
التسلسل وايضا فبتقدير امكان التسلسل لا ينقطع الكلام فانا نقول تلك الماهية اما ان يقتضي وجودا
اولا يقتضي فان اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهية وبين ذلك وجود آخر فيكون العلة
متقدمة بالوجود على المعلول وذلك محال وان لم يقتض وجودا كان ذلك حكما بان ماهيته
لا يقتضي الوجود بل وجوده انما جاء من شيء آخر وذلك انما يدخله في الممكنات ويخرجه عن الواجبات

جواب عن حجة الحكماء من وجهين

الوجه الاول

هذا تقرير كلامهم على احسن الوجوه والجواب من وجهين احدهما ان هذا معارض بماهيات
الممكنات فانها قابلة للوجود والعقل كما حكم بتقدم المؤثر على الاثر حكم بتقدم القابل على المقبول
فان الشيء ما لم يكن متقررا ثابتا لا يثبت له غيره فاما ان نقول بان تعين الماهية في كونها ماهية
اما ان لا يكفي في قبول الوجود او يكفي في ذلك فان كان لا يكفي في ذلك لزم ان يتوقف
قابلية الماهية للوجود على وجود آخر حتى يكون موجودة قبل ان يكون موجودة ويلزم ما ذكروه
من المحالات واذا ابطل ذلك فينبغي القول بان وجود الممكنات غير زائد على ماهياتها
بل هي نفس ماهياتها فيكون الوجود مقولا على الماهيات الموجودة باشتراك الاسم وان كان
تعين الماهية في كونها ماهية يكفي في قابلية الوجود حتى لا يعتبر في تقدم الماهية وفي
قابليتها للوجود كونها موجودة قبل كونها موجودة فلم لا يجوز ان يكفي تعين الماهية في
كونها مؤثرة في الوجود حتى لا يعتبر في تقدمها على الوجود في المؤثرية كونها موجودة قبل كونها
موجودة وبالجملة فاما ان نقول وجود الممكنات نفس حقائقها او نقول انه زائد على حقائقها فان

لكان الحق

لكان الحق هو الاول لم يكن الوجود مشتركا بين الاشياء واذا جاز ذلك في وجود الممكنات جاز ذلك
ايضا في وجود الباري واندفع الاشكال اصلا وان جعلنا وجود الممكنات امرا مشتركا كان وجودا زائدا
على ماهياتها وماهياتها يكون قابلة لتلك الوجودات فلا بد ان يكون الماهية كافية في هذه القابلية
والا لزم التسلسل واذا كانت كافية في هذه القابلية فليكن كافية في المؤثرية في الوجود حتى لا يلزم من
كون الماهية علة للوجود تقدمها بالوجود على الوجود وثانيهما ان نقول ان الماهية علة لقوام الماهية

الوجه الثاني

وليس ذلك التقدم تقدما بالوجود والا لكانت الماهية موصوفة بالوجود عند فرضنا اياها مجردة
عن الوجود فان اعتذروا عنه بان تقدم اجزاء الماهية على الماهية انما يتحقق عند اعتبار الوجود
وان لم يكن الوجود حاصلا فانا اذا قلنا الاثنان متقدم على الاربعة في الوجود فلا نعني به انهما
موجودان واحدهما متقدم بوجوده على الآخر والا لكان لذلك الشيء وجود في الخارج فكان هذا التقدم
بل نعني به انهما ماهيتان متى وجدتا لزم هذا التقدم وهذا الحكم صحيح حال ما لا يكون الواحد منهما موجودا
فكذلك اجزاء الماهية سابقة بالوجود على الماهية على معنى انها متى وجدتا كان الوجود للجزء قبل كونه للكل

بالوجود لا على انه بهذا الاعتبار لا يتحقق الا عند تحقق الوجود بل على معنى انه بهذا التقدم

ابطال ما تمحل من جانبهم بوجوه خمسة

هذا غاية ما يمكن ان يتمحل من جانبهم وهو باطل من وجوه الاول الماهية مقتضية للامكان سواء
جعلناه وصفا عدميا او وجوديا فاقتضاؤها الامكان يستحيل ان يكون بشرط الوجود والا لزم ان
يكون الامكان متأخرا عن الوجود وذلك محال فاذن اقتضاء الماهية الامكان وتقدمها عليه لا

اول الوجوه الخمسة

بالوجود وذلك هو المقصود الثاني كون جزء الماهية علة لها لو كان موجودا كان وجوده سابقا على
وجود الكل وهذا الحكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون معلولا لذلك الجزء فيكون اقتضاء
ذلك الجزء لهذا الوصف لا بشرط الوجود وذلك يوجب ما قلناه الثالث ان الماهية التي نوعها

ثاني الوجوه الخمسة

ثالث الوجوه الخمسة

في شخص واحد يكون تشخصها من لوازم حقيقتها فاقتضاء تلك الحقيقة لتلك التشخصية لا يخلو اما ان
يكون بشرط الوجود فيكون وجوده سابقا على تشخصه فيكون وجودا ما الخارجي مطلقا غير متعين وهو
محال اولا يكون بشرط الوجود ~~فيكون وجوده سابقا على تشخصه فيكون وجودا ما الخارجي مطلقا غير~~
~~متعين وهو محال اولا يكون بشرط~~ الوجود فلا يكون تقدم الماهية على تلك التشخصية بالوجود الرابع
الماهية اذا تشخصت فالقابل لذلك التشخص اما ان يكون هو نفس الماهية فقط او بشرط تشخصها
والثاني يوجب التسلسل فالحق هو الاول فيكون الماهية من حيث هي هي كافية في قبول التشخص
واذا جاز ذلك فليجز كونها كافية في المؤثرية في الوجود الخامس ان الجنس علة لقوام النوع وتحليل

رابع الوجوه الخمسة

خامس الوجوه الخمسة

ان يكون هذه التقدمة لاجل انهما اذا وجدا كان الجنس في الوجود سابقا على النوع والا لزم ان يكون الجنس نوعا واحدا ولا
ثم يصير نوعا ولو كان كذلك لم يكن الفصل سببا لقوام حصة النوع من الجنس فلا يتميز الفصل عن الخاصة
وذلك محال فثبت ان هذا التقدم ليس لما قالوه من ان الجنس والنوع اذا وجدا كان الجنس في الوجود
سابقا على وجود النوع واذا عرفت ذلك فهذه الوجوه كلها تدل على ان تعين الماهية من حيث
هي هي كاف في الاقتضاء والتاثير واذا جاز ذلك سقطت حجتهم وبطلت دعواهم فان قالوا فاذا
كنت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود لزمك تجويز كونها مؤثرة في الوجود حال كونها
معدومة وذلك محال فالجواب ان هذه مغالطة ركيكة وذلك لان اعتبار الماهية مغاير لاعتبار
وجودها وعدمها ولكن نسند الوجود الى تلك الحقيقة من حيث هي هي لا من حيث انها معدومة
والذي يدل على ما قلناه امران الاول هو انهم زعموا ان الماهية اذا اشترط فيها الوجود او العدم لا يعرض
لها الامكان بل الامكان انما يعرض لها من حيث هي هي فكما لا يلزم من اسقاط الوجود عن درجة
الاعتبار في كون الماهية معروضة للامكان ادخال العدم فيه فكذلك لا يلزم في مسئلتنا الثاني ان
الماهية قابلة للوجود ولا تشترط وجود آخر ثم لا يلزمهم ان يجعلوا القابل للوجود ماهية معدومة حتى يقال الماهية
حال عدمها تكون موصوفة بالوجود فكذلك ههنا لم نجعل المؤثر في الوجود هو الماهية المعدومة حتى يلزمنا
ان تكون مؤثرة حال كونها معدومة بل المؤثر نفس الماهية فظهر بهذا فساد قولهم واعلم انا قد استخرجنا
لهم شبهة اخرى وهي انه لو كان الوجود زائدا على ماهية لكان الوجود ممكنا على تقرير ما سبق وذلك
الامكان لا يخلو اما ان يكون ثابتا لنفس الوجود او للماهية بالنسبة الى الوجود والاول محال لان ثبات
ان الوجود يمتنع اتصافه بالوجود والعدم فلا يعرض له امكان الوجود والعدم واما الثاني فانه يقتضي
ان يكون نسبة الماهية الى الوجود بالامكان فيستحيل ان يكون نسبتها اليه بالوجوب ولو كانت
الماهية مؤثرة في الوجود لكانت نسبتها اليه نسبة الوجوب لان نسبة العلة الى المعلول ابدا
بالوجوب فلما بطل ذلك علمنا ان وجوده غير تابع للماهية ومما يمكن ذكره من جانبهم انه لو كان وجوده
معلول ماهيته والماهية هي القابلة لذلك الوجود لزم ان يكون البسيط قابلا وفاعلا وذلك محال
والجواب ان كل ذلك منقوض بلوازم الماهية فان الماهيات مقتضية لها وموصوفة بها وايضا
تبطل حجتهم على اصولهم بكون الباري عالما بالمعلومات فان العلم عندهم عبارة عن حصول صورة المعقول
في العاقل فاذن تعقله لها يقتضي حصول صورها في ذاته فيكون ذاته قابلة لتلك الصور وفاعلا لها

الجواب عن المغالطة

تقرير شبهة اخرى قبل الحكماء

جواب عن الشبهة

وعلى انا

في اثبات الوجود الذهني

مبحث اثبات الوجود الذهني

وعلى انا سنقيم البرهان على انه لا يمتنع ان يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا **الفصل السادس** في
اثبات الوجود الذهني واثبات ذلك يقتضي تقديم مقدمة وهي ان المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد ان
يكون موجودا في نفسه والدليل عليه هو ان اثبات الصفة للشيء معناه حصول الصفة للموصوف وحصول الشيء للشيء
فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه فان قيل الوجود صفة ثبوتية وليس يقتضي حصولها للماهية كون الماهية حاصلة
في نفسها والا لزم التسلسل والخلف ولان السلب محكوم عليه بانه مقابل للايجاب وليس للسلب ثبوت في نفسه
مع انه موصوف بكونه مقابلا للايجاب فان قلتم للسلب صورة عقلية ولها في العقل ثبوت فنقول لكنه
من حيث انه ثابت في العقل لا يقابل الثبوت بل هو قسم منه فهو من حيث انه مقابل للثبوت
يجب ان لا يكون ثابتا وايضا الممتنع محكوم عليه بالامتناع مع انه ليس بثابت وايضا المعدوم محكوم
على المعدوم بانه لا يصح الحكم عليه وذلك مناقضة والجواب عن الاول ما مر وعن الثاني ان الذهن يستحضر
الصورة و يحكم عليها بان تلك الصورة غير مستندة الى الخارج وليس لها في الخارج ما يطابقها فهذا
هو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى ويحكم عليها بان لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على احدى الصورتين
بانها تقابل الاخرى لا من حيث انهما حاضرتان في العقل بل من حيث ان احديهما استندت الى الخارج
والاخرى لم تستند فالمحكوم عليه بهذا التقابل هو الصورة العقلية الموجودة من الوجه المذكور وهو المعنى بقول
الحكماء ان تقابل السلب والايجاب لا يتحقق الا في الاقوال والضمائر لا في الخارج وعن الثالث انا نستحضر في الذهن صورة
ونحكم عليها بالامتناع لا بامتناع كونها موجودة في الذهن فان ذلك باطل بل بامتناع وجود ما في
الخارج وليس المحكوم عليه بهذا الامتناع هو تلك الحقيقة من حيث انها موجودة في الذهن لان هذا
لا يختص بالممتنع فان كل صورة ذهنية سواء كانت ماخوذة حال وجودها في العين او عدمها ليس لها ذلك
فانه يمتنع حصولها بعينها في الخارج بل المحكوم عليه حقيقة تلك الصورة الموجودة في الذهن وهذا
دقيق لا بد من التامل فيه واما الرابع فلما ذكرنا من انا نستحضر ماهية في الذهن مقيدة بقيد العدم
الخارجي ونحكم عليها انه لا يصح ان يوصف لها شيء من الاحكام الخارجية وهذا هو الجواب عن كل ما
يشبه هذه الشكوك ولما فرغنا عن اثبات هذه المقدمة فلنشرع فيما هو المقصود وهو اثبات الوجود الذهني
وبرهانه انا اذا تصورنا ماهية وحكمنا عليها بانها ممتازة عن غيرها فلا بد وان يكون لها ثبوت ثم ثبوته المعتبر في
صحة كونها محكوما عليها اما ان يكون الوجود الخارجي وهو باطل والا لكان ما لا يكون ثابتا في الخارج لا يكون
محكوما عليه ابدا فلانه وان كان في الخارج لكنه لا يتوقف صحة الحكم عليه على الشعور بكونه في الخارج فعلمنا ان

الايراد الاول

الايراد الثاني

الايراد الثالث — الايراد الرابع

الجواب عن الاول وقد مر وعن الثاني ايضا

وايضا حصول الوجود للماهية ليس حصول شئ لها بل هو نفس حصولها كما مر

الجواب عن الايراد الثالث

الجواب عن الايراد الرابع

اثبات الوجود الذهني

الثبوت المتحقق هو الثبوت في العقل فان قيل المحكوم عليه وان كان معدوما في الخارج الا انه ثابت في الخارج
على ما ذهب اليه بعضهم فنقول انا لا نعني بالوجود الا الثبوت فيجوز ان تتصور امر الا ثبوت له في الخارج
اما على التحقيق فلان الثبوت لا يجامع اللاثبوت واما على طريق الالزام فلان كثيرا من الممتنعات
والمستحيلات غير ثابتة بالاتفاق مع ان المتصور منها يكون محكوما عليه فقد بطل ما ذهبوا اليه وتمام
تحقيق هذا الفصل سياتي في كتاب العقل والمعقول **الفصل السابع** في ان الماهية لا تعرى عن
الوجودين برهانه ان كل ماهية يجب ان يكون محكوما عليها بانها ممتازة عن غيرها وكل ما كان محكوما
عليه بحكم ثبوتي فلا بد وان يكون ثبوتيا والصغرى بديهية والكبرى مبرهنة فان قيل السواد مثلا
قبل دخوله في الوجود هل كان سوادا ام لا فان لم يكن فالسواد انما يصير سوادا عند وجوده وذلك
محال لان السواد سواد وسواد وجد او لم يوجد وان كان قبل صيرورته موجودا فتلك ماهية قد عريت عن الوجودين
فنقول السواد لا يكون سوادا قبل ان يحصل له احد الوجودين بل يمكنني ان اقدر في ذهني كيف يكون قبل الوجود
كانه يعرض عنده ما يكون في الذهن مجردا عن الذهن لانه عند التجرد عن الذهن يكون سوادا وليس كل ما حكم
عليه الذهن بالتجرد امكن ان يعرض له التجرد فان قيل التجرد عن الذهن انما يلحقه الذهن عندما يكون موجودا
في الذهن كان الذهن التفت اليه لا من حيث انه في الذهن او حذف عنه انه في الذهن وان كان كاذبا
في هذا الحذف فان عندما لا يكون في الذهن فانه لا يمكن الاشارة اليه بوجه اصلا وكان كذلك لم يكن له
ماهية وحقيقة **الفصل الثامن** في ان الوجود ليس بكون الشيء تابعا للغير كونه ثابتا التحقيق
في هذا الباب ان نقول نحن لا نعني بالوجود الا حصول الشيء وتحققه وثبوته فمن اثبت امرا اخر زائدا وذلك
وسماه بالوجود كان اطلاق الوجود عليه على ما قلناه بالاشتراك ويرجع حاصل الكلام الى انه يثبت
للذات صفة اخرى وراء الحصول والتحقق فعليه ان يفيد تصوره ثم يقيم الحجة على التصديق فلئن قال نعني
بالوجود صفة ما يقتضي حصول الشيء في الاعيان فعند ذلك نقول لا يجوز ان يكون حصول الشيء في الاعيان
معللا بصفة قائمة به لوجهين الاول ان الصفة تلك الصفة التي هي الوجود سابقة في حصولها في نفسها لان
حصول الشيء في نفسه سابق على حصول غيره له فلو كان حصول غيره علة لحصوله في نفسه لزم الدور والثاني وهو ان علة
الحصول لا بد وان يكون مخالفة لنفس الحصول في الحقيقة والا لم يكن كون احدهما علة اولى من العكس
وتلك العلة لا بد وان يكون لها حصول فيكون حصول علة الحصول محتاجا الى علة اخرى ويلزم التسلسل وهذا
احتج به في اول المسألة ان قيل لو كان الوجود ليس الا نفس الكون في الاعيان لزم صحة ان نعلم الماهية

كما في الاعيان قبل العلم بثبوت ذلك الزائد له فكان ينبغي ان لا يكون علمنا بوجود الامور المحسوسة بديهيا
بل كان مستفادا من الحجة حتى يكون الشاك في تلك الحجة شاكا في ذلك ولما كان ذلك باطلا علمنا ان الوجود
ليس الا نفس الكون في الاعيان وهذه الحجة لا تفيد نفي تعليل الحصول بحقيقة زائدة ومما قيل فيها ان الاضافة
لها وجود في الاعيان على ما يستدل عليه بعد وهي من حيث انها موجودة في الاعيان معقولة بالقياس
الى غيرها فلو كان وجودها امرا مستقلا غيرها لكان يمتنع ان يكون تلك الاضافات الغير المستقلة في وجودها
وكما بطل التالي بطل المقدم **الفصل التاسع** في ان المعدوم ليس بثابت ان قوما ممن عشت ابصارهم في ادراك
الالهيات المتعلقة بالوجود والعدم زعموا ان ما ليس بموجود فاما ان يكون ممتنع الوجود او لا يكون فان كان
ممتنع الوجود فهو المنفي الصرف وان كان ممكن الوجود فانه يكون عند كونه معدوما ذاتا وزعموا انه موصوف
بصفات ثابتة حال العدم وتلك الصفات لا موجودة ولا معدومة واحتجوا بان قالوا المعدومات متميز بعضها
عن البعض وكل ما كان كذلك فهو ثابت وبيان الصغرى من وجوه ثلثة الاول ان المعدوم معلوم والمعلوم
متميز عن غيره فان من عقل سوادا معدوما متميزا عن البياض المعدوم الثاني المريد لو اراد ايجاد نوع
من الموجودات فلا بد وان يكون مراده متميزا عن غيره والا لامتنع ان يكون هو مقصودا دون
غيره وهو شبهة تعلق القصد بشيء دون غيره كما بين في الالهيات القصد الى تكوينه فان تكوين الكائن محال
الثالث وهو ان وجود الفعل متاخر عن تعلق القادر به اذ ما لم يتحقق نسبة بين القادر والمقدور
لم يكن حصول ذلك المقدور اولى من حصول غيره وتعلق القادر به متاخر عن امتيازه في نفسه اذ لو لم يكن ممتازا
عن غيره لم يكن التعلق به اولى من غيره فاذا امتيازه عن غيره سابق على وجوده واما كبرى القياس
فظاهرة لان المتميز عن غيره يمتنع ان يكون نفيا محضا وعدما صرفا واحتجوا ايضا بان السواد قبل صيرورته
موجودا ان كان ليس سوادا بل انما يصير سوادا حال وجوده فيلزم ان يكون كون السواد سوادا بالفاعل
وذلك محال لان ما بالغير يرتفع عند ارتفاع الغير فيلزم ان لا يبقى السواد سوادا عند انقطاع تعلق
ذلك الغير به وهو محال وان كان سوادا قبل وجوده كان السواد المعدوم سوادا والجواب نقول النفي
في مقابلة الاثبات فالمعدوم ان كان اعم من المنفي لزم ان لا يكون نقيضا له فاذا لم يبق الفرق بين
المعدوم والمنفي ثم انهما ان كان مساويا للمنفي او اخص منه انتظمت هذه المقدمة وهي ان كل معدوم منفي
وكل منفي ليس بثابت انتج فكل معدوم ليس بثابت والقائلون بان ماهية السواد ان كانت ثابتة قبل الوجود فاما
ان يكون الثبوت في نحو من انحاء الوجود او لا يكون فان كان فذلك الامر وان كان تحقق الماهية بكلها وجب

المتجددة

ان لا مميز له عند الوجود او كسب خارجي يكون في حال العدم مورد الصفات ومحلا للامور المتجددة وذلك
محال واما ان يكون للنوع اشخاص كثيرة فيتميز بعضها عن البعض لا يكون بالماهية ولوازمها فانا قد فرضنا
الكلام في النوع الواحد فلا بد وان يكون ذلك بسبب المادة على ما سبق فيكون الامور المعدومة حالة
في مواد وجودية وذلك محال وعلى ان كل ذلك براهين اوردناها في الموضع البديهي الاولى العقاد فانا
قد تبينا ان الوجود هو نفس الحصول في الاعيان ومن جعل الحصول مجامعا للاحصول فقد خرج عن غريزة
العقل وان عني بالوجود امرا آخر كان الخلاف ان الموجودات هل لها صفة اخرى ام لا وذلك لا يوجب
الخلاف في كون تلك الذوات موجودة فاما ما احتجوا به اولا فمنشأه الجهل بان للماهية وجودا في الاذهان
وقد بينا ذلك ومما يؤكد ذلك ان الممتنعات في الصور الخيالية كصورة زيد وعمرو وفرس متقابل يمكننا
ان نتصورها مع انهم ساعدونا على انها غير ثابتة في الخارج وكذلك اذا اعتقلنا الوجود والعدم
فليس للوجود والعدم ذوات ثبوتية في العدم ولا يندفع هذه الالزامات الملجئة بالمدافعات اللفظية
فعلمنا ان هذه الماهيات المتصورة موجودة في الاذهان وان امتياز المدرك عائد اليها
وان تلك الصور هي العلم للعالم وهذا ينبهك على ان العقل والمعقول قد يكونان واحدا وان
الاخبار بالحقيقة عن الصور النفسانية وبالعرض عن الوجود الذي رجح من اخبار القيامة سيكون
فقد ارتسم في النفس معنى القيامة ومعنى يكون ثم يحمل يكون التي في النفس على القيامة التي في النفس بان
هذا المعنى صحيح في معنى آخر معقول وهو ما يعقل من الوقت المستقبل ان يوصف به ثالث وهو معقول الوجود
وعلى هذا القياس جميع انواع الخبر واما حديث القدرة والمراد فدخل في الذهن ذلك لان الصورة
العقلية تصير سببا لجعل القوة الشوقية الباعثة للقوة المحركة الى تكوين تلك الماهية في الخارج
واما الحجة الاخرى فستجيء جوابها عنها في باب الماهية **الفصل العاشر** في ان المعدوم لا يعاد

المعدوم لا يعاد

براهينه ثلثة الاول ان ما عدم لم يبق هوية على ما اقتضاه وما لا يكون له هوية لا يمكن ان يحكم
عليه بحكم اصلا فاذن يمتنع الحكم عليه بصحة العود الثاني لو صح اعادة المعدوم لصح اعادة الوقت
الذي وقع فيه ابتداءا فيصح ان يقال هو في ذلك الوقت بعينه فيكون وقت اعادته هو بعينه
وقت ابتدائه فيكون مبتدأ من حيث انه معاد هذا خلف الثالث اذا اعيد وحصل معه مثله فهما
متساويان في الذات وفي لوازمها فليس ان يحكم على احدهما بانه هو الذي كان اولى من ان
يحكم على الآخر بهذا الحكم فيؤدي الى ان لا يتميز نفس الشيء عن غيره فان قيل وذلك انما يجيء

مبحث كون استحالة اعادة المعدوم

لكن بانه هو لا غيره لانه هو الذي كان موجودا ثم عدم وبعد عدمه هو الذي اعيد بعينه واما مثله فليس كذلك فنقول
هذا هو الذي وقع الاشكال فيه فان الحكم على احدهما بانه هو الذي كان وعلى الآخر بانه ليس هو الذي كان مع
تساويهما في الماهية ولوازمها مما يستحيل قطعا فما ذكرتم في معرض الفرق هو الذي وقع عنه السؤال ونعم ما قال
الشيخ من ان كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والعصبية شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم ممتنع
قطعا وكما انه قد يتوهم في غير البديهي انه بديهي لاسباب خارجية فكذلك قد يتوهم في البديهي
انه غير بديهي لمثل ذلك من خارج **الباب الثاني في الماهية** وفيه عشرون فصلا **الفصل الاول**

الماهية

الباب الثاني في الماهية

اعلم مبحث تمييز الماهية عن لواحقها

في تمييز الماهية عن لواحقها اعلم ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وتلك الحقيقة مغايرة لجميع صفاتها لازمة
كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست في نفسها شيئا الا الفرسية وهي في نفسها
لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة ولا معدومة على ان يكون كل ذلك داخلا في مفهوم الفرسية
بل هي من حيث انها فرسية ليست الا الفرسية والواحدية صفة مضمومة الى الفرسية فيكون الفرسية
معها واحدة وايضا فهي من حيث تطابق امور الكثيرة تجد بها تكون عامة والفرسية في نفسها ليست
الا الفرسية وهذا بعلم ان المفهوم من الفرس ليس هو المفهوم من الواحد والا لامتنع ان يكون
الا واحدا ولا المفهوم من الكثرة والا لامتنع حملها على الواحد وكما انها ليست نفس الوحدة والكثرة
فليست مقتضية لهما ولا لاحدهما والا عاد المحال فاذن هما فيه امران خارجان عن الفرسية والموجودة
مغاير للعارض فالفرسية من حيث هي فرسية يكون مغايرة لهما فان سئلنا عن الفرسية بطرفي
حل — النقيض مثلا الفرسية الف ام ليس بالف لم يكن الجواب الا السلب لا على ان يكون السلب بعد
من حيث بل على انه قبل من حيث اي لا نقول الفرس من حيث هو فرس ليس كذا بل نقول ليس
الفرس هو من حيث هو فرس كذا وان سكتنا عنه لم يجب لا لخلو الماهية عنهما مثل ان يقال هل
الفرس واحد او كثير لم يلزمنا ان نجيب عنهما البتة ولهذا اظهر الفرق بين ما اذا كان المسئول عن طرفي
النقيض وبين ما اذا كانت عن الموجبتين اللتين في قوة النقيضين وذلك لان الموجب الذي هو
لازم السالب معناه انه اذا لم يكن الشيء موصوفا بذلك الموجب كان موصوفا بالموجب الذي يلزم
سلب الاول لكن ليس اذا كان موصوفا به كان هو هو بل الموصوفية لا يتم الا بالمغايرة فعلى هذا الفرسية
لا يدخل في مفهومها الواحدية والكثيرية وان كان يجب اتصافها باحدهما فاذا قيل الانسانية التي في زيد
من حيث هي انسانية لا تغاير التي في عمرو لا يلزم منه ان يقال فاذن تلك هي واحدة بالعدد لانا عنينا

بان يحكم احدها لازما مساويا لنقيض الآخر

المقدمة زيد ... من حيث ... من انه

السؤال

الجواب من وجهين الاول

يتقدم على الجزء

الثاني

وكذا الاعتبارين زائد على الحقيقة والماهية

فهذا السلب ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية فقط وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج والتقييد
اذ اقبل الانسانية اي التي في عمرو فقولنا من حيث هي انسانية قيد اسقط عنها اعتبار كونها في
زيد لان اعتبار الانسانية من حيث هي انما يكون اذا لم ينظر الى ما ورائها وكونها في زيد قيد
خارج عن مفهومها فوجب ان لا يلتفت اليها فان قيل الفرس ان كان من حيث هو فرس موجودا
في التشخص فاما ان يكون خاصا به او غير خاص به فان كان خاصا لم يكن الفرس بما هو فرس هو الموجود
فيه بل فرس ما وان كان غير خاص كان شيء واحد بالعدد موجودا في الكثرة وذلك محال فاذن يمتنع وجود
الفرس في الاشخاص لكنه موجود فهو اذن مفارق والجواب من وجهين الاول ان الفرس لو جعل
للتشخص فيكون فرسا ما لكن اذا كان الفرس المعين موجودا في الفرس ايضا موجود لان الفرس
المعين هو فرس وشيء آخر فيكون الفرس جزءا منه فاذا كان فرس ما موجودا فالفرس الذي هو
جزء من فرس ما موجود فاعتبار الفرس بذاته جائز وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته
له لذاته وكونه مع غيره عارض له وهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الفرس الشخصي اذ الكلي العقلي تقدم
البسيط على المركب والجزء على الكل وهو بهذا الاعتبار لا جنس ولا نوع ولا واحد ولا كثير بل فرس فقط
لكنه يلزم لا محالة ان يكون واحدا او كثيرا على ان ذلك اللازم له من خارج وهو من هذه الجهة
ليس فرسا وان كان يلزم ان يكون فرسا الثاني قولهم الفرس الموجود في الاشخاص اما خاص واما
عام باطل لانا بينا ان الفرس من حيث هو فرس لا خاص ولا عام اي هذان غير داخلين
فيه واعلم انه يصح ان يقال الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وليس يصح ان يقال الحيوان
بشرط لا شيء موجود في الخارج لانه بهذا الشرط يكون مجردا والمجرد مما لا وجود له في الخارج فان
شرط التجرد وجوده ذهني وشرط عروض العوارض الى رجية له وجود في الخارج والماخوذ بذاته
مع قطع النظر عن التجرد واللحوق متقدم على الاعتبارين تقدم البسيط على المركب يقال له انه الامر الالهي
وهو الحقيقة والماهية واعلم ان الفرق بين هذين الاعتبارين وهو ان يوخذ الشيء بشرط لا وبين ان
يوخذ لا بشرط انما يظهر في اعتبار لوازم الماهية فاما في اعتبار نفس الماهية او في اعتبار اجزائها فلا
يظهر ذلك الفرق فانك لو ادخلت في الحقيقة قيدا او اخرجت عنها قيدا تغير الحقيقة وصارت حقيقة
اخرى فاذن ما يدل على الحقيقة ومقوماتها في ابدا لا بشرط فاما الذي يدل على لوازم الحقيقة فهناك
تارة يدل بشرط لا وتارة لا بشرط ويختلف الحكم في هذين الاعتبارين في هذا الموضع الفصل الثاني

الفصل الثاني في تقسيم الماهيات

في تقسيم الماهيات

بالفصل الثالث

البسائط هل تكون مجعولة ام لا

بحث ان البسائط مجعولة ام لا

موجود حقيقة

فلا يعقل ذلك الا بسائرها والا فلا

في تقسيم الماهيات اعلم ان الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة والمركبة هي التي انما يلتئم حقيقتها من اجتماع عدة
امور والبسيطة ما لا يكون كذلك ولا بد من الاعتراف بحقيقة بسيطة والا لتركب كل حقيقة من اجزاء لا نهاية لها
ومع ذلك فلا بد من البسيط لان كل كثرة متناهية كانت او غير متناهية فان الواحد فيها موجود
وذلك الواحد ان كان مركبا لم يكن واحدا فلا يكون الواحد في تلك الكثرة موجودا وان لم يكن مركبا
فهو البسيط ومثاله ذات الباري وكذلك ماهيات الاجناس العالية وطبائع الفصول البسيطة كما
ستأتي تفصيلها الفصل الثالث في ان البسائط لا تكون مجعولة ام لا المشهور انها غير مجعولة
فان السواد لو تعلقت سواديته بغيره لم يكن السواد سوادا عند فرض عدم ذلك الغير وهو محال وفيه اشكال
لان السواد كما ان له حقيقة فكذلك للوجود حقيقة فان امتنع ان يكون السواد في كونه سوادا مجعولا امتنع
ان يكون الوجود في كونه وجودا مجعولا فاذن لا حقيقة السواد مجعولة ولا وجوده مجعولة فالسواد غير مجعول اصلا
هذا خلف فان قيل المجعول ضم الوجود الى السواد فهو ايضا مغالطة لان ذلك الضم له حقيقة وهي العناصر
مجعولة وبالجملة فكل ما نوض مجعولا فله حقيقة فاما ان يكون بسيطا او يكون متألفا من البسائط فان قيل
ان يكون الماهيات غير مجعولة فمعناه معنى ما يقال الانسان لا واحد ولا كثير وقد عرفت ان المراد منه
ان الواحدية والكثيرية غير داخلين في مفهوم الانسان لا ان الانسانية عارية منهما فكذلك ههنا
معنى قولنا الماهية غير مجعولة ان المجعولية غير داخلة في مفهوم الانسانية لانك ما دمت تنظر الى الانسانية
من حيث هي هي لم يكن هناك الا الانسانية فان نظرت الى المجعولية فقد زدت على الانسانية معنى
زائدا ولا يكون ذلك هو الماهية من حيث هي هي والذي قالوه من انه يلزم منه عدم كون السواد سوادا
عند تقدير عدم علة السواد فهو مغالطة لان العلة اذا لم توجد لا نقول السواد يتحقق ويكون مع ذلك غير سواد
بل نقول السواد ليس بموجود لانه لا وجود للسواد لان السواد ممتنع على ان يكون السواد لا يتحقق
السواد اصلا وذلك لا يلزم منه محال ولهم ان يتمسكوا بذلك من وجه آخر وهو ان يقولوا المحوج الى السبب
هو الامكان والامكان حالة اضافية والاحوال الاضافية لا تعرض للبسائط فالمحوج الى السبب لا يعرض
للبسائط فالبسائط اذن غير محتاجة الى السبب فلا يكون مجعولة اصلا وتحقيقه انا اذا حكمنا بالامكان فلا بد
هناك من محكوم عليه ومحكوم به ويستحيل ان يكون المرجح بهما الى شيء واحد لان الشيء لا ينسب الى نفسه ويتعذر المغاير
ذلك لم يكن في تلك الانتساب فحكمنا الان اذ الحق بهذا ان الامكان لا يعرض للماهيات البسيطة
اصلا فيستحيل احتياجها الى الاسباب والذي يمكن ان يقال عليه ان هذا يقتضي كون الوجود في نفسه

فيها عن السبب نفس الثبوت وذلك وزعموا ان المحتاج الى السبب هو موصوفية الماهية بالوجود فنقول
تلك الموصوفية ان كانت نفس الوجود عاد الالزام وان كانت مغايرة للوجود فهو لا محالة امر وجودي
لزم ان يكون موصوفية حقيقتها بالوجود وصفا آخر زائدا عليه ولزم التسلسل وايضا فلانها ان
كانت بسيطة وجب ان لا يكون مجعولة وان كانت مركبة كان الكلام في بسائطها وهيئة تركيبها كالكلام
في الماهية والوجود وانتساب احدهما الى الآخر

الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين ما لا يكون كذلك

كل حقيقة مركبة فهي لا محالة ملتئمة من الامور التي عنها تركبت
فيكون احاد تلك الامور علة لقوام تلك الحقيقة وستعرف بعد ذلك ان علة العدم عدم العلة فلما
كانت الحقيقة المركبة معلولة لحقيقتها الامور التي عنها تركبت كانت تبطل بها معلولة لبطلان تلك
الامور لكن الفرق بين الطرفين انه يكفي في عدمها عدم احد تلك الامور ايها كان واما في تحققها
فلا يكفي تحقق احدها بل لا بد من الكل فاذن اجزاء الحقيقة المركبة متقدمة على الحقيقة في طرفي تحققها
وزوالها ولان الصورة العقلية يجب ان تكون مطابقة للامر الخارجي فاذا كانت الاجزاء متقدمة
على تلك الحقيقة في نفسها وحقائقها كان من حكمها لا بد وان يعقل تقدمها على تلك الحقيقة فاذن
لا بد وان يعلم تقدم اجزاء الماهية المركبة عليها وايضا فكما يجب تصور تقدمها يجب تقدم تصورها
ايضا لان تلك الحقيقة ليست الا مجموع تلك الامور وحصول المجموع متأخر عن حصول الافراد والعلم
بالحقيقة لا يتحقق الا عند حصولها في الذهن فاذن حصول المجموع في الذهن مسبوق بحصول الاجزاء فيلزم
ان يكون العلم بتلك الاجزاء سابقا على العلم بذلك المجموع فظهر من هذا ان الحقيقة المركبة لا بد وان يجتمع
فيها هذه الامور وهي تأخرها في الخارج عن اجزائها وجودا وعدما وتأخرها في الذهن ايضا عن اجزائها
وجودا وعدما وتأخرها ايضا اذا عقلت الحقيقة من حيث هي هي فاما اذا عقلت الحقيقة من قبل
لوازمها لم يجب ان تكون اجزاؤها معقولة لها فضلا عن ان يكون تعقلها سابقا على تعقل تلك
الحقيقة فانك اذا عقلت النفس من حيث انها شيء محرك للبدن لا تعقل حقيقة ذلك الشيء فلم
يجب ان يكون ذاتياته معلومة لك فضلا عن ان يتقدم العلم بها على العلم به واذا عقلت من الجسم
انه الذي يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه لم تعقل حقيقة ذلك الشيء ولذلك صح الجهل ببعض ذاتياته
وهو البسيط فليكن هذه الدقيقة معتبرة ههنا واذا عرفت ذلك فنقول اجزاء الحقيقة لكونها متقدمة
عليها في الذهن يلزمها لازم وكونها متقدمة عليها في الخارج يلزمها لازم آخر فالاول هو كونها بينة

الثبوت للماهية لان البين للشيء هو الذي لا ينفك الشيء عنه في الذهن والذي لا ينفك عنه الشيء يكون
مع ذلك اعم فهو اخص مما لا ينفك الشيء عنه والموصوف بالخاص لا محالة يكون موصوفا بالعام
فالذي يجب تقدم العلم به كيف لا يكون بين الثبوت واما الثاني فهو عدم احتياجه الى سبب آخر وذلك
لان تحقق الماهية اذا كان متأخرا عن تلك المفردات فمتى تحققت تلك الماهية فقد كانت تلك
المفردات متحققة اولا وكلما صار متحققا استحال احتياجه بعد تحققها الى تحقق جديد وبالجملة فالحقيقة
لما كان سابقا عليها في الخارج والذهن سابقا تحققها كان لا محالة حاصلا عند تحققها والحاصل يستغني
عن تحصيل جديد فيستغني حصولها في الذهن عن التحصيل الجديد هو المعني بكونها بينة الثبوت واستغناء حصولها
في الخارج عن التحصيل الجديد هو المعني باستغنائها عن السبب فظهر ان الخاصة المساوية لجزء الماهية كونه
متقدما عليها في نفسه وفي الوجودين والعلميين ثم ان هذه الخاصية تقتضي الخاصية الاخرى وهي
الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو البين وان اعتبر في الوجود الخارجي
فهو الغني عن السبب لكن هذه الخاصة اعم من الاولى لان الخاصية الاولى هي الحصول على نعت التقدم
والثانية هي مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم لان معلول الماهية حاصل معها وغير
متقدم عليها فاذن الخاصية الثانية اعم من الاولى ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف
بين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن السبب كونه ذاتيا له الفصل الخامس في كيفية احتياج بسائط
الماهية المركبة اعلم انه لا يمكن ان يكون كل واحد منها غنيا عن صاحبه والا لم يحصل من اجتماعها
واحد حقيقي فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة لاجل انه لا تعلق لاحدهما
بالآخر فان قيل اليس ان المعجون يتكون من اجتماع اجزاء كل واحد منها غني عن الآخر فنقول ليس
الامر كذلك بل مجموع تلك الاجزاء كالجزء الواحد للذات وهو الجزء المادي واما الجزء الآخر وهو
الصورة المعجونية التي هي مبدأ الآثار الصادرة عنه فهي محتاجة الى الجزء الاول فنقول ولا يمكن
ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء محتاجا الى الآخر لاستحالة الدور فاذن الواجب ان يحتاج بعضها
الى البعض لا على طريق الدور حتى يحصل من اجتماعهما حقيقة متحدة فان قيل هل يكفي في ذلك احتياج
احد تلك الاجزاء الى الآخر باي نحو ما احتاج الجزء الآخر اليه وان لم يكن لشيء منها حاجة الى الآخر فنقول لا
لانه لو احتاج الى ما احتاج اليه الآخر لم تتم الحقيقة به وما يحتاج اليه الآخر مثلا الحيوان غير متقوم
بالضاحك وان احتاج الى الضاحك اليه هو الناطق بل المقوم هو الناطق بعينه

فاذن لا يمكن ان يكون المحققة المركبة وحده طبيعة لا عند احتياج بعض اجزائها الى البعض **الفصل السادس**
في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي واعلم ان اجزاء الحقيقة قد تكون متميزة في الخارج وقد لا تكون
مثال الاول الانسان المركب من النفس والبدن فانهما موجودان كل واحد منهما متميز عن الآخر في الخارج
ومثال الثاني السواد فانه مشارك للبياض في اللونية ومخالف له في كونه قابضا للبصر والبديهة حاكمة
بان جهة الاشتراك غايرة لجهة الامتياز فاذن السواد مركب من جهة الاشتراك هي اللونية ومن جهة
الامتياز هي القابضية الا ان هذا التركيب لا يمكن ان يكون حاصلا في الخارج وبرهانه ان اللونية لو
تميزت عن القابضية البصر في الخارج لكانت اللونية المجردة والقابضية المجردة اما ان يكون محسوسة او لا تكون
محسوسة فان لم تكن محسوسة فعند اجتماعهما اما ان يحدث هيئة محسوسة فتلك الهيئة المحسوسة معلول لاجتماع اللونية
والقابضية وهي خارجة عنهما مغايرة لهما ولسنا نعني بالسواد الا نفس تلك الهيئة المحسوسة وقد بينا ان
تلك اللونية وتلك القابضية خارجتان عن تلك الهيئة المحسوسة فاذن يكون اجزاء قوام الماهية
خارجة عنها وذلك محال واما اذا كان الجزآن او احدهما محسوسا فلا يخلو اما ان يكون ذلك
المحسوس مثلا للسواد او مخالفا فان كان مثلا له امتنع تقومه به وان كان مخالفا كان لونا محسوسا
مخالفا للسواد في خصوصيته فيكون نوعا آخر من اللون المطلق لا يكون هو اللونية المطلقة لان اللونية
المطلقة اذا كانت محسوسة فاذا انضاف الفصل اليه فاما ان يحدث هيئة اخرى محسوسة او لا يحدث
فان لم يحدث كان المحسوس هو اللونية المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي
طبيعة النوع هذا خلف وان حدثت هناك هيئة اخرى لم يكن احساسنا بالسواد احساسا بهيئة
واحدة بل بهيئتين وذلك محال فثبت بما ذكرناه انه لا يمكن ان يتميز احد جزئي السواد عن الآخر في
الوجود الخارجي بل ذلك التميز انما يكون في الذهن وتحقيقه ان اللونية من حيث هي لونية
مخالفة للقابضية من حيث هي قابضية فهما في الماهية متغايرتان ولولا ذلك لامتنع تميز احدهما
عن الآخر في الذهن لان الذهن لو حكم بالتركيب فيما لا تركيب فيه كان ذلك جهلا فاذن
هما متغايرتان في الحقيقة واما في الوجود الخارجي فيمتنع تغايرهما في الوجود واما في الوجود الذهني
فلنا فذلك التغاير حاصل غير ممتنع فان قيل الفصل علة لحصة الجنس وما هو علة لوجود الجنس يجب
ان يكون له وجود مستبد حتى يفيد الوجود لغيره فنقول مفيد الوجود هو الحق وله التقدم على
كل مستفيد فان قيل ما به الامتياز غير ما به الاشتراك والذي به الاشتراك هو اللونية والذي

به الامتياز هو القابضية فينبغي ان يكون ماهية كل واحد منهما غير ماهية الآخر فوجب ان يكون لاحدهما
تقدم على الآخر في الوجود لانه لا يخلو اما ان يكون كل واحدة من الماهيتين غنية عن الاخرى فيكون
التركيب موجودا في الخارج او كل واحدة منهما محتاجة الى الاخرى فيلزم الدور او يكون احدهما محتاجة
الى الاخرى فيكون ما به الاشتراك متقدما حتى يلحقه التميز بينه وبين غيره فيستدعي وجود الاجتماع
فنقول التقدم لا يجب ان يكون بالوجود فاذن اجزاء الماهية متقدمة على الماهية لا بالوجود كما
تحقق ذلك في باب الوجود وان عورض بان هذا البرهان جار في التركيب الخارجي فنقول ليس الامر
كذلك فان كل واحد من جزئي المركب التركيب الخارجي موجود بنفسه يجب بقي اذا بطل الثاني بخلاف
التركيب الذهني فان كل واحد منهما ليس له وجود متميز **الفصل السابع** في اصناف المركبات
اجزاء الماهية اما ان يكون متداخلة او متباينة والمعني بالتداخل ان يكون البعض اعم من البعض فان
كانت متداخلة فاما ان يكون احد الجزئين اعم من الآخر مطلقا والآخر اخص منه مطلقا واما ان
يكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من وجه آخر فان كان احدهما اعم من الآخر
مطلقا فاما ان يكون العام متقوما بالخاص او يكون الخاص متقوما بالعام فان كان العام متقوما
بالخاص فاما ان يكون العام جاريا مجرى الموصوف والخاص جاريا مجرى الصفة او بالعكس فان كان
العام متقوما بالخاص وكان جاريا مجرى الموصوف فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل وذلك مثل
الحيوان فانه متقوم بفصل له مثل الناطق والناهق وهو الموصوف بتلك الفصول واما اذا كان
العام متقوما بالخاص ولكنه يكون جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فذلك التركيب
لا يكون مركبا جنسيا وفصليا وهو مثل الابيض فانه اعم من الانسان والثلج والعاج وسائر موضوعاته
ثم انه متقوم به ومع ذلك فان التركيب من الابيض والانسان ليس تركيبا جنسيا وفصليا وكذلك
الموجود فانه اعم من كل واحد من المقولات العشرة وهو متقوم بتلك الماهيات فانه عارض
لها والعارض متقوم بالمعروض ومع ذلك فان التركيب من الوجود والماهية ليس تركيبا جنسيا
وفصليا واما اذا كان الخاص متقوما بالعام فذلك ان يكون الماهية متقومة بنفسها ثم يعرض
لها عوارض لا يتوقف تقوم الماهية عليها بل يتوقف تقومها على تقوم الماهية وذلك مثل النوع
اللازم المتقوم لما يعرض له من الصفات والاعراض والفرق بين انقسام الجنس بالفصل وانقسام
النوع بالخواص بعد اشتراكهما في ان العام منهما موصوف والخاص صفة ان في الجنس العام متقوم

بالخاص وفي النوع الخاص متقوم بالعام وأما الذي يكون كل واحد من الجزئين أعم من الآخر من وجه وأخص من
من وجه آخر فهو مثل اجتماع الحيوان والابيض فان الحيوان تارة يكون ابيض وتارة يكون غير ابيض كما ان
الابيض تارة يكون حيوانا وتارة يكون غير حيوان فاما الذي لا يكون بين الجزئين عموم وخصوص فاما
ان يكون الماهية من تركب الشيء باحدى علله او معلولاته او بما لا يكون علة له ولا معلولا اما اذا تركب الشيء مع
احدى علله فاما ان تركب مع العلة الفاعلية وهو مثل العطاء فانه اسم لما يدفع منه بالفاعل او مع العلة الغائية
وهو مثل الاقطس او الاعقل فانه اسم للتقعير الذي في الانف او مع العلة الصورية وهو مثل الاقطس او الاعقل فانه
اسم للانف الذي فيه تقعير او مع العلة الغائية كالخاتم فانه اسم لحلقة معمولة لما هو غاية لها وهو التجمل
بها في الاصبع واما اذا تركب مع معلولاته فهو مثل الخالق والرازق وغير ذلك واما اذا تركب مع ما لا
يكون علة له ولا معلولا فاما ان يحصل التركيب عن امور بعضها عدمي وبعضها وجودي مثل لفظ الاول فانه
موضوع لمجموع امرين احدهما ثبوتي وهو كونه مبدأ لغيره والثاني عدمي وهو انه لا مبدأ له واما من امور
كلها ثبوتية وهي اما ان يكون كلها امورا حقيقية او يكون كلها امورا اضافية او يكون بعضها حقيقيا
وبعضها اضافيا فان كانت كلها امورا حقيقية فاما ان يكون امورا متشابهة وهي كتركيب العدد
من الاحاد واما ان يكون مختلفة وهي اما ان يكون معقولة او محسوسة فان كانت معقولة فكتركيب
الجسم من الهيولى والصورة وتركيب العدالة من العفة والحكمة وتركب الشيء منه من الاقدام والعقل وان كانت
محسوسة فكتركيب البلقة من السواد والبياض وان كانت كلها اضافية فهو مثل الفوق في الابعد فانها
دالة على اضافة عارضة لاضافات وان كان بعضها اضافيا وبعضها حقيقيا فهو كالسرير فانه
مركب اجزاء خشبية وهي موجودات حقيقية ~~وهيئة التأليف حقيقية~~ ثم لا يكفي في تكونه حصول تلك الاجزاء بل
لا بد من وجود الترتيب بين تلك الاجزاء فالترتيب احد اجزاء السرير وهو امر نسبي الا انه ماهية منفصلة عنهما

الفصل الثامن في بيان ما وجد من الاقسام المذكورة في الجواهر والاعراض اعلم ان الجوهر قد يكون
مؤلفا من جنس وفصل عقليين لا خارجيين وذلك مثل العقول المفارقة والنفوس فانهما داخلتان تحت
جنس الجوهر على قولهم وهي الجسم والصورة والهيولى وكل متباينين داخلين تحت جنس واحد فلا بد
وان يتميز كل واحد من الاخرى بفصل فاذن العقول المفارقة مركبة من الجنس والفصل مع انه لا
يمكن ان يتميز جنسها عن فصلها في الوجود الخارجي وكذلك القول في النفوس الناطقة واما ان
الجوهر قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو ظاهر وهو مثل الانسان واما ان العرض

قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عقليين فهو ظاهر وهو الذي بيان السواد والبياض وسائر الكيفيات
والقوى كذلك واما ان العرض قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو كالاشكال مثل المثلث فانه
سطح محيط به ثلثة اضلاع فالسطح جنس والاضلاع الثلثة واحاطتها بالسطح فصل ولكل واحد من هذا الجنس والفصل
وجود يتميز به في الخارج عن الآخر واما ان الجوهر قد يكون مؤلفا من اجزاء لا يكون البعض جنسا للبعض
ولا يكون شيء منها محمولا على الآخر اما في العقل فكتركب الجسم من الهيولى والصورة واما في الحس فكتركب
بدن الانسان من الاعضاء وتركب البيت من السقف والجدار والبناء واما في الاعراض فكما ذكرناه
من تأليف العدد من الوحدات وكذلك القول في العدالة والشجاعة وغيرهما وكذلك الخلقة فانها
مركبة من تأليف اللون والشكل الفصل التاسع في الفرق بين المادة والصورة والجنس
والفصل ولنوضح الكلام في مثال واحد وهو الحيوان فنقول فقد عرفت ان الحيوان من حيث
هو حيوان لا بشرط شيء من القيود وله اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد وجودي ويكون
ذلك مع الناطق وله اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد عدمي وهو بشرط ان لا يكون معه غيره
وله اعتبار وهذه الاعتبارات الثلثة متغايرة فان الاعتبار الاول هو اعتبار الحيوان من حيث انه حيوان
هو اعم من اعتبار الحيوان بشرط قيد وجودي او قيد عدمي بل هو مشترك بين الاعتبارين واذا ثبت
ذلك فنقول الحيوان بشرط التجرد عن جميع القيود والعوارض بل الحيوان بشرط التجرد يكون مادة الانسان
ولا يكون محمولا عليه فاما الحيوان لا بشرط شيء اصلا فهو الذي يصح حمله عليه فان الحيوان سواء قارنه
قيد وجودي او عدمي فهو لا يخرج بسبب ذلك القيد عن حيوانيته واعلم ان الهوهوية تقتضي
الاتحاد من وجه والمغايرة من وجه آخر فاذا قلنا الانسان انه حيوان فالمغايرة بينهما حاصلة
في الماهية لان ماهية الانسان غير ماهية الحيوان والاتحاد حاصل في الوجود فانه ليس الحيوان
موجودا والحيوان موجودا آخر بل الحيوان الموجود هو الانسان بعينه وهذا فيه نوع غموض فانه كيف
يمكن ان يكون للماهيتين وجود واحد ونقرره وهو ان الحيوان لا يوجد الا ويكون قد تقيد
اما بقيد الناطقية او اللاناطقية والابيضية او اللاابيضية فانه يستحيل ان يكون في الوجود
حيوان لا ناطق ولا لا ناطق ولا ابيض ولا لا ابيض فوجب ان يكون تقيده باحد هذين القيدين سابقا
على وجوده لانه يستحيل ان يوجد مطلقا ثم يتقيد بل يتقيد اولا ثم يوجد واذا كان كذلك فالوجود
لا يعرض لذلك المقيد الذي هو مجموع الحيوان مع القيد واذا كان المقيد موجودا واحدا كان الوجود والحمل

وجود الحيوان ولذلك القيد فظهر ان وحدة الوجود كيف تجتمع مع تعدد الماهية ومتى تقرر ذلك ظهر
حقيقة الحمل والوضع فظهر الفرق بين الحيوان المحمول وبين الحيوان الذي هو مادة وبه يظهر الفرق بين
الصورة والفصل ايضا وكذلك الفرق بين سائر المحمولات

الفصل العاشر في الطريق الى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

في بيان ان ... الماهية من الجنس والفصل

اعلم ان الحقيقتين اذا اشتركتا من وجه واختلفتا من وجه آخر تقتضي العقل بان جهة
الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز ولكن هذا القدر لا يقتضي كون الماهية مركبة في نفسها فان الاشتراك
لو كان في قيد سلبي امكن ان يكون الامتياز بتمام الحقيقة فلا يلزم كونها مركبة والدليل عليه ان كل مركب
فهو محتاج الى البسائط ولا شك ان تلك البسائط يكون مشتركة في سلب ما عداها عنها ولا يجب من
اشتراكها في ذلك السلب وقوع التركيب فيها وايضا فلو كان الاشتراك في امر ثبوتي والامتياز بقيد
سلبي لم يلزم وقوع الكثرة ووقوع التركيب فيه لان البسيط يكون مشاركا للمركب في طبيعته ثم لا يكون
متميزا عنه موجبا لوقوع الكثرة فيه مثاله الحيوان وحده يشارك الانسان في طبيعة الحيوانية ولكنه يتميز عنه
بقيد سلبي وهو ان الحيوان ليس له الا الحيوانية والانسانية امر زائد على الحيوانية فالمركب مشارك
للبسيط في طبيعته فلو اقتضى تميز البسيط عن المركب وقوع الكثرة فيه لزم ان لا يكون البسيط بسيطا
فثبت ان الاشتراك والامتياز ما لم يكونا في وصفين ثبوتيين لم يجب وقوع التركيب في الماهية وايضا
فان الاشتراك والامتياز في الاوصاف الثبوتية لا يقتضيان كيف ما كانا وقوع التركيب في الماهية
فانه من المحتمل ان يقع الاشتراك في وصف ثبوتي خارجي والامتياز بتمام الماهية فلا يجب وقوع
الكثرة في الماهية مثل الوجود الذي هو مشترك بين طبايع الاجناس العالية ولا يلزم من اشتراكها فيه
وقوع التركيب فيها بل الفصول المقومة للانواع الداخلة تحت جنس واحد مشتركة في طبيعة ذلك
الجنس ولا يلزم من ذلك حاجتها الى فصل والا لزم التسلسل وذلك لاجل ان طبايع الاجناس
خارجة عن ماهيات الفصول والفصل يحتمل ان يكون الاشتراك بتمام الماهية والامتياز باوصاف
ثبوتية خارجية وذلك مثل الاوصاف العارضة لطبايع الانواع الاخيرة فاما اذا وجدنا ماهيتين
اشتركتا في بعض مقوماتهما واختلفتا في مقومات اخر فههنا نعلم قطعا ان ما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فالذي به تمام الاشتراك هو الجنس والذي به تمام الامتياز هو الفصل فيعلم كون كل واحدة
من تينك الماهيتين مركبة من الجنس والفصل ولنضرب لما ذكرنا امثلة زيادة للايضاح فانا لما
دللنا على كون الوجود زائدا على الماهيات بان قلنا الثبوت مشترك فيه بين الامور الثابتة

وخصوصيات

وخصوصيات الماهيات غير مشتركة فيها فيلزم ان يكون الوجود مغايرا لخصوصيات الماهيات فاذا قيل لنا
الثبوت مشارك للماهيات الثابتة في اصل الثبوت ومغاير عنها في الخصيصة فيلزم ان يكون للثبوت ثبوت
آخر دفعنا ذلك بان الاشتراك في وصف ثبوتي والامتياز في قيد سلبي فان الثبوت يتميز عن الماهيات
الثابتة بان الثبوت ليس الا مفهوم الثابتية وللماهيات الثابتة امور اخر وراء ذلك المفهوم فلا يلزم ان يكون
للثبوت ثبوت فاذا قيل مشارك سائر الصفات في كونه صفة ويتميز عن غيره فيلزم وقوع التركيب فيه
دفعنا ذلك بان مشاركة الوجود لغيره من الصفات انما كان في قيد سلبي فلا يجب وقوع الكثرة واذا قيل البسائط
مشتركة في الوجود ومتباينة في الحقائق فلزمت الكثرة دفعنا بان الاشتراك وقع في وصف ثبوتي خارج
واذا قيل افراد النوع الواحد يتميز بعضها عن البعض مع كونها مشاركة في الماهية فلزمت الكثرة دفعنا
بان الامتياز وقع في اوصاف خارجية

الفصل الحادي عشر في ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل

في بيان ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل

لما كان الجنس عبارة عن كمال المشترك الذاتي والفصل عبارة عن كمال المميز الذاتي وصريح العقل حاكم بمباينة
جهة الاشتراك لجهة الامتياز وجب ان يكون الجنس خارجا عن طبيعة الفصل وكذلك الفصل يكون خارجا
عن طبيعة الجنس وعند هذا التحقيق يسقط قول من قدح في وجود الفصل بان قال لو كان الشيء انما يتميز
عن غيره بالفصل وذلك الفصل وجب ان يكون متميزا عن غيره فيلزم ان يكون تميزه عن غيره بفصل
آخر ويلزم منه التسلسل لانا نقول نحن لم نحكم بان التميز كيف ما كان يجب ان يكون بالفصل بل بالشرط
المذكور والفصل وان كان مشاركا للنوع الا انه متميز عنه بقيد سلبي فالناطق الذي به يتميز الانسان
عن الفرس المشترك في الحيوانية مغاير للحيوانية لا محالة ثم الناطق وان كان مخصوصا مشتركا بين الناطق
الذي هو الفصل وبين الانسان الا ان الناطق الذي هو الفصل متميز عن الناطق الذي هو الانسان
بقيد سلبي وهو انه ليس بداخل في مفهوم الناطق الحيوانية وهو داخل في مفهوم الانسان فلذلك انقطع التسلسل
اللهم ان يقال الناطق مشارك لشيء آخر في شيء من الذاتيات فيحتاج الى فصل آخر ولكن لا يلزم من ذلك
التسلسل لانه لا يجب ان يكون لكل حقيقة شيء يشاركها في شيء من المقومات على ما بيناه فاندفع الاشكال
واعلم انه لا تخلص عن هذه الشكوك الا اذا جعلنا الجوهرية من قبيل اللوازم الخارجية بالنسبة الى ما تحتها اذ لو
كانت من المقومات لكان فصل الجوهر ويكون الفصل مشاركا للنوع في امر مقوم وهو الجوهر ومباينا له في الماهية
فيلزم ان يكون للفصل فصل آخر الى غير النهاية فلا خلاص عنه الا بان يقال الجوهرية مقول على ما تحتها قول
اللوازم لا قول المقومات وهو من المغالطات الواقعة لتحليل هذه الاصول انا اذا قلنا الوجود مشترك بين الماهيات

في بيان ان الجوهرية ... بحث الجوهرية ...

وخصوصياتها غير مشتركة فيهما فيلزم ان يكون الوجود زايدا فيقال ان تلك الماهيات في انفسها متباينة
فهي مشاركة للوجود في كونها ثابتة ومتمايزة عنه في حقيقتها فيلزم التسلسل فنقول ما عرفت ان جهة الاشتراك
متميزة عن جهة الامتياز وعرفت ان الثبوت جهة الاشتراك وخصوصيات الماهيات جهة الامتياز فاذا اعتبرنا
جهة الامتياز وحدها فلا يجوز ان يحمل عليها جهة الاشتراك حتى اذا اعتبرنا خصوصيات الماهيات لا يمكننا
ان نحكم عليها من حيث هي هي بالثبوت لان الثبوت جهة الاشتراك وهي غير داخلة في جهة الامتياز بل
تلك الخصوصيات من حيث هي هي ليست ثابتة ولا نافية اي ليس الثبوت ولا اللاثبوت داخلين في مفهومها
بل هما لازمان لها وهذا اللازم هو جهة الاشتراك والملزوم جهة الامتياز فاذا اعتبرنا الملزومات من حيث
هي هي وجب ان لا يحمل عليها الثبوت وانما اكثرنا الكلام في هذا الموضع لاجل اشتباهها على اكثر الناظرين في
العلوم وطولنا الكلام فيه مبالغة في الايضاح **الفصل الثاني عشر** في ان الفصل والجنس هل يتلازمان
ام لا اما الفصل فلا يمكن ان يكون لازما للجنس والا لم يكن مقسما له واما ان الجنس هل يكون لازما للفصل ففيه
خلاف فبعضهم لم يوجب ذلك وزعم ان النطق مشترك بين الملك والانسان لان النطق عبارة عن القوة
على ادراك المعقولات وهذا مشترك والحيوانية مشترك بين الانسان والفرس فاذا اعتبر حال الانسان مع
الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حاله مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان فصلا فثبت
ان الجزء الواحد من الماهية قد يفيد فايدة الجنس في حال وفايدة الفصل في حال اخر واذا ثبت ذلك ثبت انهما
غير متلازمين فنقول تقدم لنا على ان اجزاء الماهية الواحدة وحدة حقيقية لا بد وان يكون لبعضها تعلق
بالبعض فلما استحال كون الفصل ملازما للجنس وجب ان يكون الجنس جاريا مجرى المادة والفصل يكون جاريا مجرى
الصورة والجزء المادي متميز عن الجزء الصوري في نفس الامر واما حديث القوة الناطقة فان عني بها نفس
ادراك الحقايق فذلك ليس بمقوم الحيوانية وان عني به الجوهر القوي على هذه الاحوال فهو فصل مقوم لكن النفس
البشرية مخالفة للنفوس السماوية في الحقيقة فزال الاشكال **الفصل الثالث عشر** في كيفية تقويم الجنس بالفصل
هذا البحث شريف يجب الاهتمام به فنقول قد بينا ان اجزاء الماهية لا بد وان يكون بعضها علة لوجود البعض
ويستحيل ان يكون الجزء الجنسي علة لوجود الجزء الفصلي والا لكانت الفصول المتقابلة لازمة له فيكون الشيء الواحد
مختلفا متناقضا وهو محال فبقي ان يكون الجزء الفصلي علة لوجود الجزء الجنسي فيكون معنى الطبيعة الجنسية وعلة للقدر
الذي هو حصة النوع منه من اجزاء الجميع الى حصل منه حتى يتميز به عن غيره وذلك مثل الناطق الذي هو علة الحيوان
ثم القايل ان يقول الناطق ان كان علة للحيوان المطلق لم يكن مقاله وان كان علة للحيوان المخصوص

في ان الجنس والفصل هل يتلازمان ام لا

في كيفية تقويم الجنس بالفصل

غيره وان يوجد تخصيص ذلك الحيوان اولا حتى يكون الناطق علة له لكن ذلك الحيوان متى تخصص فقد دخل في الوجود
ومتى دخل في الوجود استحال ان يكون الناطق علة لوجوده وحصول ان الحيوان بطبيعته المطلقة محتاج الى علة تقومه موجودة
فاما ان يكون تلك العلة هي الناطقية فليس لان الحيوان بحيوانيته يقتضي ذلك بل لان الناطقية لذاتها
علة لذلك الحيوان فالحاجة المطلقة انما جاءت من طبيعة الجنس وتعين المحتاج اليه انما جاء من قبل الفصل والاكمال
في ايضاح هذا الكلام سيأتي في باب العلة والمعلول فان قيل لما وجد ذلك الفصل حتى صار علة لتلك
الحصة من الحيوانية فنقول لاجل استعداد خاص في القابل مثلا مزاج نطفة الانسان لما استعد استعدادا تاما فيفيد
استعدادا تاما لحدوث النفس الناطقة فاذا تم الاستعداد حدث النفس اوجبت الحيوانية يعني انها
لا تحتاج الا الى فصل كيف كان واما اسناد هذه الحيوانية الى الناطقية فليس من جانب الحيوانية بل من جانب
الناطقية واما الفرق بين تخصيص الجنس بالفصل وتخصيص النوع بالعوارض فقد مضى ذكره في الفصل السابع
من هذا الباب **الفصل الرابع عشر** في احكام الفصل وهي عشرة الاول يجب ان يكون
مقسما والا لم يكن فصلا الثاني ان يكون القسمة لازمة فان لم يكن لازمة مثل صيرورة الشيء الواحد تارة متحركا
واخرى لا متحركا مع بقاء عينه فذلك لا يكون فصلا الثالث ان لا يكون عارضا لسبب شيء اعم منه او اخص منه
فانه ان كان عارضا لسبب شيء اعم منه مثل ان الحيوان منه ابيض واسود والانسان منه ذكر وانثى فليس
ذلك من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود لانه جسم قائم بالفعل موضوع لهذه العوارض والانسان
انما صار مستعدا للذكر والانثى لاجل انه حيوان واما ان كان عارضا لسبب شيء اخص منه لم يكن ذلك
فصلا قريبا بل اما ان يكون ذلك لازما للفصل القريب او البعيد مثال اللازم ما اذا قيل الجوهر اما ان
يكون قابلا للحركة او لا يكون قابلا لها فانه لم يعرض بسبب شيء اخص هو الفصل وهو الجسمية ومثال الفصل
البعيد ان يقال الجسم اما ناطق واما غير ناطق فان الجسم بما هو جسم غير مستعد لذلك بل يحتاج الى ان يكون
اولا ذا نفس حتى يصير ناطقا الرابع وهو ان القسمة اللازمة التي تعرض بما يعرض له لا لما هو اعم منه ولا لما هو
اخص منه قد لا يكون فصلا ايضا وذلك مثل الذكورة والانوثة ويدل عليه امور ثلثة احدها انه يمكننا ان
نتوهم الحيوان لا ناطقا ولا انثى بل الحيوان الذكر انما صار ذكرا لحرارة عرضت لمزاجه في ابتداء
تكونه ولو قدرنا انه عرضت له برودة بدلا عن تلك الحرارة لكان ذلك الشخص بعينه انثى والفصل
ليس كذلك الثاني الحيوان الذي صار انسانا يستحيل ان يعرض له عارض اخر حتى يصير ذلك بعينه
فرسا الثالث ان الذكورة والانوثة الات التناسل والتناسل بعد الحياة فالات التناسل انما تعتبر بعد الحياة

حل الشبهة

واذا احدثت النفس

في بيان احكام الفصل وهي عشرة
الاول
الثاني
الثالث

العرض لسبب شيء اعم

العرض لسبب شيء اخص
لم يكن فصلا

الرابع ذا امور اربعة

ان شرح الحيوان موجودا بالفعل لا ذكرا ولا انثى
والفصل لا يكون كذلك لانه للكمال اللازم
الاول الثاني

الثالث

فلا يكون مقومة للجوهر التي ورد ان الانسان ناطق ذو كر دليل احد الوصفين بواسطة الآخر فانه قد يوجد
الانسان غير ذكر والذكر غير انسان فالوصفان اذن في حصة في درجة واحدة فاما ان يكون كل واحد
منهما فصلا وهو محال لاستحالة ان يكون للنوع الواحد فصلان مقومان واما ان يكون الفصل احدهما
لكن للناطق فصل بالاتفاق فالذكورة لا يكون فصلا واذا عرفت ذلك فنقول المقسم اللازم متى
كان فيه احد هذه الامور الاربعة كان فصلا سواء كان ماخوذا من المادة كالتغذي وعدم التغذي
او من الصورة كالنطق والتحيز ان لا يكون عدميا لان الفصل سبب وجود حصة النوع من الجنس والعدم
لا يكون علة ويستحيل ان يطرق الاشتداد والتضعف اليه لان القدر المعتبر في العلية ان اضعف وجب
ان لا يبقى للعلية وان ازداد لم يكن للزيادة اثر ويمتنع ان يكون للشيء الواحد اكثر من فصل واحد
في درجة واحدة لاستحالة ان يكون للمعلول الواحد علتان مستقلتان فان قيل اليس للحيوان
له فصلان مقومان في درجة واحدة وهما الحساس والمتحرك بالارادة فنقول اذا اخذ الحس في
حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل الفصل فانه ليس هوية الحيوان ان يحس ولا هويته ان يجهل ولا
هويته ان يتحرك بالارادة وانما فصله جوهر النفس الذي هو مبدا هذه الامور كلها وكذلك الناطق للانسان
ولكن لعدم شعورنا بالفصل وعدم الاسماء اضطررنا الى الانحراف عن حقيقة الفصل الى لوازمها وليس كلامنا
في هذه الامور على حسب تعقلنا وتعبيرنا بل من جهة كيفية الوجود في نفسه فيمتنع ان يكون للشيء الواحد
فصول مترتبة لصحة ان يكون للشيء علل مترتبة طولا لما تحقق ان الجنس يحتاج في وجوده الى الفصل استحال حاجة الفصل
اليه لاستحالة الدور بل لا بد ان يكون غنيا عنه وكل ما كان حالا في الشيء كان محتاجا الى المحل فاذن الفصل المقسم
للجنس المقوم للنوع يمتنع ان يكون حالا فيه فعلى هذا لا اشكال في جعل النفس الناطقة فصلا للحيوان وانما الاشكال
في جعل قوة النمو والحس انما فصلا مقوما للجسم وكذلك القول في النفس الحيوانية الجسمانية فان هذه صفات
محتاجة الى المحال التي هي الاجسام والمحل متقدم بالوجود على الحال والمتقدم بالوجود على الشيء يمتنع كونه
معلولا له وقد تخلصنا من ذلك باجوبة سنذكرها في تعلق المادة بالصورة ولعل الحق ان يقال الموصوف سواء كان
علة للصفة او معلولا لها فانه ممكن يكون جنسا والصفة فصلا ولكنا اذا قلنا ذلك بطل الفرق بين انقسام
الجنس بالفصل وانقسام النوع بالاصناف وسنذكر اختيارنا في هذا الباب في باب تعلق الهيولى بالجسمية
بل ان الظاهر مما قررناه ان الفصل الاخير هو العلة الاولى مثلا الناطقية علة لوجود النفس الحيوانية وهي علة للقوة
النامية وهو علة للجسمية فالفصل الاخير هو العلة الاولى والجنس العالي هو المعلول الاخير والمراتب التي بينها

الرابع — الخامس — السادس انه م — السابع — الثامن — التاسع — بالصورة م — العاشر

مولفة

متوسط فهي علة للعام الذي فوقه ومعلول للخاص الذي تحته وذلك يوجب تناهي المقومات المترتبة الاجناس
العالية المتصاعدة والانواع المتنازلة وهذا الذي قلناه يدل على ان الماهية الواحدة يستحيل تقومها من اجزاء
غير متناهية والفرق فان الماهية والحقيقة لا بد من صحة الاشارة اليها وما لا نهاية لاجزائه يستحيل استحضاره
في الذهن على التفصيل فيستحيل تصوره والعلم به **الفصل الخامس عشر** في كيفية ترتب الاجناس
الجنس القريب علة لحمل الجنس البعيد على النوع فانه من المستحيل ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا
فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان لانه موجب عليه ولما كان الحيوانية شرط حمل الجسمية على
الانسان كان حمل الحيوانية عليه اقدم من حمل الجسمية عليه فظهر ان حمل الجنس القريب على النوع اقرب من
حمل الجنس البعيد عليه فان قيل الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالجسم اسبق
وجودا من الحيوان فنقول لا شك ان وجوده اسبق من الحيوان ولا كلام فيه انما الكلام في ان الجسم في وجوده
للانسان متاخر عن الحيوان في وجوده له اذ من الجائز ان يكون المتاخر في وجوده في نفسه يكون حصوله
لشيء ثالث علة لحصول ذلك الاقدم لذلك الثالث فيكون المتقدم في وجوده المطلق متاخرا في وجوده
لذلك الثالث واعلم ان حمل الجنس القريب على النوع علة ايضا لحمل الفصل القريب عليه لكن تاثير الناطق
اولا في وجود الحيوان ثم اذا وجد الحيوان يصير مجموع الحيوان والناطق انسانا فالناطق مؤثر اولا
في الحيوان وبواسطته في الجسم وذلك هو المطلوب **الفصل السادس عشر** في العلامة التي يمكننا
بها ان نميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية قال الشيخ الجسم اذا اخذ لا بشرط وهو الاعتبار الذي به يكون
جنسا كان كالمجهول الذي لا يدري انه على اي صورة وكم صورة يشتمل ويكون النفس طالبة لتحصيل ذلك لانه لم
يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واخطرناه بالبال فان النفس لا تقنع
بتحصيل شيء غير متقرر بالفعل بل يطلب معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لونا واما طبيعة النوع
فليس يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة اليها واما طبيعة الجنس فانه وان كانت النفس
اذا طلب منها تحصيل الاشارة كانت مطلقة الوجوب لكنها مع ذلك يكون طالبة لتحصيل ماهيتها قبل
طلبها الاشارة فان النفس لا يمكنها ان تحصل اللون مشارا اليه الا بعد ان يضيف اليه امورا اخر تنوعه
لونيتها وتحصل ماهيته تلك الانواع وكذلك القول في المقدار في الكيفية واما النوع فان النفس لا تطلب
تحصيل معناه بضم شيء آخر اليه بل تطلب الاشارة اليه وهو طلب التشخص **الفصل السابع عشر** في ان
التشخص زائد على ماهية النوع وانه امر ثبوتي وبرهانه ان كل ماهية فانا نعقل ضرورة الانواع من جملتها

الانسان م

على كثيرين ولذلك فان من ادعى حملها على كثيرين موجودين لم يكن دعواه مناقضة بل يطالب عليها بالبرهان ومن
ادعى انحصارها في شخص واحد لم يكن دعواه في الصحة اولية بل يطالب عليها بالبرهان واما الشخص المعين من حيث
انه ذلك الشخص فان نفس تصوره يمنع من حمله على كثيرين ولذلك لا يحتاج في العلم بفساد قول من حمله على كثيرين
وفي العلم بصحة قول من حصره في ذلك الشخص الى برهان ولولا انه دخل في مفهوم الشخص ما لم يكن داخلا في
مفهوم الحقيقة النوعية لما كان كذلك فهذا هو الوجه الذي يدل على ان هذه التعينات والتشخصات امور
ثبوتية وجهان ان تعين الشيء وحده عبارة عن هويته والشخص من حيث هو هو ثابت والهوية داخلة
فيه من حيث انه هو هو وما هو جزء الثابت من حيث انه ثابت يجب ان يكون ثابتا فالهوية ثابتة ب
ان التعين لو كان امرا عدميا فاما ان يكون عبارة عن عدم اللاتعين مطلقا او عن عدم تعين غيره فان كان
عبارة عن عدم اللاتعين مطلقا واللاتعين مطلقا امر عدمي وهو بديهي فيكون التعين عدما للعدم فيكون
امرا وجوديا وان كان عبارة عن سلب تعين غيره عنه فتعين غيره ايضا اما ان يكون عدميا وهو عدم ما
فيكون ثابتا لكن تعينه كتعين غيره فتعين غيره ايضا ثابت وان كان تعين غيره ثبوتيا وتعينه كتعين غيره فتعينه
ايضا يكون ثبوتيا فان قيل التعين لا يكون امرا ثبوتيا وبيانه لوجهين الاول انه لو كان التعين امرا ثبوتيا
زائدا على الماهية لكان له تعين ايضا ولذلك التعين تعين ثالث فيلزم التسلسل ثم ان اختصاص ذلك
الزائد بذلك التعين دون غيره انما يكون بعد امتياز ذلك المتعين عن غيره والا لم يكن اختصاصه اولى
من اختصاصه بغيره او اختصاص غيره به فيجب ان يكون اختصاصه بذلك المتميز بذلك التميز بعد تميزه عن غيره
فاذن يجب ان يكون متميزا قبل ان يكون متميزا وهذا خلف الثالث لو كان تشخص الشخص الذي له ما يشاركه
في نوعه امرا زائدا فلا محالة علته ليست تلك الماهية والا لكان نوعها في ذلك الشخص وليست العلة الفاعلية
لان الفاعل ليس الا ان يوجد الشيء دون ان لا يقتضي ان يكون الحاصل هو ذلك بعينه ولا الصورية لان وجودها
متاخر عن وجود المحل فلا يكون علة لهويته ولا العلة الغائية لان وجودها متاخر عن وجود الشيء ولا العلة
القابلية لان الكلام في تعين ذلك القابل كالكلام في تعين ذلك الشيء فاما ان يكون لنفسه فيلزم
الدور او لتعين قابل آخر فيلزم التسلسل او لتعين ماهية ذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل
في شخصه وذلك محال لان الاجسام مشتركة في الجسمية فاما ان لا يكون لها ما تقبلها في امور متحدة في
الماهية تختلف لاجل القوابل واما ان كان لها ما تقبلها يجب ان يكون قوابل الاجزاء التي يمكن افتراقها
في الجسمية متمايزة بالفعل لكن الاجزاء الممكنة الافتراق فيها غير متناهية فالقوابل المتمايزة بالماهية غير متناهية

ويكون

ويكون الجسمية الكائنة في كل واحد من تلك القوابل غير الحاصل في القوابل الاخر فيكون الجسم مركبا من الاجزاء التي
لا نهاية لها بالفعل هذا خلف فثبت ان القول بكون التشخص زائدا افضى الى هذه المحالات فيكون باطلا
والجواب اما الاول فنحو ما مضى في باب الوجود وهو ان التعين ان كان له مفهوم وراء المفهوم من المتعين
ثم نقضي بان مفهوم المتعين مغاير لمفهوم آخر والا فيكون التعين متعينا لذاته ويكون تعينه نفس ذاته لا زائدا
عليه فلا يلزم التسلسل واما الثاني فهو ان كل ما لا يكون تعينه معلول ماهيته حتى يكون نوعه في شخصه فلا بد له من مادة
ومادته لا بد وان يكون مخصصة بعوارض مخصصة ويكون تخصص المادة بتلك العوارض علة لتشخص ذلك الحادث
ومن الممتنع ان يقترن بتلك المادة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الاشكال والاول
ايضا بان ذلك الشيء يوجد ويوجد التعين ثم نجدهما متغايران بل حصول الشيء في تلك المادة المخصوصة
هو تعينه وتذكر ما اعطيناك من القانون في باب الوجود فانه يحسم عليه كثير من الاشكالات

الفصل الثامن عشر

في علة تشخص الاشخاص اعلم ان الماهية اما ان يكون تعينها من لوازمها واما ان لا يكون والاول
يقتضي ان لا يكون ذلك النوع الا في شخص واحد واما الثاني فذلك التشخص يستدعي علة مغايرة لتلك
الماهية ويجب ان يكون علة التشخص سابقة على حصول ذلك التشخص وتلك العلة اما ان يكون مباينة لذلك
التشخص او ملاقية له والاول محال لان نسبة ذلك المباين الى ذلك التشخص كنسبته الى شخص آخر فلا يمكن ان
يكون علة لتشخيص ذلك التشخص فان كانت ملاقية له فاما ان يكون حالا في التشخص او يكون التشخص حالا فيها
والاول محال لان الحال مسبوق بالمحل وعلة التشخص يستحيل ان يكون متاخرة عن التشخص فاذن يجب ان يكون
التشخص حالا فيها فاذن كل ما نوعه يوجد في اشخاص كثيرة فان تلك الكثرة لا تحصل الا بسبب المادة فكل ما لا يكون
نوعه في شخصه يجب ان يكون ماديا وذلك على قسمين فانه اما ان يكون التشخص بمجرد الاضافة الى المادة من غير
ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخصات البسائط والاعراض فان تشخصها يكون بحصولها في موادها او
محالها واما ان يكون باحوال زائدة على الاضافات والمشخص كيف ما كان فانه يلزم من عدمه وارتفاعه
عدم التشخص وارتفاعه لوجوب عدم المعلول عند عدم العلة ولكن كل عارض للشخص وخاصة له لا يلزم من عدمه
عدم التشخص فانه لا يجب ان يكون كل ذلك من جملة المشخصات بل يكون عارضا بعد تحقق التشخص ولا يكون
من جملة مقومات الشخص بل من جملة المقومات ثم يجب ان تعلم ان تقييد الكلي بالكلي لا يقتضي الشخصية فانك
اذا قلت زيد انه انسان ففيه شركة فان قلت انه انسان الورع العالم المظلوم ففيه شركة فان قلت ابن
فلان ففيه احتمال شركة ايضا فان زدت وقلت هو الذي تكلم يوم كذا في يوم كذا فهذه الاوصاف ايضا

في بيان مناسبة الحد للمحدود

حيثية فانه لا يبقى للعقل حينئذ الا مجموع القيود على كثرتها وبعبارة اخرى اعلم ان الماهية اما ان يكون نوعها في شخصها
او لا فان لا يكون فان كان كان تشخصه معلول الماهية وان لم يكن نوعها في شخصها فتشخصها لا بد وان يكون
لا لا فتقارنها من العوارض الموجودة وهي اما اضافات فقط من غير ان تكون منوعة الذات وذلك
مثل تشخصات الاعراض والبسائط وقد بقي تمام الفوائد العبارة السابقة **الفصل التاسع عشر** في
مناسبة الحد للمحدود اعلم انا اذا حددنا الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك ان الانسان
هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا انه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق لان الحيوان لا بشرط شيء غير
محصل الا تمام الا اذا اشترط فيه اما ثبوت شيء له او عدم غيره عنه فاذا قيدناه بالناطق فقد تقيده بان حقق
تحصل او يوجد لا ان الحيوان يوجد اولا ثم يضاف اليه الناطق وكذلك المقدار فان معنى يجوز ان يكون
خطا وسطحا وجسما لا على ان تقارنه تقارن وجوده شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والجسم بل على معنى انه نفس
الخط ونفس السطح وذلك لان معنى المقدار هو شيء يحتمل المساواة لا بشرط شيء آخر وفرق بين هذا وبين
الشيء الذي يحتمل المساواة بشرط ان لا يوجد معه غيره فاذا اخذنا الشيء المحتمل للمساواة لا بشرط شيء آخر امكن ان
يكون هو الشيء نفسه خطا وامكن ان يكون سطحا فاذا اعتبرنا كونه خطا فليس الحاصل هناك موجودين متغايرين
بل موجود واحد والحاصل انا متى اخذنا كل واحد من الحيوان والناطق بشرط لا كان كل واحد منهما جزءا ولم يمكن
حمل الآخر ومتى اخذناهما لا بشرط شيء كان احدهما جنسا والآخر فصلا وكانا محمولين على الماهية فالجنس والفصل من
حيث هما كذلك لا يمكن ان يكونا جزئين للحد **الفصل العشرون** في اجزاء الماهية اعلم ان اجزاء الماهية
منها ما لا بد وان يؤخذ في حدود الماهية ومنها ما لا يؤخذ في حدودها اما الذي يؤخذ في حدود الماهية فكاجزاء
الاجسام المركبة مثل المعاجين وبدن الانسان فانها مأخوذة في حدودها كلها واما التي لا يؤخذ في حدودها الماهية
فهي اما ان يكون موجودة فيها بالفعل او لا يكون فالذي يكون موجودا بالفعل كالجسم للانسان فانه جزء موجود بالفعل
للانسان ولا بد وان يؤخذ في حده الانسان فاما الانسان فلا يتوقف تحديد ماهيته على ان يؤخذ في حده الاصبع
بل اذا حاولنا تحديده من حيث هو انسان كامل وجب ان يؤخذ الاصبع في حده لانه يكون ذلك الجزء اذ انا
في كونه انسانا كاملا فان كان خارجا عن طبيعة نوعية اذ قد عرفت ان التشخصات مقومة للشخص وان كانت
خارجة عن طبيعة نوعه واما الذي لا يكون موجودا بالفعل فهو ايضا على قسمين فانه اما ان يستحيل ان يوجد ما هو
جزء الا اذا وجد ما هو كل له واما ان لا يكون كذلك مثال الاول قطعة الدائرة فانها لا توجد الا اذا وجدت
الدائرة بالفعل ومثال الثاني الزاوية فان الزاوية القائمة ولكن ليس من شرط وجود الزاوية ان يكون جزء قائمة موجودة

في اجزاء الحدود

بالفعل بل هي في نفسها حادة بسبب ميل احد ضلعيها عند الآخر ولما افتقرنا الى القائمة في تحديد الحادة لاجل
ان الحادة انما تحصل بسبب الميل والقرب من الخطوط بعضها الى بعض وذلك مما يتعلق به اضافة ما فلا جرم
لا يمكن تعريف الحادة الا بالاضافة ثم لما كانت الزاوية انما تحدث من قيام خط على خط وكان الميل
الذي يحدث هو ميل عن اعتدال لانا لو اخذنا قرب الخطين من الآخر مطلقا واخذنا ميله اليه مطلقا من غير
تعيين الميل عنه لم يكن ذلك الا ميلا مطلقا والميل المطلق يوجد للحادة والمنفرجة والقائمة فان خطوطها
فيها ايضا ميل بعضها الى البعض فلما كان كذلك وجب ان يكون هذا الميل محدودا عن شيء وانما كان ذلك
الشيء يجب ان يكون حده احتسابا ولم يمكن ان يتوهم خطوط يميل عنها هذا الخط الا الخط المتصل على الاستقامة بالخط
الآخر الذي يفعل زاوية منفرجة او حادة او قائمة وكان اعتبار الميل مطلقا غير صحيح الا في المنفرجة والقائمة حادة
وكذلك اعتبار الميل من الخط الفاصل للمنفرجة غير جائز لان الميل من الافقي قد يختلف فان الخط الافقي اذ
قد يكون منفرجة بعضو من منفرجة وكذلك حكم الحادة مع ان الحادة لا يمكن تعريفها بالحادة لاستحالة تعريف
الشيء بنفسه فبقي ضرورة ان يكون تعريفها بالقائمة التي لا تبقى حقيقتها مع الميل عنها فكانا نقول الحادة هي
التي تحدث عن خطين قام احدهما على الآخر ومال اليه ازيد مما في القائمة ولا نعني ~~انها ان بالقوة موجودة~~
بالفعل وبالجملة فالقائمة حقيقة متحدة واما الحادة والمنفرجة فغير متحدة بل لها اقسام غير محصورة فلا جرم
وقعت الضرورة في تعريف الحادة والمنفرجة الى اخذ القائمة فيه فهذا حاصل الكلام في الماهية ومن احب
هذا الباب فليطالع ما اوردناه في اول المنطق كان مستوعبا لجميع الابحاث الواقعة فيها والله اعلم **الباب الثالث**
في الوحدة والكثرة وفيه عشرون فصلا **الفصل الاول** في الفرق بين الوجود والوحدة ربما يظن انهما
عبارتان عن معنى واحد وسبب هذا الظن ان لكل موجود هوية وخصوصية وهم ظنوا ان تلك الخصوصية هي وحدة
وهي وحدة حتى ان الكثرة من حيث هي تعرض لها وحدة فيقال عشرة وكثرة واحدة ونحن نقول الكثير من حيث
هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد فينتج فليس كل موجود بواحد فاذن الوحدة مغايرة للوجود
فان قيل الكثير من حيث هو كثير له خصوصية باعتبارها يمتاز عن غيره والا لم يكن شيئا موجودا فهو ايضا من حيث انه كثير واحد
فنقول ان الوحدة تعرض لتلك الكثرة لا لما عرضت له الكثرة مثلا العشرية عارضة للجسم او للامور اخر والوحدة
عارضة للعشرية من حيث انها عشرية فهناك شيئان الكثرة وموضوعها فالكثرة عارضة لموضوعها والوحدة لتلك
الكثرة فوحدة الكثرة لا تناقض تلك الكثرة لان التناقض انما يعرض عند اتحاد الموضوع وانما هو الموضوع فاما
تعيين عرض الوحدة والكثرة لا من حيث هو هو ولا واحد ولا كثير على ما بيناه **الفصل الثاني** في الفرق بينهما

بل يكون الحادة متعينة تعانه موجودة بالفعل
بل تعانه موجودة بالقوة وهي حيث
بالقوة موجودة اي كونها بالقوة حاصل

الوحدة والكثرة

الباب الثالث في الوحدة والكثرة

الفصل الاول في الفرق بين الوجود والوحدة

الفرق بين الوحدة والتعين

الاسباب المعلات المكثرة للجسم من القطع والكسر والوهم

وبين التشخص والتعين والهوية انما يلزم ان يقول الوحدة مغايرة للهوية لان الجسم اذا لم يوجد فيه سبب من الاسباب الثلثة الكثرة اياه بالفعل كان واحدا فاذا ورد عليه التفريق حتى تكثر فهوية ذلك الجسم باقية ووحدته زائلة والباقي غير الزائل فالهوية غير الوحدة فان قيل الوحدة كما زالت عن الاتصال فكذلك الجسم يطلب هوية ذلك الاتصال وحدث اتصالان اخران فنقول ان سلمت الصورة عدمت فهل بقي من ذلك الجسم شيء ام لا فان لم يبق منه شيء كان تفريق الجسم اعداما له بالكلية وذلك باطل بديهة ولكن الضا فانه قد ثبت ان الهيولى والصورة تستدعيان مادة باقية الذات بينهما فنقول الجسم حين ما كان واحدا فمادته كانت واحدة او متكثرة فان كانت كثيرة بحسب الانقسامات الممكنة فيه فقد كان في الجسم المتصل مواد متميزة بالفعل غير متناهية وهو محال وبتقدير ثبوته فاما ان يكون لكل منها صورة واحدة او لكل واحدة منها صورة اخرى تخصها فان كان لكل الواحد حالا في محال كثيرة وذلك محال وان كان لكل مادة صورة تخصها كان هناك اجزاء متمايزة بالفعل الى نهاية وهو محال فبقي ان يقال ان المادة لجسم الواحد واحدة فنقول اذا تكثر الجسم فهل تكثرت المادة ام لا فان لم تتكثر وقد تكثرت الصور لزم ان يجتمع في المادة الواحدة صور كثيرة من نوع واحد وهو محال وبتقدير ان يكون ذلك جائزا لم يكن الحاصل هناك اجساما متباينة الذوات والاحياز بل يكون هناك محل واحد موصوف بصفات كثيرة ولا يحصل من ذلك في اجسام متمايزة فاذن يجب ان يقال المادة كانت واحدة حين ما كان الجسم واحدا ومتكثرة حين ما تكثر فان كان زوال الوحدة عن الشيء يوجب فساد هويته لزم ان يكون المادة متوقفة للعدم ومستدعية لمادة اخرى الى غير النهاية ومع القول بتسليم التسلسل فاما ان يكون هناك مادة باقية الذات او لا يكون ومحال ان يكون هناك مادة باقية الذات لان كل مادة تعرض لها ذلك فقد كانت واحدة عند كون الجسم واحدا وكثيرة عند صيرورة الجسم كثيرا وزوال وحدة المادة يوجب فسادها وهو بينها وان لم يكن هناك شيء باق لزم ان يكون التفريق اعداما بالكلية وذلك محال ولما بطل ذلك تعين ان يقال هوية الجسم وعينه باق في حالتي وحدته وكثرته وذلك يقتضي كون الهوية مغايرة للوحدة ولمن علم ان الهوية عين الوحدة ان يقول المتكثر اذا اتحد فاما ان يكون بعينه عند الاتحاد تلك الهويتان او لا فان بقيتا فليهما اشارتان فهما اثنان لا واحد وان لم يكن اليهما اشارتان لم يكن هناك هويتان فذلك المشار اليه وتلك الهوية ما بقي بل حدث شيء ثالث فهذا ما يمكن ان يقال من الجانبين ولعل الحق ان يقال الوحدة هي الهوية ويجاب عن الاشكال المذكور فيه بان الاجسام المحسوسة مركبة من اجزاء غير قابلة للانقسام

ذو الكل صورة واحدة كالماء

[illegible]

بالفعل

بالفعل فعلى هذا الذي يقبل الانقسام ليس واحدا حقيقة والذي هو واحد حقيقة لا يقبل الانقسام وسيأتي الاستقصاء في ذلك في باب الجزء الذي لا يتجزى وهو مشكل جدا فليتأمل فيه الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف اعلم ان للوحدة اسوة بالوجود في كثير من الاحكام منها انه لا يمكن تعريفها لان الامور المساوية للوجود في العموم يعرض لها انه لا يمكن تعريفها الا مع الدور او تعريف الشيء بنفسه فقد قيل الواحد هو الذي لا ينقسم من جهة ما قيل له انه واحد وهذا تعريف للواحد بالكثير ثم قيل في تعريف الكثرة انها المجتمع من الوحدات ففي الكثرة اوام لا يعرف الا بالكثرة وقيل ايضا العدد كثرة مؤلفة من وحدات والكثرة نفس العدد لا كالطبيعي اولا فلازم له ثم فيه دور فانه عرف الكثير بالوحدة مع انه كان قد عرف الواحد بالكثير اي بالمنقسم الذي هو نفس الكثير او لا يعرف الا بالكثرة وقيل ايضا العدد كمية منفصلة ذات ترتيب وهو خطأ ايضا اما اولا فلانا نعرف ان اسلم رسوم الكمية ان يقال هو الذي يمكن ان يوجد فيه شيء منه واحد يعد فقد اخذنا الواحد والعدد في تعريف الكمية فلو اخذنا الكمية في تعريف العدد كان دورا وايضا فان الانفصال وذات الترتيب لا يمكن تعريف شيء منهما الا بالعدد فالحق ان الواحد والكثير يتصور بما لا يستغني عن التعريف لكن الكثرة تخيلها اولا لان الخيال ينتزع عن المحسوس في المحسوس كثرة واما الوحدة فهو عقلي محض ولذلك فان اول ما يتصرف العقل في الاشياء بالتقسيم بتصور الواحد ثم نقسم الى ما يكون كذا او الى ما لا يكون كذا والوحدة يعقلها اولا فتعريف الوحدة بالكثرة تنبيه على معنى عقلي بمعنى خيالي وتعريفنا الكثرة بالوحدة تعريف لمعنى خيالي بمعنى عقلي وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات وانها من الامور الثبوتية لا شك ان الواحد واحد فالواحدية اما ان تكون امرا سلبيا او ثبوتيا وباطل كونها سلبيا لانها ان كانت امرا سلبيا لم يكن عبارة عن سلب اي شيء كان بل عن سلب الكثرة والكثرة اما ان يكون امرا عدميا واما ان يكون امرا ثبوتيا فان كان الكثرة امرا عدميا والوحدة عبارة عن عدم الكثرة كانت الوحدة عبارة عن عدم العدم فيكون الوحدة امرا ثبوتيا وقيل انه ليس كذلك وان كانت الكثرة امرا ثبوتيا وهي عبارة عن مجموع الوحدات فلو كانت الوحدة امرا عدميا كان مجموع العدمات امرا ثبوتيا وهو محال فثبت ان الوحدة امر ثبوتي فنقول اذا قلنا للسواد او الجوهر او الانسان انه واحد فلا يخلو اما ان يكون الواحدية نفس كونه سوادا او جوهرا او انسانا واما ان يكون امرا داخلا في تلك الماهيات واما ان يكون امرا خارجا عنها وباطل ان يكون

في ان الوحدة غنية عن التعريف

والمجتمع من الوحدات

الاسلم محل التفصيل والاجمال

ادوني

في ان الوحدة امر زائد على الذات

[illegible]

نفس تلك الماهيات لتنفذ اوجه آما اولا فلان الفرق بين قولنا السواد سواد وبين قولنا السواد واحد ظاهر وذلك
يقتضي كون السوادية مغايرة للواحدية واما ثانيا فلان الواحد يقال على الكثير كالبياض وغيره واما ثالثا فلان
الواحدية امر مشترك بين السواد ومقابله وكونه سوادا غير مشترك فيه بل مغاير وقد ثبت بهذه الوجوه وسائر
ما ذكرنا من الوجوه في باب الوجود ان واحدية السواد ليست نفس كونه سوادا او باطل ايضا ان يكون الواحدية
امرا مقوما للماهيات كالجنس لما قلنا اوجه اما اولا فلانا نتعقل كل واحدة من الماهيات مع الذهول عن كونها
واحدة ولو كانت الوحدة من المقومات لامتنع ذلك واما ثانيا فلان الواحد لو كان جنسا لكان الفصل
المقوم لنوعه نوعا من حيث يكون واحدا احتاج الى فصل آخر الى غير النهاية واما ثالثا فلان الواحد لو كان جنسا
لكان امتياز الواجب عن الممكن بعد اشتراكهما فيه بفصل فيكون واجب الوجود مركبا من الجنس والفصل وذلك
محال فثبت ان الوحدة صفة ثبوتية محمولة على الماهيات لا حمل المقوم بل حمل الخارج من الماهية وذلك هو
المطلوب فان قيل ان كانت الوحدة زائدة على ماهية الشيء الذي قيل له انه واحد لزم ان يكون وحدة الوحدة
زائدة عليها وذهب ذلك الى غير النهاية قلنا ماهية الوحدة ان كانت زائدة على ماهيته وكونه واحدا وجب
ان يكون واحديته زائدة على ماهيته واما الوحدة فليس لها ماهية اخرى ازيد من كونها واحدة فلم يلزم التسلسل
فان قيل الوحدة لها ماهية لا يمنع نفس تصورها من ان يكون مقولا على اشخاص كثيرة فاذن تشخص الوحدة
المعينة زائد على ماهيتها فنقول يجب ان تشخصها زائد على ماهيتها لكن لا يلزم ان يكون للوحدة وحدة
اخرى بل يكون للوحدة تشخص وذلك التشخص متشخص لذاته كما بيناه فاندفع الشك والاشكال بعد ذلك
لان هذا التشخص بعينه يشارك سائر التشخصات فان كانت جهة الاشتراك موجبة للامتياز كان
هذا التشخص هو التشخص بعينه هذا محال وان كانت الجهتان متمايزتين فاما ان يكون جهة الامتياز لازمة
لجهة الاشتراك فيعود المحال المذكور واما ان يكون حاصلا لعلة اخرى فيعود التسلسل كما مر

في ان الوحدة ليست جوهرا بل هي عرض وعليه برهان وهو الاول ان العرض نعني به ما يوجد في شيء وقيود
اربعة الاول ان يكون بعضا لشيء الثاني ان لا يكون جزءا داخلا في الماهية وقد بينا ذلك الثالث
ان لا يكون محله متقوما به كالحال في الصورة والهيولى وظاهر ان الامر كذلك الرابع ان لا يصح انتقاله عن
المحل الذي هو فيه والوحدة كذلك لانا لو قدرنا فيها ما يصح انتقالها فاما ان يكون ذلك القائم
بنفسه مجردا فانه لا ينقسم او يكون هناك امر آخر يحمل عليه الانقسام والاول باطل فانه لا اقل من ان يكون
هناك وجود ذلك الوجود لا ينقسم ويكون مفهوم ذلك الوجود مغايرا لمفهوم الوحدة ومقارنا لها

فاما ان يكون ذلك الوجود جوهرا او عرضا فان كان عرضا فله موضوع فالوحدة العارضة له اولى ان يكون في موضوع
ثم انه لا يخلو اما ان يصح على تلك الوحدة مفارقة ذلك الموضوع او لا يصح فان كانت المفارقة ممتنعة فهو المطلوب
وان كانت ممكنة فلابد وان تنتقل الى موضوع آخر فذلك الموضوع قبل ان ينتقل اليه تلك الوحدة اما
ان لا يكون فيه وحدة او يكون فان لم يكن لم يكن ذلك الموضوع واحدا ~~ان كانت~~ فاذا لم ينتقل اليه هذه
الوحدة يكون فيه كثرة وانتقلت اليه الوحدة لكان واحدا الا ان ~~ذلك لم يكن الموضوع واحدا~~ وان
كانت فيه وحدة وانتقلت اليه هذه الوحدة كانت فيه وحدتان فيكون واحدين ثم لا يخلو اما ان
يكون كل وحدة موجودة في واحد غير الذي فيه الاخرى فح لا يكون الوحدة المنتقلة منتقلة اليهما
~~الى احدهما ويعود التقسيم~~ بل الى احدهما ويعود التقسيم فيما انتقل
اليه تلك الوحدة فقد صار ايضا واحدين ويذهب الامر فيه الى غير النهاية واما ان يكون كل واحدة
من الوحدتين موجودة في كلي الجوهرين فيكون كل واحدة اثنوة هذا خلف فثبت ان الوحدة
وجدت فيها الشرائط الاربعة فيكون عرضا البرهان الثاني كون الجوهر واحدا اما ان يكون مساويا
لكون العرض واحدا من حيث انه واحد او لا يكون مساويا فان لم يكن وجب ان لا اشتراكا في مفهوم
الانقسام فانا لا نعني بالوحدة شيئا غير كونه بحال لا ينقسم والضا فلا يصح تقسيم الواحد الى جوهر وعرض
ومورد التقسيم مشترك بينهما وان اشتركا في مفهوم الواحدية فذلك المشترك اما ان يكون غنيا عن
الموضوع في الوجود او لا يكون فان كان غنيا كان جوهرا فكان يجب امتناع حمله على العرض فان كل ما يحل
في العرض فهو بالموضوعية اولى لكنه مشترك فيه فهو اذن ليس بجوهر فهو عرض ولا يلزم من كونه عرضا ان لا
يوجد في الجوهر فان الاعراض قد توجد في الجوهر

الفصل السادس في اقسام الواحد

الواحد ان كان
مقولا على كثيرين بالحد فيكون وحدتهما من جهة غير جهة كثرتهما وتلك الجهة اما ان يكون من الامور
المقومة او ليست كذلك فان لم تكن فاما ان يكون من عوارضها اولا يكون وما لا يكون فهو مثل ما يقال
ان حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة فاما يكون عوارضها فهو على وجوه ثلثة الاول ان يكون
موضوعا لمحمول واحد فيقال هو هو كالانسان والكاتب والثاني ان يكون محمولا على موضوع واحد
كما يقال الكاتب هو الضاحك الثالث ان يكون موضوعات لمحمول واحد كما
يقال الثلج هو القطن واما ان كانت وحدة الامور المتكثرة في مقوم فاما ان يكون المقوم مقولا في جواب
ما هو بالشركة فيكون واحدا اما بالجنس او بالنوع والاجناس كما علمت والواحد بالجنس فقط لا محالة كثير بالنوع

واما بالنوع والانواع مراتب والواحد بالنوع يجب ان يكون واحدا بالجنس ان يكون واحدا بالفصل واذا كانت
بالوحدة مقولا على كثيرين بالعدد وان لم يكن كذلك فلا يخلو اما ان يقع عليه الفرد او لا يقع فان لم يقع فاما
ان يكون وجوده هو انه شيء غير منقسم وليس وراء ذلك مفهوم آخر فهو الوحدة او يكون له مفهوم آخر
من ذلك فلا يخلو اما ان يكون له وضع فيكون نقطة واما ان لا يكون كذلك فيكون مثل العقل والنفس
واما ان يصح القسمة على ذلك الواحد فاما ان ينقسم الى اجزاء متساوية لكلا نهائي الحقيقة او لا يكون والقسم الاول
لا يخلو اما ان يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو المقدار او لغيره وهو الاجسام البسيطة اما المقدار
فمتصل لانه ان كان سببا لصورة المادة مستعدة لقبول القسمة الا انه عرض القسمة له وهو واحد بالاتصال
واما الاجسام المتشابهة الاجزاء فاما ان يعتبر حالها قبل حصول الانقسام منها فيكون هو ايضا واحدا بالاتصال
لان صورته وهيولاه واحدة والمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى عند حد مشترك واما ان يعتبر حاله عند
حصول القسمة فانه لا بد وان يكون تلك الاجزاء من شانها ان تتحد موضوعاتها بالفعل لا كالشيء من الكاسر
فانه ليس من شانها الاتحاد فهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد ايضا بالموضوع واعلم انه يقال واحد
بالاتصال على معان اخر وهو كل مقدارين يتلاقيان عند حد مشترك كالخطين المحيطين بالزاوية ويقال
ايضا لكل مقدارين يتلازمان طرفاهما تلازما يوجب حركة احدهما حركة الآخر وهو على انواع واولاها بالاتصال
ما يكون فيه الالتحام طبيعيا وهذا القسم شبيه بالوحدة الاجتماعية والغالب ردها وما هنا ليلا يكون الكلام
في الوحدة الاتصالية منقطعا ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه فنقول كل واحد من القسمين اعني
المتشابه الاجزاء والمختلف الاجزاء فاما ان يكون فيه حاصلا جميع ما يمكن ان يكون له فيسمى واحدا بالتمام
او لا يكون فهو كثير والوحدة التامية اما ان يكون بالوضع كدرهم واحد او بالصناعة كالبيت
الواحد او بالطبيعة كالانسان الواحد ولانه لما كان الخط المستقيم قابلا للزيادة لو كان تاما فقد تكافئنا
حصر اقسام الواحد فلنعد ما عدا انه مقول الواحد بالوضع الواحد بالجنس الواحد بالنوع الواحد بالفصل الواحد
بالمناسبة الواحد بالذات فمنه كالوحدة ومنه كالنقطة ومنه كالعقل ومنه كالانسان ومنه كالمقدار الواحد
ومنه كالماء الواحد ويقال باعتبار آخر واحد بالموضوع وباعتبار ثالث واحد بالاتصال باعتبار رابع
واحد بالتمام وهي الوحدة الحقيقية الاتصالية ويتلوها الوحدة الاتصالية الاضافية وثالثها الوحدة
بالتماس ورابعها الوحدة بالاجتماع الفصل السابع في ان الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك
وان بينا انه ما يحمل قول العوارض على الموضوعات لان العوارض قد تكون مقولة على ما تحتها بالتواطؤ
...الكلام

وقد يكون بالتشكيك فلنبين ان ذلك مقول بالتشكيك وذلك لان الواحد بالعدد اولى بالوحدة
من الواحد بالنوع والواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس وهو اولى من الواحد بالوضع والوحدة من
اقسام الواحد بالذات اولى بالواحدية من العقل والنفس والنقطة وهي اولى بالواحدية من الذي
ينقسم الى اجزاء متشابهة وهو اولى من اجزاء مختلفة والواحد بالاتصال الحقيقي اولى بالواحدية
من الواحد بالاتصال الاضافي فظهر انه مقول على ما تحته بالتشكيك وهو وحده ما تدل على انه ليس بجنس
الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال برهانه انهما بعد الاتحاد اما ان يبقيا فيكونان اثنين
لا شيئا واحدا او لا يبقى واحد منهما فلم يتحدا بل عدما ووجد غيرهما او بقي احدهما وعدم الآخر فلا يكون ذلك
ايضا اتحادا وتحقيق هذا الكلام هو ان كل شيء له خصوصية هو بها هو فمتى كانت الخصوصية باقية استحال
الاتحاد ومتى زالت الخصوصية فقد انعدم ذلك الشيء فيمتنع الاتحاد ويجب ان تعلم ان بنا هذا البيان
على ان الخصوصية والهوية يجب زوالها عند زوال الوحدة وفيه محل الشك الذي ذكرناه الفصل التاسع
في اثبات العدد لا شك ان في الموجودات اعدادا او ليست ماهياتها مجرد انها اعداد فان ماهياتها
مثلا او النبات او الحيوان فكونها اعدادا امر زائد على ماهياتها وليس ذلك عبارة عن سلب
الوحدة فان العدد مركب من الوحدات والمركب من الامور الوجودية لا يمكن ان يكون عدميا فهو
اذن امر زائد على الماهيات وهو المطلوب ولان العشرة من الناس مثلا من حيث انها عشرة تخالفه لان
الواحد من حيث هو واحد مع تساوي الواحد والعشرة في الطبيعة الانسانية فعلمنا ان العشرية
والواحدية امر زائد على ماهية العشرة والواحد ولان الوحدة كما بينا امر زائد على الماهيات فيكون
الوحدات زائدة على الماهيات لا معنى للعدد الا مجموع تلك الوحدات ولما بينا ان الوحدة عرض
كانت الكثرة التي هي عبارة عن مجموع الوحدات يجب ان يكون ايضا عرضا فان قيل الاثنوة ان
كانت امرا موجودا في الاثنين فاما ان يوجد في كل واحد من الواحدين او في احدهما ومحال ان توجد
فيهما لوجهين الاول استحالة حلول العرض الواحد في محلين اثنين انا اذا اوجدت الاثنوة فيهما لزم ان
يكون كل واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين ويكون الاثنان اربعة ويكون الكلام في كل واحد
من تلك الآحاد كالكلام في الاول فيلزم ان يكون في الاثنين آحاد غير متناهية بل وان لا يوجد فيه
واحد اصلا لان كل ما فيه فالاثنوة حاصلة فيه فلا يكون واحدا او يلزم من نفي الواحد نفي الاثنين
وهذا ايضا ينتهي الى انه يستحيل ان يكون الاثنوة موجودة في احد ذينك الواحدين والجواب الاثنوة

يستحيل وجودها الواحد من ذينك الواحدين بل انما توجد المجموعهما وذلك المجموع مغاير لكل واحد من جزئيه وغير قابل للقسمة فان القابل لا بد وان يبقى مع المقبول وذلك المجموع من حيث هو هو يستحيل ان يبقى بعد القسمة ولنمسك الان عن ذكر بقول الاشكال الذي اوردته في بعض الاشتوة اوردته في كيفية وجود الوحدة التي جعلتموها شرطا لوجود الاشتوة وهو مشكل ويتضح الكلام اذا بينا ان العشرة ليست خمستين بل ما يحصل من اجتماع الخمستين وهو عشرة واحدة

الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد

ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتبار ان هاهنا وجوها منها كثرة وذلك تعم كل عدد وخاص كل عدد اعتبار خصوصية العدد وصورته النوعية التي بها هو هو ويتعين له من ذلك وحدة نوعية ويدل عليه امور ثلثة الاول ان الاعداد مع اشتراكها في معنى الكثرة مختلفة في الخواص مثل الاولية والتركيب والعدم والمنطقية والزائدة والتامة والناقصة وهذه الخواص يمتنع عليها ان تفارق موضوعاتها فهي اما فصول واما لوازم فان كانت فصولا ثبت المطلوب وان كانت لوازم فهي غير مستندة الى الامر المشترك بين الاعداد لاستحالة ان يكون لازم الامر المتفق امورا متغايرة فيجب ان تستند الى خصوصية اخرى ولا يمكن ان يستند كل لازم الى لازم آخر غير نهاية فلا بد وان ينتهي الى خصوصية ذاتية وهو المطلوب الثاني العشرة من حيث انها عشرة لا تقبل القسمة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والعشرة لا تبقى عشرة عند ورود القسمة عليها وهي من حيث انها كثرة تقبل القسمة فعلمنا انه ليس اعتبار انها عشرة هو لعين اعتبار انها كثرة الثالث لا يجوز ان يقال العشرة تسعة وواحدة لانه اما ان يكون المراد به العطف كما يقال الدار حجارة وخشب اي هي موجودة بحجارة والخشب فيكون العشرة تسعة ومع كونها تسعة تكون واحدة ايضا وهذا محال واما ان يكون المراد التقييد كما يقال الانسان حيوان وناطق اي الانسان يحمل عليه الحيوان الذي يكون ناطقا فيكون العشرة تسعة اي التسعة التي هي واحدة وذلك محال واما ان يكون المراد ان التسعة تحمل على العشرة بشرط ان يكون هذه التسعة مع الواحد وذلك محال فان التسعة سواء كانت مع الواحد او لم تكن فليست محمولة على العشرة فاذن ليس شيء من اجزاء العشرة محمولا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع تلك الاجزاء هو العشرة فاذن العشرة من حيث هي هي اعتبار به يكون تلك الافراد واحدة وهو المطلوب

الفصل الحادي عشر في كيفية تحديد العدد

كل نوع من انواع العدد فهو مركب من الآحاد التي مبلغ جملتها ذلك النوع ويكون كل فرد من تلك الافراد كالجزء الداخل في ماهيته

فيجب اولا ان يؤخذ في حده ان يقول العدد من كذا واحد وواحد وواحد الى ان يستوفي ذكر تلك الآحاد كلها والا لم يكن التعريف بالامور المقومة فان ذكر ما يدل على تلك الآحاد الاعداد صار التعريف رسما وبيانه انا اذا قلنا في تحديد العشرة اي الحاصل من اجتماع خمسة وخمسة لم يجز لانها كما تتركب من خمسة وخمسة فهي مركبة من ستة واربعة ومن سبعة وثلثة ومن ثمانية واثنين ومن تسعة وواحد وليس تعلق هوية العشرة باحد هذه اولى من الآخر لكن الامور الذاتية للماهية يستحيل ان يكون اكثر من واحد فاذن تركب العدد من الاعداد ليس امرا ذاتيا بل من العوارض اللازمة على ان تحديد العشرة بالخمسين يحوج الى تحديد الخمسة مرة اخرى ويحتاج في ذلك آخر الامر الى ذكر الآحاد فظهر ان الاعداد لا يمكن تحديدها الا بذكر جميع آحادها وما وجد في تركبها من الاعداد لا زمالها لا جزؤها وذلك صالح لان يذكر رسما للاعداد وهو معنى قول ارسطو لا تحسبن ان ستة ثلثة وثلثة بل هو ستة مرة واحدة

الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عددا وانه كيف يوصف بكونه قليلا تارة وكثيرا اخرى

ذكر بعضهم ان الاثنين ليس بعدد لوجوه ثلثة الاول انه الزوج الاول فلا يكون عددا قياسا على الفرد الاول الثاني ان العدد كثرة مؤلفة من الوحدات والوحدات لفظ جمع واقل ان يكون ثلثة الثالث لو كان عددا لكان اما ان يكون مركبا فكان يجب ان يعده غير الواحد وهو محال او اوليا فلا يكون له نصف وذلك محال والجواب انا نعني بالعدد ما يكون مؤلفا من الآحاد والاثنان كذلك فهو عدد اما الواحد فانه لم يكن عددا لانه لم يكن مؤلفا من الوحدات والاثنان مؤلف منها فظهر الفرق وقولهم الوحدات لفظ جمع فلا يتناول الاثنين باطل لانا نعني بالوحدات ما زاد على الواحد لا ما يريده النحويون والفقهاء فهم مختلفون في ان اقل الجمع ثلثة او اثنان وقولهم لو كان عددا لكان اما اوليا واما مركبا فنقول انه اولي وليس من شرط الاولي ان لا يكون له نصف بل ان لا يكون له نصف هو عدد واعلم ان كل عدد فهو في نفسه كثرة على معنى ان فيه وحدات فوق واحد وهو من هذه الجهة غير منفصل والكثرة اخرى اضافية وهي ان يوجد فيهما ما في شيء آخر وزيادة ويوصف الزائد بكونه كثيرا والناقص بكونه قليلا والكثرة بهذا المعنى من باب المضاف لا الكم لانه معقول بالقياس الى الغير فالاثنان كثير بالاعتبار الاول وليس كثيرا بالاعتبار الثاني لانه ليس تحته عدد يكون هو بالقياس اليه كثيرا لكنه يوصف بان يكون قليلا بالقياس الى سائر الاعداد وعند هذا التحقيق جاز من انكر كون الاثنين عددا فقال الاثنان لو عرضت القلة الاضافية لها لعرضت الكثرة الاضافية لها كما في سائر الاعداد لكن يستحيل ان يوصف الكثرة الاضافية للاثنين فيستحيل ان يوصف القلة الاضافية لها وكل ما لا يكون بالاضافة الى شيء من الاعداد قليلا وكثيرا فهو ليس بعدد فالاثنان ليس بعدد والجواب

انه لا يلزم اذا كان سائر الاعداد موصوفة بالاضافتين معا اعني الكثرة الاضافية والقلة الاضافية وجب ان لا يوجد شيء يوصف بالمتقابلين الاضافيين كما انه اذا وجد شيء هو مضاف فليس يقتضي ان لا يوجد شيء غير مضاف او شيء هو جنس ونوع وجب ان لا يوجد شيء هو جنس وحده اذ لو وجب في ذلك لزم التسلسل بل يجب ان يكون المبدأ من حيث هو مبدأ غير عارض له الاضافتان فانه ان عرضت له الاضافتان فانما يكون بالنسبة الى عدد تحته وقد فرضنا انه ليس تحته عدد على انه ليس عروض القلة الاضافية للعدد بسبب عروض الكثرة الاضافية له بالقياس الى شيء آخر بل لا يحتاج عروض الكثرة الاضافية لشيء آخر ذلك الشيء بالقياس الى الكثير فالاثنوة هي القلة التي هي اقل اما قلتها فالقياس الى كل عدد فانها انقص من كل عدد واما انها اقل فلانها ليست كثيرة بالنسبة الى عدد اقل واذا لم تقس الاثنوة الى شيء آخر لم تكن قليلة واما سائر الاعداد ففي كثرة في ذواتها باعتبار الاول وقليلة بالقياس الى ما فوقها وكثيرة بالقياس الى ما تحتها فقد تحقق ان تقابل الكثرة الاضافية والقلة الاضافية تقابل التضايف **الفصل الثالث عشر** في تقابل الواحد والكثير

انك قد عرفت ان اقسام التقابل اربعة فنقول ليس بينهما تقابل التضاد اما اولا فلان الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد واما ثانيا فلان كل ضدين فموضوعهما واحد ولا شيء من الوحدة والكثرة موضوعهما واحد لان الوحدة الطارية اذا طرأت فلا بد وان تنعدم الوحدات التي كانت ثابتة قبل ذلك واذا بطلت تلك الوحدات بطل موضوع الكثرة فان موضوع الكثرة هو مجموع تلك الوحدات واما ثالثا فلان الوحدات الموجودة في الكثرة مقومة لها ولا يمكن انعدام المعلول وهو الكثرة الا باعدام علته فانه ما دامت العلة تكون باقية استحال عدم المعلول فاذن لا يمكن انعدام الكثرة الا باعدام ما فيها من الوحدات فلا يكون التنافي والتعاند بين الوحدة والكثرة اوليا فلا يكون بينهما تضاد بل ان كان ولا بد فالتنافي حاصل من الوحدة الطارية والوحدات الزائلة وذلك ايضا ليس على وجه التضاد اما اولا فلان الضدين يجب ان يكونا على غاية التباعد وليس الامر بين الوحدة الطارية والوحدات الزائلة كذلك واما ثانيا فلان موضوع الضدين واحد وليس الامر فيهما كذلك لان موضوع كل واحد من الوحدات الزائلة ليس موضوعا للوحدة الطارية بل جزء موضوعه فبطل القول بالتضاد وباطل ان يكون التقابل بين الوحدة والكثرة تقابل العدم والملكة لانه يستحيل ان يكون امران كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى الآخر بل الملكة منهما هو الثابت في نفسه واما العدم فهو ان لا يحصل ذلك الشيء فاذن لا بد وان يكون اما الوحدة واما الكثرة امرا موجودا والآخر عدمه فان كانت الوحدة هي الملكة والكثرة عبارة عن عدم الوحدة والكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان

يكون مجموع الامور الوجودية امرا عدميا وهو باطل وان كانت الوحدة هي العدم والكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الامور العدمية امرا وجوديا وهذا محال وليس التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب لان ما كان في الالفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان منه في الامور فهو من جنس تقابل العدم والملكة وبوجه ما ذكرناه وليس بينهما تقابل التضايف لوجهين اما اولا فلان الوحدة مقومة للكثرة والمقوم متقدم على المتقوم والمتضايفان يجب ان يكونا معا ولذلك يستحيل ان يكونا معا ويكون احدهما اقدم من الآخر نعم الكثرة من حيث هي معلولة مضافة الى الوحدة من حيث هي علة وهما معا من هذا الاعتبار لكن ليس اعتبار كون الوحدة وحدة والكثرة كثرة هو اعتبار كون الوحدة علة والكثرة معلولة واما ثانيا فلو كانت الكثرة مضافة الى الوحدة لكانت الوحدة مضافة الى الكثرة لما ثبت ان الانعكاس واجب للمتضايفين ولو كان كذلك لاستحال ان تعقل الوحدة الا اذا عقلت الكثرة فيجب ان ليس من ماهية الوحدة وماهية الكثرة تقابل اصلا بل التقابل انما يعرض لهما من جهة عارض لهما وذلك هو ان الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالا واحدا بل بينهما فرق كما علمت والمكيالية والمكيلية من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من جهة اضافة عارضة لماهيتهما وذلك هو المطلوب **الفصل الرابع عشر** في الهو هو وما يقابله

الهو هو ان يكون للكثير من وجه وحدة من وجه آخر فقياس الهو هو قياس الواحد فكل ما له هو هو فاما ان يكون الهو هو بسبب الاتحاد في وصف عرضي او في وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي فقد يكون في الكيف وذلك هو المشابهة وقد يكون في الكم وذلك هو المساواة وقد يكون في الاضافة وذلك هو المناسبة وقد يكون بالخاصية وذلك هو المشاكلة وقد يكون في اتحاد الاطراف وذلك هو المطابقة وقد يكون في اتحاد وضع الاجزاء وهو الموازاة وان كان في سائر الاعراض فليست لها اسماء خاصة وان كان في وصف ذاتي فاما ان يكون في الجنس وذلك هو المجانسة واما ان يكون في النوع وهو المماثلة وكان الهو هو كالجنس لهذه الاقسام فالغير هو مقابل الهو هو كالجنس لمقابلات هذه الاقسام وهي مثل الغير في الجنس والغير في الفصل والغير في الوصف ويجب ان نعلم ان الشيء الواحد يجوز ان يكون غيرا لنفسه بالوصف واما الآخر فهو اسم خاص بالمغاير بالشخص وهذه امور لفظية لا بد وان يكون معانيها محفوظة ويتبع هذا الموضع الكلام في المتقابلات **الفصل الخامس عشر** في حقيقة المتقابلين واقسامها

المتقابلان هما الامران اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة واقسامها اربعة اولها التقابل

السلب والايجاب سواء كان مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس او مثل قولك الفرسية اللافرسية فهذه
اقسام يجب ان تعلم ان التقابل الاول نحو ما ليس فيه الموضوع فاما اذا اخذ فيه الموضوع كان التقابل له
بالذات بحسب القصد الثاني واعلم ان هذا التقابل منسوب الى القول والضمير لان السلوب ليس لها في انفسها ثبوت
ولا تعين الا الكائن في كل شيء امور غير متناهية لان فيه سلوبا غير متناهية وثانيها تقابل المضافين
وسنستانف ذكره في باب الاضافة وثالثها تقابل الضدين وهما الذاتيان الوجوديان المتعاقبان
على موضوع واحد ومنها غاية الخلاف وذلك مثل الحرارة والبرودة والمائية والنارية ان كنتم في الصفة
ينفيان معا على محل ما هيولى كان او موضوعا ورابعها تقابل العدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقي اما المشهور
من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة على الابصار بل ان يكون الشخص بحيث في شأنه الابصار
الكائن في ذلك والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي من شأنها
وذلك مثل العمى للبصر والمرد للاستار والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فقط فان الجرو الذي يصح عادم
للبصر ولا يقال له اعمى واما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا للشيء اما بحسب جنسه او نوعه او
شخصه قبل الوقت او فيه اما الذي بحسب الجنس اما القريب فكالانوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس
الحيوان او كالفردية التي هي عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد واما بحسب الجنس البعيد فكعدم
البصر عن الحائط مع ان ذلك ممكن بحسب جنسه البعيد وهو كونه جسما واما الذي بحسب النوع فكعدم
اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان واما الذي يكون بحسب الشخص فقد يكون لان الوقت فات كالمرد وقد
يكون لان الوقت لم يجئ كالمرد وقد يكون في الوقت وذلك العدم اما ان يزول عنه كالمتنبه المشرف على
الثعلب واما ان لا يزول كالعمى واذ قد ذكرنا اقسام المتقابلات فلنذكر الفرق بينها اما الفرق بين تقابل
السلب والايجاب وبين سائر الاقسام فلوجهين اما اولا فلكون التقابل بينهما في القول والضمير لا في الوجود الخارجي
واما ثانيا فهو ان السلب والايجاب يكون احدهما لا محالة صادقا والآخر كاذبا وسائر المتقابلات
يجوز ان يكذبا جميعا اما في المتضايف فاذا انتفت مرابن خالد وابو خالد جاز ان يكذبا جميعا واما
الضدان فانهما يكذبان عند عدم المحل وقد يكذبان ايضا عند وجود المحل عند الخلو عنهما كسواد وحدث الاوسط
كالاحمر والاصفر او بوجه كالشفاف اما العدم والملكة المشهوران فهما يكذبان قبل دخول الوقت
واما الحقيقيان فيكذبان عند عدم المحل واما الفرق بين المتضايفين وسائر الاقسام فهو ان كل واحد
من المتضايفين معقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدما في الذهن وفي الخارج وليس الامر في الثلثة

تقابل السلب والايجاب

تقابل المتضايفين

تقابل التضاد

تقابل العدم والملكة

المشهور

الفرق بين اقسام التقابل

الباقي

كذلك واما الفرق بين الضدين وبين العدم والملكة فهو ان الضدين امران وجوديان وعلة كل واحد منهما غير
علة الآخر واما العدم فعلته زوال علة الملكة ولا علة له الا زوال علة الملكة فانا سنبين ان علة العدم عدم العلة
كان الشمس اذا طلعت كانت علة الاشراق الجو واذا غابت كانت علة الاظلام

الفصل السادس عشر

في ابحاث تتعلق بالتقابل وهي ثلثة البحث الاول ان التقابل ليس جنسا لهذه الاقسام الاربعة وبرهانه ان
للمتضايف ماهية معقولة بالقياس الى غيره ثم تجيء هذه الماهية ان لا تجامع المضاف الآخر في موضوع
واحد في زمان واحد من الجهة ان يعقل المتضايف معقولا بالقياس الى غيره وان لم يخطر بالبال
امتناع حصوله مع المتضايف الآخر في المحل الواحد في الوقت الواحد واذا كان كذلك لم يكن المتضايف
مقوما لكونه متقابلا فلا يكون التقابل جنسا البحث الثاني في حل شكين يذكران على المتقابلين احدهما
ان السواد من حيث هو ضد للبياض معقول بالقياس الى البياض وهو من حيث انه معقول بالقياس الى
مضاف له فالسواد من حيث هو ضد للبياض مضاف له فاذن كونه ضدا له اما ان يكون نفس اضافته
او يكون داخلا في تلك الاضافة وكيف ما كان امتنع ان يجعل التضاد قسيما للاضافة والثاني ان التقابل
من حيث هو تقابل من المضاف وانتم قد جعلتم المضاف اخص من التقابل فيكون ذلك محالا وحل
الاول ان نقول الحرارة من حيث هي حرارة يصدق عليها كونها مضادة للبرودة من حيث هي برودة
فان الحرارة من حيث هي هي منازعة للبرودة من حيث هي هي في الموضوع ويكذب على الحرارة
انها من حيث هي هي مضافة الى البرودة من حيث هي هي فان الحرارة من حيث هي هي غير معقول
الماهية بالقياس الى البرودة من حيث هي هي فالتضاد اذن غير التضايف ثم الحرارة من حيث هي مضادة
للبرودة مضافة اليها فيكون التضاد عارضا لنفس الحرارة والبرودة ويكون التضايف عارضا للتضاد
او للحرارة والبرودة مع التضاد وحل الثاني ان قول التقابل داخل تحت التضايف كاذب لان الضد داخل
تحت التقابل وغير داخل تحت التضايف ولو كان التقابل داخلا تحت المضاف لاستحال ذلك
وكذلك العدم والملكة داخلان تحت التقابل وغير داخلين تحت المضاف بل المتقابلان من حيث
هما متقابلان يعرض لهما التضايف ولا شك ان المقابل اعم من المقابل من حيث هو مقابل لان
مطلق المقابل يصدق على كل ما يقال له مقابل سواء كان مفهومه انه مقابل او ماهية عرض لها انها
مقابل ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا لكل ما هيته العام عند اعتبار شرط يصير العام به اخص
كاخذ الحيوان الخاص من حيث هي حيوانية بشرط حذف سائر القيود فانه يلزم الحيوانية امور غير محمولة على جزئيات

في الابحاث المتعلقة بالتقابل

البحث الاول ان التقابل ليس جنسا لهذه الاقسام الاربعة

البحث الثاني في حل شكين

الشك الاول

الشك الثاني

حل الاول

البحث الثالث في ان حصر التقابل في هذه الاقسام الاربعة

الحيوان فان الحيوان الذي يكون كذلك عديم النطق وليس كل حيوان يكون عديم النطق البحث الثالث
فيما تقرر حصر التقابل في هذه الاقسام الاربعة وبيانه ان نقول الامران اللذان يجتمعان في موضوع
واحد اما ان يكون كل واحد منهما وجوديا واما ان لا يكون كذلك فان كان كل واحد منهما وجوديا فاما ان
يكون ماهية كل واحد منهما معقولة بالقياس الى الآخر واما ان لا يكون كذلك والاول هو تقابل المضافين
والثاني تقابل الضدين واما اذا لم يكونا موجودين بل احدهما وجوديا والآخر عدميا فلا يخلو اما ان يعتبر
الى الايجاب والسلب بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب جنسا او نوعا او شخصا وذلك
هو العدم والملكة الحقيقيان واما ان يكون بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك
الوصف فيه وذلك هو العدم والملكة المشهوران واما ان لا يشترط في الايجاب والسلب شيء من هذه
الشرائط بل يؤخذ حالهما على الاطلاق وذلك هو السلب والايجاب وظهر مما قلنا ان العدم والملكة هما
السالبة والموجبة بعينها مخصصة بجنس موضوع او وقت او حال معين الفصل السابع عشر في احكام

في احكام الاضداد وهي ستة الحكم الاول

الاضداد وهي ستة الاول ان الضدين اما ان يكون احدهما لازما للموضوع مثل البياض للثلج
والسواد للغراب واما ان لا يكون كذلك وذلك على قسمين فانه اما ان يمتنع خلو المحل عنهما او لا
يمتنع فالاول مثل الصحة والمرض فان البدن الحي لا يخلو عنهما على ما سيظهر في موضعه والثاني على قسمين
وذلك لان المحل عند خلوه عن الضدين اما ان يكون موصوفا بما يتوسطهما او لا يكون فالاول
مثل الفاتر المتوسط بين الحار والبارد والاحمر المتوسط بين الاسود والابيض وهذا اذا كان
للمتوسط اسم محصل وقد لا يكون له اسم محصل فيعبر عنه بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لكن
ليس كل ما يعبر عنه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا فانا نقول الفلك انه لا ثقيل ولا خفيف
ولا نشير به الى حال متوسط بين الثقل والخفة واما الثاني فهو مثل الشفاف فانه خال عن السواد

الحكم الثاني في ان التضاد يعرض للانواع الاخيرة والتضاد في الطبائع الجنسية

والبياض ومن كل ما يتوسطهما الحكم الثاني الطبائع الجنسية لا تتضاد بل التضاد انما هو للانواع الاخيرة
ويدل عليه الاستقراء وقد ظن بعضهم وقوع التضاد في الاجناس لان الخير والشر ضدان وكل
واحد منهما جنس لانواع كثيرة وهذا الظن خطأ اما اولا فلا نسلم ان الخير والشر ضدان لان الخير
عبارة عن حصول كمال الشيء والشر عبارة عن عدم ذلك الكمال فبينهما تقابل العدم والملكة واما ثانيا
فلا نسلم ان الخير والشر جنسان لانواع كثيرة وذلك لان كل ما يوافق الانسان ويلائمه فانه يسميه خيرا
وكل ما لا يلائمه فانه يسميه شرا فالخير عبارة عن كون تلك الاشياء ملائمة واعتبار كون تلك الامور ملائمة

لازل

للانسان اعتبار امر خارج عن ماهيات تلك الامور فان الحلاوة مثلا لها ماهية ثم يعرض لها كونها ملائمة لحس
الذوق فاذا كانت الخيرية والشرية عبارتين عن احوال خارجة عن الماهية التي يقال انهما عليها وجب ان لا
يكونا مقولين عليها قول الجنس نعم اذا اعتبر ما نفس الملائمة والمنافرة مجردا عن موضوعاتهما كانتا ماهيتين

الحكم الثالث في شرائط عروض التضاد للانواع الاخيرة ودخولها تحت جنس واحد قريب

نسبيتين نوعيتين فلا يلزم من تضادهما تضاد الجنس الحكم الثالث من شروط عروض التضاد للانواع
الاخيرة دخولها تحت جنس واحد قريب بدل عليه الاستقراء وظن بعضهم خلاف ذلك لان الشجاعة مضادة
للتهور مع انهما داخلتان تحت جنسين فان الشجاعة تحت جنس الفضيلة والتهور تحت جنس الرذيلة وهذا خطأ
لان الشجاعة في نفسها كيفية وكونها فضيلة صفة عارضة لها خارجة عن ماهيتها وكذلك التهور في نفسه
كيفية ويعرض لها ان يكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة ليسا من الاجناس بل من العوارض والشجاعة
في ماهيتها وسط بين التهور والجبن فلا يكون مضادة لهما واما التهور والجبن فلما كانا في غاية التباعد
كانا متضادين ثم الشجاعة لها عارض وهو كونها فضيلة والتهور له عارض وهو كونه رذيلة وبين
هذين العارضين تضاد ولا يلزم من وقوع التضاد بين العارضين وقوع التضاد بين الموصوفين

الحكم الرابع ان ضد الواحد واحد

الحكم الرابع ان ضد الواحد واحد لان الضد هو الذي يلزم من وجوده عدم ضده الآخر فنقول الذي
يلزم من وجوده عدم البياض مثلا اما ان يكون شيئا واحدا واما ان يكون اكثر من واحد فان كان
شيئا واحدا فهو ضد البياض الا ان ذلك الواحد وان كان هناك امور كثيرة يلزم من وجود كل
واحد منها عدم البياض فلا يخلو اما ان يكون مخالفة بعض تلك الامور للبياض اقل من مخالفة الباقي واما
ان يكون كل تلك الامور في غاية المخالفة للبياض فان كانت مخالفة بعض تلك الامور اقل من
مخالفة الباقي لم يكن كل تلك الامور ضدا للبياض لانا نشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف

من جهات كثيرة ... ... تلك الامور
من جهة واحدة كانت ...

وان كانت تلك الامور كلها في غاية الخلاف للبياض فذلك محال لان التخالف بين تلك
الامور وبين البياض اما ان يكون من جهة واحدة او تلك الامور مشتركة في جهة واحدة بها تكون
مخالفة للبياض فتلك الامور انما تكون مضادة للبياض باعتبار تلك الجهة الواحدة فيكون مضاد
البياض تلك الجهة الواحدة فضد الواحد واحد وان كان البياض يخالف تلك الامور من جهات
كثيرة فيه كان ذلك وجوها من التضاد ولا وجها واحدا وليس كلامنا فيه ولقائل ان يقول لم
لا يجوز ان يكون البياض مع الاعتبار الواحد يخالف امورا كثيرة وان لم يكن لتلك الامور اشتراك
في امر واحد به تقع المخالفة فانه لا يلزم من اشتراك تلك الامور في مضادة البياض اشتراكها في امر

باعتبار نوع المضادة فاما سنبين في باب العلوم والمعلول ان الامور المختلفة في الماهية يجوز ان يكون مشتركة في لازم واحد واقرب ما يدل عليه ان الاشتراك في المضادة ان كان يستند الى امر مشترك بين تلك الامور فيلزم ان يكون ذلك الاشتراك لما به الاختلاف ليس بواسطة امر آخر مشترك و الا لزم التسلسل فعلى كل حال ينتهي الى ان يصير جهة الاشتراك لازمة لجهة الاختلاف واذا جاز ذلك جاز ان يكون مضادة البعض لامر مشترك بين جهات كثيرة فان قيل قولكم بان ضد الواحد واحد باطل بالشجاعة فان لها ضدين وهما التهور والجبن قلنا ليس بين ماهية الشجاعة وبين ماهية الجبن والتهور مضادة لان الشجاعة وسط بين التهور والجبن عرض لها والوسط لا يضاد الطرفين ثم الشجاعة عرض لها ان يكون فضيلة والتهور والجبن عرض لهما ان يكونا رذيلتين فالتضاد بين الشجاعة وبين الاخيرين الضد للفضيلة فليس للواحد ضد اكثر من واحد والحكم الخامس ان الاضداد منها ما يصح حصول بعضها عقيب البعض مثل البياض والسواد ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط والحركة الى الوسط فانه يمتنع تعاقبهما لما ثبت ان بين كل حركتين سكونا ومع ذلك فالاكثر ان الانتقال الى الضد انما يكون بعد الانتقال الى الوسائط مثل ان الابيض يغبر او يحمر او يخضر ثم يسود والحكم السادس انه ثبت ان الاضداد هي الانواع الاخيرة الداخلة تحت جنس قريب واحد ولا شك ان موضوعهما يكون واحدا ثم ذلك على وجهين احدهما ان يكون الموضوع قابلا للضدين من غير استحالة غير نحو مثل ان الجسم الى ان يصير بارداد الآخر ان لا تتغير الموضوع فيهما الا بعد تغيره في غيرهما مثل ان الجسم الحلو لا يصير مرا الا اذا تبدل مزاجه اولا

الفصل الثامن عشر

في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد وقد عرفت ان التقابل بالسلب والايجاب انما يكون في العقد والقول ولا شك ان القول تابع للعقد فلننظر في هذه المعاندات من حيث هي معتقدة فلنبين عقد في الخير انه خير وعقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر فنقول التنافي بين عقد انه ليس بخير اقوى من التنافي بين عقد انه خير وبين عقد انه شر ويدل عليه امور حجة الاول ان ما ليس بخير فقد يصدق عليه انه ليس بخير ~~وعقد انه خير وعقد انه ليس بخير~~ وعقد انه شر فنقول عقد انه ليس بخير لا ينافيه عقد انه شر لانهما قد يصدقان ولا ينافيه ايضا عقد انه ليس بشر لانهما قد يصدقان في الخير فاذن المنافي لعقد انه خير واذا ثبت ان المنافي لعقد انه ليس بخير هو عقد انه خير وجب ان يكون المنافي لعقد انه خير هو عقد انه ليس بخير تحقيقا للمنافات من الجانبين الثاني اذا قلنا للخير انه خير صدقنا في امر ذاتي واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا في امر عرضي لان السلوب اوصاف

الحكم الخامس ان الاضداد منها ما يصح حصول بعضها عقيب البعض ومنها لا يصح

الحكم السادس ان الاضداد هي الانواع الاخيرة

في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد

الاول من الامور الحسنة

الثاني من الامور الحسنة

عرضية ولانه ان كان انما يقرب من الشر الى الخير واذا ثبت ذلك فنقول اذا قلنا انه ليس بخير فقد رفعنا فيه ذاته واذا قلنا انه شر فقد رفعنا عنه الامر الوهمي وهو كونه ليس بشر ومعلوم ان المعاندة بين ماهية الشيء وبين رافع تلك الماهية اقوى من المعاندة بين الماهية وبين رافع عوارضها ولوازمها فان لوازم الماهية معلولة لها وارتفاع المعلول مسبوق بارتفاع العلة فاذن معاندة عقد انه ليس بخير لعقد انه خير اقدم من معاندة عقد انه شر لعقد انه خير فيكون اقوى الثالث ان الشر لولا انه ليس بخير ما كان يمتنع اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيئا آخر مما ليس بخير لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على انه ليس الشيء الاول وبالذات الا بين الايجاب والسلب الرابع الخير يمكن ان يعتقد فيه عقائد غير متناهية كلها كاذبة مثل ان يعتقد بياضا وحجرا ومثلثا وساير ما لا نهاية له وقد عرفت ان ضد الواحد واحد فاذن الضد بالحقيقة ما يعم كل هذه الامور وهو عقد انه ليس بخير فمعاندته اقوى من معاندة ساير الامور الخامس كثير من المحمولات لا ضد لها مع ان معاندة القضية فيها السلب كقولنا هذا الانسان هذا ليس بانسان فاذن مقابل الموجبة ما هي قضية ليس او حب فيها ضد محو لها والا لكان لكل موجبة مقابل ضد فبقي ان مقابل الموجبة ما هي الموجبة السالبة التي تقابلها في كل مادة ولقائل ان يقول ان ما ذكرتموه يدل على ان تقابل السلب والايجاب اعم من التقابل بالتضاد ولكن لم قلتم انه متى كان اعم كان اقوى ويمكن ان يجاب بان الحكم اذا ثبت في العام والخاص فثبوته في العام يكون اولا وبالذات وفي الخاص ثانيا وبالعرض

الفصل التاسع عشر

في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادي الاشياء الامور الطبيعية وهي التي يتوقف تعقلها على تعقلها على تعقل مادة معينة مثل الانسانية فانه لا يمكن تعقلها الا في مادة معينة والامور التعليمية وهي التي لا يتوقف تعقلها على تعقل مادة معينة مثل الدائرة والمثلث فانه لا يتوقف تعقلها على تعقل مادة معينة لها واذا عرفت ذلك فنقول من القدماء من قدم التعليميات على الطبيعيات من وجهين الاول هو ان التعليميات وهي المقادير والاعداد والاشكال هي الامور المعقولة بانفسها ويندرج فيها الاين ومتى والوضع فان كل ذلك امور منسوبة الى الكم فاما الكيفيات فهي غير معقولة بنفسها ولذلك يتعذر تحديدها فان من حاول تحديد انواع الالوان والطعوم والروايح وغير ذلك فقد تكلف شططا وذلك لسبب ان العقل لا يدركها بل انما يحيلها الخيال الثاني ان التعليميات علة للطبيعيات ثم انهم اختلفوا فقال فيثاغورس الوحدة مبدا اول العدد والعدد علة التعليميات انما كون الوحدة مبدا العدد فعلى هذا الوجه

الثالث من الامور الحسنة

الرابع من الامور الحسنة

الخامس من الامور الحسنة

في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادي الطبيعيات الاول

الثاني

الوحدة الى ... مبدا العدد

للاول على وجه العدد العددي وذلك ان جعل الوحدة في اول الترتيب ثم الثنائية ثم الثلاثية
وثانيها على وجه العدد التعليمي وهو ان جعل الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم الثالث وثالثها على وجه التكرار
وهو ان العدد تكرر وحدة بعينها الا باضافة الاخرى اليها واما كون العدد مبدأ الجسمانيات
فمنهم من جعل العدد اولا مبدأ للصور الهندسية بجعل الصور الهندسية مبدأ الجسمانيات فجعل الخط
مركبا من الوحدتين والسطح من اربع وحدات ثم من هولاء من يمنع من تضعيف للمقادير ومنهم من
لا يرى باسا بان يكون التعليميات مركبة من اعداد ثم يوهم لما به التركيب ان ينقسم ومنهم من لم يوسط
الصور الهندسية بين العدد وبين الجسمانيات بل جعل لكل مرتبة من مراتب الاعداد صورة مطابقة
لصورة طبيعية حتى يكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط صورة النار او فرس ومن الناس من جعل المبادي
الزائد والناقص والمساوي وجعل المساوي مكان الهيولى اذ عنه الاستحالة الى احد الطرفين ومنهم من جعل
مكان الصورة الاثنة المحصورة والمحدود ولاحد الزائد والناقص واعلم ان الناس قد اكثروا على هولاء من الالزامات
الزامات والحق فقد عرفت ان الوحدة والعدد اعراض متقومة بالجوهر ولا سيما المساوي والزائد والناقص
فانها امور اضافية تعرض بعد استكمال الماهيات فكيف يكون مبادي لمقوماتها وايضا فتلك الوحدات
اما ان يكون متساوية او لا يكون فان كانت متساوية لم يكن الاختلاف بين الاشياء الا بزيادة
تلك الوحدات ونقصانها فيكون الخلاف بين الانسان والفرس ان احدهما اكثر والاخر اقل لكن
الاقل موجود في الاكثر فاحدهما موجود في الاخر هذا خلف وان جعل الوحدات غير متساوية كان المحال الثاني يقع
الاختلاف في نفس مفهوم الوحدة كما سبق فلا بد وان يقع في ماهيات اخر مقارنة للوحدة فلا يكون
المبادي للاشياء هي الوحدة ولما كان هذا المذهب في غاية الضعف فقد اقتصرنا في الكلام عليه بهذا القدر واحلنا
بالاستقصاء فيه على الكتب القديمة ولنتكلم الان في المثل فان الكلام فيه مناسب لما نحن فيه

الفصل العشرون في ابطال المثل

من الناس من زعم ان القسمة العقلية توجب وجود شيئين في كل شي
كانسانين في معنى الانسانية انسان فاسد محسوس وانسان معقول ابدي واحتجوا عليه بان الانسان
من حيث هو انسان موجود اذ لو لم يكن الانسان موجودا لم يكن هذا الانسان موجودا لان هذا الانسان
عبارة عن الانسان المقيد بقيد هذا التشخص فان لم يكن الانسان في الوجود لم يكن الانسان الذي مع
هذا القيد في الوجود واذا ثبت ان الانسان موجود ولا شك ان ماهية الانسان مشترك بين هذه
الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون مجردا عن جميع العوارض والا لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص ذوات

الاول
الثاني
الثالث
بعينها
الى غير النهاية

العوارض المختلفة ولا شك ان الانسان المجرد غير فاسد لفساد هذه المحسوسات فاذن ههنا انسان مشترك بين
هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون مجردا من كل العوارض وهو باق ثابت ابدي وهو المطلوب والجواب عنه ظاهر
بينا من الفرق بين الانسان لا بشرط شي وبين الانسان بشرط لا شي بالاعتبار الاول موجود ولكنه
لا يجب ان يكون مجردا لان الانسان لا بشرط هو اعتباره من حيث هو انسان فقط مع قطع النظر عما معه
من القيود واما الاعتبار الثاني وهو الانسان بشرط ان لا يكون معه مفهوم آخر فذلك مما يمكن
ان يكون موجودا ولا الحجة التي ذكروها توجب ذلك ثم اعلم ان افلاطون اثبت للطبيعيات
صورا مفارقة ولم يثبت للتعليميات صورا مفارقة ومنهم من عكس الامر فاثبت للتعليميات ولم يثبت
للطبيعيات وزعم ان الطبيعيات انما تكون من مقارنة الصور التعليمية للمادة مثل التقعير معنى مفارق
فاذا صار مقارنا للمادة حصل الفطوسة وهي صورة طبيعية وزعم الشيخ الفاضل ابو نصر الفارابي في
كتاب الجمع بين رايي الحكيمين انه لا خلاف بين ارسطو وافلاطون الا في اللفظ لان الموجودات
معقولة للمبدأ الاول وذلك بان تكون صورها حاضرة عنده ولما استحال التغير على المبدأ الاول كانت تلك
الصور باقية بعيدة عن التغير والتبدل فتلك الصور هي التي سماها افلاطون بالمثل وهذا التاويل حسن
ومع ذلك فانه يجب علينا اقامة البرهان على ابطال المثل المفارقة فنقول الدليل على بطلان القول بهذه
المثل انا لو قدرنا انسانا مجردا في الوجود الخارجي لكان لا يخلو اما ان يكون مشتركا بين الاشخاص
المحسوسة او لا يكون كذلك ومحال ان يكون مشتركا لان الانسانية التي في عمرو ان كانت بعينها وشخصها
موجودة في زيد كان ما يعرض لها في زيد من الصفات الغير الاضافية مثل السواد والبياض وغيرها
موجودة لها وهي في عمرو فيلزم في كل صفة حاصلة في زيد ان يكون حاصلة لعمرو وان يكون الذات
الواحدة موصوفة بالاضداد والمتنافيات وكل ذلك محال واما ان كانت المثل المفارقة غير مشترك
فيها فذلك باطل لان الانسانية المجردة اما ان يكون مساوية في الماهية النوعية للانسانية المحسوسة
او لا يكون فان كانت مساوية لها لزم محالات كثيرة ولنذكر منها ثلثة اما اولا فقد بينا ان
الماهية النوعية انما تتكثر وتتشخص بسبب المادة وعوارضها فتلك الانسانية المجردة انما تشخصت وامتازت
عن سائر الاشخاص المساوية لها في النوع بسبب المادة فتلك الانسانية مع انها تكون مجردة تكون
مادية هذا خلف واما ثانيا فلان الانسانية المعقولة والانسانية المحسوسة اذا كانتا متساويتين
في الماهية وجب ان يصح على كل واحدة منهما ما يصح على الاخرى فيلزم ان يصح على الانسان المحسوس

المشترك
فالانسان
الانسان
الطبيعيات
ارسطو

ان يصير انسانا معقولا ازليا ابديا وهو على الانسان المعقول ان يصير انسانا محسوسا فاسدا حادثا وكل ذلك
محال لانا نقول فلان الانسان المحسوس اما ان يكون محتاجا الى الانسان المعقول او لا يكون محتاجا اليه فان كان
محتاجا اليه فتلك الحاجة اما ان يكون لنفس ماهيته فيلزم منه احتياج الانسان المعقول الى انسان آخر
معقول الى ما لا نهاية له او يلزم حاجة ذلك الانسان المعقول الى نفسه وان احتاج اليه لا لنفس ماهيته بل لشيء
من عوارضه كانت عوارض التي توجب وجود شيء اقدم منه وهو محال وان كان الانسان المحسوس غير محتاج
الى الانسان المعقول لم يكن للمفارقات علة للمحسوسات في المبادي لها وان لم يكن الانسان المعقول
مساويا للانسان المحسوس لم يكن مثالا له وليس كلامنا فيه الوجه الثاني في ابطال هذه المثل انه يلزم ان يكون
تلك المفارقات انقص واقل حالا من المقارنات فانا نعلم ان الكل الانسان السائح (?) اخص من الكلي
الانساني الحي الفاعل فهذا القدر من الكلام الكلي كاف في ابطال هذه المثل واما الكلام المفصل في ابطالها
فسياتي عند بياننا امتناع مفارقة الصور والاعراض عن موادها واما ان الصور العقلية كيف يكون كلية
فسياتي في باب العقل واما الفرق بين الكلي والكل فسياتي في باب الاضافة

الباب الرابع

في الوجوب والامكان والامتناع وفيه اثنا عشر فصلا

الفصل الاول

في تعريف الواجب والممكن والممتنع انه لا يمكننا تعريف كل واحد من هذه الامور الثلثة الا بيانات دورية لانا اذا حاولنا تعريف
الواحد منها لم نجد شيئا نعرفه الا بسلب الآخرين عنه مثل ان نقول الممكن هو الذي لا يكون ضروريا والضروري
هو الذي لا يمكن عدمه والذي لا يمكن وجوده واذا لم نجد شيئا في تعريف كل واحد منها الا سلب الآخرين
عنه صار التعريف دوريا يبقي انها شيء هو ان كل ما كان من هذه الثلثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف
عند العقل ولما كان الوجوب اقرب اليه لاجرم كان اعرف عند العقل فلهذا يكون تعريف الامكان والامتناع
بالوجوب اولى من العكس واما تفصيل القول في معاني الممكن واقسام الواجب فذلك مما قد ذكرناه في المنطق
فلا نعيده ههنا فلنذكر ههنا نمطا آخر من الكلام لائقا بهذا الموضع

الفصل الثاني

في تفصيل القول في الوجوب والامكان اعلم ان الممكن له امران احدهما انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود
ولا اقتضاء العدم والثاني حاجته في الوجود والعدم الى الغير وحاجته الى الغير معلولة لكونه في ذاته
غير مقتض للوجود ولا للعدم ومع هذا بين الاعتبارين فرق من وجهين الاول وهو انا اذا
حكمنا على شيء بانه في وجوده محتاج الى الغير طلب العقل لذلك علة فاذا استند بانه (?) ذلك الى
كونه في ذاته غير مقتض للوجود وللعدم قنع العقل بذلك ولولا ان عدم اقتضائه للوجود والعدم

مغاير لتعلقها بالغير فانهم بهذا انتج من التعليل الثاني ان كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم بهذا الاعتبار
حاله من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه واما تعلقه بالغير وتوقفه عليه فذلك باعتبار
اعتبار حاله مع الغير ومن المعلوم ان اعتبار حال الشيء من حيث هو هو مغاير لاعتبار حاله من حيث انه
مع غيره فظهر الفرق بين هذين الاعتبارين واذا عرفت الفرق بينهما في جانب الامكان فهذا الفرق بينهما
ايضا في جانب الوجوب فان الواجب لغيره له امران احدهما كونه مستحقا للوجود من ذاته والثاني عدم
توقفه في وجوده على الغير وهذا الاعتبار وهو عدم توقفه في وجوده على الغير معلول للاعتبار الاول كونه مستحقا
للوجود من ذاته وهذا التفصيل لا بد منه في البحث عن حقيقة الواجب والممكن

الفصل الثالث

في ان الوجوب امر ثبوتي فمعقول الوجوب بالاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته امر ثبوتي فاما
الاعتبار الثاني وهو عدم توقفه على الغير فلا شك انه امر سلبي والدليل على انه بالاعتبار الاول ثبوتي
وجوه اربعة الاول هو ان استحقاق الوجود في مقابلة لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود يصدق
على امرين احدهما الممتنع وهو واجب العدم والآخر الممكن وهو جائز العدم فاذن لا استحقاق الوجود
صادق على المعدوم والصادق على المعدوم يمتنع ان يكون ثبوتيا لان المعدوم يستحيل ان يكون موصوفا
بوصف ثبوتي فاذن لا استحقاق الوجود وصف سلبي فيجب ان يكون استحقاق الوجود وصفا ثبوتيا
ضرورة اختلاف النقيضين بالسلب والايجاب فان قيل قولكم اللااستحقاق محمول على الممتنع والممكن
وهما معدومان مغالطة لان الممتنع اما ان يكون له تحقق وتميز في نفسه او لا يكون فان كان له في نفسه
او لا يكون فان كان له في نفسه تحقق امكن ان يكون موصوفا بالامتناع وان كان وصفا ثبوتيا وان
لم يكن له في نفسه تحقق حتى يكون مستعدا للموصوفية ولا الامتناع في نفسه امر متحقق حتى يستعد للمحمولية لم
يكن الحكم بالامتناع على الممتنع الا من حيث ان الذهن يستحضر ماهية ثم يحكم عليها بامتناع حصول الوجود
الخارجي لها فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية الحاصلة في الذهن والحكم هو امتناع حصول الوجود الخارجي
لها كما ستعرفه في باب الوجود واذا كان كذلك لم يكن المحكوم عليه بالامتناع الا امرا ثبوتيا في الذهن
واذا كان كذلك جاز ان يكون الامتناع ايضا وصفا ثبوتيا واندفع كلامكم وهكذا الكلام في الاصول
المذكورة الوجه الثاني هو ان استحقاق الوجود عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة
ليس تحققها بحسب فرض العقل فان الشيء في نفسه واجب سواء اعتبره العقل او لم يعتبره ولو جاز ان لا يكون اقتضاء
الوجود وصفا وجوديا مع انه في نفسه نسبة محققة جاز ان يقال ان نسبة الجسم الى الحيز ايضا بالحصول فيه

وجه الوجوب امر ثبوتي

في ان الوجوب امر ثبوتي

ادلة الوجوه الاربعة

تخصيص

في الوجوه الاربعة

ليس لم انبو تيا من عدميا وعند هذا الظهر للمصنف ان الاشتباه والواقع في ان الوجوب هل هو امر ثبوتي ام لا انما
كان بسبب عدم التميز بين المعنيين المذكورين فتارة يسبق الذهن من الوجوب الاعلام توقفه على الغير فحكم بكونه
عدميا وتارة الى كونه عبارة عن استحقاق الوجود فحكم بكونه ثبوتيا ولكن لعدم التميز بين المفهومين تحير
الذهن الوجه الثالث ان الشيء ما لم يجب او لا لم يوجد فان الوجوب سابق على الوجود فانه لا بد من تقدم
هذا الاستحقاق على حصول المستحق وهذا الاستحقاق في الواجب هو كونه مستحقا للوجود من ذاته ووجود الشيء
سابق على اوصافه السلبية لان السلوب ليس لها في انفسها تعينات وتخصصات والا لكانت امورا
ثبوتية بل تخصصها وتعينها تبع تخصص الموجودات التي وصف بتلك السلوب واذا ثبت ذلك كان
وجود الشيء سابقا على سلب غيره واذا كانت السلوب باسرها متاخرة عن وجود الشيء فلو كان الوجوب امرا
سلبيا لكان متاخرا في الاعتبار من الوجود لكنا بينا ان الوجوب سابق على الوجود فوجب ان لا يكون
وصفا سلبيا الوجه الرابع ان الوجوب تاكد الوجود فلو كان وصفا عدميا لكان الشيء متاكدا بنقيضه
وذلك محال ومن الناس من احتج على كون الوجوب ثبوتيا بان الوجوب نقيض الامتناع العدمي
اذ لو كان ثبوتيا لكان موصوفه يجب ان يكون ثبوتيا فيكون الممتنع ثابتا هذا خلف واذا كان
الوجوب نقيضا للامتناع والامتناع عدمي لزم ان يكون الوجوب ثبوتيا لان عدم العدم ثبوت
ولقائل ان يقول كما ان الوجوب يقابل الامتناع كذلك يقابل الامكان فالامكان عدمي او ثبوتي
فان جعلتم الامكان ثبوتيا والوجوب مقابله ومقابل الثبوت عدم لزم ان يكون الوجوب عدميا وان
جعلتم الامكان عدميا وهو مقابل الامتناع لزم ان يكون الامتناع ثبوتيا لان عدم العدم ثبوت
واذا كان الامتناع ثبوتيا والوجوب مقابله لزم ان يكون عدميا لان عدم الثبوت عدم والحق
ان الوجوب لا يناقض الامتناع بل هو احد اجزاء نقيضه ولمن جعل الوجوب عدميا ان يحتج بامور منها
قولهم ان الوجوب لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لسائر الموجودات ومخالفا في ماهيته
لها فيكون وجوده زائدا على ماهيته فاما ان يكون ماهيته مستحقة لما هي لذلك الوجود او لا تكون فان لم تكن
لم يكن الوجوب واجب الثبوت بل كان ممكن الزوال فان كان الواجب ايضا ممكن الزوال فلا يكون الواجب
واجبا هذا خلف وان كانت ماهيته مستحقة لذلك الوجود لما هي كان استحقاق ماهيته لوجوده زائدا على
ماهيته وعلى وجوده فيكون وجوب الوجوب زائدا والكلام فيه كالكلام في الاول ويتسلسل ومنها
ان الوجوب متقدم على الوجود لانه عبارة عن استحقاق الوجود واستحقاق الوجود متقدم على نفس

الوجود

فان اعيضا الثبوت كيف لا يكون ثبوتيا

ثالث الوجوه الاربعة

رابع الوجوه الاربعة

ايراد على ذلك الحجة

الحجة على عدمية الوجوب الاولى من الحجج الثلاثة

واذا كان الوجوب ممكن الزوال

ثاني الحجج الثلاثة

الوجود على ماهيته فلو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لزم ان يكون ثبوت الصفة للماهية سابقا على ثبوت نفس الماهية
وذلك محال وثانيهما لو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لكان اما ان يكون داخلا في ماهية الواجب او خارجا عنها
ومحال ان يكون داخلا فيها لان استحقاق الوجود نسبة للماهية الى الوجود وماهية الشيء متقدمة على انتسابها الى الغير
فاذن ماهيته التي متقدمة على وجوبها والمتقدم يستحيل ان يتقوم بالمتاخر ومحال ايضا ان يكون خارجا عنها
لوجهين احدهما ان الوصف الثبوتي الخارج عن الماهية متقوم بها والمتقوم بالماهية محتاج اليها ممكن في
ذاتها فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات والممكن انما يجب بوجوب بسببه فللماهية
وجوب آخر قبل هذا الوجوب وهذا محال لانه يلزم منه التسلسل وثانيهما ان اقتضاء الماهية للوجود لو كان
وصفا ثبوتيا زائدا لكان اقتضاء الماهية لذلك الوصف ايضا زائدا ويلزم منه التسلسل وهذه
كلمات مشكلة نسأل الله تحقيق الحق فيها

الفصل الرابع

في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتي ام لا من زعم انه عدمي احتج بانه محمول على الممكن الخاص الذي يجوز ان يكون معدوما
وما يجوز حمله على المعدوم كان عدميا فالامكان العام وصف عدمي ولمن زعم انه ثبوتي ان يقول انه
نقيض الامتناع الذي هو وصف عدمي ونقيض العدمي يجب ان يكون ثبوتيا والحق انه تقدم من كونه
ثبوتيا لا يمكن ان يكون مقولا على ما تحته قول الجنس على انواعه والا لكان امتياز الواجب عن الممكن
بعد دخولهما فيه بفصل فيكون الواجب مركبا من الجنس والفصل وهو محال وايضا فقد نعقل الماهية مع الذهول
عن كونها واجبة او ممكنة وذلك يدل على انه ليس من المقومات

الفصل الخامس

في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتي ام لا الاكثرون اعتقدوا كونه ثبوتيا وحجة الشيخ فيه انه ان كان عدميا فلا فرق بين
قول القائل امكانه عدمي وبين قوله لا امكان له فلو لم يكن الامكان ثابتا لم يكن الشيء في ذاته ممكنا فاذن
الامكان امر وجودي والحجة منقوضة بالامتناع فانه ان جاز ان يكون الممتنع ممتنعا في ذاته مع ان الامتناع
لا يمكن ان يكون حكما ثبوتيا فليكن الامكان كذلك وايضا يلزم منه ان يكون نفس العدم امرا وجوديا فان
العدم ان لم يكن وصفا ثبوتيا لم يكن للعدم ثابتا [illegible] معدوما انه معدوم وما ليس بمعدوم فهو موجود وقد
فرضناه معدوما هذا خلف فاذن العدم امر وجودي واي استحالة اظهر من ان يجعل الشيء نفس مقابله او نوع
مقابله ثم الجواب عنه ان المعدوم انما يوصف بالامكان لو احضره العقل وح يكون موجودا من الموجودات
الذهنية ويصح وصفه بالامكان او الاستحالة فلا حاجة الى طلب قابل آخر للامكان فان قيل العقل اذا احضره
في الذهن يقضي عليه بان له امكانا موجودا في الاعيان وان كان معدوما فنقول انه ليس كذلك

ثالث الوجوه الثلاثة

هذه كلمات مشكلة

في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتي ام لا

في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتي ام لا

الجواب

فان العقل لا يقتضي وجود امكانه في الخارج بل بامكان وجوده في الخارج وبهذا القضاء الثاني لا يستدعي وجوده خارجيا كما ذكرناه في المشابهة قالوا ايضا الامكان لكونه عدما للامتناع العدمي وجودي فنقول بل هو لكونه عدما للوجوب الوجودي عدمي فان جعلوا الوجوب عدميا فقد ناقضوا لانه عدم الامتناع العدمي والحق عندي ان الامكان ليس من الصفات الثبوتية وبرهانه من وجوه الاول لو كان الامكان امرا ثبوتيا لكان اما ان يكون ممكن الثبوت او واجب الثبوت ومحال ان يكون واجب الثبوت لوجهين اما اولا فلان واجب الوجود لا يكون اكثر من واحد واما ثانيا فلان الامكان عارض للممكنات وكل ما كان عارضا فهو محتاج ومتابع فهو ممكن فاذن الامكان ممكن لذاته فيلزم التسلسل لا يقال ما كان ثبوته للممكن واجبا فكيف حكمتم عليه بالامكان لانا نقول يجوز ان يكون الشيء في ذاته ممكنا وان كان ثبوته لغيره واجبا كجميع لوازم الماهيات لا يقال بان امكان الامكان هو نفس كونه امكانا لانا نقول اذا كان الامكان امرا وجوديا كان وجوده زائدا على ماهيته والامكان وصف يوصف به بالنسبة الى وجوده والعارض مغاير للمعروض فامكان وجوده يكون زائدا على ماهيته الثاني وهو ان امكان قبول السواد مغاير لقبول البياض لانه يصح ان يعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فان كانت المادة قابلة لامور غير متناهية على البدل لزم ان يكون فيها امكانات غير متناهية فيكون فيها معان غير متناهية هذا خلف فان قيل الحكماء عولوا في بيان ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد على ان مفهوم انه صدر عنه كذا غير مفهوم انه صدر عنه شيء اخر وانتم قد نقضتم هذه الطريقة فكيف عولتم عليها الان فنقول انا نقضناها وكشفنا انها لازمة على العلم والقدرة فلا شك ان اختلاف المفهوم يدل على المغايرة ولكنا قلنا في العلة التي يصدر عنها معلولان ان اختلاف المفهوم عائد الى نسبة المؤثر الى اثرين لا الى نفس المؤثر فلا يجب وقوع الكثرة في ذات المؤثر واما هاهنا فاختلاف المفهوم الواقع في هذه الامكانات فلا جرم اقتضى ذلك وقوع التعدد فيها الثالث لو كانت الامكانات ثبوتية لكانت اما غنية عن المؤثر او محتاجة اليه والاول باطل لان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج الى السبب وان احتاجت الى المؤثر فالمؤثر اما ان يكون تلك الماهية او شيئا اخر ومحال ان يكون المؤثر شيئا اخر لان الامر الخارجي لا يعطي صفة الشيء الا بعد ان يكون ذلك الشيء قابلا لها فاذن هذه الامكانات انما تفيض عن واهبها بعد ان تكون الماهية قابلة لها وذلك القبول هو الامكان فاذن قبل الامكان امكان ويتسلسل او ينتهي الى امكان لا يكون حاصلا من الفاعل الخارجي وهو المطلوب واما ان كان المؤثر في تلك الامكانات هو نفس تلك الماهيات فهو باطل لثلاثة اوجه اما اولا فلان تاثير الماهية في وجود ذلك الامكان وقبولها له اما ان يكون لجهة واحدة فيكون الشيء الواحد

بالجهة الواحدة

الاول ... الامكان ... الوجوه الخمسة

الثاني من الوجوه الخمسة لا امكان

الثالث من الوجوه الخمسة

بالجهة الواحدة فاعلا وقابلا وهو عندهم محال او لجهتين فيعود الى التقسيم الذي قد ابطلناه واما ثانيا فلان المؤثر متقدم بالوجود على المعلول فلو كانت الماهية علة لوجود الامكان لكان وجود الماهية قبل امكانها هذا خلف واما ثالثا فلان الاتصاف بالوصف الوجودي متاخر عن وجود الموصوف فلو كانت الماهية علة لوجود الامكان والامكان متقدم على وجود الماهية لزم ان يكون وجود الوصف سابقا على وجود الموصوف وهو محال الرابع لو كان الامكان امرا ثبوتيا لكان له محل ضرورة ومحله اما ان يكون هو نفس ذلك الشيء او شيئا اخر والاول باطل لان الشيء قبل حدوثه موصوف بالامكان وقبل حدوثه يستحيل ان يكون موصوفا بوصف وجودي والثاني باطل لان امكان الماهيات صفة لازمة لها ولوازم الماهية يمتنع ثبوتها لغيرها الخامس الامكان من مقولة المضاف وهذا لا يتصور الا بين امرين وهو نسبة بين الذات والوجود وثبوت الاضافة يتوقف على ثبوت كلا المضافين فلو كان الامكان وصفا ثبوتيا حاصلا في الخارج لكان ثبوته متاخرا عن ثبوت الماهية وعن ثبوت الوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان وذلك محال فظهر ان الامكان ليس من الامور الثبوتية

الفصل السادس في تقسيم الواجب

اعلم ان الواجب قد يكون واجبا لذاته وقد يكون واجبا لغيره اما الواجب لذاته فبتقدير كون الوجوب وصفا ثبوتيا زعموا انه يمتنع ان يكون خارجا من الذات فلا يخلو اما ان يكون مستقلا بنفسه كان شيئا قائما بذاته ولا يكون وصفا لشيء اخر لان كل ما كان مستقلا بنفسه فهو متحقق وكل ما كان كذلك فانه لا يكون وصفا لغيره فاذن وجوب الوجود يكون قائما بنفسه فوجوبه هو عين ذاته فاذن وجوبه ليس خارجا عن ذاته وهو المطلوب واما ان لم يكن مستقلا بذاته كان معناه انه لو فرض تبدل الموصوف وارتفاعه فانه يرتفع ذلك الوصف وكل ما كان كذلك كان متوقفا على غيره فانه لا من حيث قطع النظر عن غيره يكون ممكنا وكل ممكن فانه يصح العدم بحسب ذاته فاذن الوجوب يصح عليه العدم فلو امتنع عدمه لم يكن ذلك الامتناع لاجل نفس مفهومه بل لامتناع نسبته الذي هو الذات فاذن حاله بين امرين اما ان يصح عدمه او لا يصح فان صح عدم الوجوب صح عدم الواجب هذا خلف وان لم يصح وقد بينا ان وجوب المعلول تابع لوجوب العلة فلزم ان يكون للماهية وجوب قبل وجوبها ويلزم التسلسل وتقدم جوازه ومعقول الذات هل يقتضي لما هو هو وجوبا ام لا فان اقتضى وجوبا فذلك الوجوب هو مقتضى الذات فلا يكون عين الذات وفيه وجوب اخر وان لم يقتض وجوبا اصلا كان ذلك نفيا للوجوب بالكلية فثبت ان الوجوب بالذات يمتنع ان يكون خارجا عن الماهية اما الوجوب بالغير فهو تبع لوجوب العلة فلا جرم صح ان يكون خارجا عن الماهية واعلم ان بعض ما في

الرابع من الوجوه الخمسة

الخامس من الوجوه الخمسة

في تقسيم الواجب

تقسيم الواجب الى الواجب لذاته والواجب لغيره

اما الوجوب بالغير

هذا الفصل من الاشكالات قد ذكرناه فيما مضى ونذكر الان اشكالا آخر مع الجواب فان قيل وجوب الوجود وصف للوجود والوصف منفصل عن الموصوف فمن حيث وجوب الشيء لغيره فقد تجاهل قلنا ان الشيء اذا اخذ بشرط وجوده يصير ممتنع الوجود وما كان منافيا للعدم كان منافيا لامكان العدم والوجود من حيث انه وجود يمنع الامكان وما كان منافيا من الامكان لزمه الاستغناء عن المقتضي فالوجود بشرط التجرد عن الماهية اعلى بالمنع من الامكان لان الشيء الذي له اعتبار الامكان اذا اخذ مع الوجود يدخل في الوجوب فالذي لا اعتبار له الا الوجود فهو بالوجوب اولى وهذا الجواب متفرع على قول من قال وجود الله عين ماهيته اما على مذهبنا فيصلح ذلك للتمثيل والبرهان ما سبق واعلم ان كل ما دل على ان الوجود مشترك بين الماهيات فهو دال ايضا على ان الوجوب مشترك بين الامور الواجبة لو كانت موجودة

الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات اعلم ان الماهيات اذا اخذت مع وجودها يستحيل ان يعرض لها الامكان لانها بشرط كونها موجودة يستحيل ان تصير معدومة وكذلك بشرط كونها معدومة يستحيل ان تصير موجودة فاذن الماهيات متى شرط لها وجودها او عدمها او وجود سببها او عدم سببها استحال عروض الامكان لها فاما اذا اخذت لا بشرط شيء اصلا والتفت اليها من حيث هي هي صح الحكم بالامكان عليها لانها من حيث هي هي لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال اصلا فان قيل كون الشيء ممكنا غير معقول فان الماهية من حيث هي هي لا يمكن وصفها بالامكان لان الامكان وصف اضافي والامور الاضافية انما تعقل بين امرين فالامر الواحد مما يستحيل عروض الامكان له والوجود ايضا امر واحد فيستحيل عروض الامكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فيستحيل ايضا عروض الامكان لها واذا استحال وصف كل واحد من هذه الثلثة بالامكان استحال وصف المجموع به ايضا وبالجملة استحال وصف المفردات بالامكان لان الامور الاضافية لا توجد للمفردات ومتى استحال وصف المفردات بالامكان استحال وصف المركبات لان المركب عبارة عن مجموع تلك المفردات وحله ما ذكرنا في باب الماهية ان الماهيات المفردة مجعولة

الفصل الثامن في اقسام الممكنات الممكن ينقسم الى ما يكون ممكن الوجود في ذاته والى ما يكون ممكن الوجود لشيء وكل ما هو ممكن الوجود لشيء فهو ممكن الوجود في ذاته ولا ينعكس فانه ربما يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالصور والاعراض او ممتنع الوجود لشيء كالجواهر القائمة بانفسها ثم ان ما يكون ممكن الوجود في ذاته فاما ان يكون امكان وجوده كافيا في فيضانه عن علته

واما ان لا يكون وهذا الكلام يستدعي زيادة تلخيص فنقول انك ستعرف ان الممكنات مستندة في وجودها الى سبب واجب الوجود لذاته وواجب الوجود ممتنع جهاته وكل ما كان كذلك استحال ان يخص بعض المستعدين بالفيض دون البعض بل يجب ان يكون عام الفيض وان يكون اختلاف الفيض لاختلاف الاستعداد في القوابل ثم ان الممكنات امكانها في انفسها وماهياتها فان كان ذلك الامكان كافيا في فيضان الوجود عن واجب الوجود عليه وجب ان يكون موجودا وان لا يتخصص وجوده بحين دون حين وان لم يكن ذلك الامكان الاصلي كافيا بل لا بد من حصول شروط اخرى حتى يستعد لقبول الوجود من واجب الوجود كان لمثل هذا الشيء امكانان احدهما الامكان العائد الى ماهيته وهو كونه بحال لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال والثاني الاستعداد التام ونعني به اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع ويكون تلك الشرائط سابقة بالزمان على وجود الحادث والا يكون الحادث حادثا والاستعداد التام في مثل هذه الاشياء انما يكون لحدوث حوادث سابقة عليها وستعرف بعد ان الحوادث لا يمكن حدوثها الا عند حركة دورية عليها البهائم بعد ما عرفتها ثم انه لا بد لتلك الحوادث من محل يصير المحل بسببها تام القبول لما يحدث بعده وذلك هو المادة

الفصل التاسع في ان الامكان محوج الى السبب اتفق العقلاء على ان الامكان محوج الى السبب وبرهان ذلك ان الشيء لما كان يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون وكلا الجانبين بالنسبة اليه على السواء استحال ان يترجح احدهما على الآخر الا لسبب ثم تارة يدعى العلم البديهي بهذا المقام وتارة يذكر حجة عليه بانه لو ترجح احد طرفيه على الآخر من غير مرجح لكان ذلك الطرف اولى من الطرف الآخر وذلك ينقض فرضنا ان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السواء ومن الجدليين من يزعم ان الامكان غير محوج الى السبب فلنذكر ما يمكن ان يقال من جانبهم فان لهم ان يقولوا العلم بان الشيء اذا كانت نسبة الوجود اليه كنسبة العدم فانه لا يترجح احدهما على الآخر الا لسبب اما ان يكون اوليا او لا ان يكون مكتسبا لا جائز ان يكون اوليا لانا اذا عرضنا على العقل هذه القضية وقولنا الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الاولى في القوة مثل القضية الثانية والضا فان اكثر فرق العقلاء التزموا وقوع الممكن لا عن سبب في ست مباحث منها كون كذلك لم يكن من الاوليات وبيانه ان بعضهم يقول انه سبحانه وتعالى خلق العالم في وقت معين دون سائر الاوقات لا لمرجح يخصص ذلك الوقت وبعضهم يقول انه سبحانه وتعالى خصص الافعال باحكام مخصوصة من الوجوب والحظر والحسن والقبح من غير ان يكون في تلك الافعال ما يقتضي تلك الاحكام ومنها ان الهارب من السبع لو اعن له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه يرجح

45

الرابع

الخامس

السادس

الى نوع ما نه يختار احدهما دون الآخر لا لمرجح وذلك كالمخير بين الخبزين المتساويين من كل الوجوه ومن
الناس من يقول نخ بعض الاحكام التي يخص بها احد المتماثلين دون الآخر انه لا يعلل لانه باى شي علل فسد
ومنهم من يقول الذوات باسرها متساوية في الذاتية ثم ان بعضها يختص بصفة معينة دون سائر الصفات
لا لامر واذا كان ترجيح الممكن لا عن سبب امرا قد ذهب اليه جمع كثير من العقلاء فكيف يجعل ذلك من
الاوليات وان جعلتموه نظريا فلا بد من البرهان وقولكم لو ترجح من غير سبب لكان مناقضا لقولنا ان
الطرفين بالنسبة اليه على السوية فنقول انه امغالطة لان المعني بقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السوية انه
ليس فيه اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم وذلك يناقض استناد ما ترجح احد الطرفين على الآخر اليه
فاما اذا لم يسند ذلك الترجيح الى شي اصلا لم يكن ذلك مناقضا لما قلنا ثم الذي يدل على ان الامكان غير
محوج الى السبب وجوه ثلثة الاول ان الحاجة لو ثبتت لكانت امرا ثبوتيا في الخارج وذلك محال فيستحيل ثبوت
الحاجة بيان انها لو ثبتت لكانت امرا ثبوتيا لانها تناقض اللاحاجة المحمول على الممتنع الذي يجب ان يكون
معدوما والمحمول على المعدوم معدوم فاللاحاجة امر عدمي فالحاجة التي تناقضها تكون امرا وجوديا وبيان
استحالة كون الحاجة امرا وجوديا وجوه ثلثة الاول انا بينا ان الامكان امر عدمي فلو عللنا الحاجة
به لزم تعليل الامر الوجودي بالامر العدمي وهو محال لانه لو جاز ذلك لجاز مثله في كل الممكنات الثاني
ان الحاجة سابقة على الوجود فلو كانت الحاجة وصفا ثبوتيا لكانت ثابتة للماهية قبل وجودها فيكون ثبوت
الوصف للموصوف سابقا على وجود الموصوف هذا خلف الثالث ان الحاجة لو كانت ثبوتية لكانت في
الثبوت مساوية لغيرها من الامور الثابتة في الماهية ممتازة عنها فيكون ثبوتها زائدا على ماهيتها
فحصول وجودها في ماهيتها ليس بالوجوب والا لكان واجبا لذاته وهو محال لاستحالة ان يكون
الوصف الاضافي المفتقر في تقومه الى الغير واجبا فاذن يكون ممكنا لذاته فيكون ماهية
الحاجة في الاتصاف بالوجود محتاجة الى مؤثر والكلام في تلك الحاجة كالكلام في الاول فيتسلسل فثبت
ان القول بجعل الحاجة من الاوصاف الوجودية يؤدي الى المحالات الثاني ان الحاجة امر اضافي لا يعقل
الا بين امرين احدهما محتاج والآخر محتاج اليه والاضافيات متاخرة في الرتبة عن المضافين فلو
احتاج وجود الممكن الى السبب لكانت حاجة وجوده الى السبب متاخرة عن وجوده وعن وجود السبب
ومتى تاخرت الحاجة عن الوجود استحال ان يكون بالموجود حاجة فاذا القول بحاجة الوجود الى
السبب يفضي الى تقدم الوجود على الحاجة وتاخره عنها وذلك محال الثالث ان امكان الوجود

وان سوال جواب عن قولهم ودلّهم ...

الاستدلال على ان الامكان غير محوج
اول الوجوه الثلثة

الاستدلال على ان الحاجة ليس امرا وجوديا بوجوه ثلثة
الاول
الثاني
الثالث

ثاني الوجوه الثلثة

ثالث الوجوه الثلثة

بعينه امكان العدم فالامكان لو احوج الممكن في جانب الوجود الى السبب لاحوجه اليه في جانب العدم وذلك محال
والذي يحيل ان سبب عدم الممكن هو عدم علة وجوده باطل لان الموصوف بالسببية موصوف بوصف ثابت
والموصوف بالوصف الثابت يجب ان يكون ثابتا ثم لو كان العدم من الخصوصية ما يكفي في انتساب
حكم اليه فليكف ذلك القدر في جانب الوجود حتى يعلل وجود الممكن بعدم ضده هذا ما يمكن ان يقال من
جانب الخصمين والحكماء اتفقوا على ان العلم بان متساوي الطرفين لا يترجح احدهما على الآخر الا لسبب
علم فطري اولي ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود اليه ضميرا والذي قالوه ان بعض العقلاء
جوزا وقوع الممكن لا عن سبب فنقول لا نسلم ان احدا جوز ذلك نعم زعم انا جماعة منهم ذلك وليس كل ما يلزم
انسانا يجب ان يكون قايلا به وقولهم العلم بان الواحد نصف الاثنين اجلى وذلك العلم تهاون منهم
ذلك ليس كل ما يلزم انسانا فاوجب ان يكون قايلا به وقولهم العلم بان الواحد نصف الاثنين اجلى
من هذا العلم فنقول هب انه كذلك ولكن لا يخرج بذلك عن كونه اوليا فان الاوليات يجوز ان يكون
متفاوتة كما ان النظريات قد يكون متفاوتة وقولهم الحاجة امر ثبوتي ممنوع وسند المنع عليه بان
اللاحاجة عدمية فالحاجة يكون ثبوتية فقد بينا انه لا اعتماد على هذا النوع من الدلايل لانا اذا قلنا
اللاامتناع يصح حمله على الممكن المعدوم والمحمول على المعدوم عدمي فاللاامتناع يكون عدميا فالامتناع
يلزم ان يكون ثبوتيا ولا شك في بطلان ذلك ولما كان هذا النوع من الاستدلال ينتج النتايج
الباطلة علمنا انه لا يجوز التعويل عليه وباقي الشكوك ظاهر الفساد

الفصل العاشر

في انه يستحيل ان يكون شي يصح عليه الوجود والعدم ومع ذلك يكون احد الطرفين اولى به من الناس
من جوز ذلك وهو وجوه ثلثة الاول الموجودات السيالة مثل الصوت والزمان والحركة لا شك
ان العدم بها اولى والا لبقيت فاذا ولا شك انه يصح الوجود عليها والا لما وجدت اصلا فاذا جاز
ان يصح على الشي الوجود والعدم ومع ذلك يكون العدم به اولى جاز ايضا ذلك في جانب الوجود
والثاني ان العلة قد توجد ثم يتوقف ايجابها معلولها على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا شك ان
تلك العلة اولى بها اقتضاء المعلول والا لم يتميز العلة عن غيرها فتلك العلة يصح عليها الايجاب ويصح عليها
ايضا عدم الايجاب مع ان الايجاب اولى بها من عدم الايجاب وذلك يدل على ما قلناه والحكماء اتفقوا
على ان من العلل ما اقتضاؤها للمعلول لا بنها اكثري لا دائمي مثل هبوط الارض فان اقتضاءها للثقل اكثري
الا انها قد تمتنع عن ذلك عند ما ترمي فاذا ثبت ما ارادناه الثالث ان الماهيات امور متغيرة فاما ان

او مساو للامكان العدم

او تقتضي احد طرفي الممكن امكان ايجابي

في ان اولوية احد طرفي الممكن امر جائز ام لا

دلايل المجوزين
الاول
الثاني

يكون فيها اقتضاء الوجود واقتضاء العدم او ليس فيها اقتضاء واحد منهما فهذه الاقسام توجب صحة خلوها عنهما
واما القسم الاول فلا يخلو اما ان يكون الماهية تقتضيهما جميعا او تقتضي احدهما والاول ظاهر البطلان والثاني
لا يخلو اما ان تقتضي احدهما بعينه او لا بعينه والثاني باطل لان الماهية المقتضية لاحدهما لا بد وان يكون مقتضية
لشيء معين اذ المبهم يمتنع ان يكون له حصول فانه من المستحيل ان يكون في الوجود شيء هو في نفسه غير متعين
واذا استحال حصول المبهم في نفس الامر استحال ان يكون الماهية مقتضية له فثبت ان كل ماهية فانها
تقتضي احد الطرفين بعينه مع انا نتبصر بان الطرف الآخر عليه وذلك هو الاولى ولمن انكر ذلك ان يتمسك
بامرين الاول ان تلك الاولوية اما ان يعتبر فيها عدم السبب للعدم او لا يعتبر ذلك فان اعتبر ذلك فيها
لم يحصل ذلك الرجحان الا عند اعتبار عدم ما يقتضي العدم فيكون هو لما هو هو لا يقتضي ذلك الرجحان
وان لم يعتبر فيها ذلك فسواء تحقق عدم سبب العدم او لم يتحقق فان ذلك الرجحان حاصل واذا كان
الرجحان حاصلا عند تحقق السبب للعدم ثم يحصل ذلك السبب قويا على اعدامه فيكون الوجود فيحصل منه اول
غيره من كل الوجوه فيكون واجب الوجود وهذا خلف فظهر ان كل ما يصح عليه الوجود والعدم بالنسبة اليه سواء
الثاني ان الماهية لو كانت اولى بالوجود ولم يتخلف عنها الوجود الا لوجود ما ينافي ذلك الوجود ومعلوم
ان كل ما وجوده يكون منافيا لوجود الشيء كان وجود ذلك الشيء ايضا منافيا لوجوده لان المنافاة
لا تتحقق الا من الجانبين فهذه الاشياء المتنافية لا تخلو اما ان يكون البعض اقوى من البعض
في اقتضاء الوجود او لا يكون فان كان البعض اقوى من البعض فتلك القوة امر لازم للماهية
لنفسها لا لغيرها وذلك الضعف ايضا كذلك فيستحيل ان ينقلب القوي ضعيفا والضعيف قويا فيجب
ان يبقى القوي موجودا ممتنع الزوال لانه لو عدم لكان عدمه لاجل وجود معارضه ومعارضه اضعف
منه فلا يوجد مع وجوده اذ لو وجد مع وجوده لكان اقوى منه فاذن القوي يكون دائم الوجود
ممتنع الزوال والضعيف يكون دائم العدم ممتنع الحصول فالاول هو الواجب والثاني هو الممتنع فخرجا
عن قضية الامكان واما ان كانا متساويين في القوة والضعف فلم يكن اندفاع احدهما بالآخر فلا
يحصل الترجيح الا من خارج وحينئذ يحصل التساوي المطلوب واما قوله الشيء قد يكون اولى بالعدم فهو
ممنوع اما الحركة فالذي يمكن ان يقال عليها انا ان اثبتنا الجزء الذي لا يتجزى فلا بد وان نزعم ان
الحركة عبارة عن حصول الجوهر في الحيز الثاني ومعلوم ان ذلك الحصول يمكن ان يبقى واذا امكن ان
لا يبقى فليس الاولى به العدم وان نفينا الجزء الذي لا يتجزى وجب القول بان الحركة من اول المسافة

لى منتهاها حركة واحدة وان الاجزاء منها ليس الا بالقوة ومعلوم ان الحركة من اول المسافة الى منتهاها ليس العدم
اولى بها بل استمرارها ممكن كما ان انقطاعها ممكن واما قوله القوة قد يخلف عنها المعلول مع انه اولى بها فلا نسلم انه اولى
بها بل الاولى انها تحصل عند اجتماع الشرائط بالكلية وهناك يحصل الوجوب واما قوله الماهية متى فرضت مقتضية لسلب
فنقول عدم الخلو من الوجود والعدم امر متعين وذلك هو المقتضي فان قالوا فقد جعلتم الحقيقة مقتضية لامر عدمي
فنقول اي مانع يمنع من كون الحقيقة مقتضية لبعض السلوب

الفصل الحادي عشر في ان الممكن ما لم يصر واجبا

لم يوجد برهانه ان الممكن مع السبب اما ان يكون حاله كما هو مع السبب او لا يكون كذلك والاول باطل لانه لو كان كذلك
لم يكن السبب سببا هذا خلف وان كان حاله مخالفا لتلك الحالة المتقدمة وقد كان الامر قبل السبب على حد التساوي
فمع السبب خرج عن حد التساوي وصار احد الطرفين به اولى فنقول الطرف المرجوح ممتنع الوقوع لانه حين كان
مساويا لم يمكن موجودا فكان ممتنع الحصول فان ذلك اولى ومتى صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف الراجح
واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض فان قيل الممكن مترددا بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والامتناع فكيف
يعلم الوجوب سابقا على الوجود فنقول ان للممكن وجودا بين احدهما ان يعرض له وجوده وذلك ما لا يعرف
ان الشيء بشرط وجوده يكون واجب الوجود والآخر قبل وجوده وذلك قد يبينا انه ما لم يخرج عن حد التساوي
ولم يدخل في حد الوجوب يستحيل ان يعرض له الوجود وما كان الوجود والعدم غايتي الوجوب والامتناع لا جرم
يقال الحقيقة مترددة بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والامتناع فان قيل الوجوب وصف ثبوتي فيستدعي
موصوفا ثابتا فلو كان الوجوب سابقا على الوجود لكان ثبوت الصفة سابقا على الموصوف فنقول لانا ان
الوجوب الذي هو وصف ثبوتي لم لا يجوز سبقه على تقدير كونه ثبوتيا فهو لم لا يجوز ان يعرض للفاعل تاثير في الفعل
اي الفاعل يصير بحيث ما عليه يوجب ان يصدر عنه ذلك الفعل والفاعل سابق بوجوده على الفعل فلا باس
ان يوصف بهذا الوجوب

الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات

برهانه ان امكان الممكنات اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا فالممكن ممكن ابدا بالضرورة فاذن الممكن
في وقت ممكن في كل وقت وان كان ثبوت الامكان للممكن ممكنا فامكان الامكان حاصل وهو مقتضى للامكان
ثم ان امكان الامكان ان كان واجبا فقد حصل المطلوب والا فالكلام فيه كالكلام في الاول ويتسلسل والعناية
فان كان الامكان امرا جائزا فانه لا يوجد الا بسبب لكن السبب لا يؤثر فيه الا بعد كونه ممكنا في نفسه فاذن
الشيء يكون ممكنا قبل كونه ممكنا هذا خلف فاذن الامكان وايجابه ثابت للممكنات وقد عرفت ان الامكان
محوج الى السبب فاذن حاجة الممكنات الى السبب وايجابه ثابته ومما بقي من مباحث الامكان ان نعلم ان الامكان

الكلام في الصفات الاعتبارية (؟) ... فقد ان الممكن ما لم يجب لم يوجد

مجبر ما صار به موجودا ان يكون مخرجا امتناع الحصول

الامكان وصف لازم للممكنات

اول مسالة الاولوية

الاولى

وما لم يمكن

اوسلام اندفاع الآخر به

اوله

في القدم والحدوث

في الممكنات وصف مشترك وكل ما دل على كون الوجود مشتركا دل على كون الامكان مشتركا فلا نطول بالاعادة
واعلم انك متى ضممت ما اوردناه في الوجوب والامكان ههنا الى ما اوردناه في المنطق لم يخف عليك شيء من
مباحث هذا الباب خارجا عنه وبالله التوفيق **الباب الخامس** في القدم والحدوث
وفيه فصول **الفصل الاول** في بيان حقيقتهما الحدوث يقال على وجهين احدهما بالقياس وهو
الشيء الذي يكون ما مضى من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر والثاني الحدوث المطلق وهو
ايضا على وجهين احدهما زماني ومعناه حصول الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق وهذا المعنى لا يعقل في
حدوث اصل الزمان لان حدوثه لا يتقرر الا اذا تقدم زمان قارن عدمه فيكون الزمان موجودا
عند ما فرض معدوما هذا خلف وثانيهما غير زماني وهو ان لا يكون الشيء في وجوده مستندا الى ذاته بل الى غيره
سواء كان ذلك الاستناد مخصوصا بزمان متعين او كان مستمرا في كل الزمان وهذا هو الحدوث الذاتي
واما القديم فيقال على وجهين احدهما بالقياس وهو الشيء الذي يكون ما مضى من زمان وجوده اكثر مما
مضى من زمان وجود شيء آخر والآخر القديم المطلق وهو ايضا على وجهين احدهما بحسب الزمان وهو
الشيء الذي لا اول لزمان وجوده والزمان بهذا المعنى ليس بقديم لان الزمان ليس له زمان والآخر
بحسب الذات هو الشيء الذي ليس لوجود ذاته مبدأ او موجب والقديم بهذا المعنى مرادف للواجب
الفصل الثاني في اثبات الحدوث الذاتي والمذكور فيه برهانان الاول كل ممكن فانه لذاته
يستحق العدم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فالعدم في حقه اقدم من الوجود تقدما
بالذات فيكون محدثا حدوثا ذاتيا وفيه شك وهو انه لا يجوز ان يقال الممكن يستحق العدم من ذاته
فانه لو استحق العدم من ذاته لكان ممتنعا لا ممكنا بل الممكن يصدق عليه انه ليس من حيث هو هو موجودا
ولا يصدق عليه انه من حيث هو هو ليس بموجود والفرق بين الاعتبارين قد عرفته فيما مضى بل لو كان
الممكن يستحق الوجود من وجود علته فانه يستحق العدم من عدم علته واذا كان استحقاقه للوجود والعدم
من الغير ولم يكن احد منهما من مقتضيات الماهية لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فاذن لا يكون لعدمه
تقدم ذاتي على وجوده ولعل المراد من هذه الحجة هو ان الممكن يستحق من ذاته لا استحقاقية الوجود
والعدم وهذه اللااستحقاقية وصف عدمي سابق على الاستحقاق فيتقرر الحدوث من هذا الوجه الثاني
قالوا كل ممكن فان ماهيته مغايرة لوجوده وكل ما كان كذلك استحال ان يكون وجوده من ماهيته
والا لكانت الماهية موجودة ... فاذن وجوده مستفاد من غيره فكان وجوده مسبوقا بغيره بالذات وكل ما كان كذلك

الفصل الاول في بيان حقيقتهما

الفصل الثاني في اثبات الحدوث الذاتي

محدثا بالذات وقد عرفت ما في هذه الحجة من الابحاث **الفصل الثالث** في ان الحدوث هل يمكن ان
يكون سببا للحاجة الى السبب اكثر المتكلمين يذهبون اليه والحكماء ينكرونه لان الحدوث هو مسبوقية وجود الشيء
بالعدم وهي صفة لاحقة لوجود الشيء ووجود الشيء متأخر عن تأثير العلة فيه وتأثير العلة فيه متأخر عن احتياجه
الى المؤثر فاذن يمتنع ان يكون الحدوث علة للحاجة او جزءا من العلة والا لكان متقدما على نفسه بمراتب
وذلك محال والحكماء احتجوا على ذلك ببيان ان الامكان محوج الى السبب وذلك بان قالوا الامكان كاف
في احتياج المحدث الى السبب وذلك الاحتياج اما للامكان او للحدوث لانا لو قدرنا ارتفاعهما لبقي الشيء
واجبا فقد عاد هذا الشيء لا يكون محتاجا الى السبب واذا ثبت ان هذه الحاجة للامكان او للحدوث فقد بطل
بما ذكرنا كون الحدوث محوجا فثبت ان المحوج هو الامكان **الفصل الرابع** في ان الحدوث هل هو
كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا اعلم انه ليس حدوث الحادث هو وجوده الحاصل في الحال والا لكان
كل موجود حادثا ولا العدم السابق من حيث هو عدم والا لكان كل معدوم حادثا بل الحدوث هو مسبوقية
الشيء بالعدم ومسبوقية الشيء بالعدم كيفية زائدة على الوجود والعدم فان قيل تلك الكيفية هل هي حادثة
ام لا فان كانت حادثة فحدوثها زائد عليها فيتسلسل وان لم تكن حادثة وجب ان يكون حدوث الحادث
قديما هذا محال فنقول كما ان الوجود موجود بذاته فالحدوث حادث بذاته وتمام تقريره ما مضى **الفصل الخامس**
في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه اما المادة فلان كل محدث فقد كان
قبل وجوده ممكن الوجود وهذا الامكان ليس هو الامكان العائد الى القادر لانا اذا قلنا القادر
صح منه ايجاد الممكن ولا يصح منه ايجاد الممتنع فلو قيل لنا لما ذا صح منه ايجاد الممكن ولم يصح منه ايجاد
المحال قلنا لان الممكن في نفسه يصح الوجود والمحال ليس يصح الوجود كان الكلام حسنا مستقيما ولولا ان
الصحة العائدة الى ذات المقدور مغايرة للصحة العائدة الى ذات القادر والا لكان ذلك تعليلا للشيء
بنفسه وهو محال فثبت ان الصحة العائدة الى ذات الممكن مغايرة للصحة العائدة الى القادر فنقول الصحة
العائدة الى ذات الممكن امر ثبوتي لما سبق فلا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا والاول باطل لان الامكان
امر اضافي نسبي فلا يكون جوهرا فهو اذن عرض فلا بد له من محل فمحله ان كان حادثا احتاج الى محل آخر
ولزم التسلسل وهو محال فاذن لا بد من محل قديم وهو الهيولى فثبت ان كل محدث فانه مسبوق بمادة
فيها امكان وجوده وذلك المحدث قد يكون تارة موجودا في المادة كالاعراض وتارة
فيها كالصور وتارة معها كالنفوس الناطقة وهذا البرهان فيه اشكالات استقصيناها في باب الامكان

الحدوث هل يكون سببا للحاجة الى السبب

في ان الحدوث هل هو كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا

في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان

الجواهر والاعراض

واما بيان ان كل محدث فهو مسبوق بالزمان فسيأتي في باب الزمان وقد علم ان اعظم المباحث في الحدوث
والقدم ان الحدوث هل يكون شرطا للحاجة الى المؤثر وان القدم الزماني هل يكون مانعا من ذلك
ام لا وتوجه الكلام فيه الى المتكلم في حدوث العالم وقد مر وهو من اعظم المباحث فلنختم الكلام فيه الى
باب العلة والمعلول فانه بذلك اليق وبالله التوفيق

الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض

والكلام فيه مرتب على مقدمة وفصلين اما المقدمة ففي بيان حقيقة الجوهر والعرض واحكامهما الكلية وفيها عشر
فصول

الفصل الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض واحكامهما الكلية

اعلم ان كل موجود فاما ان يكون
في شيء واما ان لا يكون والتحقيق وان كانت مستعملة في معاني كثيرة بالاشتراك او التشابه كالحصول في الشيء
انه في الزمان وفي المكان وفي الموضوع وفي الغاية وفي الكل وفي الجزء الا انا نريد به ههنا ان يكون الشيء
مختصا بشيء آخر ويكون ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا
ومع ذلك يكون ناعتا له ويسمى الناعت حالا والمنعوت محلا واي كان الحال والمحل لا يعقلان الا
اذا كان كل واحد منهما متغايرا لصاحبه فلا بد وان يكون لاحدهما احتياج الى صاحبه والا لم يتوقف وجود
الواحد منهما على الآخر والا امتنع حصول ذلك الحلول فاما ان يكون المحل سببا لوجود الحال او يكون
او يكون الحال سببا لوجود المحل فان كان الحال سببا لوجود المحل فالمحل يسمى هيولى والحال يسمى صورة وان
كان المحل سببا لوجود الحال فالمحل يسمى موضوعا والحال يسمى عرضا فالموضوع والهيولى كان اشتراك
اخصين تحت اعم وهو المحل والصورة والعرض ايضا كان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال وينبغي
ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم من غيره فسلب ذلك العام اخص من سلب ذلك الخاص كما ان اللون
اعم من السواد فعدم السواد اعم من عدم اللون فانه لا يصدق ان هذا الشيء غير ملون الا ويصدق عليه انه
غير اسود وقد يصدق انه ليس باسود وان كذب انه غير ملون فاذن اللاسواد اعم من اللالون واذا
عرفت ذلك فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في المحل
لان الموضوع اخص من المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض
هو الموجود في موضوع واذا عرفت هذه القاعدة فنقول الجوهر اما ان يكون في محل واما ان لا
يكون في محل والذي يكون في محل الصورة الجسمانية والذي ليس في المحل فلا يخلو اما ان يكون محلا
لشيء متقوم له او لا يكون فان كان محلا فهو الهيولى وان لم يكن محلا فلا يخلو اما ان يكون متركبا
من الهيولى والصورة وهو الجسم واما ان لا يكون وح لا يخلو اما ان يكون له علاقة بالجسم بالتدبير

والاول

والمركب هو الجسم واما ان لا يكون وهو العقل فهذا هو تحقيق القول في الجوهر والعرض في هذا الباب ولاما
نورد التعاريف المشهورة للجوهر والعرض اقتداء بالمتقدمين

الفصل الثاني في تعريف العرض

العرض هو الموجود في شيء غير متقوم به لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه فهذه قيود اربعة الاول
قولنا في شيء وذلك لان العرض الواحد يمتنع ان يوجد في شيئين بل وجوده لا في شيء واحد فان
قالوا يبطل هذا بالعدد فانه عرض مع انه موجود لا محالة في اشياء كثيرة وكذلك معنى الكلية وكذلك
الاضافات فانها موجودة في المضافين فنقول انه ليس يجب ان يكون موضوع العرض واحدا
من جميع الوجوه بل يجب ان يكون واحدا من حيث هو موضوعه وان كان فيه كثرة من جهة اخرى فالعشرة
الموضوع الذي للعشرة ليس مجموعا لها من حيث هي امور حتى يكون كل واحد منها حاملا للعشرة
بل هناك مجموع واحد وهو الحامل للصورة النوعية للعدد وهكذا القول في الكلية وتقابل ان نقول
الاشكال عائد في كيفية عروض تلك الوحدة واما الاضافة فنعلم ان كل واحد من المضافين مختص
بامر لا يوجد في صاحبه فان قيل الكل هو كل موجود في الاجزاء لا في الآحاد بل في مجموعها والمجموع من
حيث هو ذلك المجموع امر واحد فالكل من حيث هو كل موجود في شيء لا في اشياء فيلزم ان يكون
الكل عرضا فنقول انه باطل لان نسبة الكل يعني الى الاجزاء اما ان يكون الى كل واحد من الاجزاء فيكون
كل واحد واحد من الكل كلا وهذا خلف واما ان يكون الى مجموع الاجزاء وذلك ايضا ممتنع فان
الكل هو نفس مجموع الاجزاء لا انه في مجموع الاجزاء واعلم ان قولنا الموجود في شيء احتراز عن وجود
العرض للموضوع وعن وجود الكليات في الجزئيات كالجنس في الانواع والنوع في اشخاصه فانها
غير موجودة في شيء بل في اشياء القيد الثاني قولنا غير متقوم به وهو احتراز عن وجود الصورة في
المادة فان المادة متقومة بالصورة فلا جرم لم تكن عرضا وقال بعضهم العرض هو الموجود في شيء
متقوم بنفسه وهذه عبارة فاسدة لان العرض كالسطح يجوز قيامه بالعرض فالعرض الذي هو
المحل غير متقوم بنفسه والاقتصار الحق جوهر العرض هو غير متقوم بما يحل فيه فالاولى في العبارة ما ذكرناه
القيد الثالث قولنا لا كجزء منه وهو احتراز عن وجود الجزء في الكل ووجود الجنس في النوع والنوع في
الشخص والصورة في المركب والمادة في المركب فان هذه كلها امور موجودة في اشياء هي اجزاؤها
وكذلك وجود النوع في عموم الجنس فان النوع جزء من عموم الجنس فيكون النوع الموجود في الجنس موجودا فيه لا
جزءا منه واما وجود العرض في الموضوع فبخلاف ذلك القيد الرابع قولنا ولا يصح قوامه دون ما هو

في تعريف العرض

القيد الاول

القيد الثاني

القيد الثالث

القيد الرابع

بسيط المعنى وانه يمتنع وجود ذلك الشخص بعينه بدون ذلك المحل الا في ذلك المحل المعين فان كان هذا الامتناع ليس
لوجود الخاص بل لامر آخر عرض له في ابتداء تكونه فصار لاجله بحيث يمتنع انفكاكه عما هو فيه فذلك لا يوجب
كونه عرضا وبهذا يقع الفرق بين وجود العرض للموضوع ووجود الجسم في المكان وفي الزمان وفي الوضع وكون
الشيء في الغاية مثل كون الانسان في السعادة وكون المادة في الصورة وذلك لان الجسم قد يفارق بعض صور مع
بقاء وجوده فان قيل الجسم وان كان يفارق المكان والزمان المعين الا انه لا يفارق المكان والزمان
المطلقين وكذلك لا يفارق الوضع المطلق فما الفرق بينه وبين كون العرض للموضوع فنقول ان معنى
قولنا لا يمكن مفارقته عما فيه ان الشيء بشخصه يقتضي ذلك المحل بخلاف وجود الجسم في المكان والزمان
المطلقين لان الامور الكلية لا وجود لها في الخارج وما لا يكون كذلك موجودا في الخارج امتنع ان يوجد فيه
الجسم في الخارج وكلامنا في كون العرض للموضوع وجودا خارجيا لا وجودا ذهنيا وعلى ان بعض الاجسام
يمتنع وجوده في المكان وهو الجرم الاقصى وكذلك الجرم حين ما يحصل الآن لا يكون حاصلا في الزمان فان
قيل الاجسام الابداعية يمتنع عليها مفارقة امكنتها الخاصة فلتكن لها اعراضا فنقول الفرق هو ان الاعراض
انما تتشخص بسبب موضوعاتها المعينة اما الابداعيات فليس تشخصها بحصولها في تلك الاحياز فان توهمنا
في تشخصها فالمتشخص لها هو طبيعة نوعها ثم ان حصولها في تلك الاحياز تابع لتشخصها فان قيل يبطل ما ذكرتموه
بصور مواد الاجرام الفلكية فانها موجودة في صورها وصورها متحققة القوام ليست العناصر اذ منها ولا يتم
قوام تلك المادة دون ما هي فيه وهي تلك الصورة فنقول لا نسلم ان المادة يصح ان يقال انها في الصورة
لانا ذكرنا ان معنى هو في ان يكون ناعتا للمحل والمادة لا تنعت الصورة بل بالعكس

الفصل الثالث

في رسم الجوهر الجوهر هو الموجود لا في موضوع فان قيل يلزم ان يكون الاله تعالى جوهرا وايضا فان الجواهر الكلية
موجودة في الموضوع فنقول اما الاول فقولنا انه لا في موضوع فمعناه انه ماهية اذا وجدت كانت لا في
موضوع وتحقيق ذلك هو ان الموجود لا في موضوع قد يعني به الشيء الحاصل في الخارج مع انه ليس في موضوع
وهذا لا يصدق الا اذا كان موجودا في الخارج وقد يعني به الشيء الذي اذا كان موجودا في الخارج لكان
لا في موضوع وهذا المعنى يصدق سواء كان في الخارج او لم يكن مثاله يقال السكين انه قاطع فانه ان عني
به انه في الحال قاطع فذلك يكذب عليه عندما لا يكون قاطعا وان عني به انه الذي يكون بحيث يقطع
اذا وجد المنفعل فذلك يصدق عليه سواء كان قاطعا بالفعل او لم يكن ونحن اذا قلنا الجوهر انه الموجود
لا في موضوع عنينا به المعنى الثاني والا لما كان يمكننا ان نحكم على شيء بالجوهرية الا اذا علمنا وجوده في الخارج

في رسم الجوهر

وليس كذلك اذ الحق ان تلك فنقول ان الصور الكلية الموجودة في الاذهان فهي وان كانت عنده مما يكون ذهنية فهي
في موضوع الا انه يصدق عليها انها لو كانت في الخارج لكانت لا في موضوع فيمكن جواهر واما الباري تعالى
فلا يصدق هذا المعنى عليه لان هذا المعنى انما يصح اذا كان للشيء ماهية مغايرة للوجود حتى يحكم عليها بانها
عند عروض الوجود لها تكون لا في موضوع وذلك ممتنع على الباري وهذا الجواب مبني على ان وجود الباري
نفس ماهيته

الفصل الرابع

في ان الجوهر هل هو مقول على ما تحته قول الجنس ام لا الاكثرون على انه مقول
على ما تحته حمل المقوم المقول في جواب ما هو بحال الشركة اي حمل الجنس على انواعه والاقلون على انه مقول حمل اللوازم
الغير المقومة والحق مع الاقلين وان كانت حجتهم ضعيفة فلنذكرها ثم نبين ضعفها ثم نردفها بالحجة الصحيحة
فنقول تمسكوا فيه بوجوه الاول هو ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع والموجود غير داخل في شيء من الماهيات
ولا في موضوع ايضا غير داخل لكونه سلبا واذا لم يكن داخلا لا هو ولا واحد منهما في الماهية لم يكن ايضا ذلك عند تقييد
احدهما بالآخر الثاني لو كان الجوهر جنسا وهو محمول على واجب الوجود فيكون الواجب الوجود جنس فهو انه
مركبة من الجنس والفصل الثالث لو كان الجوهر جنسا وهو محمول على العقول والنفوس لكان امتيازها عن
الاجسام بفصل مقوم لها فيكون المعلول الاول مركبا فيكون قد صدر عن الواجب الوجود الاحدي الذات
اكثر من الواحد الرابع لو كان الجوهر جنسا لكان اقل احواله ان يكون محمولا على ما تحته بالتواطؤ وليس كذلك
فان الجواهر المفارقة اولى بالجوهرية والاستغناء عن الموضوع من الاجسام وهي اولى بالجوهرية من الهيولى
الخامس كليات الاجسام متساوية تتجزأ بتمامها في الماهية فلو كانت الجوهرية من الامور المقومة لكانت متساوية
فيها وهو باطل فنقول اما الوجه الاول فهو مبني على ان المفهوم من رسم الجوهر ان الذي يحصل وجوده ومع
ذلك لا يكون في موضوع وقد بينا انه ليس المراد ذلك بل هو كلي موصوف بالوجود الخارجي كان بريا من الموضوع
واما الثاني فلما بينا ان الجوهر على الوجه المذكور لا يتناول واجب الوجود واما الثالث فلانا بينا بعد ذلك انا بينا
انه ليس الجاد والنوع لانه مغاير له وايضا فهب ان الجاد الجزء الطبيعي متقدم على المؤثر يؤثر في الفصل المؤثر في
تقويم الجنس فيكون تاثيره في الجنس بواسطة الفصل وذلك لا اتحاد فيه من جهة البسيط واما الخامس فالحق عندنا انه
لا استحالة في صدور الكثير من الواحد البسيط واما الرابع فلانه ليس بعض الجواهر اولى بالجوهرية من البعض بل
بعضها اولى بالوجود الخارجي من البعض وقد عرفت ان الوجود الخارجي ليس داخلا في مفهوم الجوهرية فاما الجوهرية
لا تفاوت فيها بالتقدم والتاخر واما التقدم والتاخر فعائدان الى الوجود وهذا كما قلنا في الاعداد فان
الناقص متقدم في الوجود على الزائد لكن ذلك التقدم لما لم يكن في العددية بل في الوجود لم يقدح ذلك في كون

الجوهر هل هو مقول على ما تحته قول الجنس ام لا

في ان الجوهر هل هو مقول على ما تحته قول الجنس ام لا

من قال ان الجوهر جنس
اول الوجوه الحجة
ثاني الوجوه الحجة
ثالث الوجوه الحجة
رابع الوجوه الحجة
خامس الوجوه الحجة
الجواب عن اول الوجوه
الجواب عن الثاني والثالث
عن الرابع
الجواب عن الرابع

الجواب عن الخامس

الاستدلالات التي احتج عليها ... الاول

العدد جنسا فانه ليس كون الثلثة عددا لاجل كون الاثنين عددا وان كانت الثلثة انما كانت موجودة لاجل
كون الاثنين موجودا واما الخامس فلما بيناه واذا عرفت ضعف هذه الادلة فلنذكر المعتمد وهو انه لو
الجوهر كان جنسا لكانت الانواع الداخلة فيه متمايزا بعضها عن البعض بفصول فتلك الفصول اما ان يكون في
ماهياتها جوهرا او لا يكون فان لم تكن كانت اعراضا وذلك محال لان الوصف قوام الجوهر وما يتقوم بالشيء
لا يكون متقوما له فتعين ان يكون جوهرا فقول الجوهر عليها اما ان يكون قول الجنس او قول اللوازم فان كان
قول الجنس كان الفصل مساويا للنوع في التقوم بطبيعة الجنس فيحتاج الى فصل آخر ويلزم التسلسل وان كان قول
اللوازم الخارجة فذلك هو المطلوب الثالث ان النفس الانسانية جوهر مجرد فاما نعقلها ونستدل بها الا انها

الثاني

نفسها ونستدل على ان علمها بنفسها لا يمكن ان يكون مكتسبا والحكماء اتفقوا على ذلك بل زعموا ان علمها بها
هو نفس نفسها وذاتها واذا كان كذلك فكان من الواجب ان يكون العلم بجوهريتها حاصلا ولما
لم يكن اوليا دل على انه لم يكن كذلك فثبت ان الجوهرية غير داخلة في ماهيتها بل هي من جملة لوازمها فان قيل
هب ان علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب لكن لم لا يجوز ان يكون علمه بماهية نفسه مكتسبا والجوهرية مقومة
لوجود النفس بل لماهيتها واذا كان العلم بماهيتها مكتسبا جاز ان يكون العلم بجوهريتها مكتسبا فنقول هذا
باطل على اصول الحكماء لانهم اتفقوا على ان علم الانسان بنفسه هو نفس نفسه فانه لو كان زائدا على نفسه لوجب
ان يكون في نفسه صورة مساوية في نوعيته لنفسه ويلزم منه اجتماع المثلين وهو محال واذا كان كذلك
وجب ان يكون علمه بحقيقته هو نفس حضور حقيقته لحقيقته فاذن علم الانسان بحقيقته يجب ان يكون

الثالث

حاضرا ابدا واذا كان كذلك توجه الالزام الثالث انا اذا قلنا للجوهر انه جوهر فهنا امور ثلثة احدها
استغناؤه عن الموضوع والثاني كون الماهية علة لذلك الاستغناء بشرط الوجود والثالث الماهية التي
عرضت لها هذه العلية فان فسرنا الجوهرية بالاستغناء عن الموضوع لم يكن جنسا لان الاستغناء عن
الموضوع معنى سلبي وان فسرناها بكون الماهية علة لذلك الاستغناء بشرط الوجود لم يكن ذلك
ايضا معنى جنسيا لان علية الماهية حكم من الاحكام على الماهية بعد تمام تحققها فان الشيء ما لم يتحقق
بماهيته استحال ان يصير ماهيته علة لشيء آخر هذا اذا سلمنا ان كون الماهية علة لعدد الحكم امر ثبوتي لكن
الحق ان ذلك لم يمكن ان يكون امرا ثبوتيا لانه لو كان اقتضاء العلة معلولها وصفا ثبوتيا
زائدا عليها لكان اقتضاؤه لذلك الوصف الثبوتي ايضا زائدا عليها ويلزم التسلسل ومع القول
بجوازه فالمقصود حاصل فانا نقول هذه الماهية هل تقتضي هذا الحكم الذي هو امر او لا تقتضي فان لم تقتض

كان

كان ذلك الحكم خارجا عن الماهية من العلية وان اقتضت لم يكن بين الماهية وبين ذلك المقتضي متوسط والا لكان ذلك
المقتضي مقتضى المتوسط لا للماهية مع انا قد فرضناه مقتضى الماهية هذا خلف فثبت ان كون الماهية علة للاستغناء يمتنع
ان يكون وصفا ثبوتيا فضلا عن ان يكون معنى جنسيا واما ان فسرنا الجوهرية بالماهية التي عرضت لها تلك
العلة فنقول من المحتمل ان يكون معروض هذه العلية في الجسم خصوص كونه جسما وفي العقل خصوص كونه عقلا فان
الماهيات المختلفة يجوز ان يكون مشتركة في لازم واحد واذا كان ذلك محتملا لم يتعين هناك امر مشترك

الرابع

فكيف يحصل الجوهرية جنسا مع ان ادنى مراتبه ان يكون هناك وصف مشترك الرابع هو ان الماهية التي يقال
عليها انها جوهر اما بسيطة او مركبة فان كانت بسيطة فهي غير داخلة اصلا تحت جنس لان الداخل تحت
جنس لا بد وان يكون امتيازه عن النوع الآخر الداخل تحت ذلك الجنس بفصل فح لا يكون ماهية بسيطة هذا خلف
فاذن الماهية البسيطة غير داخلة تحت الجنس اصلا وهي داخلة تحت الجوهر فيجب ان لا يكون الجوهر جنسا
وان كانت الماهية التي يقال عليها الجوهر لا يكون بسيطة بل مركبة وقد عرفت ان كل مركب فبعض اجزائه بسيطة
فكل واحد من تلك الاجزاء اما ان يكون غنيا عن الموضوع او لا يكون غنيا عن الموضوع فان لم يكن
كانت مقومات الجوهر غير غنية عن الموضوع والمتقوم بما لا يكون غنيا عن الموضوع لا يكون غنيا عن
الموضوع فالجوهر لا يكون غنيا عن الموضوع هذا خلف وان كانت تلك الاجزاء البسيطة غنية عن الموضوع
فح يصدق عليها كونها جواهر ويكذب عليها انها تحت جنس لما بينا ان البسيط لا يكون تحت جنس
فيلزم من ذلك ان لا يكون الجوهر مقولا على ما تحته قول الجنس فهذا آخر ما نقول في بيان ان الجوهر ليس
بجنس لما تحته واما المثبتون لكونه جنسا فليس لهم شبهة في ذلك فضلا عن حجة حتى يحتاج الى القدح فيها

في بيان ان كليات الجواهر جواهر

الفصل الخامس

في بيان ان كليات الجواهر جواهر واقسامه الجوهر قد يكون كليا وقد
يكون جزئيا وكما ان الجزئيات جواهر فكذلك الكليات جواهر ونبينه بثلثة الاول قد عرفت انه ليس كونه

في بيان ان الكليات الجواهر جواهر الاول

جوهرا هو انه في الخارج ليس في موضوع بل جوهريته كونه ~~ماهية اذا وجدت في الخارج لم يعرض بل جوهريته~~
كونه بحال متى وجد في الخارج كان لا في موضوع فظاهر ان الصور الكلية الذهنية المطابقة للجواهر لها ماهيات

الثاني

تلك الماهيات متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فاذن الكليات جواهر الثاني ان الكليات
تحمل على الجزئيات التي لا شك في جوهريتها بهو هو ولا شيء من الاعراض يحمل على الجواهر بهو هو فاذن

الثالث

لا شيء من كليات الجواهر باعراض فهي اذن جواهر الثالث جوهرية التشخص ان كانت لاجل ذلك التشخص وجب
ان لا يكون ما عدا ذلك التشخص جوهرا وان لم يكن لتشخصه بل لماهيته وجب ان يكون تلك الماهية

جوهر الكيف وجدت في هذه الحجة نظر لانا اذا حسبنا تخصصه بحق الجوهرية لا يلزم ارتفاع الجوهرية عند عدم تخصيصه لان للمعلول الواحد النوعي يجوز ان يكون له علل كثيرة كالسخونة والحرارة من العقد وجود في الاعيان ووجودها في الاعيان
ان الجوهر حسبا لماهية بان الماهية لو كانت اقتضت جوهرها عند وجودها في الاعيان امر عرضي لزم ان يكون عارض العارض للماهية بسبب ثبوت وصف في نفسه وذلك محال ولكان زوال السبب زوال الامر الذاتي وذلك محال

الفصل السادس

في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات فاذن كليات الجواهر جواهر
يجب ان تعلم ان الاولى بمعنى التقدم الذي يكون بسبب المحمول له قبل ثبوته لغيره هو الذي يكون محل ذلك المحمول عليها بالتقدم والتأخر مثل الوجود فانه للواجب اولى وللممكن ثانيا فاما الاولى فهو الذي يكون الوحق الكمالات العارضة لماهية والترتيب بعد تساويها في الماهية وذلك التفاوت اما لتخلف شرط او تحقق مانع ثم انا قد بينا ان الجزئيات ليست قبل الكليات في الجوهرية بل اولى بالجوهرية على التفسير المذكور وذلك من اربعة اوجه الاول من جهة الاستغناء والحاجة فان الكلي محتاج الى التشخص اذ لولا التشخص لما كان للكلي وجود والتشخص غني عن الكلي فان الكلي هو المعقول على كثيرين ولو احتاج التشخص الى الكلي لاحتاج التشخص الى التشخص او يكون هو لكون الكلي مقولا عليها الثاني انه بسبب الامر المعتبر في الجوهرية وهو الوجود لا في موضوع فان الجوهرية هي كون الماهية بحيث اذا وجدت كانت لا في موضوع والاشخاص قد حصل لها ذلك الوجود والكليات لم يحصل لها ذلك الثالث من حيث القصد وهو ان القصد في التكوين متوجه الى صورة النوع متخصصا لتمكن ان يحصل في الاعيان الرابع السبق الى التسمية لان اول شيء عرف انه لا في موضوع فاذن هو الاشخاص الجزئية واعلم ان للكليات تفاوتا في ذلك فالانواع اولى بالجوهرية من الاجناس فانها اشد مشاركة للاشخاص من الاجناس فيكون نسبة الجنس الى النوع كنسبة النوع الى الشخص فالاجناس يسمى الجواهر الثالثة لهذا السبب واعلم انا اذا اطلقنا الجواهر المحسوسة اولى بالجوهرية من المعقولة فلا نعني بالمعقولة الا الكليات المحسوسة واما الاشخاص العقلية المجردة المفارقة فلا شك في كونها اولى بالجوهرية من الاشخاص المحسوسة وكيف لا وهي اسباب لها في الوجود وحيث كانت اسبابا لها في الوجود كانت غنية عنها في معنى الاستغناء الذي هو معتبر في الجوهرية لها انتم واما الفصول فاما للمنطقية فهي جواهر لانها محمولة على الجواهر حمل كلي واما البسيطة كالنطق فهي ايضا جواهر لانها مقومات للانواع التي هي جواهر ومقوم الجوهر جوهر فان قيل ان يقول انه اما باطل بالبياض فانه جزء الابيض المحمول على الجوهر حمل كلي

ووجودها في الاعيان

في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات

في ان الاولى لفظ الاول ... في معنيهما

الاول

الثاني

الثالث

الرابع

ان الاجناس يسمى الجواهر الثالثة ... الى ان الاشخاص ... الجواهر المحسوسة ...

مع انه ليس بجوهر

الفصل السابع

في ان الجوهر لا ضد له هذا المسئلة كالشكل في الجواهر الصورية وللعقد توسطا في هيولى فيه وهي ان من يعطي حقا ان شرط في التضاد ان يكون تعاقبهما على الموضوع ويجب الصور متضادة اذ ليس لها موضوع وان لم يشترط ذلك بل حكمنا على كل متعاقبين متخالفين على المحل سواء كان المحل موضوعا او هيولى فالصور متضادة كالنارية والمائية والارضية والهوائية

الفصل الثامن

في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة قبل الاشارة الى الاعراض حسية او عقلية الى الشيء الذي يشترك فيهما غيره والاشارة الى الاعراض انما يكون بعد تميزها وتميزها على حسب معلول المادة فاذن الاشارة اليها بعد الاشارة الى تلك المادة فان قيل اليس ان تخصص المادة معلول الاعراض التي تكتنفها محل شيئا واما الاشارة العقلية فهي لا تتناول الاعراض المتشخصة الا من جهة العلم باسبابها والشيء لو اعرف باسبابه كان كليا لا شخصيا جهة والكلي لا يمكن الاشارة اليه لانه امر يمكن وقوع الاشتراك فيه والاشارة تنافي ذلك وذلك فيها منها ان كليات الجواهر لا يمكن الاشارة اليها واما الكلام في ان العقل هل يمكنه الاشارة الى موجود مجرد بحيث يميزه عما يساويه في نوعه لو وجد فسيأتي

الفصل التاسع

في بيان ان الجوهر هو القابل للاضداد او الغير الاضافية لا يستحيل في ذاته لا على سبيل التبعية لغيره واحترزنا بذلك عن الظن والقول فانهما يتغيران عن الصدق الى الكذب تبعا لتغير المظنون والمخبر عنه ومع ذلك فلا تتغير ذات الظن وانما يتغير نسبته واضافته وهذه الخاصية غير حاصلة في الجواهر العقلية لبعدها عن التغير والانفعال ولا في الجواهر الكلية لان الكلي لا يشتمل على كل متخصص ولا يصدق ان كل متخص ابيض او اسود فان قيل الوصف الكلي يقبل الضدين كاللون يقبل البياضية والسوادية فمفهوم اللون الذي هو حصة السواد يمتنع ان يبقى عند زوال السوادية عنه حتى يتصف بعد ذلك بالبياض نعم انما يقال اللون يقبل الضدين انما يعني بعضه وبعضه واما بان تجرد اللون في الوهم فيكون قابلا لاي العرضين وليس الكلام فيه انما الكلام في شخص محصل في الخارج يقبل الضدين ولو كان اللون في الخارج يقبل السواد تارة والبياض اخرى لما كان سوادا او بياضا بل مسودا او مبيضا وهذا باطل واذ قد عرفنا خواص الجوهر فلنذكر خواص الاعراض

الفصل العاشر

في ان الوضع ليس كالمهوم والحق متطابقان على ذلك وبرهانه ثم الاول انا نتصور ماهية السواد والبياض والخط والسطح ونشك في كونها اعراضا ولولا ان العرضية امر غير مقوم والا لامتنع ذلك الثاني ان العرضية عبارة عن كون الشيء بالحلول الى الموضوع والطباع الجنسية لابد وان يكون منسوبة الى مؤثر في الذات لا الى نسبة عارضة للذات الثالث ان العرضية مقولة على ما تحتها بالتشكيك والجنس غير مقول

في ان الجوهر لا ضد له

في ان الجوهر مقصود بالاشارة

الجوهر هو القابل للاضداد الغير الاضافية

في بيان ... الاعراض

في ان العرض ليس بجنس لما تحته

الاول

الثاني

الثالث

على الحجة بالتشكيك فوجب ان لا يكون جنسا بان الصنوبي ان بعض الاعراض يتعلق بالموضوع اكثر من البعض فان النسب والاضافات تستند حاجتها الى الموضوع من البعض فاذن العرض يكون مقولا على ما تحته بالتشكيك و اعترض على هذا واحد من اهل العلم فقال ليس ان العلماء قالوا ان بعض الجواهر وان كان قبل البعض ولكن ذلك التقدم لما كان في الوجود لا في الجوهرية لم يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنسا وكذلك بعض الاعداد وان كان متقدما على البعض ولكن لما كان ذلك التقدم في الوجود لا في معنى العدد لم يلزم اخراج العدد عن ان يكون جنسا فكذلك هاهنا لا يجوز ان يقال الاعراض كلها متساوية في حمل العرضية عليها ويكون التفاوت عائدا الى وجوداتها وعلى هذا التقدير لا يلزم ان يكون العرض مقولا على ما تحته بالتشكيك والجواب عنه انه فصل هذا انما يلزم اذا كان للعرضية مفهوم آخر سوى كونه موجودا في الموضوع واذا لم يكن للعرضية معنى سوى وجوده في الموضوع فمتى وقع التفاوت فيه فقد وقع التفاوت في نفس مفهوم العرضية التقابل الاول ان لقول انه من شرط كون العرض عرضا ان يكون موجودا في الخارج ويكون مع ذلك في موضوع بل شرطه انه بحيث متى كان في الخارج كان في موضوع كما قلتم في الجوهر انه ليس عبارة عما وجد في الخارج غنيا عن الموضوع بل الذي اذا وجد في الخارج كان غنيا عن الموضوع فعلى هذا كون العرض عرضا مغاير لوجوده وعند هذا يعود المطالبة

الفصل الحادي عشر في استحالة الانتقال على الاعراض البرهان المشهور فيه ان العرض لا يخلو اما ان يكون محتاجا الى موضوع او لا يكون فان لم يكن محتاجا الى الموضوع امتنع ان يعرض له ما يصيره محتاجا الى الموضوع فان الغني بذاته لا يصير محتاجا الى شيء آخر لاجل عارض يعرض له وان كان محتاجا فلا يخلو اما ان يكون محتاجا الى موضوع معين او موضوع غير معين ومحال ان يكون غير معين لان الشيء المعين لا تستغني اي شيء كان فاذن لا بد له من موضوع معين فاذن خصوصيته متعلقة بذلك الموضوع فاذن يمتنع ان يفارق ذلك الموضوع ولقائل ان يقول ان هذا يبطل بالجسم المعين فانه لا بد وان يكون له حيز ووضع ومع ذلك فلا يستدعي حيزا معينا شخصيا بحيث يمتنع انتقاله عنه وايضا فالمادة محتاجة الى الصورة لكن لا الى الصورة معينة بل لا الى اي صورة كانت فلم لا يجوز ان يكون العرض كذلك وايضا فلم لا يجوز ان يقال العرض محتاج الى الموضوع وهو من حيث هو كذلك متعين في طبيعته نوعه غير مبهم فاما وحدته الشخصية فغير محتاجة اليها والحاصل ان الابهام في الوحدة الشخصية والحاجة الى الوحدة النوعية فما هو المحتاج اليه متعين فما هو غير متعين غير محتاج اليه هذا البرهان على وجه يسقط عنه هذه الاعتراضات فنقول العرض المعين لا شك ان تعينه امر زائد على ماهيته كما عرفت وذلك التعين اما ان تقتضيه الماهية لنفسها او لشيء من لوازمها او لامر

غير لازم والقسمان الاولان يوجبان ان يكون نوعه في شخصه لكنه ليس كذلك وايضا كان يلزم ان يكون قائما بذاته مستغنيا عن كل الموضوعات لان ما يستغني في تعينه بذاته عن كل شيء وانما بطل ذلك ثبت ان تلك الخصوصية هي المادة المتعينة المكتنفة بالاعراض المخصصة السابقة وجودها على وجود هذا الحادث بالزمان واذا ثبت ان علة خصوصية العرض الحادث هي تعلقه بالموضوع المعين فاذا فارقت تلك المادة فقد بطلت علة خصوصيته فتبطل خصوصيته وتخرج من هذه الاشكالات المذكورة لان الجسم المعين فتعينه لتعين صورته المتعينة لمادة المتعينة لتعين الصورة السابقة وعلى هذا الترتيب الى اول و اما لم يكن تعين الجسم بسبب الوضع والحيز المعين لا جرم امكن ان يفارق واما المادة فانها محتاجة الى الصورة من حيث هي صورة والصورة من حيث هي صورة امر متعين فان قالوا لم لا يجوز ان يكون العرض محتاجا الى الموضوع من حيث هو موضوع وهو من حيث هو كذلك متعين فنقول هذا هو الشك الثالث وحله ان مبدأ وجود المادة ليس هو شيئا من هذه الصور بل هو العقل الفعال وهو موجود متعين الوجود متشخص وهذه الصور شرائط في امكان تاثيره في شخص هذه الهيولى ومن الجائز ان يكون المؤثر متعينا ويكون تاثيره موقوفا على امور كثيرة باعتبار وجه مشترك حتى ان اي واحد منها حصل كفى واما هاهنا فقد بينا ان الذي هو سبب تعين العرض المعين هو الموضوع المخصص باللواحق الجزئية فيمتنع ان يكون وحدته نوعية اذ الواحد النوعي لا يتعين في الخارج فاذن لا بد من ان يكون علة تعينه شيئا متعينا واما النفوس الناطقة فان الابدان كانت شرائط في حدوثها لكنها كانت جواهر تهيأ عنه عن تلك المواد واما لم ينقطع فيها اصلا واما الاعراض فانها كانت اذا احتاجت في حدوثها احتاجت في وجودها الحادث الى الموضوعات فاذن ما فهمناه عنها يوجب عدمها

الفصل الثاني عشر في تحقيق معنى قيام العرض بالمحل المشهور ان معناه لان المعنى بقولنا ان ج حاصل في ب ان حصول ج في الحيز والحيز الذي حصل فيه ب ليس على سبيل الاستقلال بل على طريق التبع لحصول ب فيه فان لم يكن لب حصول في ذلك الحيز على سبيل الاستقلال لم يكن حمل احد الحصولين تبعا للآخر اولى من العكس فاما ان تقوم كل واحد منهما بالآخر وهو محال او لا تقوم واحد منهما بالآخر وهو الحق بل هما حاصلان في ذلك الحيز مع الثالث فيكونان حالين في ذلك الثالث وذلك الثالث ان كان عرضا عاد الكلام الاول وان كان جوهرا فهو المطلوب ونحن نقول الخلل فيما قالوه في تفسير الحلول بل الحق ان المعنى بالحلول ان يختص شيء بشيء بحيث يصير احدهما منعوتا بالآخر ويسمى الناعت حالا والمنعوت محلا فان قالوا وما حقيقة ذلك الاختصاص فنقول انه لا طريق

لنا الى موقوفة على ماهية ذلك الاختصاص الذي ذكرناه اللازم وليس انه لم يعرف حقيقة الشيء معقولية وجب تعقل ذلك
الشيء فان اكثر الاشياء انما تعرف باللوازم ومما يحقق ما قلناه وما بيناه ان الوجود زائد على الماهية ولا يمكن
تعقل اتصاف الماهية بالوجود كما قالوه والا فلان الموجودات قد توصف بالنعوت السلبية والاضافية
مع انه لا يمكن تعقل ذلك الاتصاف كما قالوه والا فلو كان الوجود ثبوتيا سواء كان حقيقيا او اضافيا
ولا يمكن تعقل ذلك الاتصاف بكون انه مؤثر اذ حينئذ فان المؤثر حاصل بالنسبة الى العالم مع انه غير موصوف
بالعالم فبطل ما قالوه ولو اثبت ذلك معقول كما لو اقدرنا موصوفين يحصل لهما من الاختصاص ما يصير
احدهما منعوتا بالآخر مع امتناع اتصاف الجسم بذلك لانه يعلم ان احد الوصفين حال في الآخر مثل السطح
وصف وجودي زائد على وجود الجسم فانه يظهر ان السطح ليس بمحل السلبيات بل هو كيفية زائدة على وجود
الجسم ثم ان الجسم ممتنع ان يكون موصوفا بالسطح فان الجسم الذي يكون في جميعه السطح غير معقول فاذن الموجود
بهذه الصفة هو السطح لا الجسم وكذلك الاعراض الموجودة كل واحد منها موصوف بالوحدة وقد عرفت انها عرض وهذه
قاعدة شريفة يبتني عليها اصول شريفة عظيمة فان المتكلمين يعتمدون في اثبات الجوهر الفرد الجسماني على هذه المقدمة
وهي انها اذا كانت موصوفة بالصفات والوصف يقتضي كون الموصوف متحيزا كما ذكروه فاتحدوا … ومن
الناس من اثبت كون واجب الوجود جسما بهذه المقدمة فلا بد من امعان النظر فيها

الفصل الثالث عشر

في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين جوز قوم ذلك وبرهان بطلانه انا لا نعقل الا ان قيام العرض الواحد المنقسم
حتى يوجد كل جزء منه في جزء من موضوعه وذلك محال لا نزاع فيه او قيام الشيء الواحد بعينه موجود في كلا المحلين وهذا محال
وايضا لان البديهة حاكمة بان الذي وجد في هذا المحل ليس هو الذي وجد في المحل الآخر والا لو قدرنا ان يكون
القائم بالمحلين عرضين لم يكن حال الوصفين مع الاثنينية الا كحال العرض الواحد القائم بالمحلين فيؤدي الى ان
لا نعقل الاثنان عن الواحد وهو محال فاذن يمتنع قيام العرض الواحد بمحلين فان قيل هذا باطل بالعدد
فانه عرض وهو عارض لامور كثيرة وكذلك الكثرة عارضة لامور كثيرة فان قلنا تلك المجموعات لها من
حيث هي كذلك وحدة ثم تعرض لها باعتبار تلك الوحدة هذه العوارض فمعقول تلك الوحدة ان عرضت
لها بجزء من وحدة اخرى يلزم التسلسل والا فالاشكال لازم الثاني قالوا الصفات الاضافية تقوم بكل
واحد منها اضافة على حدة ويكون كل واحد منها منقطعا عن الثاني … بينهما من رابطة ما لم تعرض لهما عرض
واحد لم يكن الربط حاصلا وحل الاول ان الموصوفات بالاعداد وحدة باعتبار ما صارت الموضوعة
تلك الصور العددية كما بينا فيما سلف وحل الثاني ان الرابطة بينهما هي الوحدة الموضوعة وهي غير حالة في احد

المحلين

في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين

بيان ما قالوه ولاه

الاول

الثاني

الثالث

حل الاول

حل الثاني

المحلين دون الآخر فالمضاف فيه مطلقا امر مشترك بين المتضايفين واما كون هذا مضافا الى ذلك فغير موجود في
الآخر ويؤكده ان كونه قريبا … فان اضافته بالنسبة الى الآخر … والا لكانت الصفة
واحدة بعينها وذلك محال وجمهور … المضافات المختلفة الطرفين اتم واكمل

الفصل الرابع عشر

في ان الحال يجب ان ينقسم لانقسام المحل احتج الشيخ على ذلك بان قال الجسم والقوة البسيطة اما ان تكون القوة حاصلة
في جميعه او حاصلة في طرف منه مثل البياض والضوء او لا في جميعه ولا في طرفه فان لم تكن في جميعه ولا في طرفه
فليس موجودا فيه وان كان في جميعه او في طرفه فاي جزء اخذته من الجسم لم يخل اما ان يوجد فيه القوة او لا
يوجد فان لم يوجد فذلك الجزء خال من القوة فليس ذلك الجسم بكليته فيه تلك القوة بل تلك القوة في بعض
من ذلك الجسم دون بعض هذا خلف الا اذا كانت القوة في الاطراف المنقسمة وان كانت في طرف غير منقسم
كالنقطة وجب ان لا توجد في الجسم الكروي لان النقطة لا توجد الا عند الحركة التي هي بعد القوة التي في النقطة
والتي لا تتناهى من بعد والشيخ بين في علم النفس ان النقطة لا تكون حاملة لا للقوة ولا للصورة وان وجد
في كل واحد من اجزاء الجسم القوة فاما ان يحصل تلك القوة بتمامها في كل واحد من تلك الاجزاء فيكون المحل الواحد
محال كثيرة وهو باطل واما ان يوجد كل جزء من المحل جزء من الحال وذلك يقتضي انقسام الحال لانقسام
المحل ولا يعترض على هذه الحجة بالشكل حيث يقال الشكل موجود بتمامه في الجسم ولا يوجد الشكل في اجزاء الجسم لانا نقول
اجزاء الشكل يوجد في اجزاء الجسم ولكن اجزاء الشكل ليست مساوية للكل في الماهية لان الشكل هيئة تركيبية فان
قيل من الاعراض ما لا ينقسم بانقسام محله كالوجود والوحدة والاضافة فلم لا يجوز ان يكون الامر في سائرها
كذلك واعلم ان الشيخ لما تمسك في اثبات المنتهى (?) للنفس الناطقة بقوله لو كان النفس جسمانيا لانقسم العلم
المتعلق بالامور التي لا تنقسم بسبب انقسام ذلك الجسم اورد البعض … هذه المعارضات فاجاب عنها بجوابين الاول انه
قال المعقول من حيث هو معقول لا ينقسم الا الى اجزاء مختلفة مثل الاجسام والا لانقسمت الى اجزاء متشابهة
واما هذه الاعراض فليست معقولات الذوات بل لها ان تكون معقولة وغير معقولة فلا بأس بان يعرض لها
قبول الانقسام الى اجزاء متشابهة الثاني فانه في موضع آخر الاشياء التي تعرض للاجسام يستحيل ان تعرض لها
من حيث لا تقبل القسمة بل لو كان شيء مثل الاشياء القسمة انقسم بعرض الجسم فانه عند ذلك ينقسم فانه ينقسم
فالشيء من حيث هو في جسم لا يكون الا جسمانيا والمعقول من حيث هو واحد معقول لا ينقسم فالشيء الواحد
لا يكون في الجسم من حيث هو معقول واعترض بعض المتأخرين على الجوابين فقال اما الاول فيقول الصورة العقلية
لما امتنع انقسامها الى اجزاء متساوية الطبيعة امتنع حلولها في الجسم … والنقض الا عليه فان الوحدة لا تنقسم

في وجوب انقسام الحال بانقسام المحل

يوجد

كذا: المعارضة [illegible]

تجرده

الاول

الثاني

تزييف بعض المتأخرين الجوابين

البتة الا الى اجزاء مختلفة ولا الى اجزاء متشابهة ومع ذلك حلت الجسم تبعا للوحدة والوجود والاضافة العارضة
للاجسام بحسب معقول ما لها ان يكون معقولة وغير معقولة فامكن ان ينقسم بالعرض بسبب انقسام الجسم لانه انما احال حلول
المعقول في الجسم لوحدته المعقولية اذ لو حصل الجسم من الحلول انقسمت المعقولية فكان ذلك تعليلا للشيء بنفسه
فهذا الكلام بمنزلة قول المعقول يمتنع حلوله في الجسم لان المعقول يمتنع حلوله في الجسم ومعلوم ان هذه القضية ليست
بينة وانها هي محتاجة الى الوسط وذلك الوسط هو الوحدة في المعقولية ونحن لما بينا ان بعض الوحدة لا يمتنع
حلولها في الجسم فكيف يكون الوحدة مانعة من الحلول في الجسم واما الجواب الثاني فهو ان كل ما يحل الجسم فهو منقسم موصوف
بالوحدة وقوله لو كان الشيء ممتنع الانقسام في نفسه ثم عرض للجسم فانه يصير منقسما بانقسامه معقول هذا باطل
لان الشيء الممتنع الانقسام اذا عرض للجسم فاما ان يبقى حقيقته او لا يبقى فان بقيت حقيقته استحال ان يعرض له
الانقسام لان ما بالذات يمتنع انقسامه لعروض عارض وان لم يبق حقيقته فكيف يقال ان ذلك الشيء بعينه
والنفس فان جاز ان يكون الشيء في نفسه مستحيل الانقسام ثم انه يصير منقسما بعروضه [illegible] الجسم فليجز الغير في الصورة
العقلية وذلك الذي نقول الحق في الجواب عن الوحدة ان الوحدة لها اقسام كثيرة كما ذكرناه والموجود منها
في الجسم هو الوحدة الاتصالية وهذه الوحدة الاتصالية تمنع من الانقسام بالوهم فلا جرم ما دامت حاصلة
يمتنع حصول الانقسام بالفعل فان قيل فلم لا يجوز ان يكون الصورة العقلية وان استحال عليها الانقسام بالفعل
الا انه يجوز عليها الانقسام الوهمي في [illegible] يكون حجابه منقول لان القسمة الوهمية في الجسم توجب حصول
اجزاء متشابهة في الوحدة الاتصالية وذلك غير ممتنع واما الصورة العقلية فاذا حلت الجسم [illegible]
منهما بالوهم اجزاء متشابهة وقد قامت الحجة في كتاب النفس على امتناع ان يكون للصورة العقلية
اجزاء متشابهة واما الاضافة فلنبين انها من الاعراض السارية في الجسم لو سلم وجودها فلا يلزم انقسامها
ولتحقيق ذلك كما تحقيق هذا اشكال آخر وهو ان النقطة عرض واما [illegible] وذلك [illegible] ان
كان متحيزا وجب انقسام النقطة بانقسامه او غير متحيز ولا بد ان ينتهي الى المتحيز ويعود لزوم الانقسام
واجيب عنه بان اختصاص الاعراض بمحالها قد يكون بالسريان وقد لا يكون فالاول مثل اللون
السارى في سطح الجسم فان اى جزء فرضته من السطح افترض فيه جزء من اللون فمثل هذا الحال ان ينقسم
بانقسام محله واما الثاني كاختصاص النقطة بالجسم فانك اذا فرضت منتهى الجسم انقسامها فانه لا يفترض من
في اجزاء الجسم اجزاء من تلك النقطة فمثل هذا لا يوجب الانقسام وهكذا الاضافات فانك اذا فرضت
[illegible] في ذات الاب فانه لا يفترض من كل واحد من نصفيه نصف الابوة فاذن الحق ان نقال الوحدة

السارى

ههنا محل المجادلة

الجواب عن الدليل الاول

بالعقل وعدم مانعه من الانقسام

اشكال آخر

السارى في المحل المنقسم يجب ان يكون منقسما وفي ان يقال الاختصاص الذي يكون على وجه السريان امر معقول فاذكروا حقيقته
الاختصاص الطبيعي لكن ان يكون بغير السريان فنقول ان الاختصاص مشاهد فان نهاية الشيء مختصة بالشيء وعدم السريان
ايضا معلوم فلا نعرف من المحل بحيث ذلك الاختصاص [illegible] وان التزم ملتزم ان النقطة ليست امرا وجوديا
كان ذلك اولى [illegible] الاستدلال [illegible] النفس ثم نقول في ان الحال هل يكون سببا لقوام المحل اتفق
المتأخرون عليه وسموا مثل هذه الحال صورة ومثل هذا المحل هيولى وهو عندنا محال لان الحال محتاج في وجوده
الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور لا يقال [illegible] الحال المحتاج الى المحل يتبع وجوده وجود
شيء يصير محلا له [illegible] بعد وجوده [illegible] ثم ان سلمنا [illegible] الحال [illegible] المحل يحتاج الى الحال بعد حدوثه
والحال يحتاج الى المحل قبل حدوثه والمحل قبل حدوثه معدوم بحال آخر فيلزم الدور ثم ان سلمنا ان الصورة محتاجة
الى المادة بعد حدوثها لكنها محتاجة الى تلك المادة بعينها غير محتاجة الى تلك الصورة بعينها بل الى مطلق الصورة
فلما اختلف الحاجتان انقطع الدور لانا نقول الجواب [illegible] عن الاول فيلزم ان لا يكون حدوثها عن العقل المفارق
موقوفا على استعداد المادة وذلك [illegible] عن الثاني فلان الصورة لو احتاجت الى المادة الا في حدوثها لما ضعف
بعد حدوثها عن المادة كما في النفوس الناطقة وعن الثالث فلان تلك الصورة غير محتاجة الى تلك المادة والا
لامتنع حلول مثلها في غير تلك المادة فاذن حاجة كل واحد منهما الى الآخر من حيث ماهيته لا من حيث شخصه فلم يختلف
الحاجتان واذ قد تكلمنا في الاحكام الكلية للجوهر والاعراض فلنختم الباب بامر مشترك بينهما وهو انه هل يجوز ان
يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا معا

الفصل الخامس عشر

في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرا
وعرضا جوز قوم ذلك واستبعد الشيخ غاية الاستبعاد وبه [illegible] في الجواهر الصورية واما في الجواهر المفارقة
فكلا لان الذي يكون قائما بذاته لا يصير محتاجا الى المحل واحتج الشيخ على امتناع ذلك بان قال انا نعني بالجوهر ما لا
يكون متعلق الوجود بالموضوع اصلا ونعني بالعرض ما يكون متعلق الوجود بالموضوع اي موضوع كان والشيء
الواحد يمتنع ان يكون غنيا عن كل الموضوعات ومع ذلك يكون له تعلق بشيء من الموضوعات فاذن الشيء
الواحد لا يجوز ان يكون جوهرا وعرضا واما المجوزون لذلك فقد احتجوا بامور ثلاثة الاول ان فصول الجواهر جواهر
ثم ان الكل يقولون ان الفصول [illegible] الكيفيات [illegible] اعراض فالفصول مع انها جواهر اعراض الثاني ان الحرارة
جزء من النار والنار جوهر فالحرارة جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة بالنسبة الى النار من حيث هو جزء جوهر لكنها
بالنسبة الى الجسم القابل لها عرض فهي جوهر وعرض بالنسبة الى امرين الثالث ان الموضوع المركب جزء منه كالبياض في
الابيض وكل ما هو في الشيء كجزء منه لم يكن عرضا فيه وكل ما لا يكون عرضا في الشيء كان جوهرا فيه لكنه بالنسبة الى الجسم

في ان الحال هل يكون سببا لقوام المحل

فلا يلزم الدور

وتنكر المادة بعينها

الجواب على الاول

الجواب على الثاني

الجواب على الثالث

في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرا وعرضا

احتج الشيخ على امتناعه

حجج المجوزين الاول

الثاني

الثالث

القابل للعرض فالشي الواحد جوهر وعرض معقول ان الاول فهو ركيك لان قول الكيفية على الكيفية التي هي مقولة
وعلى الفصول باشتراك الاسم واما الثاني فضعيف لان الحار عبارة عن الشي ذي الحرارة ولا يلزم من كون ذلك
الشي جوهرا ان يكون الحرارة جوهرا واما الثالث فمقول فيه لم الوضع في المركب كالجزء منه مسلم وقولكم كل ما هو في
شي كالجزء منه فلا يكون عرضا على الاطلاق فانه ليس من شرط كونه عرضا ان يكون حصوله في شي من الاشيا حصول العرض
في الموضوع حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كون الوضع في الموضوع ان يصير جوهرا بل شرط الجوهر ان لا يكون في
موضوع اصلا والوضع وان لم يكن وجوده في المركب وجود الوضع في الموضوع الا انه بالنسبة الى المحل وجوده في موضوع
وذلك يكفي في حصول العرضية فالحاصل ان شرط الجوهرية البراءة عن كل الموضوعات اما العرضية فهي ما يكفي لاجل
التعلق بموضوع واحد فالوضع في المركب وان لم يكن عرضا حاصلا من هذا الوجه الا انه عرض لاجل تعلقه بالموضوع
هذا محصل كلام الشيخ ونحن نقول ان لاصحاب هذا المذهب ان يحتجوا على مذهبهم بما هو احسن من كل ما قالوه وهو انا
لو احل شي في شي فانه يكون لذلك الحال اعتبار انه في ذلك المحل واعتبار انه في ذلك الجميع مثلا الحرارة
لها اعتبار انها في الحار واعتبار انها في الجسم فاما اعتبار كون الحرارة في الحار فظاهر انه لا يوجب العرضية لان
الحرارة جزء من الحار ومن شرط العرض ان لا يكون جزءا من الموضوع واما اعتبار كونها في المحل فلا يخلو اما
ان يتعين محل استقويم ما يحل فيه او لا يتعين ذلك والاول باطل لوجهين الاول ان الحال محتاج في وجوده
الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور الثاني ان هيولى العناصر مشتركة بين صورها على ما سيظهر
فلو كان لوجود شي من صور العناصر مدخل في تقويم وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصورة وح
لا يكون الهيولى مشتركة وايضا انهم قالوا الحيوان مركب من الجنس والفصل والجنس هو الجسمية والفصل هو الصورة الحيوانية
وقالوا الصورة الحيوانية مقومة لتلك الجسمية وهذا باطل لان القوة الحيوانية حالة في تلك الجسمية جزء من الحيوان
في تحققها فلو افتقرت الجسمية الى الصورة الحيوانية فقد دار الافتقار على نفسه ومما يؤكد ذلك انهم [illegible]
الحيوانية اذا عدمت فانه لا يعدم جسمية من ذلك الحيوان فكيف يعقل ان يقال ان تلك الجسمية كانت
متقومة بتلك الصورة الحيوانية فظهر بما قلنا امتناع تقويم شي من المحال التي يحل فيها فاذن بكل حال فهو
بالنسبة الى محله عرض فاما ان يقال انه عرض مطلقا حتى يكون هو بالنسبة الى المركب عرضا فيبطل الفرق بين
الصورة والعرض ويكون ذلك مخالفا للاجماع المنعقد بين اهل العلم والفهم فلان جوهر الشي في الشي
عبارة عن اصل الوضع هو الذي يكون عارضا ولا بد وان يكون خارجا ومعلوم ان الحرارة
بالنسبة الى الحار من حيث هو حار داخل فيه فيصح ان يقال انه داخل في الجوهر الحار وهي بالنسبة الى الجسم

الجواب عن الاول
الجواب عن الثاني
وعن الثالث
فيه ملبس كذلك
قال الامام الكاتب [illegible] ان يحتجوا [illegible]
دليل اخر

القابل

القابل لها بغير واسطة بل يكون خارجا عنها عارضا له فيكون عرضا بالنسبة اليه فظهر ان الشي الواحد كيف يمكن ان يكون
جوهرا وعرضا هذا ما يمكن ان يتمسك به اصحاب هذا المذهب وللكلام عليه مستقصى في باب تعلق المادة بالصورة وبالله
التوفيق هذا ما اردنا ذكره من خواص الجوهر والاعراض في هذه المقدمة واما الكتابان فاحدهما مشتمل على بيان احكام
الجواهر والاخرى على بيان احكام الاعراض لتقدم الجواهر على الاعراض بالذات الا ان المباحث في الوقوف
في اقسام الجواهر واحكامها لما كان اكثرها لا يتقرر ولا يتضح الا باصول مقررة في احكام الاعراض فلهذا
قدمنا احكام الاعراض على احكام الجواهر **الجملة الاولى** في احكام الاعراض وفيها مقدمة وفنون خمسة
اما المقدمة ففي بيان عدد المقولات وهي عشرة حكى الشيخ [illegible] عشرة واحد جوهر والتسعة الباقية عرض وهي الكم
والكيف والمضاف والاين والمتى والوضع وقد تسمى [illegible] وقد تسمى بالجدة وبالقنية وان يفعل وان
ينفعل ثم ههنا مباحث اربعة البحث الاول عن كون كل واحد من هذه العشرة جنسا والثاني بيان كونه
جنسا عاليا والثالث ان الاجناس العالية ليست اكثر من هذه العشرة والرابع كيفية انقسامها الى انواعها اما
الاول فاعلم ان ذلك لم يتبين الا ببيان خمسة امور الاول ان يتبين ان الاقسام التي جعلت تحت كل واحد
من هذه العشرة مشتركة في وصف ما فان اقل مراتب الجنس ان يكون امرا مشتركا وهذا على الثاني ان يتبين ان
جهة الاشتراك امر ثبوتي فانها لو كانت سلبية لم يكن جنسا وذلك كما علمت من [illegible] الكيفية انها الوضع
الذي لا يوجب تصوره تصور شي خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي نسبة ولا قسمة في اجزاء حاملها فان
الاقسام التي جعلت تحت الكيفية وان كانت مشتركة في هذه القيود السلبية ولكن هذه القيود لا يمكن ان يكون
مقولة عليها قول الجنس الثالث اذا اثبتنا ان جهة الاشتراك امر ثبوتي فلا بد وان نبين ان ذلك الامر
الثبوتي مقول على ما تحتها بالتواطؤ لا بالتشكيك فانه لو كان بالتشكيك كما في مقولة الاين لم يكن جنسا فان
الاين منه ما هو اول لكون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان لكون الرجل في البيت الرابع اذا اثبتنا ان الامر
الثبوتي المشترك متواطؤ فلا بد وان نبين انه من الذاتيات لا من العرضيات اذ لو جوزنا ان يكون
الكيفية مقولة على الاقسام الاربعة التي جعلت انواعا لها قول اللوازم لا قول المقومات لم تكن الكيفية جنسا بل
ربما كان كل واحد من الاقسام التي تحتها جنسا عاليا حتى يكون احد الاجناس العالية هو الذي يسمى بالانفعاليات
[illegible] الانفعالات والاخر هو الذي يسمى بالحالات والملكات وحينئذ يزيد المقولات على العشر الخامس
ان يتبين ان ذلك المشترك المتواطئ الثبوتي المقوم كالمشترك بين الانواع كالحيوان للانواع لا كالجنس
او المتوسط فهذه المباحث الخمسة لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحكم بان هذه العشرة اجناس البحث الثاني في ان هذه العشرة

وبعد تقسيم الجملة المشتملة على احكام الجواهر على الجملة المشتملة على احكام الاعراض
احكام الاعراض
الجملة الاولى
في احكام الاعراض
سمي الوضع بالنسبة [illegible] الى الاجسام
بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض
المبحث الاول
هذه عن كون كل واحد [illegible]
هيز

المبحث الثاني [illegible]

تام

اجناس عالية ولا يمكن بيان ذلك الا انا اذا بينا ان هذه العشرة لا يوجد اثنتان منها واحد منها تحت جنس لم يجد في
كلام المتقدمين برهانا على صحة هذه الدعوى بل الشيخ حكى ان من الناس من زعم ان الفعل والانفعال اجناس
الكيفية مثل ان التسخن والتسخين تحت السخونة وهذا باطل لان التسخن لو كان هو السخونة لكان كل متسخن سخنا لكانت
لكن متسخنه هذا خلف واما التسخن فهو عبارة عن طلب السخونة وطلب السخونة غير نفس السخونة لاستحالة كون الشيء
طالبا لنفسه ومن الناس من جعل المقولات اربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعل النسبة جنسا للسبعة الباقية ومنهم
من اخرج الوضع من النسبة فانه ليس هو نفس النسبة فانه عرض يحصل بسبب نسبة بين اجزائه من الجسم وادخل الست الباقية
تحت النسبة والشيخ لم يذكر هذا المذهب فضلا من ان يبطله مع انه يحتاج اليه ومنهم من جعل المضاف جنسا للستة الباقية والشيخ
ابطل ذلك بان قال المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الاخرى حمل الجنس ولكن يوجد في كل واحد منها بان يعرض
له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شيء فانه يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له فان كون زيد في الدار
هي النسبة التي هو بها اين وهذه النسبة ليست اضافة بل انما اذا اعتبرت التكرر وجدت للموصوف بالاين نوعين
من حيث هو ذو اين لا يصير محمولا لماهية القياس الى ما هو فيه من حيث هو محوي وذلك حاو والا من حيث هو
اين فقط بل من حيث هو محوي حاويه فاذا اعتبرته من هذه الجهة وجدته قد عرضت له الاضافة كالبياض فانه من حيث هو
بياض شيء ومن حيث هو لذي البياض فان ماهيته معقولة بالقياس الى ذي البياض لا ماهية البياض بل ماهيته انه لابيض
وكذلك كون الشيء في المكان ليس هو نفس كون ماهيته معقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث يعرض
النسبة مضافة للطرفين للحاوي والمحوي وهذا معنى قولهم ان النسبة تكون لطرف واحد والاضافة تكون للطرفين
فانك اذا اعتبرت السقف مستقرا على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحائط فلا نسبة فيه
الى شيء من حيث هو حائط واما اذا اعتبرت النسبة من حيث ان السقف على مستقر عليه وان الحائط مستقر عليه
المستقر فكانت النسبة وهي لان تكون اضافة وكل نسبة لا توجد في الطرفين جميعا من حيث هو نسبة فهو نسبة
غير اضافية وكل نسبة يوجد الطرفان فيها من حيث النسبة فهي اضافية فذوات الامور تكون متقومة فان اخذت
مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة هذا قال الشيخ البحث الثالث في ان لا مقولة خارجة من هذه العشرة واحتج
الشيخ على ذلك بان قال انا بينا انحصار الممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بينا انحصار الاعراض في التسعة الباقية
فقد حصل المطلوب والذي يدل عليه ان العرض اما ان يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه او لا يحتاج فان
كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول النسبة بين اجزائه او لا يكون كذلك فالاول هو الوضع والثاني
لا يخلو اما ان يوجب ذلك العرض انقساما وقبول الانقسام او لا يوجب فالاول هو الكم والثاني هو الكيف فاما

ذهب بعض الى ان المقولات اربع و جعل النسبة جنسا للسبعة الباقية

مستوفى

البحث الثالث في ان لا مقولة خارجة من العشرة

لا نعني

لا نعني بالكيف الا العرض الذي لا يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج من موضوعه ولا يقتضي وقوع نسبة ولا قسمة في
حامله واما العرض الذي يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه فلا بد وان يكون له نسبة الى ذلك الخارج
فتلك النسبة اما ان تكون بحيث يكون ذلك الخارج ايضا له نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان لا يكون النسبة
لا تقتضي ذلك فنقول تلك النسبة اما ان تكون الى الجواهر او الى الاعراض لا جائز ان تكون الى الجواهر فانها لا تقتضيها لا
تستحق ان يحمل لها او لهما نسبة بل انما تستحق لامور واحوال تختص بها فاذن تلك النسبة انما تكون الى الاعراض
فتلك الاعراض اما ان تكون من اعراض النسبة او لا تكون فان كانت كانت النسبة الى الاعراض غير النسبية
فان النسبة الى النسبة تتادى في اخر الامر الى شيء غير نسبي حتى لا يتسلسل فتكون النسبة الحقيقية انما هي الى اعراض غير
نسبية فتكون اما الى الكمية او الكيفية او الوضع ثم ان الاشياء اخس المقولات الكيفيات كيف اتفقت بل ان نسبة اليها
فذلك بان يحمل جوهر متكمم مقدار الجوهر الاخر وانما يقدر ذلك الاخر اما بمقدار ذاته او بمقدار بعضه من صفاته وقد
دل الدليل على انه ليس شيء من الصفات للجسم مقدار غير مقدار الجسم الا الحركة فان كان الجسم المتقدر يقدر بمقدار ذاته
فذلك ان يكون حاويا له او محويا فيه وان كان يقدر بغير مقدار حركته فذلك هو التقدير بالزمان فاذن
النسبة الى الكم اما ان تكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان فان كان نسبة الى الحاوي فهو الاين او ان تكون نسبة تتصل باشتمال
وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهي المتى فثبت ان المقولات المستعرضة للنسبة الى الكم هي الاين والملك والمتى
واما النسبة الى الكيف فاعلم انه ليس كل كيفية تختص بالجسم منسوبا الى جوهر اخر بل كيفية تكون من هذا في ذلك ومن ذلك
في هذا واذا كان كذلك فحال الذي يكون فيه الكيفية هو مقولة ان ينفعل وحال الذي تكون منه الكيفية هو مقولة
ان يفعل هذا ما تكلف الشيخ في بيان هذا الحصر مع اعترافه بردائته وضعفه فان قيل هاهنا امور خارجة عن هذه
العشرة كالوحدة والنقطة والآن وكذلك نفس الوجود والنسبة بل كل الاعتبارات العامة ايضا فان المفهوم
من الابيض شيء ما له البياض فهم هذا اللفظ لا يتوقف على فهم كونه جوهرا الا انا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض
عرضا واذا كان كذلك لم يكن مفهوم الابيض داخلا تحت جنس الجوهر وهو غير داخل ايضا تحت مقولة الكيف
لان الداخل تحت الكيف هو البياض وليس كلامنا فيه بل الكلام في مفهوم الابيض وظاهر عدم دخوله تحت سائر
المقولات فاذن مفهوم الابيض خارج من المقولات العشرة وكذا القول في جميع المشتقات من الاسامي المشتقة
والنسب فانها خارجة من المقولات العشر والنظر فالاعدام مثل العمى والجهل خارجة والجواب اما الآن فغير وارد لان
ذلك تمام الوجه بالفعل اصلا على ما بيناه وكذا ينافي الامور الوجودية وان الوحدة والنقطة فلقائل ان يقول
انها داخلة في مقولة الكيف لانها اعراض لا يتوقف تصورها على تصور شيء خارج عن حاملها ولا تقتضي قسمة

المقولات المستعرضة للنسبة الى الكم الاين والملك والمتى

ولا شبهة او احاطها والشيخ لم يتعرض لابطال هذا الوجه بل حكى عن بعضهم ادخالها في الكم ثم ابطل ذلك بان
الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة وذلك مما لا يصدق حمله على الوحدة والنقطة وحكى عن قوم
انهم ابطلوا دخول الوحدة والنقطة في الكم بان قالوا هما مبدآن للكم لان الوحدة مبدا الكم المنفصل والنقطة مبدا
للكم المتصل والمبدا يكون خارجا من ذي المبدا والا لكان مبدا لنفسه ثم ابطل هذا القسم من قال الوحدة ليست
مبدا للكم المطلق بل للكم المنفصل والنقطة ان ثبت مبدئيتها فهي انما ليست مبدا الا للكم المتصل واذا كان كذلك
فمن ادخلهما في الكم وجعلهما مبدا لبعض انواع الكم لا يلزمه جعل الشيء مبدا لنفسه وحكى عن قوم اخرين انهم يدخلونها
تحت مقولات كثيرة بحسب اعتبارات مختلفة فيقولون ان النقطة من حيث هي طرف من المضاف ومن حيث
انها هيئة ما هي من الكيف وذلك باطل لان الهيئة اذا تقومت بحد طبيعي امتنع تقومها بغير
ذلك الجنس ثم ان الشيخ جوز خروج هذه الامور عن المقولات العشر وزعم ان ذلك لا ينافي ادعاء عشرية
الاجناس العالية ومن الجائز ان يكون هذه الامور وان كانت خارجة عن الاجناس العشرة الا انها
لا يكون اجناسا بل يكون انواعا واشخاصا وذلك مما لا يقدح في دعوانا عشرية الاجناس كما ان انسانا
اذا ادعى ان المدن عشرة فاذا وجد اقواما غير متمدنين لم يكن ذلك قادحا في دعوى عشرية المدن
ولقائل ان يقول لما سلمتم ان هذه الامور غير مندرجة تحت هذه العشرة وجب عليكم ان تقيموا البرهان على
انها ليست اجناسا فانكم قبل اقامة البرهان على ذلك تجوزون كونها اجناسا وذلك يمنع الجزم
بعشرية الاجناس العالية والتعويل على الحصر المذكور غير مستقيم لانكم اذا سلمتم خروج هذه الامور عن الاعتبار
فقد التزمتم فساد ذلك الحصر انا معشر الاتباع للشيخ نعلم انها خارجة عن المقولات العشر
ولكن ذلك لا يقدح في دعوانا لانا انما جعلناها اجناسا عالية اعني التي يكون لها وحدة نوعية مثل السواد
والبياض مع الانسان والفرس وكون الشيء ذا بياض ليس كذلك فان كون الشيء ذا بياض لاجل
الشيء يحصل الماهية مثل ان كون الحيوان ذا نطق يجعله محصلا بالفعل واما الاكثر فالحق انها نفس مقولات
تفصيل ... الا العدم كالعمى والجهل فخارجة لان الكلام في الامور الوجودية لا في الامور العدمية البحث
الرابع عن كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها اعلم انا اذا سلمنا جنسية هذه العشرة فلا بد من
تقسيمها الى اقسامها بالفصول او بالعوارض ... ان يكون بالعوارض فمثل التقسيم بتلك
العوارض يكون مطابقا للتقسيم بالفصول او مخالفا له مثال الاول تقسيم الحيوان الى قابل العلم وغير قابل
فانه مطابق للتقسيم بالناطق وغير الناطق ومثال الثاني تقسيم الحيوان الى الذكر والانثى فانه غير مطابق

للتقسيم

لا نيا في عشرية المقولات

الى الحركة ...

البحث الرابع في كيفية انقسام ... المقولات الى انواعها

الفن الاول في الكم

الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجسمية

للتقسيم بالناطق وغير الناطق بل هو مداخل له ومتقدم ان يكون تقسيما بهذه المقولات واقعا على الوجه الاخير لكن
تلك الاقسام انواعا او نوعا او اجناسا لما تحتها كانت مقولة على ما تحتها قول الذكر والانثى على ما تحتها فهذه جملة المباحث
التي يحتاج الى تحقيقها في اول المقولات **الفن الاول** في الكم وفيه عشرون فصلا **الفصل الاول** في الفرق بين
المقدار والجسمية وذلك من وجوه ستة اربعة منها مبنية على نفي الجزء الذي لا يتجزى الاول ان الجسم الواحد قد يتوارد عليه
المقادير المختلفة مع بقاء جسميته المخصوصة مثل الشمعة اذا اخذت فشكلت باشكال مختلفة فتارة يعظم طولها ازيد من عرضها
وتارة بالعكس مع ان ذاتها في حد جسميتها باقية وذلك يقتضي كون تلك المقادير زائدة على جسميتها وهذا انما يتم
على نفي الجزء الذي لا يتجزى لانه لو ثبت ذلك كان ذلك التغير عائدا الى اختلاف حال الاجزاء كما في
قبل الجسم الكري اذا انكعب فان المقادير لم تتغير اذ هو مساو لما كان او كان في المساحة فنقول انك ستعلم ان
المساوي كما لم يتفاوت هو مساو بالفعل وما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا تساوي لها بالحقيقة
الا بالحقيقة بالقوة والذي بالقوة ليس موجودا بعد الثاني ان الاجسام مشتركة في الجسمية مختلفة في المقادير والجزء الذي لا يتجزى
باطل حتى يقال ان ذلك عائد الى كثرة ما فيهما من الاجزاء او قلتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم ان يكون
مقادير الاجسام زائدة على جسميتها وهذا الوجه لا يحتاج فيه الى تغاير المقادير على الجسم الواحد واما الوجه الاول
فقد كان يحتاج فيه الى ذلك ولقائل ان يقول كما ان الاجسام مشتركة في اصل الجسمية فهي مشتركة في اصل كونها متكممة
متقدرة فان كان اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها في اصل الجسمية يوجب ان يكون مقاديرها اوصافا
زائدة على جسميتها لزم ان يكون اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها في اصل المتقدرية والمتكممية يوجب ان يكون
مقاديرها المخصوصة اوصافا زائدة على متكمميتها ومتقدريتها حتى يكون المقدار المشترك وصفا والمقدار المخصوص وصفا اخر
ولكن ذلك محال لانا ان فرضنا ان يكون الامر كذلك فتلك المقادير المخصوصة في انفسها مشتركة في اصل المقدارية
فيلزم ان يكون هناك مقدار اخر مشترك ويلزم منه التسلسل فيلزم ان يكون ما به الاشتراك موجودا وما
به الامتياز موجودا اخر فيكون المقدار المخصوص مركبا من مقدارين احدهما مشترك والاخر مخصوص ثم الكلام في هذا المخصوص
كالكلام في الاول فيلزم التسلسل فثبت انه لا يلزم من اشتراك الاجسام في اصل المقدار واختلافها في المقادير ان
يكون اصل المقدار موجودا مغايرا للمقدار المخصوص واذا جاز ذلك جاز ان يكون الاجسام مشتركة في الجسمية ومتمايزة
في مقاديرها المخصوصة وان لم يكن المقدار موجودا مغايرا للجسمية الثالث الاجسام يصح ان يكون بعضها مقدرا لبعض
ومتقدرا به والمقدار اما ان يكون واجبا او جائزا ان يكون مساويا للمتقدر واما ان لا يكون واجبا ومحال ان يكون
المساواة واجبة لانه ربما كان الاصغر مقدرا لما هو اكبر منه فاذن المقدر يصح ان يكون مخالفا للبعض بالتقدير

الاول من الوجوه الستة

الثاني من الوجوه الستة

الثالث من الوجوه الستة

ولیت تلك المقدار بنفس الجسمية التي يستحيل ان يخالف جسم فيها جسما فتلك المقدارية انما تكون باعتبار ابدعلى الجسمية
والجزء الذي لا يتجزى باطل فلا يرجع ذلك الى كثرة الاجزاء ويستحيل ان يتخالف فهو عما ذكرناه والاعتراض بالمكثر
متوجه عليه الى الجسم يتخلخل فيزداد حجمه من غير انضمام شيء اليه ولا وقوع خلاء بين اجزائه لاستحالة الخلاء ويبرد فيصغر
حجمه من غير انفصال شيء من اجزائه او زوال خلاء كان قبل ذلك وذلك الجسم في حد جسميته محفوظ والجسم المحفوظ مغاير
لهذه الامور المتبدلة وهذه الحجة مبنية ايضا على نفي الجزء الذي لا يتجزى لانها مبنية على القول بصحة التخلخل والتكاثف
الذي لا يمكن اثباته الا بنفي الجزء الذي لا يتجزى فانا لو قدرنا مركب الجسم من اجزاء لا تتجزى فيستحيل ان يتزايد في
مقداره الا اذا انضم الى كل واحد من تلك الاجزاء في مقداره واذا صار كل واحد من تلك الاجزاء ازيد في مقداره
كان كل واحد منها قابلا للقسمة لعوذ زيادته فيكون الجزء الذي لا يتجزى منقسما هذا خلف وللقائل ان يقول لم قلتم
ان الجسم اذا عظم مقداره فان تلك الجسمية بعينها باقية فانه من الجائز ان لا يحصل ذلك العظم الا عند تفرق
اتصاله وذلك التفرق عندكم يوجب زوال تلك الجسمية ومع هذا الاحتمال لا يصح التعويل عليه الخامس ان وجود
السطح في الجسم من توابع المادة ومن الاعراض المتعلقة بها على ما سيقيم البرهان عليه وتابع المادة لا يكون نفس الجسمية
المقومة للمادة المتقدمة عليها بالعلية فاذن السطح مغاير للجسمية واذا ثبت ذلك في السطح فهو في الخط الذي
هو عارض من عوارض السطح اولى السادس ان الخط والسطح غير داخلين في مفهوم الجسمية فيكونان موجودين زائدين
عليه يكون الجسم جسما وبيانه ان الجسم يصح ان يعقل مع الذهول عن كونه متناهيا ولو كان ذلك داخلا في
مفهومه لكان من يتصور جسما غير متناه كان متصورا جسما لا جسما هذا محال فثبت ان الجسمية وان امتنع انفكاكها عن
السطح في الوجود الخارجي الا انه يصح انفكاكها عنه في الوجود الذهني واما الخط فانه يصح خلو الجسم عنه في الوجود
لان الكرة لا يجب ان يكون فيها خط بالفعل لا يتعين فيها محور ولا منطقة لم تتحرك وليس شرط الكرة في
ان تصير جسما ان تكون متحركة ايضا فقد بر استحالة انفكاك الجسم عن الحركة فان الجسم متقدم عليها بالذات
لانه ما لم يوجد الجسم لم يستحل عروض الحركة له فاذن الجسم بذاته متقدم على الحركة التي هي متقدمة على النقطة و
المحور فيستحيل تقوم الجسم بالمحور الآن لزم تقدم الشيء على ما هو متقدم عليه وذلك محال وللقائل ان يقول السطح له اعتباران
احدهما انه مقدار قابل للفرض امتدادين وهو بهذا الاعتبار من مقولة الكم وليس بمضاف والآخر كونه نهاية
للجسم وهو بهذا الاعتبار عرض للاضافة فان كان السطح غير داخل في مفهوم الجسم من حيث هو مضاف
لا يلزم ان لا يكون داخلا فيه من حيث هو كم ثم ينتقض ما قلتموه بالهيولى والصورة فان كليهما داخلان
في قوام الجسم وقد لا يعلمهما من علم الجسم ولا يلزم من العلم بالجسم عند الذهول عنهما عن احدهما ان لا يكونا مقومين

الجسم لكونهما نهاية ويمكن ان يجاب عن هذا الاخير بانا اذا علمنا الجسم عند الذهول عن الهيولى فليس الجسم بتمامه معلوما
لنا بل المعلوم احد جزئيه وهو الجسمية واما الهيولى فلا يصح ان تكون مجهولة عند ما يكون الصورة معلومة لا بهم و
نقابر بحاله فيهما اذا علمنا الجسمية وشككنا في وجود السطح كانت الصورة مغايرة للسطح وهو المطلوب

الفصل الثاني في تعديد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية وهي ثلثة الاول قبول التقدير والمساواة واللامساواة امور اضافية تعرض بسبب الكمية لا بسبب الصورة الجسمية الثاني قبول الانقسام
وهو الى جنس لخاصة الاولى بسبب الخاصية الاولى ثم ان قبول الانقسام على وجهين احدهما كون المقدار بحيث
يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك ابدا وهذا المعنى يجب للمقدار لذاته لانه معنى وجد الجسم من حيث
تفاوت وتساوي وهذه القسمة لا توجب تغيرا في نفس الجسم ولا حركته الملكات الثاني الافتراق والانقطاع
وهو كون الجسم المعين بحيث يحدث له هويتان بعد ان كانت هوية واحدة ولا بد في هذا المعنى من الحركة و
الانقسام بهذا المعنى من عوارض المادة ويستحيل عروضه للمقدار وبرهانه ان القابل لابد وان يبقى مع القبول والانفصال
اذا عرض فانه يستحيل ان يبقى المقدار الاول والصورة الجسمية الاولى لانه اذا ورد الانفكاك حتى حصل جسمان يحل
كل واحد منهما مقدار غير الذي حل في الآخر فلا يخلو اما ان يكونا قبل الانفصال موجودين بالقوة او بالفعل لكنه
ليس بالفعل والا لكان في متصل واحد متصلات غير متناهية وذلك محال فاذن كانا موجودين بالقوة
قبل وجود الانفصال وكانت المادة قبل ذلك الانفصال موصوفة بصورة واحدة وذلك الجسم كان موصوفا
بمقدار واحد فلما انفصل بطلت تلك الصورة وبطل ذلك المقدار وحدث صورتان ومقداران اخران فعند
هذا ثبت ان هذا الانقسام لا يعرض للمقدار بل يعرض للمادة ولكن تهيؤ المادة لقبول الانقسامات هو بسبب المقدار ولا
يلزم من قولنا ان المقدار هو الذي يهيئ المادة لقبول الانقسام ان يكون ذلك الاستعداد حاصلا في نفس
المقدار وليس كل ما يفعل فعلا فانه يفعل في نفسه ولا يلزم ايضا ان يكون ذلك المقدار باقيا عند حصول الانقسام بالفعل
فان الحركة تهيئ الجسم لسكون الطبيعي ولا تبقى مع السكون لان فعل الحركة الاعداد للسكون وقد وجبت معه
كذلك المقدار فعله اعداد المادة لقبول القسمة فلا جرم وجد معه واما حصول القسمة بالفعل فبأسباب اخرى ولا يجب
ان يوجد المقدار عند وجود تلك الاسباب واذا عرفت ذلك فنقول قد ثبت ان الجسم لا يجب ان يكون مركبا
من اجزاء متناهية ويجب ان لا يكون من اجزاء غير متناهية واذا كان كذلك فلا بد من وجود جسم يكون
متصلا واحدا ويكون قابلا للانقسامات ثم يصح ان يقال ان انقساماته دائما متناهية ويصح ان يقال
ان انقساماته دائما غير متناهية فهو دائما متناه من حيث انه لا يوجد فيه من الانقسامات متناه ودائما غير متناه

في تعديد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية

الاول

وهو

البرهان على استحالة عروض القسمة الانفكاكية للمقدار

يقع

لكونهما

من حيث انه دايما موصوف بانه ينتهي الى حد لا يحتمل القسمة بعد ما واوانه في تلك فنقول الجسم قابل التضعيف
الى غير نهاية والتضعيف في المقدار تضعيف في العدد فالعدد غير متناه في الزيادة ومنتهي في طرف النقصان الى
الواحد والمقدار غير متناه في طرف النقصان ومنتهي في طرف الزيادة ولما ظهر ان المقدار لذاته قابل للتجزية
وجب ان يكون قابلا للتعدد لما بينا ان التضعيف في المقدار تضعيف في العدد والعدد مبداه الواحد فاذن
المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويصير هو معدودا بذلك الواحد وكون العدد بهذه الصفة امر
واضح فقد ظهر بهذا التحقيق ان للكمية خواص ثلثة هي خواص لها لذاتها فيها غير تام مع وجودها في جميع اقسامها
فالاولى قبول المساواة واللامساواة والثانية قبول التجزية والثالثة كونها بحال يمكن ان يصير معدودة بواحد
فيها او ليس فيها فبعضهم اقتصر في تعريف الكمية بالخاصة الاولى وهو ضعيف لان المساواة لا يمكن تعريفها الا بكونها
اتحادا في الكمية فيكون ذلك دورا ويمكن ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة مما يدرك بالحس والكم لا ينال
بالحس مفردا بل انما يناله مع الكيف تارة لا واحدا ثم ان العقل يجتهد في تمييز احدهما عن الآخر فلهذا يمكن
تعريف ذلك المعقول بهذا المحسوس ومنهم من ضم اليها الخاصة الثانية وهي قبول القسمة وذلك خطأ فان قبول
القسمة من عوارض الكم المتصل لا من عوارض الكم المنفصل الا اذا اخذ القبول باشتراك الاسم فالاولى الاقتصار على
ما اشار اليه الشيخ ابو نصر الفارابي وابو علي بن سينا وهو انه يمكن ان يوجد فيه شيء واحد عاد له وذلك
لا يختلف بان كل موجود فيه بالفعل كما في المنفصل او بحسب الفرض كما في المتصل مثال الاربعة فان الواحد يعدها
اربع مرات والخط فانه يقدره كل ما يعرض منه واحدا او جزءا خارجا عنه وكذلك السطح والجسم وكذلك
الزمان فانك تاخذ الساعة الواحدة وتقدر بها الليل والنهار وليس في هذا التعريف دور لان الواحد
قد يستغنى في هذا التعريف وهو من الامور المساوقة للوجود الغنية عن التعريف وكذلك العدد فانه غني عن التعريف

الفصل الثالث في تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل وقبل الخوض في ذلك فلا بد من تفسير المتصل
فنقول المتصل اما ان يعني به حال المقدار في نفسه واما ان يعني به حاله بالقياس الى مقدار آخر فالاول فصل الكم
وهو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك يكون نهاية لاحد الجزئين وبداية للجزء الآخر وقد يرسم
ايضا بانه القابل للانقسامات الغير المتناهية على الوجه الذي حققناه والمنفصل مقابل ذلك
وهو الذي لا يمكن ان يفرض له اجزاء تتلاقى على حد مشترك والثاني وهو الذي بالقياس فهو على وجهين احدهما
كل مقدارين يكون نهايتاهما واحدة وذلك كالخط المتصل بخط آخر على زاوية وكالجسم اذا لاقى جسما بحلول ما
وصفين فيه اما متضايفين كاختلاف ما بين ... او موازيين واما غير متضايفين كما في النار فان لكل واحد

من الجسمين

مقتضه هـ
لذاته هـ
قابلية هـ
خواص الكم
يكون هـ
كما هـ
تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل
وتقسيم الكم الى المتصل والمنفصل
رسم آخر المتصل
رسم آخر المنفصل
رسم المتصل الذي
احدهما

من الجسمين نهاية هي بعينها نهاية الآخر وثانيهما كل مقدارين نهاية احدهما غير نهاية الآخر ولكن نهاية احدهما يكون
ملازما لنهاية الآخر في الحركة فالجسم اذا كان حاله بالنسبة الى جسم آخر انه اذا تحرك من موضع طرفه الذي هو يصير موجبا صار
فانه متصل به والمتصل الحقيقي بحسب هذا المعنى هو الذي ليس بمضاف وان كان المتصل اتفاق الاسم من المتصل الاضافي اذ كان
يتوهم ان اجزاءه بينها الاتصال الاضافي وكون هذا الاسم منقولا من الاضافي الى الاصل الحقيقي ان يكون عم مفهوم الاشارة
فان كثيرا ما ينقل اسم شيء الى شيء آخر يتوهم فيه بحسب بعض الصفة معنى ذلك الاسم اولى بالمنقول اليه واذا ثبت ذلك
فنقول الكم ينقسم الى متصل ومنفصل بالوجه الاول والمتصل اما ان يكون ثابت الاجزاء قار الذات واما ان لا يكون فالاول
هو المقدار ولا يخلو من ان يكون امتداده امتدادا واحدا او اكثر لا يحتمل الا تجزية واحدة ولا تتقاطعها تجزية
قائمة عليها وذلك هو الخط واما ان يكون محتملا للتجزية في جهتين ويمكن ان تعارضها تجزية اخرى قائمة عليها حتى يمكن فيها
فرض بعدين على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهو السطح واما ان يكون محتملا للتجزية في ثلث جهات وهو الجسم التعليمي ويسمى
المقادير ويسمى ثخانة لانه حشو ما بين السطوح وعمقا لانه ان نازل من فوق وسمكا ان اخذ صاعدا من اسفل لا شك
في كون هذه الثلثة من الكميات المتصلة لان الخط يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على نقطة مشتركة والسطح يمكن ان يفرض
فيها اجزاء يلتقي بينها خط مشترك والجسم يمكن ان يفرض فيه اجزاء يلتقي بينها سطح مشترك وقد ترسم المقادير الثلثة على
وجه آخر فيقال الخط ما يرتسم في الوهم من حركة شيء غير متجزي على الاستقامة والسطح ما يرتسم في الوهم من حركة الخط خلاف
ما اخذ مبدءه والجسم ما يرتسم في الوهم من حركة السطح ارتفاعا وانحطاطا وسنعرف ان ذلك من قبيل التحقيق وهذا اول اقسام
الكم المتصل القار الذات واما الذي لا يكون قار الذات فهو الزمان وهو كم متصل لوجهين احدهما انه يمكن ان يتوهم فيه
شيء هو الآن بحيث يكون نهاية لما مضى وبداية لما يستقبل وثانيهما انه مطابق للحركة المطابقة للجسم المتصل القابل
لتقسيمات غير متناهية ولو كان منفصلا لامتنع ذلك وظن بعضهم انه منفصل لوجهين احدهما انه عدد الحركة
والثاني ان انفصاله بسبب الآن وليس الامر كما ظنوه واما كونه عدد الحركة فذلك امر عارض مثل ما يعرض للخط والسطح
والجسم كونها معدودة فهو بما هو زمان فليس عدد الحركة واما الآن فعنه جوابان احدهما ان الآن لا يوجد في الزمان
بالفعل لان الزمان مطابق للحركة المطابقة للجسم القابل لانقسامات غير متناهية فالزمان يكون كذلك فلو كانت
الآنات الممكنة فيه حاصلة بالفعل لحصلت آنات غير متناهية وذلك محال والثاني انه لو امكن ان يوجد فيه
الآن بالفعل لم يلزم من ذلك كون الزمان منفصلا فانه اذا كان الآن حاصلا كان به الماضي والمستقبل طرف
مشترك فكان متصلا واعلم ان تحقيق الكلام في الزمان والآن وان كان لا يليق بهذا الموضع الا انا اخرناه
الى باب الحركة لشدة تعلقه بها فقد ظهر مما قلنا ان اقسام الكم المتصل اربعة الخط والسطح والجسم والزمان ومنهم من

ثانيهما
يليه هـ
اسم هـ
الكم الثابت الاجزاء قار الذات هو المقدار
الخط
السطح
الجسم التعليمي ويسمى ثخانة وعمقا وسمكا
رسم آخر للمقادير
الكم الغير القار الذات هو الزمان
مذهب من قال بانفصال الزمان
متناهية هـ
بالفعل
اقسام الكم المتصل اربعة الخط السطح الجسم الزمان

ظن ان المكان جسم خامس وهو باطل فان المكان على ما سيبين هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي ليست بكميته لاجل انه نهاية وباطن وحاو ومماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فان كل ذلك اضافات لكمية لكونه
سطحا فهو اذن ذو سطح مع عارض وانما نوع من السطح وكيف كان فلا يحل فيما هاهنا تحقيق القول في نوع المكان
فسيأتي بعد ذلك واما الكم المنفصل فهو العدد واما كميته فلانه لذاته معدود بواحد فيه او يمتنع واما انه منفصل فلانه
ليس بين اجزائه حد مشترك فان الخمسة اذا قسمتها الى اثنين وثلثة لم يكن حد مشترك فان عينت واحدا من
تلك الخمسة ليكون ذلك الواحد مشتركا بقي الثاني اربعة وان اخذت في احدهما خارجا عنهما صارت الجملة ستة
واعلم انه لا يجوز ان يوجد كم منفصل غير العدد فان المنفصل مؤلف من المتفرقات والمتفرقات من المفردات
والمفردات آحاد والواحد اما ان يوجد من حيث هو واحد او يوجد من حيث هو واحد هو شيء معين كالانسان
واحد ومثلث واحد ولا شك ان الوحدات هي التي لذاتها تجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته اي يكون
عددا ومنه تلك الوحدات واما الامور التي فيها تلك الوحدات فهي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم
منفصل ثم لا يوجد فيها كمية اخرى زائدة على تقديرها من حيث هي معدودة فان المتقدر بالذات هو العدد
وما عداه فانما تقدر به بالعرض للعدد له وظن بعضهم ان القول كم منفصل فجعل الكم المنفصل حسبان
لنوعين احدهما قار وهو العدد والآخر غير قار وهو القول واحتج عليه بان القول يتركب من المقاطع
وتقدر بها وهي اجزاؤه وكل ذي اجزاء تتقدر بجزء منه فهو كم وبيان الصغرى هو ان الحرف اما صامت
واما مصوت والصامت لا يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيحة والمصوت لا يمكن الابتداء به بل منه خافية
الحرف المتلو به وهي ثمان مقصور وهو الواقع في اقصر زمان يمكن الانتقال فيه من صامت الى صامت
وهي الفتحة والكسرة والضمة وممدود وهو الواقع في ضعف ذلك الزمان او اكثر كاشباعات الحركات
الثلث فالمقطع هو اقل ما يمكن ان ينطق به تام الاصوات وهو صامت مقرون بمصوت فان الصامت
لا يمكن ان ينطق به الا مع المصوت ثم ان المصوت ان كان مقصورا سمي المقطع مقطعا مقصورا وان كان
ممدودا سمي المقطع مقطعا ممدودا مثل لا لو لي ثم ان قرن المقطع المقصور بصامت آخر ساكن مثل
بل كان في قوة المقطع الممدود لان فيه ثلثة ازمنة صغار زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور
ثم زمان صامت ساكن فزمان المصوت المقصور والصامت الساكن قريب من ان يكون مساويا
لزمان المصوت الممدود اقل مقدار ثم ان المقاطع تتركب على وجهين احدهما ان يذكر المقطع المقصور
ثم يردف بالمقطع الممدود مثل على والآخر ان يذكر الممدود ثم يردف بالمقصور مثل كان ثم تركب بعده

المقاطع مرة اخرى فيحدث اشياء اعظم مما تقدم فاصغر ما يتقدر به الالفاظ هو المقطع البسيط المقصور ثم
الممدود ثم بعدها المركبة والكلمات ذكر فيه المقصور اولا ثم اردف بالممدود والآخر بالعكس ثم ما فوق ذلك
من هذه المقاطع ورجال الموسيقى كلهم واحد بل يحتاج الى ان يقدر بانقر او اكثر كما يقدر المقادير فان منها
ما يقدره ذراع مستوفيه ومنها ما يحتاج الى ذراعين فقد ثبت الصغرى وهي ان القول مركب من المقاطع
التي هي اجزاؤه ومتقدر بها وكل ما يتقدر بجزئه فهو كم فالقول كم واعلم ان الخطأ في الكبرى فانه ليس كل
ما يتقدر بجزئه فهو كم بالذات بل يجوز ان يكون له حقيقة اخرى وقد عرض له اما مقدار او عدد فتكمم وصار
له بسببه جزء يعده والمقطع ليس جزءا منه الا انه واحد والقول كثير فالقول ليس حقيقته الكم الا من جهة
الكثرة التي فيه فاذا لم يلتفت الى تلك الكثرة لم يكن للقول كمية وان صار القول كما بالذات لما فيه من
الكثرة لزم ان كل ما عرض له الكثرة وتقدر بتلك الكثرة بواحد منه ان يكون كما بالذات فيكون كل الاشياء
كما بالذات

الفصل الرابع

في انقسام الكم الى ذي الوضع وغير ذي الوضع وقبل الخوض في ذلك لا بد
من تغير الوضع فنقول الوضع له معان ثلثة احدها كون الشيء بحيث يشار اليه وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس
للوحدة وضع والثاني كون الشيء ذا اجزاء قارة متصل بعضها بالبعض مرتبة ترتيبا يمكن ان يشار الى كل واحد
منها انه اين هو من صاحبه والثالث ان يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض بالاضافة الى الخارج
وهذا المعنى هو مقولة الوضع واما المعنى الثاني فهو فصل الكم وكانه منقول من الوضع الذي هو المقولة وان
لم يكن شيء من اجزاء المقادير مكان ولا حيز قبل حصولها بالفعل الا ان تلك الاجزاء التي فيها بالقوة
لها اتصال وترتيب بحيث ان كل واحد منها متى فرض فانه يمكن الاشارة اليه انه اين هو من صاحبه
بسبب ذلك يشبه مقولة الوضع واذا عرفت ذلك فنقول الكم اما ان يكون ذا وضع واما ان لا يكون
والكم ذو الوضع ثلثة الخط والسطح والجسم واما الزمان فليس لاجزائه وضع لانه ليس شيء من اجزائه قار
الوجود لوجود الجزء الآخر واما العدد فلاجزائه ثبات في الوجود لكن ليس لها اتصال

الفصل الخامس

في الطول والعرض والعمق الطول له خمسة معان احدها الامتداد الواحد كيف كان سواء كان الامتداد الذي
يعرض اولا واحد الطول الامتداد بين المحيطين بالسطح من غير اعتبار تقدم وتاخر والبعد الآخذ من رأس
الآدمي الى قدمه ومن رأس الحيوان الى ذنبه والامتداد الآخذ من مركز العالم الى المحيط واما العرض فله
معان اربعة المقدار الذي فيه بعدان ب البعد الذي يعرض مقاطعا للبعد آخر فرض اولا ج اقصر البعدين
المحيطين بالسطح د البعد الآخذ من يمين الحيوان الى شماله والعمق له معان اربعة الثخن بحصر السطوح ب البعد

الثالث الرابع

للقاطع بعد بين المفروضين اولا فان الخط اذا فرض ابتداه كان طولا فان فرض فيه خط مقاطع للطول
كان عرضا وان افرض الخطان ثم جاء ثالث قيل له عمق والثخن الذي يحصره السطوح بشرط الاخذ
من فوق الى اسفل حتى انه لو ابتدا من اسفل الى فوق كان سمكا والبعد الذي يحوزه قدام الانسان
وخلفه ومن الحيوان غير المنتصب فوقه واسفله وهذه التي كميات عرضت لها اضافات [illegible] واذا
عرفت ذلك فنقول ان اريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتدادات فهي كم بالذات وان
اريد بها سائر المعاني فهي كميات ماخوذة مع اضافات والدليل عليه ان كل خط فهو في نفسه طول
بمعنى انه في نفسه بعد وامتداد واحد ثم مع ذلك يقال ان هذا الخط طويل وذلك الخط الآخر
ليس بطويل فالطويل المسلوب عنه ليس مع حقيقة البعد والامتداد بل المسلوب عنه الامر الاضافي واذا
ذلك فنقول ان هذه الكميات اذا اخذت مضافة الى شيء فقد توخذ بحيث لا يكون من شرط
اضافتها الى ذلك الشيء اضافتها الى شيء آخر وقد توخذ بحيث يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى
شيء آخر ~~وقد توخذ بحيث يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى شيء آخر~~ مثال القسم الاول كما في
الطول فهو ان يقال ان هذا الخط طويل عند ما يقال للآخر انه ليس بطويل واما في السطح فهو
ان يقال ان هذا السطح عريض عند ما يقال للآخر انه ليس بعريض واما في الجسم فهو ان يقال هذا الجسم ثخين
عند ما يقال للآخر انه ليس كذلك وان كان كل سطح وجسم من حيث انه كم كذلك واما في الكم المنفصل
فهو ان يقال ان هذا العدد كثير عند ما يقال للعدد الآخر انه ليس بكثير وان كان كل عدد كثيرا اعني انه يعد بالآحاد
ومثال القسم الثاني الاطول والاعرض والاعمق والاكبر والاصغر والاعظم فان الاطول طول بالقياس
الى طويل وذلك الشيء طويل بالقياس الى قصير وكذلك القول في سائر الاقسام

الفصل السادس

فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض وهو على اربعة اوجه احدها ان يكون امرا موجودا في الكم مثل الامور التي عددناها
ب ان يكون الكم موجودا فيه وذلك اما منفصل او متصل فالمنفصل موجود في المفارقات وفي الماديات
اذ يعرض لها الوحدة وفي الكميات المتصلة [illegible] لها التجزي فهي متصلة بالذات ومنفصلة بالعرض
واما الزمان فلان اتصاله في ذاته وانفصاله بالعرض اما الاتصال الذي في ذاته فلما بينا انه داخل تحت
الكم المتصل واما الاتصال الذي له بالعرض فذلك بسبب اتصال المسافة التي يوجد فيها الحركة فيقال
زمان فرسخ ونقدر الزمان بالفرسخ لاجل كون الزمان مطابقا للحركة المتقدرة بالفرسخ فيكون الزمان
من هذا الوجه داخلا بالعرض تحت الكم المنفصل ولا استحالة في ان يكون الشيء في مقولة [illegible]

~~الطول منه واما في السطح فهو ان يقال هذا السطح عريض~~

الكثير ما يعد بالآحاد

فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض وهو على اربعة اوجه

الاول

الثاني

الكم المنفصل

والاتصال بالعرض

للقول

للمقولتين كان الآن الاضافة قد يعرض للاضافة واما الانفصال الذي له بالعرض فهو انقسامه الى الساعات والايام
والسنين [illegible] الكم المنفصل فالذي من جهة غير الذات هو ان الزمان لا يوجد الا في الحركة فلاجرم يوصف الحركة بالمقادير
مثل ان يقال الحركة انها طويلة او قصيرة او مساوية او غير مساوية وذلك بسبب الزمان وقد يوصف الحركة
بهذه الاوصاف بسبب المسافة فيقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة واما الكميات المتصلة القارة الذات
فهي لا توجد الا في الاجسام فلذلك يوصف الاجسام بانها طويلة وعريضة القسم الثالث ما يكون كما بسبب الحلول في المحل
الذي حصل فيه الكم كما يقال للبياض انه طويل وعريض وعميق بسبب حصوله في محل الكم القسم الرابع ان يكون قوى [illegible]
في الاجسام يقال عليها الكم بالذات فيقال لتلك القوى انها متناهية او غير متناهية لا لان القوة ذات كمية
في نفسها لكن لان القوة تختلف بالزيادة والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل منها او الى مدة ما يظهر عنها
او الى عدة نتائج الفعل والفرق بين اعتبار الشدة والمدة من جهتين احدهما ان كل ما ان زاد بحسب الشدة كان ناقصا
بحسب المدة فان المحرك لو كان اشد قوة يبلغ النهاية الموجودة والمفروضة اسرع وثانيهما ان الذي يتفاوت فيه
القوى بحسب المدة ربما لا يتفاوت فيه بحسب الشدة فان [illegible] الزيادة والنقصان
بحسب الشدة ويختلف القوى فيه بالاتصال الزماني بحسب المدة واما الفرق بين اعتبار المدة والعدة فان المدة هي
ثبات شيء واحد وليس اعتبار العدة ثبات شيء واحد واما الفرق بين اعتبار الشدة والعدة فظاهر

الفصل السابع

في ان الخفة والثقل غير داخلين بالذات في الكم بل بالعرض والذي [illegible]
احدهما ما يقال عليهما من التساوي والزيادة والنقصان وهو باطل لان المساواة والتفاوت في الكم
هو ان ينطبق شيء على جزء شيء آخر وينطبق كله على كله الآخر فان انطبق الحدان الآخران قيل انه مساو
وان لم ينطبق قيل لاحدهما انه زائد وللآخر انه ناقص وهذا التخيل [illegible] في الثقل والخفة فان الثقل قوة محركة
الى اسفل وهي اما الطبيعة وهي صورة جوهرية او الميل الذي هو السبب القريب للحركة وهو من مقولة الكيف
الثاني قبولهما للتجزية فانه يوصف الثقيل بانه نصف ثقيل آخر [illegible] فان ذلك بسبب انه
يحرك في نصف المسافة او يحرك في المسافة في ضعف الزمان فيعرض المساواة والتفاوت بسبب
تاثيره في الحركة المتعلقة بالزمان ولانه لما كان اثقل الثقيلين يحركه الى اسفل في الميزان حركة يلزم منها ان
يحرك الاصغر الى العلو فانه يقال ان احدهما ازيد من الآخر كما يقال [illegible] ضعف الثانية
لاجل انها تفعل ضعف [illegible] واذ قد فرغنا عن تعريف الكم وتعريف اقسامه فلنذكر احكامه واحكام اقسامه

الفصل الثامن

في ان الكم لا ضد له اما المنفصل فعليه عدة براهين الاول ان كل عدد يعرض فانه

اما الكم المتصل وهو غير قار
الغير القار الذات
هو الزمان
واما الكم المتصل القارة
القسم الثالث ما يكون كما
بسبب حلوله في محل الكم
القسم الرابع
الفرق باعتبار الشدة والمدة

[illegible]

يقوم بما هو اكثر منه ويتقوم بما هو اقل منه والاثنين مما يقوم شيئا او يتقوم بشي لا ضد له فلا شي من الاعداد او بمضادة

ب المضادان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر وليس بين عدد وعدد اقل من الاثنين ثم ليس من الاعداد

ضد لان كل عدد يفرض ضدا له فهناك عدد آخر بعده عن الاثنين اكثر من هذا العدد الاول لان الاعداد

غير متناهية واذا لم يكن شي من الاعداد ضدا للاثنين لم يكن الاثنان ضدا لشي منها لان التضاد لا يتحقق

الا من الجانبين وح الموضوع القريب للمتضادين واحد ويستحيل ان يكون لنوعين من العدد موضوع

قريب لان كل عدد فهو انما يتقوم بجميع وحداته مثلا الثلثة متقوم صورتها من اجتماع وحدة ووحدة ووحدة

وما دامت هذه الوحدات موجودة استحال عروض الثلاثية لها بل الموضوع لا بد وان يعرض له اما زوال

تلك الوحدات او تبدلها بوحدتين حتى يعرض معنى الاثنانية فيكون الموضوع قد فسد واما ارتفاع

وحدة وبقاء وحدتين فحينئذ يعرض معنى الاثنوة وح لا يكون موضوع الاثنوة نفس موضوع

الثلثة بل يكون جزء من موضوعها واما الكم المتصل فالمقادير الخطوط والسطوح ليس بعضها مضادا

للبعض لا وجه الاول ان كل واحد منهما اما قابل للآخر واما مقبول له والقابل والمقبول لا بد وان

يوجد معا ويتقوم المقبول بالقابل ويكون القابل متقوما بالمقبول ولا شي من الضدين يوجد

المقارنة ولا يقوم احدهما الآخر والثاني انه لا يوجد مقدار في غاية البعد عن الآخر ان موضوعهما

القريب ليس واحدا فان الخط لا يوجد الا في السطح والسطح لا يوجد الا في الجسم والجسم لا يوجد الا في

المادة ثم ههنا شكوك فيه فلا بد من حلها الاول ان الزوجية كمية مضادة للفردية وجوابه ان

الزوجية ليست من باب الكم فانه لا يعرض لها انها المساواة واللامساواة بل هي من باب

الكيف ثم ان سلمنا ذلك ولكنها لا تضاد الفردية اما اولا فلان الفردية عبارة عن عدم الزوجية

عما من شانه ان يوجد له الزوجية بحسب جنسه فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد

وان سلمنا كون الفردية امرا وجوديا لكن العدد الذي يعرض له الزوجية يمتنع عروض الفردية له

فاذن يمتنع تعاقبهما على موضوع واحد فهما غير متضادين الثاني ان الاستقامة والانحناء كميتان

وجوابه انهما من باب الكيف على ما سنبين في باب الكيف ان المستقيم يمتنع ان يصير بعينه

منحنيا واذا امتنع تعاقبهما على موضوع واحد لم يكن بينهما مضادة الثالث المتصل ضد المنفصل

وهما كميتان وجوابه انهما فصلا نوعي الكم فيستحيل اندراجهما تحت جنس الكم لامتناع ان يكون الفصل

مساويا للنوع في التقوم بالجنس الواحد هذا اذا سلمنا ان الانفصال امر وجودي مع ان الحق

انه امر عدمي

الثاني

جواب

الثالث

جواب

انه امر عدمي وهو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل اما بحسب نوعه كالعنصر واما بحسب جنسه كالفلك

الرابع الطويل المساوي هو ضد المتفاوت والعظيم ضد الصغير والكثير ضد القليل وكل ذلك كميات وجوابه ان هذه

اضافات في الكميات لا انها في انفسها كميات فان امثال هذه الاضافات يمتنع

عروض التضاد لها على ما سنذكر ذلك في باب الاضافة الخامس المكان الاعلى ضد المكان الاسفل

جوابه ان المكان الاعلى يستحيل ان يوجد في موضوع المكان الاسفل فلما امتنع تعاقبهما على موضوع

واحد لم يكونا ضدين نعم الايجاب اعني الحصول في الفوق والحصول في السفل متضادان وذلك غير

المكان والعلو فالمكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو سطح ماخوذ مع اضافة

مخصوصة وهو كونه حاويا لجسم آخر فاما كونه فوقا وتحتا بالقياس الى مكان آخر واذا كانت الفوقية

والتحتية من الاضافات يمتنع عروض التضاد لها كما امتنع عروضه للصغير والكبير

الفصل التاسع

في ان الكم لا يقبل الاشتداد والتنقص والفرق بينهما وبين الزيادة والنقصان من وجهين الاول

ان الخط اذا ازداد امكن ان يشار فيه الى مثل ما كان قبل الزيادة والسواد اذا اشتد فلا يمكن ان يشار

فيه الى مثل ما كان قبل الزيادة الثاني ان تفاوت الازيد والانقص غير منحصر وتفاوت الاشد والاضعف

منحصر من طرفي الضدين فان الضدين بينهما غاية الخلاف واذا ثبت ذلك فنقول من الظاهر انه لا

يمكن ان يكون عدد او مقدار اشد في عدديته او مقداريته من عدد او مقدار آخر واعلم ان عدم التضاد

وعدم قبول الاشتداد والتنقص ليس مخصوصا بالكم فان الجوهر لا ضد له كما مر وبعض اقسام الكيف

لا ضد له كما ستعرف واما الخواص المساوية للكم فهي الثلثة المذكورة وخاصة الثلثة وهي قبول النهاية واللانهاية

فلنتكلم في ذلك

الفصل العاشر

في الوجوه التي يقال لها المتناهي واللامتناهي وما لا نهاية

له يقال تارة بالحقيقة واخرى بالمجاز والذي يقال بالحقيقة فقد يقال على وجه السلب وقد يقال على

وجه العدول اما الذي يقال على وجه السلب فهو ان يسلب عن الشي المعنى الذي لاجله يصح ان

يوصف الشي بالنهاية وهو الكم وذلك مثل ما يقال ان العقل لا نهاية له والنقطة لا نهاية لها واما الذي

على وجه العدول فهو ان يكون الشي الذي لاجله يصح ان يوصف الشي بالنهاية حاصلا الا ان النهاية

لا تكون حاصلة وذلك على وجهين احدهما ان يكون الشي بحيث اذا اخذت منه اي مقدار

شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير حاجة الى العود وهذا هو الذي نريد بقولنا الاجسام غير متناهية

في العظم والثاني ان يكون سطح محدود ... هو المحيط ولكن لا يكون في ذلك المحيط نقطة بالفعل

الرابع

جواب

الخامس

جواب

فهو

الا مقدار وهو الاول

الثاني

[illegible]

متناهي بعدد الخطوط بل هو متصل لا فصل فيه كالدائرة او لم يكن فيها خطوط جهة بالفعل واما الذي انتقال على سبيل
المجاز فعند تقابل لا يكون سطوحا مقدرا كالطرفين بين السماء والارض وانتقال الضوء لا يعبر ذلك فيه وان كان
ممكنا تشبيها للعبير بالموجود ثم هذه وجوه موجودة مفهوم اللامتناهية وبقي بهذا الموضع ان نقيم البرهان
على تناهي الابعاد **الفصل الحادي عشر** في بيان تناهي الابعاد فلنذكر اولا ما يمكن ان يتمسك
به من اثبت ابعادا غير متناهية وذلك امور ستة الاول ان كما نشهد فطرتنا بامتناع حصول
الجسم الواحد في الزمان الواحد في مكانين كذلك نشهد فطرتنا بامتناع انتهاء هذه الابعاد الى حد و
منقطع بل يوجب بشكل شاهد ان يكون متناهيه الى شيء آخر على حد ما نشهد بانتهاء كل بعد الى بعد آخر
فان وجب قبول حكم الفطرة في القضية الاولى وجب قبولها في الثانية وان جاز الرد في الثانية جاز
في الاولى وذلك يوجب التشكيك في الاوليات لا يقال ان الفطرة وان شهدت بالقضيتين
جميعا الا انها في القضية الاولى لم تشهد بصحة ما ينتج نقيضها واما في الثانية فانها شهدت
بصحة ما ينتج نقيضها فوقعا صدقها في الاولى وكذبها في الثانية لانا نقول اذا كان معنا قضيتان شهدت
الفطرة بصحتهما ثم تبين لنا بطريق من الطرق فساد احدهما يزول الوثوق بحكمهما وذلك يقتضي الشك
في جميع الاوليات لانا نعلم اذا لم نجد ما يدل على فساد القضية فذلك لا يدل على صحتها اذ ربما كانت باطلة
وان كنا لم نقف على فسادها بل انا نحتاج في صحتها الى الحجة لانا نقيد اليقين لان الحجة لا تفيد العلم الا اذا كانت مركبة
من الاوليات ان صححناها بالادلة يلزم الدور وان حكمنا بصحتها لاجل شهادة الفطرة فاذا جوزنا فساد
بعض ما حكمت الفطرة بصحته استحال الحكم بصحة شيء لاجل شهادة الفطرة فثبت بهذا انا لو جوزنا القدح في بعض ما
شهدت الفطرة به لزم التشكيك في الاوليات باسرها فضلا عن النظريات فاذن لا يجوز القدح في شيء مما
شهدت الفطرة به ولكن لا تناهي الابعاد امر فطري فوجب ان يكون حقا وثانيها ان انسانا لو وقف
على طرف العالم فاما ان يمكنه مد اليد الى خارج العالم او لا يمكنه فان امكنه فلا شك ان الذي يتسع في خارج
العالم لبعض اليد اقل من الذي يتسع لكل اليد وذلك خاصية الابعاد فاذن خارج العالم وجدت
الابعاد وان لم يمكنه ذلك فهناك لا محالة جسم مانع فاذن كلا القسمين يوجبان وجود جسم خارج
العالم وثالثها ان العالم لو كان متناهيا فلو قدرناه ازيد مما هو عليه الآن بذراع لم يتسع الحيز الذي
اتسع له الآن بل يكون ذلك الحيز اكبر ولو قدرناه ازيد مما عليه الآن بذراعين لم يتسع له الحيز الموضوع
بل يكون ازيد منه فاذن خارج العالم احياز متفاوتة في انفسها بالزيادة والنقصان فتكون امو

وجودية

في بيان تناهي الابعاد

الاوليات

لا يجوز القدح فيما يشهد به الفطرة

الثالث

وجودية وهي اما مقادير واما ذوات مقادير والبعهما الجسمية حقيقة كلية فاما ان يجب ان يكون نوعها في شخص وهو
باطل بالحس ولانه لا جسم الا وجزؤه يساويه في الجسمية فيكون ابدا في الوجود اكثر من جسم واحد فاذن امكن ان يكون
لا متناهية معقول على كثيرين ثم ان جزئيات كل كلي غير متناهية وليس بعضها اولى بالامكان من بعض لان الامكان
اذا كان من لوازم الماهية كان مشتركا بين افرادها فاذن وجود اجسام غير متناهية ممكن فاذن هي موجودة لان
واجب الوجود عام الفيض فلا يمنع مستحقا حقه من الوجود وخامسها ان الزمان ليس له بداية ونهاية فلا يكون للكون
بداية ونهاية فيجب ان يكون لذلك مادة غير متناهية وسادسها انهم قاسوا العظم على شيئين احدهما على الاعداد التي
لا تناهي في الزيادة وثانيهما على لا تناهي المقدار في جانب الصغر والجواب اما الذي ذكره اولا فلا خلاص عنه الا
بمنع شهادة الفطرة به فان الفطرة لم تشهد بذلك كما يعرفه الجمهور لم يعلمه الحق من السؤال الذي ذكرناه والذي ذكره ثانيا
من ان الواقف على طرف العالم هل يمكنه ان يمد اليد الى الخارج ام لا فالجواب انه لا يمكنه ذلك لا لوجود جسم مانع في
الخارج من ذلك بل لعدم شرطه وهو عدم المكان والحكم كما ينتفي لوجود المانع فقد ينتفي لفوات الشرط والذي ذكره
ثالثا فهو امر وهمي غير حاصل الوجود فلا عبرة به والذي ذكره رابعا من ان الجسمية غير مانعة من الكثرة فنقول لا يلزم في
عدم الامتناع ان يكون الشيء ممكنا فلعل اقتضاء الامر خارج فان الجسمية وان كانت لا تمنع من ذلك الا ان الصور
النوعية التي للافلاك تقتضي ان يكون انواعها في اشخاصها فامتنع ان يرد عليها ذلك فان قيل مع ان كل جزء
من اجزاء الفلك حيث طبعه طبيعة الكل وكانت الكثرة والكلية للطبيعة بالنسبة الى اجزاء حاصلة وان كان لا يقتضي
واحد لان واجب الوجود واحد فالممكن ان يكون تعينه لازم حقيقته فاما الافلاك وان الكثرت بالجسمية فقد اختلفت
ولكنها ثبت بالتصور فلم يكن ان يكون قدر معين للكثرة دون غيره والازم ما جبهما المنزكر والجواب ان الكل عدد من
الاعداد حقيقة وطبيعة مخالفة بالنوع لما عداه من الاعداد ولا يجوز ان يكون عدد ما من حيث هو هو لازما
لماهية الجسم دون غيره من الاعداد والاستحالة عليه ولو كان كذلك لكان كل شخص من اشخاص الاجسام منفردا بذلك
العدد بعينه لاشتراك اشخاص الاجسام كلها في الجسمية والذي ذكره خامسا من لا تناهي الكون فهو لا يوجب
لا تناهي الحجم اذ الجسم الواحد يمكن ان يتشكل باشكال مختلفة في احوال مختلفة والذي ذكره سادسا فهو مجرد تمثيل
من غير جامع فلا يفيد الظن فضلا عن اليقين ثم الفرق ان كما نعلم ان فيه تحقيقا وهو ان بعض العلماء قال كما ان
الجسم لا ينتهي في الصغر الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان كانت الانقسامات الغير المتناهية لا تخرج الى الفعل بل
كذلك لا ينتهي في العظم الى حيث لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم منه وان استحال وجود عظم غير متناه وذلك لان التشبيه
ان هذا يتم من وجه ويبطل من وجه اما وجه الصحة فهو ان كان ان تعتقد جسما متناهيا فيه لا تقف عند

حد

الرابع

الخامس

السادس

الجواب عن الاول

الجواب عن الثاني

الجواب عن الثالث

وعن الرابع

اشكال

جواب

الخامس

السادس

ثم نضم الى احد النصفين نصف النصف الآخر ونضم الى ذلك المجموع نصف الربع الباقي ولا نزال نأخذ جزءا من الباقي
اصغر منه فلا يزال يزداد ذلك النصف الى غير النهاية ومع ذلك فلا يبلغ الحجم المزيد عليه تلك الزيادات الى ان
يساوي جملة الشيء المقسوم اولا وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالحجم كل عظم اتفق بل حدا لا يصل اليه البتة وهو تمام
الحجم المضعف اول مرة فضلا عن الزيادة عليه واما وجه البطلان فهو ان يصل الحجم الى كل حد في النمو والعظم
وذلك ممتنع وليس ذلك مثل النمو لان القسمة لا تحتاج الى شيء خارج عن المقسوم واما التزايد فقد يكون اما
بسبب مادة تنضم الى الاصل وذلك يوجب ان يكون مواد الاجسام غير متناهية تتخلل الاضعاف فيكون هناك
حجم غير متناه وكل ذلك محال ولنتذكر الان البرهان على المذهب الحق وهي مسئلة الاول وعليه المعول انه لو وجد
ابعاد غير متناهية لاستحال وجود حركة مستديرة لانا اذا فرضنا في تلك الابعاد خطا غير متناه وكرة خرج عن
مركزها خط متناه موازٍ لذلك الخط فاذا تحركت الكرة حتى صار الخط الخارج عن مركزها مسامتا للخط الغير
المتناهي بعد ان كان موازيا له فلابد ان يحصل في الخط الغير المتناهي من نقطة تقع عليها اول المسامتة لكن ذلك محال
لانه لا نقطة في ذلك الخط الا وفوقها نقطة اخرى والمحرك للخط الخارج عن مركز الكرة يجب ان يكون
مسامتا لكل واحد من تلك النقط والمسامتة مع النقطة الفوقانية قبل المسامتة مع النقطة التحتانية لان
المسامتة مع الفوقانية يحصل بميل من الموازاة اقل من الميل الذي يحصل المسامتة مع التحتانية ولا شك
ان الميل الكثير لا يحصل الا بعد حصول الميل القليل فلا جرم لا يصير مسامتا للنقطة الا بعد ان كان مسامتا للنقط
التي فوقها ولما كانت النقط غير متناهية استحال ان يكون هناك نقطة هي اول نقط المسامتة والتالي محال
فما ادى اليه يكون محالا وهو فرضنا ذلك الخط غير متناه فاذن نقيضه حق وهو وجوب كونه متناهيا
لو كانت الابعاد غير متناهية لجاز ان يخرج امتدادان من مبدأ واحد كساقي مثلث لا يزال البعد بينهما يتزايد
الى غير النهاية والفرض يمكننا ان نفرض بينهما ابعادا يتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا بقدر البعد الاول ذراعا
ونعده بعدا آخر زاد عليه ذراع وبعد البعد الثاني بعدا آخر زاد عليه ايضا شبر وهكذا يكون الذي فوق زائدا على الاسفل
منه بشبر وايضا كل زيادة توجد فانها مع المزيد عليه يكون موجودا في البعد الذي فوقه مثلا زيادة الثاني
على الاول موجودة في الثالث مع زيادة اخرى واذا تحققت هذه الامور فنقول لا شك انه يتحقق هناك
زيادات غير متناهية فاما ان يكون كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد واحد واما ان لا يكون كذلك
وكلا القسمين يؤدي الى المحال فالقول بثبوت ابعاد غير متناهية محال اما اذا قلنا انه ليس كل واحد من
تلك الزيادات حاصلا في غيره فلانه اذا كذب الحكم على كل واحد واحد فهي جزء تلك الآحاد واحد كذب

هذا الحكم عليه فلا يصح ان يصدق عليه ان ما فيه من الزيادة غير موجودة في غيره واذا كان كذلك لم يكن فوقه بعد آخر
والا لكانت الزيادة التي حصلت فيه حاصلة فيما فوقه وقد فرضنا انه ليس كذلك واذا لم يكن فوقه بعد آخر فقد انقطع الامتدادان
والا امكن ان يوجد فوقه ما يكون فيه تلك الزيادة فاذن كان الامتدادان يجب ان ينقطعا مع انا فرضناهما غير
متناهيين هذا خلف واذا كذب قولنا ليس كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في غيره صدق نقيضه وهو ان كل واحد
من تلك الزيادات حاصلا في غيره وقد عرفت ان البعد الثاني مثلا ليس فيه زيادة الثالث على الثاني فقط
بل جميع الزيادات التي تحته فانه عبارة عن مجموع البعد الاول مع مجموع تلك الزيادات فظهر انه لما صح ان كل واحد
من تلك الزيادات موجودة في غيره صح ان الكل المجموع لا بد وان يكون موجودا في بعد واحد فنقول و
تلك الزيادات غير متناهية فاذن هناك بعد واحد قد حصلت فيه تلك الزيادات الغير المتناهية فيكون
ذلك البعد غير متناه مع انه محصور بين حاصرين هذا خلف وايضا فالبعد المشتمل على تلك الزيادات ان كان
فوقه بعد آخر فهو غير مشتمل على ما فوقه فلا يكون مشتملا على كل الزيادات وقد فرض كذلك هذا خلف وان لم يكن فوقه
بعد آخر فقد انقطع الامتدادان المفروضان غير متناهيين هذا خلف وايضا فلان التحرك على التفاوت
الاول يحيط التفاوت المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بالمسامتة في زمان متناه وذلك محال فظهر
ان القول بالابعاد الغير المتناهية يفضي الى هذه المحالات فيكون محالا هذا ما يمكن ان يصحح هذه الطريقة المتكلف
ولنا عليه كلام في شرح الاشارات الثالث ان نقول نفرض بعدا ب ولكن غير متناه اما من الطرفين
جميعا واما من طرف واحد وعلى جميع الاحوال يمكن ان نفرض فيه حدا يكون طرفا لذلك الامتداد وليكن
ذلك الطرف ح ولنفرض فيه حدا آخر وهو ط فيكون خط ح الغير المتناهي في طرف ب ازيد من خط
ط الغير المتناهي في طرف ب بمقدار ح ط فاذا فرضنا انطباق نقطة ح على نقطة ط فلا يخلو اما ان يمتدا
معا الى لا نهاية فيكون الزائد مثلا كالناقص وهو محال واما ان يقصر عنه فيكون ط ب من طرف منقطع
فانه ان لم ينقطع كان دائما موجودا مع ح ب فلم يكن الناقص منه بل يكون مساويا له واذا كان ط ب من طرف
منقطع كان في طرف ب متناهيا و ح ب ازيد منه بمقدار ح ط المتناهي فالمتناهي يكون الكل متناهيا فيكون
ح ب متناهيا وهو مطلوب وعلى هذا البرهان شكوك على جلود هو ان نطبق نهاية الزائد على نهاية الناقص
لكنا لا يمكن على احد وجوه ثلثة احدها ان يتحرك الزائد بكليته من جهة نهايته حتى ينطبق على نهاية الناقص مع انهما لا
يزداد الناقص حتى ينطبق طرفه على طرف الزائد او ينقص طرف الزائد ويزيد حتى ينطبق على طرف الناقص وانهما
انما يمتنع الزائد والناقص لما كانا ولكنه لو وضع نهاية الزائد على نهاية الناقص فرح نظهر في الزائد فضلا لا ينطبق

بها على الناقص بل يبقى متجافيه عنهما وذلك مثل خطين متفاوتين في متهما فانا اذا طبقنا بين نهايتهما
حدث في الزايد فضل متجافيه لا ينطبق على الناقص ثم لا نزال نزيد تلك الفضلة ونبعدها الى الجانب الآخر
الى ان يظهر الفضل من الجانب الآخر واذا عرفت ذلك فنقول ان ادعينا صحة التطبيق بين نهايتي المقدارين
على الوجه الاول فقد صادرنا على المطلوب الاول لان الخط انما يمكن ان يتحرك بكليته اذا خلا مكانا وشغل غيره وذلك
انما يصح اذا كان متناهيا من كل الجهات وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني فيعم كل واحد منهما الاول
مساويا للآخر ولا يلزم منه محال وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني فلخصمه ان يقول الزايد والناقص ممتدان
الى غير النهاية ويبقى الزايد تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدا ولا ينتهي الى حيث تزول تلك الفضلة فاذن ههنا
ممتدان الى غير النهاية ولا يلزم منه ان يجعل الناقص مساويا للزايد لان تلك الفضلة ابدا موجودة مع الزايد
فهذا بيان هذا الشك وههنا شكوك اخر يلزمنا حلها فان قيل ما ذكرتموه من الحجة منقوض بالنفوس المفارقة
عن الابدان من زمان الطوفان الى ما مضى فانها اقل من النفوس المفارقة في زماننا هذا الى ما مضى
مع ان النفوس غير متناهية وبالحركات الماضية من زمان الطوفان اقل من ما مضى منه الى زماننا هذا
مع انه لا بداية للحركات قالت الحكماء ان كل كثرة يجتمع اجزاؤها ويكون لاجزائها ترتيب في الطبع او في الوضع فذلك
مما لا نهاية فيها ممتنع اما الذي فيه ترتيب بالطبع فكالعلل والمعلولات واما الذي فيه ترتيب في الوضع
فكالمقادير فاما اذا كانت الاجزاء لا توجد معا بل كانت في الماضي والمستقبل كالزمان والحركات
فلا يمتنع فيه ان لا يكون متناهيا كالماضية واما اذا وجدت الاجزاء معا ولكن لا يكون فيها ترتيب
في الطبع ولا في الوضع فهو لا يكون فيها احتمال المطابقة ففي مثل هذه الصورة لا يكون احتمال الزيادة
والنقصان موجبا للتناهي وقد اشكل على كثير من اهل النظر ذلك ولم يتحقق وا في اقتضاء احتمال
الزيادة والنقصان للتناهي امكان المطابقة فصار ذلك شبهة عظيمة وقعوا بسببها في ضلالات
كثيرة فمنهم من ابطل بقاء النفوس الناطقة بان قال لو بقيت لكان الحاصل منها الان عددا غير
متناه لكون الابدان غير متناهية واعتقد التناسخ لكن القول بوجود نفوس غير متناهية محال
لاحتمالها الزيادة والنقصان فهي اذن غير باقية ومنهم من ذهب الى وجوب تناهي الحركات
لقبول النفوس متناهية لاحتمال عددها الزيادة والنقصان والتناسخ باطل فيلزم تناهي الابدان
ويلزم من تناهيها تناهي الحركات ومنهم من ذهب الى التناسخ لان الابدان غير متناهية و
النفوس متناهية ونحن بعون الله نكشف الغطاء عن هذه الشبهة فنقول العلم بان كل ما يحتمل الزيادة

شكوك آخر

حل الشبهة

والنقصان

والنقصان يكون متناهيا اما ان يقال انه من الاوليات او من النظريات وباطل ان يكون من الاوليات
لان العقلاء اختلفوا فيه فمنهم من زعم ان العالم من اجل ان الاجسام مركبة من اجزاء لا نهاية لها بالفعل ومنهم من
ركب العالم من اجزاء اكثر الشكل فيه لا نهاية لها ومنهم من قال بالخليط الغير المتناهي والمسلمون اتفقوا على ان
معلومات الله تعالى غير متناهية ومنهم من زعم ان انواع الاكوان المقدورة لله تعالى غير متناهية ومنها الذي
لا يجري عندهم يمكن حصول اجسام غير متناهية على البدل وكذلك يمكن ان يقوم في افراد غير متناهية من نوع
واحد على البدل ومنهم من اثبت في العدم ذواتا غير متناهية ومنهم من اثبت لله تعالى صفات غير متناهية
وكذلك نعلم بالبديهة ان مراتب الاعداد غير متناهية وكذلك نعقل ان تضعيف الالف مرارا لا نهاية لها اقل
من تضعيف الالفين مرارا لا نهاية لها وكذلك نعلم ان الامكانات الماضية لا بداية لها والحركات الحادثة
في المستقبل او التي يمكن حدوثها لا نهاية لها مع ان كل هذه الامور يحتمل الزيادة والنقصان فان عدد نصفها
اقل من عدد كلها فهذه المذاهب كلها تفيد اجماعا منعقدا بين العقلاء على انه ليس كل ما يقبل الزيادة و
النقصان فانه يجب ان يكون متناهيا فكيف يقال العلم بوجوب تناهي ما يقبل الزيادة والنقصان
من البديهيات فاذن هذه القضية لا تصح الا بالبرهان وذلك البرهان ليس يجري الا فيما يحتمل
الانطباق وبيانه ان الموجب للتناهي هو انه ينتهي الناقص الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده
من الزايد وهذا انما يجب ان لو قدر وقوع جزء من الجملة الناقصة مقابل جزء من الجملة الزايدة
فانه ان كان ذلك ممكنا فلا يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى من الزايد شيء
وذلك انما يتحقق فيما يحتمل الانطباق لانه اذا فرض جزء من الجملة الزايدة منطبقا على جزء من
الجملة الناقصة استحال ان ينطبق جزء من الجملة الزايدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة لاستحالة
حصول الجسمين في حيز واحد فلا جرم اذا صار جزء من الجملة الناقصة مشغولا بمماسة جزء اخر من الجملة
الزايدة جزء اخر من الجملة الناقصة وذلك يوجب ان ينتهي الناقص الى حد ينقطع ويبقى بعد ذلك
من الجملة الزايدة مقدار الزيادة فاما الامور التي لا تحتمل الانطباق فليس هناك بين اجزاء
الجملتين مماسة حتى يكون مماسة جزء بجزء المانعة من ان يماس جزءا اخر بل ليس فيها نسبة الا من
وجهين احدهما كون كل واحد منهما مثلا لصاحبه لكن لا يلزم من كون الشيء مثلا لشيء ان لا يكون
مثلا لغيره والثاني في المقادير فان الجزء المشغول بمماسة جزء يمتنع ان يكون هو بعينه في تلك
الحالة مشغولا بمماسة جزء اخر فلا جرم كانت المماسة والانطباق مظهرين للفضل الخالي عن العوض

والآخر أن يوضع الذهن تقابل أحد الجملتين بالجملة الأخرى من حيث هما جملتان فلا يكون في ذلك إلا مغالطة
والعد لشيء واحد وأما أن يوضع تقابل آحاد إحدى الجملتين بآحاد الجملة الأخرى فذلك محال لأن العقل لا يقوى
على استحضار أعداد لا نهاية لها على التفصيل فأما أن قابل بعض آحاد إحدى الجملتين ببعض آحاد الجملة الأخرى فلا
يلزم منه وقوع النقصان في الكل فظاهر مما قلنا أن الفصل الخالي عن النقض عند وجود الانطباق
ثبت أن احتمال النقصان والزيادة لا يوجب التناهي إلا بهذا الشرط وأما بيان الشرط المذكور فهو
أن يكون الأجزاء حاضرة معا فسنذكره في الفصل الذي يليه **الفصل الثاني عشر** في معنى اللانهاية
في الماضي والمستقبل اعلم أن الحوادث إن قيل لا نهاية لها في الماضي أو في المستقبل فلا بد من تلخيص المعنى
في كل واحد من الاعتبارين أما اعتبار الماضي فإذا قلنا الأشخاص الماضية غير متناهية فهو محتمل لوجهين
أحدهما أن كل واحد من الأشخاص الماضية غير متناهية وهذا ظاهر البطلان والثاني أن جملة الآحاد
حال الاجتماع لها عدد غير متناه وهذا إما أن يفهم بحسب ما في الوجود أو بحسب ما في التوهم أما الذي بحسب
الوجود فأما أن يفهم على وجه السلب أو على وجه العدول أما الذي يفهم على وجه السلب فهو أن يقال إن جملة
الأشخاص الماضية ليست أمرا له عدد متناه وأما الذي يفهم على وجه العدول فهو أن يقال إن جملة الأشخاص
الماضية أمر له عدد غير متناه وأما الذي بحسب التوهم فهو أن يقال إن المتوهم من جملة الأشخاص
الماضية أي واحد أخذته تجد واحدا غيره قد حصل في الوجود ولا ينتهي الحساب البتة إلى أحد غير مسبوق
بغيره ومعقول أن الوجه الأول صحيح لأن نقيضه باطل وهو قولنا إن جملة الأشخاص الماضية هي أمر له عدد
موجود وذلك لأن هذه القضية موضوعها أمر غير موجود وممتنع الوجود لأن جملة أشياء كل واحد
منها لا يثبت مع آخر بل يعدم لا يكون لها جملة حاصلة البتة لأنها لو كانت موجودة لكان وجودها
إما في الخارج وإما في الذهن وليست في الخارج لأن وجودها في الخارج إما أن يكون في كل الأزمنة
أو في زمان معين إما في الماضي أو الحال أو المستقبل وكل ذلك باطل وباطل أن يكون لها وجود
في الذهن لأن الذهن لا يقوى على استحضار عدد لا نهاية له بالفعل بل إنما يرتسم فيه ما كان
مقدارا محدودا مثل العشرة والألف نعم الذهن يحصل فيه معنى اللانهاية من حيث إنه محمول وصفة
فأما أن يحصل في الذهن العدد الموصوف بكونه غير متناه فذلك محال فثبت أن موضوع هذه
القضية ممتنع الحصول في الأعيان وفي الأذهان فيستحيل أن نحكم عليه بالأحكام الثبوتية فإذن
يستحيل الحكم عليه بأنه غير متناه بمعنى العدول بل يجب وصفه بأنه غير متناه بمعنى السلب ومنه يتبين البقاء

بالأخرى وذلك أيضا على وجهين فإنه إما أن يفرض تقابل آحاد الجملتين

إنما يلزم

في معنى اللانهاية في الماضي والمستقبل

أما اعتبار اللانهاية في الماضي

موجودة

ماذكرنا

ما ذكرنا في الفصل الذي مضى أن الحوادث الماضية لا يمكن وصفها بالزيادة والنقصان فإن قيل كيف يعقل الحكم الماضية
أنها عشرة مثلا فيقول إن الحكم بالحقيقة حكم على الصورة المرتسمة منها في الذهن والذهن يقوى على استحضار العشرة والألف
ونحوهما ولكنه لا يقوى على استحضار عدد غير متناه ونثبت أن الاعتبار الأول حق وأن الثاني كاذب وأما الاعتبار الثالث
فنقول إنه يصح أن نقول إن الأشخاص الماضية غير معقولة في الذهن من حيث هي كلها من غير أن يحتاج في ذلك إلى
تفصيل الآحاد وإن الذهن متى استحضر واحدا منها توصف بأنه كان موجودا وجد واحدا آخر مثل [illegible] ينبغي أن
[illegible] معنى قولنا الأشخاص الماضية غير متناهية النظر الثاني في اللانهاية بحسب المستقبل فنقول النظر في الأمور المستقبلة
أما أن يكون في وجودها وأما أن يكون في تناهيها ولا تناهيها أما النظر في وجودها فلا شك أنها ليست موجودة
بالفعل لأن الذي في المستقبل فهو بعد غير موجود بل هي موجودة بالقوة ثم لا يخلو إما أن يعتبر حال كل واحد واحد
من تلك الأمور في المستقبل وإما أن يعتبر حال كلها فإن اعتبرنا كل واحد واحد من تلك الأمور فإما أن يكون كل واحد
منها موجودا بالقوة في وقت واحد وإما أن يكون كل واحد واحد موجودا بالقوة في جميع الأوقات فالأول
حق والثاني باطل لأن الحادث الواحد لا يمكن أن يبقى مستمرا أن يكون ذلك الكل موصوفا دائما بأن بعضا منه
موجود وهذا القسم يصح من وجه ويبطل من وجه أما وجه بطلانه فلأن الكل بما هو كل غير موجود حتى يوصف بكونه
شيئا في حال بقائه وأما وجه صحته فلأن الماهية التي يعرض لها آحاد تحمل هي عليها يصح أن يقال إن ما يحمل عليه تلك
الماهية دائما شيء موجود ولا يجوز أن يخرج إلى الفعل بحيث لا يبقى بعده منها شيء بالقوة الوجه الثاني أن يكون
ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من المعدومات منه يكون موجودا بالقوة بحسب وقت معين وإن لم يكن شيء
منه بالفعل فهذا هو النظر في وجود الأشياء المستقبلة فأما النظر في تناهيها ولا تناهيها فاعلم أنه يصح أن يقال
للأشياء التي في طريق التكون إنها أبدا متناهية بالفعل ويصح أن يقال إنها غير متناهية لا بالفعل ولا بالقوة
وأما أنها متناهية أبدا بالفعل فلأنها أبدا تكون واقفة إلى حد معين فيكون بحسب ذلك متناهية بالقوة أبدا
فكذلك النهايات التي بالقوة بعد النهاية إلى غير ذلك أما أنها غير متناهية بالقوة لا بالفعل أبدا فبالقياس
إلى النهاية الأخيرة التي لا يحصل بعدها شيء آخر والحاصل أنها بالقياس إلى النهاية الأخيرة متناهية بالفعل وبالقياس
إلى ما يحضر متناهية بالقوة وبالقياس إلى النهاية التي لا يحصل بعدها نهاية أخرى غير متناهية لا بالفعل ولا
بالقوة وإذا عرفت ذلك فيصح أن يقال إن ما لا نهاية له موجود بالفعل دائما أي من جهة أنه غير متناه إلى نهاية
لا يحصل بعدها نهاية أخرى ويصح أن يقال إن ما لا نهاية له موجود بالقوة دائما أي من طبيعته دائما شيء بالقوة
الفصل الثالث عشر في تفسير الحالات اللانهاية وهي ثلاث الأول أن قولنا لا نهاية له تارة يعني به

النظر الثاني في اللانهاية في المستقبل

أما النظر في وجودها

الوجه الأول

الوجه الثاني

أما النظر في تناهيها ولا تناهيها

ويصح أن يقال إنها أبدا متناهية بالقوة متناهية وأما أنها [illegible]

في تفسير الحالات اللانهاية

الأمور التي يوصف [illegible] البحث الأول

الدليل على ان اللانهاية امر عدمي

بيانه نفس هذا المفهوم كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا فان عشرة نعني به الحقيقة التي هي عشرون ذراعا و عاد عشرة نفس
طبيعة هذه الكمية ثم ان بعضهم حمل اللانهاية بالمعنى الثاني مسلوبه و هو باطل لوجهين احدهما ان اللانهاية امر
اعتباري نسبي وليس له مفهوم مستقل فكيف يعقل ان يكون موجودا او جزءه
فضلا عن ان يكون مبدأ التغير الثاني ان اللانهاية لا تخلو اما ان يكون مقتضيا او لا يكون فان كان مقتضيا وجب
ان يكون كل جزء مساويا للكل لانه ليس هناك طبيعة اخرى وراء ذلك المفهوم فيجب ان يكون كل واحد من اجزائه
غير متناه ايضا وهو محال وان لم يكن قابلا للتغير فهو غير متناه على معنى السلب وليس غير متناه على معنى العدول الذي
هو مرادنا البحث الثاني في تفسير قولهم اللانهاية طبيعة مقتضية و بيانه ان الذي لا نهاية له لا ينتهي الى زوال
طبيعة القوة عنه بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا نهاية له تارة وحقيقة متعلقة بالقوة متعلقة بالمادة
لا بالصورة التي هي بالفعل ويخرج منه ان ما لا نهاية له كلا وجزءا لان الكل صورة او ذو صورة واللانهاية طبيعة
عدمية البحث الثالث ان الجسم الذي لا نهاية له يستحيل ان يكون متحركا لانه اما ان يكون غير متناه من كل
الجهات او من بعض الجهات فان كان من كل الجهات لم يخل منه مكان حتى ينتقل اليه وان كان من بعض الجهات
فهو باطل من ثلاثة اوجه الاول ان متناهيه من ذلك الحد ان كان مقتضى طبيعته وجب ان يكون متناهيا من سائر
الجهات لان الطبيعة الواحدة تتساوى نسبتها الى كل الجوانب وان كان بالقسر فذلك القاسر اما ان افاده
ذلك بان قطع فلا يكون ذلك الانتهاء الى فصل بل الى مقطع من حيزه فلا يكون هناك مكان يتحرك
اليه واما ان افاده حدوده من غير ان قطع منه شيئا كما يجعل الجسم المتناهي متخلخلا بالتكثيف وكبيرا بالتخلخل فيكون
غير متناه ذلك الجسم ان يكون بعضه متناهيا بذلك القاسر وغير متناه بمقتضى طبيعته وبين فيما بعد ان ذلك
ممتنع الثاني ان سلمنا انه يمكن ان يكون محدودا من جانب دون جانب لكنه اذا انتقل الى الجهة الفاعلة
لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة للفارغة او لم يخل فان لم يخل لم ينتقل اليه لكنه ازداد من ذلك
الطرف وان اخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية الثالث تلك الحركة لا يمكن ان تكون طبيعية لان
الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وحدا معينا وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له
واذا لم يمكن ان يكون طبيعيا لم يمكن ان يكون قسريا لان القسر على خلاف الطبيعة فحيث لم يكن طبع
لم يكن قسر البحث الرابع ان الجسم الذي لا نهاية له لا يكون لاجزائه حركة طبيعية لان الجسم ان كان غير متناه
من كل الجهات لم يكن بانه الحركة متى الخالي اليه فلا يعقل حركة طبيعية وان كان غير متناه من بعض
الجهات حتى يكون الجزء متحركا اذا كان خارجا عن الحد فلا محالة ذلك الجزء انما يتحرك لا الى مكان

مطلوب

مطلوب له بالطبع وهو الذي يطلبه الكل ايضا لان الكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ ليس محيط حتى يطلبه وليس مطلوبه البحث الذي
على كل سطح حركات طبيعية الى جهات محدودة كلها متناهية البحث الخامس في الجسم الذي لا نهاية له لا يجب ان يكون فعله
وانفعاله لا في زمان ومتى كان الفعل والانفعال بين الجسمين متناه اما انه لا يجوز ان يكون الجسم الغير المتناهي
فاعلا فعلا زمانيا فلان ذلك المنفعل اما ان يكون متناهيا او لا يكون متناهيا فان كان متناهيا
فنفرض ان جزء المنفعل ان ينفعل عن جزء من الفاعل [illegible] جزء من غير المتناهي المتناهي او في جزء منه كانت
نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي ينفعل منه غير المتناهي [illegible] نسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي اذ
الاجسام كلما كانت اعظم صارت قوتها اقوى فيكون زمان فعلها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي
لا في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل نسبة الزمانين
فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء والاصغر منه اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذ كان المعنى
مقتضيا لسرعته فيكون اسرع من الكائن لا في زمان واذا اوقف ذلك من جهة الفعل فلك ان توقف مثله من جهة الانفعال
فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي تفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا كانت كلما عظمت ازدادت قوة والعنصر
وان كانت لا تشتد في جوهرها على ما يستبينه فانها تشتد في تأثيرها فان النار لم تجز ان يكون الصورة التي في هذه
النار تشتد وتضعف ولكنها في مقتضاها تكون اقوى وليست هذه الزيادة زيادة الشدة في الجوهر بل زيادة الاثر
والمقدار وقد جرت العادة بان يعقب هذا الموضع ببيان القوى الجسمانية متناهية الاثار ولكن اخرناها الى باب
القوى والتحقيق هذا الموضع الكلام في انقسام الاجسام ولكنا اخرناه الى باب الجسم لانه اليق به
من حيث ان الانقسام الذي بالفعل انما يكون بسبب المادة لا بسبب الكم على ما بيناه ولما فصلنا وطرحنا من
احكام الكل من حيث هو كم وهو واحد وجب ان نخوض بعد ذلك في احكام اقسام الكم اما المنفصل فاثبات
وجوده وبيان عرضيته قد مر في باب الوحدة والكثرة وبقي علينا في هذا الموضع ان نتكلم في احكام الكم المتصل
اما الزمان فقد اخرنا الكلام فيه الى باب الحركة لانه اليق واما الان فلنذكر اولا الاحكام المشتركة بين الثلاثة الباقية
وهي الخط والسطح والجسم ثم نخوض في كل واحد منها

الفصل الرابع عشر

في المباحث المشتركة
بين الثلاثة وهي اربعة البحث الاول المقدار لا يوجد في الخارج مفارقا عن المادة خلافا لاصحاب الخلاء والدليل عليه
ما قلناه ان المقادير المتواردة على الجسم لا شك انها حالة في المادة فلو قدرنا مقدارا مجردا لكان مجردا اما ان يكون
لماهيته او للوازم تلك الماهية او لامر منفك عنها فان كان ذلك لماهيته او لما يستلزمه تلك الماهية او للوازمها
وجب ان يكون كل مقدار غنيا عن المادة ولو كان كذلك لاستحال ان يوجد شيء منها حالا في المادة لان الغني

البحث الخامس

الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة وهي اربعة البحث الاول

بذراعين التي تتخيل ان العرض له بصيرة ومحتاجا اليه فان قيل اليس ان الطبيعية محتاجة الى المادة طبعا في بعض المواضع
ثم لا يلزم افتقارها اليها مطلقا فهنا ايضا لا يلزم من احتياج البعد الى الموضوع في موضع حاجته اليه في كل المواضع
قلنا لا نسلم ذلك فانا بينا ان كمال البعد الذي هو الجسم في الجهات الثلث للطبيعة نوعية محصلة وكذلك السطح والخط
والطبيعة النوعية المحصلة لا تختلف باختلاف المقارنات فاما الطبيعة الجنسية فانها تنفصل بفصول مختلفة
تلك الماهية ويكون الفصل مقتضيا للحاجة حتى يكون في الفصل تصور ما فان مجرد المفهوم من امر يقبل الا
نقسام مفهوم غير محصل بل انما يتم بسبب ما يلحقه من الفصل وهو انه قابل للانقسام في جهة او في جهتين او
في الكل فاما كون البعد بحيث يكون بعضه قائما الا في مادة وبعضه قائما بالمادة فليس بممتنع
فيجب ان لا يختلف لوازم مثل هذه الطبيعة ولقائل ان يقول انا نورد النقض على قولكم الشي اذا
احتاج الى شي في موضع وجب ان يكون محتاجا اليه في موضع اخر بان ماهية الجنس واحدة واذا جاز ذلك في
الجنس فلم لا يجوز ان يحتاج البعد الى الموضوع تارة وان لا يحتاج اليه اخرى فاما ان الطبيعة الجنسية طبيعة غير محصلة والطبيعة النوعية
طبيعة محصلة متحدة فحينئذ هذا الكلام كان فرقا في غير محل الحجة فالاولى في الجواب ان يقال ان الجنس يحتاج الى الفصل تقوما ومطلقا
فلا جرم هو محتاج اليه لا انه انما افتقار الى الفصل فليس من جانب الجنس بل من جانب الفصل كما بيناه في باب الماهية
فاندفع الاشكال ولنرجع الى التقسيم فنقول ان كان ذلك البعد الامر عدميا فلا يجوز الا ان يكون المقدار حالا في
ذلك الامر او ذلك الامر حالا في المقدار او يكونان حالين في ثالث فان كان المقدار حالا فيه فلا يكون مجردا
عن الموضوع وان لم يكن ذلك الامر غنيا عن الموضوع كان المقدار محتاجا الى الموضوع حالا فيما يحتاج الى الموضوع
فيستحيل ان يكون المحتاج غنيا عن الموضوع وبطل ايضا ان يكون ذلك الامر حالا في المقدار فان المقدار ان كان
لذاته محتاجا الى الموضوع استحال ان يصير غنيا عنه بسبب ما يعرض له وان كان غنيا عنه لذاته استحال ان يعرض له ما
يوجب الحاجة بالذات لا يزول بسبب العوارض وبطل ان يكون ذلك الامر حالا في محل المقدار لانه يكون
للمقارن بادنا مع انه قد فرض مجردا فثبت ان المقدار لا يتجرد عن المادة البحث الثاني في بيان المقادير التعليمية
ان المقدار وان كان لا يفارق المادة في الوجود الخارجي الا انه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نتصور المقدار
مع الذهول عن كل المواد فاذا اخذنا الابعاد الثلثة من غير ان يلتفت الى شي من المادة واحوالها كان
ذلك المتخيل جسما تعليميا ثم انه لا يمكن ان يتخيل ولا ان يحس الاجسام متناهيا ومتى تخيلنا الجسم المتناهي فقد تخيلنا نهاية
وذلك هو السطح واذا اخذنا السطح من غير ان يلتفت مع الجسم ولا عوارض من الاعراض التي تكون في سطوح
الاجسام الطبيعية كالالوان والخشونة والملاسة كان المتخيل هو السطح التعليمي ثم اذا اخذنا السطح متناهيا فقد

البحث الثاني في بيان المقادير التعليمية

نظرنا

نظرنا الى نهاية من غير ان يلتفت مع السطح كان ذلك المتخيل خطا تعليميا ثم اذا اخذنا الخط متناهيا فقد تخيلنا
نهاية وهي النقطة فاذا نظرنا اليها من غير ان يلتفت معها الى الخط الذي هي نهايته فقد جردنا النقطة عن الخط
فالحاصل ان هذه المقادير انما حصلت في الوهم بحسب تجريدنا لها فهي المقادير التعليمية البحث الثالث في الفرق
بين كون الجسم تعليميا وبين كون الخط والسطح تعليميين قد عرفت ما معنى الفرق بين ان ينظر الى الشي لا بشرط
ان يكون معه غيره وبين ان ينظر اليه بشرط ان لا يكون معه غيره فاما الابعاد الثلثة فيمكنك ان تتخيلها
بالاعتبارين اعني ان تتخيلها لا بشرط ان يلتفت معها الى المادة وان تتخيلها بشرط ان لا يكون معها
مادة فاما السطح فلا يمكنك ان تتخيله بشرط ان لا يكون معه جسم لانك اذا تخيلت السطح فلا بد وان
تتخيله على وضع خاص فتتوهم له جنبين ويستحيل ان تتخيل منه جانبان متغايران فيكون
المتوهم واحدا فيكون المتوهم جسما لا سطحا وبهذا البيان يظهر انه لا يمكن تخيل الخط بشرط ان لا يكون
في السطح ولا تخيل النقطة بشرط ان لا يكون في الخط فاذن السطح والخط والنقطة لا يمكن تخيلها بشرط
ان لا يكون معها غيرها نعم يمكن تخيلها لا بشرط ان يكون معها غيرها واما الابعاد الثلثة فيمكن تخيلها
بالاعتبارين جميعا البحث الرابع في بيان عرضية هذه الامور اما بيان عرضية الجسم فمن وجهين احدهما انه
يزيد وينقص والجوهر باق على طبيعته النوعية فهو عرض والثاني ان الجسم البسيط اذا قطعناه كان نصفه مساويا
لكله في الماهية مع كونه مخالفا له في المقدار ولو كان المقدار مقوما لكان المختلفان في المقدار مختلفين
في الماهية واما بيان عرضية الثلثة الباقية فذلك فرع على بيان وجودها فمن الناس من انكر كونها
امورا وجودية لوجهين احدهما ان السطح عبارة عن نهاية الجسم ونهاية الشي هي انقطاعه وانتهاؤه فالسطح
اذا امر عدمي وكذلك القول في الخط والنقطة الثاني ان السطح لو كان امرا وجوديا لكان اما متحيزا فيكون قابلا
للقسمة في الجهات الثلث واما ان لا يكون متحيزا فيكون قائما بالمتحيز فيكون قائما بالمنقسم فيكون منقسما
في الجهات الثلث لان القائم بالمنقسم منقسم وكذا القول في الخط والنقطة فان النقطة ان كانت عرضا فلها
محل فذلك المحل ان كان عرضا اخر فيتسلسل وهو محال فينتهي لا محالة الى الجسم فيكون النقطة لا
محالة في شي منقسم فيجب ان يكون منقسما لكنه باطل فاذن النقطة ليست امرا وجوديا واعلم ان كلام هو الجمع
محل والذي يمكن ان يتمسك به في اثبات هذه الامور انا نجد الاجسام متماسة وليس تماسها بتمام ذواتها
فان ذلك يوجب التداخل فتماسها بشي منها ومن المعلوم بالضرورة ان ما به التماس لا بد وان يكون امرا
وجوديا وهو مشكل لان التماس بالعرض لا بالذات ان يقال تماسا بالعدم واما الفارق بين

البحث الثالث

البحث الرابع في عرضية الجسم من وجهين

من القولين والذي يقال من ان الجسم المتصل اذا انقطع حدث له سطح بعد ان لم يكن وان يكون امرا وجوديا ليس
بشيء لانه يمكن ان يقال ان الذي حدث هو تفرق الاتصال وهو امر عدمي اما الجواب عما تمسكوا به فقد مضى في الفصول
السابقة واذا ثبت وجود هذه الامور ثبت ان ضعيفها لا نهاية لها وتكررت تعاد الحجة بكمالها فان قيل اذا الحقت
الماء على الماء فقد بطل كل واحد من السطح المعين وحدث للكل سطح واحد ثم اذا فرقته مرة اخرى ثم زوال ذلك
السطح الواحد وحدث سطحان اخران غير الذين عدما اولا لاستحالة اعادة المعدوم مع ان حقيقة الجسم والطبيعة باقية
بكمالها فعلم بذلك ان السطح عرض يتبع عرضية الخطوط والنقط الفصل الخامس عشر فيما يختص بكل واحد منها
من المباحث وهي اربعة البحث الاول في ان الجسمية من توابع المادة واعلم ان المقدار المعين لا يقتضيه الصورة الجسمية
لذاتها والا لكان كل جسم على ذلك المقدار ولانا بينا ان الجسم الواحد يختلف عليه المقادير وليس ايضا
بسبب الفاعل فان الفاعل اذا اعطى الصورة الجسمية مقدارا معينا ثم اعطاها مقدارا اخر فذلك انما
يكون بان يتحدد الصورة الجسمية لا بجانب وتنقلص من جانب آخر وما كان كذلك كان قابلا للوصل
والفصل فيكون الصورة الجسمية وحدها قابلة للفصل والوصل وذلك محال فبقي ان يكون المقدار
المعين بسبب المادة لكن لا مطلقا والا لوجب اشتباه المذكور بل بسبب احوال عرضت
للمادة لاجلها تخصص استعدادها بقبول ذلك المقدار دون سائر المقادير واعلم انه وان كان الامر
على ما بينا الا ان المقدار يفارق المادة في الوهم واما الصورة فانها لا تفارقها لا في الوهم ولا
في الوجود البحث الثاني في السطح اعلم ان السطح اعتباران احدها كونه قابلا للعرض بعدين متقاطعين
على زاوية قائمة وكونه كذلك انما كان بسبب كونه نهاية الجسم الذي هو قابل للعرض الابعاد الثلثة
فان كون الشيء نهاية لقابل الابعاد الثلثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا لانه نهاية مطلقا
مقتضاه ان يكون قابلا للعرض بعدين واعلم ان السطح بهذا الاعتبار ليس بمقدار بل هو من
باب المضاف الذي لا يكون الا للمقدار واعلم انه فرق بين قولنا السطح قابل للفرض بعدين
وبين قولنا السطح قابل للطول والعرض فان الاول حق والثاني باطل لان السطح هو العرض
في الطول نفسه فكيف يجعل قابلا للعرض لان قابل الشيء يجب ان يكون مغايرا للمقبول الاعتبار الثاني
للسطح كونه بحيث يمكن ان يخالف غيره من السطوح في القدر والمساحة وبهذا الاعتبار كم وقد
بان ان السطح الواحد والخط الواحد لا يكون مورد الاستقامة والانحناء معا في باب الكيفيات
المختصة بالكميات البحث الثالث عن احكام النقطة وهي ثلثة الاول انها غير قابلة للانقسام لان النقطة نهاية الخط

فيما يختص كل منها من المباحث

البحث الاول

البحث الثاني

البحث الثالث في النقطة

فلو انقسمت لكان لها جزآن والكلام جزآن من الخط والكلام في الجزء الاخير هو النهاية فاما الجزء الذي قبله فلا يكون
نهاية لان بعده شيئا آخر فاذن نهاية الخط غير متجزية وبهذا ثبت ان الخط لا يتجزى في العرض والسطح لا يتجزى
في العمق الثاني الذي يقال النقطة ترسم بحركتها الخط فهو للتفهيم لا للتحقيق لانا اولا نعلم ان حركة النقطة تكون لا محالة
في شيء او على شيء ونعلم ان الشيء يكون قابلا لان يتحرك فيه فيكون جسما او سطحا فيكون هذه الاشياء موجودة قبل
حركة النقطة فلا يكون حركة النقطة علة لوجودها وثانيا فلان الشيء اذا ماس شيئا وفارقه فان حاله بعد المماسة
كحاله قبلها فاذن الكلام لا يبقى بعد زوال المماسة استحال ان يحصل الامتداد من اجزاء المماسة الثالث ان
النقط اذا اجتمعت فلا يحصل من اجتماعها الخط لان النقط الثلث اذا اجتمعت فالواسطة ان لقيت كليتها
كلية الطرفين فهي داخلة فيهما فهما داخلتان فيها والداخل لا يوجب التعظيم وان كانت الواسطة ما لقيت
بكليتها كلية الطرفين بل ببعض منها يلاقي احد الطرفين وببعض آخر يلاقي الجانب الآخر لزم انقسامها وقد ابطلنا
ذلك وبهذا الدليل يظهر انه لا يحصل الخط من تاليف النقط ولا السطح من تاليف الخطوط ولا الجسم من تركب
السطوح وبهذا يتبين انه يستحيل ان يكون بين الخطوط والسطوح نسبة او بين السطوح والاجسام نسبة
اصلا البحث الرابع في رسم النقطة قال اوقليدس النقطة شيء لا جزء له قيل ليس غرض اوقليدس من ذلك
الا تمييزها عن المقادير ولا شك ان النقطة تتميز بالوصف المذكور عن المقادير فاما من اراد ذكر رسم يميز النقطة
عما عداها فلا بد وان يزيد في هذا الرسم شيئا لا يدخل فيه ذات الباري تعالى والوحدة فمنهم من قال النقطة
شيء ذو وضع لا جزء له والباري تعالى ليس له وضع ولا اليه اشارة وكذلك الوحدة لا وضع لها ولا اشارة
اليها ومنهم من رسمها بكونها نهاية الخط فاما بيان ان النقطة هل تتحرك ام لا تتحرك فلنؤخره الى باب الحركة
وقد بقي علينا من مباحث الكم المتصل امر المكان فانه عبارة عن السطح الحاوي فلنتكلم فيه الفصل السادس عشر
في اثبات المكان ان الشيء قد يكون معلوما من جهة بعض احواله وان كان مجهول الوجود
والماهية ويكون كل واحد منهما مطلوبا والمكان من هذا الجنس لان المفهوم منه عند الجمهور انه امر
يصح للجسم ان ينتقل عنه واليه بالحركة وان يسكن فيه ثم اختلفوا في ان هذا الامر هل له وجود ام لا فبعضهم انكر
وجوده قال لان القول بوجوده يؤدي الى محالات اربعة الاول لو كان المكان موجودا لكان
اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جسما او لا يكون فان كان جسما فهو باطل
لتداخل اجسام او لا فلان كل جسم محتاج الى المكان فلو كان المكان جسما لاحتاج الى مكان آخر ويلزم
منه التسلسل والثاني فلان كل مكان فالمتمكن يداخل فيه فلو كان المكان جسما لكان الجسم المتمكن مداخلا للجسم

البحث الرابع

في اثبات المكان

فصل المكان الاول

وذلك محال وامّا ثانيا فلانه لو كان جسما فاما ان يكون بسيطا او مركبا وليس شيء من البسائط والمركبات
كذلك ان يشير اليه منقول اليه هو المكان وباطل ايضا ان يكون جوهرا غير جسم لوجهين اما اولا فلان المكان مطابق
للمتمكن ويستحيل ان يكون مطابق الجسم جوهرا معقولا وامّا ثانيا فلان كل مكان فاليه اشارة ولا شيء من الجواهر
المعقولة اليه اشارة فلا شيء من المكان بجوهر معقول وباطل ان يكون عرضا لانه امّا ان يكون قائما بالمتمكن
او بغيره والاول باطل لوجهين امّا اولا فلانه لو كان عرضا للمكان حصل مع المتمكن ثم يكون المتمكن منتقلا
مع المكان لا من المكان ولا اليه وهذا خلف وامّا ثانيا فلان العرض يكون موجودا في المحل ولا يكون المحل موجودا
فيه فيلزم ان لا يكون الجسم موجودا في المكان بل يكون المكان موجودا فيه وباطل ان يكون حالا في غير المتمكن لان
المتمكن اسم مشتق من المكان فلو كان المكان عرضا قائما بجسم آخر لكان المتمكن ذلك الشيء لان العرض متى قام بالشيء
اشتق للمحل اسم من اسم الحال كالابيض والاسود فكان يجب ان يكون المتمكن هو الى ومثله الا الحوى وهو
باطل الثالث لو كان المكان امرا موجودا لكان للخلو امّا ان يكون المكان محتاجا الى الحركة وذلك باطل
لان المكان قد وجد مع عدم الحركة وامّا ان يكون الحركة محتاجة الى المكان وقد ثبت ان ما يحتاج اليه الشيء فهو
احد العلل الاربع فامّا ان يكون علة فاعلية للحركة وهو باطل لان كل حركة لحصول فيها علة فاعلية غير المكان وامّا
ان يكون علة عنصرية لان العلة العنصرية للحركة هي المتحرك لا المكان وامّا ان يكون علة صورية وهو ظاهر الفساد
وامّا ان يكون علة غائية وهو باطل لثلثة اوجه امّا اولا فلان العلة الغائية انما يجب وجودها في الاعيان عند
الوصول الى الغاية والمكان يجب حصوله قبل الوصول الى الغاية وامّا ثانيا فلان المكان لو كان كمالا يتشوّق
اليه المتحرك لكان من كمالات الاشياء ان يحصل في امكنة يشتاق اليها وامّا ثالثا فلان الصورة كمال
منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء والمكان ليس صورة للمتحرك ولا صورة الحركة وامّا المشترك
فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص الرابع لو كان للجسم مكان لكانت الاجسام النامية
في مكان ولكان مكانها متحركا معها ولكان لمكانها مكان الى غير النهاية والتالي محال فالمقدم مثله
الخامس ان حركة الجسم عبارة عن الانتقال واستبدال القرب والبعد ولما كان هذا الاستبدال قد يحصل
للجسم كذلك يحصل للسطح والخط والنقطة فلو كان هذا الانتقال يوجب للجسم مكانا لاوجب ايضا للنقطة
مكانا ولكن ذلك محال لوجوه امّا اولا فلان مكان الشيء يجب ان يكون مساويا له حتى الاسم وغيره
والمساوي للنقطة نقطة فاذن مكان النقطة نقطة ثم ليس احدى النقطتين بان يكون مكانا للاخرى
اولى من العكس فح يلزم ان يكون كل واحد منهما مكانا للاخرى فيكون كل واحدة منهما حالا ومحلا

الثاني من الوجوه الاربعة

الثالث من الوجوه الاربعة

الرابع من الوجوه الاربعة

بذا محال

بذا محال وامّا ثانيا فلان كل ماله مكان فلا بد وان يكون له مكان طبيعي ومكان غريب ويكون له لا محالة ميل الى
المكان وميل من الغريب والميل هو الثقل والخفة فيلزم ان يكون للنقطة ثقل او خفة وذلك محال وامّا ثالثا
فلان النقطة كما مضى امر عدمي فيستحيل ان يكون لها مكان فهذه حجج منكري المكان والجواب عن الاول هو
ان المكان عرض قائم بغير المتمكن فانه عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي وقوله اذا كان المكان حالا في شيء آخر وجب ان يكون اسم المتمكن مشتقا من ذلك الشيء قلنا ان
الاسم المحل من اسم الحال ليس بمشتق منه حتى يجب ذلك لا محالة فربما يوجد في كثير من الاعراض وامّا المتمكن فلا نسلم انه
مشتق من المكان بل هو مشتق من التمكن والتمكن عرض موجود في الجسم المحوي ثم ان سلمنا ان المتمكن مشتق من المكان ولكن
من اين يجب ان يشتق الاسم للجسم من العرض الحال في الجسم الآخر كالعلم فانه في العالم ويشتق منه الاسم للمعلوم والجواب عما ذكره
ثانيا ان الذي يستبدل نموه مكانا بعد مكان فلا يلزم ما قالوه والجواب عما ذكره رابعا انه لا يلزم لو قلنا ان الانتقال
سواء كان بالذات او بالعرض يوجب المكان ولكن لا نقول كذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق
بالحيطة مفارقة بذاته من ذاته لا بسبب شيء هو مفارق بذاته هو الموجب للمكان وامّا الخط والسطح والنقطة فانها
في المفارقة ليست مستقلة بل تابعة للجسم فهذا هو الجواب عن شبه المنكرين لوجود المكان والذي يدل على وجوده امور
منها الاول الانتقال فانه عبارة عن التغير في الاين لانه قد يوجد الانتقال من غير حصول التغير في الجوهر والكم والكيف
وسائر الاعراض وقد لا يوجد الانتقال عند حصول التغير في كل تلك الامور فعلمنا ان الانتقال هو التغير في الاين
اي هو تغير نسبة الى المكان وذلك يوجب وجود المكان وثانيها انا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم يغيب ويحضر جسم آخر
حيث هو والبديهة تقتضي ان يكون هناك امر مشترك وليس ذلك الا المكان الذي كان للاول ثم
صار للآخر وثالثها ان وجود الفوق والسفل معلوم بالضرورة وذلك يقتضي وجود المكان والاولى ان يقال العلم
بوجود المكان علم بديهي فانه لو سلم كونه استدلاليا لتوجهت الشكوك على هذه الوجوه

الفصل السابع عشر

في ضبط المذاهب في ماهية المكان قد ذكرنا انا نعني بالمكان ما ينتقل الجسم منه واليه بالحركة ولا يتسع معه لجسم
آخر فنقول هذا الامر امّا ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا من الجسم فامّا ان يكون هيولاه
او صورته وان لم يكن جزءا له فلا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو امّا ان يكون عبارة عن بعد ساوي
اقطاره فهو يشغله بالذات سايس وامّا ان يكون عبارة عن سطح جسم يحويه سواء كان سطح جسم يكون حاويا
له او يكون محويا له وامّا ان يكون عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي فهذه مذاهب خمسة وقد ذهب الى كل واحد منها ذاهب والحق هو الاخير واحتج من جعل المكان هيولى

حجة من جعل المكان صورة

بان المكان يتعاقب عليه اشياء هو المتمكنات والمادة يتعاقب عليها اشياء هي الصور فالمكان هو الهيولى وثانيها
ان حد صورة بان المكان محدد حاصر والصورة محددة حاصرة والذي يدل على بطلان المذهبين
من الصور ثمنه احدها ان المكان قد يترك بالحركة والهيولى والصورة لا يتركان اصلا وثانيها ان المكان
يطلب بالحركة والهيولى والصورة لا يطلبان بالحركة وثالثها ان المركب ينسب الى الهيولى فيقال باب خشبي ولا
ينسب الى المكان فيقال [illegible] والذي تمسكوا به فهو قياس من موجبتين في الشكل الثاني فان الصورة
قالوا المكان يتعاقب عليه المتمكنات وكل ما يتعاقب عليه اشياء فهو مادة فيحصر الكبرى كاذبة واعلم ان الكل
في هذه المسئلة ان المكان هو البعد ام لا فلنتكلم فيه

الفصل الثاني عشر في الكلام على اصحاب البعد

في الكلام على اصحاب البعد

زعم جماعة ان من غايات الجسم الحاوي [illegible] التي يتعاقب عليها الاجسام وهي المكان ثم منهم
من جوز خلو هذه الابعاد من الاجسام وهم اصحاب الخلاء ومنهم من [illegible]
بوجود هذه الابعاد من الاجسام وهم اصحاب الخلاء ومنهم من منع ذلك ولكن يبطل القول بوجود هذه
الابعاد [illegible] في الفصل الثالث الذي ثم يبطل القول بالخلاء واعلم ان اصحاب البعد منهم من زعم ان
العلم بذلك ضروري لان الناس كلهم يحكمون ان الماء انما حصل في الاحياز التي بين اطراف الاناء و
منهم من احتج على اثباته ثم لهم في هذا الاحتجاج طريقان احدهما ان يدلوا على اثبات مذهبهم ان المكان
هو البعد والاخر ان يحتجوا على فساد قول اصحاب السطح ثم يلزمون من ذلك صحة القول بالابعاد واما الطريق
الاول فمن وجهين احدهما ان اختلاط البسائط قد يكون سببا لاشتباه بعضها بالبعض وانما نزول
ذلك الاشتباه بنزع شيء بعد شيء من تلك المختلطات حتى لا يبقى الا ذلك البسيط فيتميز هو عن تلك
الاشياء والبعد الذي ادعيناه من هذا الباب فانا اذا توهمنا خروج الماء من الاناء وعدم دخول الهواء
فيه لزم ان يكون البعد الثابت بين اطراف الاناء موجودا وذلك يوهمنا ان ذلك البعد الفضائي كان
موجودا عندما كان فيه الماء [illegible] وثانيهما ان كون الجسم في مكان ليس بسطحه فقط بل بحجميته الفضائية وان يكون
ماخذه مساويا لكل المتمكن فيه جسم ذو ابعاد ثلثة فالمكان يجب ان يكون ذا اقطار ثلثة واما الطريق الثاني
فمن وجوه احدها ان المكان لو كان سطحا محيطا بسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن مفارقة سطح
متوجها الى سطح آخر ثم الطائر الواقف في الهواء والواقف في الماء عند ما يجري الهواء والماء عليهما يجب ان يكونا
متحركين فان الذي فرض مكانا لهما قد تبدل عليهما واما من الطير الواقف في الهواء والواقف في الماء متحركين
بل ساكنين وكل ساكن فسكونه في مكان واحد اذ ليس الا زمن سطح واحد [illegible] بفرض سكونه فيه سوى

يليه هو

الطريق الاول لمثبتي البعد

احدها

ثانيهما [illegible]

الطريق الثاني [illegible] الاول

البعد الذي

البعد الذي لا يشغله الذي لا يتحرك لا ينتقل بوجه من الوجوه لان الاشياء اذا حصلت على حالة واحدة وثانيها ان المكان يجب ان يكون بحيث
لا يتحرك بوجه من الوجوه والى نهايات الجسم قد يتحرك بوجه ما ويزول وثالثها ان الناس يصفون المكان بالفراغ والامتلاء
ولا يصفون السطح بذلك ورابعها انا لو جعلنا المكان عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي لم يكن لاجزاء الاجسام
مكان وذلك محال ولو جعلناه عبارة عن البعد كان لاجزاء الاجسام مكان فيصير الذي قلناه اولى وخامسها ان النار
في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى السفل تطلب مكانا بالحقيقة ومحال ان تطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية
محال ان تطلبها طبيعة الجسم بل انما تطلبها لانها لا الجسم الطالب [illegible] فاذن المطلوب هو البعد على الترتيب والجواب اما
الذي ذكروه اولا فنقول لا شك انا نجزم بخاطر حصول وجود البعد لكن الذي حصل عنه [illegible] اللازم عن المحال
لا يجب ان يكون صحيحا بل يجوز ان يكون محالا واما الذي ذكروه ثانيا من ان الجسم يقتضي المكان لا بسطحه بل بحجمه فنقول
ما الذي تعنون بكون الجسم مقتضيا للمكان فان عنيتم به انه لحجميته يصح ان يحيط به جسم آخر فذلك مسلم ولا يلزم منه
مقصودكم وان عنيتم به ان كل بعد من حجمه يقتضي بعدا فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول واما الذي ذكروه ثالثا فان
الطير الواقف في الهواء اذا كان يجري عليه الهواء فنقول ان عني بالسكون ان لا يتبدل نسبته الى الامور الثابتة
فهو بهذا المعنى ساكن لكن لم قلتم ان السكون بهذا المعنى يقتضي الاستقرار في مكان واحد وان عني بالسكون نفس
الاستقرار في مكان واحد فعند الخصم ليس بساكن بل متحرك وهم لم يقيموا البرهان على امتناع ذلك لكن شرح وجه
المكان في باب الحركة واما الرابع الذي ذكروه رابعا من ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك فنقول
مسلم ان المكان لا يتحرك [illegible] فهو غير مسلم ولا مشهور الجمهور يرون الجرة مكانا للماء ويرون
حركتها [illegible] ان الامور المبنية على العرف والعادات لا تصلح لان يعول عليها في العقليات [illegible]
فانهم لا يستبعدون ان يقولوا ان البسيط الذي هو داخل الجرة خلو او فارغ واما السادس فنقول [illegible]
على ان لكل جسم مكانا حتى يحصل لاجل البعد مكانا ثم لكل جسم وضع والفلك الاقصى وضع [illegible] في الوضع
على ما سنبينه فاما ان يكون لكل جسم مكان [illegible] لم يثبت اصلا واذا لم يثبت ذلك اصلا لم يلزمنا
الحكم بان المكان هو البعد لا غير والجواب عما ذكروه سابعا من ان طلب النهاية ممتنع فنقول ان طلب النهاية
على وجهين احدهما ان يطلب الجسم ان يحصل في نفس السطح وذلك محال والاخر ان يطلب ان يلاقيه الجسم بحيث يكون
[illegible] المحيط بالجسم وهذا المعنى يتحقق مع القول بجعل النهاية مكانا [illegible] واذ قد فرغنا من حل شبههم
فلنذكر ما يدل على فساد قولهم فنقول لو كان للمكان بعدا وللجسم بعدا آخر فاذا حصل الجسم في ذلك البعد فلا يخلو
ان يبقى البعدان [illegible] او يبقى احدهما دون الآخر فان لم يبقيا فقد عدم المتمكن وهذا المكان عند ما يكون

الثاني

الثالث

الرابع

الخامس

[illegible]

المتمكن في المكان بدلا خلف وان لم يبق البعد بحاله لزم عدم المتمكن عند حصول المكان او عدم المكان عند حصول المتمكن وكلاهما محال وان بقي البعدان فاما ان يتحدا او لا يتحدا بل يكون كل واحد منهما باقيا متميزا عن صاحبه وهذا هو الذي ذهب اليه اصحاب البعد فنقول ان ذلك محال من وجوه اربعة احدها انه يلزم اجتماع البعدين هما متماثلي الماهية في مادة واحدة مع لا يتميز احدهما عن الآخر بشيء من الذاتيات ولا بشيء من العوارض سواء كان لازمة او مفارقة لانه متى اجتمع المثلان في مادة واحدة فليس بان يعرض العارض لاحدهما اولى من ان يكون هو بعينه عارضا للآخر فاذن يكون عارضا لهما جميعا واذا كان ذلك العارض مشتركا بينهما استحال ان يكون سببا للتميز فاذن البعدان لا يتميز احدهما عن الآخر بحقيقته ولا بشخصيته واذا ارتفع التميز ارتفع الاثنينية وحصل الاتحاد وقد ابطلناه فان قيل تميز احدهما عن الآخر بكون احدهما حالا في الجسم والآخر حالا فيه الجسم فنقول ان البعدين المتماثلين ليس احدهما بالحالية والآخر بالمحلية اولى من العكس ويعود الالزام المذكور الثاني انه لا معنى للبعد المتخصص الا البعد الذي بين طرفي هذا الاناء فلو جاز ان يكون البعد الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدين مع ان الماهية واحدة والاشارة الحسية اليهما واحدة جاز ان يكون الشخص المشار اليه شخصين وان كانت الماهية واحدة والاشارة واحدة بل ليس جعله شخصين اولى من ان يكون ثلثة واربعة ويلزم منه تجويز ان لا يكون الشخص الواحد المشار اليه واحدا بل اشخاصا غير متناهية فان قيل انما حكمنا بان الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدان لانا لما قدرنا خروج الماء من ذلك الاناء وعدم دخول جسم آخر فيه وجدنا فيه بعدا فعلى هذا علمنا انه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكمنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا الطريق في الانسان الواحد حتى يلزمنا ان نقول هذا المشار اليه ليس واحدا بل اثنان فنقول هب ان هذا الوجه ممكن ولكنا بهذا الوجه نستفيد ان الواحد في الماهية وفي الاشارة الحسية قد لا يكون واحدا بالشخص بل قد يكون اثنين فما واذا جوزنا ذلك فهب ان هذا الطريق لم يوجد في الانسان المشار اليه ولكن مع ذلك لا يمكننا ان نقطع بكون الانسان واحدا لانه وان لم يوجد ذلك الطريق فلعل هناك طريقا آخر يعرف كون ذلك الانسان المشار اليه اثنين وان كنا ما وجدنا ذلك الطريق فثبت ان ما قالوه يوجب الشك في وحدة جميع الاشخاص الثالث انه لما ثبت ان الاجسام ممانعة من التداخل والمعنى من امتناع تداخلها هو ان يبقى كل واحد منهما في حيز غير حيز الآخر وهذا الحكم لا يثبت الا في الشيء الذي يكون له لذاته حصول في الحيز والجهة لان الذي يكون له حصول في حيز وجهة استحال ان لا يقتضي ان يكون حصوله في حيز غير حيز الشيء الآخر والشيء الذي يكون له لذاته لا لغيره حصول في الحيز هو المقدار لا الهيولى ولا الصورة ولا سائر الاعراض اما الهيولى فلانها في حد ذاتها مجردة عن الوضع والحيز كما ستعرف واما

الصورة

واما الصورة فلان الجسم الواحد قد يتخلخل فيشغل حيزا اكبر ثم يتكاثف فيشغل حيزا اصغر مع ان صورة الجسم بحالها فعلمنا ان الصورة الجسمية ليست لذاتها شاغلة للحيز والا لما اختلف الشغل مع اتحاد الصورة واما سائر الصور والاعراض فظاهر من امرها انها لا تشغل الاحياز شغلا بالذات بل الشاغل بالذات هو المقدار واذا كان امتناع التداخل كما يحصل بالذات للمقدار وبالعرض لغيره وعلمنا ان المقادير متماثلة [illegible] كل بعدين فهما لا محالة اكبر من ~~[illegible]~~ فهو اعظم منها لان زيادة المقدار على المقدار يوجب العظم فلو كان بين حافتي الاناء بعد آخر سوى بعد ظرفه لكان مجموعهما والذي بين النهايات ذلك بعينه قدر كل واحد منهما والقائل ان يقول متى يكون البعدان اعظم من البعد الواحد عند تداخلهما او لا عند تداخلهما والاول باطل لان البعدين انما يكونان اعظم من البعد الواحد اذا كانت الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الآخر ومتى كان كذلك لم يكونا متداخلين وان اعتبرتم ان البعدين يكونان اعظم من البعد الواحد اذا لم يتداخلا فهذا مسلم ولكن لم قلتم انه لم يحصل هنا التداخل وهل النزاع الا فيه فالحاصل انه لا يمكن بيان كون البعدين اعظم من البعد الواحد الا بعد بيان امتناع تداخلهما فلو بينا امتناع تداخلهما بوجوب كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما لزم الدور فهذا ما عندي في هذا الموضع

الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء

اصحاب الخلاء على صنفين فالاكثرون منهم زعموا ان الخلاء ليس امرا وجوديا ونحن نعبر عنه بعبارة لا يوهم كونه امرا وجوديا اصلا فنقول انا نجوز وجود جسمين لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما فهذه عبارة مختصرة للمقصود غير موهمة كون الخلاء امرا وجوديا والذي يتوهم من ان بين ذينك الجسمين ابعادا هي امور وجودية فذلك وهم باطل كما ان الذي يتوهم خارج العالم من الخلاء والملاء وهم باطل عند الحكماء ومن الناس من سلم ان الخلاء امر وجودي وزعم ان الابعاد الثلثة اذا حلت في المادة حصل الجسم من ذلك وان لم تحل فيها كان ذلك خلاء ونحن نذكر اولا ما يفسد القول الاول خاصة ثم ما يفسد القول الثاني خاصة ثم ما يفسدهما جميعا فالذي يدل على فساد المذهب الاول ان نقول الجسمان اللذان لا يتلاقيان ولا يلاقيهما جسم قد يكون ما بينهما بحيث يسع ذراعا وقد يكون بحيث لا يسع الا ذراعا الواحد وقد يكون بحيث لا يسع الذراع الواحد والذي بين جسمين آخرين قد يكون مخالفا لما بين الجسمين الاولين في احتمال الاجسام العظيمة والصغيرة وليست هذه الاحكام احكاما وهمية كاذبة فان اتساع ما بين الجسمين المفروضين تارة للذراع وتارة لما هو اقل واكثر امر حاصل [illegible] بخلاف الابعاد المتوهمة خارج العالم فانها امور كاذبة وهمية باردة

بعد واحد وكل بعد اكبر من بعد واحد

اعظم من البعد الواحد ومعلوم ان الامر ليس كذلك لان مجموعهما

ملوسفنا امتناع تداخلها لوجوب

محيط الوجود والذي يدل على فساد مذهب الفريق الثاني امران الاول ان الخلاء مما يمكن تقديره فانا نعلم
بالضرورة ان الخلاء الذي بين السماء والارض اضعاف الخلاء الذي بين مرفقين وقبول المساحة والتقدير
من خواص الكم فالخلاء اذن كم فاما ان يكون كما منفصلا او متصلا والاول باطل لوجهين اما اولا فلان
الكم المنفصل حصوله من اجتماع الوحدات الغير القابلة للانقسام فكان يستحيل ان يحصل فيه الجسم القابل للانقسام
ابدا واما ثانيا فلان الكم المنفصل غير ذي وضع ومكان الجسم يجب ان يكون ذا وضع فالخلاء
اذن كم متصل فاما ان يكون كما متصلا بالذات واما ان يكون كما متصلا بالعرض فان كان كما
متصلا بالذات فلا شك انه كم ذو وضع فاذن الخلاء مقدار ومتى كان كذلك استحال ان يوجد
الا في المادة لما مضى ومتى كان كذلك كان الخلاء جسما فكان الخلاء ليس بخلاء وان كان كما متصلا
بالعرض فالخلاء اما ان يكون الخلاء حالا في المقدار او المقدار حالا في الخلاء او الخلاء والمقدار يكونان
حالين في ثالث فان كان الخلاء حالا في المقدار وهو حال لا محالة في المادة فكان الخلاء ملاء وهكذا
القول ان فرض الخلاء والمقدار حالا في محل واما ان فرض الخلاء محلا للمقدار كان الخلاء جسما لانه لا معنى للجسم الا
الذي فيه قابلية الابعاد فثبت ان الذي فرض خلاء فهو جسم فاذن القول بالخلاء باطل الثاني
هو ان الابعاد المفارقة اما ان يكون متشابهة او غير متشابهة والقسم الثاني قد ابطلناه فتعين القسم
الاول وهو كون تلك الابعاد متشابهة وكل متشابه فهو ذو حد او حدود وكل ما كان كذلك فهو متشكل وذلك
الشكل ان كان لذاته كان شكل الجزء شكل الكل لاشتراكهما في الماهية [illegible]
ووجوب اشتراك المشتركين في الماهية الاشتراك في لوازمها ولو كان كذلك لما كان ذلك الشكل حاصلا
لكل فاذن لو كان لذاته يقتضي شكلا لما كان كذلك الشكل حاصلا لهذا خلف ومحال ان يكون ذلك
الشكل بسبب الفاعل [illegible] لان المقدار الواحد يحتاج مستقلا لقبول الفصل والوصل والتمدد وذلك
محال فبقي ان يكون ذلك الشكل بسبب المادة فاذن ذلك المقدار مادي والمادة الموصوفة بالمقدار
يلزم ان يكون جسما فاذن الخلاء جسم هذا خلف واما الذي يدل على فساد القولين فحجج وهي اما
ادلة عقلية و[illegible] علامات حسية اما الادلة العقلية فثلثة الاول الجسم لو حصل في الخلاء لاستحال ان
يكون ساكنا او متحركا والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الخلاء لا يخلو اما ان يكون متشابه
الاجزاء واما ان لا يكون ومحال ان لا يكون متشابه الاجزاء لان ما به يخالف جزء جزءا اما ان يكون
لازما لذلك الجزء او لا يكون فان كان لازما فذلك [illegible] ان يكون [illegible] ذلك الجزء او

البرهان الثاني

الادلة العقلية

نحو او المحاذي ومحال ان يكون لماهية ذلك الجزء لان الخلاء اما ان يكون عبارة عن عدم الاجسام واما ان يكون عبارة
عن الابعاد المفارقة وكيف كان فلا اختلاف في حقيقة المفهوم ومحال ان يكون لامر حال فيه لان لوازم الماهية
مشتركة بين افرادها فلو لزم جزءا من الخلاء لزم كل جزء ذلك الامر فيبطل الاختلاف فيه جزءا جزءا ومحال ان يكون لامر
يحل فيه الخلاء لان الخلاء يكون حالا لا محلا واما انه لم يمكن [illegible] فلا يخلو من ان يحصل التساوي بين الاجزاء
حينئذ الموجودة في الخلاء واذا كان كذلك استحال ان يكون موضع مطلوبا بالطبع للجسم وان يكون موضع آخر مهروبا
عنه بالطبع لانه لا يجوز ان يكون احد المتساويين مطلوبا والآخر متروكا واذا كان كذلك لم يكن للجسم مكان طبيعي فلا يكون
له سكون طبيعي ولا حركة طبيعية [illegible] ان يكون له حركة او سكون ارادي فان الارادة ان تخص
احد المتساويين بالحكم دون الآخر واذا ثبت ذلك استحال ان يكون له حركة قسرية لان القسر على خلاف الطبع فاذا
لم يكن له ميل طبيعي الى حيز معين استحال وجود القسر [illegible] الجسم اذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في
المسافة ارق كانت الحركة فيها اسرع وكلما كان اغلظ كانت الحركة فيه ابطأ لان الرقيق شديد الانفعال
عن الدافع الخارق والغليظ شديد المقاومة وهذا ايضا المشاهدة يدل على ذلك واذا ثبت ذلك فنقول
اذا فرضنا الجسم متحركا في خلاء فتلك الحركة لا بد ان يكون في زمان لان كل حركة فهي في قطع مسافة وكل مسافة
فهي منقسمة وقطع نصفها قبل قطع كلها فيكون تلك الحركة في زمان ولنفرض ذلك الجسم بعينه متحركا في
ملاء ولا شك ان زمان حركته في الملاء اطول من زمان حركته في الخلاء ولا شك ان لزمان الحركة
الخلائية الى زمان الحركة الملائية نسبة فليكن ذلك بالعشر ثم لنفرض ملاء آخر نسبة رقته الى الملاء الاول كنسبة
الحركة الخلائية الى الحركة الملائية الاولى فيلزم ان يكون الحركة في هذا الملاء الرقيق مساوية للحركة في الخلاء لان
الملاء الرقيق ليس فيه الا عشر ما في الملاء الكثيف من المقاومة وقد بينا ان نقصان زمان الحركة
التي في مسافة معينة مساو لزيادة لطافة الجسم التي في تلك المسافة واذا كانت رقة الملاء الثاني عشرة
اضعاف رقة الملاء الاول وجب ان يكون زمان الحركة فيه عشر زمان الحركة في الملاء الاول وذلك
هو مقدار زمان الحركة في الخلاء فيلزم ان يكون زمان الحركة في الخلاء مساويا لزمان الحركة في الملاء وان
اخذت الملاء الثاني بحيث يكون نسبة رقته الى الملاء الاول ازيد من نسبة زمان الحركة الخلائية
الى الحركة الملائية الكثيفة لزم ان يكون الحركة في هذا الملاء الرقيق اسرع من الحركة في الخلاء فيلزم ان
يكون الحركة مع المانع مساوية للحركة لا مع المانع او اسرع وكل ذلك محال الثالث انا سنبين
في باب الحركة ان الحجر اذا رمي قسرا الى فوق فهو انما يتحرك لان المحرك افاده قوة محركة الى فوق

الاعراض

بسيحه

الرجحان العالي

الشکوک التی اوردها علی هذه الادلة الثلثة

~~فهو فی ذلک ان الحرکة ان یکون الی فوق وذلک~~ القوة انما بطل بمصادمات الهواء الذی فی المسافة
فلو لم یکن فی المسافة هواء بل کان خلاء صرفا لما وجدت المصادمات فکان یجب ان لا تضعف القوة ولا تبطل
وکان یلزم ان لا یرجع الحجر المرمی الی فوق الا بعد وصوله الی سطح الفلک ولما لم یکن کذلک علمنا ان هذه
المسافة غیر خالیة واعلم ان علی هذه الادلة الثلثة التی ذکرناها شکوکا اما الاول فلقائل ان یقول انه لیس

الاول من الشکوک

یجب اذا کان شیئان واحد موافق مشابه ان یلزمه ان لا یسکن فی کل واحد منهما فان امثال هذه المواضع
انما اتفق للجسم الحصول فیها وقف فیه بالطبع ولم یهرب عنه لحال جزء من اجزاء الهواء وجزء من اجزاء الارض
فی حیز غیر الارض ولولا هذا لما کان سکون ولا حرکة بالطبع لشیء من اجزاء العنصر الواحد فی حیزه فان کل
واحد من الحیز الذی یکمله للجسم لیس یفضل … علی الحیز … علی متشکل اجزاء ذلک الجسم واما الثانی

الثانی من الشکوک

فلقائل ان یقول المحال الذی ذکرتموه انما لزم لانکم اوجبتم الحرکة عن ان یکون لها فی ذاتها استحقاق
لزمان بل جعلتم استحقاقها لزمان بسبب ما فی مسافتها من المعاوقة وذلک باطل فان الحرکة ما بها انها
قطع المسافة ولا محالة یکون قطع الجزء سابقا علی قطع الکل فلاجل ذلک انها تستحق ان یکون لها زمان
ولذلک فان حرکة الفلک لها زمان وان لم یکن لها شیء من المعاوقات تلزمها فی مسافتها من
المعاوقة یوجب ان یصیر بها الطول فطول الزمان انما یحصل بسبب المعاوقة واما اصل الزمان
فانما حصل بسبب اصل الحرکة فهو حاصل للحرکة … یکون فی الخلاء واما الذی … المعاوقة فلا شک
انه یقل بقلة المعاوقة ویکثر بکثرتها واذا ظهر ذلک فنقول لنفرض الزمان الذی یقطع فیه
ذراع من الخلاء عشر ساعات ثم یکون الساعة الواحدة فی مقابلة اصل هذه الحرکة وباقی الساعات بسبب
مقاومة الملاء فاذا فرضنا ملاء نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الاول نسبة زمان الحرکة الخلائیة الی الحرکة
فی الملاء ثم یکون معاوقة ذلک الملاء عشر معاوقة الملاء فتلک الحرکة تستحق ساعة واحدة لاجل کونها حرکة
وتستحق عشر الساعات التسع بسبب ما فیها من المعاوقة عشر ما فی الملاء والزمان الذی تستحقه معاوقة الملاء
تسع ساعات فالزمان الذی تستحقه الفتی ساعة وعشر تسع ساعات فلا یلزم من هذا ان یکون الحرکة
فی الخلاء مساویة للحرکة فی الملاء واما الثالث فهو الذی استدل به علی وجود الخلاء فی العالم فضلا عن ان علی کونه
ملاء بالکلیة فلو لا … المتخلل … ان یکون الغالب فی هذه المسافة هو الهواء وان کان یتخلله خلاء کثیر ثم ان
ذلک القدر من الهواء یکفی فی تضعیف المیل القسری المصادمات … وتعوق بقائه فهذه شکوک حسن ذکرها
صاحب المعتبر علی هذه الادلة النمط الثامن الاول علی بطلان الخلاء وهو العلامات الطبیعیة وفیه وجوه

وافاده لکن یستدل ان الزمان الذی تستحقه الحرکة فهو حاصل للحرکة … الخلاء عن واحد والزمان الذی یقطع فیه … ذراع من الملاء

الثالث من الشکوک

… وجود … المسافة التی بین السماء والارض لیست خلاء …

النمط الثامن من الادلة

الاول

الاول من الوجوه الاربعة

… ربو الاول ان الاناء الضیق الراس اذا کان فی اسفله ثقبة ضیقة وملی ماء فانه یجب ان ینزل الماء ان ضم
راسه لم ینزل فعدم النزول اما ان یکون لعدم ما یقتضی نزوله او لوجود ما یقتضی عدمه والاول باطل لان
طبیعة الماء تقتضی نزوله بشرط ان یکون خارجا عن مکانه الطبیعی وهذا المعنی حاصل هاهنا فعلمنا ان عدم الحرکة
لیس لعدم المقتضی لوجود الحرکة فاذن عدمها لوجود المانع وذلک المانع اما ان یکون خارجا عن القارورة
او لا یکون والمانع الخارجی اما انسداد المنافذ وهی تلک الثقبة بالاهویة المحتبسة بینهما واما امتلاء
العالم بحیث لم یبق لما یخرج من الاناء مکان والقسم الاول باطل لثلثة اوجه اما اولا فلانه یجب
لو فتح راس الاناء ان لا ینزل الماء وثانیا ان … الثقبة کان واسعا یجب ان لا ینزل الماء
لانه یجاوره من الهواء الکثیر فان الهواء … اذا … جمیع الماء الذی فی الآنیة فالهواء الکثیر الذی …
ثقب الواسع اولی واما ثالثا فلانه اذا کان خارج الاناء خلاء فکان یجب ان ینزل الماء وینفذ
الهواء بسبب تلک الاجزاء الخالیة واما القسم الثانی فهو قول بالملاء ولکنه لا یدل علی وجوب الملاء وامتناع
الخلاء اذ ربما کان الملاء حاصلا وان لم یکن واجبا واما ان کان المانع من … الحرکة لیس خارجا
عن القارورة فذلک انما یکون اذا کان سطح القارورة حافظا لما فیه من الماء مانعا عن النزول
ثم من المعلوم انه لیس لحفظه خصوص کونه ماء بل انه لو فتح راس الاناء ینزل الماء فعلمنا انه انما
یمسکه لان سطحه یقتضی ان یماس سطح ای جسم کان او لان سطح الماء ملازم بالطبع لسطح الاناء
الذی لا یمکن من النزول فیبقی الماء … وکل ذلک یدل علی استحالة الخلاء فان
قیل لا یجوز ان یکون العلة فی عدم نزول الماء من الاناء ما ذکرتموه من تلازم سطوح الاجسام لثلثة
اوجه اما اولا فلانه یلزم ان لا ینزل عند انسداد الثقب … فکان یجب ان یمتنع نزول الزیبق
اذا کان الاناء مملوا … فلانه اذا کان نصف الاناء مملوا ونصفه هواء ثم سد راس
الاناء وجب ان ینزل الماء لامکان ان ینبسط الهواء الذی فیه حتی یشغل کل الاناء فنقول اما الاول
فغیر لازم لان الثقبة اذا کانت واسعة امکن ان ینزل الماء من ناحیة ویصعد الهواء من ناحیة اخری
وهو مشاهد فی القارورة الضیقة الراس المکبوبة علی الماء فانه یضطرب نزول الماء فی راس الاناء
لمراجعة صعود الهواء واما الثانی فنقول … ثقل الزیبق ربما اوجب زیادة مدافعة للهواء الملاء در
الثقب فیضطره ذلک الی التحرک فاذا لم یجد مکانا دراه اضطره ذلک الی مزاحمة الزیبق ودخوله من
ناحیة من نواحی الثقب کما ذکرنا من قبل ولما ان یعذر ذلک احتبس الزیبق ولم ینزل واما الثالث

ای الخلاء علی …

زیبقا

فنقول ان الطبيعة تفعل الاسهل فالاسهل ولا يمتنع ان يكون وقوف الماء على الطين اسهل من تعظيم
حجم الهواء الثاني الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الآخر فان الماء يصعد حال
خروج الهواء ومعلوم انه ليس من شان الماء الصعود فينبغي ان يكون ذلك لان سطح الهواء ملازم سطح
الماء فاذا مص الهواء انجذب بتبعه الماء في الانجذاب ويشبه ذلك ما نشاهد من ارتفاع اللحم عند مص
المحجمة ولا علة لذلك الا تلازم السطوح وهذه الوجوه تاكد اذا الطلبنا قول من قال الخلا فيه قوة جاذبة
للاجسام او قوة دافعة لها فان قيل لو ارتفع اللحم لاجل وجوب الملا لوجب اذا القينا المحجمة على الجلد ثم
يكن ثم مصعنا (?) ان يرتفع الجلد ثم فنقول اذا وضعنا المحجمة على الجلد ولم يكن بينهما وبينه منافذ يدخل
الهواء فيها في الهواء الا ان لا يخرج بالمص اصلا وان خرج فهو يصعد فيبسط الباقي فيشغل كل المكان
ولهذا اذا افرط الانسان في مص القارورة والمحجمة وكانت قبضة المضيق (?) ولو كان الخلا ممكنا لما
وجب انكسار القارورة وكذلك اذا وضعنا المحجمة على السندان وحصصنا (?) فانه يرتفع السندان
بارتفاع المحجمة الثالث انا اذا ادخلنا راس انبوبة داخل قارورة ثم احكمنا الخلل الذي بين
عنق القارورة وعنق الانبوبة بشي مما يسد الخلل فان نفخنا في الانبوبة والحال هذه بحيث لا يدخل
الهواء فان القارورة تنكسر الى داخل وذلك لامتناع الخلا وان ادخل الانبوبة الى باطن
القارورة بحيث لا يخرج الهواء عنها انكسرت الى خارج وذلك لان الاناء كان مملوا فاذا ادخلنا
الانبوبة لم يحتملها فانشق الاناء الى الخارج الرابع لو امكن الخلا لجاز في بعض الاوقات ان
تمكث القارورة في موضع منكسر فيه الخلا فينزل الماء منها فيندفع الهواء الى الاماكن الخالية
ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كنا لا نرى النفاخات والبقابق لان الهواء ما دام يجد
الموضع الفارغ خارج الاناء فانه لا يتكلف الصعود اليها ولا نرى اتصال الماء الا القابلون
بالخلا فمنهم من ظن ان في الهواء خلا صرفا لاعتقاده انه لو كان موجودا لكان جسما لكان
محسوسا بالبصر فلما لم يحس بالبصر علمنا انه ليس بموجود فلاجل ذلك حكموا في الاناء الذي فيه
هواء انه ليس الا الابعاد الخالية وهذا القول ظاهر الفساد لان الزقاق المنفوخة مقاومة
للمس فدل ذلك على كون الهواء جسما ومنهم من سلم ان الهواء ليس خلا صرفا لكنه زعم انه في خلاله
خلاء وشبههم في ذلك محصورة في نوعين احدهما تقسيمات عقلية والآخر علامات حسية اما
الوجوه العقلية فحجة الاول لو كان العالم ملاء لامتنع حركة الاجسام فيه لان الجسم اذا انتقل

الثاني
البعض
والثالث
الرابع
قوله اما من الخلا
ولو كان جسما

فقالوا ان بعض

فاما ان ينتقل لا الى مكان او الى مكان كان مملوا او كان فارغا فان كان فارغا فقد صح القول بالخلا وان كان مملوا فاما ان
ينتقل الجسم الذي كان فيه او لا ينتقل فان لم ينتقل منه تحصل مشاغلة الجسم اليه فيصح جسمان في مكان واحد
وان انتقل منه فاما ان ينتقل لا الى مكان او الى مكان آخر او الى المكان الذي كان فيه الجسم الاول والاول باطل لان القول
فيه كالقول في الاول فيلزم ان يتدافع الاجسام باسرها حتى يلزم من حركة البقة حركة السموات والارضين
وذلك معلوم البطلان بالضرورة والقسم الثاني باطل لوجهين احدهما انه يلزم ان يتوقف انتقال الجسم
الاول على تخلية المكان الثاني على انتقال الجسم الثاني من ذلك المكان الى مكان الجسم الاول ويتوقف انتقال
الجسم الثاني على انتقال الجسم الاول فيلزم منه الدور وثانيهما انه يمكن ان نحرك الجسم الى مكان الهواء
ويتحرك الهواء الى مكان الجسم لا يمكن ان ناخذ كوزين مملوين من الماء فنقل الماء من احدهما الى الآخر في حال
انتقال الماء من الكوز الآخر الى الكوز الاول وما لم يمكن ذلك بطل هذا القسم فثبت ان القول بالملا
يودي الى اقسام باطلة فيكون الملا باطلا وثانيها قالوا انا نرى الاجسام تتخلخل وتتكاثف من غير
دخول شي فيه وخروجه عنه فالتخلخل تباعد الاجزاء بحيث يترك بينها خالية والتكاثف جمع الاجزاء الى
الاجزاء الخالية وثالثها النامي يجي لنفوذ شي فيه ولا محالة ينفذ ذلك الشي في الخلا الا في الملا ورابعها
ان الجسم اما ان يجب ان يلاقي سطحه جسم آخر او لا يجب فان وجب لزم ان يكون كل سطح مماسا لسطح آخر
فيلزم وجود اجسام لا نهاية لها وذلك باطل وان لم يجب جاز ان يوجد جسم لا يلاقيه جسم آخر و
ذلك هو القول بالخلا وخامسها وهو الحجة القوية لمثبتي الخلا ان قالوا اذا وضعنا سطحا املس على سطح
آخر املس بحيث يلاقي كل جزء من احدهما كلية الآخر فيمكننا ان نرفع الاعلى من الاسفل بحيث يرتفع جميع جوانبه
من جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحس فهذا الارتفاع الذي حصل في الحس دفعة اما ان يكون
قد حصل في الحقيقة دفعة او لا يكون كذلك بل حصل ارتفاع احد الجوانب قبل ارتفاع الجانب الآخر
وان خفي ذلك على الحس لقصر زمان التفاوت والثاني باطل لان هذا القسم الاخير فنقول الجزء الاول
من السطح الاعلى اذا ارتفع من السطح الاسفل فلو بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل
لزم وقوع التفكك في اجزاء السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع فقد تحرك الى فوق فلو بقي الجزء
الثاني مماسا كما كان مماسا قبل ذلك فقد تحرك اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه ولم يتحرك
الجانب الآخر اصلا لزم ان ينفك كل واحد من هذين الجزئين عن الآخر وهذا هو الذي احتج به
الحكما في ابطال الجزء الذي لا يتجزى حيث قالوا ان تحرك بعض اجزاءها عند سكون البعض

الخامس
السادس
السابع
سطح
الثامن
القسم الاخير المعطل
فلزم

لزم التفكك فيثبت اذا دار ثبت بعض اجزاء السطح الاعلى قبل ارتفاع البعض لزم وقوع التفكك فيثبت ذلك السطح والثاني ايضا
يشهد الحس بفساده فالمقدم ايضا كذلك فظهر من الفم وقوع التفكك فيستحيل الالتحام من الامور التي يحصل في الآن
فحصول الالتحام الموجود فيه لان ذلك انهما كان متماسين فاذا صار الالتحام سطحين فهذا الذي صار لا مماسا دفعة
اما ان يكون سطحا مستويا او غير مستو فان كان سطحا مستويا فاذا جذب الاطراف فيجب جوانبه واطرافه ارتفع عما
كان مماسا له من السطح الاسفل فيثبت جواز ارتفاع السطح الاعلى من السطح الاسفل وان كان ذلك السطح
غير مستو لزم تركب ذلك السطح من النقطة وهو محال فيثبت بما قلنا امكان ارتفاع احد السطحين بكليته من الآخر دفعة
ويلزم من ذلك خلو مكان من الجسم في آن من الزمان لانه لو كان فيهما جسم لم يخل ذلك الجسم من ان يكون
قد كان فيهما او انتقل اليهما حين رفعنا الاعلى من الاسفل والاول باطل فانه من الممكن ان ينطبق سطح
جسم على سطح جسم آخر والا لكان بين كل جسمين ثالث فيلزم الا نهاية ومع ذلك فلا بد وان يوجد اجسام
تتلاقى بسطوحها والا لم يكن التلاقي حاصلا فتلك السطوح المتلاقية ليس بينها شيء آخر [illegible] لا يمكننا
الجزم في شيء من السطوح المتماسة بذلك الاحتمال ان يتخلل بينهما شيء آخر ولكنا لما علمنا امكان ذلك كفانا
في مقصودنا ذلك لان اللازم من الممكن ممكن لا محالة والقسم الثاني وهو ان ينتقل من الخارج الى الوسط
فلا يخلو اما ان ينتقل اليه من مسام الاعلى والاسفل او من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كانت
فيها ثقب ومنافذ الا ان بين كل ثقبين سطحا متصلا لا ثقبة فيه والا لم يكن في الجسم ذي الثقب سطح متصل
فيكون الجسم عبارة عن نقط متوفرة وذلك محال واذا كان في الجسم سطح متصل [illegible] الجسم والثقب [illegible]
[illegible] فعلمنا ان كل واحد من السطوح المتصلة الموجودة فيه هذا ارتفع عما تحته وقد بينا ان ذلك الارتفاع
دفعة فحينئذ وجد ما يلي لا مسام فيه ولا ثقب اصلا ارتفع عما تحته دفعة واحدة واذا لم يكن فيه ثقب
ولا مسام استحال ان ينتقل الهواء ويدخل من مسامه في ذلك الوسط واما القسم الآخر وهو ان ينتقل الاجسام
من الجوانب فهو ايضا باطل لانه ان انتقل تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط فاما ان يحتاج فيه الى المرور
بالطرف او لا يحتاج والقسم الاخير ظاهر الفساد واما الاول فلا يخلو اما ان ينتقل تلك الاجسام حين ما يكون
في الطرف تكون في الوسط وهو محال لاستحالة حصول الواحد في مكانين واما ان يكون حصولها في [illegible]
بعد حصولها في الطرف فتلك الاجسام حين كانت في الطرف ما كانت في الوسط وكان الوسط حينئذ خاليا فثبت
بما ذكرنا خلو الوسط وذلك الجواب هو المطلوب واما العلامات الحسية ففي حجة الاولى ان القارورة اذا كان
تغمس في الماء فلا يدخل منه فيها شيء فاذا امتصت مصا شديدا وضع الثقب بالاصبع قبل دخول الهواء فيه فما

العلامات الحسية

المسلك الثاني

شديدا ثم كشف في الماء ثم ازيل الاصبع وتحقق في الماء دخل فيها ماء كثير فلو كانت مملوة هواء بعد
المص كما كانت قبل المص لما دخل فيها من الماء بعد المص كما لم يدخل فيها قبل المص والثانية انا لو الصقنا
احد جانبي الزق مع الآخر بحيث لا يبقى بينهما شيء من الهواء وشددنا الجانب شدا وثيقا [illegible] ثم
رفعنا احد الطرفين من الآخر فانه لا يكون بينهما جسم لامتناع دخول الجسم فيه فقد حصل الخلاء والثالثة
ان التجربة دلت على انه يمكن ادخال مبزل في زق منضم الراس [illegible] فيه الهواء [illegible] فلو لم يكن
في اثناء الهواء خلاء [illegible] الراس لوجب ان يحصل راس المبزل [illegible] في مكان واحد وهو محال والرابعة انا نرى
الاناء يملو من رماد ويسع ماء فلولا ان هناك خلاء لكان [illegible] ان الدن المملو شرابا [illegible]
بعينه في الزق [illegible] ذلك الدن بعينه [illegible] في الشراب [illegible] مقدار مساحة الزق
[illegible] ذلك فهذه الحجج ادلة القائلين بالخلاء والجواب [illegible] من وجهين احدهما ان المختار القسم الاخير
مما ذكره وهو ان الجسم ينتقل الى المكان الهواء عند انفصال الهواء الى مكانه [illegible] يلزم منه توقف حركة كل واحد من
الجسمين على الجسم الآخر ان اراد به ان كل واحد منهما سبب [illegible] فذلك غير صحيح بل السبب في حركة الجسم الاول
وليس حركة الجسم الثاني سببا لحركة الجسم الاول وان اراد به ان حركة كل واحد منهما مع حركة الآخر فذلك
غير منكر فان حركة الخاتم مقارنة لحركة الاصبع وان حركة الاصبع علة لحركة الخاتم واما [illegible] ذلك حركة في
الكوزين من الماء فالوقت [illegible] اذا كان كل واحد من الكوزين مملوا [illegible] فوهة كل واحد
منهما على الآخر [illegible] كل قطرة من الماء من مكانها [illegible] وحصر جنبات الكوز لكل قطعة
من الماء ومنعها [illegible] من التحرك الى جانب مخصوص ثم لو اعتمد الماء من جانب الكوز على الماء الذي في
الكوز الآخر كان يمكن ان يخرج من الجانب الآخر الى الكوز الآخر ولكن لا يمكننا ان نفعل ذلك لانا
انما نعتمد على حافة الكوز واما اذا لم ينضم [illegible] كل واحد من الكوزين على الآخر ولكنا كل واحد منهما [illegible]
[illegible] الماء منه [illegible] الهواء فاما الهواء الذي تحرك فيه [illegible] لانه لا يجوز ان [illegible]
[illegible] ان يتحرك الى المكان الذي كان فيه ثم الذي [illegible] المكان [illegible] يتحرك [illegible] في الماء
فان الماء يتحرك من جنبها الى مكانها والذي يقال ان في الماء [illegible] فاذا تحركت [illegible]
الماء الى تلك [illegible] لحصول المكان [illegible] باطل لوجهين [illegible] فلانه لو كان كذلك [illegible] الماء الى [illegible]
[illegible] لانه لما وجد [illegible] مكان [illegible] لكن [illegible] المكان الذي كانت [illegible] فيه فاي حاجة به الى دخول
ذلك المكان واما ثانيا فلان الماء اللطيف [illegible] ذلك [illegible] الخالية والثاني من الجواب

وعليه معول الكلام ان المتحرك مرتفع بما يبرز من قوام الهواء ومنه وذلك الى حيث لا يطيع فيه الهواء المتقدم الى دفع [illegible] فتتلبد
المموج المندفع وعدم المندفع وتضطر الى قبول حجم اصغر واما خلفه فيكون بالعكس فيكون [illegible] بحسب [illegible]
فيجذب [illegible] بينهما الى حجم اكبر والجواب عما تمسكوا به ثانيا ان قبول التخلخل والتكاثف على وجهين احدهما ان يتخلل
اجزاء الجسم المخصوص اجزاء هوائية فاذا خرجت الاجزاء الهوائية دخلت اجزاء ذلك الجسم [illegible] فيكون
قد تكاثف والاخر ان يتصف الشيء تارة بمقدار صغير بعد ان كانت موصوفة بمقدار عظيم وانكار التخلخل وتوقف البرهان
على بيان ذلك [illegible] وح سيندفع الاشكال والجواب عما تمسكوا به ثالثا ان القول لو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء
لكان الجسم في حال [illegible] وحال اخر [illegible] على حال واحد [illegible] بل الحق ان الغذاء ينفذ بين الاجزاء
[illegible] بان الاعضاء [illegible] والجواب عما تمسكوا به رابعا ان من الجائز ان يكون الجسم
يقتضي ان يبقى جسم آخر [illegible] لا تناهي الاجسام [illegible] بشرط ان لو جد جسم آخر خارجا عنه وبهذا التقدير
يندفع الاشكال [illegible] والجواب عما تمسكوا به سادسا ان نقول لو كانت
[illegible] القارورة [illegible] العالم وفراغ
[illegible] القارورة [illegible]
[illegible] القول [illegible] المحقق في الجواب [illegible] ان المادة الواحدة قد تتصف بمقدار عظيم بعد ما كانت
موصوفة بمقدار صغير [illegible] الحرارة والبرودة فقد يكون طبيعة وقد يكون قسرية [illegible]
[illegible] من القارورة [illegible]
[illegible] من الهواء [illegible] الباقي [illegible]
[illegible] التي هي احد اسباب [illegible] المقدار [illegible] ان وذلك
[illegible] المادة [illegible] المقدار الاول [illegible]
[illegible] من المقدار الطبيعي [illegible] الخلاء والدليل على جواز التخلخل والتكاثف بالمعنى [illegible]
[illegible] القارورة [illegible]
[illegible] وانما [illegible]
[illegible] القارورة [illegible] الهواء الذي [illegible]
[illegible] خاليا قبل ذلك [illegible] لا يكون كذلك [illegible]
في الماء وان لا [illegible] علمنا ان القارورة كانت مملوءة [illegible] الهواء [illegible]

الذي كان [illegible] من الهواء [illegible] مكان [illegible] الهواء الجديد وعاد الهواء الاول الى مقداره الطبيعي
وهو [illegible] والجواب عما تمسكوا به سابعا انه يدخل الهواء في مسام الزق [illegible]
[illegible] موضع [illegible] عن الاخر [illegible]
[illegible] الجانب الاخر [illegible]
[illegible] القول بالخلاء [illegible] لولا الخلاء لما [illegible] الهواء من المسام [illegible]
[illegible] والجواب عما تمسكوا به ثامنا ان [illegible] الزق [illegible]
[illegible]
[illegible] والجواب عما تمسكوا به تاسعا من [illegible]
[illegible] والجواب عما تمسكوا به عاشرا من [illegible]
الدن والتراب [illegible] ان يكون المقدار الذي [illegible] في الدن [illegible] ان يكون التراب [illegible]
[illegible] طبيعي او قسري [illegible] والجواب عن [illegible]
القائلين بالخلاء [illegible] الخلاء **الفصل العشرون** في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه
قوة جاذبة للاجسام [illegible] قال محمد ابن زكريا ان للخلاء قوة جاذبة للاجسام ولذلك [illegible]
في الاواني التي تسمى [illegible] التي تسمى [illegible] ومنهم من اثبت للخلاء قوة دافعة للاجسام
الى فوق [illegible] على بطلان الاول وجهان
الاول ان اجزاء الخلاء [illegible] قوة جاذبة لكان جميع الاجزاء [illegible]
ان يكون [illegible] الخلاء الذي [illegible]
[illegible] الخلاء [illegible]
[illegible] القارورة [illegible]
[illegible] ان يحبس الخلاء [illegible]
[illegible] الخلاء [illegible]
[illegible] الخلاء الذي [illegible] بطلان القول [illegible] وجهان الاول ان الخلاء الذي [illegible] الاجسام
[illegible] الخلاء [illegible] فان كان الاول [illegible] ان يكون الخلاء [illegible]
داخل الجسم [illegible] الجسم [illegible] كل من تلك
[illegible]

الاجزاء الذي فيه خلاء لا يكون حركة شيء من الاجزاء بسبب الخلاء على الكل واحد من تلك الاجزاء [illegible] المحركات
او اجزاء مجموع تلك الاجزاء الى المكان ذلك بسبب [illegible] ذلك الجسم فيكون حركة كل الجسم لا لاجل الخلاء [illegible] وقد
فرض كذلك [illegible] وان كان الخلاء غير محرك شيء من اجزاء الجسم استحال ان يكون محركا للكل [illegible]
عن الاجزاء لا بد وان يكون بواسطة تحريك الاجزاء واما ان كان المحرك هو الخلاء المحيط فمعلوم ان الخلاء
المحيط بالجسم [illegible] الى فوق فاذن ليس كل جسم [illegible] عن الخلاء بل جسم [illegible] ان يتخلل الخلاء بين
اجزائه فيكون معنى ذلك ان بعض الاجسام مقتضى طبائعها ان [illegible] بعض اجزائه عن بعض وذلك محال
لوجوه اربعة اما اولا فلان [illegible] الاجزاء التي [illegible] بعضها عن البعض محال واما ثانيا فلان [illegible] في ذلك
[illegible] محال واما ثالثا فلان [illegible] الى جهات مختلفة بعضها [illegible] وبعضها [illegible]
مع [illegible] محال واما رابعا فلانه اما ان يكون هناك [illegible] او لا يكون ومحال ان يكون [illegible]
الاجزاء [illegible] وذلك محال [illegible] الخلاء المتخلل لاجزاء
الجسم ان كان هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب [illegible] لازم له فيكون الخلاء [illegible]
مثلا [illegible] الخلاء محتاجا الى مكان [illegible] حتى يكون مطلوبا له [illegible] واما ان لا يكون
كذلك بل [illegible] الجسم [illegible] فلا يكون ملاقاة الجسم للخلاء الواحد الا في آن واحد وفي الآن
[illegible] لا يكون [illegible] ان يقال ان الخلاء يعطي الجسم قوة من شأنها ان [illegible]
يكون الحركة منه [illegible] القوة ويكون كل خلاء [illegible] وذلك [illegible]
ايضا باطل [illegible] الخلاء [illegible] ببعض اجزائه [illegible] من بعض

الفصل الحادي والعشرون

في تحقيق ماهية المكان واذ قد ابطلنا المذاهب الفاسدة في المكان فحري بنا ان نحقق القول فيه فيكون
للمكان [illegible] خواص [illegible] احدها ان يكون الجسم فيه والثانية ان لا [illegible] والثالث انه
يفارق بالحركة والرابع ان [illegible] المتشعلات ثم قد يقال مكان لما يستقر عليه الجسم فيمنعه من النزول ثم انهم
[illegible] ان الجسم الاسفل ليس [illegible] مكانا [illegible] سطح [illegible] الاسفل هو المكان [illegible]
[illegible] مكانا [illegible] عن النزول [illegible] من ذلك ان المكان هو السطح المماس
ثم من الناس من زعم ان المكان هو السطح [illegible] كان [illegible] مكان [illegible] سطح [illegible]
[illegible] سطح [illegible] مماس [illegible] بسيط [illegible] الفلك الاعلى متحرك [illegible] متحرك [illegible] مكان
فالفلك الاعلى [illegible] ليس له نهاية [illegible] من المحيط بل مكا

هو [illegible]

هو السطح الباطن من الفلك الذي هو محدد وهذه الحجة ضعيفة لان حركة الفلك الاقصى وضعية لا مكانية على ما سيعرف
ثم الذي يدل على فساد قولهم اتفاق الجمهور على ان الجسم ليس له الا مكان واحد ولو جعلنا السطح الذي يماس من المحاط به مكانا
لزم ان يكون للجسم الواحد مكانان فان قيل معنى قولهم للجسم الواحد مكان واحد ان بسيط الجسم الواحد لا يلاقي
الا بسيطا واحدا في آن واحد واما ان بسيطا آخر لا يلاقيه [illegible] حال ملاقاة بسيط آخر [illegible] فذلك غير متفق
عليه فاذا اعتبرنا من هذا المكان وجاز في الوجود ان [illegible] بعض الاجسام بسيط ببسيطين وجعلنا كل بسيط ملازم
مكانا كان له مكانان فاذن ليس للجسم مكانان من جهة واحدة وجاز ان يكون له مكانان من جهتين كونه
محيطا ومحاطا فيحول هذا البحث ليس في امر معنوي بل في امر لفظي فان المحاط لا شك انه يلاقي بسطحه بسيط المحيط
الا انا اختلفنا في ان بسيط المحاط هل يسمى مكانا ام لا فالمنع من هذه التسمية جار على اتفاق الكل على ان
الجسم الواحد ليس له الا مكان واحد فدلنا به على انهم لا يسمون سطح الجسم [illegible] الآن الصفات الاربع موجودة
فيه فان الجسم يحصل فيه ولا يسع غيره معه ويفارق بالحركة وتقبل المتعلات فهذا هو المذهب الحق في المكان

الفصل الثاني والعشرون

في احكام المكان ان المكان قد يكون سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح
يقسم منها مكان واحد كالماء في النهر فان مكانه مركب من سطحين احدهما سطح الارض الذي تحته والآخر سطح
الهواء الذي فوقه وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كما اذا كانت الحجارة
موضوعة على الارض والماء جار عليه وقد يتفق ان يكون المحيط متحركا والمحاط ساكنا كالطائر في الارض و
الفلك وقد يكون المحيط والمحاط متحركين متخالفين بالحركة كما في كثير من السماوات فهذا جملة القول في المكان
والكلام في الجهات مناسب لهذا الموضع فلنتكلم فيه

الفصل الثالث والعشرون

في تحقيق ما يقال
ان جهات الاجسام ست لما ثبت امتناع ذهاب الابعاد الى غير النهاية وجب ان يكون لكل بعد
مستقيم نهايتان وافترضت لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة والمشهور ان للخط جهتين وللسطح
اربعا وللجسم ستا وقولهم في الخط صحيح وفي ساير ذلك نظر اما السطح فان كان مربعا اعتبرت
جهاته التي هي الخطوط دون النقط كانت اربعا وان اعتبر جميع النواحي [illegible] حتى النقط صارت
ثمانية [illegible] وان كانت مسدسا او مسبعا او غير ذلك من المضلعات فلا يجب [illegible] لكل جهة و
للدائرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فجهاتها غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من
غيرها والحال في الجسم كالحال في السطح وسبب اشتهار هذه المقالة امران احدهما [illegible]
اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم [illegible]

فالجهة القوية التي منها ابتداء الحركة تسمى اليمين والتي تقابلها اليسار والفوقي في الانسان ما يلي راسه
والاسفل ما يلي رجله وفي الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها والاسفل ما يلي بطونها والقدام ما اليه حركاتها بالطبع
وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله ولما لم يكن عندهم جهة غير هذه وتخيلوا في الانسان طولا من راسه
الى قدمه وعرضا من يمينه الى يساره وعمقا من قدامه الى خلفه ولما لم يكن الاسماء الا امتداده وقعت
الاوهام على هذا التلفيف واما الراي الحق فهو ان الاجسام يمكن ان يوجد فيها ابعاد ثلثة متقاطعة على
زوايا قوايم ولا يجوز غيرها ولكل خط من الخطوط الثلثة المتقاطعة طرفان فيكون الاطراف ستة فيكون
للجهات ستا ولكن انما يكون هذه المقاطعات ثلثة لا غير اذا فرض امتداد واحد وجعل ذلك
من غير ان يكون ذلك بالطبع فيعرض عليه الخطان الاخران بالقوايم ولو فرض بدل ذلك الامتداد
امتداد آخر مخالف موازيا له لوقعت عليه خطوط اخرى متقاطعة على قوايم غير ذلك بالعدد ووقعت
جهات غير تلك بالعدد واعلم ان هذه الجهات غير متخالفة بالماهية حتى يكون في كل جسم جهة هي بعينها اليمين
واخرى هي اليسار وانما تميز ذلك في الحيوان بسبب ان الجانب الاقوى مما خالف مقابله فبسبب
ذلك صار اليمين مخالفا لليسار وكذلك القول في ساير الجهات الى الفوق والسفل فان اختلافهما
قد يكون بالوضع وقد يكون بالطبع اما بالوضع فعلى ما مضى وصفه وكل جانب على الارض
من العالم فهو الجهة السافلة وما يقابله فهو الفوق ثم ان الارض عندما يكون حاصلة في حيزها الطبيعي
ان يقال لما يحيط الارض فمن هذا الوجه يحتمل ان يقال انه لا جهة لها الا الفوق ان عني بالجهة
ما يلي نهاية الشيء لان نهاية الارض سطح وسطحها يلي الشيء اما اذا كانت الجهة لا تقتضي النسبة الى
سطح يلي الى كل طرف … ومن الجسم فيكون … البعد المفترض في الارض جهة عند مركزه الذي
هو مركز الكل وجهة اخرى عند سطحه لكنه لا يكون جهة العلو وجهة السفل لان جهة العلو سطح موجود بالفعل
وجهة السفل نقطة موجودة بالقوة لكنه يحتمل ان يقال جهة الفوق للارض هو طرف البعد المتصل
بالمركز والسطح وهو مركز نقطة وعلى هذا لا يكون الجهتان بالفعل بل يكون كل واحد منهما بالقوة لكنا
قد بينا ان احد … الانقسام المتصل المسافات والحركات فاذا حصل الافق للارض بالفعل
لوجود قاطع عليها حصل ذلك البعد بالفعل وحصلت النقطتان اللتان هما الجهتان بالفعل
فان قيل لو لم يكن للارض الا السفل فوجب ان يكون لها علو لكن العلو علو بالقياس الى الاسفل
فيكون لها سفل لكن السفل لا يتعين الا بتعين البعد والبعد لا يتعين لوجود السماء بل لاجل …

لكل الارض

بالطبع وهناك حاسة البصار والخلف ما يقابله ولما لم يكن

الراي الحق

اصلا م

للارض م

الى الاسفل م

يحصل للارض الجهتان فيلزم ان يتعين العلو لوجود السماء وان لا يتعين … واختلف فيقول العلو يراد به ما يقابل
السفل ويراد به ما يلي جهة السماء كان الخفيف يراد به ما يقابل الثقيل ويراد به ما يريد الوصول الى سطح الفلك
واحد العلوين مقول بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل واما المعنى
الثاني فمقول بنفسه لكنه تعقله الى اعتبار وجود ما يقابله وهو الارض بالقياس الى السماء وحدها جهة ابعاد بالقياس
الى غاية البعد التي هي مركزها علو ولما تقرر المعنيان … في الخلف واعلم ان العلو والسفل بالطبع يوجدان
للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدهما بالطبع فوق والآخر سفل بالطبع
لكن يعرض ان يصير العلو اسفل والسفل اعلى ويكون الفوق تحت ذلك ما فيها بالطبيعة الفوقية وكذلك
السفل واما القدام والخلف فهما حاصلان للحيوان حالتي الحركة والسكون واما غير الحيوان فانما يوصف له
ما دام الجهتان عند الحركة فان الجهة التي اليها الحركة يكون قداما والتي عنها الحركة يكون خلفا ومتى تغيرت
الحركة تغير القدام والخلف ولا كذلك الحيوان فان قدامه وخلفه متعينان بالطبع واعلم ان غير الحيوان
تارة يكون قدامه وفوقه واحدا وذلك عند ما يتحرك الى الفوق وتارة يختلفان وذلك اذا كانت
حركاته لا الى الوسط ولا عنه بل منحرفة منهما

الفصل الرابع والعشرون في كيفية تحدد الجهات

الجهة التي يقصدها المتحرك ويشار اليها بالاشارة فلا بد وان يكون امرا موجودا فان قيل اليس ان المتغير من
السواد الى البياض يقصد البياض وهو غير موجود فنقول المتغير يقصد تحصيل ما اليه التغير والمستقل لا يقصد
تحصيل نفس الجهة بل الوصول اليها فثبت ان الجهة امر وجودي يشار اليها وظاهر انها ليست من الامور
المجردة من الوضع والاشارة والا لما كانت الحركة والاشارة اليها فنقول وجب ان يكون الجهة غير
منقسمة في امتداد ما خذ الاشارة والا لكانت اذا فرضنا وصول المتحرك الى بعض المفاصل المفترضة فيها ولم
يقف فلا يخلو اما ان يقال انه تحرك الى الجهة او عن الجهة فان كان تحرك الى الجهة فالجهة وراء ذلك المفصل
وان تحرك عن الجهة فالجهة ذلك المفصل وما بعده ذلك ليس من الجهة فاذن الجهة غير منقسم ولما ثبت
لنا ان الابعاد متناهية وجب ان يكون لكل امتداد مستقيم محصل طرفان فنقول … الاتجاه المنفرد
لا بد لها من محدد ولا بد وان يكون جسما فلا يخلو اما ان يكون واحدا او اكثر من واحد فان كان
واحدا فلا يخلو اما ان يكون مستديرا او غير مستدير وباطل ان لا يكون مستديرا الا ان يحدد الجهات
لا بد وان يكون محيطا على … والبسيط شكله الكرة على ما سنعرف فاذن ان لم يكن مستديرا لم
يكن على شكل الطبع وكل ما لا يكون على شكله الطبيعي امكن ان يعود الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر

يحصل كه

ما يقابل الثقيل م

المعنى م

للنبات كم

المفصل

سنعرف م

القاسر م

وذلك انما يكون بتغير الشكل والمقدار الذي لا يخلو من حركة مكانية فيكون المحدد للجهات قابلا للحركة المكانية
ولا يخرج بحركته المكانية من جهة الى جهة فاذن الجهات متحددة قبل وجود المحدد وهذا خلف فاذن ذلك الجسم
يجب ان لا يكون مستديرا او ذلك المستدير اما ان يحدد بمركزه او بمحيطه فان كان يحدد بمركزه يتحدد غاية
القرب منه ولم يتحدد غاية البعد عنه فبقي ان يكون يحدد بمحيطه فلا يخلو اما ان يحدد الجهتان بحدين
يفترضان عليه اما على سطحه الداخل او الخارج واما بحدين لا يفترضان عليه والاول باطل لان الجسم
بسيط فالنقط المفترضة فيه متشابهة فلا يتحدد به الجهات المختلفة بالنوع ولانه كان يجب ان يكون
عدد الجهات المختلفة بالنوع بحسب عدد النقط المفترضة فيه فاذن الجهات انما يتحدد بما [illegible] المستدير
بسبب انه يتحدد احد الطرفين به وهو غاية القرب بالمحيط والآخر بمركزه الذي هو غاية البعد عنه وذلك
هو الحق فاما ان كان المحدد اكثر من واحد فان كانت متفقة النوع امتنع ان يكون المحدد والمحدد
منهما المتشابهة بالنوع [illegible] بالنوع وان كانت اكثر من واحد فان كانت اكثر من اثنين لزم ان
يكون عدد الجهات على حسب عدد تلك الاجسام وان كانت اثنين فلا يخلو اما ان يكون احدهما
[illegible] تلك الطبيعتين اذا تعينت تعينت الاخرى وامتنع زوالها ولو لم يتعين شيء منهما
الا بتلك الطبيعتين وجب ان يكون الجسمان متضادين كيف كان وضع احدهما من الآخر
وبعده منه وكانت الجهة تتبدل باستحالة احد الجسمين الى مسافة البعد من الاول وليس الامر كذلك
بل اذا تعين احد الجسمين تعينت الاخرى ولم ينتقل اليه البتة فبقي ان يكون من جهة الشرط وضع
محدود فان لم يكن الواحد منهما محيطا بالآخر بل كان على جانب منه فلا يخلو اما ان يكون طالبا لذلك
الجانب بعينه او طالبا لاي جانب يكون بعده من الآخر ذلك البعد والاول يوجب ان يكون ذلك
الجانب متميزا في نفسه عن سائر الجوانب اذ لو كان تميزه من غيره بسبب ذلك الجسم لكان حيث يحصل
ذلك الجسم وجب ان يكون حاله في ذلك الجانب كحال الجانب الاول واما الثاني فيوجب ان يكون
ذلك البعد المتساوي من كل الجوانب متحددا لا بحالة المحيط لما قد ثبت انه لا يتحدد به طولا وقد فرض
ذلك الجسم محيطا فظهر ان اختصاصه بذلك الوضع ليس لذاته وانه جائز الانفكاك عنه فاذن
ذلك الوضع متميز قبل حصول ذلك الجسم فيه فلا يكون ذلك الجسم سببا لتحدده فظهر انه لا يمكن ان
تتحدد الجهات الا على سبيل المحيط والمحاط فثبت ان المحيط كاف في تحدد الطرفين لانه يحصل غاية
القرب منه وغاية البعد عنه واما المحاط فان تحدد به غاية القرب لكن لا يتحدد غاية البعد عنه فهذا

ثم الفصول

ثم الفصول التي عقدناها في بيان الكم واحكامه [illegible] اقسام **القسم الثاني في الكيف**
والكلام فيه يشتمل على مقدمة واربعة اقسام اما المقدمة فمشتملة على فصلين **الفصل الاول** في رسمه المشهور انه هيئة
قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا يقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فكونها
قارة تميزها عن ان يفعل وان ينفعل والزمان وكون تصورها لا يوجب تصور غيرها تميزها عن المضاف والاين
والمتى والملك وكونها غير مقتضية قسمة تميزها عن الكم وكونها غير مقتضية نسبة في اجزاء حاملها تميزها عن الوضع
هذا ما قيل وفيه شكوك الاول اللزوم من ان يفعل مؤثرية الشيء في الشيء وهذان الشيئان اما ان يكونا
ثابتين او متغيرين او احدهما ثابتا والآخر متغيرا فان كانا ثابتين كانت مؤثرية المؤثر في المتأثر ايضا
ثابتة لان المؤثرية من لوازم ماهية المؤثر ولازم الثابت ثابت واذا كانت تلك المؤثرية ثابتة غير متغيرة فقولنا
هيئة قارة لا يفيد الاحتراز عن تلك المؤثرية الثابتة اللهم الا ان يقال المؤثر ان كان متغيرا كانت مؤثريته
زائدة على الذات وان كانت ثابتة لم يكن المؤثرية حكما زائدا على الذات واذا كانت المؤثرية الثابتة امرا
غير ثبوتي فلا يحتاج الى الاحتراز عنها في الرسم ولكن ذلك تحكم فانه ليس بان يكون مؤثرية المؤثر المتغير زائدة
على ذاته اولى من ان يكون مؤثرية المؤثر الثابت زائدة على ذاته البحث الثاني ان قولنا لا يوجب
تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها يفيد الاحتراز عن مقولتي ان يفعل وان ينفعل لان تصورهما
يوجب تصور شيء خارج عنهما وعن حاملهما واذا كفى هذا القيد في الاحتراز لم يكن الى ذكر القار حاجة فان
قالوا احترزنا به عن الزمان فنقول قولكم لا يقتضي قسمة في اجزاء حاملها كاف في ذلك لان الزمان يقتضي
قسمة حامله وهو الحركة البحث الثالث ان الصوت من مقولة الكيف مع انه غير قار اما انه من مقولة
الكيف فلانه ليس من الجوهر ولا من الكم ايضا لان الكم اما متصل او منفصل والمتصل ان كان
غير قار فهو الزمان وان كان قارا فليس بصوت وليس ايضا من المضاف والاين والمتى والملك والفعل
والانفعال لانه ليس هو نفس الحركة على ما هو متفق عليه بين اهل التحصيل ومقرر بالبراهين التي سيأتي
ذكرها ولا مقولة سوى هذه المعدودة فاذن الصوت ليس داخلا في شيء منها فلا بد وان يكون من
الكيف واما انه ليس بقار الوجود فلان القار من قار الوجود ما يكون الاجزاء المفترضة فيه يوجد في آن
واحد ومعلوم ان الصوت ليس كذلك [illegible] لان الصوت معلول تموج الهواء والتموج حركة
فالصوت معلول الحركة والحركة غير قارة ومعلول غير القار يجب ان لا يكون قارا فثبت ان الصوت
غير قار مع انه من الكيف فثبت انه لا يجوز اشتراط القار في حد الكيف البحث الرابع ان الوحدة

عن قار ولا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة اجزاء حاملها
وكذلك النقطة فان قلتم المعقول من النقطة انها نهاية للخط وذلك لا يعقل الا عند تعقل الخط
والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام وهو لا يعقل الا عند تعقل هذه اللوازم فاذن تصورها يوجب
تصور غيرها فلا جرم لم تندرج تحت الاسم المذكور فنقول ان كنتم تعنون في الكيف انه لا يلزم
من تصوره تصور غيره مطلقا فلعل اكثر انواع الكيف ليس كذلك فانه لا يمكننا ان نتصور الا
الانحناء والاستقامة الا في مقدار وان كنتم لا تشترطون فيه ذلك بل المعتبر انه لا يلزم من تصوره
تصور شيء خارج عن محل فاما ما يلزم من تصوره تصور محل او تصور ما يوجد في محله فهو من الكيف
فالوحدة والنقطة من الكيف لان الوحدة لا يلزم من تصورها الا تصور محلها او تصور حال
من احوال محلها وكذلك القول في النقطة فقد توجه الاشكال البحث الخامس ان الادراك والعلم
والقدرة والشهوة والغضب وجميع الاخلاق لا يمكن تعقلها الا ويكون تصورها موجبا لتصور
متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم والمقدور والمشتهى والمغضوب عليه فان قيل انه وان لزم
من تصور هذه الكيفيات تصور متعلقاتها ولكن تصورها سابق على تصور متعلقاتها فانا نعقل
حقيقة العلم اولا ثم بعد ذلك نعلم انه لا بد له من متعلق واما النسب والاضافات فلا بد وان نعقل
المنسوب والمنسوب اليه اولا حتى يصير تعقلها سببا لتعقل تلك الامور النسبية قلنا اما قولكم ان الكيفية
متقدم تعقلها على تعقل ما هي منسوبة اليه والاضافات تعقلها متاخر عن تعقل موضوعاتها فظهر
الفرق فنقول هب ان الفرق وان كان صحيحا في الحقيقة الا ان العبارة التي ذكرتموها لا تفيد ذلك المعنى
لان حاصله راجع الى ان الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره اللهم الا ان تزيدوا
ما لا يوجب تصوره تصور غيره ويكون ايجاب الاول تصورا وايجاب الثاني فرعا وحينئذ يكون هذه الزيادة
ملازمة لتمام الرسم البحث السادس هب انا حملنا قولكم ما لا يوجب تصوره تصور غيره على انه ما لا يكون
تصوره معلولا لتصور غيره فهذا الكيف يطرد ذلك الرسم في الاشكال كالتثليث والتربيع وفي خواص
الاعداد كالكعبية والجذرية فان التربيع عبارة عن الشكل الذي يحيط به احاطة الحدود الاربعة
بالسطح ومعلوم انه ما لم يتقدم العلم بالحدود الاربعة المحيطة بالسطح لا يحصل العلم بتلك الهيئة
فاذن العلم بتلك الهيئة لا يحصل الا بعد العلم بامور اخرى مع ان الاشكال من الكيف
وكذا القول في خواص الاعداد البحث السابع ان هذا الاسم يتناول عدة الفاظ منها الهيئة وهي قولنا

بالاشتراك

فلان ع
البحث الخامس
ان ع
على ع
تعلق ع
النصب ع
النوع ع
البحث السادس
البحث السابع

بالاشتراك فمنها امور ينفعل تشبه الوجود وانفعال يشبه الاستقلال ام الاستقرار وانفعال يشبه الجوهرية والجوهر
وانفعال غير المحسوس في الانفعال وانفعال يشبه التاثير والتاثر ومعلوم ان استعمال تلك اللفظة في هذه المواضع
لا يمكن ان يكون الا بالاشتراك العرفي ومثل هذه الالفاظ يجب ان يتنقى الرسوم ومنها القار وقد بينا
انه لا يمكن اعتبار ذلك ومنها قولنا لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة اجزاء
حاملها ولا فرق بين هذا وبين ان يقال الكيف هو الذي لا يكون كما ولا وضعا ولا سائر الاعراض النسبية
ومعلوم انه لو صرح بذلك لم يكن تعريفا مفيدا فانه لو قيل ان يقال الكيف ليس بكم ولا وضع ولا متى مثلا
فلك ان سائر الاقسام بل ذلك اولى لان الامور النسبية لا تعرف الا بعد موضوعاتها التي هي من
الكيفيات وسيظهر الجواب عن هذه الشكوك عند المباحث التي بعد من موضعها في هذا الرسم ولعل الاقرب ان يقال
الكيف هو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره فيخرج منه الامور النسبية فان تصورها متوقف
على تصور امور اخر واما الكيفيات فانه وان لزم من تصورها تصور غيرها لكن لا على ان تصورها
معلول لتصور غيرها بل على ان تصورها علة لتصورات غيرها وستعرف الفرق بين الامرين في باب العلم
والمعلول او يدخل فيه الصوت فان تصوره لا يتوقف على تصور غيره وقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة غيره
عن الكم فانه يقتضي القسمة وتميزه عن الوحدة والنقطة فانهما يقتضيان اللاقسمة وقولنا اقتضاء اوليا احترازا
عن العلم بالمعلومات التي لا تنقسم فانه لذاته يمتنع من الانقسام ولكن ذلك الانقسام ليس اوليا بل بواسطة
وحدة المعلوم واعلم ان الاجناس العالية لا يمكن ان يذكر لها حد او رسم تام كما علمت بل يمكن ذكر رسم ناقص
ثم المذكور في ذلك الرسم الناقص تارة امور سلبية وتارة امور ثبوتية ولكن يجب ان يكون تلك
القيود اعرف من المعرف ثم من المعلوم ان طبائع الاجناس العالية امور خفية فاذا قيل الكيف هو الذي لا يكون
جوهرا ولا كما ولا اينا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست اعرف مما حاولنا تعريفه فلا جرم لم يكن
التعريف صحيحا واما اذا اعتبرنا العرضية وهي عبارة عن الحلول في المحل المتقوم بذاته واعتبرنا ان لا يتوقف
تصوره على تصور الغير واعتبرنا ان لا يجوز عليه الانقسام واللاانقسام كانت هذه السلوب سلوبا جلية
ظاهرة ومتى كان كذلك كان ما حاولناه من ذلك الرسم الناقص حاصلا فهذا ما عندي في هذا الرسم

الفصل الثاني

في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة اتفقوا على ان الكيف جنس تحته انواع اربعة الاول
الكيفيات المحسوسة فان كانت ثابتة راسخة سميت انفعاليات وان كانت سريعة الزوال كحمرة الخجل سميت
انفعالات الثاني الكيفيات المختصة بذوات الانفس فان كانت ثابتة راسخة سميت ملكة وان كانت

وهيئة ع
حسيا ع
رسم الكيف
فلا تقتضي القسمة ولا القسمة في محله اقتضاء اوليا هو قولنا عرض بتميزه عن الجوهر وقولنا الذي تصوره على تصور غيره ع
خفية ع
تقسيم الكيف الى انواعه
لا رتبها انواع الاربعة
الجنس ع
الاول الكيفيات

ونحوه الاول كيفية الحلم سميت حالات الثالث الاستعداد الشديد اما نحو الانفعال ويسمى لاقوة وضعفا طبيعيا واما نحو اللاانفعال ويسمى قوة الرابع الكيفيات المختصة بالكميات كالتربيع والتثليث والاستقامة والانحناء والزوجية والفردية وذكر في بيان انحصار جنس الكيفية في هذه الانواع الاربعة طرقا اربعة الاول هو ان يقال الكيفية اما ان يكون مختصة بالكمية اولا يكون فالاول مثل الاستدارة والتربيع والزوجية والفردية والذي لا يكون فاما ان يكون محسوسا اولا يكون والمحسوس هو المسمى بالانفعاليات والانفعالات وان لم يكن محسوسا فاما ان يكون استعدادا نحو الكمال او يكون نفس الكمال فالاول هو المسمى بالقوة واللاقوة والثاني هو المسمى بالحال والملكة فان قيل خواص الادوية مالذي جعلت تحت هذه الاقسام قلنا انها صورة مقومة لنوعيات تلك المركبات والصور جواهر لا اعراض واعلم انا لما قلنا الكيفية التي لا يكون مختصة بالكمية ولا يكون محسوسة اما ان يكون استعدادا او يكون كمالا او ضيعنا ان الكمال هو الحال والملكة فسرنا الحال والملكة بالكيفية النفسانية فكانا ادعينا ان الكيفية التي لا يكون مختصة بالكمية ولا يكون محسوسة اذا لم يكن حقيقتها كونها استعدادا فهي نفس الكيفية النفسانية وهذه دعوى لا دليل عليها اذ من الجائز وجود كيفيات جسمانية لا يكون مختصة بالكميات ولا يكون محسوسة ولا يكون مختصة بذوات الانفس ولا يكون ماهيتها نفس الاستعداد واذا كان ذلك محتملا فالحكم بان ما يكون كمالا لابد وان يكون كيفية نفسانية دعوى لا دليل لها الثاني قال الشيخ الكيفية اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو التشبيه اولا على نحو التشبيه فالاول مثل الحار يجعل غيره حارا او السواد يلقي شبحه في العين وهو مثاله لا كالثقل فانه يحرك جسمه الى حيث لكن التحريك لا على نحو التشبيه ثم ان الشيخ عند شروعه في بيان الكيفيات المحسوسة نص على ان الثقل والخفة من هذا الباب اوليس من الكم ولا من مقوله اخرى ولا يمكن ادخالهما في سائر الانواع الثلاثة من هذه المقولة فيتعين ادخالهما تحت هذا النوع وهذا كالمتناقض ولنرجع الى حيث فارقناه واما الذي لا يكون كذلك فاما ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم اولا يكون والذي لا يكون فاما ان يكون من الاجسام من حيث هي طبيعية او من حيث هي نفسانية فالذي يفعل مثل الغير تسمى كيفيات انفعاليات وانفعالات والذي يتعلق بالكم هو الاشكال ونحوها والذي للاجسام من حيث هي طبيعية فهي القوة الطبيعية واللاقوة والذي يختص بذوات الانفس فهي الحال والملكة الثالث الكيفية اما ان يكون متعلقة بوجود النفس اولا يكون والتي لا يكون فاما ان تتعلق بالكمية اولا يكون والذي لا يتعلق فاما ان يكون هو بعينها

انما تستعد او هي بعينها انفعل فالاول هو الحال والملكة والثاني الكيفيات المختصة بالكميات والثالث القوة واللاقوة والرابع الانفعاليات والانفعالات الرابع الكيفية اما ان يكون تنحو على طريق التشبه وهي الانفعاليات والانفعالات واما ان لا يكون كذلك فاما ان لا يتعلق بالاجسام وهي الحال والملكة او يتعلق وذلك التعلق اما من حيث كميتها وهي المختصة بالكميات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة وعلى هذا التقسيم تصح الكيفيات المختصة بالاعداد وهذه الطرق الثلثة مذكورة في الشفاء وكلها ضعيفة

القسم الاول في الكيفيات المحسوسة وهي المسمى بالانفعاليات والانفعالات وفيه خمسة ابواب

الباب الاول في امور كلية لهذا القسم وفيه اربعة فصول

الفصل الاول في انما سمي هذا النوع بالانفعاليات والانفعالات اعلم ان الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة سميت انفعاليات وان كانت غير راسخة سميت انفعالات والفرق بينهما فرق في امر عرضي مفارق واما تسمية الراسخة بالانفعاليات فلتضمن احداهما انفعال الحواس عنها ثم تخص بعضا من امرين اما ان يعتبر في ذلك ان يكون الاحساس بها احساسا اوليا او لا يعتبر ذلك فان اعتبر ذلك لزمنا امران احدهما ان الشيخ صحح في فصل الاسطقسات من الكون والفساد من طبيعيات الشفاء ان الثقل والخفة مما لا يحس بها احساسا اوليا فوجب اخراجهما من هذا القسم لكنه يصح كتاب المقولات من منطق الشفاء على انهما من هذا القسم الثاني انه يلزم خروج الالوان عن هذا القسم على انها ليس الا بواسطة الضوء والضوء هو المحسوس اولا وبالذات ويمكن ان يجاب عنه بان الضوء شرط كون اللون موجودا بالفعل لا شرط كونه محسوسا بعد وجوده وكذا لم يكن اللون تابعا للضوء في كونه محسوسا لم يخرج عما قلناه وان كان وجوده تابعا له واذا اعتبرنا في هذا القسم ان يكون محسوسا اولا فاما ان لم نعتبر ذلك دخلت المحسوسات الثانية فيه وذلك كالاشكال والحركات والسكونات وغيرها الثالثة اي حدوثها تابع لانفعال موادها مثل الصفرة الثابتة لسوء المزاج بحكم المستحكم في الكبد وان لم يكن حدوثها لاجل الانفعالات ولكن من شان تلك الكيفيات ان توجد عند الانفعالات فان الحرارة النارية وان لم يكن حصولها في النار بالانفعال ولكن من شان الحرارة من حيث هي حرارة ان يحدث ايضا بالانفعال ثم ان وجود العسل وان لم يحصل في العسل على سبيل الانفعال من العسل ولكنها انما حدثت على سبيل الانفعال من العسل في امور كونت عسلا فانفعلت انفعالا صارت لاجل ذلك حلاوة وان الكيفيات الغير الراسخة فهي وان كانت انفعالية لاجل العلتين المذكورتين ولكنها لقصر مدتها وسرعة

زوال المنفعة اسم جسمها او فقد شرع في شيئين منها على سم الفعل الا منها **الفصل الثاني** في خاصية هذا النوع
قيل الخاصية المساوية التي تعم آية افعال في مواد ما استبانت ركما في المعنى فان الحار يحيل غيره حارا والبارد
يحيل غيره باردا والاسود ينور [illegible] العين وهذه الخاصية بالحقيقة غير خاصة لو جهت اما اولا فلان
الثقل والخفة من هذا النوع وهما لا يفعلان مثل نفسهما واما ثانيا فلان الشيخ يعود في فصل الكيفيات
من طبيعيات الشفاء سمت الرطوبة واليبوسة كيفيتين منفعلتين زعم انهما لم يثبت بالبرهان
ان الرطب يحيل غيره رطبا واليابس يحيل غيره يابسا فعلى هذا ان الكيفيات لا يفيد ان مثل نفسهما
الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها بعضها بعض [illegible]
ان الكيفيات المحسوسة لا حقيقة لها في انفسها بل هي انفعالات تعرض للحس فقط فقيل لهم لو كان
اختصاص اللون بكيفية مخصوصة لا يوجد في غيره فلا يمكن انفعال الحس من اللون اولى من الفعاله من
الشفاف فاجابوا بان قالوا ثبت عندنا ان الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى بالفعل وان كانت متجزية
بالوهم وهي مختلفة الاشكال ثم اختلاف اشكالها واختلاف وضعها وترتيبها سبب لاختلاف الآثار
الى جزئية الحواس المختلفة فالذي تفرق البصر هو البياض والذي يجمعه هو السواد وكذلك الطعوم فان الذي
يقطع اللطيف الى اجزاء كثيرة يكون اجزاء صغار شديدة النفوذ وهو الحريف والمسلو في ذلك التقطيع
هو الحلو وكذلك القول في الروائح والحرارة والبرودة وغيرها وبالجملة فاختلاف الاحساسات لاختلاف
الحواس المنفعلة لا لاختلاف الكيفيات الفاعلة واحتجوا على ذلك بان الانسان الواحد يحس جسما واحدا على
لونين مختلفين بحسب موقفين منه كطوق الحمامة فانه يرى مرة شقرا ومرة ارجوانيا ومرة على لون آخر
بحسب اختلاف المقامات ولو كان اللون شيئا حقيقيا لما كان كذلك وايضا الشرق ثم الضوء الذي يكون
منه [illegible] ان اختلاف الاحساس لاختلاف المنفعلات ونحن نقول اما مذهب اصحاب الاشكال
فسنبطله في علم الكون والفساد واما الذي يميز اللون عن الشكل وجوه ثلثة الاول ان الشكل محسوس باللمس فالشكل
غير اللون فان قيل لسنا نقول المحسوس هو الشكل بل المحسوس هو الهيئة التي تعرض في الحواس على ما صرح الشيخ به في
مواضع كثيرة ثم المؤثر في تلك الهيئة اختلاف اشكال الاجرام ومن الجائز ان يكون الشكل المحسوس
بعيدا لان البصر اثر او لانه اللمس اثر آخر فنقول الثاني ان لا صورة في الحواس الكائنة او غيرها اشكال فان كانت
اشكالا وكل شكل محسوس فالاثر الحاصل في العين محسوس بذا اختلف وان لم يكن اشكالا فقد ثبت القول
بوجود كيفيات وراء الاشكال فاذا جاز ذلك فما الذي يمنع من انها هي التي في الجسم الخارجي ولكن الجاعل

ان القول ما ذكرتموه لا يدل على وجود الكيفية في الخارج بل غايته الدلالة على بطلان ان يعتقد ان
يكون للكيفية وجود ودون ذلك لا يقتضي الجزم بوجودها ولكن يجب ان نعلم ان هذا السؤال انما يتوجه
على من يسلم ان الاحساس عبارة عن انطباع صور المبصرات في العين واما نحن فعند الطلب هذا
المذهب فلا يتوجه ذلك السؤال علينا وكفى بالمذهب فسادا ان يؤدي الى الشك في هذه الكيفيات
المحسوسة الوجه الثاني في اثبات الكيفيات ان الالوان والطعوم والروائح فيها متضادة والاشكال ليس
فيها متضادة الوجه الثالث ان الاحساس بالشكل يتوقف على وجود اللون فلو كان اللون نفس الشكل لتوقف
الاحساس به على الاحساس به واما طوق الحمامة فليس لها في نفسها شيء واحد بل هناك اطراف الريش ذوات
جهات لكل جهة لها لون يستتر كون الجهة الاخرى بالقياس الى القائم الناظر وقولهم اختلاف الاحساسات
لاختلاف المنفعلات فذلك مسلم بجوهره لو سلمنا لهم ان الاحساس عبارة عن انفعال البصر عن المحسوس
فاما اذا ابطلنا ذلك فقد اندفع ما قالوه **الفصل الرابع** في الرد على من قال ان الكيفيات
نفس الامزجة قالوا ان الامزجة اذا كان بحد ما كان لونا وطعما معينين وان كان بحال آخر وجد آخر كان لونا
وطعما آخر وليس اللون والطعم وسائر الامور التي تجري مجراها شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج
مخصوص بانفعال القوة اللامسة شيئا وفي القوة الباصرة شيئا آخر وهذا ايضا خطا لان لكل واحد من الامزجة
على التفاوت الذي بينها بالبعد عن الحدود والمقربة فيما بين الغايات يكون ملموسا لا محالة ان كان
مخالفا للامس في القوة والضعف ولا يكون ملموسا ان كان مساويا له بالجملة والامزجة ملموسة والالوان
غير ملموسة والطعام وهذه الكيفيات يوجد فيها غايات في التضاد والامزجة متوسطة بين غايات فهي الوان
اشباه غير الامزجة **الباب الثاني** في الكيفيات الملموسة وهي اثنا عشر كيفية وهي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يعدون
في هذا الباب انواعا اخرى وهي الخشونة والملاسة والصلابة واللين فنذكر لكل واحد حقيقته والقسمة في
اثني عشر فصلا **الفصل الاول** في الحرارة والبرودة ذكر في الشفاء ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات
وتجمع بين المتشاكلات والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات والبرودة هي التي تجمع غير المتشاكلات
وذكر في الحدود ان الحرارة انها كيفية فعلية محركة لما تكون فيه الى فوق لاحداثها الخفة فيعرض ان تجمع
المتجانسات وتفرق المختلفات وتحدث تخلخلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع تحليلا للكثيف
وتصعيدا للطيف واعلم ان التخلخل قد يعني به رقة القوام وهو من باب الكيف وقد يعني به انتفاش الاجزاء

بجنب الى الظاهر ثم غرب وهو من باب الوضع فيكون التكاثف المقابل له كذلك وهو ان يجتمع الاجزاء الوحدانية
اللطيفة منه ويطلع الغريب عما بينها فمن حيث ان الحرارة شانها التلطيف والتفريق فهي مضادة للتخلخل الذي
من باب الكيف ولكن من حيث انها تجمع بين المتشاكلات وتفرق بين المختلفات فهي مضادة للتكاثف الذي
من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الاجزاء الوحدانية اللطيفة وخروج الجسم عما بينها واعلم ان قولنا
تجمع المتشاكلات معناه انها تجمع ما ليس بمجتمع والبسيط تجمع الاجزاء فاذن هذا الجمع والتفريق غير معتبر بالقياس
اليه بل بالقياس الى الجسم الذي فيه مختلفات مجتمعة وهذا هو المركب فهذا التطبيق توجد هذا الاسم فان قيل اما انها تجمع
المتشاكلات فليس كذلك لانها تفرق الماء بالتصعيد وكذلك تبرد الرطب والنورة واما انها تفرق
المختلفات فليس كذلك لانها لا تقوى على تفريق الاجزاء العنصرية التي في الطلق والنورة والحديد
والذهب والحيوان المسمى بالسمندل بل قد تجمع بين المختلفات اعني كما تزيد صفوة البيض وبياضه [illegible]
ثم ان سلمنا ان النار تجمع بين المتشاكلات وتفرق المختلفات لكن ذلك ليس فعلا اوليا لها فلا
يجوز تعريفها به بيان ان ذلك ليس فعلا اوليا ان فعلها الاول تسييل الرطوبات المتجمدة بالبرد وتحليلها
ثم تصعيدها وتبخيرها فان كانت الجسمية مختلفة في قبول التحليل والتبخير كان بعضها اسرع وبعضها ابطأ
فاذا بادر الاسرع دون الابطأ والمطيع دون العاصي عرض من ذلك تفريقها فاما اذا كانت
متشاكلة الطباع كانت متشابهة في الاستعداد للحركة فلذلك لا تفرق واذا ثبت ان الفعل
الاول للحرارة تسييل الرطوبات كان تعريفها بذلك اولى مما ذكره والجواب [illegible] الحرارة تفرق الماء
ليس كذلك بل اذا احالت جزءا منه هواء فرق بينه وبين الماء الذي ليس [illegible] ثم [illegible] ان يخلطه بذلك
الهواء اجزاء مائية فتصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا واما [illegible] تبرد الرطب فلان الاجزاء
الارضية التي فيه متماسكة بالرطوبات المائية التي فيها فاذا فرقت بين الرطب واليابس [illegible]
منه تماسك الاجزاء اليابسة واما الطلق والنورة والحديد فالنار تقوى على تسييلها بالحيل التي يعرفها
اصحاب الاكسير وخصوصا اذا اعين بما يزيد في اشتعاله كالكبريت والزرنيخ واما الذهب فالنار
انما لا تفرقه لان التلازم بين بسائطه شديد بحيث [illegible] الى حيث يمنعه الى التصعيد جذبه الحائل
الى الانحدار فيحدث من ذلك حركة دوران وغليان ولولا هذا العائق لكانت النار
تفرق وليس امتناع التفريق عند العائق دليلا على ان النار لا تحاول ذلك واما عقد
البيض فليس في ذلك تفريق بل هو احالة [illegible] ثم ان النار لا تحاول تفريقه عن قريب

بواسطة

بواسطة التقطير واما في الجمع والتفريق ليس بمعنى اولى بالنار منه بل لما بينا ان الجمع والتفريق
متفرعان بالقياس الى الحركة والفعل الاول للحرارة التحريك الى فوق بواسطة ما يفيد من الميل المصعد
لكن لما كانت اجزاء المركبات مختلفة الاستعداد لقبول التصعيد فان الالطف اخف من الارض
فاذا حركت الحرارة تلك الاجزاء الى فوق تبادر الاقبل منها للتصعيد قبل مبادرة الابطأ تحركا دون العاصي
فيحصل منه تفرق تلك المختلفات ثم اجتماع المتشاكلات لان الاشياء المتشاكلة الطبائع يكون متشاكلة
الآثار والذي يكون سريع القبول يتحرك باسره مخالطا للطائف مخالطة شديدة فقبل ان تفرق الحار
منهما يتصعد اللطيف مستتبعا للتصعيد الكثيف المغلوب باللطيف في القوة فعلمنا ان الفعل الاول
للحرارة التصعيد الى فوق فلهذا التفاوت بدء الشيخ في تعريفها فقال انها قوة محركة لما يكون فيه الى
فوق لاحداثها الخفة ثم قال فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات الى [illegible] هذا الجمع والتفريق
من الحرارة ليس صدورا اوليا بل ذلك تابع لخاصيته الاولى وهي [illegible] الى الفوق على الوجه الذي
بيناه فظهر ان الرسم المذكور في الحدود اولى من الرسم المذكور في الشفاء واعلم ان قوله محركة فيه
نظر لان المفهوم من الطبيعة العرضية الكيفية التي يؤثر في اثرها والمفهوم من الحركة انه الذي يؤثر في
امر ما هو الحركة والمقيد ليس [illegible] من المقيد ليس ما هو الحركة فيكون الدال على المقيد الحركة والاعلى المقيد
المطلق بالتضمن فتقول الكيفية جعلته محركة بمنزلة قولك جسم متحرك حيواني [illegible] والاولى
حذفه فان قيل الاشكال ان التعريف المذكور ليس بحد فانه [illegible] من المعقولات لا الفهم رسم لان
الرسم هو التعريف بلوازم يتنقل الذهن منه الى ماهية الملزوم وما ذكره ليس كذلك [illegible] ليس من لوازم
الحركة الى فوق والجمع بين المتشاكلات والتفريق بين المختلفات ثم ان [illegible] الحرارة [illegible]
نشاهد الحرارة ولم نشاهد منها هذه الاثار ولم نعرف لزوم هذه الاثار لها فاذا [illegible]
الاثار لها لا بد [illegible] ومعرفة استنادها اليها يستحيل ان يكون هذه الاثار معرفة لها والا لزم الدور
فنقول ليس الغرض من رسوم هذه الكيفيات افادة ماهياتها فان الحس افاده [illegible] بل الغرض
هو ذكر خواصها واثارها ليتميز بها عن غيرها وذلك حاصل بذكر هذه اللوازم

الفصل الثاني

في اثبات الحرارة والبرودة ومن القدماء من جعل البرودة عدم الحرارة وهو باطل لان التجمد والسيلان
والتفريق افعال متضادة [illegible] ولا يمكن استناد الواحد منهما الى الجسم المذكور والا لزم [illegible] الامتناع استناد
الاثر الوجودي الى المؤثر العدمي فلا بد من كيفيتين وجوديتين تكونا مصدرين للافعال المتقابلة

الفصل الثاني في الحرارة والبرودة

ولو قيل المؤثر في التكثيف هو الجمعية المشتركة بشرط عدم الحرارة فليس هذا باولى من ان يقال المؤثر
في الفصل الجمعية بشرط عدم البرودة

الفصل الثالث في تحديد ما يقال له انه حار او بارد

الحار قد يقال على ما يحس بحرارته ويسخنه كالنار وقد يقال على ما لا يكون كذلك بل يكون ظهور تلك الكيفية
منه موقوفا على ملاقاته لبدن الحيوان وذلك مثل الاغذية او الادوية التي يقال لها انها حارة وكذلك
البارد ثم للوقوف على الحرارة والبرودة علامات على ما الاجود فيهما طريقان احدهما التجربة والاخر القياس وذلك
من وجوه فانهم تارة يستدلون باللون وهو اضعف الطرق وتارة بالطعم وتارة بالرائحة وتارة بسرعة
الانفعال وعسره وذلك لان المتخلخل اسرع انفعالا مما يقاربه من المتكاثف وذلك لضعف جرمية
المتخلخل وقوة جرمية المتكاثف واذا كان كذلك فالاجسام اذا تساوت في القوام ثم تفاوتت
في قبول الحرارة من فاعل واحد فالذي هو اقبل وجب ان يكون في طبيعته احر لانه لما كانت نسبة الفاعل اليهما
واحدة وقبول الجسم للامرين واحد فلولا اختصاص الاشد قبولا لذلك بما يعده للحار بحيث والا لم
يكن الامر الحاصل فيه اقوى من الحاصل في صاحبه واما اذا تفاوتت المنفعلات في القوام فالاقوى قواما
ان انفعل اسرع دل على ان فيه ما يقتضي تلك الكيفية واما الاضعف فلا يدل سرعة انفعاله على شيء لاحتمال
ان يكون ذلك لضعف قوامه وقد يستدلون بحال الاشتعال والجمود وهو ايضا على ما قلنا فان
الجسمين المتشابهين في القوام اذا عرضا على فاعلين متساويين في القوة فان كان المتكاثف اشد اشتعالا
حكم بانه احر وان كان المتخلخل اسرع اشتعالا او جمودا فليس يمكن الحكم فيه فانه ربما كان ذلك بسبب رقة القوام
وتمام تقرير هذا النوع من البحث ذكرناه في شرحنا للقانون

الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية

ربما يظن ظان انه مخالف بالنوع للحرارة الغريبة لانه قال في القانون ان الحار الغريزي اذا حاول
ان يبطل [illegible] فان الحار الغريزي اشد الاشياء مقاومة له حتى ان السموم الحارة لا يدفعها
الا الحرارة الغريزية فانها الة للطبيعة في دفع ضرر الحار الوارد من خارج كما انها الة في دفع
ضرر البارد الوارد بالمضادة ولو نسبت هذه الى ضده للبرودة فانها انما تقاوم وتمانع الحار
الوارد بالمضادة فقط ولا يمانع البارد الوارد فالحرارة الغريزية هي التي تحمي الرطوبات
الغريزية عن ان يستولي عليها الحرارة الغريبة فالحرارة الغريزية الة للقوى كلها والبرودة
منافية لها ولذلك يقال حرارة غريزية ولا يقال برودة غريزية وحكي في حيوان الشفاء عن
المعلم الاول انه قال الحرارة المقومة التي بها تقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار الاسطقسي الناري

بل من جنس الحار الذي يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل بوجه ما مناسب لجوهر السماوات
عنه ويفرق بين الحار السماوي وبين الحار الاسطقسي في الحيز وذلك ان تأثير الشمس في العيش [illegible] دون
حر النار فتلك الحرارة تستتبع الحياة التي لم تبق الحرارة النارية وبسببها صار المزاج حيا قابلا للنفس المنبعثة من المني والاعضاء
نسبة الفعل الى القوى النفسانية فالعقل افضل المجردات والروح افضل الاجسام والذي يتحدى في ذلك ان
النار اذا خالطت سائر العناصر وكانت تلك النارية معدة لذلك المركب مزاجا واعتدالا وقواما ولم يبلغ في الكثرة
الى حيث يتحلل معها ولم يبق القول بتحلل معها ويعوقه عن الطبع الموجب للاعتدال فذلك هو الحرارة
الغريزية والمانع عن التعفن لاجل ان اجزاء المركب والتعفن وهذه الحرارة الغريزية تفاوت من النضج
والطبخ ما يحفظه على الحرارة الغريبة تفرق تلك الاجزاء فهذا السبب في الحرارة الغريزية والحرارة الغريبة
فالتضاد بين تلك الغريزية وتلك الغريبة ليس الا انه من حيث كونهما جزءا من ذلك المركب والغريبة ليست
كذلك حتى لو توهمنا الحرارة الغريبة جزءا من المركب والغريزية خارجة لكانت هي الغريزية وعند ذلك يفعل
فعل الغريبة والغريبة تفعل فعل الغريزية واما ان يقال ان الحرارة الغريزية مخالفة بالماهية للغريبة فذلك مما لا
سبيل اليه

الفصل الخامس في الرطوبة واليبوسة

قال الشيخ ان الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون رطبا
اذا كان بحيث يلتصق بما يلامسه كالماء ويعتقدون ان الرطوبة حقيقتها هذا وهو باطل لان الجسم كلما كان
ارق كان اقل التصاقا بما يلامسه وكلما كان اغلظ كان اشد واكثر ملازمة فان الماء اللطيف الجيد او العذب
الاصح كان ما يلزم الاصبع منه اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فلو كان الالتصاق بالغير لاجل
الرطوبة لكان كل ما هو اشد رطوبة اشد التصاقا وليس كذلك فثبت ان الالتصاق لازم للكثافة والغلظ وانما
يطلع هو الاعتبار في الرطوبة واليبوسة سهولة التشكل بشكل غيره مع سهولة تركه او عسر قبول الاشكال
وعسر تركها فان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي والتي بها يسهل تركه واليبوسة
هي الكيفية التي بها يعسر قبول الشكل الغريب ويعسر تركه هذا ما قاله في الشفاء وهذا الرسم اولى مما ذكره في الحدود
من ان الرطوبة كيفية انفعالية يقبل الجسم بها الشكل سهلا ولا يحفظه بل يرجع الى شكل نفسه واليبوسة
كيفية انفعالية يعسر قبوله الشكل فان في هذه العبارة خللا من وجهين الاول انه جعل الرطوبة كافية في
التشكل وذلك محال فان الرطوبة غير كافية في التشكيل لان الجسم يقبل التشكيل بسبب الرطوبة الا ان يقال المراد
ان الجسم يكون سهل القبول للشكل بسبب تلك الكيفية وذلك هو الذي صرح به في كتاب الشفاء انه قال
كيفية انفعالية فانه للمتشكلات متقابل المتشكلات يدل على الانفعال والاثر [illegible] فاذا اخذ فيها

بهذه الصفة وجعلنا قوله فانه يقبل الشكلات على انها هي التي لاجلها يقبل الجسم الشكلات صار كقوله الرطوبة هي الكيفية
التي لاجلها يقبل الجسم الشكلات مع ان هذا هو المذكور في الشفاء بعينه اما متعلق بالرسم وتقابل ان يقول انها افرط
الرطوبة كما من شانه ان يسهل التصاقه بغيره وتسهل انفصاله عنه والدليل عليه اتفاق الجمهور على ان
الرطب من حيث هو رطب او اختلط باليابس افاده الاستمساك عن التشتت وذلك لا يمكن الا
ان يلتصق بالاجزاء اليابسة فان الماء لو اختلط بالتراب اليابس لم يفده الاستمساك بل يفيده زيادة تشتت
فعلمنا ان الالتصاق بالتماس شرط واعتبار [illegible] فلو فسرنا اليبوسة بالكيفية التي باعتبارها يعسر قبول الاشكال
لم يبق بينها وبين الصلابة فرق فكان يجب ان يكون النار صلبة لكونها يابسة وهذا باطل فان النار
الطف العناصر واكثرها رقة وابعدها عن الكثافة ولو كان كذلك فالنار اقبل العناصر للاشكال الغريبة
بسهولة فكان يجب ان يكون النار ارطب العناصر وذلك مما لا يقبله عاقل وقال بعضهم انا لو اوقدنا
تنورا شهرا او شهرين فان الهواء الذي في داخل التنور ينقلب لكثرة نار المكان فينبغي ان يظهر
في ذلك الهواء ممانعة لان النار يابسة واليابس ممانع ولكنا اذا ادخلنا فيه جسما لم نجد فيه ممانعة اصلا
بل ربما صار ذلك الهواء عند اسخن اذ نار الطف واقبل للخرق فدل على بطلان ما قالوه فاما قول
الشيخ لو كانت الرطوبة لاجل الالتصاق لكان الاكثر التصاقا اكثر رطوبة فجوابه ان كثرة الالتصاق
ان عنيت به سهولة الالتصاق فلا شك ان الشيء كلما كان ارطب كان اسهل التصاقا بالغير
ولكن العسل ليس اسهل التصاقا بغيره من الماء بل الماء اسهل وذلك محسوس والصافا لعسر انفصاله
وكلما كان كذلك فانه يكون اعسر اتصالا فلا يلزم على هذا التقدير ان يكون العسل ارطب من الماء
وان عنيت بكثرة الالتصاق دوام الالتصاق فنحن لا نفسر الرطوبة بدوام الالتصاق حتى يلزمنا
ان يكون الادوم التصاقا ارطب [illegible] فنقول ان ذلك الادوم التصاقا فلا بد ان يكون
اعسر التصاقا وذلك ضد ما جعلناه تفسير الرطوبة وهو سهولة الالتصاق فالحاصل ان المحال الذي
ذكره انما يلزم ما قالوه لو فسرنا الرطوبة بدوام الالتصاق فاما اذا فسرناها بسهولة الالتصاق فلا
يلزم ما قالوه فان قيل لو كان الالتصاق معتبرا في حقيقة الرطوبة باي اعتبار كان لزم ان
يكون الادوم التصاقا ارطب قلنا لسنا نذهب الى ان الرطوبة نفس الالتصاق وكيف يجوز ذلك
والالتصاق عرض من باب الاضافة والرطوبة من باب الكيف بل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها
يستعد الجسم للالتصاق بالغير وتلك الكيفية يلزمها لا محالة سهولة الانفصال المنافي لصعوبة الانفصال

وهذا كما انهم

وهذا كما انهم لا يقولون ان الرطوبة هي الشكل حتى يكون الاشكال هو اليابس الرطب بل يقولون
الرطوبة سهولة قبول الشكل مع انهما فاذن ما يكون عسر الانفصال يكون عسر الاتصال ونحن اذا جعلنا سهل الانفصال
الالتصاق [illegible] انما اردنا ان يجعل عسر الانفصال [illegible] ضعف ما قالوه وظهر ان الرطوبة هي الكيفية التي
يستعد الجسم باعتبارها لسهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه واما اليابس فلعل الاولى في تحقيقه ان
يقال انا نرى من الاجسام ما يتفرق اجزاؤه ويتحرك بسهولة ثم هي على قسمين منها ما يكون مركبا من الصغار
لا يقوى الحس على ادراك كل واحد منها منفردا وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الانفكاك ولكن
البعض منها منفصل عن البعض [illegible] سهل الانفكاك ومنها ما يكون كل الجسم [illegible] في سهولة
الانفكاك مثل الهواء [illegible] فالاول هو [illegible] هو اليابس واليبوسة هي الكيفية التي
يكون الجسم معها عسر التفرق عسر الاجتماع فظهر الفرق بين اليبس والهشاشة والصلابة وهذا الكلام وجدته في مباحث
نهاية بن فرح **الفصل السادس** في اثبات الرطوبة واليبوسة اعلم انا اذا عنينا بالرطوبة ما لاجله
يسهل قبول الجسم للاشكال فذلك كلام مجازي لان السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا من
باب المضاف بل التحقيق ان الرطوبة هو الذي لا مانع في طباعه من قبول الشكلات الغريبة وعن رفعها
واليابس هو الذي في طباعه مانع يمنع من ذلك [illegible] الكلام وعلى هذا التفسير ينبغي ان يكون التقابل بينهما
تقابل العدم والملكة لان الرطوبة صارت مفسرة بعدم المانع ويكون الاحساس بها بالبين لانا ان نرى مانعا
ولا [illegible] باليبوسة ان نرى مانعا والرطوبة وحدها لا تدل على وجود الجسم واليبوسة وحدها تدل على ذلك
وتمام تحقيق ذلك ان الرطوبة اما ان يكون قابلية الاشكال او علة قابليتها فان كان الاول لم يكن امرا وجوديا
لان قابلية الشيء لشيء لو كانت زائدة على الذات لكانت قابلية تلك الذات لتلك القابلية زائدة عليها
فيتسلسل وان كان الرطوبة علة لتلك القابلية فذلك محال لان الجسم لذاته قابل لكل الاشكال واذا كان
القبول حاصلا للجسم لما هو هو [illegible] قابلية الجسم للاشكال حكما ثابتا لذاته استحال ان يستند الى علة زائدة فثبت
ان الرطوبة بهذا التفسير لا يمكن ان يكون امرا وجوديا واقول لو كانت الرطوبة على تفسيرهم كيفية
وجودية [illegible] منها غير محسوسة لان الهواء لا محالة ارطب [illegible] المعنى فلو كانت الرطوبة محسوسة لكان
يجب ان [illegible] هو المعتدل [illegible] وكان ساكنا لا حركة فيه ان يكون الاحساس [illegible]
ولو كان كذلك لكان الهواء ابدا محسوسا ولو كان الهواء ابدا محسوسا لكان الجمهور لا يشكون في وجوده
ولا يظنون هذا الفضاء الذي بين السماء والارض خلاء صرفا ولما لم يكن كذلك علمنا ان الرطوبة على تفسيرهم

غير محسوسة فاذا اعتبرنا بها الكيفية التي يكون معها الجسم سهل الالتصاق فالاظهر انها امر وجودي وانها
من المحسوسات ان كان البحث فيه بحال الشيخ قال في فصل الاسطقسات الى انها غير محسوسة وذكر في كتاب
النفس انها من المحسوسات والحق اراد بالرطوبة الغير المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال وبالرطوبة
المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهي البلة **الفصل الرابع** فيما احتج به لقال الحرارة و
البرودة انهما كيفيتان فاعلتان والرطوبة واليبوسة انهما كيفيتان منفعلتان لقائل ان يقول كما
ان التأثير والتأثر حاصل بين الحار والبارد فكذلك حاصل بين الرطب واليابس فلما اختص
احدى الكيفيتين بالفعل والاخرى بالانفعال فنقول الوجوه ثلثة الاول ان الاضداد لابد ان يكون
كما يقتضيه لان نقل الثقيل لا يتغير عن الخفيف مع بقاء طبيعة الخفيف بل يتغير عن الخفيف تابع
تغير طبيعته فكذلك منها الرطب لو خالط اليابس فبتلة فاما ان يجعل اليابس رطبا فذلك لم يثبت
بالبرهان وكذلك اليابس يخالط الرطب فينشفه فاما ان يجعله يابسا فلم يثبت بالبرهان فاما في الحرارة
والبرودة فيستقيم البرهان في علم الكون على ان الحار يتعقب باردا من غير ان يخالطه البارد وكذلك
البارد يصير حارا من غير مخالطة الحار فلم يحصل ان تفاعل الحار والبارد ثبت بالبرهان وتفاعل
الرطب واليابس لم يثبت بالبرهان ولا شك ان البرد يفيد التكثيف واليبس والحر تفيد الترقيق
والرطوبة فاذن الحرارة والبرودة كل واحدة منهما فاعلة للاخرى وهما فاعلتان للرطوبة واليبوسة
واما الرطوبة واليبوسة فليس لواحدة منهما فعل في الاخرى ولا لهما ايضا تأثير في الحرارة والبرودة فلا
جرم جعلنا الحرارة والبرودة فاعلتين والرطوبة واليبوسة منفعلتين ولقائل ان يقول سلمنا ان بين الرطوبة
واليبوسة تفاعلا كما بين الحرارة والبرودة لكنا اذا اخذنا الحرارة فلا نوقعها انفعالها في ضدها لانا
لا نعقل بعد تغير ضده الا بعد تعقل ضده وانا نعقل ضده بعقل فعله على هذا الوجه يتوقف كل واحد
منهما على الآخر بل المعرف للحرارة لوازم فعله وهي الصعود الى فوق والجمع بين المتشاكلات
والتفريق بين المختلفات وكذلك البرودة انما نعرفها بلوازمها واما الرطوبة واليبوسة فانما نعرفهما
بسهولة قبول الاشكال وعدم ذلك فهذه لوازم انفعالية فلما عرفنا الحرارة والبرودة باللوازم الفعلية والرطوبة
واليبوسة باللوازم الانفعالية لا جرم جعلنا احد القسمين فاعلا والآخر منفعلا والثالث ان
الكيفية لا يكون منفعلة ~~والثالث ان الكيفية لا يكون~~ منفعلة البتة بل المنفعل هو الموضوع المنفعل
نفسه والكيفية ليست كذلك بل الكيفية قد تكون على الصورة الموضوع المنفعل نفسه مستعد للانفعال

وقد يكون

نهذا ح — المعلله ح — الاول ... الحراره والبروده — فتدح — لهما ح — الثالث — المتشاكلات ح — بافعال ح — ذلك ح — الثالث الطبيعتين ح

وقد يكون على الصورة مستعدة للفعل والرطوبة واليبوسة من قبيل الاول فلا جرم سميناهما بالانفعالية والحرارة
والبرودة من قبيل الثاني فلا جرم سميناهما بالفعلية الرابع هو انا اذا اضفنا الحرارة والبرودة الى الرطوبة و
اليبوسة وجدناهما فاعلتين فيهما والرطوبة واليبوسة لا تفعلان فيهما الا بالعرض مثل الخنق المنسوب الى
الرطوبة وذلك انما بسبب ان الرطوبة يحجب الحار على شكل معتاد لطبيعته فيبطل طبيعته واما لان الرطب الكثير
لا ينفعل عن الحار ولا يستحيل الى الاداة المحفظة للحرارة فلا يتولد حار بعد حار فاذا الفصل الاول لم
يتعقبه الثاني كما يعرض عند كثرة دهن السراج الخامس ان اللمس يتأثر عن الحار والبارد ولا يتأثر عن الرطب
واليابس فهذا ما قالوا انهما غير محسوستين **الفصل الثامن** في اللطافة والكثافة قال في الطبيعيات
اللطيف يقع على معان احدها رقة القوام والثاني قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والثالث يقابلهما
متقاربان احدهما وشبهه ان يكون التخلخل مشابها بها اللطيف بالمعنى الاول الا ان التخلخل يستدعي معنى زائدا
على الرقة وان كان تابعا لها حتى يكون الرقة مما يعلم ولا يلزم والتخلخل مما يعلم ولا يلزم التقيض فانه يضيف
الرقة مع الزيادة في الحجم حتى لو لم يوجد ذلك لكن اولى بمعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل ويراد به تباعد
اجزاء الجسم بعضها عن بعض بشكل فرج يتخللها ما هو الطف منها وهذا المعنى غير مشترك بينهما فان اللمس اللطيف
والتخلخل غير نافع بالمعنى الاول في الفعل والانفعال الا بالعرض وهما جاريان مجرى الثقل والخفة وكما
ان لوازمهما حتى ان كل ما هو اثقل فهو اغلظ واشد تكاثفا وقال في المقولات قد يقال المتخلخل للاقصار
كالصوف المنفوش ويقال لما صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيل غير انفصال يقع فيه ويقال
لقبول المادة حجما اكبر فالاول من الوضع والثاني من الكيف والثالث كم ذو اضافة
في الكم والتكاثف بمعان تقابل ما ذكرنا وقد يظن في الثاني والثالث انهما واحد وذلك ضعيف فان النار
اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكيل والتقطيع او الهواء لطيف جدا والنار يابسة و
الهواء اذا استحال نارا ازداد حجما وازداد رقة هذا ما قالوه في هذين الموضعين وفي مناقضة الكلمات الاول
ان حكم الفصل الاول ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض
فالمعنى الاول هو الرقة التي فسرها في المقولات بسهولة قبول التقطيع والتشكيل وذلك هو الذي
فسر الرطوبة به فكأنه اخرج الرطوبة من الكيفيات النافعة في الفعل والانفعال مع انه عدها في اول الفصل
من الطبيعيات اثبات ذلك هو عجيب الثاني ان يكون انه حكم بان الثقل والخفة تابعين للخفة

ضعيفا ع — بالقول الرابع ح الرابع — الصالحة للحفظ ح — في اللطافة والكثافة — معان ح والتخلخل ح — احشائش ح — في كم ح — الكلمات ح — البحث الاول — الثاني — يكون ح

بمعنى الكثافة والعطافة بهذا المعنى حتى ان كل ما كان اسخف كان الطف بمعنى رقة القوام وقبول
التقطيع والتشكيل بهذا هو الرطب عنده فيلزم ان يكون النار ارطب الاجسام لانها الطفها
الثالث انه حكى في الفصل الاول ان الرقة يدل على التخلخل ولا يدل الا لزوم على اللازم والتخلخل
الطيف والاول النقص وهو ... ذكره في المقولات من ان الرقة قد توجد دون الزيادة
في الحجم مثل النار اذا صارت هواء فانه يزداد رقة وينقص مقداره ... قال الشيخ
في الموضعين مشكل ولعل الاقرب الى الحق ان يقال هو قبول الاشكال ... الرقة والعطافة واما
سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال فهو الرطوبة والكثافة عبارة عن صعوبة قبول الاشكال
[illegible]

الفصل التاسع

[illegible]

الفصل العاشر

[illegible]

وبين الكرة والكلام الثاني الفرق بين الميل الهابط وبين الكرة واما الفرق بينه وبين الطبيعة فمن وجه اما اولا
فلان المدافعة قد يكون بغير ... كما اذا ... الانسان بحيث لا يتحرك الواحد منهما فقد وجد الميل هناك دون
الطبيعة واما ثانيا فلان الحجر ... يكون طبيعته ... المدافعة ... فلان المدافعة
[illegible]

الفرق بين الميل وبين الطبيعة ...
المسئلة الثانية
المسئلة الثالثة
المسئلة الرابعة
الثقل

يفضي الميل نقول قوة طبيعية يتناول قوة منسوبة الى الطبيعة فهي يكون مغايرة لما هي اي فاذن
هذا الاسم لا يتناول الا الميل هو انفسنا الميل هو نفس هذه المدافعة وعليها المستنزل الاول في اقسام
الميل الميل قد يكون انبعاثه من طباع الجسم وقد يكون من تاثير غيره وهو في المسبب من طباع الجسم
قد يكون ميلا طبيعيا مثل المدافعة المحسوسة من الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا وقد يكون
نفسانيا كما اذا اعتمد الحيوان على شئ ودفعه وقد يكون قسريا مثل المدافعة الموجودة في الحجر المرمي
الى فوق قسرا اما الميل الطبيعي فانه نوجه طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية اثنتان فالميل الطبيعي
اثنان الثقل وهو الميل السافل نحو التحت وهو الميل الصاعد واما الميل القسري فقد يكون
مستديرا وقد يكون مستقيما وقد يختلف حاله بحسب اختلاف المحرك المستنزل الثاني في ان الميل
الطبيعي لا يوجد عند ما يكون الاجسام في احيازها الطبيعية هذا هو المنصوص عليه النجاة
والعالم من الشفا من غير حجة افتاحيه عنه نقلا عن البرهانية والذي يمكننا ان نقول في حجة
بناء على ان الميل عبارة عن المدافعة والمدافعة يلزمها الحركة لولا المانع فلو كان في الجسم الحاصل
في حيزه الطبيعي مدافعة لوجب تحركه عنه لولا المانع وذلك محال فاذن تلك المدافعة غير موجودة
فان قيل لو وضعنا اليد تحت الحجر وجدنا منه مدافعة ولا شك ان حال الحجر عند كون اليد
تحته كحاله اذا لم يكن تحته فاذن المدافعة موجودة في الحجر الموضوع في حيزه الطبيعي فنقول المدافعة
انما وجدت لان الحجر خارج عن المركز ومتى كان كذلك كان طالبا الوصول اليه فكانت
المدافعة فيه موجودة بالفعل فان قالوا فالثقيل يمتنع خلوه عن هذه المدافعة على ما ذكرتموه
لاستحالة حصوله حقيقة المركز بل يكون ابدا خارجا عنه فيكون المدافعة بالفعل حاصلة فنقول
قد بينا ان مطلوب الثقيل انطباق مركز ثقله على مركز العالم ثم ذلك الثقيل لا يخلو اما ان
ان يكون ذا اجزاء بالفعل او لا يكون فان كان ذا اجزاء كان لكل واحد منها حظ من
الثقل لا محالة فيكون كل واحد من اجزائه طالبا لمحاذاة المركز ولا يكون الواحد لها الا
جزء واحد فيكون المدافعة موجودة بالفعل فيما عدا ذلك الجزء واما ان كان عديم الاجزاء
فاذا انطبق مركز ثقله على مركز العالم فذلك الجسم يجب ان لا يوجد فيها المدافعة لانها لو
وجدت لكانت اما في كل ذلك الجسم او في اجزائه ومحال ان يكون في كله لان كليته طالبة
لتلك المحاذاة يستحيل ان يوجد فيها طلب الخروج عنها ومحال ان يكون في اجزائه لانا قد فرضنا

عدم الجزء واذا لم يمكن ان يخرج الكيف يكون لجزئه ميل فثبت خلو ذلك الجسم عن الميل المستو المساوي في
ان الميل الطبيعي والقسري لا يجتمعان فقال الشيخ في الفصل الذي بين فيه ان بين كل حركتين سكونا
بالفعل ولم يتضح الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة
الى جهة وفيه بالفعل تنحي عن جهة ولا يظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل مبدا من
شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق اقول لو كيف يكون في الشئ مدافعة الى
جهة والتنحي عنها معا وكله بيان امتناع اجتماع الميلين بل على ان الميل عنده هو نفس هذه المدافعة
لا انه علتها اذ لو كان الميل عبارة عن علة المدافعة من الجائز ان يجتمع ولكن لا يتضادان المدافعتين
كالمنافاة بين الطبيعة والقوة الفاعلة للحركة القسرية واقول انه جرى للشيخ كلام في موضع آخر
من الشفاء يوهم انه يجوز الجمع بين الميلين فانه قال في الفصل الذي يتكلم فيه في الحركة القسرية السبب
في الحركة القسرية قوة تستحيل فتثبت مدة الى ان يبطلها معاكات كانت تحصل عليها ما
يماس ويخرق به فكلما ضعفت تلك قوي عليه الميل الطبيعي والمعاكات حتى المرمي الى جهة ميله الطبيعي فقوله
قوي عليه الميل الطبيعي يشعر بان الميل الطبيعي موجود في الميل القسري وليس يبني ذلك على ان الميل
علة المدافعة وهي ممكنة الحصول مع الميل الغريب على ان الاصح عندي ان المدافعة الطبيعية لا توجد مع
المدافعة الغريبة وذلك قريب من الاوليات فان الحجر الصاعد في الهواء ليس فيه مدافعة اصلا
نحو السفل فان من مس الحجر الصاعد لا يحس منه بمدافعة نحو السفل واذا لم يكن كلامنا الا في هذا الامر المحسوس
ونحن لا نحتج الا بالحس بل بتضاده ومنافيه وجب القطع بعدمه فان قيل اليس عندكم الميل موجود في
ان الوصول اليس يمكن ام انه فاذا لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل فيقول بل المدافعة في ذلك
[illegible] موجودة لانه لو كان في ذلك الحجر جسم آخر لتدفع به في ذلك الآن وحجة من جوز اجتماع الميلين
انا نجد حال الحجرين المرميين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفة في السرعة والبطوء
اذا اختلفا في العظم والصغر وما ذلك الا لان الميل المقاوم في الكبير اكثر وان كان معلوما والجواب
ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام فينقسم بانقسامها والذي في الجسم جزء منها في الكل وهي معوقة للحركة
القسرية فلا جرم كان الاثقل الطا يسمى السابعة انه هل يجوز اجتماع الميلين ثابتة واحدة احدهما
طبيعي والآخر غريب ان كان الجسم ذو الميل الطبيعي لا يجاوز شيئا من حركات الافلاك عن مستواها
وحركات العناصر لو قدرنا خلاء العالم كان ذلك محالا لان علة الميل الطبيعي هي الطبيعة واذا وجدت

القاسر وممنوعه بالممانع وجب ان يوجد اقصى الممكن من ذلك المعلول فيكون ذلك الميل الطبيعي حاصلا الى نهاية الشدة ويستحيل ان يحصل معه ميل غريب الى تلك الجهة فلقائل ان يقول لكل نوع من مراتب الاشد والانقص مخالف لغيره بالنوع فيجوز ان يكون الطبيعة المخصوصة مقتضية لاحد النوعين دون الثاني فلا يكون موجبة اقصى الممكن واما ان كان الجسم معارضا لما نعه مثل الحجر الهاوي فان الهواء يقاومه وبقدر تلك المقاومة يحصل الفتور فلا يبعد ان يحصل مع الميل الطبيعي ميل آخر غريب فيكون الحركة عند ذلك اسرع مما يوجد من الميل الطبيعي وحده وذلك كما اذا دفع الحجر الى اسفل فانه يشتد بدافعه فان حركته انما كانت اسرع مما اذا تحركت بطبعه وحدها المسئلة الثامنة في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب لما كان المحرك للجسم الى تلك الجهة هو ذلك الميل المدافع ومحال ان يكون الموصل الى ما هو غير المدافع اليها والموصل واجب الحصول عند وجود الوصول لامتناع انفكاك المعلول عن العلة فيلزم ان يكون الميل موجودا عند وصول المتحرك الى الجهة المطلوبة المسئلة التاسعة في انه قد يحدث في [illegible] بانه انا بينا ان الميل لا بد من وجوده عند وصول الجسم الى الجهة وهي امر غير منقسم فاذن الميل لا بد من حصوله عند وصول الجسم الى حد غير منقسم ووصول الجسم الى حد غير منقسم لما يكون في الآن فاذن لا بد من حصول الميل في الآن وذلك هو المطلوب المسئلة العاشرة في انحصار شدة الميل وضعفه بين طرفين اما قبول الميل للاشتداد والضعف فامر لا شك فيه وكل تغير من شيء الى شيء ولا بد ان يكون بينهما نوع تضاد فان كان التضاد في الغاية فهما ضدان والا فهما متوسطان ومع وجود المتوسط فلا بد من وجود الطرفين المسئلة الحادية عشرة في سبب اشتداد الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضعف الميل القسري عند الوصول الى المطلوب اما الاول فلان الطبيعة اذا لم تكن ممنوعة بالقاسر حدث الميل لا يزال يزداد لو الميل معلوم انه ليس تاثير الطبيعة وحدها كتاثيرها مع الميول التي يقويها ويعينها واما الثاني فقد مر انه يضعف الميل القسري عند الانتهاء الى الغاية ولقائل ان يقول هذا يبتني على ان الشيء الواحد يقبل الشدة والضعف وانه محال على ما سيأتي في الكم المسئلة الثانية عشرة في سبب اشتداد الميل القسري في الوسط قيل سببه ان المحرك اذا تحرك على المرمى الى [illegible] يسخن [illegible] فلا يزال يشتد [illegible] الكثرة والقوة المستفادة تضعف الآن اللطيف المستفاد بالتسخين يكون مشددا له او موقفا على المعنى الذي يقوى الضعف ما دام

في القوة

في القوة ثبات فاذا تراد في القسر على القوة استرخت وضعف القسر [illegible] وبلغ مبلغ الاتفاق تبدا ركود تاثير القسر المسئلة الثالثة عشرة في انه ليس [illegible] الثقل والخفيف [illegible] ان الثقل موجب بالذات حركة الجسم الى المركز والخفة ايجابها بالذات حركة عن [illegible] وذلك يوجب تمايز كل واحد منهما عن الآخر والوصفان الموجبان متباعدا الخاصين يستحيل ان يوجبا التعاقل الذي لا يحصل الا بالمقارنة فهذه جملة ما اردنا ذكره من احكام الثقل والخفة

الفصل الحادي عشر

في ما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها فمن ذلك الملاسة والخشونة وليستا من باب الكيف اصلا فان الخشونة عبارة عن اختلاف وضع الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع وايضا فانه لا يحس بها الا بواسطة المقاومة والحركات والاشكال ومع ذلك فانهما لا يحصل في [illegible] من حيث نفس الحالة العارضة لاجزائهما مطلقا الذي هو الوضع بل لامر آخر وهو مثلا اذ رخاوة او حرارة او برودة فاذن هما خارجان عن الكيف ومما يكون محسوسا ومن ذلك الصلابة واللين فانهما ليسا من هذا الباب لان اللين له معنيان احدهما الانغمار الحاصل فيه وهو عبارة من حركة حاصلة في سطحه مقارنة لحدوث شكل التقعر فيه فالاول من باب الكم والثاني من الكيفيات المختصة بالكميات وليس اللين نفس هذين الامرين فانهما محسوسان بالبصر واللين غير محسوس بالبصر بل كونه لينا عبارة عن كونه مستعد القبول لذلك الانغمار [illegible] وكذلك الصلب فهو امر هذا عدم الانغمار مع ابقاء شكل ذلك السطح كما كان والثاني المقاومة المحسوسة فاما عدم الانغمار فهو امر عدمي واما الشكل الباقي فهو من الكيفيات المختصة بالكميات واما المقاومة المحسوسة فليست هي نفس الصلابة فان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة وليست فيه صلابة فان الهواء رطب ولم يصب اصلا وكذلك القالع في الرياح بل الصلابة هي الاستعداد الطبيعي في ذلك الشيء نحو اللاانفعال فظاهر ان الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال او نحو الانفعال غير محسوس فاللين والصلابة يجب ان لا يكونا محسوسين ولكن هذا آخر كلامنا في الكيفيات الملموسة فاما الاحوال الخاصة من الانفعالات للحار والبارد والرطب واليابس فسنذكرها في الفن الذي نتكلم فيه امر الاجسام ثم كان اللائق ان يردف هذا الباب بالكيفيات المذوقة الا ان الكلام فيها لما كان مختصرا اخرناه واردفنا هذا بالكلام في الكيفيات المبصرة

الباب الثالث في الكيفيات المبصرة وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في اثبات الالوان من الناس من زعم انه

المتصغرة ل

لا حقيقة للون بل البياض انما يحصل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة جدا واحتجوا عليه بان
زبد الماء ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك وكذلك الثلج ابيض لانه اجزاء صغار جامدة شفافة
خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج المسحوق لا شفاف بل يرى على لون
مع ان سطوحهما عند الاتصال لم ينفصل بعضها عن بعض حتى يقال حصل هناك لون والقضايا الشفاف
الكبير الحجم لو اعرض فيه شق رؤي ذلك الموضع هذا ابيض وكذلك الثلج او الماء يتبعض لاحتقان
الهوائية تبع الاشفاف الذي في الطبع واما السواد فانما يتخيل لعدم غور الجرم وعمقه الضوء والاشفاف
ومن هؤلاء من جعل الماء سببا للسواد وقال نشاهد ان هذه الاشياء اذا ابتلت مالت
الى السواد والضيا فلان الماء يخرج الهواء وليس لشفافه كاشفاف الهواء حتى ينفذ فيه الضوء الى السطوح
مظلود ذلك يوهم السواد ومنهم من سلم ان السواد لون حقيقي ومنع ذلك في البياض وفرق بينهما
بان السواد لا ينسلخ واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل للالوان عار عنها فالابيض
عار عن الالوان واعلم ان الشيخ ذكر في فصل توابع المزاج من ثانية الفن الرابع من الطبيعيات
انه لم يعلم انه هل يحصل البياض بغير هذا الطريق ام لا واما في المقالة الثالثة من علم النفس فقد
قطع بوجود ذلك فقال لا شك ان اختلاط الهواء بالمشف سبب لظهور اللون الابيض
ولكنا ندعي ان البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضا ويدل عليه امور الاول ان البيض
اذا سلق يصير ابيض غير شفاف ابيض ليس يمكن ان يكون ذلك لان النار افادته تخلخلا او
احدثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اثقل وذلك لمفارقة الهوائية لو دخلت فيه ويصير كان
ذلك لحصول الانعقاد على ما يستعلم الثاني ان الدواء المسمى بلبن العذراء يكون من خل طبخ فيه
المرداسنج حتى انحل فيه ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف واذا اخلط بالطبخ فيه القلى وصفي
غاية التصفية حتى صار كانه دموع فانه ان وقع التقطير شيء من ذلك لم يتم … المطلوب
وكما يخلط هذان الماءان يعقد فيه المنحل الشفاف من المرتك في … غاية البياض كاحسن
… وليس في ذلك لان … الهوا فيه فان ذلك كان منفو كالمنحل
في الخل ولان تلك الاجزاء المنعقدة تقاربت حتى ينعكس ضوء بعضها الى البعض فان حده ما يعطي
اولى بالتنويق عن ذلك على … الاستحالة فليس كل بياض على الوجه الذي قالوه الثالث
ان الاتجاه من البياض الى السواد من طرق ثلثة الاول الطريق السالف وهو ان يأخذ الى

الغبره

الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد ومن طرق ثلثة الاول العينية فكانه من اول الامر يأخذ من
سواد عظيم ضعيف ولا يزال يشتد حتى ينتهي الى الغاية والثاني ان يأخذ الى الحمرة ثم الى القتمة
ثم الى السواد والثالث الى الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد وهذه الطرق انما يجوز اختلافها
لاختلاف ما يتركب عنه الالوان فان علم ان الاسود والابيض ليس للبياض حقيقة الا مخالطة
الضوء للاجزاء الشفافة لم يكن يتركب السواد والبياض الا الاخذ في طريق واحد لا يقع
الاختلاف فيه الا بحسب التنقص والاشتداد ولم يكن الطرق مختلفة الرابع وهو ان الضوء
اذا انعكس من جسم اسود الى الجسم الاخر لم يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة
لاجل اختلاط الشفاف بغيره لكان يجب ان لا ينعكس الاحمر والاخضر البياض وان
لا ينعكس من الاجزاء السود شيء فكان يجب ان لا يصير المنعكس اليه احمر واخضر واما الذي
تمسكوا به فليس يمنع من ذلك لكنا ندعي ان حصول البياض قد يكون على وجه اخر وهو
الاستحالة وايضا فليس لنا ان نجزم بان بياض الناطف لمخالطة الهواء وكذلك انفصال
الجص لا يفيده الطبخ من التخلخل وسهولة التفرق والا لكان السحق والتفصيل يفعلان فعل
الطبخ في الجص والنورة بل السبب فيه ان الطبخ يفيده مزاجا يوجب في تلك الاشياء فيوجد لهم
الاسود غير قابل للبياض ان عنوا به على سبيل الاستحالة كذبهم الشاب والشيب وان عنوا به على
سبيل الصبغ فيحتمل ان يكون ذلك لان الصبغ المسود لا بد وان يكون فيه قوة قابضة مخالطة
ومغوصة والمبيضات غير نافذة فلذلك لا يخلطها النفوذ في الابيض على ان اصحاب الاكسير يدعون ان كثيرا
من اصباغ … زرنيخ مصعد وذلك يبطل ما قالوه

الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام

زعم بعضهم ان النور اجسام صغار تنفصل من المضيء وتتصل بالمستضيء وذلك باطل من وجوه ثلثة الاول
ان كونها انوارا اما ان يكون عين كونها اجساما واما ان يكون مغايرا لها والاول باطل لان المفهوم من
النورية مغاير للمفهوم من الجسمية ولذلك يعقل جسم مظلم ولا يعقل نور مظلم وان كان الثاني فهاهنا اجسام حاملة
لتلك الكيفية تنفصل عن المضيء وتتصل بالمستضيء فهذا ايضا باطل لان تلك الاجسام الموصوفة بتلك
الكيفيات اما ان يكون محسوسة واما ان لا يكون محسوسة فان لم يكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وان كانت
محسوسة كانت ساترة لما تحتها ويجب انها كلما ازدادت اجتماعا ازدادت سترا لكن الامر بالعكس فان
الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا الثاني ان الشعاع لو كان جسما لكانت حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن

النور مما يقع على كل جسم في كل جهة الثالث ان النور اذا دخل الكوة ثم سد دفعة فذلك الامر النور
لما ان يبقى او لا يبقى فان بقي فاما ان يبقى في البيت او يخرج فان قيل انها خرجت عن الكوة قبل
ان سد فهو محال وان قيل انها انعدمت فهو المطلوب فلا يمكن ان يحكم بان جميعها تحلل من حيث عدم
احدهما فاذن هي باقية في البيت ولا شك في زوال النور عنها فيها وهذا هو الذي قلنا من ان مغايرة المستنير بسبب
لحدوث تلك الكيفية والوائف فان ذلك في بعض الاجسام كذلك الكل الرابع ان الشمس اذا طلعت من الافق
يستنير وجه الارض كله دفعة من البعيد ان ينتقل تلك الاجزاء من الفلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة
لاستحالة الخرق على الفلك محال واحتج المخالف بان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم فالشعاع جسم بيان الصغرى
من ثلثة اوجه اما اولا فلان الشعاع منحدر عن الشمس او النار والمنحدر متحرك واما ثانيا فلانه يتحرك
بحركة المضيء اما ثالثا فلان الشعاع قد ينعكس عما يلقاه الى غيره والانعكاس حركة والجواب اما قولهم الشعاع
منحدر من عند الشمس فهو باطل لانا لا نراه في وسط المسافة بل الشعاع يحدث في مقابل القابل دفعة وان
كان عدوه من شيء حال توهم انه نزل وقولهم الشعاع ينتقل بنقل المضيء والظل متصل مع انه ليس بجسم بل الحق ما قلنا
من انه كيفية حادثة في المقابل وعند زوال المحاذاة عنه الى مقابل اخر يبطل النور عنه ويحدث في ذلك الاخر
وكذلك القول في الانعكاس فان المتوسط شرط لان يحدث الشعاع من المضيء في ذلك الجسم الفصل

الثالث في حقيقة النور المعترفون بانه كيفية اختلفوا فمنهم من زعم انه عبارة عن ظهور اللون فقط
وزعموا ان الظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط بين الامرين هو الظل ويختلف
مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد عن الطرفين فاذا الف الحس مرتبة من مراتب الخفاء شاهد فيما بين
ذلك ما هو اكثر ظهورا من الاول ظن ان هناك بريقا وشعاعا وليس الامر كذلك بل ذلك بسبب
ضعف الحس والدليل عليه ان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اقل من ظهور السراج وظهور السراج اقل من
ظهور القمر وهو اقل ظهورا من الشمس فالحس اذا صار ضعيفا في الظلمة وكان هناك موضع قد رشح الظهور
ليس بغير مطلق ذلك الظهور كيفية زائدة ثم اذا تقوى البصر بنور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم يرها
لمعانا لزوال ضعف الحس وكذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر ولمعان ضوء القمر يذهب
عند النور الذي يكون في البيوت المستنيرة نهارا من الشمس ومع ذلك فالناس يرون ان لظهور
القمر لمعانا ولا يرون للضوء الذي يكون في البيوت المستنيرة لمعانا والسبب فيه ما ذكرناه ولا اعلم
نحن نجوز التفرقة بين اللون المستنير وبين اللون المظلم فانا نقول في ذلك السبب ان لاحدهما حقيقي

والاخر ظاهر

والاخر ظاهر للابصار كيفية اخرى ثم من هؤلاء من بالغ حتى قال ضوء الشمس ليس الا الظهور التام للونها
ولذلك يبهر البصر ويخفى اللون بتحير البصر لا لخفائه في نفسه كما ان يخفى في الليل لمعان اللوامع ولا يحس
بالوانها لان الحس لضعفه في الليل بهره ظهور تلك الالوان فلا جرم لا يحس بها ثم اذا قوي في النهار
بنور الشمس لم يحس يعلو بالظهور تلك الالوان فلا جرم يحس بها هذا تقرير مذهبهم ونحن نقول انا لا ننكر ان
يكون لما قالوه تاثير في اختلاف احوال الادراكات في قوتها وضعفها بحسب اختلاف الحس في
قوته وضعفه ولكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون ويدل عليه امور
الاول ان ظهور اللون اشارة الى تجدد امر فذلك الامر اما ان يكون هو اللون او صفة غير نسبية
والاقسام باطل لانه لا يخلو اما ان يجعل النور عبارة عن تجدد اللون او عن اللون المتجدد والاول
يقتضي ان لا يكون الشيء مستنيرا الا ان تجدده والثاني يوجب ان يكون الضوء هو نفس اللون
فلا يبقى لقولهم الضوء هو ظهور اللون معنى وان جعلوا الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذات اللون معبرا عنه
بالظهور فذلك نزاع لفظي وان زعموا ان ذلك الظهور تجدد حالة نسبية فهذا باطل لان الضوء امر
غير نسبي ولا يمكن تفسيره بالحالة النسبية الثاني ان البياض قد يكون مضيئا ومشرقا وكذلك السواد فان الضوء
ثابت لهما جميعا فلو كان كون كل واحد منهما مضيئا نفس ذاته لزم ان يكون الضوء بعضه ضد البعض وذلك
محال فان الضوء لا يضاده الا الظلمة الثالث ان اللون يوجد من غير الضوء فان السواد قد لا يكون مضيئا
وكذلك ساير الالوان وكذلك الضوء قد يوجد بدون اللون مثل الماء والبلور اذا كانا في ظلمة ووقع الضوء
عليه وحده فانه يرى ضوءه فذلك ضوء وليس بلون واذا وجد كل واحد منهما دون الاخر فلا بد من
التغاير الرابع وهو انا نفرض الكلام في بعض الالوان المتوسطة بين السواد والبياض وليكن ذلك
هو الحمرة فنقول لا يخلو اما ان يسلموا ان لها حقيقة مخصوصة او يزعموا انها عبارة عن اختلاط ظهور
بياضية بحالات مساوية فان ذهبوا الى هذا الثاني فنقول الجسم الاحمر اذا انعكس عنه الضوء الى جسم اخر
صار ذلك الجسم احمر فلا يخلو اما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة والخفاء عن الاجزاء الخفية
الى الظاهرة واما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة ولا ينعكس الخفاء عن الخفية والاول باطل
لان الاجزاء الخفية لا يفيد الخفاء للمقابل لان الخفاء لو كان حاصلا لم يوثر في المقابل والثاني باطل
لان الظاهرة لو فعلت الاظهار بما يقابلها والاظهار هو التبييض فكان يجب ان يزيد التبييض في المنعكس
اليه لا ان يحمر واما ان اعترفوا بكون الحمرة لونا حقيقيا في نفسه وزعموا انها ظهرت فعلت فيما يقابلها

مثل بعضها فنقول انها اذا كانت تقبل الظهور اذا دخل بمجرد الضوء الذي هو لون القابل فاذا اقوى في الظهور
اخفت لون القابل فلو لم يكن هناك الا اللون وحده لكان يخفي عند الضعف لونا ضعيفا مثل نفسه وعند
اشتداده يخفى لونا قويا مثل نفسه وليس كذلك فانه يفيد الظهور لون المقابل اظهارا اشد مما هو او اظهارا اقوى
اخذ في ابطال لون المقابل او اخفائه ويفيده لونا آخر مثل نفسه فيكون لجل المقابل محاذيا من شيء غيره الاحمر
فيكون مصدر الاضاءة من الضوء الذي لو كان الجسم لا لون له او ضوء لكان يفعل ذلك مثل البلورة المغيرة
والصقيل الآخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره بسبب الضوء حتى يصار منقدا الى القابل الخاص ان المضيء الملون
تارة ينعكس منه الضوء وحده الى غيره وتارة ينعكس منه الضوء واللون وذلك اذا كان قويا فيهما جميعا حتى يحكم المنعكس
اليه فلو كان الضوء ظهور اللون لاستحال ان يفيد لغيره بريقا ساطعا فان مثل هذا البريق عبارة عن
اظهار لون ذلك القابل فنقول لما اذا اشتد لون الجسم المنعكس منه ضوء اخفى لون المنعكس اليه واظهره
واعطاه لون نفسه

الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشعاع والبريق

اعلم ان الجسم المضيء لو اصارت ظاهره بالفعل مستنيرة فان ذلك الظهور كيفية ثابتة فيها منبسطة عليهما من
غير ان يخالطهما سواد او بياض او صفرة او حمرة والا اخذ الملون وهو الذي يحرق على الاجسام ويستنير
لونها وكانه شيء يفيض منها وكل واحد من القسمين اما ان يكون من ذاته او من غيره فالظهور الذي للشيء من
ذاته كالشمس والنار يسمى ضوءا والظهور الذي للشيء من غيره يسمى نورا والترقرق الذي للشيء من ذاته كالشمس يسمى
شعاعا والذي يكون للشيء من غيره كالمرآة يسمى بريقا

الفصل الخامس في ان الضوء وحده آلة كيفية

هي كائنة في المشف من حيث هو مشف والاولى ان يقال انها الكيفية التي لا يتوقف الابصار بها على
الابصار بشيء آخر وذلك لان الشيء اما ان لا يتوقف صحة كونه مرئيا على اعتبار الغير او يتوقف والذي لا يتوقف
هو الضوء والذي يتوقف هو اللون فانه لا يتصور ان يرى الا بعد صيرورته مستنيرا وكلما يتصور ذلك فانه يمنع من
رؤية ما وراءه لا لان الحائل او البصر [illegible] يستحيل ان يبصر في تلك الكيفية شيئا آخر وما كان
الابصار به متوقفا على [illegible] او الالوان صار ذلك مانعا من ابصار ما وراءه فثبت ان اللون مانع من ابصار
ما وراءه والضوء ايضا كذلك مثل [illegible] الظل من المصباح عن المصباح وذلك لاجل ان احدهما يمنع ان يحصل
الشفاف القابل كذلك الا انه لا يرى ما يتوسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر مما قلنا ان الشفاف يجب ان
لا يكون له لون

الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء

الالوان غير موجودة بالفعل في الاجسام حال كونها مظلمة والدليل عليه انا لا نراها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لاجل عدمها او لاجل ان

الهواء المظلم حائل بين الابصار والمبصر وهذا باطل فان الهواء نفسه غير مظلم وهو غير مانع من الابصار فانك اذا كنت
في غار وفيه هواء لكنه على الصفة التي تظنها انت مظلم فاذا ابصرت المرئي المستنير الذي في الخارج ولا يمنعك الهواء الواقف بينك
وبينه فثبت انه ليس ذلك الهواء مانعا من الابصار ولقائل ان يقول لا شك ان اللون له ماهية في نفسه
وانه يصح ان يكون مرئيا فلم لا يجوز ان يكون المتوقف على وجود الضوء هو الحكم بصحة كونه مرئيا لا حصول تلك
الماهية فان قيل اللون هو الكيفية التي يمكن رؤيتها فالامر الموجود في الظلمة اذا لم يمكن رؤيته لم يكن لونا فالجسم
عنده لا يكون مظلما مستعدا لان يحصل له اللون [illegible] مستعدا لان يكون له لون معين
ثم وجود ذلك اللون امر آخر [illegible] ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث فلم لا يجوز ان يكون المتوقف على وجود
الضوء هو الحكم لا اصل وجود اللون ثبت ان الذي عول عليه الشيخ في مخالفة المشهور ليس بقوي [illegible]
مشهور وهي ان المشهور ان الالوان انما توجد في سطوح الاجسام فاما اعماقها فليست الالوان موجودة
فيها بالفعل لان وجود اللون بالفعل مشروط بحصول الضوء بالفعل فلما لم يكن اعماق الجسم مضيئة بالفعل لم يكن ملونة
بالفعل ونحن لما شككنا في قولهم ان وجود اللون بالفعل موقوف على كون اللون مضيئا لا جرم توقفنا
في هذا الفرع [illegible] الاقرب ان كون الشيء ملونا بالفعل لا يتوقف على كونه مضيئا بالفعل الا ان قابلية
الجسم للضوء موقوفة على كونه ملونا ولذلك فان الشفاف لا يكون قابلا للضوء والنور بالفعل فكانت
قابلية الجسم للضوء موقوفة على وجود اللون فلو توقف وجود اللون بالفعل على وجود الضوء بالفعل لزم الدور

الفصل السابع في تحديد الالوان المتوسطة

لا ريب ان السواد والبياض كيفيتان حقيقيتان
وان الضوء كيفية [illegible] عليهما فنقول البياض والسواد اذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وان خالط
السواد ضوء كما في مثل الغمامة التي يشرق عليها الشمس ومثل الدخان الاسود يخالطه النار فان كان السواد
غالبا حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت القتمة وان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم ان الصفرة ان
خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم ان الخضرة ان انضم اليها سواد آخر حصلت الكراثية الشديدة وان انضم اليها
بياض حصلت الزنجارية ثم الكراثية ان خالطها سواد قليل [illegible] حصلت النيلية ثم النيلية ان اختلط
بها حمرة حصلت الارجوانية وعلى هذا فقس

الفصل الثامن في ان الظلمة امر عدمي

لانا اذا غمضنا العين كان حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة لكنا اذا غمضنا العين لا ندرك شيئا فكذلك اذا فتحناها
في الظلمة وجب ان لا ندرك كيفية من الجسم المظلم ولانا لو قدرنا خلو الجسم عن النور من غير انضياف صفة اخرى
اليه لم يكن حاله الا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم يكن الظلمة امرا وجوديا

الفصل التاسع في ان [illegible]

الغبار بعض الاجسام على الظلمة ام لا قيل ان الحق انا ان نرى تحت شيء ضوء او بعيد فيه فالاول هو الشفاف
[illegible] لا يخلو اما ان يكون الغبار متوقفا على شرط او لا يكون فان كان متوقفا [illegible] فهو المضيء
وان كانت [illegible] متوقف على شرط آخر وذلك الشرط قد يكون ضوءا كما
في الالوان وقد يكون ظلمة كالاشياء التي ترى بالليل [illegible] لا يمكن ان يكون الظلمة شرطا [illegible]
مستقرة وذلك لان المضيء يرى سواء كان الرائي في الظلمة او في الضوء كالنار [illegible] سواء كان في
الضوء او في الظلمة واما الشمس فلا يمكننا ان نراها في الظلمة لانها متى طلعت لم تبق الظلمة واما الكواكب واللوامع
فانما ترى في الظلمة دون النهار لان ضياء الشمس [illegible] او انفعل الحس عن الضوء القوي الاجرام
لا ينفعل عن الضعيف فاما في الليل [illegible] ضوء [illegible] الاجرام ترى [illegible]
ليس يتوقف ذلك على الظلمة بل لان [illegible] الليل [illegible] منفعل عن المحسوس القوي [illegible] ادراك الضعيف
بالنهار صار بالعكس [illegible] ان الهباء الذي في الجو [illegible] ان يرى في الضوء [illegible]
فلا يرى لان البصر [illegible] اذا كان مغلوبا بضوء الشمس وهو محسوس قوي [illegible] لا تقدر على ادراكها [illegible]
ما يكون في البيت [illegible] منفعلا عن الضوء القوي [illegible] فظهر ان الظلمة ليست شرطا في هذا الباب

الباب الرابع في الكيفيات المسموعة وفيه ستة فصول

الفصل الاول في سبب الصوت

سببه القريب تموج الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث
بالتشديد للصدم بعد صدم مع سكون [illegible] وسبب التموج اما امساس عنيف وهو القرع او تفريق
عنيف وهو القلع [illegible] بالعنيف [illegible] لو فرقت [illegible] كالصوف [illegible] لم يحس صوتا
ولو شققت [illegible] المنفرق [illegible] لم يكن للقلع صوت ثم من المعلوم ان تموج
الهواء لازم من [illegible] الى ان ينفلت من المسافة التي يسلكها القارع الى [illegible]
العنيف [illegible] المتباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والموج الواقع
هناك وان كان القرع اشد انبساطا من القلع

الفصل الثاني في [illegible]

نفس التموج او نفس القلع او القرع [illegible] الصوت [illegible] انه نفس التموج الذي هو
السبب القريب للصوت ومنهم من اعتقد انه نفس القرع والقلع الذين جعلناهما سببا بعيدا له ويدل على بطلان
المذهبين وجهان الاول ان التموج محسوس باللمس لان الصوت الشديد ربما قرع الصماخ فافسده والقلع
والقرع يحسان بالبصر [illegible] الاصوات [illegible] التموج والقلع والقرع صوت

الثاني

الكيفيات المسموعة

في سبب الصوت

الثاني ان الذي [illegible] مسموع [illegible] وقد علم الصوت عند ما يكون الامور الثلاثة [illegible]
فتلك الامور الثلثة مغايرة للصوت

الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج

المعتقدون ان [illegible]
ان الصوت له وجود في الخارج بل انما يحدث في الحس من [illegible] الهواء المتموج وهذا باطل لانا كما ادركنا الصوت
ادركنا مع ذلك جهته ومعلوم ان الجهة لا تبقى منها اثر في المتموج عند بلوغه الصماخ فكان يجب ان
لا يدرك من الاصوات جهاتها الا من حيث [illegible] الصماخ [illegible]
الصماخ هناك ولا يميز بين الجهات كما ان اليد [illegible] ولا [illegible]
بين وروده من اليمين او من اليسار لان اليد لا تدرك الملموس حين ما كان في اول المسافة
بل حين انتهى الى اليد ولما كان [illegible] تمييز بين القريب والبعيد لان الاثر الحادث عن القرع القريب
اقوى من البعيد لضعفه فنقول اما الاول فباطل لان الصوت قد يكون [illegible] من السامع
وهو يسد الاذن [illegible] يسمع الصوت بالاذن الايسر ومع ذلك يحصل الشعور بكون
الصوت [illegible] ومعلوم انه لا يصل التموج الى الاذن الايسر الا بعد ان ينعطف من [illegible] فيبطل
ما قالوه واما الثاني فباطل [illegible] لا ندرك الفرق بين البعيد القوي والقريب الضعيف
ولكنا اذا سمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف وجب ان نظن ان
احدهما قريب والآخر بعيد [illegible] ان يشتبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد [illegible]
لم يكن كذلك بطل ما قالوه [illegible] ادراك [illegible] فنذكره في باب السمع من ابواب النفس

الفصل الرابع في حقيقة القرع

انه لا بد في القرع من حركتين [illegible] وقبله ومن
[illegible] قد يكون من احد الجسمين [illegible] وقد يكون من كليهما [illegible]
من [illegible] كل واحد منهما او احدهما في وجه الآخر [illegible]
[illegible] لم يكن صوت [illegible] ذلك [illegible] ان يكون [illegible] فقد يكون [illegible]
لكن اذا [illegible] بالقوة [illegible] الهواء ان [illegible] في زمان قصير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الفصل الثالث

الفصل الرابع في حقيقة القرع

والكثائف على اوانه لاحداث هذا التموج وانهما اذا احدثا الصوت فانما يحدثانه بسبب حصول المقاومة وعلم ان القارع والمقلوع كلاهما فاعلان للصوت لكن اكثر ما ينسب الى احدهما اصلبهما او اشدهما مقاومة واما الحركة التي يحدث منها اضطرار الهواء الى ان ينفلت من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبيها بعنف شديد ولذلك يلزم التباعد من الهواء المقاوم للتفكك والتموج الواقعين هناك على ما بيناه **الفصل الخامس** في سبب ثقل الصوت وحدته ان الحدة صلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام وقصره وشدة الهواء في بعضها وضيق منفذ الهواء وقربه من المسمع في بعضها فيحدث من هذه الاسباب تواتر قوته وملاسته وبسطه وتراص اجزاء الهواء المتموج وتتأدى على هذه الصورة الى السمع وسبب الثقل اضداد هذه وكل واحد من هذه الاسباب يحتمل الزيادة والنقصان فان زادت الالات زاد الثقل على ما انت واحد وبالعكس فيكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النغمة الى النغمة في الحدة والثقل فيكون مثلا نغمة نصف الطول ضعف نغمة الكل في الثقل **الفصل السادس** في الصدى ان الهواء المتموج اذا صدم ذلك التموج شيئا من الاشياء كجبل او جدار لزم انه ينضغط بين هذا التموج والموجه الى ذلك الجبل وبينه هواء اخر بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله كشكل الاول كما يرجع الكرة المرمى بها الى الحائط ان ضغط الهواء الى التموج فيما بينهما وان يرجع القهقرى فيحدث من ذلك صوت هو الصدى واعلم ان بينهما فرق وهو ان الهواء المتموج الى ما يقاومه لا بد وان يتموج هواء اخر بين ذلك المقاوم فهذا الصدى يحدث من تموج هذا الهواء من تموج الهواء الاول عند رجوعه فيجب ان يكون الاول هو الحق ولذلك يكون على صفته والهواء الاول لم يبق على تلك الهيئة ويشبه ان يكون لكل صوت صدى ولكن لا يسمع اما لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين الصوت وبين ما عاكس الصوت لم يسمع في زمانين متباينين بحيث يقوى الحس على تمييزهما لخلاف ما اذا كان العاكس بعيدا فان الحس يقوى على ادراك التباين واما لان العاكس صلب املس فهو لتواتر الانعكاس منه يبقى قوته الى زمان كثير كما في الحمامات والقباب فهذا هو السبب الذي يكون صوت المغني في الهواء اضعف منه تحت السقف لتقوي الصوت بتضاعيف الصدى المحسوس معه في زمان كالواحد **الباب الخامس** في الكيفيات المذوقة والمشمومة وبيان اوضاع هذه الاجناس وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في الطعوم الاجسام لما كان يجوز عليها الطعوم واما ان لا يكون لها طعم فالذي يكون عديم الطعم هو التفه المسيخ وهو على قسمين لانه اما ان يكون عادم الطعم حقيقة واما ان يكون عادم اليحس فقط وهو الذي في نفسه طعم الا انه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان فهذا كله

ثم اذا احتيج لتحليل اجزائه وتلطيفها احس طعمه مثل النحاس والحديد فان اللسان لا يدرك منهما طعما الا انه لا يتحلل منهما شيء يصير الى الرطوبة المنبثة في اللسان التي هي واسطة في حس الذوق ولو احتيج لتفه اجزاء الطعم لظهر له طعم قوي واما ان كان منها شيء من الطعوم فبسائط الطعوم ثمانية الحرافة والملوحة والمرارة والدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والحموضة وذلك لان الجوهر الحامل للطعوم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة او قوة معتدلة منهما فالحار ان فعل في الكثيف احدث المرارة وان فعل في اللطيف احدث الحرافة وان فعل في المعتدل احدث الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف احدث العفوصة وان فعل في اللطيف احدث الحموضة وان فعل في المعتدل احدث القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف احدث الدسومة وان فعل في الكثيف احدث الحلاوة وان فعل في المعتدل احدث التفه فالحرافة اسخن الطعوم ثم المرارة ثم الملوحة لان الحريف اقوى على التحليل من المر فان المر كانه مكسور بارضية باردة لان سبب حدوث الملوحة مخالطة رطوبة مائية قليلة الطعم او عديمه لاجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مرة الطعم مخالطة باعتدال فانهما ان كثرت امرت ومن هذا يتولد الملح في بعض المياه وقد يتخذ الملح من الرماد والقلي والنورة وغير ذلك بان يطبخ في الماء ويصفى ويغلي ذلك الماء حتى ينعقد ملحا او يترك حتى ينعقد ومما يدل على ان الملح دون المر في التسخين ان البورق والملح المر اسخن من الملح المأكول والعفص ابرد ثم القابض ثم الحامض ولذلك يكون الفواكه التي تحلو يكون منها اولا عفوصة شديدة البرد فاذا اعتدلت قليلا باسخان الشمس المنضج مالت الى الحموضة مثل الحصرم وغيرها ثم ذلك يكون الى قبض يسير مع عفوصة ثم يميل الى الحلاوة اذا اعتدلت فيها الحرارة المنضجة فقد ينتقل من العفوصة الى الحلاوة من غير توسط الحموضة لكن الى الحامض وان كان اقل بردا من العفص فهو في الاكثر ابرد منه للطافته ونفوذه في الظاهر والباطن والعفص والقابض متقاربان في الطعم لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص يقبض الظاهر والباطن وقد يجتمع طعمان في جرم واحد مثل اجتماع المرارة والقبض في الحضض ويسمى البشاعة ومثل اجتماع المرارة والملوحة في السبخ ويسمى الزعوقة ومثل اجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ ومثل اجتماع المرارة والحرافة والقبض في الباذنجان ومثل اجتماع المرارة والتفه في الهندباء ويشبه ان يكون هذه الطعوم انما كثرت بسبب اجتماع ما يحدث في وقت حدوث بعضها مع كيفية لمسية تركيبا من التأثير اللمسي مع واحد لا يتميز في الحس ويصير ذلك الواحد كطعم واحد محض متميز فانه يشبه ان يكون طعم من الطعوم المتوسطة بين الاطراف مع تحريك تفريق واسخان

بحيث يجوز ذلك مع انه واقع بعجز فهم ونوبي من غير امتحان وهي الحموضة واما بعجز مع الطعم مكثف ولطيف وهو
العفوصة وعلى هذا القياس فيما بقي من احكام الطعوم بالحكم وأما سائر الملكات التي يمنعها فقد استوفيناها
في الطب **الفصل الثاني** في الروايح انه ليس عندنا للروايح اسم الا من وجهين احدهما
من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال طيبة ومنتنة كما يقال للطعم انه طيب وغير طيب من غير تقسيم وفصل وثانيهما
ان يشتق لها من الطعوم اسم فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كان الروايح التي عهدت مقارنتها للطعوم
بسبب اتصافها بوصف بها فهذا اخر الكلام في الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس واما كيفية الاحساس بها
فسنذكرها في القسم الثالث من هذا الفن وهو الكلام في الكيفيات النفسانية واذ قد اتينا على شرح انواعها
فلنبين احكامها **الفصل الثالث** في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة اعراض لا جواهر
من الناس من زعم ان الكيفيات المحسوسة جواهر حالة في الاجسام فاللون جوهر والحرارة جوهر وكذا
سائر الامور المذكورة والدليل على ابطاله انها ان كانت جواهر فاما ان يكون اجساما واما ان لا يكون
اجساما فان كانت اجساما فيكون لها طول وعرض وعمق غير لونه ومعنى انه طول وعرض وعمق ليس معنى
انه لون وقد يزول اللون ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه فاما ان يكون قد كان للون
طول وعرض وعمق غير هذا او يكون لم يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد في بعد
وقد بينا فساده وان كان اللون ليس غير هذا فليس ذات اللون مقدارا بل مقدار ما يحله وهذا محال
بخلافه واما ان وجدت غير جسمانية فاما ان يكون بحيث يصح ان يركبها اجسام او لا يصح فان صح
ان يركبها اجسام مما لا قدر له يصح منه ما قدر وذلك محال واما ان لم يكن جزءا للاجسام فاما
ان يكون بحيث يصح ان يفارق الجسم الذي هو فيه او لا يصح فان صح ان كان يوجد لا في الجسم فلا يخلو
اما ان يكون مشارا اليه فان كان في جسم لوجهين اما اولا فلان الخلاء محال فيستحيل ان
يوجد اللون في حيزه ولا يكون فيها جسم واما ثانيا فلان الوضع المعين انما يستحقه المادة المعينة
كما عرفت فيمتنع ان لا يكون في مادة واما ان لم يكن مشارا اليه فيلزم ان لا يكون محسوسا فلا يكون
هو البياض الذي كلامنا فيه فانا انما نطلق البياض على اللون الذي من شانه ان يفصل نور البصر
في البصر فاليس كذلك لا يكون بياضا فاما ان استحال ان يوجد الا في جسم اصلا وكان محتاجا الى
المحل لذاته وقد عرفت ان معنى ان المحتاج الى المحل ممتنع مفارقته عنه فثبت ان هذه الكيفيات امور
موجودة في الاجسام لا تخلو منها والاجسام غير متقومة بها ويمتنع مفارقة هذه الكيفيات عن تلك

الاجسام

في الروايح

الاجسام ولا معنى للعرض الا ذلك وللقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذه الكيفيات اجساما
قولكم مفهوم الطول والعرض والعمق غير مفهوم اللون قلنا مسلم ولكن هذه الابعاد ليست نفس الجسم
حتى يلزم من كونها مغايرة للون كون الجسم مغايرا للون بل هذه الابعاد اعراض من باب الكم
واما الجسم فهو الامر الذي يصح ان يفرض فيه هذه الابعاد فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامر هو نفس
اللون فان قالوا الجسمية عبارة عن قبول هذه الابعاد والمفهوم من قبول هذه الابعاد غير
المفهوم من اللون فنقول ليست الجسمية عبارة عن نفس هذه القابلية لان القابلية امر نسبي
اضافي والصورة الجسمية ليست مجرد نسبة واضافة بل الصورة الجسمية ماهية يلزمها قابلية هذه
الابعاد فلم لا يجوز ان يكون تلك الماهية هي نفس اللون فالحاصل ان كلامهم في هذا الموضع
انما يتمشى لو جعلوا ماهية الجسم نفس الطول والعرض والعمق وهم لا يقولون بذلك وهم جعلوا
ماهية الجسم الامر الذي يلزمه هذه القابلية ثم عليهم ان يبينوا كون تلك الماهية مغايرة في
المفهوم لمفهوم كونه لونا ثم ان سلمنا ان اللون ليس جوهرا جسمانيا فلم لا يجوز ان يكون
جزء الجسم قولكم يستحيل ان يتالف الاجسام من اجزاء ما لا قدر له فنقول الهيولى والصورة ليس
لواحد منهما في حاق ذاته قدر ومقدار مع ان الجسم مركب منهما فلم لا يجوز ان يكون اللون عديم
المقدار في ذاته وان كان جزء الجسم ونحن نحرر الدليل المذكور اولا على وجه آخر فنقول اذا رأينا
جسما اسود فاما ان يكون السواد هو نفس الجسمية لتلك الجسمية او جزءا منها او لا فان كان مفهوم الجسم امرا مشتركا
بين الجسم الابيض والاسود وهما متباينان في مفهوم الابيضية والاسودية وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز فالجسمية مغايرة للابيضية والاسودية واما ثانيا فلان الجسم يصح وصفه بالاسودية
والابيضية ونفس الاسودية لا يصح وصفها بالاسودية ولا بالابيضية واما ثالثا فلان السواد
له ضد وهو البياض والجسم لا ضد له اصلا وباطل ان يكون السواد جزءا من الجسمية لوجهين اما
اولا فلانه لو كان جزء الجسمية المشتركة وجزء المشترك مشترك لزم ان يكون السواد مشتركا واما
ثانيا فلانه ليس جعل السواد جزءا اولى من جعل البياض جزءا فيلزم اما جعلهما جميعا جزءا من
الجسم فيكون كل جسم ابيض واسود معا وذلك محال او اخراجهما جميعا عن جزئية الجسم وذلك هو
المطلوب فثبت ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن جوهره فلا يخلو اما ان يصح وجوده مفارقا
عن الجسم او لا يصح ومحال ان يوجد مفارقا عن الجسم لوجهين اما اولا فلانه ليس في العالم خلاء حتى

تحرير الدليل الاول على وجه آخر

القوة واللاقوة

القسم الثاني في القوة واللاقوة

بوجه ذلك اللون فيه واما ثانيا فلانه لو وجدت الكيفية المحسوسة الخارجة وفرضنا حصول السواد فيها كان لذلك
السواد امتداد في تلك الجهة ومفهوم الامتداد مغاير لمفهوم السواد فيكون مع ذلك السواد مقدار
والمقدار على ما ثبت انما يوجد في المادة فذلك السواد موجود في المادة واما ان فرض غير مشار اليه
فتلك الكيفية التي كان يمكننا ان نشير اليها بالحس ما يقبل الاشارة الحسية كلا منافيه فان وقع
اسم السواد عليه وعلى هذا المشار اليه بالاشتراك الاسمي فثبت ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن
ماهيته مختص بالمقارنة عنه ولا شك انه غير مقوم له فان الجسم اذا كان اسود ثم ابيض فان حقيقته وجوده
لا تختلف فعلمنا ان السواد موصوف بجميع صفات الاعراض فيكون عرضا وقد تم انتهى الفصل
الكلام في الكيفيات المحسوسة **القسم الثاني** في القوة واللاقوة وفيه ثلثة فصول
الفصل الاول في انواعه النوع الاول في المشهور منه الاول استعداد شديد على ان
ينفعل كالممراضية واللين وهذا يسمى باللاقوة الثاني استعداد شديد على ان لا ينفعل كالمصحاحية
والثالث استعداد شديد على ان يفعل كالمصارعة وهذان القسمان يسميان بالقوة واعلم انا
لو اقتسمنا الكيفية الى اربعة انواع واردنا ادخال هذه الاقسام الثلثة تحت نوع واحد فلا بد
وان نذكر معنى محصلا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة ليمكننا ان نجعله نوعا للكيف وجنسا لهذه
الاقسام فان اردنا ان نذكر معنى يندرج تحته الاقسام الثلثة فقلنا انه استعداد جسماني نحو امر من
خارج او قلنا انه المبدا الجسماني الذي به يتم حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح به وكان هذه
العبارة اولى من الاولى لان الاستعداد من باب المضاف او لا يكون استعداد الا لشي مستعد له
فكيف يكون نوعا للكيف وهذا الاسم متناول للاقسام الثلثة فان الفاعلية والمنفعلية مشتركان
في ان حدوث الحادث انما يتم بها ثم ان القوة على الانفعال يترجح بها حدوث ذلك الانفعال
والقوة على المقاومة يترجح بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يترجح بها حدوث الفعل والاقسام
الثلثة مشتركة في كونها مبادي جسمانية لحدوث حوادث مترجحة بها ثم اعلم انه لا خلاف في ان القوة
على الانفعال والقوة على المقاومة داخلتان تحت هذا النوع فاما ان القوة على الفعل هل هي
داخلة تحت هذا النوع فالمشهور انها منه والشيخ الرئيس خرجها منه وهو الحق فاذا اردنا ان نذكر
امرا مشتركا بين القوة على الانفعال والقوة على اللاانفعال بحيث لا يدخل في ذلك المشترك القوة
على الفعل قلنا انه الذي يترجح به القابل في احد جانبي قبوله ولا قبوله فظهر اولا ان القوة على

الفعل

الفعل من يكون دخولها تحت هذا النوع امر لازم المتكلمين فانهم يتمسكون بالجزء **الفصل الثاني**
في ان القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع اعتقد المتقدمون على ان القوة على المصارعة داخلة في
هذا النوع ونحن نقول المصارعة تتعلق بامور ثلثة الاول العلم بتلك الصناعة الثاني القوة القوية
على تلك الافعال وهذان الامران من باب الحال والملكة على ما ستعرف فلا يمكن ادخال واحد منهما
تحت هذا النوع لاستحالة دخول الحقيقة الواحدة تحت جنسين الثالث كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية
بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في التحقيق عبارة عن القوة على المقاومة وهو اللاانفعال ثم هو لاحد القسمين
المذكورين فان قيل القدرة على تلك الافعال لها اعتبار من حيث انها قدرة واعتبار من حيث
انها قدرة شديدة او من حيث انها فاعلة بسهولة فهي من حيث انها قدرة فهي من الحال والملكة و
من حيث انها شديدة او فاعلة بسهولة فهي من هذا النوع فنقول الذي فيه قوة ان يصرع اشد
فيه قوة الصرع حاصل لكنها ضعيفة والذي فيه قوة ان يصرع ففيه قوة الا انه لكنها ضعيفة ففي كل واحد
منهما قوة الامرين لكنها في احدهما اقوى وفي الاخر اضعف فهذا الاختلاف اما ان يكون في الماهية
او في العوارض فان كان في الماهية وجب ان لا يكون شدة القوة خارجة عن ذات القوة فان
الشي لا يختلف باختلاف ما هو منضم اليه من الخارج واذا لم يكن الشدة موجودا اخر بل القوة القوية موجود
واحد وهو بماهيته الواحدة مخالفة للقوة الضعيفة فاذا كانت تلك الحقيقة داخلة في احد الجنسين
امتنع دخولها في الجنس الاخر واما ان كان الاختلاف بينهما بالعوارض فذلك باطل ثم مع بطلانه لا يفيد
المقصود والا وجه لبطلانه فلانه يلزم ان يكون هناك قوة واحدة باقية وتوجد لها الشدة او قوة
اخرى انضافت اليها تلك الكيفية غير القوة تقارن القوة فيصير لها اشد تاثيرا وعاقبة هذا محال
واما بيان انه مع بطلانه لا يفيد المقصود فلان القوة القوية اذا كانت من نوع القوة الضعيفة وكون الضعيفة
غير داخلة في هذا القسم من الكيفية فالقوة القوية ايضا غير داخلة كان مثل الشي اذا لم يكن تحت جنس
لم يكن المثل ايضا تحت ذلك الجنس ومما استدل به ايضا على بطلان مذهبهم ان الحرارة لها قوة
شديدة على الاحراق فلو كانت داخلة في هذا الباب مع دخولها في الجنس المسمى بالانفعاليات
والانفعالات لزم تقوم ما جنسين وهو محال فثبت بهذا ان القوة الشديدة غير داخلة في هذا
الجنس **الفصل الثالث** في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا قد
بينا في باب الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي نحو اللاانفعال وان اللين

جبيلي والمعنى طار

الجبيلي

ان الليلي والصبح

وله ان علة ... اللاانفعال ... [illegible] ... ان يجد جسم الطبيعي ... الحركة ... وتعلق ... ذا الكيف ... مع المادة الاولى والكيفية للاانفعال ... وجودية [illegible]

هو الاستعداد الطبيعي نحو الانفعال فليس احدهما بان يجعل عدما للآخر اولى من العكس فاذن ليس التقابل بينهما
تقابل العدم والملكة بل هما اذن كيفيتان وجوديتان ولكن لقائل ان يقول ان ذلك الاستعداد
الطبيعي امر مركب من امور ثلثة واحد عدمي واثنان وجوديان اما العدمي فهو اللاانفعال واما الوجوديان فاحدهما
للمقاومة المحسوسة والثاني بقاء الشكل على ما كان عليه وذلك الاستعداد لا يجوز ان يكون عدميا لانه علة
لامر الوجودي وعلة الموجود موجودة فاذن ذلك الاستعداد امر وجودي واللاانفعال امر عدمي
فمقتضاه عبارة عن حركة حاصلة في سطح الجسم مقارنة لحدوث شكل مخصوص فيه واستعداده لقبول
الحركة لانه جسم طبيعي واستعداده لقبول ذلك الشكل لانه فلكي واذا كان كونه جسما طبيعيا ذا كم هو علة
لهذه القابلية استحال ان يكون هناك كيفية اخرى اقتضت هذه القابلية لان ما يثبت للشيء
لا يكون محتاجا الى شيء آخر واذا ثبت ان استعداد الانفعال ليس بكيفية زائدة وجب ان يكون اللا
هو اللاانفعال لعدم وجوديته اذ يستحيل ان يكون ما سببه نفس المادة التي هي علة الاستعداد ولما انتفى زوال
وصف عن المادة اولى بالاستعداد او للانفعال علة وجودية حتى يكون زوالها علة الاستعداد او اللاانفعال
فاذن علة الاستعداد للانفعال امر وجودي فهذه المباحث تغلب على الظن ان التقابل بين اللين
والصلابة تقابل العدم والملكة **القسم الثالث** في الكيفيات المختصة بذوات الانفس وهي
المسماة بالحال والملكة اعلم ان الكيفية النفسانية اذا لم تكن راسخة سميت حالا واما اذا صارت مستحكمة سميت
ملكة والافتراق بينهما افتراق بالعوارض لا بالفصول لانها لا تختلف بالذات فان الشيء في ابتداء
تكونه قبل صيرورته مستحكما يسمى حالا فاذا صار هو بعينه مستحكما سمي ملكة فيكون الشخص الواحد قد كان
حالا فصار ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان صبيا ثم يصير رجلا وعلى هذا كل ملكة فقد كانت حالا
اي كانت قبل استحكامها حالا وليس كل حال فانها تصير ملكة فهذا هو التحقيق المفهوم من لفظ الحال والملكة
واعلم ان هذا القسم يشتمل على مباحث جليلة ونحن نعقد في ذلك ابوابا بتوفيق الله عز وجل
الباب الاول في العلم واحكامه والكلام فيه يتعلق باطراف العالم والعلم
والمعلوم **الطرف الاول** وفيه ثمانية وعشرون فصلا **الفصل الاول** في ان العلم
بالشيء لا يحصل الا بانطباع صورة المعلوم في العالم انا قد بينا في باب الوجود ان للماهيات المعقولة
وجودا في الذهن ونريد هاهنا ايضاحا فنقول الذي يدل على ذلك ان الممتنعات محكوم عليها
بالامتناع والمحكوم عليه يجب ان يكون متميزا عن غيره والا لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره والا

لم يكن

القسم الثالث
في الكيفيات المختصة بذوات الانفس
العلم واحكامه
الطرف الاول في الوجود الذهني

لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره وكل متميز فهو ثابت وليس ذلك الثبوت في الخارج والا لزم من
وجود الاشياء وجوب وجود الممتنع في الخارج لوجوب الشرط عند وجود المشروط فيكون الممتنع
واجبا هذا خلف فاذن للممتنع وجود في الذهن حتى يتأتى للذهن ان يحكم عليه بامتناع ان يعرض
له الوجود الخارجي فان قيل لو كان الشيء ممتنع الوجود في الخارج لاجل حكم الذهن على الصورة الذهنية
بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات باسرها ممتنعة لان الصورة التي حصلت منها في الاذهان
ممتنعة الحصول في الخارج فنقول الصور الذهنية لها ماهية ولها وجود ولا شك ان اعتبار الماهية من
حيث هي هي غير اعتبارها من حيث انها موجودة فان الاول جزء من الثاني فتلك الماهية
اذا اخذت من حيث هي ذهنية فهي ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة
الذهنية ماخوذة من الممتنع او عن الممكن لكن اذا نظر الى تلك الماهية من حيث هي هي مع قطع
النظر عن اعتبار كونها ذهنية فان حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجي لها كانت ممتنعة والا فهي
ممكنة فالحاصل ان تلك الماهية لا بد في تخصصها من الوجود الذهني ولكن المحكوم عليها بالامكان
والامتناع تلك الماهية فقط ومن البراهين على ذلك ان كون الانسان انسانا غير كونه كليا
لا يمنع نفس مفهومه من الشركة فان احد المفهومين ليس مع الآخر ولا داخلا فيه على ما عرفت فكونه كليا
لا يمنع الشركة عارض من عوارض تلك الماهية لكن يمتنع ان يعرض له ذلك العارض عند وجوده الخارجي
لان كل ما يوجد في الخارج فانه يكون متشخصا ويمتنع ان يكون هو بعينه محمولا على غيره على ما عرفت
فاذن هذا العارض انما يعرض عندما يكون في الذهن فاذن للماهيات المعقولة وجود في الاذهان
وثانيها ان الادراكات الجزئية لا بد فيها من هذا الارتسام فكذا في موضوعه واحتج المتكلمون لهذا
الارتسام بامور ثلثة اولها لو كان التعقل لاجل الانطباع لكنا اذا عقلنا ان السواد نقيض
البياض لزم ان ينطبع صورة السواد والبياض فينا ولزم ان يكون محلهما واحدا لان الحاكم
على الشيئين لا بد وان يحضره المقضي عليهما لكنهما ماهيتهما متضادتان فالمقدم باطل ثانيها ان
الماهية اذا انطبعت في العقل فهي من حيث انها صورة جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة
في الخارج فوجوده الذهني اما ان يكون هو ذلك او وجودا آخر والاول يلزم منه ان لا يبقى الفرق
بين الوجود الذهني والخارجي اصلا وكان يجب ان يتوجه على تلك الماهية حال ما تكون ذهنية جميع
ما يتوجه عليها عندما تكون خارجية فيكون الحرارة المعقولة حارة والسواد المعقول قابضا للبصر

برهان آخر
احتجاج المتكلمين
الاول
الثاني

وذلك محال واما الثاني فهو ايضا محال لانه يقتضي ان يكون الشي الواحد موجودا وان يكون موجودا مرتين
وهو محال ايضا فثبت انه لا وجود آخر لكن الموجود الخارجي حاصل فكان يجب ان لا يتوقف عليه ما يوجد له في
الخارج ومنها ان العلم بالمتضادة كالسواد والبياض يجب ان يكون متعلقا بهما اذ لو لم يكن متعلقا بهما
لكان متعلقا بالمضادة المطلقة لا بمضادتهما فاما ان يكون مضادتهما من حيث كونهما مضادة
منسوبة اليهما معلومة وان كانت معلومة كانت معلومة بعلم واحد ولو كان العلم هو الانطباع لاستحال
ان يكون العلم الواحد علما باكثر من معلوم واحد لان الصورة العقلية لا بد وان يكون مطابقة للمعقول الذي
الواحد يمتنع ان يكون مطابقا لماهيتين مختلفتين والجواب عما ذكره اولا ان من يعقل مضادة
السواد والبياض فقد ارتسمت في عقله ماهيتاهما وقوله العقل ان كيف يجتمعان فنقول ان ماهيتهما
يقتضيان التضاد لا مطلقا بل بشرط الوجود الخارجي فلا يلزم تحقق التنافي عند فوات هذا الشرط
والجواب عما ذكره ثانيا ان الحرارة مثلا ماهية ولها لوازم ولا يجب ان يكون ما يلزمها يجب فالحق
يجب لكل قابل فانه من الجائز ان يختلف لوازم الشي بحسب اختلاف حال القوابل حتى يكون الحرارة
متى حلت المادة الجسمانية عرض لها عوارض مخصوصة ومتى حلت النفس المجردة عن الوضع والمقدار لا يعرض
لها شي من تلك العوارض ويكون الماهية في الحالتين واحدة لانها كيف هي هي لم تسخن والنار
لكانت النار حين ما لا يكون مسخنة بغير ما لا يكون نارا بل انها شي من شانها التسخين عند حلول المادة
الجسمانية وهذا الحكم صادق عليها عند كونها ذهنية ولكن السائل اذا اوجه الاشكال في نفس التسخين لم
يندفع بالجواب الذي ذكرناه ولنتفكر فيه وقد ذكرنا تمام تقرير هذا الشك في علم النفس والجواب عما ذكره
ثالثا ان ذلك انما يلزم اذا جعلنا العلم نفس الانطباع واما اذا جعلناه اضافة مخصوصة مشروطة
بالانطباع فالمحال غير لازم فليتأمل لتحقيق ذلك

الفصل الثاني في ابطال قول من قال

العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم في العالم وعليه نقضنا وذلك البرهان الاول لو كان التعقل عبارة
عن حصول الصورة في العاقل لكنا لا نعقل ذواتنا لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان لما
نعقل ذواتنا اما ان يكون بنفس ذواتنا او لاجل حصول صورة اخرى في ذواتنا والقسمان
باطلان اما الاول فلان الاشياء التي تعقل ذواتها ليس تعقلها لذواتها اذ ليس تعقلنا الذات
واجب الوجود هو نفسها لكونه عاقلا واما الثاني فهو ايضا باطل لوجهين اما اولا فلان تلك
الصورة لا بد وان يكون مساوية لذواتنا فيلزم اجتماع المثلين واما ثانيا فلانا لما نعقل ان

تلك الصورة

الشق الثاني
الثالث المطلقة
الجواب عن الاول
الجواب عن الثاني
الجواب عن الثالث
في ابطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم في العالم
البرهان الاول

واذا عقلنا ذاتنا

تلك الصورة صورة ذاتنا لم نعقل ذاتنا لانا انما نكون عقلنا ذاتنا اذا علمنا ان تلك الصورة هي هي ثم ان قلنا لو كان التعقل
عبارة عن حصول صورة المعقول في العاقل فقد ثبت انه ليس تعقلنا لذواتنا لاجل صورة اخرى بل لاجل
ان ذواتنا حاضرة لذواتنا فيكون العقل والعاقل والمعقول واحدا ثم اذا عقلنا ذاتنا انا عقلنا فعقلنا
لذاتنا نفس عقلنا لذاتنا والا لزم ان يحصل للشي عقلان لذاته نفس ذاتنا فان عقلنا لعقلنا لذاتنا
هو نفس ذاتنا وفي قوة النفس ان تعقل انها تعقل وان تتركب في ذلك الى غير النهاية وكل ذلك كما بيناه عائد
الى وجود الذات فيلزم ان يكون كل هذه التعقلات حاضرة بالفعل ما دامت ذاتنا موجودة لان
الشي الواحد لا يكون بالقوة وبالفعل معا لكن التالي باطل فالمقدم مثله ولا نجد العلم بالعلم هو بعينه العلم
بالمعلوم لانا اذا استحضرنا في ذهننا العلم بالعلم وجدنا التفرقة بين هذه الحالة وبين ما اذا لم نستحضر ذلك
العلم مع ان العلم بالمعلوم حاصل في الوقتين والثالث لو كان الادراك عبارة عن حصول ماهية
المعقول في العاقل فلا شك ان هذه الماهيات مقارنة للاجسام المادية مع ان الادراك غير حاصل لها
فعلمنا ان نفس حقيقة حصول هذه الماهيات ليس هو التعقل لان نفس حصولها لا يختلف في الوقتين فان قيل
الادراك عبارة عن حصول شي مجرد لشي آخر مجرد مستقل بنفسه فنقول لما كان تجرد المدرك والمدرك شرطا للادراك
كان الادراك مغايرا لهما لا محالة واما بيان ان الادراكات الجزئية ليست نفس الانطباع فسياتي القول فيها
في علم النفس فثبت ان العلم ليس هو نفس الانطباع

الفصل الثالث في الامور التي يظن ان

تفسير العلم بها وابطال الباطل منها التعقل لا يخلو اما ان يكون امرا عدميا او يكون امرا ثبوتيا وان كان
ثبوتيا فاما ان يكون كيفية عارية عن الاضافة او كيفية مع الاضافة او نفس الاضافة فهذه اقسام اربعة
وقد اضطرب كلام الشيخ في حقيقة العلم غاية الاضطراب فتارة يجعله امرا عدميا وذلك عند ما بين ان كون
الباري عقلا وعاقلا ومعقولا لا يقتضي كثرة في ذاته فهناك فسر العلم بالتجرد عن المادة وهو امر عدمي
وتارة يجعله عبارة عن الصور المرتسمة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية المعقول وذلك عند ما بين ان تعقل
الشي لذاته ليس الا حضور صورته عنده واصطلح على ذلك في النمط الثالث من الاشارات حيث قال
ادراك الشي هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك وتارة يجعله مجرد اضافة وذلك عند ما بين ان العقل
البسيط الذي لواجب الوجود ليست عقليته لاجل حصول صور كثيرة فيه بل لاجل فيضانها عنه حتى يكون
العقل البسيط كالمبدأ الخلاق للصور المفصلة في النفس وتارة يجعله عبارة عن كيفية ذات اضافة الى
الشي الخارجي وذلك عند ما بين ان العلم داخل في مقولة الكيف بالذات وفي مقولة المضاف بالعرض

البرهان الثاني
عقلنا بهم
البرهان الثالث
تلخيص الامور التي يظن ان تفسير العلم بها وابطال الباطل منها
بيان اضطراب كلام الشيخ في حقيقة العلم
فسره تارة بالتجرد عن المادة وهو امر عدمي
وفسره تارة بالصور المرتسمة المطابقة لماهية المعقول
وفسره تارة بمجرد الاضافة
وفسره تارة بكيفية ذات اضافة الى الشي الخارجي

توجيه تعريف العلم الحضوري

والجواب عنه بما يبين ان تعريف العلم المعلوم الذي هو كيفية ذات اضافة واذا عرفت ان الشيء يرد في الباب الى كل الاقسام المختلفة عرفت اضطراب الآراء في حقيقة التعقل احتيج الى ان نقول وعلينا طلب الحق فنقول ان التعقل ليس امرا سلبيا فذلك ظاهر من حيث انه لو جعل سلبيا لكان اي سلب اتفق هو العلم بل سلب ما يقابله وهو الجهل فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن عدم الجهل البسيط الذي هو عبارة عن عدم العلم فيكون العلم عبارة عن عدم عدم العلم فيكون امرا ثبوتيا واما ان يكون عبارة عن سلب الجهل المركب لكن لا يلزم من سلب الجهل المركب حصول العلم لاحتمال خلو المحل عنهما فان قيل لا نجعله عبارة عن سلب الجهل بل عبارة عن سلب المادة ولو جعلناه كذلك لتحقق انه باطل من وجوه ثلثة الاول ان التجرد عن المادة لا يختص بشيء دون شيء اذ من المحقق ان يقال الشيء الفلاني مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذلك فاذن التجرد ليس مع التعقل الثاني انه ليس علمنا بكون الشيء مجردا عن الوضع والاشارة علمنا بكون الشيء عالما بالاشياء ولا داخلا في ذلك مفهوما بل بعد العلم بكونه مجردا يبقى الشك في كون ذلك المجرد عالما ام لا ومن المستحيل ان يكون الحقيقة الواحدة مجهولة ومعلومة في قوة واحدة فثبت ان التعقل مغاير للتجرد والثالث انا نجد من انفسنا ان كوننا عالمين حالة متميزة عن ساير الاحوال المدركة من النفس ولها خصوصية والفؤاد من غيرها وذلك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرا ثبوتيا فثبت بهذا ان التعقل لا يمكن ان يكون عبارة عن سلب المادة او عن سلب شيء آخر واما القسم الثاني وهو ان يكون عبارة عن حضور صورة المعقول في القابل فهذا ايضا فان قيل لم لا يجوز ان نقول التعقل عبارة عن حصول صورة مجردة عن المادة عند موجود مجرد ومعقول هذا ايضا باطل من وجوه الاول انا قد بينا ان التعقل حالة ثبوتية فيستحيل ان يكون التجرد عن المادة داخلا في حقيقة التعقل لان الامر الثبوتي لا يتقوم بالسلبي فبقي ان يقال التعقل هو نفس حضور صورة الشيء او حالة اخرى ثبوتية لا تتحقق تلك الحالة الثبوتية الا عند التجرد عن المادة سواء قيل تلك الحالة وحدها هي الادراك او قيل ان المجموع الحاصل من الحضور ومن تلك الحالة هي الادراك والاول فقد بطل والثاني يوجب الاعتراف بكون الادراك مغاير النفس الحضور واما القسم الثالث وهو ان يكون العلم حالة اضافية من غير ان يكون هناك امر آخر فذلك باطل ايضا لما بينا ان الاضافات لا تحصل الا عند وجود المضافات ونحن قد ندرك ما لا وجود له في الاعيان واما القسم الرابع فهو متعين لا يكون هو الحق وذلك لان العلم

عبارة عن كيفية ذات اضافة وكفانا الاشتغال في تحقيق ذلك الا بعد الفراغ من ابطال مذهبين فاسدين من الاقوال الفاسدة في حقيقة العلم انشاء الله وحده

الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما تعقل الشيء لاتحادها بالعقل الفعال وهو باطل من وجهين الاول ان العقل الفعال اما ان يكون شيئا واحدا بعيدا عن التكثر او يكون ذا اجزاء والاول يوجب ان يكون المتحد به لاجل تعقل امر ما ان يعقل جميع المعقولات لان المتحد بالعاقل لجميع المعقولات لا بد وان يعقل كل المعقولات والثاني باطل ايضا لانه ان كان واحدا منحا لكل ازيم ما ذكرنا من كون العاقل لشيء واحد عاقلا لجميع المعقولات وان كان متجزئا متبعضا لكان وجب ان يكون للعقل الفعال بحسب كل تعقل يمكن لحصول الانسان جزء لكن التعقلات التي يقوى عليها الانسان غير متناهية فللعقل الفعال اجزاء غير متناهية ثم ان كل واحد من تلك التعقلات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية لا نقف عند حد متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء غير متناهية فاذن العقل الفعال مركب من اجزاء مختلفة بالمعاني غير متناهية لان المعقولات المختلفة لا نهاية غير متناهية ثم كل واحد من تلك المعقولات يمكن حصول اعداد لا تحصى غير متناهية فيكون ان يعقل به مثلا السواد مثل تعقل غيره فيجب ان يكون للعقل الفعال بحسبها اجزاء غير متناهية متحدة في النوع فيكون للعقل الفعال اجزاء غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية لا مختلفة بالنوع بل متحدة وهذا مما فيه من المحالات فتلك المتحدات بالنوع لا تتمايز الا بالمادة ولوازمها من العوارض وذلك بسبب المادة فالعقل الفعال مجرد عن المادة وفي غير متمايزة بالعوارض فهي غير متكثرة فالعقل الفعال بسيط وقد كان مركبا هذا خلف فالقول باتحاد النفوس بالعقل الفعال محال وتمام تحقيقه مبني على باب الوحدة ان الاتحاد محال اعني الثاني والاثنين محال كما مضى

الفصل الخامس في ابطال قول من قال التعقل عبارة عن اتحاد بالمعقول وقد عرفت بطلان القول بالاتحاد والذي يخص هذا الموضع ان من عقل شيئا فلو اتحد به فاذا عقل شيئا آخر حتى يتحد به صارت حقيقته حقيقة المعقول الثاني فوجب ان لا يبقى عاقلا للمعقول الاول والا لكان للشيء الواحد حقيقتان مختلفتان وذلك محال فاذن يلزم ان لا يبقى عاقلا للاول بعد كونه عاقلا للثاني وهو محال ثم اعلم ان الشيخ في كتبه مصر على ابطال الاتحاد الا في كتاب المبدأ والمعاد فانه صرح هناك بان التعقل انما يكون باتحاد العاقل بالصورة المعقولة وذلك عند ما حاول بيان ان واجب الوجود عاقل فقال الصورة المجردة عن المادة اذا اتحدت بالعقل بالقوة صيرته عقلا بالفعل لان العقل بالفعل يكون منفصلا بالذات عنها انفصال مادة الاجسام عن صورها فانه لو كان منفصلا بالذات عنها لكان العقل بالفعل اما هذه الصورة او العقل بالقوة التي حصلت هذه الصورة فيها او مجموعها

ولا يجوز ان يكون العقل بالقوة هو العقل بالفعل الصورة هاهنا لانه لا يخلو ذات العقل بالقوة اما ان يعقل تلك
الصورة او لا يعقلها فان كان لا يعقل تلك الصورة فلم يخرج بعد الى الفعل وان كان يعقلها لوجودها له
فاما على الاطلاق فيكون كل شيء حصلت له تلك الصورة عقلا لكنها حاصلة للمادة وعوارضها فاذا مهما موجودة
في الاعيان فيكون للمادة وعوارضها عاقلة لتلك الصورة هذا خلف واما على الاطلاق لكن لانها موجودة
لشيء من شانه ان يعقل فح اما ان يكون معنى ان يعقل نفس وجودها فيكون كانه قال لانها موجودة لشيء
من شانه ان يوجد له واما ان يكون ان يعقل معناه مغاير لنفس وجود هذه الصورة وقد وضع انها
ان المعقول نفس وجود هذه الصورة له هذا خلف فاذن ليس العقل بالقوة هو العقل بالفعل الا ان يوضع
لكل منهما حال المادة والصورة المذكورتين ولا يجوز ان يكون العقل بالفعل منهما هو نفس تلك الصورة
فيكون العقل بالقوة لم يخرج الى الفعل لانها ليست هذه الصورة نفسها بل قابل لها وقد وضع العقل بالفعل
هذه الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة ليس عقلا بالفعل هو وايضا كذلك لا يجوز ان يكون العقل
بالفعل مجموعهما لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك المجموع يعقل ذاته او جزءا من ذاته او شيئا خارجا عنه فان
فان عقل شيئا خارجا فهو يعقله بان يعقل صورته فالكلام في تلك الصورة كالكلام في الاول والمسئلة
[illegible] والصورة نسبتها التي كلا منهما فيه لا يجوز ان يعقل اجزاء ذاته لانه اما ان يعقل
الجزء الذي كالمادة او الذي كالصورة او كليهما وكل واحد من الاقسام اما ان يعقله بالجزء الذي هو
كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة والاقسام باطلة باسرها فان كانت المادة تعقل نفسها لكان
ذلك الجزء عاقلا لذاته ومعقولا لذاته ولا منفعة للجزء الذي هو كالصورة في هذا الباب وان كانت
المادة تعقل الصورة عاد الكلام المذكور من انه يعقلها بحصولها لها على الاطلاق او لانها حصلت
لشيء من شانه ان يعقل وقد ابطلناهما وان كانت الصورة تعقل نفسها كانت عاقلة ومعقولة لذاتها
او كانت تعقل المادة كانت الصورة مبدأ القوة والمادة مبدأ الفعل فهو باطل وان كان الجزءان
يعقلان المادة كانت حقيقة المادة حاصلة في الجزئين فهي اكثر من ذاتها هذا خلف وكذلك الفعل
في جانب الصورة وكذلك ان وضع انه يعقل كل جزء بكل جزء فقد بطلت الاقسام المذكورة ومع
ان الصورة العقلية نسبتها الى العقل نسبة الصورة الطبيعية الى الهيولى بل هو واحد [illegible]
العقل بالقوة [illegible] فيكون ح العقل بالفعل
بالحقيقة هو الصورة المجردة والبرهان ان الحق من هذه الاقسام هو الاول وهو ان العقل بالفعل هو

العقل بالقوة عند حصول الصورة المجردة فيه وقوله العقل بالقوة يعقل تلك الصورة لاجل حصولها فيه
كيف ما كان او لاجل حصولها في شيء من شانه ان يعقل فيعقل الحق هو الاخير وهو انه يعقل تلك الصورة
لانها حلت في شيء من شانه ان يعقل وقوله تقدم ان هذا الكلام انه انما يعقلها لانها حلت في شيء من
شانه ان يعقل ليس بشيء فهذا انما يلزم اذا قلنا العقل هو نفس حصول صورة المعقول [illegible] نقول بل ذلك
لمحق شيء آخر نصرح به الآن **الفصل السادس** في تحقيق القول الحق في العلم نقول العلم والادراك
والشعور حالة اضافية وهي لا توجد الا عند وجود المتضايفين فان كان المعقول هو ذات العاقل امتنع
من ذلك العاقل ان يعقل ذلك المعقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه
فيه بل يكفي لذاته من حيث هو عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو معقول وتلك الاضافة هي التعقل
واما ان كان المعقول غير العاقل لكن ذلك العاقل من حيث هو هو ان يعقل ذلك المعقول من حيث
هو هو حال كون ذلك المعقول معدوما في الخارج فلا جرم لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول
في العاقل لتحقق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما وعلى هذه القاعدة [illegible] الاصول المبنية بالادلة فان الحجة
لما قامت على انه لا بد من الصورة المنطبعة لا جرم اثبتناها ولما قامت الحجة على ان العلم ليس نفس ذلك
الانطباع لا جرم اثبتنا اضافة زائدة على تلك الصورة الحاضرة ولما حصرنا الاقسام وابطلنا ما سوى هذا
القسم تعين ان يكون الحق هو ذلك [illegible] ان التقسيم الذي ذكره الشيخ في اثبات اتحاد المعقول
بالعاقل [illegible] حاضر [illegible] ان التعقل زائد على مجرد الحضور كان القول [illegible]
بالاتحاد باطلا فالقول بان التعقل زائد على نفس الحضور حق وهو مطلوب [illegible] ان الحق ما [illegible]
هو الموضع **الفصل السابع** في تحديد العلم [illegible] بالحد والرسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
شيء عبارة عن العلم [illegible]
الموصوف والصفة [illegible] العلم [illegible]
وما لم يكن كذلك ثبت ان العلم حقيقة العلم غني عن الكسب **الفصل الثامن** في الفرق بين
حلول الصورة العقلية وبين حلول الصورة في المادة وذلك من وجوه الاول ان الصورة المادية

فمنها انه فان المشكل بشكل معين يمتنع عليه ان يتشكل بشكل آخر مع الشكل الاول واما الصورة العقلية فهي
متعاونة فان النفس لها القابلية عن جميع العلوم يكون بعضها سببا لحصول الشيء الآخر فيها فاشتد بها او كلما
ازداد علمها بالاشياء ازداد استعدادها للقبول الثالث ان الصور المادية لا تجتمع الجليل العظيم منها في المادة
الصغيرة فاما الصور النفسانية فقبول النفس منها العظيم والصغير متساو ولذلك تقدر النفس
على تخيل السموات والارضين وجبل من زمرد وبحر من زئبق وليس فيه ان بالاقتدار له
في ذاته بل لغيره فيشير الى جميع المقادير بنسبة واحدة ولا يستبعد ان اصحاب الشيخ ذلك فان
هذا هو الذي احتج به الشيخ ان المادة تقبل المقادير المختلفة الثالث ان الكيفية الضعيفة
تمحى عند حصول الكيفية القوية في المادة بخلاف الصور النفسانية والعقلية فان القوي لا يزيل
الضعيف الرابع ان الكيفيات المادية تحس بالحواس واما الكيفيات العقلية فليست
كذلك ولذلك مثل النار العقلية لا تحرق والثلج لا يبرد وبالجملة فالعقل لا يحكم بانها حين
ما يكون في العقل محرقة او مبردة بل على انها امور متى وجدت في الاعيان كانت محرقة
او مبردة الخامس ان الصور العقلية بعد حصولها لا تحتاج الى المادة ولو زالت فلا تحتاج في
استرجاعها الى تجشم كسب جديد بخلاف الصور المادية فانها واجبة الزوال لاستحالة بقاء
القوى الجسمانية ابدا واذا زالت احتيج في استرجاعها الى مثل السبب الاول ومنها فروق
اخر فيما ذكرناه كفاية **الفصل التاسع** في تحقيق كون الصورة العقلية كلية
لا شك ان وقوع اسم الانسان على زيد وعمرو ليس بالاشتراك اللفظي الصرف بل على
سبيل الاشتراك المعنوي وذلك المشترك لا بد وان لا يدخل في مفهومه طول معين ولا
معين ولا شكل معين والا لما كان مشتركا بين الاشخاص ذوات الاعراض المختلفة واذا
ثبت ذلك فنقول ان القوة العقلية اذا استحضرت ذلك المشترك فيجب ان يكون
هو مجردا عن جميع العوارض واللواحق الغريبة الخارجية فيكون تلك الصورة كلية وهي
وان كانت في نفسها شيئا واحدا الا انه لا يختلف نسبتها الى واحد واحد من الناس
اي اي واحد من اشخاص الناس حضرت صورته في الخيال ثم انتزع العقل مجردا عن
العوارض حصل في العقل تلك الصورة بعينها واذا سبق واحد فما اثرت النفس منه
ذلك الاثر لم يكن لما حل ما تأثير جديد الا لحكم بهذا الجواز ولو كان قد حل احد هذه المؤثرات

الثاني
الثالث
الرابع
الخامس
في تحقيق كون الصورة العقلية كلية
العقلية
معينا

عاما وخاصا

عاما وخاصا وكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون شيء غير مجانس لها مثل فرس او ثور لكان
الاثر غير هذا الاثر فاذن المعنى بكون الصورة العقلية مشتركة فيها ما ذكرناه ثم ان تلك الصورة
النفسانية جزئية في نفس جزئية في احد اشخاص الصورات وكما ان الشيء الواحد باعتبارات
مختلفة يكون عاما وخاصا فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث
ان هذه الصورة صورة ما في النفس فهي جزئية وهي من حيث انها مشتركة فيها الاشتراك المذكور
فهي كلية ولا تناقض بين الامرين الا انه ليس بممتنع ان يعرض للذات الواحدة شركة بالاضافة
الى كثيرين فان الشركة في الكثرة لا يمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة للكثرة الى كثرة
لم يكن هناك شركة فاذن يجب ان يكون هناك اضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد
وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها جزئية
لان الانفس كثيرة بالعدد فيجوز ان يكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي
هي بها جزئية ثم يكون لها معقول آخر كلي هو بالقياس اليها كهي بالقياس الى ما في الخارج ويتميز
احدهما عن الآخر بان كلية احدهما بالنسبة للامور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة الى امور
في الخارج ثم هي ايضا مخصصة على ما قلنا ولا في قوة النفس ان تعقل وتعقل انها عقلت وان
تركبت اضافات في اضافات الى غير النهاية لكنها يكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس
يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان يكون تعقل بالفعل الامور التي يلزمها عن قرب فضلا عما
يلزم في البعد مثل مزاوجة اعداد بآحاد لا نهاية لها بالتضعيف فانه ليس يلزم النفس في حالة واحدة
ان تعقل ذلك كلها وهذا في النفوس الناطقة سهل لكن في العقول المجردة التي كل ما يمكن لها
فيجب حصوله لها بالفعل مشكل لان هذه الدرجات غير متناهية في كل واحد واحد من المعلومات الغير المتناهية
وهي مترتبة فيكون هناك علل ومعلولات لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية ولكن
لا بداية ولا اول لها بالجملة فالبرهان قائم على وجوب البداية في الامور المترتبة ولم يقم على وجوب النهاية
لها **الفصل العاشر** في بيان انواع التعقلات فنقول انواع التعقلات ثلثة الاول
ان يكون بالقوة وذلك عندما لا يكون حاصلا بالفعل ولكن للنفس مقدرة على استحضارها
واكتسابها ومراتب القوة مختلفة فقد يكون قريبة الى الفعل وقد يكون بعيدة عنه الثاني ان
يكون حاصلا بالفعل التام على سبيل التفصيل وقد يكون كأنه ينظر الى جميع مراتب ذلك المعلوم

الاول
الثاني

واجوز ان الثالث ان يكون حاصلا بالفعل لكن لا على سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط وهو الذي كان
علمنا به سئوا فاذا سئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة ولكن لا على التفصيل ثم ان التفصيل
انما يحصل عنده شروعه في بيان ذلك فانا في اول الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة واحدة
ولا يمكن ان يقال ان علمه بذلك الجواب ملكة لانه عالم بالقوة لا بالفعل لان الانسان
يجد من نفسه تفرقة بينه وبين الحالتين فانه قبل سماعه لذلك السؤال كان عالما بها بالقوة
وبعد سماعه انما بقي كما كان فانه حصل في ذهنه شعور به لم يكن حاصلا قبل ذلك فان قيل
ونعلم ان مراتب القوة تختلف بالقرب والبعد فلم لا يجوز ان يقال انه قبل السؤال
كان بالقوة البعيدة وبعد سماعه لذلك السؤال صار بالقوة القريبة فنقول انه بعد سماعه
لذلك السؤال عالما لا على سبيل التفصيل انه قادر على الجواب عن ذلك السؤال والعلم بالقدرة على شيء
الذي هو متوقف على العلم بذلك المعلوم فلولا علمه بحقيقة ذلك الجواب والا لاستحال ان
يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت بهذا انه عالم بحقيقة ذلك الجواب وان ذلك العلم
حاصل بالفعل لكن لا على التفصيل بل على الوجه البسيط وهذا غاية ما يقولون وليس الامر عندي
كما يقولون بل العلم اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل على سبيل التفصيل واما
القسم الثالث وهو البسيط فهو عندي باطل فان العلم عندهم عبارة عن حصول صورة المعلوم
في العاقل فهذا العقل البسيط ان كانت صورة واحدة مطابقة في الحقيقة لامور
كثيرة فذلك باطل لان الصورة العقلية الواحدة لو كانت مطابقة لامور كثيرة لكانت
مساوية في الماهية لتلك الامور المختلفة الحقيقة فيكون تلك الصورة حقائق مختلفة فلا
يكون الصورة الواحدة صورة واحدة هذا خلف فان قيل بان لهذا العقل البسيط صورة مختلفة
بحسب اختلاف المعقولات فنقول فالعلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى
للعلم التفصيلي الا ذلك فثبت ان ما يقولونه بعيد عن التحصيل فلعلهم ارادوا بهذا العقل
البسيط ان يكون صور المعلومات يحصل دفعة واحدة وارادوا بهذا العقل التفصيلي
ان يكون صور المعلومات يحضر على ترتيب ما في واحد بعد واحد فان ارادوا به ذلك
فهو صحيح ولا منازعة فيه معهم ولكنه لا يكون هذا مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والفعل المحض
الذي يكون على التفصيل بل حاصله راجع الى ان المعلوم قد يجتمع في زمان واحد وقد لا

بل الجملة

يجتمع بل يتوالى ويتعاقب واما على الوجه الذي اخترناه من ان العلم حالة اضافية فبطلان ما قالوه ظاهر لان
الاضافة الى امر واذا تعددت الاضافات فعند حصول تلك العلوم على التفصيل فانه لا معنى لحصولها
على سبيل التفصيل الا ذلك فاما ما قالوه من ان علمه باقتداره على الجواب متضمن للعلم بالجواب فنقول انه في تلك
الحالة عالم باقتداره على شيء دافع لذلك السؤال فاما حقيقة ذلك الشيء فهو غير عالم بها فلذلك الجواب
حقيقة وماهية ولازم وهو كونه دافعا لذلك السؤال فالحقيقة مجهولة واللازم على التفصيل معلوم وهذا
كما انا اذا عرفنا من النفس انه شيء محرك للبدن فكونها محركة للبدن لازم من لوازمها وهو معلوم على
التفصيل وان كانت حقيقتها مجهولة الى ان يوقف لذلك بطريق آخر فثبت ان ما قالوه باطل ويخرج
من الدليل الذي ذكرناه فساد ان يكون العلم الواحد علما بمعلومات كثيرة

الفصل الحادي عشر في بيان

ان العلم عرض اما البرهان عليه فظاهر لانه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه ولكن
فيه شك قوي وهو ان العلم عبارة عن الصورة المطابقة للمعلوم المرتسمة في العالم فاذا كان المعلوم
ذاتا قائمة بنفسها فالعلم به يكون مطابقا له ومساويا في نوعه والشيئان المتساويان كل منهما في الطبيعة النوعية
ان لو كان مشاكلا له في جنسه لكن الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس فاذن تلك الصورة العقلية
جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فتلك الصورة الجوهرية ليست بعرض والجواب عنه ما بيناه فيما سلف
ان جوهرية الجوهر ليست لاجل كون الشيء موجودا لا في موضوع والا لكان الشك في وجوده
الموجب لعدم العلم بكون ذلك الموجود لا في موضوع في الحال موجبا للشك في جوهريته بل
الجوهرية انما كانت لاجل انها ماهية متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا
شك ان الصورة العقلية كذلك فانها ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع وكونها
في الحال في الموضوع لا ينافي كونها بحال اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع كما
انا اذا قلنا المغناطيس هو الذي يجذب الحديد عند قربه منه فهذا يصدق عليه وان
لم يكن جاذبا له في حال العلم وجد انه كذلك فهاهنا حقيق ان يقال انه يكون تلك الصورة
جوهرا او عرضا معا فيلزم ذلك والشك عندنا ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا في الاعيان
فاما ان يكون باعتبار وجوده الذهني عرضا وباعتبار ماهيته جوهرا فذلك ليس بمنكر وفيه
شك آخر وهو ان تلك الصورة صورة موجودة في النفس وهو مثلها وجود في الاعيان فاذن
الشيء من حيث انه في الذهن له وجود في العين فهو عرض وجوهر باعتبار الوجود العيني فيكون

لا شك ان ماهيته من حيث انها موجودة في النفس جزئية فهي من الموجودات العينية ولكنا قد نعني بالوجود
العيني ان يكون الماهية بحيث تترتب عليها لوازمها فان السواد اذا كان موجودا في الخارج كان من شانه
قبض البصر واللوازم العينية من شانها التشخص لكن متى حصلت في النفس لم تترتب عليها هذه اللوازم
الاول الشخصية وجودا عينيا والثاني وجودا ذهنيا والاشكال بعد باق

الفصل الثاني عشر في تحقيق كون

الشي عقلا وعاقلا ومعقولا ان الظاهر مما تبين لنا من نحو هذا الكلام المايل الشيخ من ان العاقل لا بد
وان يتحد بالمعقول سوا تعقل ذاته او غيره لكن لما تحقق لنا فساد القول بالاتحاد دعوى ان الشي اذا
عقل ذاته فهناك العقل والمعقول والعاقل واحد انا اقول ان الشي اذا اعقل ذاته فلا شك ان الذات
الموصوفة بالعاقلية هي بعينها الذات الموصوفة بالمعقولية لكن وصف العاقلية ليس بعينه وصف
المعقولية والذي يدل عليه ان كل ما كان عبارة عن حقيقة الشي او عما يكون جزءا من حقيقته استحال
تصور احدهما مع الذهول عن الاخر ونحن يمكننا ان نحكم على الشي بكونه معقولا وان لم نحكم بكونه
عاقلا وايضا يمكننا ان نحكم بكون الشي عاقلا وان لم نحكم بكونه معقولا فاذن العاقلية والمعقولية
وصفان متغايران وقد بينا انهما امران ثبوتيان فاذن العاقلية والمعقولية امران ثبوتيان
متغايران وقد بينا انهما امران ثبوتيان فان قيل لا يمكننا ان نتصور كون الشي عاقلا لذاته
الا اذا حكمنا بانه معقول لذاته وكذلك بالعكس نعم عرفنا ان العاقلية والمعقولية هناك واحدة
فنقول ان العاقلية حقيقة والمعقولية حقيقة فلو كان الحد باحدهما الى الاخرى لكان متى ثبت
احدهما ثبتت الاخرى وكان لا يثبت كون الشي عاقلا الا اذا ثبت كونه معقولا وبالعكس
كما انه كان الحد بالانسان والبشر الى ماهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد لا جرم متى ثبت
المفهوم من احدهما فذلك مع المفهوم من الاخر والا لما كان متعقولا بالحيوان استحال ان نعقل
ماهية الانسان الا اذا عقلنا ماهية الحيوان ولما امكننا ان نفهم ماهية العاقلية عند الذهول
عن المعقولية وكذلك بالعكس عرفنا ان ماهية العاقلية مغايرة لماهية المعقولية واذا ثبت
تغاير الصفتين ثبت تغايرهما عندما يكون العاقل والمعقول واحدا لان الصفتين اذا ثبت
تغايرهما في ماهيتهما في موضع ثبت تغايرهما في كل المواضع فالسواد اذا كان مخالفا للحركة في
الماهية كانت مخالفة لها في الماهية في كل المواضع فاما قوله انه يستحيل ان نعقل من الشي كونه عاقلا
لذاته الا اذا عقل منه كونه معقولا لذاته فنقول ان هذه الملازمة لا تمنع اختلاف المعلومين

في تحقيق كون الشي عقلا وعاقلا ومعقولا

خصصه

الذهول

ولما

الصفتين

فان العلم

فان العلم بالابوة يلازمه العلم بالبنوة وان كان المعلومان مختلفين في ماهيتهما اراينت لو فرضنا
كون الشي متحركا لذاته فالعلم بالمحركية والمتحركية هناك متلازم مع انه لا يلزم ان يكون مفهوم
المحركية فظهر ان كون الشي عاقلا مغاير لكونه معقولا نعم الذات التي وصفت بهما احدى هي بعينها
هي بعينها قد وصفت بهما الصفة الاخرى واما كونه عقلا فمغاير لكونه عاقلا ومعقولا فهو ظاهر لانا نعقل
من الشي انه عاقل لذاته ومعقول لذاته وان كنا شككنا ان ذاته هل هو ذلك العقل او مغاير له
وذلك يدل على المغايرة وايضا فقد اقمنا البرهان على ان التعقل حالة اضافية وذلك يوجب
كونها مغايرة للذات ثم القوم لما اعتقدوا ان التعقل هو مجرد الحضور ثم اعتقدوا انه لا يمكن
ان يحضر عند الذات منها صورة اخرى زعموا ان وجود تلك الذات هو العقل وكذلك
لما بينا انها حالة اضافية لا جرم حكمنا بان العاقلية صفة مغايرة للذات العاقلة بل نجعل مبدا
البرهان على محل ما ذكرنا من ان معقول ادراك الشي لذاته زايد على ذاته والا كانت حقيقة الادراك
هي حقيقة ذاته وحقيقة ذاته هي حقيقة الادراك وكان لا يثبت احدهما الا والاخر ثابت لكن
التالي باطل فثبت ان ادراك الشي لذاته زايد على ذاته وذلك لانه يستحيل ان يكون صورة
مطابقة لذاته بالبرهان المشهور فهو اذن امر غير مطابق لذاته وذلك الغير المطابق ان كان له
نسبة واضافة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة فالعلم والادراك والشعور
هو تلك النسبة وان لم يكن له نسبة فتلك الصورة غير مطابقة له ولا مساوية في الماهية ولم يعتبر
الشي معلوما اصلا لان تلك الصورة غير حاضرة ولا للذهن اليه نسبة فالذهن منقطع الاختصاص به
اليه يستحيل ان يصير معلوما فهذا برهان قاطع على ان العلم حالة نسبية

الفصل الثالث عشر في

ان الشي كيف يعقل غيره مما يجب عنه سوا قلنا الادراك حالة اضافية او قلنا انه عبارة
عن حصول صورة المدرك في المدرك ان الشي كيف يعلم ذاته فان العلم لو كان امرا نسبيا فالنسبة
انما تتحقق بين الشيئين فالشي الواحد لا يتضايف الى نفسه فلا يكون عالما لذاته وان قلنا انه
عبارة عن التمثيل فالشي انما يتمثل بغيره فاما بنفسه فذلك غير معقول قال الشيخ كون الشي معقولا
هو ان يكون ماهيته المجردة عند شي وهو اعم من كونها عند شي مغاير لها فان الكون عند
الشي اعم في المفهوم من الكون عند شي مغاير والقايل ان يقول هذا هو محل
الاشكال بعينه فان الخصم يقول الكون عند الشي حالة اضافية وهي لا تعقل الا بين الشيئين ايرا

اي مفهوم المتحركية

لبعد ما تقرر المعقول

جزاء

اوى

فالنسبة

والشعور

في ان الشي كيف يعقل ذاته

ان قالوا لو قال الحكمة اعم من الحكمة بغيره فيلزم منه كون الشيء محكا لذاته وكذلك الموجد اعم من الموجد
بغيره فيلزم منه كون الشيء موجدا لذاته بل العقل ذلك منه وهل حكم بغير قوله فان كان ذلك باطلا فكذلك
ههنا وقال بعضهم العالمين من قبل التحكيم الاضافية والذات الواحدة اذا اتحدت باعتبار تتصف بكل
ذلك فانه لا مميز الا الذات متى فيما يرجع الى محض تحقق الاضافة فالذات من حيث انها معلومة فلا يلزم تصحيح
تحقق الاضافة للذات الواحدة عند شيء من ذاتي الجهتين والقائل ان يقول المتباينان اللذان
باعتبارهما يصح تحقق الاضافة لا بد من تقدمهما بالذات على تلك الاضافة وكون الشيء عالما
ومعلوما وصفان اضافيان متفرعان على تحقق العلم فانه ما لم يحصل العلم لا يحصل للذات
وصف العالمية ولا للمعلوم وصف المعلومية فاذن وصف العالمية والمعلومية متأخران بالذات
عن ثبوت العلم والعلم وصف اضافي متأخر عن الجهتين اللتين باعتبارهما يصح وجود تلك
الاضافة ولوازمها بتلك الجهتين هما العالمية والمعلومية يلزم تأخرهما عن نفسهما بدرجتين و
ذلك محال قال الشيخ في المباحثات لكل شخص حقيقة وتشخص وتلك التشخصية زائدة ابدا
على الماهية على ما مضى ثم ان كانت الحقيقة مقتضية لتلك التشخصية كان ذلك النوع في ذلك
التشخص والا وقعت الكثرة فيه ولا شك ان تلك الحقيقة مغايرة للمجموع الحاصل من تلك
الحقيقة وتلك التشخصية وانما تحقق هذا القدر من المغايرة لوقوع ذلك حصول الاضافة فيكون لتلك
الحقيقة من حيث هي هي اضافة العالمية الى ذلك المجموع ولذلك المجموع اضافة المعلومية
الى تلك الحقيقة وهذا احسن ما يمكن ذكره في هذا الموضع فان قيل وجود الشيء متقدم بالذات
على اضافته الى غيره فاذن اضافة حقيقة التشخص الى ذلك التشخص بعد وجود حقيقة التشخص
لكن وجوده بعد تشخصه فاذن تلك الحقيقة لا تنضاف الى ذلك التشخص الا بعد تشخصها فان
التشخص هو المضاف الى التشخص فيكون الاضافة حاصلة للذات الواحدة من جهة واحدة
فنقول نساعد على ان الحقيقة لا تضاف الا بعد الوجود لكن لا نساعد على ان الوجود بعد
التشخص بل التشخص بعد الوجود فان التشخص نعت ووصف لذلك الشيء ووجود الوصف
متأخر عن وجود الموصوف وللسائل ان يعود فيقول ان الشيء انما يكون موجودا اذا كان
متميزا عن غيره منفردا بذاته ويكون بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة عقلية او حسية وما لم
يكن كذلك لم يكن موجودا فاذن التشخص متقدم على الوجود وانتم قلتم بان التشخص وصف

موجود

موجود ومتأخر عن وجود الموصوف فنقول انما يبطل الوجود فانه وصف ثبوتي وهو زائد على الماهية فان
كان ثبوته متأخرا عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام
في الاول وذلك يوجب التسلسل وان كان غير مشروط بثبوت الماهية فقد بطل قولكم بان
ثبوت الموصوف متقدم على ثبوت الصفة فنقول الحقيقة التي يجب ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون
موجودا الا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا لان التميز لا يكون الا بعد التميز والا لكان قبل الوجود تميز فيكون
الاشياء المعدومة بعضها متميزا عن البعض فيكون المعدوم موجودا هذا خلف ثم لكن على ان يصير موجودا اولا
بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا او نقول بان الوجود والتميز ليس لاحدهما على الآخر مزية في التقدم الذاتي
والسبق الطبيعي على هذه المساعدة يتم الكلام المذكور لانه وان كان التشخص مغايرا للوجود لكن يعرض لحقيقة
الموجودة اضافة الى ذلك التشخص فلا يكون التشخص متقدما واعتبار في صحة انضياف الحقيقة الموجودة الى
ذلك التشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد لذات واحدة واما الشك الثاني فقد حققناه في اول الكتاب
وهو ان ما لا نوجد آخره فقد انما نقول في هذا الباب

الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات

حكم الذهن بشيء على شيء اما ان يكون جازما او لا يكون فان كان جازما فاما ان يكون مطابقا للمحكوم عليه
او لا يكون فان كان مطابقا فاما ان يكون لموجب او لا يكون فان كان لموجب فاما ان يكون الموجب
حسيا او عقليا او امرا مركبا فان كان حسيا فهو العلوم الحاصلة بواسطة الحواس الخمس وان كان عقليا فاما ان
يكون الموجب مجرد تصور طرفي القضية وهما الموضوع والمحمول او لا بد من شيء آخر والاول هو الاوليات
وهي كالعلم بان الشيء لا يخلو عن النفي والاثبات فان مجرد تصور مفردات هذه القضية يقتضي ذلك
الحكم والثاني هو النظريات كالعلم بان العالم محدث او لا قديم فان مجرد تصور العالم والمحدث لا يقتضي ذلك
الحكم بل لا بد من امر آخر واما ان كان الموجب مركبا من الحس والعقل فاما ان يكون من السمع والعقل وهو
العلم الحاصل بخبر والاخبار المتواترة واما ان يكون من البصر والعقل وهو المجربات والحدسيات هذا كله
اذا كان الحكم الجازم المطابق لموجب واما الذي لا يكون لموجب فهو الاعتقاد المقلد وقد يسمى ظنا واما
الذي يكون جازما ولا يكون مطابقا فهو الجهل المركب والذي لا يكون جازما فالتردد فيه اما على
السوية او لا على السوية فالذي على السوية فهو الشك والذي لا على السوية فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم
وتمام الكلام على اقسام الظن سيأتي في فصل آخر

الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله

يحصل العلوم الاولية اعلم ان النفس لا شك كونها مستعدة للانتقاش بصور الموجودات لكن
للانتقاش

لكن الاستعداد اللازم لوجوده الحاصل في اول الامر غير كاف في الاتمام فان ذلك الاستعداد لو كان تاما لوجب
ان الفياض لتلك التعقلات والعلوم عام الفيض لا تخصيص له بوقت دون وقت [illegible] حاجة اليه
بل يعود الى القوابل ومن ثم يجب ان يكون تلك التعقلات والمعارف حاصلة لها في اول الامر وان
لا يوجد النفس خالية عن شيء منها ولو ليس الامر على هذا الوجه علمنا ان الاستعداد المصاحب لها في اول الفطرة
غير كاف في حصول تلك التعقلات عليها من مبادئها فاذن لابد من زيادة استعداد لها حتى يحدث
لها تلك الصور وتلك الزيادات امر حادث فلابد له من سبب حادث فان كل حادث فحادث آخر قبله
وليس ذلك الا الاحساس بالمحسوسات فان الاحساس سبب لتنبه النفس لمشاركات تلك الامور المحسوسة
ومبايناتها وذلك سبب لانتقاش النفس بالتصورات الكلية المجردة عن العوارض المادية ولواحقها والشعور بما لها
من الذاتيات والعرضيات [illegible] كانت او مفارقة [illegible] اذ لو [illegible] النفس لم ينتقش
بالجميع الكلية بما التصورات من هذا الوجه اذا حصلت التصورات الكلية في النفس فلابد وان ينبعث
للنفس الى البعض نسبة المحمولية والموضوعية فكان من المحمولات محمول [illegible] يحتمل [illegible] متوسط
امر ثالث فلابد وان يكون حكم العقل بثبوته له غير موقوف على شيء متوسط اذ لو كان حكم العقل به [illegible]
لتوسط شيء ثالث [illegible] في نفس [illegible] ليس بتوسط شيء ثالث فكان حكم العقل غير مطابق لما عليه الشيء في نفسه فلا يكون
حكم العقل في ذلك صادقا فاذن لابد وان يكون حكم العقل في تلك المتوسط شيء ثالث [illegible] ثبوت
ذلك المحمول لذلك الموضوع ثبوتا اوليا فان كل ما ثبوته لا لاجل متوسط كان ثبوته لذلك الموضوع لا يكون
او لا [illegible] الثبوت في تلك المتوسط [illegible] وكذلك حكم العقل بثبوته لموضوع لا لاجل متوسط لم يكن حكم
العقل بذلك الثبوت الا [illegible] ثبوت في تلك المتوسط لذلك الموضوع فاما ما يكون ثبوته لموضوعه
في الوجودين يعني الخارج والذهن لا لمتوسط كان ثبوته له [illegible] سمي امثال هذه قضايا اولية فهذا هو
تحقيق القول في العلوم الاولية واما الذي يقال بعد ذلك من ان الاولى ما [illegible] المنازع فيه
فان الانسان لو فرض ان يوجد نفسه خالية عن جميع الحوادث [illegible] ثم لم يعرض على نفسه [illegible]
فان وجد [illegible] الى التصديق بها هي القضية الاولية والا فلا فكل ذلك [illegible] مجرى الرسوم
الاولى بالرسوم فانما [illegible] بالتحقيق الكاشف عن ماهيته فما ذكرناه واما اذا لم تتعين تلك الصور
العقلية بهذه المناسبة [illegible] النفس على [illegible] ينتفع بالحواس [illegible] التصديقات
من وجوه فانها تارة ينتفع بحس البصر مثل جزمنا بوجود الالوان وتارة ينتفع بحس اللمس مثل جزمنا

حرارة

حرارة النار وتارة ينتفع بحس الذوق والشم على الجملة ينتفع بالحواس بادراك محسوساتها وتارة تستعين بجانب [illegible]
من الحس من ذلك المجربات وتارة ينتفع بالسمع مثل الجزم الحاصل بموجب الاخبار المتواترة فهذه هي الجهات
التي ينتفع النفس [illegible] الحس [illegible] حصول التصورات والتصديقات الممكنة بمعونة الحس [illegible]
النفس [illegible] وتقوى على [illegible] بعضها بالبعض [illegible] والنتايج منها الى غير النهاية ولا يحوج
لها حاجة الى معاودة الحس بل صارت [illegible] في احكامها وقضاياها فان حكم العقل فيما
ليس بمحسوس يكون [illegible] منازعة من الوهم والخيال

الفصل السادس عشر في ان العقل العاقل كيف
يقوى على توحيد الكثير وتكثير الواحد اما قوتها على توحيد الكثير فمن جهتين الاول بالتحليل [illegible] اذا اخذ
عن الاشخاص الداخلة تحت النوع مخصصاتها وساير العوارض الاخرى بها بقيت الحقيقة النوعية
ماهيته متحدة وحقيقة واحدة والثاني التركيب لانها اذا اعتبرت المعنى الجنسي والعقلي امكنها ان تؤلف الجنس
بالفصل بحيث يحصل منهما حقيقة متحدة [illegible] واما قوتها على تكثير الواحد ففي ان تميز
ذاتياته [illegible] جنسها عن فصلها [illegible] فصلها [illegible]
ما علمت [illegible] منها من اللوازم فيكون الشخص الواحد في
الحس واحدا [illegible] العقل امورا كثيرة ولذلك يكون ادراك العقل اتم الادراكات بل كان العقل [illegible]
الشيء وحقيقته [illegible] منها صورة مطابقة لها من كل الوجوه واما الادراكات الحسية فانها مشوبة بالجهل فان
الحس لا يدرك الا ظاهر الشيء واما باطنه وماهيته فذلك مما لا يحيط به الحس

الفصل السابع عشر في حصر
الاوليات [illegible] اول الاوائل في التصديقات العلم بان الشيء لا يخلو عن النفي
والاثبات [illegible]
فهو الذي [illegible] على ثبوت شيء [illegible] فلو جوزنا الخلو عن الثبوت والانتفاء
[illegible] من الثبوت والانتفاء [illegible] على ذلك الدليل كان
ما دل على ثبوت هذه [illegible] الا بعد ثبوت هذه القضية وما كان كذلك لا يمكن اثباته الا
بالطريق الدوري وهو باطل [illegible] فالدليل الذي [illegible] لابد وان [illegible] اولا
ان [illegible] دليلا على ذلك المطلوب [illegible] دليلا عليه [illegible] لم يكن [illegible]
الدلالة على [illegible] الاجتماع [illegible] ان يكون الدليل [illegible] اجتماعا
[illegible] مع هذه الاحتمال [illegible] وان كانت [illegible] الدليل على اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها [illegible]

لا يمكن اقامة البرهان عليهما واما سائر القضايا البديهية فيجب ان يكون فرعا على هذه القضية فان
العلم بان الموجود لا يخلو من الوجوب والامكان علم بان الوجود لا يخلو من ثبوت الوجوب ولا ثبوته
وهذا هو العلم الاول لكن مقيد بقيد خاص وكذلك العلم بان الكل اعظم من الجزء متفرع على العلم
بان زيادة الكل على الجزء اذا لم تكن معدومة فهي موجودة لامتناع ارتفاع الطرفين واذا هي موجودة مع المزيد
عليه فالمجموع اعظم اذ لا معنى للاعظم الا ذلك وكذلك قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية متفرع على تلك
القضية لان الاشياء المساوية لشيء واحد حقيقتها كحقيقة ذلك الشيء واذا كانت حقيقتها واحدة استحال
ان يكون طبايعهما مختلفة لامتناع اجتماع النقيضين وكذلك قولنا الشيء الواحد لا يكون في مكانين
فان الشيء الواحد لو حصل في مكانين لما تميز حاله عن حال الشيئين الحاصلين في مكانين واذا لم
يتميز الواحد عن الاثنين كان وجود الثاني كعدمه فيكون ذلك اجتماعا بين الوجود والعدم فثبت
ان القضيتين الاوليين انما كانتا ظاهرتي القضية لكونهما في قوة قولنا النفي والاثبات
لا يرتفعان والقضيتان الاخريان انما كانتا ظاهرتين لكونهما في قوة قولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان فظهر ان هذه القضية اول الاوائل في التصديقات فلذلك اتفق اهل التحقيق على
ان المنازع فيها لا يستحق المكالمة والمناظرة ثم لئن سلمنا امكان اقامة البرهان على حقيقة هذه القضية والذي
ينازع فيها اما ان ينازع لانه لم يحصل تصور اجزاء هذه القضية واما لكونه معاندا واما لاجل انه تعارضت
عنده الاقيسة المنتجة للنتائج المتناقضة المتقابلة ولم يقدر على ترجيح بعضها على البعض فان كان
المنازع من القسم الاول فعلاجه تفهيم ماهيات اجزاء تلك القضية وان كان من القسم الثاني
فعلاجه الضرب والحرق وان يقال له الضرب واللاضرب واحد وان كان من القسم الثالث
فعلاجه حل شكوكه وحينئذ فلنذكر شبه اصحاب هذه المقالة فان لهم ان يقولوا انا لا نجزم
بنفي الحقائق بل نشك فيها لانا انما نجزم بثبوت هذه الحقائق لما نجد من انفسنا العلم بالمرئيات
والملذوذات والاحساس بالمبصرات والمسموعات ثم انا قد نجد من انفسنا الجزم بامثال
هذه الاشياء الى ان في وقت اخر نعلم ان ذلك الجزم كان باطلا ولاجل ذلك ارتفع الامان عن
شهادة الحس والبديهة وبيان ذلك ان الطريق الى معرفة وجود الاشياء اما التخيل واما الحس
واما العقل ولا وثوق على شهادة واحدة من هذه الثلاثة اصلا فانه لا طريق الى معرفة الاشياء اما التخيل
فلان النائم يرى في النوم اشياء ويجزم بها ولا يرتاب في كونها كذلك ثم بعد الانتباه يتيقن ان كل

تلك

تلك المتخيلات كانت ظنونا باطلة وتخيلات فاسدة واذا كان كذلك فمن المحتمل ان يكون ما نحن فيه
حالة نسبتها الى حالة التيقظ كنسبة حال التيقظ الى حال المنام حتى انا في تلك الحالة نعرف ان كل ما تخيلناه
واحسسنا به في هذا الوقت كان باطلا واما الحس فلان الحس يرى المتحرك ساكنا مثل الظل والساكن متحركا
كالذي يتوهم من في السفينة ويتخيل حركة الساحل ويرى الصغير كبيرا اذا تخلل بين الرائي والمرئي بخارات رطبة
والكبير صغيرا اذا كان بعيدا وايضا فالمبرسم والمجنون ربما يتخيلون صورا لا ثبوت في نفوسها
واصحاب النفوس القوية الزكية يتخيلون اصواتا طيبة وصورا حسنة ويستدلون بها على ما يشاهدونه
والقياس يدل على ذلك فانا نرى القطر النازل خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة دائرة واذا
جاز ذلك فمن الجائز ان لا يكون لشيء مما نحسه وجود خارجي بل يكون هناك تخيلات في ذهنه
وظنون كاذبة واما العقل فلان تصديقه بالامور اما ان يكون بديهيا او كسبيا اما البديهيات
فلا نعول عليها اما اولا فلان حكم الذهن بالقضايا التي تشتمل على حكم بالقضايا التي يسميها بعضهم انها
عرف كذبه في الوهميات فزال الامان عن حكمه في العقليات وتقرير ذلك في معنى واذا ارتفع الامان
عن البديهيات فعن النظريات اولى فان قلت بعد الاعتراف بان ههنا حسا وتخيلا ونوما و
يقظة وخطأ وصوابا وكل ذلك اعتراف بثبوت هذه الاشياء فنقول لا شك ان ذلك يوجب
الاعتراف بالثبوت لكن الذي اوردناه اولا يوجب الشك في الثبوت فلذلك توقفنا ولم
نحكم لا بالثبوت ولا بالانتفاء وجرى في ذلك مجرى من قام عنده دليلان على طرفي النقيض وعجز
عن الترجيح فانه لا بد من التوقف فان ساعدنا المحاول واستخرج الاجوبة عن هذه الاسولة كان
اما غالطا واما مغالطا لان تلك الاجوبة لا شك انها علوم كسبية مستخرجة من العلوم الاولية فلو لم يمكن
تصحيح هذه العلوم الاولية الا بتلك العلوم الكسبية التي لا يمكن اكتسابها الا بتلك الاوليات
كان البيان دوريا وهو باطل بل هذا لا يمكن ان يحتج به اصحاب الحيرة والطريق الى ان يقولوا انا نجزم
لا اصل لثبوت هذه الاشياء فقد ساعدتم عليه لكنكم تقولون وجدنا ههنا ما يعارض ذلك
الجزم وكذا نحن وجدنا فنشتغل بحل ذلك المعارض وقولكم يكون هذا تصحيحا للاولي بالمكتسب
فنقول ليس الامر كذلك فانا لا نجي بدليل على اثبات هذه الاوليات بل الجزم بذلك
حاصل لذاته وانما نجادل بالنظر لحل الشكوك الدافعة لذلك الجزم فلا يلزمنا اثبات الاولي
بالنظري حتى يقع البيان الدوري

الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها

قوله ... والذي ... ان يجتمع مع معلولها في الوجود
العلة الفاعلية والعلة الغائية يجب ان يجتمع مع معلولها في الوجود
بالمقصود وسط بين العلة الغائية فلم يستقيم ع

كيف يستوي على هؤلاء المتعلقات الكثيرة الذين يجوزون صدور الافعال الكثيرة عن العلة الوحدانية
الذات لا يتوجه عليهم الاشكال في هذا الموضع واما الذين يمنعون من ذلك فيجب عليهم حل هذا الاشكال
فان المعلول انما يتكثر اما لكثرة في ذات العلة واما لاختلاف القوابل واما لاختلاف الآلات
واما لترتب المعلولات والنفس الناطقة جوهر بسيط ولو كان مركبا من مقومات فلا يبلغ كثرتها
الى ان يساوي كثرة آثارها الغير المتناهية ولا يمكن ان يكون ذلك التكثر بسبب كثرة القوابل فان القابل
لتلك التعقلات هو ذات النفس وهو جوهر واحد ولا يمكن ان يكون ذلك لترتب الا فاعل فان تصور السواد ليس بوسط
تصور البياض وبالعكس فكذلك القول في كل التصورات وفي كثير من التصديقات فبقي ان يكون ذلك بسبب
اختلاف الآلات فان الحواس مختلفة الآلات فبعد النفس ... تنتقش بتلك الصور الكلية المجردة والاحساسات
الجزئية تتكثر بسبب اختلاف حركات البدن على ما بينا القول فيه فبعض اشتغال النفس بالحواس ثم بعد حصول تلك التصورات
الاولية والتصديقات الاولية تمتزج بعضها ببعض وتتولد من هناك تصورات وتصديقات كسبية لا نهاية
لها فالحاصل ان حصول التصورات والتصديقات الاولية الكثيرة بحسب اختلاف الآلات وحصول التصورات
والتصديقات المكتسبة بسبب امتزاج تلك الاوليات بعضها بالبعض ولا محالة انها تكون مترتبة ترتيبا طبيعيا يكون
كل متقدم منها سببا لما تأخر

الفصل التاسع عشر في اثبات القوة القدسية اعلم ان الانتقال من
الاوليات الى النظريات اما ان يكون بتعليم معلم او لا يكون فان كان بتعليم معلم فلا بد وان ينتهي بالآخرة الى ما يكون
ذلك من تلقاء نفسه والا لتسلسل الى غير النهاية ولان كل من مارس علما من العلوم وخاض فيه وداوم على مزاولته
فانه لا بد وان يستنبط بفكر نفسه ... كيف لا نقول ذلك وقد بينا ان الاحساس
... النفس لقبول التصورات ... ان حصول التصورات ... بسبب
لكن الاذهان متفاوتة احدهما الآخر ولو وقع ... الى الصور ... الاحساس ...
استحضار الصور ... وعند ذلك ... لذلك ... من غير ان
يستفاد ذلك من معلم او ... من نفسه وكل ما كان كذلك
فانه يسمى حدسا وهذا الاستعداد متفاوت في الناس ... الانسان ... على ...
عليه ذلك ... الانسان يكون بالعكس حتى انه ... في ...
حصل له ذلك ... ان الدرجات فيه متفاوتة والمراتب مختلفة بالقوة والضعف والاقل والاكثر فلا بعد
وجود نفس بالغة الى الدرجة القصوى في القوة وشدة الاستعداد لادراك الحقائق حتى كان ذلك الانسان

في اثبات القوة القدسية

على الحقائق الاشياء من غير طلب منه وشوق بل في زمن ينساق الى النتائج من غير مراد له منه لذلك من تلك
النتائج الى غيرها حتى يحيط بغايات مطالب الانسانية ونهايات الدرجة البشرية وتلك القوة تسمى قوة قدسية
... اسرع النفوس بالكم والكيف اما الكم فلانها اكثر استحضارا للحدود الوسطى واما الكيف فلانها اسرع
انتقالا من المبادي الى الثواني ومن المقدمات الى النتائج وتخالف سائر النفوس من جهة اخرى وهي
ان سائر النفوس تعين المطالب ثم تطلب الحدود الوسطى المنتجة لها واما النفوس القدسية فيتنقل الحد الاوسط
في الذهن ثم يتأدى الذهن منه الى النتيجة المطلوبة فيكون التشوق بالحد الاوسط متقدما على التشوق بالمطلوب

الفصل العشرون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر القابل ان نقول
ان النفس الناطقة اذا فارقت البدن وفسدت آلة الفكر فانها لا تبقى عالمة لان الادراكات
العقلية مشروطة بالافكار والذي يحتج على ذلك ... شبهة ان الادراكات لو كانت متعلقة باستعمال
القوة المفكرة تعلق المسبب بالسبب او المشروط بشرطه لكانت الادراكات مقارنة للافكار لكن التالي
باطل فالمقدم مثله اما بيان بطلان التالي فان الانسان حال ما يكون متفكرا يكون طالبا والطالب
لا بد وان يكون فاقدا للمطلوب واما بيان الشرطية فلان المحتاج الى الشيء اما ان يكون محتاجا الى وجوده
او عدمه فان كان الى وجوده وجب حصول وجوده عنده وان كان الى عدمه لم يكن عدمه منافيا لوجوده
لان الشرط لا ينافي المشروط وبرهانه ان النفس الناطقة هي المحل للتعقلات والادراكات الكلية
والسبب الفياض لتلك الادراكات جوهر مفارق مجرد عن المادة ولواحقها فاذا كانت النفس
الحاصلة بعد الموت باقية والجوهر الفياض لتلك الصور باق وجب حصول تلك الصور لان الفاعل اذا وجد مع
القابل وجب حصول الاثر اللهم الا ان يقال بان الاستعداد التام لا يحصل للنفس الا عند استعمال الفكر
وهو ايضا باطل لانا اذا تفكرنا في شيء وادركناه ... ذلك الادراك بعده ...
ان ... النفس لقبول تلك الصور عن مبادئها ... لا يتوقف على استعمال الفكر فان قيل القوة الفكرية
والخيالية ... فان الخيال اذا انقطع التخيل وتعطلت القوة الفكرية تعطلت القوة العقلية
وكذلك تبطل القوة العقلية عند النوم لبطلان القوة المفكرة وكل ذلك ... على ان العقل لا بد له
في التوصل الى ... من القوة المفكرة الجواب قوله العقل
تعطل حال النوم ... غير مسلم بل كثيرا ما ينبسط العقل في النوم ما لم ينبسط في اليقظة ولكن الاغلب ان
الجهل يستولي على النفس فيستعمل النفس من غير الفكر ولذلك يحتاج اكثر الاحلام الى التعبير **الفصل الحادي والعشرون في** ...

في قبول النفس الصور العقلية لا ... الفكر ...

امكان اجتماع التعقلات الكثيرة في النفس دفعة واحدة رعاطق بعض المتعصبين المناظرين في جواهر
للتكوينات ابطال النفس لا تقوى على استحضار ادراكين وعلمين وليس الامر كما ظنوه الوجوه ثلثة الاول
انا اذا حكمنا بثبوت شيء لشيء فتصور المحكوم به ومتصور المحكوم عليه لا بد من حصولهما دفعة لان القاضي
على الشيئين لا بد وان يحضره المقضي عليهما فيكون في وقت ذلك الحكم لا بد من حضور الطرفين والا لكان
الحكم ابدا التصور او احدا والتصور الواحد ينافي الحكم والتصديق فكان يجب ان يتعذر الحكم ابدا
الثاني اذا عرفنا الشيء بحده لا يكون العلم باجزائه مثل الجنس وحده والفصل وحده مفيد للعلم بتمام
حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه دفعة واحدة لاستحال حصول العلم في وقت من الاوقات
بحقيقته فهذا بيان امكان حصول التصورات الكثيرة واما انه يمكن حصول التصديقات الكثيرة
فلان المقدمة الواحدة لا تنتج فلو استحال حصول العلم بالمقدمتين معا لاستحال حصول العلم بالنتيجة الثالث
العلم بوجود المضافين حاصل معا وكذلك العلم بوجود الملزوم ووجود اللازم وهو يبطل ما قلناه
ومما يجري ذلك في التصورات والتصديقات انه لا التفات والعقول المفارقة لا يمكن ان يكون
شيء من تعقلاتها موجودا بالقوة بل لا بد من حضورها وحصولها باسرها بالفعل وكذلك النفوس
الناطقة بعد مفارقة الابدان لا بد وان يصير معلوماتها باسرها حاضرة بالفعل فان قيل نحن نجد
من انفسنا اذا اقبلنا باذهاننا على ادراك شيء يتعذر في تلك الحالة الاقبال على ادراك شيء
آخر معقول قلنا مبني على مقدمة وهي ان الادراك التعقلي مغاير للادراك الخيالي فانا اذا
قلنا الانسان ناطق احاط عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ وظهر في خيالنا انه مطابق في
الترتيب لهذه الالفاظ فاذا اطلبناه قلنا الناطق انسان فالمعنى المفهوم عند العقل لا
ينقلب لكن الصور الخيالية تعلقت وينعكس فاذا عرفت ذلك فنقول انما نساعد على ان القوة
الخيالية لا تقوى على استحضار امور كثيرة وتخيلات مختلفة دفعة واحدة لانها كيف
كانت لا تتم الا بالة جسمانية فاما القوة العقلية فانها تقوى على ذلك والذي نجده من
انفسنا كالمتعذر عائد الى القوة الخيالية لا الى القوة العقلية الفصل الثاني والعشرون في
ان العلم بالعلة قيل ان العلم يوجب العلم بالمعلول او ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة
قيل ان العلة اما ان يكون لذاتها مؤثرة في المعلول او لا يكون لذاتها مؤثرة في المعلول
فان لم يكن تاثيرها في المعلول لذاتها بل لا بد من اعتبار قيد آخر لم يكن هي العلة بل العلة هي

ذلك

ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالكلام في الاول الى ان ينتهي الى شيء يكون هو لذاته موجبا لذلك المعلول
ثم من عرف ذلك الشيء لا بد وان يعرف منه انه لذاته علة موجبة لذلك المعلول فان ذاته اذا كانت لذاتها علة لوجوب
ذلك المعلول فمتى علمت وجب ان نعلم على هذا الوجه ومتى علم منها انها علة لذلك المعلول وجب ان يحصل العلم بذلك
المعلول لان العلم بالاضافة الى شيء يقتضي العلم بكلا المضافين فاذن يجب ان يحصل العلم بالعلة والعلم بالمعلول
اقول ان هذا يرجع الى اشتراط حصول العلم بحصول العلم دفعة واحدة فان عند التصديق بوجود العلة يجب التصديق
بوجود المعلول او يرجع الى غيرها فان قيل يلزم على هذا الامر انا اذا عرفنا حقيقة شيء ان نعرف لوازمه القريب
ومن لوازمه القريب لوازمه الثانية ومن الثاني الثالث حتى نعرف جميع اللوازم دفعة واحدة ولو كان الامر
كذلك لما خفي علينا شيء اصلا وحينئذ يجب الاول انه ما ذكرتم وهو انا متى عرفنا ماهية شيء بحقيقتها فلا بد
وان نعرف جميع لوازمه لكنا لا نعرف حقيقة شيء من الاشياء ولا جل ذلك عجزنا ان نعرف لوازمها وصفاتها فان
قالوا هذا باطل من وجهين احدهما ان تلك الصفات كما هي لازمة لتلك الماهيات فتلك الماهيات ايضا
لازمة لها فاذا اساعدتم على معرفة الصفات لزمكم ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهيات فيلزم العلم بسائر الصفات
الثاني انكم اذا اثبتم ان علمنا نفسنا هو نفس نفسنا فاذن علمنا بحقيقة نفسنا حاضر ابدا فيجب ان نعرف جميع صفات
نفسنا ولوازمها ومن جملة لوازمها استغناؤها عن البدن وامتناع عدمها وفسادها فيجب ان يكون العلم بهذه
الاحوال حاصلا من غير كسب والجواب عن الاول انه من الجائز ان يكون الصفات لازمة للموصوفات ولا يكون
لازمة الصفات فان الزوايا الثلث من المثلث يلزمها ان يكون مساوية لقائمتين وتساوي القائمتين
لا يلزمها الزوايا الثلث من المثلث اذ ليس كل ما يساوي القائمتين هو الزوايا الثلث من المثلث بل
لعله القائم على خط آخر فيما هو غير مساو في المحيط عنه زاويتان متساويتان لقائمتين فيبطل ما توهم
فان فرضوا الكلام في لازم مساو فعند ذلك نحتاج الى جواب شامل وهو ان اللوازم معلولات للماهية
وستعرف ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة وبين الفرق بين الموضعين واما الثاني فيمكن الجواب
عنه على طريقين الاول ان يقول العلم بالبديهة لنا من النفس بوجودها فاما حقيقتها فهي غير معلومة لنا بالبديهة
بل نوع من النظر والفكر وهذا الجواب غير مرضي على ما ستعرف الطريق الثاني ان نقول اللوازم على قسمين لوازم
اعتبارية ولوازم غير اعتبارية ونعني بالاعتبارية ما لا يكون لها ثبوت الا عند اعتبار العقل اياها وهذا
مثل كون النفس قائمة بذاتها غنية عن الموضوع وكونها جوهرا ذاتية فان الغني عن الموضوع قيد سلبي ولو
كان ذلك وصفا ثبوتيا لكان للشيء الواحد صفات غير متناهية لاجل سلب امور غير متناهية عنه لا مرة

نظر ٢ المعقولات
الاول
الثاني
الثالث
ان يصير معلوما ح
ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
مثل الكلام ح
الاول
ثم قول العلم بتلك الماهيات ح
الثاني
كلي الموصوف ح
الجواب عن الاول
المثلث ح
الجواب على الثاني
الطريق الاول
الطريق الثاني
الجواب عن الثالث

واحدة بل مراتب متشابهة والصفات الحادثة والتعالي كما وصفنا لم يلزم التسلسل على ما عرفت فعلمنا ان امثال
هذه الصفات مطلقا لا يكون العلم بها علة للعلم بهذه الصفات مطلقا بل انما يكون علة لتحقق هذه الصفات
عند اعتبار الفعل لها لا مطلقا انفعالا بل عند اعتبار جزء من الوسطيات فلا شك ان العلم بماهية النفس
بتلك الوسطيات المعتبرة المتوقف عليها على وجود امثال هذه اللوازم فاما اللوازم الغير الاعتبارية
في النفس مثل قدرتها على الادراك والتحريك فان القدرة صفة خاصة للنفس لا تتوقف على الوصف و
الاعتبار فلا جرم من عرف انه متصف بها والصفة فان حصل ذات العلة مغايرة لعلية العلة فان علية
العلة مقولة بالقياس الى شيء و الا لكانت ذات العلة من باب المضاف فلا يكون قائما بنفسه لكن المبدأ
الاول القائم بذاته علة لهذا خلف و ايضا فيلزم ان يكون ذات العلة مع المعلول مع انها متقدمة عليه هذا خلف
واذا ثبت المغايرة بينهما وجب ان ذات العلة غير مقولة بالقياس الى المعلول لم يجب من العلم بحقيقة الذات
التي عرضت العلية لها العلم بذات المعلول فنقول علية العلة لا يمكن ان يكون وصفا ثبوتيا زائدا على ذات
العلة و الا لكانت علية العلة لتلك العلية زائدة على ذات العلة وذلك يوجب التسلسل فاذن علية العلة نفس
ذاتها المخصوصة فيلزم من العلم بها العلم بالمعلول فاذا عادوا وقالوا لا شك ان ذات العلة حقيقة مخصوصة متميزة
من ذات المعلول ليس احدهما داخلا في الآخر واذا تباينا فلم لا يجوز حصول العلم باحدهما مع الجهل بالآخر فنقول انهما
وان كانا متباينين في الحقيقة الا ان المعلول لما كان لازما للعلة وجب ان يكون العلم بالمعلول لازما للعلم بالعلة
لان التعقل التام ان يكون مطابقا للوجود الخارجي فاذا لم يحصل بين العلة والمعلول واسطة وجب ان لا يكون
بين العلم بهما واسطة ولقائل ان يقول في تقرير هذا الدليل و تمامه انما ذلك الاستدلال بالاسباب على مسبباتها
فاذا رأينا ملاقاة النار القطن حكمنا بالاحراق واذا رأينا النقل مع عدم ... حكمنا بالهوي ولدينا في ذلك الا
لاجل ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ولقائل ان يقول انما عرفت ذلك لاجل لا من العلم بماهيته فاما بيان
ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة فلما نقول ومن الله التوفيق ان استناد المعلول الى العلة لاجل انه في
ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو كان له في ذاته استقلال بالوجود والعدم لاستحال استناده الى الغير ثم
ان عدم الاستقلال بالوجود والعدم هو الامكان فاذن حاجة المعلول الى العلة واستناده اليها لاجل
الامكان والامكان لا يحتاج الى تلك العلة من حيث هي هي والا لكان كل ممكن مستندا اليها لكن الامكان
امر واحد بل الامكان يحتاج الى علة مطلقة فلا جرم لا يكون العلم بالمعلول موجبا للعلم بحقيقة العلة المخصوصة ولما كان
الامكان علة للحاجة الى العلة المطلقة لا جرم كان العلم بالامكان سببا للعلم بالحاجة الى علة ما لا بد وان يكون من

لوازمها

لوازمها ثم ان العلة المعينة لا تقتضي معلولا مطلقا والا لكان تخصيص الآثار بتعينه آخر فلا يكون المفروض علة بل جزء علة
هذا خلف فاذن العلة بحقيقتها المخصوصة تقتضي ذلك المعلول المعين فلا جرم كان العلم بحقيقة العلة علة للعلم
بالمعلول المعين لا المعلول المطلق تقتضي العلة المعينة من حيث هي هي فلا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة فان
قيل فاذا كان المعلول المعين لا تقتضي العلة المعينة فلم ذا استند اليها دون غيرها فنقول المعلول المعين
تقتضي علة مطلقة لكن العلة المعينة تقتضي معلولا معينا فتعين تلك العلة لذلك المعلول ليس لاجل اقتضاء المعلول لها
بل لاجل ذلك المعلول لما كانت تلك العلة لذاتها مؤثرة في ذلك المعلول استحال ان لا يؤثر فيه على انه
لا يمتنع ان يعتبر فيها ما وقع بعد ... وهذا غاية التحقيق في هذا المقام مع اني ما رأيت احدا قبلي ذكر
شيئا من مسائل هذا الباب منفصلا عن الخوض في مثل هذه الدقائق وقد ذكرت في بعض كتبي ان العلم بالعلة
لا يوجب العلم بالمعلول مطلقا كيف كان بل العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول بشرط حضور ماهية المعلول
واستند ... ما علا وذلك بان العلية وصف اضافي والامور الاضافية لا تتعقل الا بتعقل احد المضافين
والا لوجدت تلك الاضافة لذلك الشيء وحدت عند عدم غيره وذلك محال فاذن لا بد من العلم
باحد المضافين العلم بتلك الاضافة فلا يلزم من العلم بذات العلة العلم بالعلية بل العلم بذات العلة مع العلم
بالمعلول بشرط حصول الحضور للمعلول لان الوصف الاضافي اذا كان معلولا بجميع المضافين لا جرم
كان العلم بهما معا علة للعلم بالوصف الاضافي واما الآن فلما ثبت ان العلية لا يمكن ان تكون وصفا
ثبوتيا بل ليس ثمة الا ذات العلة وذات المعلول ولا شك ان ذات من حيث هي هي تلك الذات
المخصوصة علة لذلك المعلول لا جرم لزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقا

الفصل الثالث والعشرون في

ان العلم بذوات الاسباب انما يحصل من العلم باسبابها لا يخفى عليك ان اليقين التام انما يحصل اذا كانت
الصورة الذهنية مطابقة للامر الخارجي فالذي له سبب لا بد وان يكون لذاته ممكنا والا لامتنع استناده
الى السبب والممكن لذاته لا يقتضي الوجود لذاته لان الممكن من حيث هو ممكن ليس له الا تساوي الوجود
والعدم والشيء من حيث ان وجوده ليس ارجح من عدمه فاذن النظر اليه من حيث هو هو لا يقتضي
العلم بوجوده والنظر الى ما يكون سببا له لا يقتضي ذلك ... الشيء كانه لما وجد بكنه ذلك
العلم الحاصل بوجوده لا يحصل الا من العلم بسببه فكأنه بالنظر الى سببه صار واجب الوجود ممتنع التغير
وذلك هو اليقين التام فثبت ان العلم بوجود ذوات المبادي لا يحصل الا من العلم بها فان قيل
نحن اذا علمنا وجود البناء علمنا ان له بانيا مع ان البناء لا يكون علة للباني بل الامر بالعكس

111

فنقول العلم بالبناء لا يوجب العلم بعينه بل يوجب العلم باحتياج البناء الى البانى واحتياج البناء الى البانى كلّه لاحق
لذات البناء لازم له معلول لماهيته فيكون ذلك مستندا الا بالعلة على المعلول ثم ان العلم بالحاجة امر
الى امر ما كان مشروطا بالعلم من الامرين لا جرم صار الشيء معلوما بالضرورة حصول العلم بالاضافة اليه
واما الاعتقاد الحاصل الا من جهة السبب وان كان في غاية الجلادة ومهابة القوة الا انه ليس
ممتنع التغير واما الشيء الذي يكون غنيا من السبب والعلة مطلقا فاما ان يكون العلم به اوليا بديهيا
واما ان يكون عليه قياس معرفته واما ان لا يكون اليه طريق الا بالاستدلال عليه باثاره و
لوازمه ح لا يعرف هيته وحقيقته ولذلك قلنا ان واجب الوجود هو البرهان على الكل وليس
شيء غيره يكون برهانا عليه على ما ورد في القران شهد الله انه لا اله الا هو وقال الفاضل اي شيء
اكبر شهادة قل الله هذا اما فيما يتبع هذا الفصل وان كان فيه موضع بحث كثير الفصل الرابع والعشرون
في ان الشيء اذا علم بسبب العلة الا كليا برهانه انا اذا علمنا ان الالف مثلا موجب للباء فالباء
من حيث انه بالالف لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكونه معلولا للالف لا ينافي ذلك
فاذن الباء الذي هو معلول للالف لا يمتنع نفس تصوره معناه من وقوع الشركة فيه فاذن ما
الشيء اذا علم بسببه لا بد وان يعلم كليا وللقائل ان يقول مثلا اذا تشخص وتعين فلا بد وان
يكون لتشخصه سبب فاذا عرف شخصه بسببه لا بد وان توقف ذلك التشخص لما ثبت ان
العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول ففي هذه الصورة قد علم الشيء بسببه على الوجه الكلي بل على الوجه الجزئي
واما بيان انه كيف يمكن ان يعلم الجزئيات على الوجه الكلي فذلك اذا علمت الحركات السماوية كلها
فلا بد وان يعلم كل كسوف معين انه كيف يكون بعد زمان حركة يكون كذا من كذا بشرط كذا
وتعرف انه يكون بين هذا وبين كسوف سابق عليه او كسوف متاخر عنه مدة كذا حتى لا يمتنع عارض من عوارض
ذلك الكسوف الا وقد علمته لكنك علمته كليا فانك علمت ان الكلي وان اعتبر فيه شرط فانه لا
يخرج من معنى الكلية فان المفهوم من ذلك الذي تقيد بالف تقيد لا يمنع تصوره على ان يحمل على
كثيرين الا اذا عرفت بحجة خارجية انه لا يكون ذلك الا واحدا الفصل الخامس والعشرون في ان
العلم بالشخصيات يجب تغيره بتغيرها اذا علمنا من زيد انه في الدار عند كونه فيها فاذا خرج زيد
من الدار فاما ان يبقى العلم الاول او لا يبقى فان بقي لم يكن علما بل كان جهلا فذلك الاعتقاد
قد تغير في كونه علما واما ان لم يبق فالتغير فيهما ظاهر وقال بعضهم العلم بان الشيء سيوجد هو نفس العلم

لوجوده

بكل واحد م

بكل واحد منهم

بل يجوز ان يعرض له التغير والزوال لا لانه ليس ملتفتا اليه من جهة سببه فيكون حكمه التغير

واما ان لا يكون مأيوسا عن معرفته

الفصل الرابع والعشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الا كليا

الباء

الحق

في ان العلم بالشخصيات يجب تغيره

بوجوده اذا وجد ذلك الشيء وهذا باطل لوجهين الاول انه لو كان كذلك لوجب اذا علمنا في وقتنا هذا ان
زمانا من الازمنة سيوجد نعلم ان الليل سيوجد ثم وجد الليل وبقي في مكان لا نميز فيه من الليل والنهار
ان يكون عالمين بوجود الليل اذ فيما علم بذلك كذلك لو علمنا في وقتنا هذا ان الشمس سيكون اما
طلوعها وقتنا هذا ان الشمس ~~سيكون طلوعها~~ ثم طلعت ان يكون عالمين بطلوعها وان لم
نشاهده ولا اخبرنا ولا جوهما عيانا او فيما علم بذلك لوجب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زيدا سيدخل
الدار غدا اول ما يطلع الشمس ثم طلعت الشمس ودخل زيد ان نعلم كلا الامرين وان لم نشاهد طلوع الشمس ولا اخبرنا
بذلك ولا دخول زيد لان الذي هنا هو علم بذلك لا يطلب هذه التوالي كان المقدم باطلا الثاني ان العلم
نسبة صورة مطابقة للمعلوم فلما كان كون الشيء سيوجد مغايرا لكونه موجودا لم يتاف له من حيث ان المعنى
بقولنا ان الشيء سيوجد ان الذي هو معدوم في الحال لحقق وجوده في الزمان المستقبل واذا كان المعلومان
في انفسهما متغايرين متنافيين وجب ان يكون الصورة الحاصلة منهما متغايرين متنافيين الفصل
السادس والعشرون في ان العلم قد يكون فعليا وقد يكون انفعاليا العقل الفعلي هو ان كان مبدأ الوجود
الصورة المعقولة في الخارج وذلك مثل المهندس اذا ارتسم في خياله شكل بيت معين فان
ذلك المتصور يصير مبدأ لحصول ذلك الشيء في الخارج على جميع الافعال الحيوانية والانسانية لا وجود لها في الخارج الا
بسبب العلم بما فيها من المنافع او الظن او الاعتقاد بكونها كذلك فالصائم في الصيف الصائف اذا
علم انه لا شيء عليه في شرب الماء البارد لا في الحال ولا في المآل فلا بد وان يحصل فيه ذلك والعالم بما في دخول النار من
المضار لا بد وان يصير مضطرا الى الامتناع منه فهذه الادراكات الكلية تارة والجزئية اخرى هي الاسباب
لحصول هذه الافعال في الخارج الا ان تصورات النفس الانسانية لا تؤثر في وجود تلك المتصورات
الا بواسطة الالات والادوات واما اذا كان الفاعل غنيا عن الالات والادوات كان مجرد تصوره
سببا لحصول ذلك المتصور في الخارج فهذا هو العلم الفعلي واما العلم الانفعالي فهو الذي يكون وجود
المعلوم متقدما على وجود العلم مثل من نظر الى البناء وتصور منه صورة فذلك المتصور هو العلم الانفعالي وح
ان نعلم ان العلم الفعلي افضل من العلم الانفعالي كيف ونحن نعلم ان علم امرئ القيس بقصيدته اشرف من كل
من علم من يعلمها منه الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل بحسب الاعتبار ان الانسان انه ما
عالم وعاقل فاما العالم فلا شك ان الافعال الانسانية قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة وذلك الحسن والقبح
قد يكون العلم به حاصلا من غير كسب وقد يحتاج فيه الى الكسب والكسب انما يكون بمقدمات تعلمها فاذن ههنا

الوجه الاول

بين م

الوجه الثاني

الفعليات ان العلم قد يكون فعليا وانفعاليا

العالم

بقصيدته

في العقل

عشر صور اعدادها القوة التي يكون بها التمييز بين الامور الحسنة وبين الامور القبيحة ومنها المقدمات التي منها يستنبط
الامور الحسنة والقبيحة ومنها نفس الافعال التي توصف بانها حسنة او قبيحة واسم العقل واقع على هذه المعاني الثلثة
باشتراك الاسم واما القوة المشتركة فاعلم ان الحكماء تارة يطلقون اسم العقل على ادراكات هذه القوة وتارة
على نفس هذه القوة اما الاول فهو ان العقل هو المعقولات والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة وفي
هذا الموضع يقولون اسم العقل على ما يحصل بالاكتساب واما الثاني فيقولون لا شك ان النفس الانسانية
قابلة لادراك حقائق الاشياء فلا يخلو اما ان يكون خالية عن كل الادراكات او لا يكون فان كانت
خالية مع انها يكون قابلة لتلك الادراكات فهي كالهيولى التي ليس لها الا طبيعة الاستعداد وتسمى في تلك
الحالة عقلا هيولانيا وان لم تكن خالية فلا يخلو اما ان يكون الحاصل فيها من العلوم الاوليات
فقط او يكون قد حصلت النظريات مع ذلك فان لم يحصل فيها الا الاوليات التي هي الالة في اكتساب
النظريات فتسمى في تلك الحالة عقلا بالملكة اي لها قدرة الاكتساب وملكة الاستنتاج ثم ان النفس
في هذه المرتبة ان تميزت عن سائر النفوس بكثرة الاوليات وسرعة الانتقال منها الى النتائج سميت قوة
قدسية والا فلا واما ان كان قد حصل لها مع تلك الاوليات تلك النظريات فلا يخلو اما ان يكون تلك
النظريات غير حاضرة بالفعل ولكنها بحال متى شاء صاحبها استحضرها بمجرد التذكر وتوجيه الذهن
اليها او يكون تلك النظريات حاضرة بالفعل حاصلة بالحقيقة حتى كان صاحبها ينظر اليها فالنفس
في الحالة الاولى تسمى عقلا بالفعل وفي الحالة الثانية تسمى عقلا مستفادا فهذه احوال مراتب النفس
الانسانية اربع لا مزيد عليها حالة الخلو المحض وحالة حصول الاوليات فقط وحالة حضور النظريات
عنده الا يكون حاضرة فاسم العقل واقع على هذه المراتب الاربع باشتراك الاسم وقد يقال العقل
لكل جوهر مجرد عن المادة ولواحقها والكلام في اثباته ثم في شرح احواله سيأتي في الفن الثالث من
الكلام الجواهر **الفصل الثامن والعشرون** في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب متقاربة المفهوم وهي
الشعور والادراك والفهم والفقه والعلم والمعرفة والاحاطة والعقل والذكر اعلم ان الادراك هو اللقاء و
الوصول ثم القوة وهو مطابق للمعنى المعقول منه في الحكمة لان المدرك يصل الى ماهية المدرك ويحصل
الانطباع صورته فيه واما الشعور فهو ادراك بغير استثبات فهو اول مراتب
وصول المعنى الى النفس فلو حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فيقال له تصور فاذا بقي
بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه فيقال لها انه حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان

العاقلة م
الاوليات في
وحالة حصول ملكة النظريات م
في شرح الفاظ مستعملة في الباب متقاربة المفهوم
الادراك
الشعور
وقال له
التصور
الحفظ
التذكر
الذكر

ذكر

ذكر والمعرفة قد جعلها الشيخ عبارة عن ادراك الجزئيات والعلم عبارة عن ادراك الكليات وقيل
المدرك لو ادرك شيئا فانحفظ اثره في نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك مع ادراكه انه هو ذلك
المدرك الذي ادرك اولا قيل لهذا الادراك الثاني هذا اللفظ معرفة فيقال عرفت هذا الرجل وهو فلان الذي رايته
في وقت كذا فالمعرفة تكرار التصور والتعقل هو استقرار الادراك والادراك اللقاء والوصول
والفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب والافهام هو ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع واما العلم
فانه تصور يكون معه تصديق وهو اثبات معنى او نفيه عنه وبالجملة فانا نقول كل ادراك فلا
يخلو اما ان يكون للمدرك حاصلا بحيث لا يكون منسوبا الى شيء اخر بانه هو او ليس هو بانه ذا هو
او ليس واما ان يتحقق فيه هذه النسبة فالاول هو التصور والثاني هو التصديق واخطأ من
قال الادراك اما التصور واما التصديق فان صيغة اما للعناد وليس بين التصور والتصديق
عناد فان التصور شرط التصديق فاني يتعاندان بل الصحيح ان يقال التصور اما ان لا يكون معه
تصديق واما ان يكون معه ذلك واذا عرفت ذلك فالتصديق هو ان يكون حكمك بتلك النسبة
مطابقا لما في الوجود والتصديق هو المطابقة والموافقة على هذه المطابقة هي هو قبول في ذهن السامع
كذلك والكذب مخالفة الحكم الوجود والتكذيب هو الموافقة على تلك المخالفة فظاهر منه ان كل تصديق
فلا بد فيه من التصور ولا ينعكس واما سائر الالفاظ مثل الحدس والذكاء والفطنة فسيأتي تفسيرها في
علم النفس **الطرف الثاني** في الكلام في العاقل وفيه فصول **الفصل الاول** في
ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة والبرهان عليه مذكور في كتاب النفس **الفصل الثاني** في
ان كل مجرد فانه يجب ان يكون عاقلا لذاته حاصل ما ارايناه في جمعها بعد التفحص التام والتصفح لكلام
القدماء والمحدثين من المحققين طرق ثلاثة الاول ما اورده في كتاب المبدا والمعاد وهو انه اقام
الدلالة اولا على ان الصورة المجردة اذا الحدث بالجوهر المجرد صيرته عقلا بالفعل على ما حكيناه في الفصل
الخامس من هذا الباب ثم قال بعد ذلك الصورة المجردة لما الحدث بغيرها صيرته عقلا بالفعل فاذا كانت
الصورة المجردة قائمة بذاتها كانت اولى بالتعقلية فان الحرارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه سخنا
فلو انها كانت قائمة بذاتها مستقلة بنفسها كانت اولى بالتسخن وكذلك الجسم اذا صار قابلا
للبصر بسبب حصول السواد فيه فلو كان السواد قائما بذاته كان اولى بان يكون قابلا للبصر وهذه
الطريقة مبنية على القول بالاتحاد وهو باطل الطريق الثاني انهم قالوا ما كان مجردا عن المادة ولواحقها

المعرفة
العلم
الفهم
فهم م
للمعنى م
التصور التصديق
دون م
حقيقته م
فلا م
الكلام في العاقل
الطرف الثاني
العاقل
الطريق الثالث
كل م

لذاته المجردة حاصلة لذاتها المجردة وكل مجرد يحضر عنده مجرد فهو يعقل ذلك المجرد فاذن كل مجرد فانه يعقل
ذاته واما بيان ان كل مجرد فان ذاته حاضرة عند ذاته فلان الشيء اما ان يكون قائما بذاته موجودا
لذاته واما ان يكون موجودا لغيره وقول من يقول انما يكون الشيء موجودا او لا يصدق عليه انه لذاته
او لغيره كلام [illegible] وليس بحاصل فان هذا الخيال انما جاء من توهم ان حضور الشيء عند الشيء امر اضافي
فلا يعقل ثبوته الا عند التغاير ونحن قد بينا بفضل الله فيما مضى وذكرنا ان الاضافة يكفي في تحققها تعدد
الاعتبارين والعاقل والمعقول ذاتا فلا نعقل ذوات اعداد انما تكون عاقلين لذواتنا اذا كان العاقل منا هو المعقول و
ذلك يدفع القول بالحاجة الى التغاير فلا نقول فانا نقول ذاتي وذاتك فعلمنا ان هذه الاضافات
غير مستدعية للتغاير واما بيان ان الشيء المجرد اذا حضر عنده مجرد فهو يعقل ذلك المجرد اما على قول من يقول
ان التعقل حالة اضافية مشروطة بالحصول فالكلام ظاهر لان حصول تلك الحالة الاضافية غير ممنوعة
الا على حصول الشرط فمتى حصل الشرط المفيد للاستعداد التام وجب حصول المشروط بمعنى فيما [illegible]
واحد وهو ان حصول الشرط انما ينفي في حصول المشروط ان لو كان المقتضي حاصلا فلعل بعض المجردات
حقائقها مقتضية لتلك الاضافة فلا جرم يحصل تلك الاضافة عند حصول الشرط وبعضها لا يقتضي
تلك الاضافة فلا جرم لا يجب فيها اضافة تلك الصورة وان حصلت الشرائط باسرها والجواب
ان المقتضي لحصول هذه الاضافة هو حضور الصورة وشرطه كون الصورة مجردة وكون الموصوف بها مجردا واذا قد
حصل المقتضي هو وبالشرط وجب ترتب الاثر عليه وهذا الموضع سيجيء له تقرير ولعل الله تعالى يكشف عن
حقيقة الحق فيه الطريق الثالث قالوا كل ذات مجردة فانها يصح ان يكون معقولة وكل ذات مجردة ويصح ان
يكون معقولة فانها يصح ان يكون عاقلة فكل ذات مجردة فانها يصح ان يكون عاقلا اما بيان ان كل ذات
مجردة فانها يصح ان يكون معقولة فالامر فيه ظاهر فان قيل انا لا نعقل حقيقة الباري سبحانه وحقيقته لا يصح
ان يكون مجهولة للبشر بالاتفاق فمقبول من زعم ان ماهية الباري نفس انيته فلا يمكنه ان يلتبس
ذلك بان يقول حقيقة الوجود معقولة وحقيقة الباري هي الوجود المجرد عن سائر القيود واذا
كان الوجود معقولا وتلك القيود السلبية معقولة وجب ان يكون حقيقة الباري معقولة تماما
واما على مذهبنا فلا يمكننا ان نقول ذلك واذا ثبت ان كل ذات مجردة فانها يصح ان يكون
معقولة وجب عليها صحة كونها عاقلة لانا اذا عقلنا ذلك المجرد امكننا ان نعقل معه شيئا آخر
وقد عرفت ان تعقل الشيء لاجل حصول صورته مساوية لذلك المعقول مع العاقل فقد تقارنت

تمام

الطريق الثالث

فاذا عقلنا ذاتا مجردة وعقلنا معها شيئا آخر ح

صورتاهما فصحت تلك المقارنة اما ان يتوقف على حصولها في العقل او لا يتوقف والقسم الاول باطل فانه لو توقف
صحة مقارنتهما على حصولهما في الجوهر العاقل وحصولهما في الجوهر العاقل عبارة عن مقارنتهما لزم ان يكون صحة مقارنتهما
موقوفة على مقارنتهما فيكون امكان وقوع الشيء سابقا على صحته ونوعه وذلك محال فاذن صحة مقارنة الصورتين
لا يتوقف على حصولهما في الجوهر العاقل فاذن صحة تلك المقارنة من لوازم ماهيتهما فاذا قدرنا ان الماهية المعقولة
يكون موجودة في الاعيان فانه مع ذاتها يجب ان يصح عليها مقارنة سائر الماهيات وفي ذلك انما يكون بانطباع
صورتها فيها فثبت ان كل ما كان مجردا يصح ان يكون معقولا فانها يصح ان يكون عاقلا وستعرف ان
واجب الوجود كل ما يصح عليه فانه يجب ان يكون حاصلا لان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع
جهاته فاذن واجب الوجود يعقل غيره وكل ما يعقل غيره فانه يمكنه ان يعقل انه يعقل وفي ذلك امكان عقله لذاته
فاذن واجب الوجود يمكنه ان يعقل ذاته كما بينا فاذن واجب الوجود يعقل غيره ونفسه واعلم ان كلها بالطريقة الثانية
مبنية على كون الباري عاقلا لذاته ثم يقولون ذاته علة لغيره والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فيجب ان يكون عاقلا لغيره
والطريق الثالث مبنيون كونه عاقلا ثم يقولون والعاقل لغيره يكون عاقلا لذاته فهذا تمام الطرق [illegible]
هذا غاية ما حصلناه في هذا الباب من كلام المتقدمين والمتاخرين **الفصل الثالث** في ان كل مجرد عن المادة
وعلائقها يجب ان يكون عقلا بالفعل اما ان كل مجرد عن المادة فانه يكون مدركا لذاته فالوجه فيه ما ذكرناه واما بيان
انه يصح ان يدرك غيره [illegible] والثالثة وهي صحة كونه مدركا لغيره وجب ان يكون مدركا لغيره لانه اذا
كان مجردا عن المادة وعلائقها لم يكن مورد التغيرات واذا لم يكن مورد التغيرات فكل ما امكن له وجب ان
يكون حاصلا اذ لو لم يكن حاصلا لاستحال ان يصير حاصلا الا عند تغير فيه فيكون ذاته متغيرا هذا خلف فثبت انه
[illegible] يجب ان يكون عقلا بالفعل لكل ما يصح منه ادراكه فهذا ما يمكن ان يلخص في تصحيح هذا
المشهور ثم ان بعضهم كتب الى الشيخ فيه اشكالا فقال الذي يدرك منا المعقولات قد بان انه مجرد فيجب
ان يكون النفس الناطقة عقلا بالفعل وليس كذلك فان قلتم ان ذلك بسبب تعلقها بالبدن فهو حق من اين فلو كان
كذلك لكان ينتفع بالبدن في التعقلات فليس الامر كذلك فاجاب الشيخ بان قال ليس كل مجرد من المادة يجب
ان كان عقلا بالفعل بل كل ما كان مجردا من المادة تجردا تاما حتى لا يكون للمادة سبب [illegible]
والاسباب الغريبة [illegible] الى الخروج الى الفعل والبرهان الذي يقوم على ان كل مجرد من المادة
عقل بالفعل انما يقوم على المجرد التجريد التام ثم ليس العجب المستنكر ان يكون الشيء الذي يمتنع من شيء والذي
يشتغل لشيء يشتغل عن شيء **الفصل الرابع** في ان تعقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وان ذلك عام [illegible]

قيل لما ثبت ان تعقل الشي لاجل حضور صورة المعقول عند العاقل فتعقل الشي لذاته لاجل حضور ذاته عند ذاته
فلا يخلو اما ان يكون لاجل حضور نفس ذاته عند ذاته او لاجل حضور صورة اخرى عند ذاته والثاني باطل لان تلك
الصورة المطابقة لذاته في النوعية اذا حصلت في ذاته لا يتميز احداهما عن الاخرى لا بالماهية ولا بلوازمها
ولا بشي من العوارض فلا يكون التميز حاصلا فلا يكون الاثنينية حاصلة وقد فرض حصولها هذا خلف وان
كانت الصورة مخالفة لم يكن حصولها موجبا لتعقل تلك الذات بل لتعقل تلك الصورة [illegible] وظاهر ان
تعقل الشي لذاته ليس الا لحضور ذاته عند ذاته ثم لا شك ان ذلك الحضور دائم فذلك التعقل يجب ان يكون دائما
ومما يدل على دوام هذا التعقل ان الانسان اذا تنبه [illegible] من نفسه ان [illegible] فان النائم [illegible]
[illegible] بل [illegible] المطلق بل [illegible] وحصل للاوانه والعلم [illegible] يتضمن العلم وكذلك
القاصد الى فعل من الافعال لم يكن قصده الى حصول ذلك [illegible] وذلك يقتضي العلم بذاته [illegible] كان [illegible]
[illegible] ادراكها [illegible] فلم يكن قصده الى الادراك المطلق [illegible] المطلق [illegible] ادراك [illegible]
[illegible] وكذلك [illegible] ممتنع على علمه بذاته فظاهر [illegible] ان علم الانسان بنفسه وذاته دائم
[illegible] ان علم [illegible] انه لا يجوز ان يكون [illegible] الاستدلال [illegible] لانه لا يخلو اما ان يستدل
بالفعل المطلق او يستدل [illegible] فان استدلت بالفعل [illegible] ان علم فعلي [illegible] ان اعلم نفسي
فلو لم اعلم نفسي [illegible] ان اعلم فعلي لزم الدور [illegible] كان علمي بنفسي [illegible] فعلي

الفصل الخامس

في ان تعقل النفس الناطقة [illegible] ذاتيا لها ولا لازما له فقد وقع لبعض القائلين بتقدم النفوس
البشرية انها تعقل المعقولات لذواتها واحتجوا عليه بان قالوا لو كانت النفوس خالية عن هذه التعقلات
لكان ذلك [illegible] اما ان يكون ذاتيا لها او يكون عرضيا فان كان ذاتيا وجب ان لا يصير عاقلة اصلا
لان الصفة الذاتية او اللازمة ممتنعة الزوال وان كان عرضيا مفارقا والاعراض المفارقة انما يطرأ على الامور
[illegible] فلو كانت كونها عالمة [illegible] امر ذاتي [illegible] لم يكن خلوها من العلم امرا عرضيا [illegible]
وان كانت عاقلة للمعقولات عالمة بها الا ان اشتغالها بالبدن واستغراقها في تدبيره [illegible] عن الالتفات
الى ما هي حاصل لها ونقول ان هذا باطل [illegible] لان الصورة العقلية اما ان يكون حاضرة
في النفس موجودة فيها بالفعل او لا يكون فان كانت حاضرة بالفعل وجب ان يكون [illegible]
[illegible] اذ لا معنى للشعور الا ذلك الحضور وان لم يكن حاضرة بالفعل لم يكن ذلك [illegible]
الامور الذاتية لا يكون مفارقة [illegible] لم [illegible] العلوم امر ذاتي [illegible] فنقول ان

النفوس

النفوس يقتضي وجود العلم بالمجهول لا يقتضي وجود العلم بل العلم بما يمكن المجهول فاذا لم يوجد السبب لم
يكن حاصلا [illegible] ما كان وما كان واجب العدم والا لكان ممكن الوجود

الفصل السادس

في ان العلم ليس [illegible] المحققين من القائلين بتقدم النفوس [illegible] بطلان قول من يقول علم النفس
بالمعلومات امر ذاتي لها [illegible] ذلك [illegible] انها كانت قبل التعلق بالابدان عالمة بالمعلومات [illegible]
المعلومات [illegible] ذاتية لها [illegible] ثم زالت [illegible] تدبير البدن ثم ان الافكار كالتذكرات لتلك
العلوم [illegible] قالوا العلم تذكر واحتجوا عليه بان قالوا النظر طلب ولا يخلو اما ان يكون طالبا
لما علمه او لما لا يعلمه وطلب المعلوم محال وطلب ما لا يعلم ايضا محال [illegible] كيف يعرف انه هو الذي كان
مطلوبا [illegible] فان الذي لا يعرف العبد الآبق فاذا وجده كيف يعرف انه هو ذلك العبد فاذا اقتصرنا
بان هذه العلوم كانت حاصلة بالفعل والفكر تذكر لها [illegible] اذا وجدها [illegible] ان البرهان
على حدوث النفس [illegible] والمشهور ان كل قضية فهي مركبة من موضوع ومحمول [illegible] ان يكون الموضوع
والمحمول متصورين وان لا يكون [illegible] مطلوبا بل يكون المطلوب هو [illegible] النسبة بينهما بالثبوت
او اللاثبوت فاذا وجدت [illegible] تلك النسبة عرفنا ان المطلوب قد حصل [illegible] فالمطلوب ان كان مجهولا
من وجه الا انه معلوم من وجه آخر وهو كون اجزائه متصورة معلومة والمطلوب المجهول اذا كانت له علامة معلومة
فاذا وجده الطالب [illegible] تلك العلامة [illegible] ان يعرف انه هو الذي كان مطلوبا كما ان العبد الآبق لو
كانت له علامة [illegible] فالعالم بتلك العلامة اذا وجده لا بد وان يعرفه [illegible] الطرف

الثالث في [illegible] وفيه [illegible] فصول الفصل الاول في ان حقائق الاشياء [illegible] ان
يكون معلومة للبشر [illegible] في الكتب ان الحقائق المركبة هي التي يمكن معرفتها لاجل امكان [illegible] باجزائها
المقومة لها فاما البسائط فانها لا [illegible] حقائقها بل الغاية القصوى منها [illegible] بلوازمها مثل ان [illegible]
النفس شي محرك للبدن فالمعلوم منه هو كونه محركا للبدن [illegible] حقيقة النفس [illegible] غير معلومة
[illegible] ذلك بان الاختلاف في ماهيات الاشياء [illegible] لان كل احد ادرك [illegible] ما ادركه
الآخر [illegible] ذلك اللازم [illegible] حقائق الاشياء [illegible] لوازمها القريبة والبعيدة [illegible]
[illegible] العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول لو كان الامر كذلك لما كان شي من صفات [illegible]
معلوما بالبرهان وانا اقول بان الحقائق البسيطة يمكن ان يكون معقولة [illegible] ان المركبات
لا بد وان يكون تركيبها من البسائط لان كل كثرة فالواحد فيها موجود وتلك البسائط [illegible]

معقولة كانت المركبات ايضا غير معقولة بالحد والا عكس ايضا ان يكون معقولا بالرسم لان الرسم عبارة عن تعريف الشيء باللوازم وتلك اللوازم ان كانت بسيطة فهي غير معقولة وان كانت مركبة فبسائطها غير معقولة فهي ايضا غير معقولة وبالجملة فالكلام فيها كالكلام في المفردات فاذن القول بان البسائط لا يعقل ما يوجب ان لا يعقل الانسان شيئا اصلا لا بالحد ولا بالرسم لكن التالي باطل فالمقدم باطل واما قوله انا لو عرفنا ماهية الشيء لو عرفنا لوازمها فنقول بسبب انا لا نعرف حقيقة شيء من المفردات لكن الكلام في ان البسائط هل يكون مانعه من المعقولية فلعلنا لا نعرف حقيقة المفردات لكنا نعرف لوازمها البسيطة وقد بينا ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة

الفصل الثاني في ان المعدوم كيف يعلم كل ما كان معلوما فلا بد وان يكون متميزا عن غيره وكل ما كان متميزا عن غيره فهو موجود فاذن كل معلوم فهو موجود وينعكس انعكاس النقيض ان ما لا يكون موجودا لا يكون معلوما لكنا قد نتصور الكثير مما هي معدوم مثل انا نعلم عدم شريك الباري وعدم اجتماع الضدين فكيف يمكن الجمع بين هذين الاشكالين فنقول المعدوم المعلوم اما ان يكون بسيطا واما ان يكون مركبا فان كان بسيطا مثل عدم ضد بعد ضد فذلك انما يعقل لان له نسبة ما الى موجود مثل ان يقال ليس شيء يكون نسبته الى الجسم نسبة السواد الى البياض فلولا معرفة المضادة التي هي صلة بين امور موجودة والا لاستحال ان نعرف عدم ضد بعد ضد وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع السواد والبياض فالعلم به انما تم بسبب العلم باجزاء الوجودية مثل ان يتعقل السواد والبياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال ان الاجتماع الذي هو امر وجودي معقول غير حاصل من السواد والبياض فالحاصل ان عدم البسائط انما يعرف بالمقايسة الى الامور الوجودية وعدم المركبات انما يعرف لمعرفة بسائطها

الفصل الثالث في درجات المعقولات من المعلومات ما يكون وجودها في غاية القوة مثل واجب الوجود ومثل العقول المفارقة والجواهر الروحانية ومنها ما يكون وجودها في غاية الضعف حتى يكون كانها مخالطة للعدم مثل الهيولى والزمان والحركة ومنها ما يكون متوسطا بين الامرين وذلك مثل الاجسام والالوان وسائر الكيفيات والكميات فالعقول البشرية تعجز عن ادراك القسم الاول لغاية قوتها كما يبهر نور الشمس ابصار الخفافيش وتعجز عن ادراك القسم الثاني لضعفها وخفائها كما يعجز البصر عن ادراك الاشياء الضعيفة واما القسم الثالث فهو الذي تقوى القوة البشرية على ادراكه والاحاطة به ولذلك فان معرفة الاجرام والابعاد اسهل من معرفة سائر الاشياء وبالله التوفيق فهذا ما اردنا ذكره مما في

الحكام العلوم وقد بقي منها امور سنذكرها في علم النفس من الله التوفيق

الباب الثاني في القوى والاخلاق

وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في تحقيق مفهومات القوة

ان لفظ القوة يقال بالاشتراك الاسم على امور كثيرة ولكنها موضوعة اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه ان يكون مصدرا لافعال شاقة من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الناس ويسمى ضده الضعف وكانها زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة ثم نقلوا اسم القوة من هذا المعنى الى مبدأ ولازم اما المبدأ فهو القدرة وهو كون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر عنه الفعل اذا لم يشأ وضد ذلك هو العجز واما اللازم فهو هو ان لا ينفعل الشيء بسهولة وذلك لان الذي يزاول التحريكات الشاقة ربما ينفعل منها وذلك الانفعال يصده من تمام فعله فلا جرم صار اللاانفعال دليلا على الشدة واذا ثبت ذلك فنقول انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك المبدأ وهو القدرة والى ذلك اللازم وهو اللاانفعال ثم ان القدرة لما وجدت كالجنس لها ولما اللازم لها الذي كالجنس لكونه صفة مؤثرة في الغير اما اللازم فهو الامكان لان القادر يصح منه ان يفعل ويصح منه ان لا يفعل لان صدور الفعل متوقف على الامكان فكان الامكان لازما واذا ثبت ذلك فنقول انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك الجنس وهو كل صفة مؤثرة في الغير والى ذلك اللازم وهو الامكان فيقولون للشيء الذي ليس الآن انه موجود بالقوة ثم انهم سموا الحصول والوجود فعلا وان لم يكن في الحقيقة الا انفعالا فانه لما كان المعنى الذي وضع اسم القوة له اولا كان متعلقا بالفعل سموا الامر الذي يتعلق به الامكان وهو الحصول والوجود بالفعل ثم ان المهندسين لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها ليس يمكنها ذلك جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كانه امر ممكن فيه وخصوصا لما اعتقد بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه واذا عرفت القوة عرفت القوي وعرفت ان الغير القوي اما الضعيف واما العاجز واما السهل الانفعال واما الضروري واما غير المؤثر واما ان لا يكون المقدار الخطي ضلعا لمقدار سطحي مفروض فاما القوة بمعنى الامكان فقد سلف ذكر احكامها فيما مضى واما القوة بمعنى عسر الانفعال فهو النوع الثالث من الكيفية وسيأتي تفصيل القول فيه فاما القوة بمعنى الشدة وبمعنى القدرة فلا فائدة في الكلام فيها وبقي القوة بمعنى الصفة المؤثرة فلنتكلم فيها ثم في اقسامها

الفصل الثاني في حد القوة

القوة بهذا المعنى مبدأ التغير من آخر في آخر من حيث انه آخر وانما وجب ان يكون من آخر في آخر لانه لو فعل الشيء الواحد في نفسه صفة لكان ذلك الواحد قابلا وفاعلا وذلك ممتنع في المشهور وبتقدير

كتاب النفس، القوى والاخلاق ١٠٨

الفصل والاخلاق

في القوى والاخلاق وفيه خمسة فصول

ثمانية … الناس

المنبعث … القدرة واللازم … اللاانفعال ثم ان القدرة لما وجدت كالجنس لها واللازم

ام الذي كالجنس

جهنما لما سموا الامكان بالقوة

فعلا بل انفعالا

سطحي

لها

المفروض

في تحرير القوة

ان المعدوم كيف يعلم

في درجات المعقولات

ملخصا

الخام

ان لا یمتنع ذلک لکنه مستبعد فان الشیء یمتنع ان یکون مبدأ التغیر لنفسه لانه لو کان مبدأ المتغیر
صفة لنفسه لدامت تلک الصفة له ما دام هذا موجودا وحتی کان کذلک لم یکن متغیرا فی تلک الصفة فعلمنا
ان مبدأ التغیر لا بد وان یکون غیره واما تقسیم القوة فهو ان یکون القوة اما ان یصدر عنها فعل واحد
او افعال مختلفة وکلا القسمین واقع علی قسمین آخرین فلا یخلو اما ان یکون لها بذلک الفعل شعور
او لا یکون فیحصل من هذا التقسیم اقسام اربعة الاول القوة التی یصدر عنها فعل واحد من غیر ان یکون لها
شعور بذلک الفعل فانها اما ان یکون صورة مقومة واما ان یکون عرضا فان کانت صورة مقومة
فاما ان یکون فی الاجسام البسیطة فتسمی طبیعة مثل النارية والمائية واما ان یکون فی الاجسام المرکبة فیسمی صورة
نوعیة او کالمرکب مثل الطبیعة المبردة التی للافیون والمسخنة التی فی الفربیون واما ان کان عرضا فذلک
مثل الحرارة والبرودة القسم الثانی القوة التی یصدر عنها افعال مختلفة من غیر ان یکون لها بها شعور فذلک
هو القوی النباتیة القسم الثالث القوة التی یصدر عنها فعل واحد علی سنن واحد مع الشعور بذلک الفعل
وذلک هو النفس الفلکیة القسم الرابع القوة التی یصدر عنها افعال مختلفة مع الشعور بتلک الافعال وذلک
هی القدرة الموجودة فی الحیوانات فهذه اقسام القوة ظهر مما قلنا ان القوة لا یمکن ان یکون مقولة
علی هذه الاقسام الاربعة قول الجنس لان بعض اقسامها صورة جوهریة وبعض اقسامها اعراض ولا یمکن
ان یکون للجواهر والاعراض جنس مشترک وصف جنسی فاما القسم الاول فانا نتکلم فیه فی باب المادة والصورة
واما القسم الثانی والثالث فانا نتکلم فیهما فی علم النفس واما القسم الرابع فنتکلم فیه ههنا لانه احد انواع الحال
والملکة

الفصل الثامن

فی احکام القدرة وفیه ثلثة مباحث الاول فی انها لیست نفس
المزاج والدلیل علیه ان المزاج عبارة عن کیفیة متوسطة بین الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة وهی کیفیة
من جنس هذه الکیفیات الاربع الا انها تکون منکسرة وضعیفة بالنسبة الیها واذا کان کذلک وجب
ان یکون حکم المزاج من جنس احکام هذه الکیفیات الا انه یکون اضعف من احکامها اذا کانت صرفة
قویة ولما لم یکن تأثیر القدرة من جنس تأثیر هذه الکیفیات عرفنا انها لیست نفس المزاج بل هی کیفیة
تابعة للمزاج البحث الثانی زعم قوم ان القدرة مقارنة للفعل واستبعد الشیخ ذلک فقال القائل بهذا
القول کأنه یقول ان القاعد لا یقوی علی القیام ای لا یمکن فی جبلته ان یقوم ما لم یقم فکیف
یقوم وهذا القائل لا محالة غیر قوی علی ان یری وعلی ان یبصر فی الیوم الواحد مرارا فیکون بالحقیقة
اعمی ولیس عندی هذا الاستبعاد فی موضعه لانا فسرنا القوة بکونها مبدأ التغیر ومبدأ التغیر اما ان

یکون

الاول
الثانی
الثالث
الرابع
فی احکام القدرة
البحث الاول
البحث الثانی

[illegible]

یکون قبل تلک الحالة مبدأ له او لم یحصل رجحان بالکلیة الی الفعل فان کانت الحالة مبدأ له وموثرة فیه وجب ان
یوجد معه الاثر ویستحیل تقدمه علی الاثر فیصح قولنا ان القوة مقارنة للفعل وان لم یوجد امر من الامور
المعتبرة فی موثریته لم یکن ذلک الشیء حینئذ تمام المؤثر فلم یکن الموجود هو القوة علی الفعل بل بعض القوة
ثم لا شک ان الکیفیة المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وبعده ولکنها بالحقیقة لیست تمام القوة علی الفعل
بل هی احد اجزاء القوة واذا عرفت هذا فنحن نحمل کلام القوم علی الوجه الذی فسرنا وکلام الشیخ …
… البحث الثالث زعم قوم ان القدرة لیست علی الضدین فان عنوا به ان هذه القوة لیست قوة تامة علی الشیء
وضده فقد صدقوا لان هذه القوة متی کانت مترددة بین الضدین استحال ان یصدر عنها احدهما لانه لیس
احد الجانبین اولی من الآخر ومتی ترجحت بعد التردد لم یکن قوة علی الضدین وان ارادوا به ان القوة
التی تضم الیها مرجح آخر حتی صارت موثرة فی احد الضدین لا یمکن ان ینضم الیها مرجح آخر حتی ان یصیر موثرة
فی الضد الآخر … فذلک باطل

الفصل الرابع

فی ان کل جسم یصدر
عنه اثر لا بالقسر ولا بالعرض فذلک لقوة موجودة فیه والدلیل علیه هو ان الاجسام بعد اشتراکها فی الجسمیة
متفاوتة فی الآثار فاختصاصها بتلک الآثار لا یمکن ان یکون للجسمیة العامة المشترکة فاذن
ذلک لامر زائد علی ذات ذلک الجسم وذلک الزائد اما ان یکون جسما او لا یکون والاول باطل لان اختصاص
ذلک الجسم بتلک الآثار … بعض جسمیة العامة فاذن ذلک الموثر لیس
بجسم فذلک الموثر اما ان یکون حالا فی ذلک الجسم او لا یکون حالا فیه فان لم یکن حالا فیه کان نسبته
الی ذلک الجسم کنسبته الی سائر الاجسام فلم یکن اختصاص ذلک الجسم بقبول ذلک الاثر عنه
اولی من سائر الاجسام فثبت ان ذلک الاثر انما اختص ذلک الجسم لحلول قوة موجودة فیه دون
سائر الاجسام فاذن کل اثر یصدر عن جسم فان ذلک الاثر اذا لم یکن بالعرض ولا بالقسر فلا بد وان یکون
لقوة موجودة فیه فان قیل لما کان الاجسام مختلفة فی الاعراض فلعل اختلافها فی هذه الصورة التی هی
مبادی تلک الاعراض فاختصاصها بتلک الصورة لو کان لاجل صورة اخری فاما ان یتسلسل وانه باطل او ینتهی الی
الصورة او تجوز مسابقة بعضها بعضا والاول یوجب استناد کل صورة الی صورة لا الی نهایة وذلک
باطل والثانی یدفع اصل الحجة التی ذکرتموها اذ لو جاز استناد صورة خاصة الی صورة سابقة
علیها جاز استناد الوصف کما فی الآثار الی وصف سابق علیه فیستند کل وصف الی وصف سابق علیه فلا یحتاج
الی اثبات الصورة والجواب انه السبب اختصاص المادة بصورة معینة هو الصورة السابقة ولا یمکن ان

البحث الثالث
الفصل الرابع

يكون السبب لعوده والوجه الخاص هو الوجه المتقدم او يعتبر الاول وهو ان الماء اذا زالت عنه البرودة
علاقة النار فمتى زال المسخن عادت البرودة اليه فعلمنا ان في جسم الماء شيئا محفوظ الذات عند حصول
المسخن الغريب وهو الذي اعاد البرودة الى الماء عند زوالها بالقسر فعلمنا ان استناد هذه الاثار الى
مبادي موجودة في الاجسام وكان الصورة فانها اذا زالت لم تزل عند زوال القسر فان الماء اذا وصل اليه
حار من غيره ثم انعقد عند زوال ذلك القاسر لا يعود بطبيعته فعلمنا ان الاعراض مستندة الى الطبائع والصور
لا يجب انتسابها الى صورة اخرى الثاني وهو ان العناصر اذا امتزجت انكسرت كيفياتها وقد ثبت
ان علة الكسر موجودة عند حصول الكسر فلا يخلو اما ان يكون انكسار كيفية كل واحد منها بصورة كيفية الاخرى
فاما ان يتقدم انكسار احدهما بالاخر على انكسار الاخر به او يكون انكسار كل واحد منهما بالاخر مقارنا
لانكسار الاخر به والاول محال لان الاخر ان لا ينكسر الكاسر بما انكسر به لان المغلوب لا يعود ويصير غالبا
لا يعود غالبا مع انه مقهور على الغلبة عند كونه غير مغلوب والثاني ايضا محال لان الانكسارين لو وجدا
معا وجب ان يوجد الكاسران معا فعند حصول الانكسارين المغلوبين
ليسوا في الكيفيتين لزم وجوب حصولها في الكيفيتين فتكون الكيفيتان منكسرتين غير
منكسرتين وهو محال فثبت ان انكسار كيفية كل واحد من العنصرين ليس بكيفية العنصر
الاخر بل بالصورة الموجودة في العنصر الذي هو مبدا لتلك الكيفية فثبت بهذا وجود هذه القوى في

الفصل الخامس في الخلق حده انه ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير تقدم روية

والخلق عبارة عن القدرة لنسبتها الى الضدين واحدة على الوجه الذي عرفت وليس ايضا عبارة
عن نفس الفعل بل الخلق عبارة عن كون حال يصدر عنه الفعل من غير روية يمكن ان يكتسب من غير ان [illegible]
في حرف او يضرب بالطنبور من غير ان يروي في نقرة نقرة وكذلك يمكن ان يعلم ان الخلق المعلوم
بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية واعلم ان الفضائل الخلقية ثلث الشجاعة
والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد من تلك الثلث طرفان جائران رذيلتان اما الشجاعة فهي
الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال التهور والجبن وهذان الطرفان رذيلتان واما
العفة فهي الخلق الذي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الشره والخمود وهذان الطرفان
رذيلتان وظن بعضهم ان الحكمة العملية ههنا هي التي يجعل قسيمة للحكمة النظرية بحيث يقال الحكمة اما
نظرية واما عملية وذلك باطل لان المراد بالحكمة العملية ههنا ملكة يصدر عنها الافعال المتوسطة بين

افعال

افعال الجربزة والغباوة واما اذا قلنا ان من الحكمة ما هو نظري ومنها ما هو عملي لم نرد به الخلق فان ذلك ليس
جزءا من الفلسفة بل نريد معرفة الانسان بالملكات الخلقية بطريق القياس انها كم هي وما هي وما الفاضل منها
وما الردي وانها كيف تحدث من غير قصد الاكتساب وانها كيف تكتسب بقصد وايضا معرفة السياسات المنزلية
والمدنية ويلحق المعرفة بالامور التي شانها ان تفعلها وهذه المعرفة ليست غرضية بل متى حصلناها كانت حاصلة لنا
من حيث هي معرفة وان لم تفعل فعلا ولم نتخلق خلقا فلا يكون افعال الحكمة العملية الاخرى موجودة
ولا ايضا الخلق ويكون عند ما لا محالة معرفة تمكنته تحصيلها فحاصل ان الحكمة العملية قد يراد بها العلم بالخلق
وقد يراد بها نفس الخلق وقد يراد بها الافعال الصادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت قسيمة للحكمة
النظرية هي العلم بالخلق والحكمة العملية التي جعلت احد الفضائل الخلقية الثلث فهي نفس الخلق وايضا
فالحكمة العملية بالمعنى الاول لا اشتراك للحكمة العملية بالمعنى الثاني لان الحكمة العملية بالمعنى الاول ليس علما بهذا
الخلق فقط بل بسائر الاخلاق من الشجاعة والعفة وبالسياسات ايضا فظهر الفرق بين البابين ولو
عرفت ذلك فنقول انهم سموا مجموع الاخلاق الثلثة عدالة والمقابل للعدالة شيء واحد وهو الجور فهذا ما
يليق بهذا الموضع من شرح الاخلاق والاستقصاء مذكور في كتاب الاخلاق

الباب الثالث في الالم واللذة وفيه [illegible] فصول

الفصل الاول في حقيقة اللذة والالم

زعم محمد بن زكريا ان اللذة عبارة عن الخروج عن الحال الغير الطبيعية وسببه [illegible] بالوطن مكانا بالذات
لان اللذة لا تتم الا بالادراك والادراك الحسي خصوصا اللمسي لا يحصل الا بانفعال عن الضد فاذا استقرت
الكيفية لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور فلا يحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية الا عند تبدل الحال الغير
الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي ذلك الانفعال وهذا باطل لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى
الصورة الحسنة التي ما كان عالما بوجودها حتى لا يقال انه تقدم النظر اليها عرض الاشتياق وكذلك ربما
ادرك مسئلة علمية من غير طلب منه لها ولا شوق الى تحصيلها او تيقن تحصيل مال عظيم او منصب جليل
مع انه لم يكن متوقعا لهما ولا طالبا لهما حتى لا يقال ان حصول هذه الامور مزيل الم الطلب والشوق
مع ان كل هذه الامور لذيذة فبطل هذا المذهب واذا عرفت ذلك فنقول الغالب على كلام الشيخ ان اللذة
ادراك الملائم والملائم هو الكمال الخاص بالشيء وان الالم هو ادراك المنافي فانه ذكر في القانون
ان الوجع هو الاحساس بالمنافي وذكر في الفصل الاخير من المقالة الثامنة من الهيات الشفاء ان اللذة
نيل وادراك للملائم من حيث هو ملائم وذكر ايضا في الفصل الحادي من المقالة التاسعة ان القوى تشترك

في الالم واللذة

في ان شعور الملتذ او المتألم بهما ... هو الخير واللذة الكاملة وذكر ايضا في الادوية القلبية ان اللذة ادراك لحصول
الكمال الخاص بالقوة المدركة من حيث هو كذلك وذكر في هذا الفصل من هذا الكتاب بلغة العبارة فقال سبب اللذة عند ابتداء الخروج
للحالة الطبيعية هو حصول الادراك مع الخروج من الحالة الطبيعية ومن ان كانت اللذة مع الخروج منها فظن ان ذلك
سببها وليس كذلك بل السبب هو ادراك حصول الكمال الطبيعي فهذا هو سبب اللذة اقول لما جعل الادراك سببا للذة
وجب ان يكون مغايرا للذة لان الشيء لا يكون سببا لنفسه واقول ايضا قد عرفت ان التصديقات الكسبية
يجب انتهاؤها الى التصديقات الغنية عن البرهان فكذلك التصورات الكسبية يجب انتهاؤها الى التصورات
الغنية عن التعريف وكما ان القضايا الغنية عن الاحتجاج [illegible] الى البرهان مثل علم الانسان بانه [illegible] فتصور هذه الامور المتقدمة
على التصديق بها اولى ان يكون غنيا عن التعريف فاذن الالم واللذة حقيقيان غنيان عن التعريف [illegible]
[illegible] وان يعرف [illegible] من النفس [illegible] فاللذة هي نفس ادراك الملائم او امر تابع
لذلك الادراك [illegible] مغاير له [illegible] او هو معلول لذلك الادراك او هو معلول [illegible] وان كان الاوجه
الاول ذلك الادراك [illegible] امور لا من [illegible] من هذه الاقسام بالبرهان ولكن الاقرب
الى الظن ان الالم ليس هو نفس ادراك المنافي لان التجارب الطبية شهدت بان سوء المزاج [illegible] انه محسوس
فلو كان ادراك الالم [illegible] الطبيعي هو نفس الالم لاستحال ان يوجد ادراك سوء المزاج [illegible] مع عدم الالم [illegible]
[illegible] ان ادراك المنافي وحده [illegible] الالم [illegible] الذي [illegible] بعد ذلك من ان المريض قد [illegible]
لا يلتذ بها [illegible] من الادوية [illegible] على ان اللذة ليست عبارة من ادراك الملائم [illegible] الالم عبارة
من ادراك المنافي [illegible] من حيث انه ادراك الملائم [illegible]
[illegible]
[illegible]
دون ادراك المريض [illegible] من الادوية [illegible] والامور الخارجية [illegible]
[illegible] الامور [illegible]
ادرك [illegible] **الفصل الثاني** في ان تفرق الاتصال هو [illegible]
ان السبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال فان الحار انما يوجع لانه يفرق الاتصال وان البارد انما يوجع ايضا
لانه يلزمه تفرق الاتصال [illegible] الى ان يتحد الاجزاء الى [illegible] تخالف عنده
فيتفرق من جانب [illegible] والاسود في [illegible] في اللذوقات

بجمعه [illegible] تم

[illegible] والعضو [illegible] فيتبعه التفرق الامحالة وكذلك [illegible] الاصوات القوية توجع
[illegible] من الاكثر [illegible] والاطباء اتفقوا على ان تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع
[illegible] الاول ان التفرق والانفصال [illegible] اتفقوا على ان الانفصال امر عدمي وهو عدم
الاتصال [illegible] ان يكون [illegible] والالم [illegible] امر وجودي والامر العدمي لا يجوز ان يكون
علة للامر الوجودي [illegible] تفرق الاتصال [illegible] ان يكون [illegible] الالم [illegible] اذا [illegible] فاذا انقطعت
العضو [illegible] القطع [illegible] بل [illegible] الالم بعد ذلك [illegible] ولو كان تفرق الاتصال
[illegible] الالم عنه [illegible] علم ان ذلك [illegible] لما كان [illegible] في اول القطع لم يحصل
[illegible] لم يحصل الالم ثم [illegible] سوء المزاج بعد ذلك [illegible] حصل الالم [illegible]
[illegible] العضو [illegible] مع انه ليس هناك الم ومعلوم
انه [illegible] لان ذلك التفرق امر طبيعي ولم يحدث عنه سوء مزاج [illegible] على ان التفرق ليس سببا للالم
[illegible] من سوء المزاج [illegible] بيان ان اتصال العضو [illegible] عند التغذي [illegible]
وذلك [illegible] في مواضع من كتب الشفاء منها انه حكى في الفصل
السادس من المقالة الثانية من الفن الاول من الطبيعيات عن اصحاب الخلاء انهم احتجوا على وجود الخلاء بان قالوا النامي
انما ينمو [illegible] لا شك ان ذلك الشيء [illegible] ثم انه اجاب عن ذلك في الفصل
[illegible] واما حديث النامي فان الغذا [illegible] بين [illegible] الاعضاء [illegible]
[illegible] ومنها انه قال في الفصل الخامس من الفن الثالث من
الطبيعيات في بيان كيفية النمو [illegible] ان يكون ذلك [illegible] على [illegible] الى كمال النشو ويكون
الوارد [illegible] في الاقطار متوجها الى كمال النشو [illegible]
ان يكون هذا الوارد [illegible] عليه [illegible] في جميع [illegible] عليه الى اقطاره على
[illegible] ومنها انه قال في الفصل الاول من المقالة الثانية من علم النفس [illegible]
في الطول اكثر [illegible] في العرض والزيادة في الطول اصعب الزيادة في العرض وذلك لان
الزيادة في الطول يحتاج منها الى [illegible] الغذاء في الاعضاء [illegible] من العظام والعصب [illegible] في اجزائها
[illegible] واعلم ان كلامه في هذه المواضع [illegible] صريح في ان النمو لا يحصل الا عند
تفرق الاتصال واما البرهان فلان الاعضاء [illegible] في التحلل [illegible] للتحلل الا ان ينفصل عن العضو

حتى كان متصلا به وللحاجة الى الغذاء لا الالتصاق مثل فى تلك الاجزاء بالعضو فاذن تفرق الاتصال حتى الحلو الاعضاء
حتى فى اكثر الاوقات ثم ان هذه التفرق ليس مختص بظاهر العضو دون باطنه لان التحلل هو الحرارة وهى سايرة
فى ظاهر العضو وباطنه فوجب ان يتحلل الاجزاء من باطن العضو كما يتحلل من ظاهره والتحلل لا يتم الا بتفرق الاتصال فان
قيل التغذي والنمو ان كانا الالتصاق الا بتفرق الاتصال العضو لكن ذلك التفرق فى اجزاء صغيرة جدا العضو فذلك
التفرق لا يحصل الالم فنقول ان كل واحد من تلك التفرقات وان كان صغيرا جدا ولكن تلك التفرقات كثيرة
جدا لان التغذي والنمو يبتني غير مختص بجزء من البدن دون جزء بل هما حاصلان فى كل الاجزاء وهما الاتيان
الا بهذا النوع من التفرق فاذن هذا النوع من التفرق امر حاصل فى كل الاعضاء فاذا كان كذلك فلو كان تفرق
اتصال الاعضاء من حيث انه تفرق موجبا لكانت الالام حاصلة فى كل البدن مع انا لم يكن كذلك علمنا ان التفرق
لذاته غير موجب بل انا يوجب اذا احصل معه سوء مزاج فلن قيل هذه التفرقات معلمة الا ان تلك الالام لما دامت بطل الشعور
بها فنقول انا لا نعني بالالم الا المعنى المخصوص الذي نجده الى من نفسه لا شك انه غير حاصل بسبب التغذي والنمو فيسب
كلامنا الا فى ذلك فان اشتهر امر آخر كان وقع اسم الالم عليه وعلى هذا لكن فيه ما شئت الا ان الاسم قال الحسن سيبين
بان تفرق الاتصال موجب فاعذر رحم عنه قلنا عذر ما الله مراجعة وهو ان تفرق الاتصال يستعقب سوء المزاج
وذلك معلم فان قيل فعلم تفرق الاتصال فيه لسوء المزاج مع ان التفرق امر عدمي وسوء المزاج امر وجودي
فنقول من الانسان مركب من العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها الخروج عن الاعتدال ثم انها ما دامت
متصلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا انفصلت تعيبت طبيعة كل واحد منها خالص عن العوائق حاصا من اقتضا
الكيفية الخارجة عن الاعتدال ففيض منها تلك الكيفيات فالحاصل ان السبب الفاعل لسوء المزاج هو طبيعة
كل احد من البسائط الا ان اختلاطها صار مانعا من ذلك فلما تفرق الاتصال فقد عدم المانع فيعود
الطبيعة مقتضيا لفعلها **الفصل الثالث** فى سبب تحقق الالم مذهب جالينوس ان السبب
للالم هو تفرق الاتصال وانا سوء المزاج فهو انا يكون موجبا لكونه مستعقبا لتفرق الاتصال ومذهب الشيخ
ان السبب الذاتي للالم انا التفرق وانا سوء المزاج المختلف انا بالذات فهو الحار والبارد وانا بالعرض فهو
اليابس لانه يشنج ويقبض وانا كان سببا لتفرق الاتصال وانا الرطب فانه لا يولم اصلا وانا من
فيظن ان السبب الذي هو سوء المزاج فقط واعلم ان كل ما دل على ان التفرق ليس سببا ذاتيا للالم فهو
مفيد للظن بان هو المزاج المختلف سبب فى ذلك لانا لا نعقل سببا ما لانام ان الشيخ احتج على ان
سوء المزاج المختلف مولم بالذات بامور ثلثة الاول ان الوجع قد يكون متشابه الاجزاء فى العضو الوجع د

قيل م
ليتعقب به

ع سبب تحقق الالم

الاول

وتفرق الاتصال لا يمكن ان يكون متشابه الاجزاء لانه لا بد من انتهاء القسمة الى احاد لا يكون فى شيء منها تفرق فاذن
وجود الوجع فى اجزاء التي لا تفرق الاتصال لا يكون عن تفرق الاتصال ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الوجع
متشابه الاجزاء فى الحقيقة نعم قد يكون متشابه الاجزاء فى الحس ولا يلزم من ذلك ان يكون متشابه الاجزاء فى الحقيقة
لان التفرقات متى كثرت فى السطح كان البعض قريبا من البعض وصارت السطوح صغيرة جدا فاذا حصلت
الالام فى مواضع التفرقات فلكثرة تلك المواضع وقرب بعضها من البعض وصغر ما بينهما من السطوح يشتبه
على الحس فيظن كون الوجع متشابها وان لم يكن فى نفس الامر كذلك وهذا كما انا اذا دققنا المداد والاسفيداج
والزنجار دقا ناعما وخلطنا البعض بالبعض فانه يظهر فى الحس ان المجموع لون واحد على حدة وان لم يكن
فى نفس الامر كذلك فاذا كان هذا الاحتمال قائما لم يكن القياس برهانيا الثاني قال البرد يوجع حيث يعصر ويجمع ويوجب
برد وتفرق الاتصال من البرد لا يكون حيث يبلغ اطراف المواضع المتبرد ولقائل ان يقول الموضع اذا تبرد
فانه ينقبض بعضه من ذلك الانقباض ان تتحد اجزاؤه عن اطراف الموضع الحار وان ينضغط اجزاؤه المتبردة
بعضها على بعض فكان الامر بسبب التفرق الاتصال فى الاول فلانه اذا انقبض طرفه عن طرف الموضع الحار انفصل منه
فحصل التفرق واما الثاني فلان الضغط سبب لتفرق الاتصال لذلك حصل الالم الضاغط قسما من اقسام
الالم وايضا فلان الموضع المتبرد يمكن ان يكون بعضه ابرد من البعض فينفصل الابرد عن البارد واذا
كانت هذه الاحتمالات قائمة لم يكن القياس برهانيا الثالث قال الوجع لا محالة احساس بمؤذ مناف بعينه
من حيث هو مناف والحر يكيف بالمحسوس مناف من حيث هو مناف موجع ولقائل ان يقول ان كنت
تحمل اسم الوجع اسما لادراك المنافي فلا منازعة فيه ولكنا بينا ان المعنى المخصوص الذي نجده من انفسنا ونسميه
بالالم لم يثبت بالبرهان انه نفس ادراك المنافي او امر مقارن له ومتى كان كذلك لم يكن ينفع هذا الكلام
فائدة وايضا فهو منقوض بسوء المزاج المتفق فانه مدرك مع ان ادراك المنافي مع انه لم يوجد الالم
ولكن ان يتمسك فى اثبات المطلوب بان لسع العقرب اشد ايلاما من الجراحة العظيمة ولو كان المولم هو
تفرق الاتصال فيه لكانت الجراحة العظيمة اقوى فى الايلام منها ولما لم يكن كذلك علمنا ان زيادة الالم
من لسع العقرب انما حصل لسوء المزاج لا من تفرق الاتصال ويمكن ان يعترض على ذلك ببعض ما ذكرناه
الفصل الرابع فى ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق سوء المزاج ان استقر فى العضو
وابطل الطبيعة الخاصة بالعضو فذلك يسمى سوء المزاج المتفق وان لم يكن كذلك سمي سوء المزاج المختلف
ثم ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق والنتيجة من ذلك التجربة ومثاله ان المحموم فهي ان سوء المزاج

[illegible] ... عين وجود وجع
لكنها متشابه الاجزاء فى الحس

الثاني

الثالث

فوجع الحس
هذا كما ذكرنا سابقا

حصل

فقط

ع

ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق

الخامس

المتفق لا يحس لان المماس يجب ان ينفعل من المحسوس والشي لا ينفعل عن الحالة المتمكنة التي لا تتجوهر من الضد
الوارد المغير اياه الى غير ما هو عليه واما المثالان فاحدهما ان حرارة صاحب الدق اشد كثيرا من حرارة
صاحب الغب مع ان صاحب الدق لا يجد من الالتهاب ما يجده صاحب الغب او صاحب حمى اليوم
لان حرارة الدق مستقرة في جوهر الاعضاء الاصلية وحرارة الغب واردة من مجاورة خلط على الاعضاء المحفوظ فيها
مزاجها الطبيعي بحيث اذا نحي عنها الخلط بقي العضو منها على مزاجه المثال الثاني المتاخ بالثلج منها ماسنا
اذا استحم بالماء الحار بل بالفاتر عرض له منه تاذ لان كيفيته بعد بعيدة عنه مضادة اياه ثم يألفه مستلذا
كما يتدرج الى الاستحمام من حال البرد الحاصل ثم اذا اقعد ساعة في الحمام الوحام كما يتفق ان يصير حر
استحس من ذلك الماء فاذا عرض يعرض الاول ويعرض عليه ثم منه على انه بشرده ويمكن ان يقال
ان المنافاة صفة لا تحقق الا عند ثبوت شيئين يكون احدهما منافيا للاخر فاذا كان العضو كيفيته
فورد عليه ما يضاد كيفيته فلا يخلو اما ان يكون الوارد عليه قد ابطل كيفية ذلك العضو او لم يبطل فان
ابطل كيفية ذلك العضو لم يكن هناك كيفيتان بل هناك كيفية واحدة واذا لم يوجد هناك كيفيتان لم
يكن المنافاة حاصلة وقت واذا لم يكن المنافاة حاصلة لم يمكن ادراك المنافي حاصلا فلا يكون الالم
حاصلا واما اذا كان الوارد لا يقوى على ابطال كيفية العضو فحينئذ تكون المنافاة حاصلة بين كيفية العضو
وكيفية الوارد عليه واذا كانت المنافاة حاصلة ح حصل الشعور بتلك المنافاة فلا جرم يتحقق الالم فهذا هو السبب
في ان سوء المزاج المتفق لا يولم وسوء المزاج المختلف يولم

الفصل الخامس في تفصيل اللذات الحسية

قال جالينوس اللذة والالم يحدثان في الحواس كلها وكلما كان الحس اكثف كان تفاوته مع الوارد اكثر وكان
الالم واللذة اقوى والطف الحواس البصر لانه يتم بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف العناصر فلا جرم
لا يكون اللذة والالم في البصر الا قليلا واما السمع فهو اقل لطافة من البصر لان آلته الهواء المتموج فلا جرم
صارت اللذة والاذى في هذه الحاسة اكثر منهما في البصر ثم الشم اقل لطافة من السمع لان محسوسه البخار وهو
اغلظ من الهواء فلا جرم اللذة والاذى في الشم اكثر منهما في السمع والذوق اغلظ من الشم لان آلته الرطوبة
الغذائية وهي في درجة الماء فلا جرم اللذة والاذى في الذوق اكثر واللمس اغلظ من جميع الحواس
لانه في قياس الارض فكانت مقاومته مع الوارد اقوى واغلظ فلا جرم صارت اللذة والاذى
فيه اقوى وقال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الثانية من علم النفس الحواس منها ما لا لذة
لها في محسوساتها ولا الم ومنها ما يلتذ ويتألم بتوسط المحسوسات فاما التي لا لذة لها فمثل البصر فانه

لا يلتذ

المثال

المنافية

حيث

في تفصيل اللذات الحسية
قوله الحسية اللذة والالم

قوله الشيخ في

لا يلتذ بالالوان ولا يتألم بل النفس تتألم من ذلك وتلتذ من داخل وكذلك الحال في الاذن فان تألمت الاذن
من صوت شديد والعين من لون مفرط كالضوء فليس تألم من حيث تسمع او تبصر بل من حيث تلمس لانه يحدث
فيه الم لمسي وكذلك يحدث فيه بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم والذوق فيتألمان ويلتذان اذا تكيفا بكيفية منافرة
او ملائمة واما اللمس فقد يتألم بالكيفية الملموسة ويلتذ بها وقد يتألم ويلتذ بغير توسط كيفية من المحسوس الاول
بل بتفرق الاتصال والتيامه هذا ما قاله الشيخ وهو الحق الصريح فان قيل لا شك ان الملائم للعين هو
الابصار فكيف زعم الشيخ ان العين لا تلتذ بذلك مع انه حد اللذة بانها ادراك الملائم فنقول اما
نحن فلا نسلم انه يمتنع ان في العين قوة مدركة للنور والسواد وتلتذ بهذه الاعضاء الآلات لها في
هذه الادراكات فالحق معنا في هذه الاشكال واما على مذهب الشيخ فالعذر ان الالوان ليست ملائمة للقوة
الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان نعم ادراك الالوان امر ملائم للقوة الباصرة لكن الشيخ
لم يجعل حصول الملائم لذة بل جعل ادراك الملائم لذة فالقوة الباصرة اذا ابصرت فقد حصل لها الملائم الذي
هو الالوان ولم يحصل لها ادراك ذلك الملائم فان القوة الباصرة ما ادركت شيئا مما هو ملائم لها الالوان
~~يحصل لها ادراك ذلك الملائم فان القوة الباصرة ما ادركت شيئا مما هو ملائم لها الالوان~~ بل النفس تدرك الاشياء
وتدرك انها ادركت تلك الاشياء فلا جرم يحصل لها اللذة ولقائل ان يقول القوة اللامسة تختص انفعالها
بالكيفيات الملموسة فاذن لا يكون تلك الكيفيات ملائمة لها لان الملائم هو الذي يكون كمالا
للشيء او من درجات الكمال لكان حصوله للشيء بل الملائم للقوة اللامسة ادراك المحسوسات ثم ليس
لها ان تدرك انها ادركت المحسوسات فاذن ما ادركت الملائم فيلزم ان لا يكون لها لذة
ح ان الشيخ اعترف بحصول اللذة لهذه الحاسة والحاصل ان هذه المحسوسات ان سلم كونها ملائمة
لهذه الحواس او يقال الملائم للحواس هو الاحساس لا المحسوس فان سلم كون المحسوسات ملائمة للحس
كان ادراكها ادراكا للملائم فيكون ادراك البصر للالوان ادراكا للملائم وقوله بعد ذلك ان
البصر لا يلتذ بالالوان يناقض قوله اللذة هي ادراك الملائم واما ان يمنع ذلك ويزعم
ان الملائم لهذه الحواس هو الاحساس لا المحسوس فلا يخلو اما ان نقول بان حصول الملائم هو
اللذة او نقول ادراك الملائم الذي حصل هو اللذة فان قال بالاول فقد لزمه تسليم القول
باللذة للبصر واما ان قال بالثاني لزمه ان لا يثبت اللذة في حاسة اللمس ايضا لانه ليس الملائم لها
المحسوسات بل الاحساس بها ثم ليس لها ادراك لذلك الاحساس فليس لها ادراك الملائم فوجب

المبصر

ادراك

تحقيق الكيفيات النفسانية

في تحقيق الكيفيات النفسانية

في الصحة والمرض

ان لا يكون لذة فهذا ما يوجه الاشكال الباب الرابع في تحقيق الكيفيات النفسانية
وفيه ستة فصول الفصل الاول في الصحة والمرض وفيه ستة مباحث الاول في حدهما حدّ
الصحة في الفصل الاول من القانون بانها ملكة او حالة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة
وحدها في الفصل الثاني من التعليم الاول من الفن الثاني من هذا الكتاب بانها هيئة بها يكون
بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة او سليمة وحد المرض بانه هيئة
في بدن الانسان مضادة لهذه وحدها في الفصل الثامن من سائر قاطيغورياس من منطق الشفاء
بانها ملكة في الجسم الحيواني تصدر عنها لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مأوفة والمرض حالة
او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون افعاله من كل الوجوه كذلك بل يكون هناك انثنى الفعل معلول
الامور التي وضعها الشيخ في هذه الحدود موضع الجنس مختلفة بالعموم والخصوص فاعمها الهيئة لان الشيخ
لما ذكرها في رسم الكيفية ذكر بعدها ما يميز الكيفية من سائر اجناس الاعراض فالهيئة مقولة على
جميع اجناس الاعراض والا لما احتاج الى ما يميز الكيفية من غيرها بعد ذكرها هيئة ثم بعد ذلك
الذي جعل فيه الحال والملكة مكان الجنس اخص من الاول ثم بعد ذلك الذي جعل الملكة فيه على التعيين في
مكان الجنس اخص من الثاني فهذا تحقيق ما وضع في هذه الرسوم موضع الجنس فالتحقيق ما وضع منها مكان
الفصل فقوله في الحد الاول تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة لم يعتبر فيه الا ان يكون الفعل
الصادر عن موضوعه سليما فالنبات اذا كانت افعاله من الجذب والهضم سليمة وجب ان يكون صحيحا فهذا
الرسم يندرج فيه صحة النبات والحيوان اجمع واما الرسم المذكور في الشفاء وهو انه ملكة في الجسم الحيواني تصدر عنه
لاجلها افعاله الطبيعية فهذا اخص من الاول لانه لا يدخل فيه صحة النبات ولكن يدخل فيه صحة سائر الحيوانات
واما الرسم المذكور في الموضع الآخر من القانون وهو انه هيئة بها يكون بدن الانسان بحيث
تصدر عنه كذا فهو اخص من الكل لانه لا يدخل فيه الا صحة الانسان فهذا هو القول في تحقيق مفهومات
هذه الرسوم وتحقيق اختلافها في العموم والخصوص البحث الثاني في ان الصحة هل هي مندرجة تحت الحال
والملكة ام لا فنقول الحق انه يمتنع ذلك من وجهين الاول ان الصحة والمرض متضادان فوجب
دخولهما تحت جنس واحد فان كانت الصحة داخلة تحت الحال والملكة وجب ان يكون المرض داخلا فيه
والا فلا ثم ان الاطباء اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلثة سوء المزاج المفرد وسوء
التركيب وتفرق الاتصال فاما سوء المزاج فغير داخل تحت الحال والملكة لان سوء المزاج انما يحصل عند

صيرورة هذه الكيفيات الاربع ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا يبقى الافعال معه سليمة والزيادة او النقصان كم
وهناك امران احدهما الكيفية الغريبة والثاني صيرورة البدن موصوفا بها فان جعل المرض نفس الكيفية الغريبة مثل
ان يجعل الحمى نفس الحرارة الغريبة على ما نص عليه الشيخ لم يكن المرض المزاجي داخلا تحت الحال والملكة لان المرض هو الحرارة
المخصوصة والحرارة من النوع المسمى بالانفعاليات والانفعالات لا من النوع المسمى بالحال والملكة واما ان جعل
المرض لا نفس تلك الكيفية بل موصوفية البدن بها فهذا هو مقولة ان ينفعل وليس هو من الحال والملكة فثبت ان المرض
المزاجي ليس داخلا تحت الحال والملكة واما المرض التركيبي فهو عبارة عن مقدار او عدد او وضع او شكل او انسداد
مجرى يخل بالافعال وليس شيء منها داخلا تحت الحال والملكة واما المقدار والعدد فلا نزاع انهما داخلان تحت
الكم لا تحت الكيف واما الوضع فهو مقولة مستقلة بنفسها واما الشكل فلا نزاع ان كان تحت الكيف
لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل تحت الكيفيات المختصة بالكميات واما ان قيل المرض هو موصوفية البدن
بهذه الامور كان ذلك مقولة ان ينفعل على ما بيناه واما تفرق الاتصال فهو عبارة عن عدم الاتصال عما
من شأنه ان يكون متصلا والامور العدمية لا يكون مندرجة تحت مقولة اصلا فضلا عن ان يكون داخلة تحت
الحال والملكة فثبت انه ليس ولا واحد من اجناس الامراض مندرجا تحت الحال والملكة فلا يكون الصحة مندرجة
تحتهما الوجه الثاني ان العناصر اذا امتزجت انكسرت سورات كيفياتها وحصل لمجموعها من احدها
كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيكون مثلا حرارة منكسرة او برودة منكسرة
او يبوسة منكسرة وتابعها قوى او كيفيات اخرى مثل طعم او نفس او لون او طعم واذا ثبت ذلك
فنقول المسمى بالصحة اما ان يكون اجتماع تلك الاثار او الكيفيات المنكسرة الى صلوح او القوى وسائر
الكيفيات التي تتبعه ذلك فاما اجتماع تلك الاثار او تأثير بعضها في بعض او تأثر بعضها عن البعض
فكل ذلك من مقولات النسبة لا يكون تحت الحال والملكة واما تلك الكيفيات المنكسرة فهي تحت
النوع المسمى بالانفعاليات والانفعالات لم يبق منها الا القوى وان كان المراد بالصحة هذه القوى
كان ادخال الصحة تحت الحال والملكة مستقيما ولكن يلزم منه ان لا يكون المرض مقابلا للصحة فثبت ان
ادخال الصحة تحت الحال والملكة مشكل البحث الثالث عن الشكوك المذكورة على الحد المذكور للصحة في اول
القانون وهي ار؟ الاول كلمة او لقد ديم واللوضع من التحديد بما البيان ومنها بيان الثاني قوله تصدر
عنها الافعال من الموضوع لها سليمة كلام غير منتظم فان قوله تصدر عنها الافعال مشعر بان مبدأ الافعال
هو تلك الحال والملكة وقوله من الموضوع لها مشعر بان مبدأ الافعال هو الموضوع وبينهما تباين الثالث

البحث الثالث

لماذا قدم الملكة على الحال مع ان الوصف يكون حالا اولا ثم يصير ملكة الى ان السليم هو الصحيح ويكون بحد به
القوة بحد بد القسى بعد فيقول اما الحال فقد عرفت ان مخالفتها للملكة ليست في امر ذاتي بل في عرض خارجي
وهو سرعة الكيفية وعدم رسوخها وعلى هذا لا يلزم من السلب ان يدرج القوة تحت الحال والملكة
شك شيء من مقولات الصحة بل في بعض عوارضها ويصير تقدير الكلام كان قال الصحة كيفية نفسانية سواء
كانت راسخة او زائلة يكون موضوعها كذا فثبت ان هذا النقد غير متوجه واما الثاني فجوابه ان الفاعل للافعال
ليس هو الصحة بل الصحيح انما هو فاعل لتلك الافعال لقيام الصحة به فالصحة هي الوصف التي لاجلها يصدر الافعال
عن موضوعها سليمة وهذه الدقيقة اعتبرها الشيخ في الحدود الثلثة التي ذكرها للصحة واما الثالث فالسبب
في تقديم الملكة على الحال في اللفظ اما لان الملكة غاية الحال والغاية متقدمة في العقل واما لان الملكة
اتفقوا على كونها صحة والحال اختلفوا في كونها صحة فوجب تقديم المتفق على المختلف واما الرابع
فالصحة في الافعال امر محسوس وفي البدن غير محسوس ونوعه غير المحسوس جائز البحث الرابع عن الرسم
الثاني وهو قوله هيئة بها يكون بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة عليه
شكوك الاول انه جعل الصحة عبارة عن كون البدن بحيث يصدر عنه الفعل وهذا انما يتناول القوى
لا الصحة بمعنى الاعتدال التي تقابلها المرض وهذا متوجه ايضا على الرسم الاول الثاني انه قيده بالبدن
الانساني وهو غير صواب لان الصحة توجد في سائر الحيوانات بل في النبات الثالث ذكر فيه المزاج
والتركيب ولم يذكر فيه الاتصال فان قال لما ذكرت التركيب والاتصال مندرج تحت التركيب لم
نذكر فيه الاتصال فلم يكن بنا حاجة الى ذكر الاتصال فنقول على هذا المزاج ايضا مندرج تحت التركيب ثم
الفرق ان اجزاء العناصر حصل منها التركيب مع الاستحالة حتى تكونت منها الاعضاء البسيطة والاعضاء
البسيطة حصل منها التركيب فحصل فيها ان يكون خطأ فالحاصل انه اما ان يكون ذكر المزاج زائدا او يكون
حذف الاتصال ناقصا وعند هذه المباحث ظهر ان الاولى ان يحد الصحة بما قاله القدماء وهو انه الذي
به يكون البدن الحيواني في تركيبه بحيث يصدر عنه الافعال كلها سليمة وانما قلنا هو ولم نقل هيئة حتى يتناول
الصحة بمعنى الاعتدال واما المزاج والاتصال فلهذا اخلوا في التركيب البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض
ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر ذلك ايضا في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس
من منطق الشفاء وذكر في آخر الفصل الثالث من هذه المقالة من الشفاء ان المرض الصناعي من حيث هو مرض
بالحقيقة هو عدم ... الشيء من حيث هو مزاج او الم وهذا اشبه بان يجعل ذلك التقابل تقابل العدم

والملكة

والملكة فاقول ليس بين الكلامين مناقضة لان الصحة عنده عبارة عن الامر الذي لاجله يصدر الفعل السليم عن
موضوعه فذلك الامر لا يكون الا امرا وجوديا واما في وقت المرض فهناك امران احدهما امر عدم ذلك
الامر الذي كان مبدأ للافعال السليمة والثاني حصول السبب للافعال الغير الملائمة فان حمل الاول فيما كان التقابل
بينه وبين الصحة تقابل التضاد البحث السادس في انه لا واسطة بين الصحة والمرض قال الشيخ الذي ظن ان
بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية فانما قال ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان يراعى
في حال ماله وسط وما ليس له وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه والزمان واحدا بعينه وان
يكون الجزء واحدا بعينه والجهة والاعتبار واحدة بعينهما فاذا فرض كذلك وجاز ان يخلو الموضوع عن الامرين
كان هناك واسطة فان فرض الانسان واحدا واعتبر منه عضوا واحدا او اعضاء معينة في زمان واحد جاز ان
يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال التي تمم ذلك العضو او الاعضاء سليمة وان
لا يكون كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون اما معتدل المزاج سوي التركيب او لا يكون
معتدل المزاج سوي التركيب اما لان احدهما دون الآخر او لانه ليس ولا واحد منهما فليس بينهما واسطة هذا
ما قالوه وانا اقول الشبه ان يكون النزاع في ذلك لفظيا لان من زعم انه ليس بين الصحة والمرض
واسطة عنى بالصحة كون العضو الواحد والاعضاء الكثيرة في الوقت الواحد وفي الاوقات الكثيرة بحيث
يصدر عنها الافعال سليمة وعنى بالمرض ان لا يكون كذلك واذا عنينا بالصحة كون كل الاعضاء بحيث
يصدر عنها الافعال سليمة وعنى بالمرض كون كل الاعضاء بحيث يكون افعالها فاسدة واذا عنى بالصحة والمرض
ذلك فلا محالة هناك حالة متوسطة وهو ان يكون بعض الاعضاء بحيث يصدر عنها افعالها سليمة وبعضها بحيث
يصدر عنها افعالها فاسدة وقد ثبت ان هذا الخلاف لفظي الفصل الثاني في اسباب الفرح والغم
سوف نعدد ذلك لان وجود الامور التي تحدث في عالمنا هذا اسبابا عامة والضعيف من ان يجمعه اما تحقيق
بب لكيفيات فصول المواد فلا جرم يجب علينا ان نذكر الاسباب البعيدة لوجود هذه الكيفيات النفسانية
فنقول اتفق الحكماء والاطباء على ان الفرح والغم والخوف والغضب كيفيات تابعة لانفعالات
لاحقة بالروح الذي في القلب ثم كل انفعال يشتد ويضعف لسبب الفاعل فانما يتبع في اشتداده
وضعفه اشتداد استعداد الجوهر المنفعل وضعفه والفرق بين القوة والاستعداد ان القوة تكون
على الضدين سواء والاستعداد لا يكون على الضدين سواء فان لكل انسان قوة على ان يفرح وان يغتم
الا ان منهم من هو مستعد للفرح فقط ومنهم من هو مستعد للغم فقط والاستعداد استكمال القوة بالقياس

ولكن الصحيح

البحث الرابع

بالمحسوس م

الصحة بمعنى م

الركن الاول

الركن الثاني

والركن الثالث

ولم يحصل فيها الاستحالة ... ان كان التركيب فيما من قيام التركيب م

البحث الخامس

مبدأ م البحث السادس

العدم والملكة ... كان ...

بالصحة والمرض ... فلا ... بينهما

اسباب الفرح

بيان الفرق بين القوة والاستعداد

لا بد للتفاعل من تقدم السبب لحصول الاستعداد للفرح فحصول الذي يعده النفس للفرح امور ثلثة الاول كون
الروح على افضل احواله في الكم والكيف اما في الكم فهو ان يكون الروح كثيرة المقدار وكثرة المقدار معتبرة لامرين
احدهما لاجل ان زيادة الجوهر في الكم يوجب زيادة القوة في الشدة على ما سبق والثاني انه اذا كان كثيرا
فيبقى منه قدر وافٍ في المبدأ ويجيء قسط وافر للانبساط الذي يكون عند الفرح لان القليل يتحلل الطبيعة
ويحتبس عند المبدأ ولا يجيب من الانبساط واما في الكيف فلان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ وان
يكون شديد النورانية واذا عرفت ذلك ظهر ان المعد للغم اضداد الروح كالناقهين والمنهوكين
بالامراض والمشايخ واما غلظ كالسوداويين والمشايخ فلا ينبسط لكثافته واما رقته كالنساء و
المنهوكين بالامراض والمشايخ واما غلظه كالسوداويين والمشايخ فلا ينبسط لكثافته واما رقته كالنساء والمنهوكين
فلا تفي بالانبساط واما ظلمته كالسوداويين وبين الظلمة امور خارجة وهي كثيرة قال الشيخ فمنها قوية ومنها
ضعيف ومنها موذية وغير موذية ومنها ... قد اعيد كثير اسقط السوداوية والاحاجة بنا الى تعديد
ما كان من اسبابها قويا ظاهرا واما الاخرى فمثل تعرف الحس جميع احوال العالم والدليل على الارادة الى كل
ضده وهو الاقامة في الظلمة ومثل مشاهدة الشكل والدليل على توحد عالم الوحدة وتقابل ان القول
ليس يلزم من كون الشيء على صفة ان يكون لضده ضد تلك الصفة فان الشيخ نص قد بين
في كتاب الجدل ان هذه القضية مشهورة وهي باطلة في نفسها فلا يلزم من كون الظلمة
موحشة ان يكون تعرف الحس العالم لذيذا فالاولى مثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار
على مقتضى القصد من غير مشاغل وكذلك التوهم والامال وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل ومحادثة
النفس بالاماني والمحادثة والاستماع والاغراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصغاء من
المحاورين والمساعدة والخديعة والتلبيس والغلبة ادنى شيء واما اسباب الغم فمقابل هذه الامور
التي ذكرناها وهي تذكر الاخطار التي مضت والالام التي نوسيت والاحقاد وما غاظ من المكاره
والمعاشرات ومثل توهم المخوف في المستقبل وخصوصا الواجب من مفارقة هذه الدار والقصور
عن المراد الثالث ان تكرر الفرح يعد النفس للفرح وتكرر الغم يعد النفس للغم لان كل صفة
ذات ضد اذا احدثت فان القوة على تلك الصفة تشتد فيعسر انفعالها عن ضدها من وجوه
ثلثة الاول الاستواء فان الجسم اذا سخن مرارا صار استعداده اشد لقبول السخونة وكذلك اذا ابرد وكذلك
اذا تخلخل وكذلك اذا تكثف والقوى الباطنة تصير لها عند تكرر افعالها او انفعالها ملكة قوية

والاخلاق

والاخلاق مثل هذا الكتب النطق ان كل انفعال او انفعال فهو مناسب له والمناسب للشيء معاند لضده والمعاند
لضده اذا تمكن من النفس من استعداد القابل ازداد في استعداد الضد الذي هو مقابله الثالث ان سبب
الفرح بالامر ان احدهما القوي في القوة الطبيعية والاخر تخلخل الروح لما تكلمنا في الروح من الانبساط وتبع القوى
القوة الطبيعية موجبة احدهما الى بسط الروح ونمائها كثرة تولد من التخلخل عنه وما تنقص حفظ من التحلل
التحلل عليه واما تخلخل الروح فسببه امران احدهما الاستعداد والحرارة والانبساط لطف القوام اخص الجذاب
للمادة التي ذيبه اليه حركة الانبساط الى خارج وحركة الغذاء اذ من شأن كل حركة بهذه الصفة ان تستتبع ما ورا
لتلازم صفايح الاجسام وامتناع الخلاء فيكمل الفرح بهذا المعنى بعد الفرح واما الغم فلا بد شبه وصفان متقابلان
موجبان لحيث الغم احدهما ضعف القوة الطبيعية والاخر تكاثف الروح ببرد الحادث عند انطفاء
الحرارة الغريزية لشدة الانقباض والاحتقان من الروح يتبع ذلك اضداد ما ذكرناه وقيت ان الغم
الفرح بعد الفرح وتواتر الغم بعد الغم وهو جملة اسباب الفرح **الفصل الثالث** في سبب شدة فرح
شارب الخمر وشدة غم السوداوي اما شارب الخمر فلان الخمر اذا شرب باعتدال ولد روحا كثيرة معتدلة
في الرقة والغلظ شديدة النورانية وذلك يجمع السبب الاول ثم ان الارواح الدماغية يكون في ذلك
الوقت شديدة الرطوبة وشديدة التموج لما يصعد اليها من البخارات الرطبة المفرطة فلا يطيع استعمالا
من تحريك اللطيف الروحاني والاضطراب بما لابد من تشكيل الانجاح ويضيع العقل ان تمنعها
في الحركات الفكرية فتتعرض للقوة العقلية لاوانها فقدرها التعديل امر امرها ويسكن تموجها واذا قل اشتغال
العقل بتلك الارواح وانه مخفف ما يرد عليها من الحواس الخارجة والاسماء والحس الظاهر اقدر على تلك
الروح الباطن من العقل على تحريكه ولذلك فان العقل اذا استعصى عليه شيء استعان بالحس فتمثل منه كما في
العلوم الهندسية فاذن قد اجتمع لشارب الخمر امور ثلثة احدها استكمال جوهر روحه في الكم والكيف
وثانيها انقطاع الافكار العقلية عنه التي ربما كانت اسبابا للغم وثالثها استعمال الخيال فكره بالمحسوسات
الخارجية التي هي اسباب اللذة فلا جرم يكمل فرحه وتقوى نشاطه واما السوداوي فالامر في حقه بالضد
مما ذكرناه واما الفرح فهو يكون قوي التخيل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ في حركته
لجفافه ولما يغيده السواد من الغم ثم ان القوة المتخيلة تغيره حتى فكره موحشة ما يراه من الاشباح
والمحاكاة بسبب الظلام الموحش فيكون ما يحاكيه فيه فلا يزال خوف وغم **الفصل**
الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط وذلك

الفرح
فسبكرار
توليدات ارواح
صارت تلك الارواح مشغولة

الاول — من امره وحزنه الاول انه ليس كل من ضعف القلب جبانا وبالعكس ولا ليس كل قوي القلب شجاعا وبالعكس لان الحدود
متخالفة فان ضعف القلب حالة بالقياس الى الامر المخوف من جهة ما احتماله ومضيق الصدر حالة بالقياس الى الامر الموحش
من جهة احتماله والمخوف هو المؤذي المنتظر والموحش هو المؤذي الحاضر الثاني ان اللوازم مختلفة فضعف القلب
الثاني — يحرك الى الهرب والتوحش ومضيق الصدر الى الدفع والمقاومة ولذلك فان القوة كثيرا ما تتغير عند ضعف القلب مع انها
الثالث — كثيرا ما تتهيج عند التوحش الثالث ان في ضعف القلب انفعالا من الانفعال بالتاذي وانفعالا بالتشوق الى الحركة المباعدة
وفي ضيق الصدر انفعالا واحدا هو بالتاذي فقط وليس يلزم من ذلك التشوق الى الهرب بل ربما اختار تعصبا
الرابع — لغرض آخر فيكون ذلك شوقا اختياريا لا شوقا حيوانيا وربما اختار المقاومة والبطش الرابع ان اللوازم
البدنية متخالفة لان ضعف القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يخصه خمود من الحرارة الغريزية واستيلاء من
البرودة وضيق الصدر يلزمه كثيرا عند حصول المؤذي الذي يخصه اشتعال من الحرارة الغريزية الخامس ان
الخامس — الاسباب الاستعدادية متخالفة فان ضعف القلب قد يتبع لا محالة رقة الروح وافراطه وضيق الصدر قد يتبع
كثافة الروح وسخونته مزاجه

الفصل الخامس

في اسباب سائر العوارض جميع العوارض النفسانية
تصحبها حركات للروح اما الى داخل واما الى خارج وذلك اما دفعة وقليلا قليلا والحركة الى الخارج ان كانت
دفعة فهي كما في الغضب وان كانت يسيرا يسيرا فهي كما في اللذة والفرح المعتدل والحركة الى داخل اما دفعة كما
عند الفزع واما قليلا قليلا كما عند الحزن وقد يتفق ان يتحرك الى جهتين في وقت واحد اذا كان العارض
يلزمه عارضان مثل الهم فانه قد يعرض منه غضب وحزن فيختلف الحركتان ومثل الخجل فانه ينقبض اولا الى
الباطن ثم يعود الى العقل فينبسط المنقبض فيتحرك الى خارج ويحمر اللون واعلم ان من الناس من يكمل هذه العوارض
النفسانية تعرض له الانفعالات مثل الغضب عند غليان دم القلب واللوم عند انحصار القلب والفشل عند القلق
الذي فيه السرور وانبساط القلب والدم وذلك باطل بل الغضب كيفية نفسانية تعرض عنها غليان دم القلب وكذلك
القول في سائر الاقسام

الفصل السادس

في كيفية الارواح الحاملة لهذه الكيفيات الدم الصافي ان
كان معتدل القوام والمزاج اعد للفرح واما ان كان كثيرا صافيا ومعتدل القوام الا انه زائد السخونة اعد
للغضب لكثرة اشتعاله وسرعة حركته فاما ان كان كثيرا صافيا لكنه رقيق القوام ناقص السخونة اعد للجبن
وضعف القلب لان الروح الذي يتولد منه يكون قليل الحركة الى الخارج بارد وهو سريع قبول الاشتعال فيقبل
الاستعدادية للفزع والغضب ويكون لرقته سهل التحلل والبرودة قليل التولد الدم الكدر الغليظ الزائد في الحرارة
يعدم والغضب الثابت الذي لا يتحلل اما الغم فلما يتولد فيه من الروح الكدر واما الغضب فلسرعة اشتعاله بحرارته

واما ثبات الغضب فانه ان لم يكن الكيف افراسا من لم يبرد بسرعة واما غضب الدم الصفراوي الرقيق فيكون سريع
الهيجان سريع الخمود لان الروح المتولد من ذلك الدم اشد حرارة ومع ذلك عديم الكثيف واذا كان الدم صافيا مشرقا
كان مع ذلك مشحونا والدم الغليظ النير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة وهو في السوداء كان صاحبه غضوبا ويكون
متحاقدا قوي القلب ويكون حسودا قليل الاسف لان المزاج ينكسر من الغضب والحزن كقوة الغضب لان الغضب تحرك الى الدفع
مناسبة للقوة واللذة ويكون الحركة فيهما نحو الخارج تعبد الانسان يكون غضبه الامور عظيمة ويكون شديد التحقق ولذلك
بعينه يكون قليل الخوف والدم الغليظ النير الكدر اذا مال الى البرودة يكون صاحبه لا خائفا ولا مرتاحا ولا شديد الغضب ويكون
غضبه الى حد ويكون حقودا في كل امر سالما لان روحه يكون شبيها بدم الدم الغليظ الكدر المائل الى البرودة يكون صاحبه
متوحشا متخوفا ساكن الغضب الا في امر عظيم وحيث تحضر دون نبات الحزن الذي يشاكله في سائر الاحوال فثبات
الغضب فوق ثبات الرقيق ويكون حقودا

الفصل السابع

في الحقد اعلم ان الحقد لا يوجد الا عند ثبات
وان يكون الانتقام الى غاية المشهورة لا الى غاية الغضب تمام الغضب يجب ان يكون ثابتا فلو كان سريع الزوال
لم تتوارد صورة المؤذي في الخيال ولم تجذب النفس الى طلب الانتقام وثانيا انه يجب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة
فلا يحبس احدهما ان الانتقام اذا كان سهلا اشتغلت النفس بحركة الانتقام واشتغال النفس بالقوة المحركة
منعها من الاشتغال بحفظ صورة المؤذي في الخيال والذكر لان اشتغال النفس بحركة يمنعها من الاشتغال بحركة اخرى
وثانيهما ان التشوق الى الانتقام اذا اشتد ولم يتيسر منه خوف يمنع من تاكده وسرعة حصوله صار عند الخيال كالحاصل
والحاصل لا يطلب حصوله فلا جرم لا يبقى الشوق الى الحصول ولذلك فان الانتقام من الضعيف لما كان سهلا سقط
الشوق اليه والدليل على ان حال الخيال في الرغبة والرهبة مبنية على المحاكيات لا على الحقائق تنفر النفس عن العسل
اذا شبه بمرة مقيئة وعن سائر المطاعم والمشارب اذا كانت صورها مشبهة بصور الاجسام المستقذرة فكذلك الشيء
الذي يسهل حصوله يتنزل عند الخيال منزلة الحاصل فلا يبقى الشوق الى تحصيله واما انه يجب ان لا يكون الانتقام
في غاية العسر لكونه في محل الطمع فلان المؤذي اذا كان عظيما مثل الملوك فان اليأس من الانتقام منه
يمنع ثبات صورة الشوق الى الانتقام في النفس فثبت بهذا ان الحقد انما يوجد عند وجود غضب
ثابت متوسط بين الشدة والفتور ومعلوم ان ثبات الغضب انما يكون اذا كان الدم ... ان
الدم الغليظ الكدر المائل الى البرودة هو المستعد للحقد واكثر هذه الفصول فانا نقلناه من رسالة الشيخ في
الادوية القلبية هذا آخر الكلام في الكيفيات النفسانية والذي بقي مهما ذكره في علم النفس

الفصل الرابع

في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مقدمة وثلثة ابواب المقدمة وفيها بحثان الاول في بيان حصر هذا النوع

اعلم ان هذا النوع ...... هو الكيفية التي يوصف بها الكمية ويواسطتها الجسم فان الشكل والخلقة لا مقدار كذلك الانحناء والاستقامة

والتحقيق ان نقول الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وهي يوصف بها الجسم الطبيعي فانه ما لم يكن هناك جسم طبيعي

لم يكن هناك خلقة فنقول الامور العارضة للكمية منها ما هي عارضة لها بسبب انها كمية ومنها ما هو من سبب

انها كمية شيء مخصوص وفي كلا القسمين العارض عارض للكمية ثم ان اللون حامله الاول هو السطح كالوقت

والجسم غير ملون بل معنى كونه ملونا ان سطحه ملون [illegible] والقوة حاملها العمق ويتوسطه الجسم بل حاملها الجسم

بمادته وصورته فالخلقة [illegible] اللون حامل السطح [illegible] الشكل وحامل السطح [illegible] اللون حامل السطح [illegible]

الجسم الطبيعي فاللون الحامل الاول للخلقة هو الكم ولكن يتوجه على هذا ان يكون اللون والضوء [illegible] لان حاملها

الاول هو السطح [illegible] تحت النوع الذي يسمى بالانفعاليات والانفعالات [illegible] الخلقة الواحدة داخلة

في جنسين وذلك محال البحث الثاني في اقسامه وهي اربعة الاول الشكل والثاني ما يشبه الشكل مثل الاستقامة والانحناء للخط

والتسطيح والتقعير والتحدب للسطح الثالث ما يحصل من اجتماع اللون والشكل وهو المسمى بالخلقة والرابع الكيفيات

العارضة للعدد مثل الفردية والزوجية والتكعيب والتربيع [illegible] هذه الاقسام بعضها [illegible] الخلقة

المختصة بالكمية اما ان يكون مختصة بالمنفصل وهو مثل الزوجية والفردية او بالمتصل واقسامه ثلثة الزمان والجسم والسطح

والخط [illegible] الدليل على اختصاصهما بكيفية لا توجد في الجسم الطبيعي الا بواسطة السطح والخط

فالعارض للخط هو الاستدارة والاستقامة والعارض للسطح [illegible] بالخط او

لاجل ذلك فالاول هو الشكل والثاني هو اللون ثم ان مجموع الشكل واللون هو المسمى بالخلقة [illegible] في اقسام كل

واحد من هذه الاقسام في ثلثة ابواب **الباب الاول** في الاستقامة والاستدارة وفيه [illegible]

فصول **الفصل الاول** في حقيقة الاستقامة والاستدارة الخط المستقيم [illegible] اقليدس

انه الموضوع على محاذاة اي نقطة كانت عليه بعضها لبعض وذلك لان الخط المستقيم [illegible] نقطة كانت

فانها يكون بالكلية على سمت واحد اي لا يكون بعضها [illegible] وبعضها منخفضا بل يكون [illegible]

الى الجهة [illegible] ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل بين نقطتين لان كل نقطتين فقد يمكن ان

يصل بينهما خطوط كثيرة مقوسة [illegible] مستقيم وهو اقصر [illegible] وفيه اشكال من حيث ان المستدير يمتنع

ان يصير مستقيما واذا امتنع ذلك امتنع ان ينطبق على المستقيم واذا امتنع الانطباق عليه امتنع

ان يوصف بانه ازيد من المستقيم او انقص منه وتمام تقريره في باب [illegible] الحركات الثالث

انه الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض على جميع الاوضاع لان المستقيم اذا فصل منه جزء انطبق

ذلك

ذلك الجزء على [illegible] الخط على جميع الاوضاع والمقوس اذا فصل منه جزء لم ينطبق ذلك الجزء على بقية الخط المقوس

[illegible] الطبيع عليه لكن بوضع واحد وهو ان يجعل محدب احدهما في مقعر الاخر فاما ان جعل مقعره على مقعره

امتنع ان تطابقهما الرابع انه الذي اذا اثبت نهايتاه وادير لم يتغير عن وضعه يعني اذا جعل واديرا

بدار المحور لم يتغير وضعه اما المقوس فانه عند الفصل يتغير الجزء المحدب الى غير وضعهما واما السطح المستوي

فالحدود الثلثة الاول جارية فيه وهو انه الذي اذا خط فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها اخفض

اخفض او الذي هو اقصر السطوح التي نهاياتها واحدة او الذي تطابق اجزاؤه بعضها بعضا

على كل الاوضاع واما الدائرة فهي سطح مستو يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها

الى المحيط متساوية واعلم انه لا شك في وجود الخط المستقيم واما الدائرة [illegible] الذي الاخرى

فيجب علينا ان نقيم الحجة على اثباتها **الفصل الثاني** في اثبات الدائرة وهو [illegible] الاول

انا اذا تخيلنا سطحا مستويا او تخيلنا خطا مستقيما مرسوما في ذلك السطح وتخيلنا احدى نهايتي

ذلك الخط ثابتة ثم تخيلنا حركة ذلك الخط في ذلك السطح حول تلك النهاية الثابتة الى ان يعود

الى الموضع الذي بدأ منه بحركته فانه يحدث من هذه الحركة دائرة لان النهاية التي من الخط المتحرك قد تحركت

على مسافة والخط لا مساوي لها فالمسافة التي تحركت عليها النقطة [illegible] فهي اذن خط مستدير محيط

بسطح والنهاية الثابتة من الخط المستقيم هي في وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط

متساوية لان كلها مساوية لخط المتحرك والخطوط المساوية لخط الواحد متساوية فثبت القول بالدائرة الحجة الثانية

انك ستعرف ان الاشكال الطبيعية للاجسام البسيطة هي الكرة [illegible] على الاستدارة لاجل انه

دائرة الحجة الثالثة انا اذا فرضنا جسما قائما على سطح [illegible] فلا شك ان الطرف الماس للسطح [illegible]

من السطح فاذا امكن ذلك الجسم حتى سقط فلا يخلو اما ان يثبت تلك النقطة في موضعها او لا يثبت فان ثبت

في موضعها فقد [illegible] كل واحد من النقط المفروضة في الاس المتحرك ربع دائرة وان لم يثبت فلا يخلو

اما ان يكون عند [illegible] الاس الى السفل [illegible] الى العلو او يقال انه لا يصعد بل يتحرك

على السطح فالاول يلزم منه ان يكون كل واحد من الطرفين قد فعل نصف دائرة ومركزها النقطة المتحركة

بين الصاعد والهابط والثاني محال لان ذلك الانحدار ليس طبيعيا [illegible] الطرف

[illegible] المتحرك الى السفل لكن هذه المفروزة

[illegible] ان يكون الخشبة منقسمة الى قسمين احدهما مائل الى الفوق [illegible] والاخر الى السفل

بالطبع ومنهما مركز وحد الكثيرين فظاهر انه لزم من انحدار الطرف الفوقاني الى السفلي حركة الطرف الاسفل الى الفوق فذلك يوجب الدائرة وان لم يوجب حركة وجود الدائرة امكنها

الفصل الثالث

في ان القائلين بالجزء الذي لا يتجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة لانهم يقولون ان هذه الدائرة المحسوسة ليست بدائرة حقيقية بل بسيط مضلع لكنه لما لم يحس الامر خفي على الحس فنقول اذا وضعنا طرف خط مركب من اجزاء لا تتجزى على مذهبهم على الجزء الذي هو المركز الحقيقي ووضعنا الطرف الآخر من ذلك الخط على جزء من المحيط ثم اذا ازلناه عنه ووضعناه على الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط فان لم ينطبق عليه فذلك يكون اما بزيادة او نقصان فان كانت الزيادة والنقصان بمقدار جزء الكل الحادث او حذفه عنه حتى تتم الدائرة وان كان باقل من جزء فقد انقسم الذي لا يتجزى وان انطبق عليه فنقول لا يخلو اما ان يكون بين هذا الجزء وبين الجزء الاول فرجة او لا يكون فان كان هناك فرجة فنقول الفرجة اما ان يسع لتمام جزء او لا يسع فان لم يسع فقد وجد ما هو اصغر من الجزء وذلك يوجب التجزية وان اتسع لتمام جزء امكن ملؤها به وان لم يكن بينهما فرجة فقد وجد ما في المحيط جزءان ليس بينهما فراغ ويكون الخط على الجزء المركزي ممكن الانطباق عليهما واذا جاز ذلك في جزئين جاز في ثالث ورابع حتى تتم الدائرة واذا ثبت الدائرة بطل الجزء الذي لا يتجزى على اصطلاح موضوعه

الفصل الرابع

في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع لا شك في ان بينهما مخالفة ولا شك ايضا في ان المختلف عند التحقيق بالاستقامة والاستدارة هو الخط فنقول الخط الموصوف بالاستقامة لا يخلو اما ان يجوز بقاؤه عند زوال وصف الاستقامة عنه او لا يجوز لا جائز ان يبقى لان الخط عارض للسطح العارض للجسم فاذا لم يتغير حال الجسم استحال ان يتغير حال الخط ومتى تغير حال الجسم امتدادا فقد عدم الزائل وحدث الطارئ فاذن يستحيل ان يبقى الخط المستقيم بعينه عند زوال وصف الاستقامة اما ان يكون هو الفصل او لازما له وكيف ما كان وجب ان يكون مخالفا للمستدير بالنوع والا فقد عرفت انه لما لم يتغير الجسم لم يتغير حال الخط ثم ان الجسم اذا انحنى بعد ما لم يكن كذلك فذلك انما لانه لا يبقى الاتصال حدثيته ولو كان كذلك لكان ذلك الخط قد انقسم الى خطوط وكل واحد منها مستقيم وانما يكون الآن ذلك بعينه لم الغضاد وذلك باطل لان الخط الواحد بعينه لا يكون موضوعا لتوارد الطول والعرض عليه لان الخط هو نفس الطول فكيف يكون موردا للطول واذا استحال ذلك امتنع انتقال احدهما الى الآخر

الفصل الخامس

في ان الدوائر المختلفة بالعظم والصغر مختلفة بالنوع برهانه انه لما استحال انتقال الخط الواحد من انعطاف مخصوص الى انعطاف دائرة اخرى مع بقائه في الحالتين كان ذلك

لا نوع

الفصل الثالث في ان الجزء الذي لا يتجزى ... بوجود الدائرة

الفصل الرابع

في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع

فاذن الاستقامة

الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالعظم والصغر مختلفة بالنوع

ولانعطاف المخصوص اما فصلا او لازما من لوازمه وعلى كل التقديرين يكون الامر كما ذكرنا

الفصل السادس

في ان المستقيم لا ضد له والمستدير برهانه ان الموضوع القريب للمتضادين يجب ان يكون واحدا والاستقامة والانحناء ليس موضوعهما القريب واحدا والا لجاز ولو كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة كان المستقيم المخصص مضادا لمستدير مخصص فان ضد الواحد بالتشخص كما ان ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم وليس الامر كذلك لان كل خط مستقيم مشار اليه يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية لا نهاية لها وذلك لا يقال ان ضد الواحد واحد وهو الذي يكون في غاية البعد وان لم يوجد شيء في غاية البعد فليس هناك شيء اصلا مستقيم

الفصل السابع

في ان المستقيم لا يناسب المستدير بالمساواة ولا يناسبه بالزيادة والنقصان لان المستدير لما امتنع ان يصير مستقيما امتنع انطباقه عليه فيمتنع ان يوصف بانه مساو له او ازيد او انقص فان قيل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه فنقول ان بعضهم سلم ان المستدير يمكن ان يوصف بانه ازيد من المستقيم وانقص منه وان استحال وصفه بكونه مساويا له وزعم انه قد يكون بين الشيئين مناسبة بالزيادة والنقصان مع امتناع وقوع المناسبة بينهما بالمساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة هي اعظم زاوية حادة عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى ثم انه يمتنع ان يكون لمستقيم الخطين زاوية مساوية لزاوية من قبيل الاخرى وانا قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين اعظم من الزاوية الحادثة من القوس والمستقيم لان القوسية توجد بالفعل في تلك زيادة وانما كانت الاخرى اصغر من القوسية لان المستقيمة الخطين توجد فيها تلك الزيادة فهذا جواب الا ولى ان يمنع كون القوس اعظم من الوتر لان الاعظم ما يوجد فيه مثل الاصغر وزيادة وليس يمكن ان يوجد في القوس مثل الوتر ثم ذلك ممكن بحسب التوهم وهو ان المستدير لو امكن صيرورته مستقيما لكان حينئذ يوجد فيه مثله وزيادة فيكون اعتبار ذلك التفاوت بحسب ... غير ممكن الوجود

الباب الثاني في الشكل وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقته المشهور انه الذي يحيط به حد او حدود فكما للدائرة والكرة واما الحدود فكما للمربع والمكعب فنقول المربع مثلا حقيقته ملتئمة من سطح وحدود اربعة وهيئة مخصوصة وهي مغايرة لذلك السطح والحدود فان في ذلك التربيع مغاير للسطح المخصوص من والاضلاع الاربعة ولذلك لا يجوز ان يقال المربع ما يحيط به الحدود الاربعة بل هو هيئة احاطة الحدود الاربعة بذلك السطح فظهر ان المربع عبارة عن سطح احاطت به حدود اربعة

الفصل السادس في ان المستقيم لا ضد له والمستدير

واحد بالتشخص

محال

الفصل السابع في ان المستقيم لا يناسب المستدير بالمساواة ولا بالزيادة والنقصان

١٢٧

ولا شك ان السطح وان تم الف وصف فانه لا يخرج عن كونه سطحاً فاذن لا شك ان الشكل بالمعنى المذكور ليس
من الكيف فاذن الذي يمكن جعله من الكيف هو هيئة احاطة الحدود بذلك السطح فلنتكلم في تحقيق ذلك **الفصل
الثاني** في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع المشهور انه من الكيف ومن
ثابت انه من الوضع لان حقيقة الوضع التي هو احدى المقولات اي انه هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه
بعضها الى بعض ولا شك ان التربيع والتثليث هيئة حاصلة للمثلث والمربع بسبب اطراف احاطة حدوده هي
من الوضع ونحن نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب اجزائه الى امور
خارجة عنه والاشكال ليست كذلك لوجهين اما اولا فلانها هيئة تحصل بسبب الاطراف والحدود والاطراف
التي هي ليست اجزاء الشيء واما ثانيا فلان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب اجزاء الشيء الى الامور التي خارجة عنه
كالسماء اذا انقلب عنه مالا يتغير شيء من النسب التي بين اجزائه فانه يتغير وضعه لتغير نسبة اجزائه الى الامور الخارجة
عنه واما الاشكال فانها هيئات تحصل بسبب النسب التي بين الاجزاء فقط لا بسبب النسب التي بين الاجزاء وبين
الامور التي خارجة ولذلك فان المربع لا يختلف مربعيته عند اختلاف نسبة حدوده الى الامور التي خارجة عنه فالحاصل
ان الوضع متوقف حقيقته على وقوع النسبة بين اجزائه جملة وبين امور خارجة عنها واما الشكل فلا يتوقف
حقيقته على ذلك فالشكل ليس من الوضع فهذا غاية ما يمكن ان يقال في بيان انه ليس من الوضع وللقائل
ان يقول الاسم حقيقة الكيف لا يوجب تصور غيره وهيئة التربيع توجب تصور ما تصور غيرها فان حقيقة
الكيفية لا يمكن تصورها الا عند تصور النسب التي بين اطراف المربع التي لا يعقل الا مع تعقل السطح فان
تعقل هيئة التربيع متوقف على تعقل هذه الامور فكيف تكون داخلة في الكيف واما قولكم الوضع ما يحصل
بسبب الاجزاء والشكل انما يحصل بسبب الاطراف والاطراف ليست باجزاء فنقول اذا قلنا الوضع
هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب الامور المتباينة له التي هي فيه دخل فيه الشكل لان الامور المتباينة له التي
في الجسم قد تكون اجزاء الجسم وقد تكون اطرافه فهي هذه الهيئة الحاصلة بسبب الحدود داخلة في الوضع وقوله
الوضع هو الذي يتوقف على حصول النسب بين اجزاء الشيء وبين امور خارجة عنها فنقول كل ما يتوقف
تحققه على حصول النسبة بين اجزاء الشيء وبين اطرافه فذلك من الوضع ثم هو على قسمين قسم ما يكفي في تحققه
النسبة التي بين اجزائه وذلك مثل التربيع والتثليث ومنه ما لا بد فيه ذلك من اعتبار النسب التي بين
تلك الاجزاء والامور الخارجة عنها وذلك مثل الجلوس والاضطجاع فظهر ان الاولى ان يكون الشكل من
مقولة الوضع **الفصل الثالث** في تحديد المذاهب في الزاوية منهم من قال انها من الكم ومن قال انها

للمساواة

قوله في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع

الوجه الاول في بيان ان الشكل ليس من الوضع

الوجه الثاني

الفصل الثالث في تحديد المذاهب في الزاوية

للمساواة واللامساواة والتجزي وقد احتج ابن الهيثم على ابطال ذلك بانه قال كل زاوية فان حقيقتها تبطل بالتضعيف
تضعيف مرة او مرات واما الشيء من المقدار فلا تبطل حقيقته بالتضعيف مرة او مرات فلا شيء من الزاوية بمقدار وبيان
ان الزاوية تبطل بالتضعيف ان القائمة اذا ضعفت مرة واحدة او انضعف حقيقة الزاوية والحادة اذا ضعفت
مرات لا يبقى حقيقتها حيث ان الزاوية تبطل بالتضعيف ومنهم من قال انها من الكيف لقبولها المساواة
واللامساواة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو كم فان ذلك لانها في كيف وانما قبولها المساواة
بسبب موضوعها الذي هو الكم لان الاشكال تقبل ذلك بسبب موضوعاتها ثم لو كانت المساواة مقولة
عليها ولكن لا بالذات بل بسبب محلها كالطلوع بل بسبب كيفيته حاله منها فان الشيء كما يوصف بالوصف
يوصف بحال نفسه يوصف بالوصف الخاص بوصف صفته وهم بالطلوع وذلك منهم من قال انها من الاضافة
لان اقليدس حدها بانها تماس خطين واعلم ان هذا الحد باطل لان كل زاوية تقال لها مجسمة وفي وجود
من التماس المحول ما يشترك على الخطين والزاوية ليست كذلك ومنهم من قال الزاوية للسطح مقدار متوسط
بين الخط والسطح وان يحدث بحركة الخط الى جهة امتداده بعد آخر وانما يكون كذلك اذا
تحرك الخط بكليته فاما اذا فرضت احدى نقطتيه ساكنة والاخرى متحركة لم يكن السطح تاما والزاوية
المجسمة مقدار متوسط بين السطح والجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح في جهة امتداده فاذا فرض
احدى طرفيه ساكنا لم يكن الحادث جسما تاما واعلم ان هذا الاشكال قد حمل على هيئة السطح والجسم وظن ان السطح
والجسم لا يكون جسما الا اذا كان محاطا بحدود وان تولد الجسم لا يكون ذا عمق الا اذا كان محاطا بحدود
ستة ولم يعرف معنى قول الاوائل السطح ذو طول وعرض والجسم ذو طول وعرض وعمق وقد عرفت معنى ذلك في باب
الكم واما الى هلون [illegible] الكم [illegible] وهذا فيه نظر لان السطح
لا ينتهي بالذات الى النقطة فان نهايته هي الخط وان اراد انه ينتهي الى الخط المنتهي الى النقطة فلا بد فيه
من اعتبار هذه الزيادة وصرح بعضهم بها فقال انها سطح او خط [illegible] خطان اثنان بالفعل ينتهيان الى
نهاية واحدة وربما قيل سطح يحيط به نهايتان تتماسان ولربما قيل سطح يحيط به نهايتان ينتهيان الى
النهاية ثم قيل ان هذه الرسوم لا تميز الزاوية عن الشكل فان الشكل ينتهي في زواياه الى النقطة وليس لاحد
ان يقول انها الشكل الى النقطة بسبب زواياه فذلك الشكل بالعرض والزاوية بالذات لانا نقول لا شك
ان الشكل موصوف بذاته بحقيقة هذه الخاصية فهب ان ذلك بسبب الزاوية حتى تكون هذه الخاصية مجوزة
على الزاوية لولا دعاء [illegible] ولكن الزاوية والشكل لما كانا مشتركين فيها فلا بد من فصل يميز احدهما
الشكل

او مرة

بالتضعيف م

اشار م

لان السطح م

جهتي

من الآخر على ان الحق انه ليس فيهما المثبت للنقطة بكونه ذا زاوية بسبب انتهائه الى النقطة فانه لا ينتهي
الى النقطة ثم هو ذو زاوية والقمر فلان في الحد لا اثبات للزاوية المجموع لانهما لا ينتهي الى النقطة بل الى خط و
فان حصول الزاوية بسطح يحده خط واحد ينعطف على نقطة واحدة والفرق بين هذا وبين ما ذكرناه اولا من
ان السطح الذي يحيط به خطان يتحدان على النقطة هو ان الاول يشترط فيه [illegible] الخطين المحيطين بالزاوية
خطا واحدا وذلك باطل لان كونه منعطفا على نقطة لا يتحقق الا اذا كانت النقطة موجودة بالفعل واذا كانت
النقطة حاصلة بالفعل وكل واحد من قسمي الخط متميز في ذاته عن الآخر وحاله لو لم يعرض [illegible]
على تلك النقطة لم يكن لاحدهما بالآخر تعلق وكان الخطان اثنين بالفعل لكن قد عرض لهما عارض باعتباره حصل
بينهما اتحاد وذلك العارض هو تلك النقطة المشتركة فاذن الزاوية متقومة بالخطين من حيث لهما اتحاد
وتبيان ان ذلك الاتحاد امر عرضي ومعلوم ان الامر الذاتي هو المتقدم لان العارض عارض لما هو متحد ذاتي فاذن
ليس الواجب ان يوضع اولا في الخط حد واحد ثم يحصل له انثنية بالانعطاف ولكن الاولى ان يوضع خطان
يحيط به خطان يتحدان على نقطة اولى من قال ان السطح الذي يحيط به خط واحد منعطف على نقطة

الفصل الرابع

في القول المحقق في الزاوية من الظاهر انه لا يمكن تصور الزاوية الا اذا اعتبر المقدار متحددا من حد بين
متلقيان لحد اما المسطح ففي السطح المتحدد بخطين متلقيين بنقطة والمجسمة ففي الجسم المتحدد بسطحين متلقيين
بخط فلنتكلم الان في المسطحة فنقول الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات اما ان يكون
قد يكون معهما حد غيرهما او لا يحيط فان لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون بحيث [illegible] او يتلقيان
عند حد مشترك لهما [illegible] او لا يتلقيان فالذان لا يتلقيان اما ان يكونا بحيث اذا اخذ [illegible]
بل [illegible] الى غير النهاية فان التقيا فيكون كالخطين المحيطين بقطعة دائرة او بشكل هلالي او بشكل [illegible]
ثم ان هذا القسم سواء لم يوجد الى الثلاث او ان وجد ولكن [illegible] بحد و[illegible] بنقطة فاعتباره
من حيث هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المتحددة بحد ثالث فاعتباره من حيث هو كذلك هو اعتبار
الشكل وبالجملة اعتبار الحد والسطح لحد بين الخط هو الزاوية واعتبار [illegible] من جانبين فهو الشكل وكما
ان الشكل حقيقته [illegible] من السطح والحدود [illegible] احاطة الحدود فكذلك الزاوية حقيقتها [illegible] من السطح والخطين
المتلاقيين على حد واحد وهي احاطة الخطين بذلك السطح وكما ان المقدار المشكل [illegible] فكذلك السطح
المحاط بالخطين متلاقيين بحد واحد [illegible] وكما ان المهندس يعني بالشكل المشكل فكذلك يعني بالزاوية
المقدار ذا الزاوية وكذلك يجعلون الزاوية منفرجة ومساوية وعظيمة وصغيرة وكما ان [illegible] احاطة الحدود

بالسطح

الفصل الرابع في تحقيق الزاوية

ثم يجعل لها وحدة الاتحاد فظهر ان قول من قال الزاوية المسطحة هي السطح الذي [illegible]

والسطح فهناك شيء يكتنف [illegible] احاطة الحدود بالسطح كيف [illegible] من [illegible] الشكل
فلا معنى للتطويل

الفصل الخامس

في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط اما انه اثبتنا الكرة [illegible] اثبات
الدائرة واما ان [illegible] الطرق المذكورة ثم [illegible] اثبات الكرة [illegible] نصف دائرة [illegible]
محور [illegible] حتى يعود الى الموضع الذي ابتدأ منه فانه يحدث من تلك الحركة
كرة [illegible] الى ان يعود الى موضعه الاول [illegible] على السطح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] واما الكلام في اثبات سائر الاشكال فمذكور في الهندسة

الفصل السادس

في ان الاشكال لا مضادة فيها [illegible] السطح المحدب [illegible] مستويا والمستوي
[illegible]
[illegible]
في الامور [illegible] الاول [illegible] الصفات احدها
[illegible] تضاد اصلا

الباب الثالث

في الخلقة وخواص الاعداد وفيه فصلان

الفصل الاول

في الخلقة [illegible] الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما [illegible]
[illegible]
ان الشكل اذا قارن اللون [illegible]
[illegible] من اللون والشكل [illegible]
[illegible]

الفصل الثاني

في خواص الاعداد الكلام في [illegible]
الاول ان الزوجية والفردية [illegible] من الامور الذاتية [illegible] على الاعداد المختلفة [illegible]
[illegible]
كذلك [illegible] فان العدد الكثير [illegible]
فردية [illegible] الا بالتأمل والنظر [illegible]
تقابل العدم والملكة لان المفهوم من الزوجية الانقسام بمتساويين ومن الفردية اللاانقسام وهو امر

الفصل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط

الفصل السادس في [illegible] الاشكال

الباب الثالث

في الخلقة وخواص الاعداد

الفصل الاول في الخلقة

الفصل الثاني في خواص الاعداد

عدمي [illegible] ان يكون [illegible] كيفية ثبوتية باعتبار ما يمتنع من قبول الانقسام [illegible] باعتبار انه لا يقبل
الانقسام [illegible] باعتبار الكيفية لانه من الانقسام فان الناس يسمون النقطة [illegible] الكيفية [illegible]
المفهوم من [illegible] عدمي [illegible] وهذا آخر الكلام في مقولة الكيف **الفن الثالث** في بقية المقولات
وفيه ابواب **الباب الاول** في المضاف وفيه [illegible] فصول **الفصل الاول** في ابتداء الكلام بالمضاف
اعلم ان المضاف قد يراد به الامر الذي عرضت له الاضافة [illegible] وقد يراد به نفس الاضافة وحدها وقد يراد به مجموع
الامرين اما الاعتبار الاول فهو خارج عن [illegible] واما الاعتبار الثاني فهو المقولة واما الاعتبار الثالث فهو مجموع
الاعتبارين [illegible] الوقوف اولا على المركبات ليسهل [illegible] بسائطها [illegible] من البعض لا جرم
ان [illegible] في هذا الباب [illegible] المضافات [illegible] نفس الاضافات [illegible] المضاف هو الذي يكون
ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وهذا الاسم يندرج فيه الاضافات والمضافات [illegible] ماهية معقولة بالقياس
الى غيره [illegible] ان يكون [illegible] شيء خارج عنه ولا كيف [illegible] اللوازم [illegible]
[illegible] ان ماهيات اللوازم [illegible] معقولة بالقياس الى غيره [illegible] ان يكون [illegible]
~~الى [illegible] شيء خارج عنه ولا كيف كان فان [illegible]~~
[illegible] الى ماهيات اللوازم الوجوب [illegible] الماهية التي هي اول الموضوعات اللوازم
[illegible] على اللوازم وامتنع كون المضافين كذلك بل يكون المعقول [illegible] المضاف يحتاج
الى تعقل غيره لا [illegible] في الخارج الا [illegible] وجود ذلك الغير [illegible] فان ثبوت الاخوة [illegible]
لا [illegible] في الوجود والذهن الا لكون الاخوة [illegible] فان الاخوة [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] واما الفرق بين الاضافة والنسبة فقد ذكرناه عند الكلام في عدد المقولات [illegible] ذكرنا
رسم المضاف [illegible] اقسام [illegible] المضافين اما ان يكون اسم كل واحد منهما دالا بالتضمن على ما له من الاضافة
واما ان يكون احد المضافين [illegible] بالتضمن على ماله من الاضافة واما الثاني فلا يكون كذلك واما
[illegible] يكون اسم كل واحد من المضافين غير دال على ماله من الاضافة فهو خارج عن هذا الباب [illegible] كل واحد
من الاسمين [illegible] على الاضافة ولا على ذي الاضافة والقسم الاول مثل لفظتي الاب والابن
فان لفظ الاب [illegible] على [illegible] الابوة [illegible] على الابوة بالتضمن [illegible] وكذلك [illegible]
الابن واما القسم الثاني فهو على [illegible] لان الدال بالتضمن على ماله من الاضافة اما ان يكون هو
اسم المضاف [illegible] اسم المضاف اليه مثال الاول الجناح فانه مضاف الى ذي الجناح ولفظ الجناح

دال بالتضمن على الاضافة الى ذي الجناح [illegible] ذي الجناح فلا يدل على ماله من الاضافة لفظا ومثال [illegible]
العالم فانه هو المضاف [illegible] العلم ولفظ [illegible] دال بالتضمن [illegible] واما العلم وهو المضاف [illegible] يدل على
ماله من الاضافة [illegible] وهو اللام في قولك العلم علم للعالم **الفصل الثاني** في خواص
المضافين وهي [illegible] الاولى [illegible] في لزوم الوجود بالقوة او بالفعل في الذهن او في الخارج
في العدم [illegible] فان الابوة ملازمة للبنوة وكذلك الاخوة للاخوة واذا عدم احدهما عدم الآخر
فان قيل المتقدم بالزمان [illegible] الى المتأخر فلا بد وان يكون بينهما اضافة بالفعل مع انهما لا يوجدان
معا و[illegible] فانا نعلم ان [illegible] سيكون بينهما اضافة بالفعل مع ان [illegible] معدومة والعلم بها موجود
[illegible] عن الاول [illegible] المتقدم والمتأخر فيما يعتبران من وجهين الاول [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] في الزمانين [illegible] احدهما متقدما [illegible] والآخر متأخرا فيكون قد حصلا جميعا في الذهن [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الى الذهن [illegible] ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا من الآخر انه ليس مع موجود [illegible] ان يوجد
[illegible] الى [illegible] متأخرا وهذا الوصف للزمان [illegible] موجود في الذهن [illegible] الزمان [illegible] موجودا
[illegible] كان موجودا [illegible] وهذا [illegible] موجود [illegible] الزمان المتأخر واما نسبة المتأخر الى المتقدم على [illegible]
[illegible] في الامور [illegible] الذهن [illegible] ان الاعتبار الاول [illegible] بان اضافة التقدم والتأخر [illegible]
[illegible] في الذهن واما الاعتبار الثاني [illegible] الزمان المتقدم اذا كان موجودا [illegible] من الآخر انه ليس مع موجود [illegible]
ان يوجد [illegible] لانه [illegible] اذا لم يكن موجودا [illegible] وذلك ظاهر [illegible] الوجود لو كان وجود [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] فاذا كان جزء من اجزاء الزمان موجودا او لم يكن [illegible] الآخر موجودا [illegible] وجود [illegible]
[illegible] حتى [illegible] من [illegible] اضافة وجودية [illegible] ان يكون [illegible] وجود [illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] على وجود المستقبل [illegible] على وجود المستقبل و وجود المستقبل [illegible] المستقبل [illegible] ان هذه
الاضافة [illegible] وجود لها في الاعيان اصلا [illegible] على الوجه الذي قرره في الجواب الاول واما العلم [illegible] بان [illegible]
سيكون فهو علم [illegible] الكلام [illegible] انها سيكون [illegible] حاضرة في الذهن وحضورها في الذهن [illegible]
الاحوال [illegible] في الاعيان فاذن المعدوم حاضر مع العلم فهذا هو الكلام في بيان تلازم المضافين واما
[illegible] الاضافة [illegible] على [illegible] يصح وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر كالمالك والمملوك فانه
يصح وجود [illegible] المالك مع عدم المملوك [illegible] وجود ذات المملوك مع عدم المالك [illegible] وجود احدهما دون الآخر
[illegible] وجود الآخر دونه كالمعلوم والمحسوس فانه يصح وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم [illegible] الحس [illegible]

ذات موضوعه عند عدم ذات الآخر كالمعلول الذي لا يكون له من علته التامة وجوب انعكاس كل واحد من المتضايفين
على الآخر ومعنى الانعكاس ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب
اب للابن يقال الابن ابن للاب وكالعبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد اما اذا اضيف اليه لا من حيث هو مضاف
اليه لم يجب الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب الى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو انسان
فقيل الاب اب للانسان لم ينعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الاب فلا يقال الانسان انسان الاب وقد يصعب رعاية
قاعدة الانعكاس في المضاف اذا لم يكن للمضاف اليه اسم والطريق فيه ان يجمع اوصاف الشيء الذي [illegible]
اذا وجدته وقعت ضرورة تحقق الاضافة واذا رفعته ضرورة انتفت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية للانعكاس
الانعكاس فاذا اضيف مثلا الاب الى حيوان او انسان او ناطق او غير ذلك من الاوصاف واستبقيت
كونه ابنا تحققت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت باقي الاوصاف كلها لم تبق الاضافة فعلمنا
بهذا ان التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن ثم المتضايفان هما اللذان ينعكس احدهما على الآخر ثم اعلم ان
هذا الانعكاس منه ما لا يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف لفظ موضوع كالعظيم والصغير
ومنه ما يحتاج الى ذلك فاما ان يتساوى حرف النسبة من الجانبين وهو كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى
للعبد واما ان لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم وذلك كالاب فانه وان كان معقولا
بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير معقولة بالقياس الى الابن **الفصل الثالث** في تحقيق الكلام
في الاضافة التي هي المقولة وتمييزها عما التي لا ماهية لها سوى كونها مضافة وبيان ذلك انه اذا رسمنا المضاف
بانه الذي يكون ماهيته معقولة بالقياس الى غيره ثم ان ذلك على قسمين احدهما ان يكون له ماهية وراء هذه المعقولية
وذلك كالاب فانه وان كان معقولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير معقولة بالقياس الى الابن وهي
كونه انسانا وشيئا آخر وثانيهما ان لا يكون له ماهية وراء هذه المعقولية وذلك كالابوة فانه ليس لها ماهية الا
هذه المعقولية اذا عرفت ذلك ثبت ان الرسم الذي ذكرناه هو متناول للمضاف الحقيقي وللمضاف الذي هو محل
المضاف الحقيقي فلا يكون ذلك تعريفا لشيء بعينه اذا عرفت ذلك فنقول اعلم ان المقولة هي المضاف
العام لان مفهومه انه شيء عرضت له اضافة كما ان الابيض شيء ما له بياض فلو جعلنا المعنى قسما من الامور
معروض العارض المقولات غير متناهية فلهذا لم يجعل المضاف المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لا ماهية له
سوى كونه مضافا مقولة فان قيل الاضافة الحقيقية معقولة ماهية بالقياس الى الغير فيجب ان لا يكون مقولة
قلنا الفرق بينهما ان الشيء المحمول على المضاف الحقيقي ليس الا الحقيقة الا كونه مضافا واما الشيء المحمول على المضاف

للغنى

العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمحسوس ومعه ما يمتنع وجود ذات احدهما م

الفصل الثالث في تحقيق الكلام [illegible]

المعنى الآخر فانه ليس حقيقتها بكونه مضافا بل بامر آخر وهو كونه جوهرا او كما او غير ذلك ثم لحقه بعد ذلك التخصيص
بالاضافة واذ قد ذكرنا حقيقة الاضافة التي هي المقولة فلنذكر وجودها اولا ثم في احكامها ثانيا **الفصل الرابع**
في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان ام لا من الناس من زعم انها غير موجودة في الاعيان بل هي من الاعتبارات
الذهنية كالكلية والجزئية واحتج عليه بامور ثلاثة الاول ان الاضافة لو كانت موجودة في الاعيان لزم التسلسل
لان تلك الاضافات تكون موجودة في محل لكونها في المحل غير كونها اضافة ولان الابوة اذا كانت موجودة
في الاعيان كانت في محل ومفهوم كونها في محل غير المفهوم من الابوة فيكون تلك الاضافة عارضة للابوة والكلام
فيه كالكلام في الاول ويلزم منه التسلسل اجاب الشيخ عنه بان قال الحق ان الترجيح في [illegible] الى
حد المضاف المطلق مقول المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء من المضاف لكن في
الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى ينبغي ان تجرد
ما من المعنى المعقول بالقياس فذلك المعنى الحقيقي المعنى المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول بالقياس الى غيره بسبب
هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك ذات وشيء هو الاضافة
بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات ثم ان الكون هو المعنى المضاف بذاته في هذا
الموضع هو وجوده آخر مثلا وجود الابوة في الاب وذلك الوجود ايضا مضاف [illegible] عارضا من المضاف لزم التسلسل
فكل واحد منهما مضاف لذاته لا انه مضاف اليه باضافة اخرى فالكون محلا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف
لذاته فهذا ما قاله الشيخ واعترض بعضهم على هذا الجواب فقال ان هذا الكلام [illegible] من يقول المضاف الذي هو المقولة يكون
مضافا باضافة اخرى والالزام انه ليس هذا الوجه بل من وجه آخر وهو ان الابوة مثلا من حيث انها ابوة ماهية
تتعقل بالقياس الى الابن ثم انها عارضة لموضوع هو الاب فوجودها للاب غير نفس كونها ابوة لان الابوة
اضافة بالقياس الى البنوة ووجودها للابوة لذات الاب اضافة بالقياس الى المحل الذي هو الاب فاذن عروض
الابوة للاب حالة زائدة عليها عارضة لها [illegible] الى ما لا نهاية له [illegible] لان ثانيه بيان
ان الابوة موصوفة باضافة اخرى وهي العروض لموضوع ولكن [illegible] ان العروض لموضوع لا مر من اضافة
اخرى وذلك لان الامر المعقول بالقياس الى الغير ان كان له مفهوم آخر وراء تلك المعقولية لزم الحكم بالتغاير
وان لم يكن له مفهوم وراء تلك المعقولية [illegible]
بالتغاير فههنا لما [illegible] الابوة عارضة لموضوع وكان مفهوم الابوة غير مفهوم العروض لموضوع لا جرم حكمنا
بتغايرهما [illegible] ان الابوة عرضت لها اضافة وهي كونها عارضة لموضوع [illegible] فاذا العروض لموضوع ليس لها

الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان ام لا

الاول [illegible] لزم التسلسل [illegible]

فكل شيء في الاعيان يكون ماهيته [illegible] بالقياس الى غيره ح

فليكن ح

كان ح

مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للعوض مفهوم عروض آخر مفهوم حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك العوض
مفهوم عارضا لمفهوم لذاته ونفسه لا لنوع فانقطع التسلسل الثاني لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان
تقدم الزمان المتقدم على الزمان الحاضر وصفا ثبوتيا ولو كان ثابتا لكان الزمان الموصوف ثابتا فكان الزمان
المقدم ثابتا مع الزمان الحاضر والتالي محال فالمقدم مثله واجيب بمنع الملازمة بل هذه الاضافات غير موجودة في
الاعيان فلم يلزم ان لا يكون سابقا ما موجودة الثالث ان الاضافة لو كانت موجودة لكانت مشاركة لسائر
الموجودات في الوجود ومتمايزة عنها بخصوصيتها ولا شك انه عالم مقيد الوجود فتلك الخصوصية لم توجد الاضافة
الا اذا وجدت الاضافة فيتسلسل فيكون حدوث الاضافة الواحدة مشروطا بما لا نهاية له من الاضافات وذلك محال
الرابع ان الوجود من حيث انه وجود اما ان يكون مضافا او لا يكون مضافا فكل موجود وجود مضاف [illegible]
وان لم يكن مضافا فالاضافة لو كانت موجودة في الاعيان فهي لا يكون مضافا من حيث انها يكون موجودة
من حيث انه مضاف غير موجود وهو المطلوب الخامس لو كانت الاضافة امرا وجوديا لزم ان يكون الباري محلا
للحوادث لان له مع كل حادث اضافة ما موجودة مع وجود تلك الاضافة وما كانت حاصلة قبل ذلك وتزول بعد ذلك
الوقت فيجب ان يكون الباري محلا للحوادث وذلك مستحيل واما القائلون باثبات الاضافة فاحتجوا بانا
نعلم ان السماء فوق الارض فهذه الفوقية اما ان يكون بمجرد علم العقل او لا في الخارج [illegible] والاول باطل لان كل ما
يكن في الخارج [illegible] الصدق والكذب [illegible]
اجزم [illegible] السماء فوق الارض ان كان [illegible] علم العقل يكن [illegible]
[illegible] الصدق [illegible] الكذب لبطلان التوالي [illegible] ان كون السماء فوق الارض ليس مجرد
علم العقل بل امر في الخارج [illegible] كون [illegible] وكذلك سائر الاضافات فان قيل ان ذلك
يوجب ان يكون الامس متقدما على اليوم وصفا ثبوتيا في الخارج مع ان ذلك قد بطل بالدليل المذكور في
التقدم والتاخر [illegible] بين المعقول الماخوذ من الوجود الخارجي والمعقول الذي ليس ماخوذا من الوجود الخارجي
واما قبل ذلك فلا يكون الشيء [illegible] متقدما [illegible] متقدم على [illegible] موجود فما كان من المضافات على هذا السبيل
فاضافته في العقل وحده ولا يكون موجودا في الاعيان بخلاف كون السماء فوق الارض فان السماء والارض
لما كانا موجودين كانت فوقية احدهما على الآخر وصفا ثبوتيا [illegible] مع اعتبار العقل واما اذا [illegible]
في غاية القوة والتمسك [illegible] وبالله التوفيق الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة ان الاضافة
ليس لها وجود منفرد بل وجودها ان يكون امرا لاحقا للاشياء وتحصيلها [illegible] ذلك على وجهين احدها

ان الوجه

ان تؤخذ المضاف [illegible] الاضافة وتصير ذلك المجموع هو المضاف بل هو مركب والآخر ان يؤخذ الاضافة فتقرن باسمها المنسوب اليه
المضاف الذي من [illegible] ويؤخذ ان يجعل كعارض واحد للمضاف وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها فان المشابهة مثلا
موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير المطلق الموافق فالكيف الموافق لشيء هو اضافة بل مضاف ذو اضافة واما الموافقة
المنسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف وكذلك القول في المساواة والمماثلة واعلم ان الاضافة اذا كانت في احد
الطرفين معينة كانت في الطرف الآخر مطلقة مثاله اذا اخذنا اولا ضعفا محدودا على الاطلاق فهو بازاء النصف
المحدود على الاطلاق فاذا حصلنا العدد الذي هو الضعف فجعلنا العدد الضعف محصلا صار الجانب الآخر وهو النصف
محصلا فانه اذا حصل الشيء الذي هو الضعف فحصل الشيء الذي لا محالة هو النصف فظهر من هذا ان اي المضافين
[illegible] وان لم يكن ذلك فلا يكون اذا كان المحصل تحصيل الاضافة وانما اذا كان تحصيل الاضافة واذا كان
تحصيل [illegible] الاضافة لم يلزم ان يحصل المضاف المقابل له مثاله اذا كانت الرأس بالاضافة عارضة لمعقول بالقياس
الى ذي الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو من حيث هو جوهر حتى صار هذا الرأس فهذا التحصيل لا [illegible] من نوع الاضافة
[illegible] الاضافة فلا جرم لا يلزم من العلم بهذا الرأس العلم بالشخص المعين الذي هو ذو الرأس الفصل السادس في
ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعي وتحصيلها الصنفي وتحصيلها الشخصي اما التحصيل النوعي فهو مثل المساواة فانك
[illegible] الكمية بعينها لم يكن مجرد المساواة موجودا واما التحصيل الصنفي فهو ان يحصل الاضافة لموضوع من
ذلك الموضوع عارضا [illegible] لم يكن لم يبعد ان يبقى تلك الخصوصية من الاضافة فذلك [illegible] الاضافة [illegible]
كالابوة [illegible] والابوة [illegible] في احوال [illegible] من [illegible]
[illegible] للمعنى الذي هو الابوة واما التحصيل الشخصي فهو كابوة هذا لابوة ذلك [illegible] الذي للكل واحد
من [illegible] واما بيان ان كل واحد من المضافين يجب ان يقوم به اضافة غير التي قامت بالآخر فذلك [illegible]
والبرهان حيث [illegible] استحالة قيام العرض الواحد بالمحلين الفصل السابع في اقسام الاضافات
وذلك من وجوه فالوجه الاول ان منها ما هو مختلف الطرفين ومنها ما هو متفق والمختلف كالضعف والنصف
والمتفق مثل المساوي والمماس ثم نقول ان المختلف قد يكون احدهما محدودا كالنصف والضعف ومنها ما لا يكون
محدودا الا انه مبني على محدود كالكثير بالاضعاف والكل والجزء ومنه ما ليس محدودا ولا مبنيا على المحدود مثل الزائد والناقص
والثاني المضاف ان اما ان يكونا متشابهين لا يحتاجان في عروض الاضافة لهما الى اقتضاء صفة اخرى حقيقية
مثل المتماس والمتياسر فانه ليس في المتيامن صفة حقيقية صار لاجلها متيامنا وكذلك المتياسر واما ان
يكون في كل واحد منها صفة حقيقية صار لاجلها مضافا الى الآخر مثل العاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية

١٣٢

في حد الاضافة وفي المعشوق فيه مدركا لاجلها صار معشوقا [illegible] ان يكون بهذه الصفة موجودة في احدهما
دون الآخر مثل العالم والمعلوم فان العالم حصلت في ذاته كيفية هي العلم صار لاجلها مضافا الى الآخر والمعلوم
لم يحصل في ذاته شيء آخر صار به مضافا الثالث قال الشيخ يكاد يكون المضافات منحصرة في اقسام المعادلة والتي
بالزيادة والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكاة فاما التي بالفعل والانفعال فكالاب
والابن والقاطع والمنقطع والتي بالمحاكاة فكالعالم والمعلوم والحس والمحسوس فان العالم يحاكي هيئة المعلوم والحس
يحاكي هيئة المحسوس على ان ذلك لا ينضبط [illegible] الرابع الاضافة تعرض للمقولات كلها اما في الجوهر فكالاب والابن
وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير والمنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد
وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى
والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا **الفصل الثامن** في ان الاضافة
هل تقبل التضاد ام لا ذكر الشيخ في باب الكم عند اشتغاله ببيان ان العظيم لا يضاد الصغير ما يشعر بان التضاد لا
يعرض للاضافات وبين ذلك من وجهين الاول ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف لانا نجد طبايع
الاضداد لا يتضايف [illegible] في الاضافات الا التضاد كالجوار [illegible] ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد
متضايف فيجب ان يكون في المتضادين معنى التضايف فما كان التضاد من حيث هو تضاد متضايف
بقي ان يكون المعنى الذي هو في المتضادين وليس بمتضايف هو موضوعات التضاد فثبت ان المتضاد
لا يوجد الا في موضوعات غير متضايفة الثاني ان الاضافات طبايع غير مستقلة بانفسها فيمتنع ان يعرض لها
التضاد لان اقل درجات الموضوع ان يكون مستقلا [illegible] ثم [illegible] باب الاضافة ان المضاف
يعرض له ما يعرض لمقولته ولما كانت الفضيلة تعرض للكم وكان لا تضاد للكم لم تعرض للفضيلة مضادة ولما كانت
اضافة الفضيلة عارضة في الكيف وفي الكيف تضاد جاز ان يعرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك لما كان الحار
ضد البارد كان الاحر ضدا للابرد ثم ان بعض المتأخرين ظن ان [illegible] الكل [illegible] تضاد وليس الامر
كذلك فان الاضافة لما كانت تابعة للمضاف وجب ان يكون في هذا الحكم تابعا ايضا فان كانت هو وضدها
متضادة [illegible] وجب ان يكون [illegible] متضادة اذ لو لم يلزم من تضاد هو وضدها تضاد [illegible] الاضافة
مستقلة بانفسها وغير [illegible] فلهذا احكمنا بان الاحر يجب ان يكون ضدا للابرد واما اذا كانت
هو وضدها غير متضادة امتنع عروض التضاد لها اذ لو عرض التضاد دون هو وضدها كانت مستقلة بانفسها
فلهذا احكمنا بان العظيم لا يضاد الصغير [illegible] الكلام انما [illegible] من الشيخ [illegible] على هذا الوجه فكيف يظن

بذا

بذلك كونهما متضايفين [illegible] الشيخ اطلق القول في باب الكم ان الاضافات لا تتضاد ومعنى ذلك انها لا تتضاد [illegible]
لا انها لا تتضاد تبعا **الفصل التاسع** في ان الاضافة قابلة للاشد والاضعف [illegible] الاضافة قابلة لذلك
على سبيل التبعية [illegible] من التشكيك ظن ان الكم لما كانت [illegible] للاقل والاكثر وجب ان يكون غير المساوي قابلا
للاقل والاكثر كما ان الكيف لما كانت قابلة للاشد والاضعف كانت المشابهة قابلة لذلك فيقول ان غير المساوي
لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون اقرب [illegible] المساواة [illegible]
[illegible] من ان الكم لا يكون [illegible] الاشد والاضعف [illegible] الاقل والاكثر [illegible] الكون غير مساو [illegible] اقرب
من غير مساو [illegible] غير مساو [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] من الامور الكلية للاضافة [illegible]
احكام اقسامها **الفصل العاشر** في تفسير التتالي والتماس والتتابع والتداخل والالتصاق والاتصال
المتتاليان هما اللذان ليس بينهما [illegible] شيء من جنسهما [illegible] الاشياء يكون [illegible] مثل [illegible]
وقد يكون [illegible] النوع مثل [illegible] من حيث انهما [illegible]
[illegible] كالتماس [illegible] في الوضع اي في الاشارة [illegible]
في المكان فان الاطراف لا تحصل في المكان [illegible] كل واحد منهما طرف الآخر [illegible]
[illegible] حتى ان [illegible]
[illegible] في مكان واحد [illegible]
واعلم ان في حقيقة التماس [illegible] اذا [illegible] سطحيهما [illegible] بالكلية او لا
بالكلية فان كان لا بالكلية فالسطح [illegible] كل واحد منهما [illegible] الآخر [illegible] السطح في
[illegible] آخر [illegible] بالكلية [illegible]
[illegible] واحد [illegible] فان [illegible] ان يكون ذلك التميز [illegible]
[illegible] في النوع واما بالعوارض [illegible] ذلك [illegible]
والمكان والوقت والزمان وليس احد السطحين [illegible] من ذلك دون صاحبه [illegible] المتساويين
في النوع المتحدان في الوضع لا يمكن ان يختص احدهما بشيء من العوارض دون صاحبه اذ ليس [illegible] اولى من [illegible]
لصاحبه [illegible] العقول [illegible] فان [illegible] تبطل الاثنينية فاذن
[illegible] السطحين سطحا واحدا مشتركا بين [illegible] فاذن المتماسان غير متماسين [illegible] وهذا الاشكال [illegible]
[illegible] في تماس السطحين [illegible] في تماس [illegible] ان احد [illegible] الآخر بالكلية [illegible] احدهما

من الآخر اولا ماهية ولوازمها ما يلزم العوارض وهو كون احد السطحين نهاية لاحد الجسمين دون الجسم الآخر وهذا الامر كان حاصلا قبل التماس فبقي ذلك العارض عند التماس وحصل به الامتياز واما التتالي فهو حال المتماسين من حيث هو كذلك والظاهر ان مفهوم اللفظ لا يقتضي مشاركة الامور المتتالية في النوع واما الالتصاق فهو كون الشيء مماسا لغيره بحيث ينتقل بانتقاله وملك اللازم فيه اما لانطباق السطحين بحيث لا يكون احدهما في الجسم او في الاخلاء من الطرف الآخر لا يرتفع واللازم الخلاء يكون الا بتغير حال صورة السطح من استوائه اما الى التقعير او التقبب والطبع لا يحتمل ذلك فلا يتوزع اجزاء من احدهما في اجزاء من الآخر وعند حصول الالتصاق بين الجسمين شيء غريب من شانه ان يلتصق جيدا على كل واحد من السطحين كالغراء تم من شانه ان يجف ويصلب كالغراء فيعرض لذلك التزام سطحي الجسمين به ملتصقين واما الاتصال فقد ذكرناه في باب الكم

الفصل الحادي عشر في المتقدم والمتاخر معا المتقدم يقال على خمسة انحاء الاول المتقدم في الزمان فاما في الماضي فكلما كان ابعد من الآن الحاضر فهو المتقدم واما في المستقبل فكلما اقرب الى الآن الحاضر فهو المتقدم الثاني المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدا معين ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب او الى الباب وكذلك المتقدم في الرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الاعم وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدا او تقدم القريب من الباب ان جعلت المبدا هو الباب الثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر الرابع المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين الخامس المتقدم بالعلية وذلك كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم فانهما وان كانا معا في الزمان لكن العقل يقضي بان حركة الخاتم متوقفة على حركة اليد واعلم انه لم يوجد دليل قاطع على انحصار اقسام المتقدم والمتاخر في هذه الخمسة بل البحث لم يوصل الا الى هذه الاقسام ثم ان هذه الاقسام باسرها مشتركة في امر واحد وهو ان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتاخر المعنى المعتبر فيه التقدم والتاخر الا وقد وجد للمتقدم فان قيل تقدم العلة على المعلول اما ان يكون لماهيتهما او لنفس العلية والمعلولية او لمجموع الامرين اعني الماهية مع اعتبار العلية والمعلولية والاول باطل لان حركة اليد اذا اعتبرت من حيث انها حركة اليد واعتبر حركة الخاتم من حيث انها حركة الخاتم لم يكن بينهما تاخر او تقدم اذ لا تلازم بينهما اذا اعتبرت من حيث هي هي لا متقدمة ولا متاخرة ولا مقارنة على ما عرفت في باب الماهية والثاني ايضا باطل لان العلية والمعلولية وصفان اضافيان فيكونان معا في الوجود فيستحيل ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر وبهذا القول

فيما اذا حصل المتقدم باعتبار المؤثر والمتاثر لانهما وصفان اضافيان فيكونان معا واذا كان الامر من حيث تعاقب الامر متقدم ولا من حيث انهما علة متقدمة فقد اقتضى ان يكون المجموع متقدما فيكون الا نفي ايضا المتقدم والتاخر الا احتياج احدهما الى الآخر في الوجود وتوقفه عليه الا ان هذا كالمناقض للمشهور لانهم يطلقون هذا التقدم بهذه الحيثية فيقولون لما احتاجت حركة الخاتم هو هذا معنى يكون التقدم والتاخر محمولين للحافة واما الحس فقد لغير المتقدم والتاخر بغير تلك الحافة فهذا ما يتبدى في هذا الموضع

الفصل الثاني عشر في الكلي والجزئي الكلية وصف اضافي عارض للماهيات فالكلي قد يراد به موصوف هذا الوصف وقد يراد به مجرد هذا الوصف وقد يراد به مجموع الامرين ومراتبهما مختلفة فهذا الوصف الاضافي وكذلك الجنسية وصف اضافي عارض لبعض الماهيات فالجنس قد يراد به موصوف هذا الوصف وهو الحيوان مثلا او غيره وقد يراد به نفس هذا الوصف الاضافي وقد يراد به مجموع الامرين فالاول يسمى الجنس الطبيعي والثاني يسمى الجنس المنطقي والثالث يسمى الجنس العقلي وكذا القول في النوع والفصل والخاصة والعرض العام واذا عرفت ذلك فنقول الكلي الذي هو المعنى الاضافي جنس لخمسة انواع الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ولست اعني بهذه الخمسة موصوفات هذه الاوصاف الاضافية ولا المركب منها ومن موصوفاتها بل نفس هذه الاوصاف الاضافية ثم ان النوع بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما قسمان متباينان للكلي مندرجان تحت عام واحد فاذن مجرد وصف الجنسية لا يصدق على مجرد وصف النوعية واذا قيل النوع مندرج تحت الجنس لم نعن به ان النوعية تحت الجنسية بل ان معروض النوعية مندرج تحت معروض الجنسية فاما مجرد معنى النوعية فليس قسما له ولا تحت مجرد معنى الجنسية بل هو قسيم مباين له مشارك له في جنس واحد هو الكلية ثم ان حمل الجنسية على الكلية حمل عارض على معروض وحمل الكلية على الجنسية حمل مقوم على متقوم فهذه اعتبارات دقيقة لا بد من التنبه لها فان بسبب الغفلة عنها يقع غلط كثير فان قيل الكلي من حيث هو كلي هل له وجود في الاعيان ام لا فنقول الكلي قد يراد به نفس الطبيعة التي يعرض لها الكلية وقد يراد به كون الطبيعة بحيث لا يمتنع عنها ان يصير صورة مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة بحيث يصدق عليها انها لو قارنت بعينها لا هذه المادة والاعراض بل تلك المادة والاعراض لكان ذلك الشخص الآخر فالكلي بالمعنى الاول والثاني والرابع موجود في الاعيان واما بالمعنى الثالث فغير موجود لما بينا في باب الوحدة والكثرة من ابطال القول بالكل

الفصل الثالث عشر في التام والمكتفي والناقص وفوق التمام التام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له وهو الكامل ايضا ثم انه يقال على امور اربعة الاول يقال العدد انه تام اذا كان يحصل ما ينبغي ان

يكون حاصلا لشيء من العدد قد حصل لم ثم ان جمهور [illegible] وهو الذي هو اقل من الثلثة اثم تام لان الثلثة
انما صارت تامة لان لها مبدأ او وسطا ونهاية وليست فيه انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون [illegible]
لان كل عدد فانه يوجد من [illegible] ما في العشرة [illegible] فاما من حيث ان [illegible]
يكون ناقصا من حيث انه ليس فيها ما من شأنه ان يكون مبدأ او هو الوسط وقس عليه ساير الاقسام وهي ان اوجد
المبدأ والوسط لا يوجد المنتهى او بالعكس ثم من المحال ان يكون مبدأ آن في العدد وليس احدهما وسط [illegible]
وكذلك المنتهى واما الوسائط فقد يجوز ان يكثر الا انها يكون جميعها اوسط كشيء واحد ثم لا يكون للكثير
حد يوقف عليه فاذن حصول المبدئية والمنتهائية والتوسط بهاية التمام وهو اقل عدد يوجد فيه ذلك هو الثلثة [illegible]
المقادير قد يقال لها انها تامة كما يقال للخط تام القامة اذا كانت تلك الصفة معدودة ولان المقادير [illegible]
الا بالتقدير الذي هو لازم التحديد والثالث الكيفيات والقوى فيقال لها تامة مثل ان يقال الآن كذا تام القوة و
تام الحسن تام الخير [illegible] بالتمام هو ان يكون جميع كمالات الشيء حاصلة بالفعل [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع عشر في الكل والجزء

[illegible]

الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكلي

[illegible]

[illegible] في وجوده لان الانسان محمول على الشخص الواحد السادس ان الكل اجزاؤه متناهية والكلي جزئياته غير متناهية [illegible]
ان الكل لا بد من حضور اجزائه معا والكلي لا يحتاج الى حضور جزئياته معا

الباب الثاني في بقية المقولات وفيه عشرة فصول

الفصل الاول في الاين

فيه مباحث الاول عن حقيقته وهو عبارة عن
حصول الشيء في مكانه وزعم بعضهم انه ليس عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بل عن امر [illegible] نسبة الى المكان وهذا ضعيف
لوجهين اما اولا فلان ذلك الامر والنسبة اما ان يكون امرا نسبيا واما ان لا يكون امرا نسبيا فان لم يكن امرا نسبيا
فهو ينافي حصر المقولات ان الاعراض التي لا يكون نسبية هي اما كيفيات واما كميات فيلزم ان يكون الاين
اما كما واما كيفا وهو باطل واما ان كان امرا نسبيا فتلك النسبة ليست الى شيء آخر بل هي نسبة الى المكان بالحصول فيه
وذلك هو المطلوب واما ثانيا فلان النسبة الى المكان بالحصول فيه امر معلوم ومن ادعى امرا آخر فعليه وان يفيد تصوره
ثم يقيم الحجة على ثبوته الثاني في بيان ان الكون في المكان ليس هو الكون في الاعيان الذي هو الوجود
من جهة ان الاول الوجود وصف مشترك للموجودات كلها كانت في المكان او لم تكن كذلك علمنا ان مفهوم

[illegible]

لما في الكون ومنها ما هو بين حيز حقيقي كما يقال الآن في البيت ومعلوم ان جميع البيت لا يكون مشغولا بالجسم بل
فهو وجب ان الجانب الواحد منه للاربل البدل العظيم بل المعمورة من الارض بل العالم اتفاقا ان الاين منه جنسي وهو الكون
في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء او فوق او تحت ومنه شخصي كالكون في هذا الشخص من الوقت في مكانه
الحقيقي البحث الرابع في ابطال قول من قال ان لكل اين مختص في مكان حقيقي علة هي صفة قائمة بالمتمكن وذلك باطل لان
تلك الصفة اما ان يمكن حصولها في المتمكن بعد ما لا يكون المتمكن في المكان الحقيقي المعين او لا يمكن فان امكن لم يمكن تلك
الصفة علة لذلك الحصول المتخصص في ذلك المكان المعين الحقيقي لما عرفت ان العلة لا تنفك عن معلولها وان لم
يمكن بل يتوقف حصول تلك الصفة في ذلك المتمكن على حصوله في ذلك المكان المعين فلو توقف حصوله في ذلك
المكان المعين على حصول تلك الصفة لزم الدور وهو محال البحث الخامس ان الاين نوع من التضاد لان
الكون في المكان الذي عند المحيط متقابل للكون في المكان الذي عند المركز لانهما امران وجوديان لا يجتمعان ويتعاقبان
على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف البحث السادس في كيفية قبول الاشد والانقص اعلم ان الاين لا يقبل الاشد
والانقص في جنسيته يستحيل ان يكون حصول الجسم في مكانه اشد من حصول جسم آخر في مكانه لان مفهوم الحصول في المكان
لا يقبل التفاوت بل انه يقبل الاشد في نوعيته لان الاينين كلاهما فوقان واحدهما اقرب الى
المحدد فوقا في الذي هو المحيط فهو اشد فوقية من الآخر وعند هذا ظهر ان الاشد والانقص لم يتطرق الى
نفس الاين اصلا بل الى اضافة عارضة له وهو كونه فوقا او سفلا **الفصل الثاني** في المتى
انه عبارة عن كون الشيء في الزمان او في طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع في اطراف الازمنة مع انه يسأل
عنها بمتى ثم ان منه ما هو زمان حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه ومنه ما هو زمان غير حقيقي وهو
مثل ما ذكرناه في الاين والفرق بين البابين ان الزمان الحقيقي الواحد يشترك فيه كثيرون واما المكان الحقيقي
الواحد فلا يشترك فيه كثيرون بل كما ان لكل متمكن اينا يخصه فكذلك لكل حادث متى يخصه ولا يكون مشتركا بينه وبين
غيره **الفصل الثالث** في الوضع وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب اختلاف الاجزاء اوجهها
بالقياس الى الجهات في الموازات والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وقد تكلمنا في تحقيق
ذلك في باب الكم فلا حاجة الى الاعادة واعلم ان لفظ الوضع يقال على معان احدها كون الشيء مشارا اليه
والنقطة بهذا المعنى ذات وضع والوحدة لا تكون ذات وضع وثانيها كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه
انه اين هو مما يتصل به وثالثها هو الذي ذكرناه في الكم وقد عرفت ان الوضع المحقق بالكميات منقول من الوضع
المحقق بالمقولة واعلم ان الوضع مما يقع فيه التضاد لان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه الى الهواء مضاد

البحث الرابع
حصوره
البحث الخامس
البحث السادس
ملتبسة
المتى
الفصل الثاني المتى
الوضع
الفصل الثالث الوضع
اعادته
معاني الوضع

لوضعه اذا كان بالعكس وذلك لانهما معنيان وجوديان متعاقبان على موضوع واحد ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية
الخلاف وهو ايضا قابل للاشد والاضعف لان الشيء قد يكون اكثر من غيره انتصابا اما الكلام في تحقيق وجوده فلقائل
ان يقول لو كان امرا وجوديا مع انه قائم بكل الاعضاء لزم قيام العرض الواحد بالامور الكثيرة وجوابه ان
لمجموع الاعضاء وحدة باعتبارها قبل هذا العرض والبحث فيه ما ذكرناه في عرضية العدد وبقيه **الفصل الرابع**
في الملك وهو عبارة عن نسبة الجسم الى حاو له او لبعضه ينتقل بانتقاله كالتسلح والتقمص والتنعل والتختم ومنه جزئي كالتختم
ومنه كلي كالتسلح ومنه ذاتي كحال الهرة عند اهابها ومنه عرضي كحال القميص عند الانسان **الفصل الخامس**
في ان يفعل وان ينفعل اما ان يفعل فهو تأثير الشيء في غيره اثرا غير قار الذات فلا ما دام يؤثر فهو ان يفعل وذلك
مثل التسخين ما دام يسخن والقطع ما دام يقطع واما ان ينفعل فهو تأثر الشيء عن غيره ما دام يتأثر كالتسخن والتبرد
والتقطع وانما اخترنا ان يفعل وان ينفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان على حال المستكمل
الذي انقطع التحرك عنه كما اذا قطع شيئا وبعد حركة ينفعل عن القطع منه وذلك يقال في هذا الثبوت الخراق
بعد استقراره وحصوله فقد يقالان عندما يقطع ذلك ولتحقق هذا وقد توضع ان بين المقولتين التضاد فان
التبيض ضد التسود كما ان البياض ضد السواد ويوجد فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذي هو سلوك
ما هو اقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر وكذلك قد يكون بعضها اسرع وصولا الى هذه الغاية
من بعض وهذه الاشتداد والتنقص ليس في القياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة عن الحركة الى السواد ولا
شك ان السلوك الى السواد غير السواد فهذا احد ما قالوه في هاتين المقولتين ويتفرع عليه ان تأثير الشيء يستحيل ان يكون
وصفا ثبوتيا زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر وكذلك تأثر الشيء الذي هو قبول الشيء للاثر يستحيل ان يكون وصفا ثبوتيا
زائدا على ذات القابل وذات المقبول [illegible] اولا في التأثير فلان تأثير الشيء لو كان امرا ثبوتيا لكان من
جملة الامور التي لا يكون شيء منها بنفسها بل لا بد من مؤثر او لوجوده فيكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك التأثير زائدا عليه
ويفضي الى التسلسل وهو محال [illegible] ان لا يكون محالا فالمقصود من البرهان حاصل وذلك لانا نقول اذا كان بين
كل مؤثر واثر واسطة هي التأثير حتى انحصرت [illegible] ان مؤثر
تلك الامور متسلسلة [illegible] فان كانت
متسلسلة [illegible] ذلك المؤثر في ذلك
الاثر زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر [illegible] الثالث ولا
تأثير الثالث [illegible] زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر [illegible]

الخامس
في الملك
الفصل الخامس ان يفعل وان ينفعل
في المتى
للوجود

العلل والمعلولات

الفن الرابع

لا يوجد هناك [illegible] لا يوجد هناك يكون ذا [illegible]

[illegible]

التسلسل ويعود الكلام المذكور [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام في العلل والمعلولات [illegible]

[illegible] الفن الرابع

في العلل والمعلولات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] لأن القابل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

العلل الفاعلية

والثاني هو العلل الفاعلية [illegible]

[illegible]

[illegible]

وصورة [illegible] القسم الأول في العلل الفاعلية وفيه

[illegible] فصلا الفصل الأول في أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والثاني

لان العبرة باول درجات الاختلاف منه حيز الاول المذكور ونحن نقول اما الامر الاول على الحجة الاولى فنقول انا
عقلنا ان كذا موثر في كذا كان العلم علما بنسبة الموثر الى الاثر فظاهر ان العلم بنسبة امر الى امر يتضمن العلم بكل واحد
من المنتسبين فاذن هذا العلم متعلق بامور ثلثة الموثر والاثر ونسبة احدهما الى الآخر وعلى الحجة الثانية اذا علمنا ان كذا
موثر في كذا كان المعلوم مجموع [illegible] ماخوذ مع [illegible] واذا علمنا ان تلك [illegible] كان المعلوم
[illegible]

الثاني

الثالث

الثامن

[illegible]

الرابع

الخامس

السادس

الصفات الغير الاضافية

[illegible]

من ذلك كذلك [illegible] في الفصل [illegible] المتعلق [illegible] بالفصل الذي [illegible]
اقسام المتعلقات [illegible] في الجسم [illegible]
القول بان [illegible] وفي الثاني [illegible] النفس لو ادركت [illegible] الادراك [illegible]
[illegible] الكلام في السقوط [illegible]
[illegible] في تعليم المنطق [illegible]
الغلط [illegible] الى المطلوب الاشرف [illegible] في الغلط الذي [illegible]
[illegible] من كل الوجوه او من [illegible]
الوجود والاول [illegible] احدهما [illegible] الآخر والثاني [illegible] واجب الوجود اذ لو كان
مشابها للمعلول من وجه دون وجه لزم [illegible] الكثرة في ذاته فان قيل [illegible] الكثرة اذ لو كان [illegible]
وليس كذلك [illegible] يكون المعلول [illegible] ذلك الوصف [illegible]
كان معلول [illegible] فقد صدر عنه [illegible] فقد صدر عن [illegible]
الواحد معلولان [illegible] مطلقا وقد ابطلناه [illegible]
واجب الوجود مشابها للمعلول من وجه دون وجه [illegible] الوجه الذي [illegible]
فقد صدر عن الشيء [illegible] الوجه الذي [illegible] مطلقا وقد ابطلناه [illegible]
من [illegible] معلولين مختلفين [illegible] المعلولين [illegible] بعض الوجوه وذلك
[illegible] على هذا التقدير [illegible] ان يكون الشيء الواحد [illegible] مختلفين من وجه
واحد واما [illegible] الكلام [illegible]
الماء والنار [illegible] الاختلاف [illegible] الآثار [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] مساوية [illegible]
واحد او [illegible] كثيرة [illegible]
ان يستدل باختلاف الآثار على اختلاف المؤثرات [illegible]
عليها [illegible] الذي يجب [illegible] لا مانع من ان يكون للشيء البسيط الواحد معلولات
كثيرة لما ذكرنا من كون [illegible] الكثيرة والوحدة [illegible]
وكون الباري [illegible] مبدأ [illegible] الالوان [illegible]

الوجود

الوجود [illegible] وذلك [illegible] معلولات
[illegible] العلم [illegible] العلم بالاشياء
[illegible] العقلية [illegible] من لوازم ذات واجب الوجود [illegible]
[illegible] الواحد لوازم كثيرة [illegible] العلم المتعلق بالاضافة [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] ان يكون تعلق العلم بها [illegible]
من غير [illegible] اصول الحكمة [illegible] الامثلة ومع ذلك فالاعتماد على [illegible]
استناد الممكنات الى الله [illegible] انتساب الاشياء الكثيرة الى الشيء الواحد فهذا ما عندي في
هذا الباب

الفصل الثاني في ان المعلول الواحد [illegible] الى علل كثيرة ام لا فنقول اما

المعلول الواحد الشخصي [illegible] استناده الى علل كثيرة لان كل واحدة منها لو [illegible] ان كانت مستقلة
بالتاثير كان المعلول [illegible] واجب الوجود [illegible] كل واحد منها [illegible] الى الآخر
[illegible] وان لم يكن كل واحدة منها مستقلا كان المؤثر [illegible]
[illegible] والكثرة [illegible] الواحد النوعي [illegible] جواز استناده الى علل كثيرة
[illegible] الاجناس لوازم [illegible] فان الجنس [illegible] في الوجود
[illegible] ان [illegible] المختلفات [illegible] لازم واحد [illegible] الاختلاف [illegible]
بين المختلفات [illegible] من ان العلل المختلفة لا بد من [illegible]
عام [illegible] ذلك المعلول [illegible] الاجسام [illegible] الى السفل وان اختلفت
في طبايعها [illegible] في الثقل الذي هو [illegible] استناد ذلك [illegible] فهذا الكلام باطل [illegible]
[illegible] المختلفة [illegible] وصف آخر والآلات [illegible]
وذلك هو عين المطلوب فان قيل المعلول [illegible] ان يحتاج الى العلة [illegible] فان لم يحتج كان غنيا
[illegible] والغني في ذاته عن الغير يستحيل ان يعرض له [illegible] الى ذلك الغير فاذن ذلك المعلول
غني مطلقا عن تلك العلة [illegible] تلك العلة لذاته استحال استناده الى غيرها [illegible]
المعلول المحتاج الى [illegible] تلك العلة [illegible] المعلول [illegible]
[illegible] لذلك المعلول [illegible] من جانب المعلول [illegible] من جانبها [illegible]

الفصل الثالث في ابطال الدور [illegible] الاول [illegible]

الوجود

الى الاول اما بوسط او بغير وسط وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون علة وجود كل واحد منهما هو وجود الآخر او علة
وجود الاول هو وجود الثاني وعلة وجود الثاني ليس علة وجود الاول بل امر آخر والاول محال لانه يلزم ان يكون
وجود كل واحد منهما متقدما على وجود صاحبه ثم اذا كان الاول متأخرا عن الثاني والثاني متأخرا عن الاول بلا
بوسط او بغير وسط كان الاول متأخرا عن المتأخر عن نفسه والمتأخر عن المتأخر متأخر فاذن الاول متأخر عن
نفسه اي محتاج الى نفسه لكن التأخر والحاجة امران اضافيان انما يعقل تحققهما بين امرين متغايرين لا من الواحد بالاعتبار
الواحد فيمتنع ان يكون متأخرا عن نفسه واما ان كان وجود واحد منهما متوقفا على وجود الآخر ووجود الآخر غير متوقف
على وجود الاول فذلك الآخر يكون موجودا سواء وجد ذلك الاول او لم يوجد فيكون في وجوده غنيا عنه فلا يكون
الى حاجة في وجوده اصلا فبطل الدور على كل حال

الفصل الرابع في ابطال التسلسل العلل وعليه

براهين الاول ستعرف بعد ذلك ان العلة المؤثرة في وجود الشيء يجب ان يكون موجودة حال وجود الشيء فلو فرضت
الاسباب والمسببات الى غير النهاية كانت بشرطها موجودة واحدة موجودة معا فكل تلك الممكنات ومجموعها اما ان يكون
ممكنا او واجبا ومحال ان يكون واجبا لان حصول ذلك المجموع متوقف على حصول الاجزاء التي كل واحد منها ممكن والمحتاج الى
الممكن والمتوقف عليه اولى بالامكان فاذن ذلك المجموع ممكن لا من حيث انه حكم الكل بحكم الاحاد بل من حيث ان
المتوقف على الممكن والمتوقف على الممكن ممكن واذا كانت الجملة ممكنة فلها سبب وذلك السبب اما ان يكون
نفس ذلك المجموع او شيئا داخلا فيه او شيئا خارجا عنه والاول باطل لان الشيء لا يكون علة لنفسه والثاني ايضا
ان كان داخلا فيه فلا يخلو اما ان يكون واحدا معينا او غير معين ومحال ان لا يكون معينا فاذن الواحد من احاد
الجملة يكفي في حصول الجملة اما الواحد المعين فهو ايضا باطل لان علة الكل لابد وان يكون علة لآحاد الجملة والا لكن
ان يحصل المجموع عند حصول علته مع عدم حصول احادها وذلك محال واذا كانت علة الكل علة لاحادها فلو كانت
علة الكل واحدا من احادها لزم المحال من هذا الوجه اما اولا فلانه يكون ذلك الواحد علة لنفسه وهو محال واما ثانيا
فلان ذلك الواحد اما ان يكون اول علة فقط في الكل فهو واجب الوجود وان كانت ايضا فاما ان
يكون معلولا لعلته وهو الدور او لا يكون فلا يكون علة للكل هذا خلف ان علة الكل علة لاحاد الكل واما ثالثا
فلانه لا واحد من الجملة الغير المتناهية الا وعلته اقدم منه فاذن الا واحد في الجملة الغير المتناهية يكون علة مطلقة
لتلك الجملة فظهر ان علة الجملة يجب ان يكون خارجة عنها فنقول ذلك الخارج اما ان يكون ممكنة او لا
يكون فالاول باطل لانه كان من جملة الممكنات فقد صار منفردا حاصلا تلك الجملة فلو كان المقتضي للجملة
ممكنا لكانت الجملة معلول الشيء من آحادها وذلك محال فاذن علة الممكنات يجب ان يكون خارجة من كل الممكنات

فهو اذن

فهو اذن واجب لذاته والآن كل ما ينتهي الى طرف متصف به عنده فهو متناه فاذن الاسباب والمسببات متناهية الكل
منتهية الى واجب الوجود حاصل الشكوك المذكورة على هذا البرهان اقوى ورود ذلك في الاول انا لا نسلم ان العلل
كلها ممكنة لكن لانه ممكن الوجود لعدم امكانها بل الممكن كل واحد وذلك لكن من صفات الكل هي فان كل
المجموع كما هو صادر عن المطلوب الثاني انا نجوز ان تكون غير متناهية فلم لا يجوز ان يكون علة متناهية الثالث
انا نجوز ان يكون كل واحد من الشخوص البشرية او لا يكون الجواب اما الاول فلا نجوز ان تكون كل واحدة من العلل
مستندة الى الغير ولا يكون الكل مستندا الى الغير الى ان الحوادث الحاصلة الآن مستندة الى اسبابها او الى اسبابها فان لم يكن
اسبابها ممكنة غير ان يكون سبب ان يستند الى سبب قبلها او ان يكون قديما او حادثا فان كان حادثا فاقه ان يكون
مقارنا لتلك الحوادث او سابقا عليها فان كان مقارنا لها فالكلام فيها كالكلام في الاول فيحصل التسلسل
ويجب بطل بما وان كان سابقا عليها فلا يمكن ان يكون مؤثرا على المعلول في الزمن وذلك محال على ان اذا جاز ذلك
تسلسل كل ممكن الى ممكن آخر سابق عليه حتى يتسلسل التسلسل على هذا الوجه جائز فانه لا استحالة ان يكون قبل كل حادث
الا الى نهاية وذلك بطل القول وصحيح الممكنات الى سبب الوجود ويلتبس ثم بعض اصحاب الذاهب الى ان هذه الاشكال
انما يتوجه على من يجوز حدوث حوادث لا اول لها واما انا لا اجوز ذلك بل اكره وقيل امكان حدوث الحوادث
في هذا اليوم مسبوق بالامكان في الامس والكلف التوهم ومتباين ان يكون الامكان امرا وجوديا او عدميا بعد
لا يخلو اما ان يكون هذا الامكان مستندا الى بداية او الى بداية فان كان الى بداية فقد جاز حدوث حادث لا اول
له فبطل ما يشاهد من ذلك فان كان له بداية فقبل ذلك البداية كان الامتناع الذاتي حاصلا ثم انقلب الى الامكان
فذلك الامكان التجرد وان لم يتبع سبب المتجدد وهي من السبب فبطل مقصودكم وان كان الى سبب كل الاسباب في
ذاته ممكن والامكان سابق على تأثير المؤثر فيه فتأثير المؤثر في اعطاء الامكان مسبوق بالامكان فيحصل الحال ووقفت الامكان
امكان على ان يكون الامكان مبدأ به وقد فرض كذلك هذا خلف فثبت انه لا يمكن الامتناع من الاثبات للصور لا مبدأ لها
لها واما ان قيل ان اسباب هذه الحوادث شيء قديم فذلك القديم لا يخلو اما ان يتوقف متقن هذه الحوادث
عنه على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم من قدمه ودوامه دوام هذه الحوادث الا فقد وقع الكل
المتجدد ولا من سبب هذا خلف فاذن يلزم ان لا يكون الحادث حادثا هذا خلف واما ان يتوقف على شرط
فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما او لا يكون فان كان قديما لزم من قدم الشرط وقدم العلة قدم المعلول
فيعود المحال المذكور وان كان حادثا فلا يخلو اما ان يكون موجودا مع وجود المعلول الحادث او يكون سابقا
عليه فان كان مقارنا لحدوث المعلول كان الكلام في حدوثه كالكلام في الاول فيتوقف على اجتماع كل حادث

نعقل ح

م في الفصل الرابع في ابطال التسلسل العلل

الاول والثالثة

واحد معينا او غير معين ح

لان الواحد

اولا يكون علة لما كان علة ح

في الجملة ح

حيل الشكوك المذكورة على هذا البرهان

الاول

الثاني الثالث

الرابع

فيحصل

حادث ح

هذا الامكان ح

الامكان

ای حادث آخر مقارن له او یلزم منه علل و معلولات لا نهایة لها فان کانت تلک الشرائط سابقة علی المشروطات
فمقول الفعل المؤثرة ما کانت مؤثرة فی تلک المشروطات عند وجود تلک الشرائط ثم صارت مؤثرة معها عند
عدم تلک الشرائط فتلک المؤثریة حکم متجدد فاما ان یکون لها سبب او لا یکون فان لم یکن لها سبب کان الممکن
الذی هو فیها حادثا من غیر سبب و هو یبطل المقصود وان کان لها سبب فاما ان یکون ذاته او غیره والاول یوجب دوام تلک
المؤثریة لدوام الذات و یلزم من دوام تلک المؤثریة دوام الاثر فیکون الحادث قدیما هذا خلف والثانی ان کان
زائدا علی ذاته فاما ان یکون مقارنا لتجدد تلک المؤثریة او سابقا علیها فان کان مقارنا فاما ان یکون
وجودیا او عدمیا فان کان وجودیا فاما ان یکون هو ذلک المؤثر [illegible] او غیره والاول باطل
لاستحالة الدور [illegible] الکلام فی حدوث ذلک الحادث کالکلام فی الاول وذلک یوجب علل و
معلولات لا نهایة لها وان کان عدمیا فتعدد المستند الممکن الوجودی الی امر عدمی واذا جاز ذلک فلیجوز [illegible]
فی کل الممکنات و یلزم نفی حاجتها الی الموجب و اما ان کان السبب حصول تلک المؤثریة امرا سابقا علیها فاذا
جاز استناد الامر المتجدد الی السبب السابق جاز ذلک فی کل الممکنات و یلزم تجویز استناد کل حادث الی [illegible]
[illegible] و یلزم نفی حاجتها الی الموجب [illegible] ان نقول [illegible] هذا البرهان مبنی علی ان [illegible] المؤثرة یجب
مقارنتها المعلول فلو تسلسلت العلل کانت [illegible] واحدة و [illegible] تلک [illegible]
و [illegible] الحکم [illegible] الامکان و الاحتیاج الی السبب [illegible] فی [illegible] لفظ الکل و الجزء علیه
[illegible] لا یمنع من المقصود و کیف لا نقول فی ذلک [illegible]
[illegible] فان کل واحد منها [illegible] الحکم علیه [illegible] الکل
من حیث انه کل [illegible] مقصودة [illegible]
[illegible] فان الموجود من الحوادث [illegible]
[illegible]
ذلک [illegible] لا نهایة [illegible] علی ان کل واحد منها [illegible]
ان کل [illegible] واحد منها [illegible] الامکان [illegible] کل یوم [illegible]
[illegible] الحکم [illegible] الاحاد فی کل [illegible]
[illegible] موقوف علی الاول [illegible] کل واحد من [illegible]
بانها [illegible] و کل واحد من [illegible] الی غیر ذلک من الصور التی لا یمکن [illegible]

لکن

الجواب عن الاول

الجواب عن [illegible]

لکن هذا انما البرهان علی ان الموجب کان کل واحد من الاحاد ممکنا فهی ایضا ممکنة لاجل ان الموجب حصولها الا عند
حصول تلک الاحاد و الا کانت [illegible] من الاحاد [illegible] حصولها عند عدم تلک الاحاد فلا یکون الجمیع تلک
الاحاد هذا خلف و اذا کانت [illegible] موقوفة علی الاحاد فهی ممکنة اذ لا معنی للممکن الا ما لا یحصل الا شوته [illegible]
الا عند اعتبار حال الغیر [illegible] ان تلک [illegible] ممکنة فان [illegible] علی ان [illegible] علی ان کل
[illegible] کان کل واحد منها [illegible] ان یکون [illegible] ان تفعلوا ذلک لم یکن
[illegible] علی حدوث [illegible]
[illegible] موقوف [illegible] تلک [illegible] القدیمة علی حدوث امور یکون کل متقدم منها [illegible]
[illegible] الی [illegible] و ذلک [illegible] فاما قولکم حدوث [illegible] تلک [illegible] القدیمة
[illegible] مما مضی ان المؤثریة لیست من الامور الموجودة فی الاعیان [illegible]
ذکره فی فصل [illegible] ان [illegible] انه یلزم من القول [illegible] وجود [illegible]
[illegible] هذا الموضع [illegible] بان المؤثریة لیست [illegible]
علی حال [illegible] الباطل المذکور واذا ثبت ذلک [illegible] حصول الحادث المتقدم [illegible]
منها الحادث [illegible] الحادث المتقدم [illegible] الحادث [illegible] الحادث المتقدم [illegible]
من [illegible] الحادث [illegible] هذا الموضع [illegible]
الحادث [illegible] علی ابطال التسلسل [illegible]
و [illegible] المعلول الاخیر [illegible] انه معلول و لیس بعلة [illegible]
انه [illegible] معلول [illegible] العلل و المعلولات [illegible] النهایة کان [illegible]
[illegible] الوسط [illegible] ان یکون [illegible] معلولا لما فوقه فاما ان [illegible]
حکم الوسط [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] الطرف [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] البرهان الثامن [illegible]
[illegible] الشیء [illegible]
[illegible]
[illegible] الاول [illegible] ان یکون [illegible]

الجواب عن الشک الرابع

البرهان الثامن

علی کل حال هو

[illegible]

جهر او وذلك محال لقياس الوجوب ما هي اعداده الحادثة وهو المطلوب ان الوفق بين ذلك وبين الدلالات الحكمية والنفوس
الانسانية المغايرة تحصل فرضه في وجوب تناهي الاجسام **الفصل الخامس** في وجوب حصول الشيء عند
حصول العلول العلول لما كان في ذاته ممكن الوجود والعدم فما ترجح احد طرفيه على الآخر احتياج الى المرجح ولا بد ان
يكون ذلك المرجح حاصلا حال حصول الترجيح ولا كان الترجيح غنيا عنه ثم المرجح لما اقتضى ان يكون عدمه ممتنعا وجب ان
يكون متوجبا فاذن لا بد من حصول المرجح حال حصول الترجيح وذلك هو المطلوب **الفصل السادس** في
وجوب حصول المعلول عند حصول العلة التامة قيل كون الباري تعالى مؤثرا في وجود غيره اما ان يكون لذاته المخصوصة او لامر لازم
لها او لامر غير لازم لها فان كان كونه مؤثرا لذاته المخصوصة او للوازمها وجب ان يكون دائما مؤثرا الآن ما به
يكون المؤثر مؤثرا متى تحقق صدور الاثر عنه اما ان يكون ممكنا او واجبا فان كان ممكنا استند الى سببا
لان الممكن لا يترجح احد طرفيه على الآخر الا لمرجح لا يصير المؤثر مؤثرا الا مع ذلك المرجح وقد فرضنا انه مؤثر بنفسه
غير متوقف على شيء آخر هذا خلف ثم ان الكلام في صدور الاثر عن المؤثر بعد انضمام ذلك المرجح اليه باق فان كان
ايضا بالامكان لزم افتقاره الى مرجح آخر وتسلسل فثبت انه متى وجد المؤثر مستجمعا لجميع الامور التي باعتبارها كان
مؤثرا وجب دوام ذلك الاثر بدوامه لما ان كانت فاعلية لذاته المخصوصة او لشيء من لوازم ذاته كانت
لا تنفصل وذلك الامر المنفصل ان كان حادثا فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل بل لا بد وان ينتهي
الى واجب الوجود فيعود الكلام الى انه يلزم من دوامه دوام التقوم وذلك الحكيف بان ينتهي ذلك الى حادث
وقع او تصير ارادة او داعيا او ارادة او الى شيء يحدث فان قيل الباري فاعل مختار ويجوز ان يكون مختارا باختيار
عدم احداث شيء ثم يحدث في وقت معين دون سائر الاوقات فنقول الجواب كان يمكنه ان يختار العالم في
غير ذلك الوقت او ما يمكنه فان لم يكن ذلك فهو موجب لا مختار وايضا فلان اختيار ايقاع ذلك
الفعل يحصل عنده فوجه فذلك الاختيار لا يكون واجبا لذاته ولا يكون ايضا من لوازم ذاته فلا بد وان
يكون تحدده لامر غير ذاته وذلك محال لان ما عدا ذاته مستند الى اختياره فلا يجوز ان يكون اختياره مستندا
الى ما عدا ذاته وان كان يمكنه ان يختار ايقاع العالم في غير الوقت الذي اختار ايقاعه فيه لم يترجح احد الاختيارين
على الآخر الا لمرجح وذلك المرجح ان كان اختيارا آخر تسلسلت الاختيارات او ينتهي الى ذاته وذلك يعود الى
ما قلنا وعند ذلك تفرقت الناس فرقا فذكروا من الاجوبة طرقا فمنهم من قال يجوز ان يختار المختار احد
الامرين دون الآخر كما ان الهارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه
فانه يسلك احدهما دون الآخر لا لمرجح ومنهم من قال كون الارادة منه مرجحة غنية فعلت لها والعلة النفسية

الفصل الخامس في وجوب حصول الشيء عند حصول المعلول

الفصل السادس في وجوب حصول المعلول عند حصول العلة

متى ر

المرجح

بلا مرجح

كان يمكنه

صفة نفسية

لاتعلل

لا تعلل كما لا تعلل كون العلم علما والقدرة قدرة ومنهم من قال ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات فيعلم ان اي المعلومات
سبق وايها لا يقع وما علم منه انه سيقع يكون واجبا لانه لو لم يقع لانقلب علمه جهلا واذا كان هو مقتضيا للوقوع
بغيره ممتنع الوقوع لانه لم يرد وما علم انه يقع ولا يمر ابدا ولان اراد والمحال محال ومنهم من قال ان افعال الله تعالى
غير خالية من المصالح وان كنا لا نعلم تلك المصالح فتخصيص الباري تعالى ايجاد العالم بوقت معين لاجل انه تعالى
عالم بان حصول العالم في ذلك الوقت يتضمن مصلحة ولو وقع العالم في غير ذلك الوقت لما حصلت تلك المصلحة ومنهم
من قال انعدم صدور الفعل عنه في الازل ليس لامر يرجع الى الفاعل بل لامر يرجع الى الفعل من حيث ان الفعل حال او الازل
ما لا اول له والجمع بين الاولية وعدم الاولية متناقض فهذه الثلاثة الوجوه ثم انهم عارضوا هذا الكلام من وجوه الاول
ان الجسم يتشابه الاجزاء ثم تعينت فيه النقطتان القطبيتان مع انه كان جائزا في العقل ان يكون القطبان غيرهما وكذلك
تعينت فيه دائرة لان يكون منطقة دون سائر الدوائر وتعين خط لان يكون محورا دون سائر الخطوط
الثاني لكل فلك حركة مخصوصة الى جهة معينة ويجوز في العقل وقوع تلك الحركة في غير تلك الجهة وكذلك لكل حركة معين
من السرعة والبطء مع انه كان يجوز في العقل ان يكون اسرع منها او ابطأ الثالث تخصيص العالم بمقدار
معين دون ما هو اعظم منه او اصغر مع حكم العقل بالبديهة على حكمهما بالجواز متعين تلك الحكمة الا انه جرم الفلك متشابه الاجزاء
ولكل كوكب اختص بموضع معين من الفلك والعقل يجوز حصوله بمكان الكوكب الآخر فان مكان الكوكب الآخر
مساو له لان الفلك غير متشابه الاجزاء اختصاصه بذلك الموضع من الجائزات ولا علة الا مرجح ان
العالم قديم الذات الا انه ليس قديم الصفات فان الحركات والتغيرات ظاهرة وذلك لاجل حصول صفات
ونرى الصفات اخرى في نهاية طرق [illegible] فهو حوادث للباري فنحن نسند اصل العالم اليه تعالى مع انه
يكون محدثا بهذا الجميع ما حصلناه ما يمكن ان نذكر من جانب المعترضين اجاب الفلاسفة عنه فقالوا لا نقول لم
لا يجوز ترجيح احد الاختيارين على الآخر لا لمرجح لما ذكرنا من وجهين الاول ان الطريق الى اثبات واجب الوجود
هو ان الجائز لا يترجح من المؤثر فلو بطلت هذه القاعدة لم يمكنا اثبات الصانع الثاني ما سبق من ان
احتياج الممكن الى السبب انه معلوم بالبديهة ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ولعجز اليه ضميرا وما اورده
من الصور فانا لا نجد من يرجح امتنع حصول الترجيح وذلك كما يجده العاقل من نفسه فانه عند تساوي الجهات
تقف في موضع لا يتحرك ثم لم يظهر مرجح واما قولنا ثانيا كون الارادة مرجحة صفة نفسية فلو كون الارادة
مقتضية للترجيح صفة امرا ذاتيا فاما هذا المرجح فلو فان قالوا لو كانت مرجحة المعينة مقتضية لها لكان مطلق
مرجحة مقتضيا لها فنقول لا لان المرجحة المطلقة لا توجد وانما الموجود مرجحة خاصة هي دافعة على وقت

الوجه م

الاول

الفلك جسم م

الثاني

الثالث

الرابع

كلها

الخامس

مرجح

لجواز ضد تعلقها سببا كان الممكنات اما مستندة عنه موثر الا من حيث انها ممكنة بل من حيث انها لا تخلو اما من
احد طرفي الوجود والعدم الذي هو متعلق الامكان واما قوله ثالثا انه تعالى يريد بما يعلم انه سيقع مفعول على بود ديه
في وقت كذا يقع لكون ذلك الشيء متعين الوقوع في ذلك الوقت المعين وتعين وقوعه في ذلك الوقت
بنفسه لقصده الى ايقاعه في ذلك الوقت فلو كان قصده الى ايقاعه في ذلك الوقت تبعا للعلم بحصوله في ذلك
الوقت لزم الدور واما قوله رابعا انه اختصه بذلك الوقت رعاية لمصالح العباد فحصول المصالح مترتبة على وقوعه في
ذلك الوقت ثم ان يكون من لوازم ذلك الفعل ترتب عليه مثلا وجود ما يكون كذلك لا يكون
مرجحا لوقت دون وقت اما ان يكون من لوازم وجود ذلك الفعل ترتب تلك المصالح على حصوله في ذلك
الوقت دون سائر الاوقات من قبيل المجازات فيتسلسل الكلام الى انه لماذا ترتب حصول المصالح في ذلك
الوقت ولم يترتب في وقت اخر اللهم الا ان يكون الموثر في ذلك الوقت فيكون ذلك الوقت لمرا
وجوديا والاوقات ... لا بداية لها وهي ممكنة الوجود وصادرة عن الباري فموثرية الباري تعالى يكون
واحدا وهو المطلوب وايضا تكليف لتضيع الفعل بان يفعل الفاعل لو زاد في مقدار هذا العالم ذرة لا يحس
باضعاف اعني انما يطلب مصلحة العباد ولو قدم خلقه على الوقت المعين زمانا لا يحس باضعافه ولطلب
مصالح المكلفين فايضا فان افعال الله لو كانت متوقفة على رعاية المصالح لاستحال ان يكلف من علم منه
انه يكفر لان الايمان منه محال لان عدمه يودي الى المحال وهو انقلاب علمه جهلا فكذلك التكليف لا
يفيده الا استحقاق العقوبة وذلك ينافي رعاية المصالح وايضا فسوف انه يقتضي ان يكون فاعلية واجب
الوجود. ... واما قوله خامسا انها تحصيل الامتناع وجود الفعل فجوابه من وجهين الاول انا لا نسلم
ان الفعل ... مسبوق بعدم بالزمان والثاني ان كون العالم ممكن الحدوث ليس له ابتدا اذ لا وقت
يفرض الا ان يكون مبدا الامكان الا وهو ممكن الحدوث قبله فانه لا يصير ازليا بان يوجد قبله بحيث واحده
واذا اقتضيه ان يكون الامكان مبدا ثبت انه دائما ممكن الحصول واما قوله سادسا سائر لتعين النقطة المنطقة
دون سائر النقط فجوابه ان تلك النقط انما توجد بالفعل بتوسط الحركة فانه لولا الحركة لما كانت هناك نقط اصلا
والحركة التي بسبب تعين تلك النقط المنطقية ممتنعة وقوع الحركة المحور متوقف على الوجه المخصوص الا ويكون القطب
تلك النقط واذا تعين القطبان لزم من تعينهما تعين المحور واما تعين المنطقة فهو تابع لتحرك الصافات
لولا الحركة لم يتعين دائرة الا ان يكون منطقة واما قوله سابعا انه اختصت الحركة بجهة دون جهة فجوابه
ان لم ... ذلك ... الاول ان اختيار الحركة الغربية واختيار الشرقية والبطو مختصة بالسافلات لكنه

ان الحكم

ايقاعه

يقتضى ر

لم لا يحصل

ان الحكم خصوصية والنسبة الاخرى متساوية في الحركات في المفعول واما قوله تاسعا فانما اختص الكوكب المعين بذلك
الموضع دون غيره فجوابه ان كون موضع الكوكب من الفلك متعينا قبل حصول الكوكب فيه فانه يوجد السؤال لزمان فاما اذا كان
تعين تلك الاجزاء والمواضع بسبب اختصاصها بها فان ذلك الجزء انما صار ذلك الجزء الا لحصول ذلك الكوكب
فيه الا لكان متعينا من غيره كذلك الحركة والنقطة ثم ان الكوكب بعد اختصاصه بذلك الموضع امتنع عليه التبدل
والانتقال لامتناع الخرق على الفلك واما قوله عاشرا ان هذه الحوادث كيف تستند الى القديم فمنقول القديم قد يكون
متعددة وقد يكون مؤثرة اما المتعددة فجائز تعددها على المعلول الذي ليس مؤثرة في الوجود بل هي اقرب الى
المعلول واما المؤثرة فانها يجب ان يكون مقارنة للاثر موجودة معه مثاله ان الافعال الطبيعية هي ان الثقل علة لهوي
ثم ان الثقيل لو ينتهي بالحركة الى حد من حدود المسافة الا بعد ذلك الانتهاء سببا استعداده للحركة منه الى الحد
الذي يليه فالحركة السابقة علة لحصول الاستعداد والمؤثر في وجود الحركة هو الثقل وهو موجود مع الاثر ومثاله من
الافعال الارادية ان من اراد الحج فان تلك الارادة الكلية تكون سببا لحدوث ارادات جزئية متجددة تكون
كل واحدة منها علة بالوصول الى اخر فانه لا ينتهي بالحركة الى حد من حدود المسافة الا ويكون انتهاؤه الى ذلك
الحد سببا لان تحدث له قصد اخر الى ان يتحرك منه الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك الحركة هو القصد
الكلي وهو مقارن لجميع اجزاء الحركة موجود معها واذا عرفت ذلك فنقول ان هذه الحوادث سببا قديما
ازليا الوجود وهو الواهب للصور والمفيض للوجود لكن فيضانها عنه موقوف على صيرورة المادة
مستعدة للقبول فذلك الفيض وصيرورة المادة مستعدة بعد ان لم تكن انما يكون بتوسط الحركات والتغيرات
حتى يكون كل سابق علة لاستعداد المادة لقبول اللاحق فاذن لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا
بتوسط حركة تقرب العلل الى المعلول وتجعل المادة مستعدة لقبول ذلك التاثير واي شيء يفرض ان يكون
اول الحوادث فلا بد ان يكون قبله حركة وتغير يكون سببا لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت
فعلى هذا السبيل يكون حدوث هذه الحوادث فان قيل تجدد موثرية المؤثر ... عنه فان المؤثرية
حكم اضافي لا وجود له في الخارج فلا يستدعي علة ومع ذلك فالوضع منقوض ... على دوام الفاعلية فنقول لابد
للحوادث من ابتداء ... ولا بد وان يكون اسبابها حادثة او مستمرة لكن الامور حادثة فاما ان يكون
حدوثها لحدوث عللها دفعة واحدة او لحدوث ... عللها معا والقسم الاول يوجب وجود علل و
معلولات غير متناهية معا وهو محال فاذن حدوثها لاجل تعاقب عللها معا وذلك التعاقب لاجل ان
السابق علة لصيرورة ذلك الحادث مستعدة لقبول الفيض من واهب الصور فتلك الامور المتعاقبة

جزء م

اما ان يكون آنية او زمانية فان كانت آنية لزم تتالي الآنات وقد بطل ذلك ايضا فلا يكون بينهما اتصال
بل يجب ان يتخلل بينهما زمان فلا يكون وجود شيء منهما متعلقا بوجود الآخر فلا يكون السابق منهما واجبا لانتهائها الى
الآخر فلا يكون هو معدا ولو فرض كذلك خلف فاذن ليس تلك الحوادث اتصال فاذن الآنات
غير موجودة بالفعل بل في فرضها في ذلك الشيء فرضا بحسب ما يفرض فيه ان كان مشتركا بين جزئين ويكون
نهاية للماضي وبداية للمستقبل والذي هذا حاله هو الزمان والزمان متعلق الوجود بالحركة فثبت ان السبب
لحدوث الحوادث امر متصل غير مركب من امور غير قابلة للقسمة وذلك ايضا مستند من مبادي نفي الجزء الذي لا يتجزى
فظهر منه انه يمتنع حدوث حادث الا وقبله حادث آخر لا الى نهاية فاما ادلة المثبتين لما خلقه الباري تعالى بداية
زمانية فمن وجوه الاول ان الفعل لو كان ازليا والازل لا اول له والجمع بينهما متناقض ثم ان الحركة التي لا بداية لها
محال من وجوه ذكرناها في باب الزمان وحيث ضعفها فتشتمل الآن على شبهة المتكلمة ما قدمناه. الفصل السابع

في انه لا يشترط في الفعل تقدم العدم عليه وفيه عشرة براهين الاول المحتاج الى العدم السابق اما ان يكون هو
وجود الفعل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه ومحال ان يكون المفتقر الى العدم السابق اما ان يكون هو
وجود الفعل لان الفعل لو افتقر في وجوده ان يكون المفتقر الى العدم السابق الى العدم لكان ذلك
العدم مقارنا له والعدم المقارن مناف لذلك الوجود ومحال ان يكون المفتقر اليه هو تأثير الفاعل لان
تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارنا للاثر ووجود الاثر ينافي عدمه والمنافي لما يجب ان يكون مقارنا يجب ان يكون
منافيا والمنافي لا يكون شرطا فاذن لا الفعل في كونه موجودا حاصلا ولا الفاعل في كونه مؤثرا مفتقر الى العدم
السابق فان قيل ان الفعل لا يفتقر الى العدم من حيث انه ممكن الحصول ولكن لم لا يجوز ان يكون افتقاره
اليه من حيث انه فعل فان الفعل هو الذي سبقه عدم ومن حيث هو كذلك لا يكون الا مع تقدم العدم فنقول
لا شك ان الممكن الوجود اذا نظر اليه من حيث هو مسبوق بالعدم فانه لا يعقل الا كذلك ولكن اذا نظر
اليه من حيث انه مستند في وجوده ومحتاج الى المؤثر فهو من هذا الوجه غني عن العدم اذ لو اعتبر العدم لكان
مقارنا والعدم المقارن ينفيه الثاني ان العالم اما ان يكون ممكن الوجود دائما او لا يكون فان كان باطل
الوجه الاول لم يكن امكانه ثابتا دائما وهو ايضا غير واجب الوجود لزم ان يكون ممتنعا لما هو هو والممتنع
لما هو هو لا ينقلب ممكنا والا لارتفع الامان عن القضايا العقلية والثاني باطل لانه صيرورته ممكن الوجود
اما ان يكون لما هو هو فيلزم ان يكون كذلك ابدا او لامر من خارج وذلك الامر الخارج اما ان يكون لازما
للهوية فيكون الامكان دائما او غير دائم والكلام فيه كالكلام في الاول وهو تمام الكلام فان الامتناع الازلي ان

كان

كان لما هو هو لم يتغير ارتفاعه الآن بل ما فيه الشيء فلماهيته يأتي عن ارتفاعه وان كان ذلك الامتناع لا لنفس
الماهية بل لامر منفصل وذلك المنفصل ان كان ازليا فاما ان يكون واجب الثبوت فيلزم امتناع ارتفاعه
وان لم يكن واجب الثبوت فالكلام فيه كالكلام في الاول حتى ينتهي بالاخرة الى واجب لذاته ولزم امتناع ارتفاع
فان قيل ذلك الامتناع بالآخر وسنبين الى هو واجب الوجود لذاته لكن تأثيره في ذلك الامتناع موقوف على
شرط فاذا زال ذلك الشرط زال ذلك التأثير فنقول ذلك الشرط ان كان واجبا لذاته امتنع ارتفاعه فامتنع
ارتفاع الامتناع وان لم يكن واجبا لذاته فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا تسلسل بل ينتهي الى موجود واجب الوجود
لذاته فثبت انه لا يمكن دعوى امتناع حصول الممكنات في الازل ثم لا يمكن ان يقال بان المؤثر ما كان يمكن ان يؤثر
فيه لان امتناع ذلك المؤثر اما ان يكون لان الجهة التي باعتبارها يصح التأثير ممتنع الحصول او لانه وجد مانع
الاول فلا يخلو اما ان يكون امتناع حصوله لما هو هو بحسب لما هو مطلقا او لامر من خارج وذلك الخارج ان كان
واجب الوجود لذاته فاما ان يتوقف تأثيره على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف او توقف وكان ذلك الشرط واجبا
دوام ذلك الامتناع وان لم يكن واجبا فالكلام فيه باق الى ان ينقطع الاستناد عند واجب الوجود وان لم يتوقف
على شرط لزم امتناع وان الثالث هو ان المانع لا يخلو اما ان يكون واجبا فيلزم تعذر ارتفاعه او ممكنا والكلام فيه
ما تقدم فثبت ان استناد الممكنات الى المؤثر لا يقتضي تقدم العدم عليها وعلى هذه الطريقة اشكال الا انا نقول
الحدوث اذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقا بالعدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن ان يقال بان امكانه مخصص
دون وقت لما ذكرناه من الادلة فاذن امكانه ثابت دائم ثم لا يلزم من دوام امكانه خروجه عن الحدوث لانا
لا نعتبره من حيث كونه مسبوقا بالعدم كانت مسبوقيته بالعدم جزءا ذاتيا له والجزء الذاتي لا يرتفع واذا لم يرتفع دام
امكان حدوث الحادث من حيث انه حادث خروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة فهذا اشكال لا بد من حله
الثالث ان الحوادث اذا وجدت واستمرت فهي في حال استمرارها وبقائها اما ان يكون محتاجة الى المؤثر او لا يكون
فان لم يكن محتاجة الى المؤثر فاما ان يكون لاجل انها خرجت من الامكان او يكون مع انها بقيت على الامكان
استغنت عن المؤثر ومحال ان يقال انها خرجت عن الامكان لنفسها اذ وجبت اما لذاتها فلان الممكن لذاته لا يصير
واجبا لذاته والقضية اولية واما ثانيا فلان امكان الممكنات اما ان يكون لذواتها او لا يكون فان كان امكانها
لذواتها فهو لا يكون ولوازم ذواتها فهو اذا ممكن الوجود وان كان امكانها لامر منفصل فيكون ثبوت
الامكان لها ممكنا فيكون له امكان آخر فتقوم امكان منفصل والامكان امكانها الى ما لا نهاية وذلك يفضي الى ما لا
نهاية له واما ثالثا فلانها ان لم يكن ممكنا في وقت فلو صارت ممكنة فقد صار الامكان امرا حادثا وكل ما كان حادثا

فهو لذاته ممكن والممكن ممكن لذاته والآن هذا اختلف فثبت انها حال بقائها ممكنة ففي حال بقائها محتاجة الى المؤثر
لذاته لان جهة الحاجة انما هي الامكان فيجوز ان لا يحتاج لما انها تحتاج لما هو هو فان لم يحتج لم يكن احتياجها الى السبب
لذاته وقد فرض ذلك هذا خلف فان قيل لم لا يجوز ان يكون احتياجها باعتبار قيد زائد فنقول الآن ذلك
القيد الزائد اما ان يكون باعتبار ان يتحقق فيه الوجوب او الامتناع او لا الوجوب ولا الامتناع فان تحقق فيهما الوجوب
والامتناع لزم ان يكون جهة الحاجة هي الوجوب او الامتناع هذا خلف وان لم يتحقق فكذلك فنسبة الكلمات جهة الحاجة
هي الامكان فاذن الحاجة هو الامكان لا امر زائد عليه وقد فرض انه ليس كذلك هذا خلف فان قيل الشيء اذا دخل
في الوجود فقد صار اولى بالوجود فنقول تلك الاولوية اما ان يكون من لوازم الوجود او لا يكون من لوازمه
والاول يوجب المحال لانه اذا امتنع الوجود تحققت الاولوية انفكت عن المؤثر واذا لم يوجد المؤثر لم يتحقق — واذا تحققت الاولوية
الوجود فاذن وجوده يؤدي الى عدمه وذلك محال وان لم يكن من اللوازم بل من العوارض المتجددة
كان ذلك محالا [illegible] اوجه اما اولا فلانا اذا اسندنا الذات حال بقائها الى السبب فيكون [illegible] — الاول
وهو المطلوب واما ثانيا فلان تلك الاولوية محتاجة الى وجود شيء فيستحيل ان يكون وجود الشيء معللا بها واما ثالثا — الثاني
فان تلك الاولوية محتاجة الى السبب والذات محتاجة الى الاولوية فالذات محتاجة الى سبب الاولوية بواسطة — ط
الاولوية فلا يكون الذات غنية عن السبب وهو المطلوب الرابع ان افتقار الاثر الى المؤثر اما ان يكون لانه — الثالث
موجود في الحال او لانه كان معدوما او لانه مسبوق بالعدم ومحال ان يكون العدم السابق هو المقتضي فان العدم — الرابع عشر
نفي محض فلا حاجة الى المؤثر اصلا ومحال ان يكون هو كونه مسبوقا بالعدم لان كون الوجود مسبوقا بالعدم
كيفية تعرض للوجود بعد حصوله على طريق الوجوب فان حصول الوجود وان كان على طريق الجواز الآن وجوده
على نعت المسبوقية بالعدم كيفية لازمة بعد وقوعه فاذن يستحيل ان يقع الا كذلك ومن المعقول ان يكون الشيء
جائز الوقوع ثم يعرض له بعد الوقوع امر ما فان الاثر نفسه ممكن الوجود والآن انها متى وجدت زمنها الاول
على طريق الوجوب فكذلك وجود الحادث ممكن لكنه بعد وقوعه يكون واجبا ان يكون مسبوقا بالعدم والواجب
غني عن المؤثر فاذن المقتضي هو الوجود المجرد او الوجود حال [illegible] والاول حق لان الوجود بشرط ان
لا يكون معه ما ينفي وجوده واجب ولهذا اذا اخذنا الممكنات بشرط الوجود صارت واجبة فانا نقول الممكنة
ممكنة لا [illegible] ثم نقول الكتابة واجبة لانسان ما دام كاتبا فانه حال كونه كاتبا ممتنع ان لا يكون كاتبا فعلمنا
ان المفتقر الى المؤثر الوجود من حيث انه عارض للماهية لا يكون الماهية مفتقرة اليه فاذن لا تاثير في — الخامس عشر
الافتقار لتقدم العدم الخامس ان ثبت ان يتوقف جهة افتقار الممكنات الى المؤثر [illegible] المؤثرات

منها على الحدوث او لا يتوقف فالاول هو المطلوب [illegible] في باب القدم والحدوث فثبت ان الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار
السادس عشر الممكن اذا لم يوجد بعد عدمه اما ان يكون لعدمه او لا لامر ومحال ان يكون لا لامر فاذن يكون معدوما — السادس عشر
لما هو هو وكل ما هو كذلك فهو في عدمه محتاج الى [illegible] الوجود فاذن الممكن العدم ممتنع الوجود هذا خلف ومحال ان يكون
لامر لان ذلك المؤثر لا يخلو اما ان يشترط في تاثيره تحقق اثره او لا يشترط ومحال ان يشترط ذلك فان الكلام
مفروض في العدم السابق على وجوده والعدم المحض [illegible] فاذن لا يشترط في اسناد عدم
الممكنات [illegible] واذا كان العدم الممكن مستندا الى مؤثر من غير شرط [illegible] فعلمنا ان الحاجة الى الافتقار
لا يتوقف على [illegible] وهو المطلوب السابع عشر واجب الوجود لذاته يمتنع ان يكون اكثر من واحد فاذن صفات واجب — السابع عشر
الوجود هي تلك الامور الاضافية والسلبية على رأي الحكماء والصفات والاحوال والاحكام على اختلاف
رأي المتكلمين [illegible] ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت باعتبار ذاتها بل انما هي ممكنة الثبوت في انفسها واجبة
الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت ان التاثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه فان
قالوا ان تلك الصفات والاحكام ليست من قبيل الافعال ونحن نقول بوجوب سبق العدم في الافعال — انام
فنقول ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التعويل فيها على مجرد الالفاظ فاذا كان لا تقدمه العدم لا يسمى فعلا
لكن ثبت ان ما هو ممكن الثبوت لما هو هو يجوز استناده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الاثر واذا
كان ذلك معقولا لم يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع اللهم الا ان يمتنع صاحبه عن اطلاق لفظ
الفعل وذلك مما لا يعود الى فائدة عظيمة الثامن عشر لوازم الماهية معلولة لها وهي غير متأخرة عنها زمانا — الثامن عشر
[illegible] ان كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ليس الا لانه مثلث فانه لو كان لامر منفصل لصح ان يوجد
المثلث لا على هذه الصفة ثم ان اقتضاء الماهيات لهذه اللوازم ليس بعد تقدم زمان وجدت فيه عارية عن
هذا الاقتضاء فانا لا نعرف زمانا اصلا الا والمثلث يقتضي هذا الاقتضاء بل نزيد فنقول ان الاسباب مقارنة
لمسبباتها مثل الاحراق يكون مقارنا للاحتراق والالم مقترن بسوء المزاج ولو توقف الانفعال الى زمان [illegible]
مما لا يحتاج فيه لكون اقرب الى الغرض وهو كون العدم [illegible] والقدرة مقارنة [illegible] من
القبول [illegible] ولذلك يوجد مقارنا لاثارها غير متقدمة عليها فعلمنا ان مقارنة الاثر في الزمان لا يبطل جهة — التاسع عشر
الاستناد التاسع عشر وهو ان الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود فان الشيء
حال وجوده لا يمكن الا ان يكون موجودا وكذلك حال العدم من حيث انه معدوم يكون واجب العدم لانه
حال العدم لا يمكن الا ان يكون معدوما والحدوث عبارة عن ترتب شيئين الى الشيء لو نظرنا اليهما واخذنا

لما امتنع حالة م
كلتي

الماهية من حيث انها في حالة او في حالة كانت الماهية في كلتيهما كالشيء على كلتي الحالتين واجبة والماهية من حيث
هي واجبة غير مفتقرة الى المؤثر فان الشيء من حيث هو واجب يمتنع استناده الى المؤثر فان الحدوث من حيث هو
حدوث مانع من الحاجة فاذن ما لم يعتبر الماهية من حيث هي هي لم يرتفع الوجوب اعني وجوب الوجود في زمان
الوجود ووجوب العدم في زمان العدم وهو بعد الاعتبار يحتاج الى المؤثر فعلمنا ان الحدوث من حيث هو حدوث
مانع من الاحتياج وان المحوج هو الامكان الخاص جهة الاحتياج لا بد وان يتحقق مع المؤثر كما كانت لا مع المؤثر
والا لبقيت الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر فلو جعلنا الحدوث جهة الاحتياج الى المؤثر لكان الحدوث مع المؤثر كهو لا
مع المؤثر اي ان الحدوث هو الوجود بعد العدم وسواء كان ذلك الوجود بالفاعل او لا بالفاعل فهو وجود
بعد العدم وسواء اخذ حال الحدوث او حال البقاء فهو في كليهما وجود بعد العدم فاذن هو مع المؤثر كهو لا مع
المؤثر لا يبقى كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا يبقى ممكنة البتة فعلم ان الحدوث لا يصلح جهة الاحتياج
واما الملحدون فعند احتجوا بوجوه ارتقوا الاول ان ايجاد الموجود محال فلا بد وان يكون الفعل حال عدمه حتى
يتحقق الاحتياج الثاني لو قدرنا موجودين قديمين لم يكن احتياج احدهما الى الثاني اولى من العكس لانه
لا مزية لاحدهما على الآخر الثالث قد ثبت ان موجد العالم فاعل مختار والقصد والداعي لا يكون ولا
يتعلق الا بالاحداث لانا نجد من انفسنا تعذر القصد الى تكوين الكائن الى ايجاد الباقي اذ او جد استغنى عن
ايجاده فكذلك ينبغي الامتحان والجواب في نعم ايجاد الموجود محال ان عنوا به ان اعطاء الوجود للموجود مرة
اخرى محال فهو حق لا نزاع فيه وان عنوا به ان الوجود الواحد لا يمكن ان يبقى هو بعينه متعلقا بالمؤثر
فهو مصادرة على المطلوب الاول [illegible] وهو محال احتياج القادرية الى القدرة والعالمية الى العلم وكذا
الحياة واما الثاني فنقول ان كون الشيء علة ليس لانه قديم حتى يلزم ما ذكرتموه وكما انه ليس كون الشيء
علة لاجل كونه حادثا حتى يقال انه ليس احد الحادثين بالعلية اولى من الآخر بل كون العلة علة لخصوصية
ذاته وحقيقته وماهيته وهو لا هو يقتضي التقدم بالعلية والذات فان قيل فاذا كانا متلازمين
يستحيل انفكاك احدهما عن الآخر فيلزم من ارتفاع كل واحد منهما ارتفاع الثاني فاذا لزم من ارتفاع
المعلول ارتفاع العلة كان وجود العلة محتاجا الى وجود المعلول لم يكن العلة علة فنقول لا ارتفاع المعلول
لا يوجب ارتفاع العلة بل يعرف ارتفاع العلة كان وجوده لا يوجب وجود العلة وانما يعرف
وجودها على معنى انه لولا وجوده او عدمه اولا والا لما كان للمعلول وجود او عدم واما الثالث وهو
ان القصد لا يتعلق بالاحداث والايجاد الا حال العدم فنقول انه احتاط الآن ابتداء القصد الى

انما هو

الثاني من العشرة
يكون م
فيلزم المحال المذكور ان وجب الامكان حينئذ الاحتياج فهو عند المؤثر
احتج [illegible] اربعة
الاول
الثاني
الثالث
الرابع
الجواب

انما هو الى اشد التكوين اما لو سلم القصد والداعي واتم تعلقهما فذلك ممكن فاذن ان اعتماده
في ذلك مع المصادرة على المطلوب وانه الى اي يقول الجاليسي على تحفظ الشكل بل هو علة لانتقال الاجزاء الى
تلك المواضع وذلك الانتقال يبطل عند بطلان تحقق الفاعل واما بقاؤه على تلك الاوضاع فانه من
الثقل ما يقتضي الميل الى الاسفل وما فيه منهما من اليبوسة حافظ لتلك الاشكال الفصل الثامن
في العبارة اعلم انه ليس لمانع ان يمنع من اطلاق لفظ الفعل على ما لم يتقدمه عدم لانا نقول انه فعل
واوجد وصنع بعد ان لم يكن الفعل حاصلا وموجودا اذ فعل بآلة او باختيار او بطبيعة فيما [illegible]
في هذا الكلام والامر فيه لانا علمنا ان الفعل اعم من الفعل المسبوق بالعدم وقد بينا ان عدم التقدم على
التغير لا ينفي من الحاجة فاذن اطلاق لفظ الفعل على ما وجوده محتاج الى الغير يكون جائزا الفصل
التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمعلولية قد ذكرنا شيئا مما يتعلق بذلك في باب الماهية فلنتكلم ههنا
من طريق آخر فيقول الظن يتوهم ان في وجود الاشياء هو المعلول فقط وبسبب هذا الظن ما وقع جمع من كلام
الافاضل والاقدمين ان الماهيات غير معلولة وهذا باطل من وجوه ثلثة الاول انا بينا ان الوجود
وصف غير مستقل بان يوصف بالزوال والطريان بل الماهية هي الموصوفة بذلك فكيف يمكن ان
يجعل الوجود وحده هو المعلول الثاني لو كان تاثير العلة في الوجود وحده والوجود وحده طبيعة واحدة
لكانت علة صالحة لكل معلول جارية ان الماء اذا سخن بعد ان لم يكن متسخنا فتلك السخونة ماهية من الماهيات
فيضان الوجود عليها من المبادي المفارقة الفياضة اما ان يتوقف على شرط او لا يتوقف فان لم
يتوقف لزم دوام وجودها لان الماهية اذا كانت قابلة ابدا والفاعل فياض ابدا وجب دوام الفيض
واما ان يتوقف على شرط من الشرائط وجود السخونة او ماهيتها فان كان المتوقف هو وجود السخونة
فهو باطل لان ملاقاة النار شرط لوجود البرودة ووجود البرودة مساوي لوجود السخونة فليس ملاقاة
النار شرطا لوجود السخونة لان ما كان شرطا لشيء كان شرطا لامثاله ولو كان كذلك لوجب حصول السخونة
عند ملاقاة الماء لان الماهية قابلة والفاعل فياض وما هو الشرط قد حصل فيجب حصول المعلول فيلزم
من هذا الاصل كل شيء عند حصول كل شيء حتى لا يختص شيء من الحوادث بشرط ولا علة وكل ذلك باطل
بديهة الحس وان كان المتوقف على ذلك الشرط هو ماهية السخونة كانت تلك الماهية متوقفة على الغير وكل
ما يتوقف على الغير [illegible] سببا ولا محالة ينتهي الى واجب الوجود فظهر ان علة الممكنات ليست علة لوجودها
فقط بل لماهيتها الثالث ان [illegible] بمعنى انه فرق بين اعتبار وجود الاحتراق من حيث هو ذلك

ادعيتم
الفصل الثامن في العبارة
الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمعلولية
الاول
الثاني
كل حق
فالمتوقف على تلك الشرائط
لشيء بحسن
الثالث

الوجود وبهذا الاعتبار موصوفية ماهيته للاخراف بان الوجود وبما ان الوجود يمتنع ان يعرض له الامكان
من حيث هو وجود فامتنع ان يعرض له الحاجة من تلك الحيثية او النسبة ماهية الشيء الى وجوده تعرض
له الامكان ونسبة نوع من الحاجة فلا جرم المحتاج هو الماهية في وجودها لا ان المحتاج هو نفس الوجود فقط
وانما قيل من ان الماهيات غير مجعولة فقد ذكرنا فيما مضى تاويله **الفصل العاشر** في ان الوجود
وحده لا يصلح معلولية وكذلك الامكان وحده غير صالح لمعلولية فليبين ذلك او الغي الامكان فنقول
الامكان امر عدمي والامور العدمية غير صالحة للمؤثرية فالامكان غير صالح للمؤثرية اما الصغرى فقد مضى
بيانها واما الكبرى وهي ان الامور العدمية لا يصح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب ولان سبب الشيء
ما يقتضي ثبوت الشيء فالمقتضي لثبوت شيء لا بد ان يكون له تعين وخصوصية باعتبار ما يتميز من ليس بسبب
والا فلا يكون كونه سببا اولى من جعل غيره سببا وكل ما له خصوصية وتعين فهو ثابت فاذن كل
سبب فهو ثابت وينعكس العكس النقيض الى ان ليس بثابت فانه لا يكون سببا وبهذا الكلام تبين انه
لا يمكن ان يكون جزءا من السبب لان جزء السبب سبب لسببية السبب وبعد الكلام الذي قدمناه فاذن لا يمكن
ان يكون لاجزءا من السبب فيعود اجنبي عن سببية السبب فلا يكون له اعتبار فيما يرجع الى كون المؤثر مؤثرا
ويكون اعتباره كاعتبار سائر السلوب الغير المتناهية الى صدوره فان المؤثر من حيث هو سبب لكل واحد منه
مثلا يلزمه انه ليس بحجر ولا سماء ولا شجر ولا سبع ولا غيرها الامور الغير المتناهية وهي وان كان لا بد منها لذات
المؤثر فيما يرجع الى كون المؤثر مؤثرا هي اجنبية الاثر فكذلك الامكان اقتضى الامكان في الممكنات
اما ان يكون متباينها في العدد فقط او هي متباينة في الماهية فان كان التباين في العدد فقط فيستحيل
ان يكون امكان شيء علة لوجود شيء لنفسه او لا فلانه لا يكون استناده الى بعض الامكانات
اولى من استناده الى الاخر واما ثانيا فلانه يجب ان يكون معلول الامكان نفسه لان امكان المعلول
مساو لامكان غيره فاذا اقتضى امكان غيره لان يكون علة لامكانه اولى ان يكون سببا لماهيته من غير مزيد
لا اختصاص مع ان يكون المعلول غنيا فاذا اعدادا فيكون واجبا لانه لا معنى للواجب الا ذلك فيكون
الممكن لنفسه واجبا لذاته هذا خلف واما ثالثا فلانه يلزم ان يصدر من كل واحد من امكانات الممكنات
مثل ذلك المعلول فاذا جعلنا امكان وجود العقل علة لوجود الفلك وجب ان يصدر من كل امكان
الموجودات الممكنة فلكا ان لا ينتهي الافلاك بل يصدر من كل فلك فلك الى غير النهاية واما
ان كانت الامكانات مختلفة فهو باطل من وجه اربعة اما اولا فلان مقابل الا مكان امكان فوجب

ان يكون

ان يكون مفهوم الامكان واحدا لوجوب ان يكون نقيض الواحد واحدا واما ثانيا فلان الامكان يصح تقسيمه الى الامكان
الجوهر والى امكان العرض ثم امكان العرض يصح تقسيمه الى امكان الجسم والى امكان غير الجسم وقد عرفت ان مورد التقسيم
لا بد وان يكون مشتركا فاذن الامكان مفهوم مشترك واما ثالثا فلان المعقول من الامكان هو استواء طرفي
الوجود والعدم وهذا القدر مشترك بين الامكانات والاختلاف ان وقع فانما يقع في امور خارجة من هذا المفهوم
وكلامنا في هذا المفهوم فهو غير داخل في الامكان بل خارج عنه اما مقارن واما مفارق فظهر ان الامكانات
غير مختلفة بالماهية واما رابعا فلان الامكانات ان كانت مختلفة بالماهيات كانت مركبة من جنس وفصل وعلى
تقدير ذلك الامكان سواء كانت ماهية العقل الاول او ذات واجب الوجود لزم من العلة الواحدة اكثر من معلول
واحد وهو باطل وبهذا البرهان يظهر ان مجرد وجود الشيء لا يصح ان يكون علة لشيء اخر فظهر من هذا ان الذي
يقال من ان امكان العقل الاول علة لوجود الفلك لا يقتضي ان وجوده علة لعقل الثاني هو غير بيان لا يبتنى بالدليل
فضلا على من هو على التحقيق فان مثل هذا الذي ذكرناه لا يلزم اذا قلنا الامكان مع السبب وجب علة لوجود الفلك وسنا
وهنا نقول كذلك بل ماهية العقل الاول مع امكانه سبب لجرم الفلك وهو الصانع لوجوده لوجه وشيء اخر
الامكانات ان كانت متساوية لكن المجموع الحاصل من ماهية العقل والامكان لا يساوي المجموع الحاصل من ماهية
اخرى منه ما لها من الامكان فنقول الشيء من حيث هو ممكن يمتنع الا بعد ان يكون موجودا مع هو مؤثر في الغير
لان يكون موجودا فاذن الشيء من حيث هو ممكن يمتنع ان يكون مؤثرا فيمتنع ان يكون للامكان مدخل
في العلية وهذا قاطع البرهان انه يحيى فساد ان يكون المؤثر هو الامكان لو كان الامكان مؤثرا فيما بعد
لكان لا يخلو اما ان يكون مؤثريته مشاركة من ذات العقل الاول ووجوده او لا مشاركة منهما فان لم يكن
مشاركة منهما فذلك باطل لان البرهان قائم عليه انما اتفقوا على ان ما كان غنيا في فعله عن الغير كان غنيا
في ذاته من الغير فلو كان امكان العقل الاول غنيا في مؤثريته عن ذات العقل الاول وعن وجوده لزم
ان يكون في ذاته غنيا عنه فيكون الامكان جوهرا مفارقا بذاته هذا خلف ايضا فلانه ان لم يعتبر في مؤثريته
وجوده لكان المعلول موجودا سواء حصل الوجود لتلك العلة او لم يحصل وكل ما كان كذلك مستغنيا في وجوده عن
ذلك الغير فالمعلول يكون مستغنيا عن العلة هذا خلف وان كانت مؤثريته الامكان بمشاركة من الذات
والوجود فلا يخلو اما مؤثرية الوجود اما ان يكون بمشاركة من الذات والامكان او لا يكون فان كان غنيا
عنهما في المؤثرية كان غنيا عنهما في الثبوت فيكون وجود العقل الاول غنيا عن ماهيته وعن امكانه فيكون
وجوده وجودا واجبا بذاته هذا خلف فظهر ان مؤثرية الامكان في شيء انما يكون بمشاركة من الامرين

لاثنين هو مؤثر في الوجود ايضا مشارك من الامرين الاثنين فانه في الحالين المؤثر هو المجموع لعنى ذات العقل
مع امكانه وجوده وقد صدر عنه العقل والفلك فقد صدر عن الواحد اكثر من الواحد فبطل لكن هذا الرابع وهو
الى ان نقول كيف علم ان القوة الجسمانية غير مؤثرة في وجود شيء لاجل حلولها في الجسم الذي هو مركب من المادة والصورة
والمادة محل الامكان فحسب ان القوة الجسمانية منها وبين الامكان هذه المناسبة البعيدة او غيرها من المؤثرية
فكيف علم الا ان نفس الامكان مؤثرا في وجود الاجسام في ابطال ما صبهم في هذا الكتاب لا اثبات

الفصل الحادي عشر في ان القوة لا يكون علة مؤثرة في وجود الاجسام بل معدة برهانه انها ان
كانت مؤثرة فاما ان يكون تاثيرها بمشاركة المادة او لا بمشاركة المادة والقسمان باطلان فبطل القول بكونها
مؤثرة واما انه يمتنع ان يكون بمشاركة المادة فلان المادة وجودها انها قابل والقابل من حيث هو هو
نسبته الى المقبول بالامكان والفاعل نسبته الى المعلول بالوجوب والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب
والامكان واما انه يمتنع ان يكون فعلها لا بمشاركة المادة فلانها لو كانت غنية في فاعليتها عن المادة كانت
غنية في ذاتها عن المادة لان الوجود متقدم من الوجودية لان مصدر حصول الفعل من حيث هو مصدر لذلك
الفعل متعلق بالمادة فثبت ان ما كان غنيا في فعله عن المادة كان غنيا في ذاته عن المادة فلو كانت القوة
الجسمانية تفعل لا بمشاركة المادة لزم ان يكون غنية في ذاتها عن المادة ولا يكون الصورة الجسمانية صورة جسمانية
هذا خلف واعلم انه اذا ثبت ان الغني في فعله عن المادة يجب ان يكون غنيا في ذاته عن المادة ولكن ليس كل
ما كان غنيا في ذاته عن المادة كان غنيا في فعله عن المادة كالنفس الناطقة **الفصل الثاني عشر** في
ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع اعلم ان هذا الكلام مبهم فلا بد من تلخيص فنقول كل قوة تقتضي
اثرا وفعلا فلا يخلو اما ان يكون تاثيرها مختصا بمحل معين حتى يكون تاثيرها في غير ذلك المحل مترتبا على
تاثيرها في ذلك المحل حتى يكون كلما كان اقرب الى ذلك المحل كان اولى بقبول ذلك الاثر واما ان
لا يكون كذلك فلا يكون تاثيرها في جسم مترتبا على تاثيرها في جسم آخر مثال الاول القوة النارية فانها لما
كانت حالة في الجسم المعين كان حصول السخونة من تلك القوة اولا في ذلك المحل ثم بواسطة في سائر
المحال ويكون كلما كان اقرب الى ذلك المحل اكثر كان وصول السخونة اليه اقدم فالقوة متى كانت كذلك
عرفنا ان لها تعلقا بذلك الجسم المعين لا لاحتياجها في ذاتها الى ذلك الجسم مثل القوة النارية واما
لاحتياجها في فاعليتها الى ذلك الجسم مثل النفوس وعند ذلك نقول تلك القوة انها تفعل
بمشاركة المادة ومشاركة الوضع يعني بذلك ان الجسم لما كان اقرب كان استعدادا ان يقبل الاثر منه واما

فصل
الرابع
العقل جوهر وموادها وسائر
مزيد الكلام
الفصل الحادي عشر في ان القوة الجسمانية لا يكون علة مؤثرة في وجود الاجسام بل علة معدة
وجود الفاعل على حد كان متعلقا بالمادة كان مصدر وجود الفعل
الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع

القوة

القوة التي لا يتوقف تاثيرها في معلولها الا على كون ذلك المعلول ممكن الحدوث في ذاته ويكون اثرها غير مختص بشيء
من الاجسام فيجب ان لا يكون لتلك القوة تعلق بشيء من الاجسام لا في ذاتها ولا في فاعليتها بل كانت
غنية عن الاجسام من كل الوجوه ولا يكون قوة جسمانية بل مجردة مفارقة وعند هذا التحقيق ظهر ان القوى
الجسمانية يمتنع ان يكون لها تاثير في وجود الحوادث لان القرب والبعد مما لا حيز له والامكان محال ولما ثبت
ذلك ثبت ان القوة الجسمانية لا تاثير لها في وجود الهيولى والصورة والنفوس فلا يكون لها تاثير في وجود شيء
من الاجسام وعند هذا ابطل شك من يقول كما ان الجسم لا نسبة له الى المجرد بالقرب والبعد كذلك المجرد لا نسبة له
الى الجسم بالقرب والبعد فوجب ان لا يكون للاجسام في وجودها الى شيء من المجردات فاما القول ان مؤثرية
المجرد تكفي في حصولها كون الاثر في ذاته ممكنا فمتى تحقق ذلك الامكان فاض الاثر عنه فاما مؤثرية القوى الجسمانية
فلا يكفي فيها كون الاثر ممكنا فقط بل وان يكون محل الاثر اقرب من محل القوة الجسمانية وذلك على المجرد محال
فان قيل اليس ان حدوث البدن علة لحدوث النفس وهي من المجردات فنقول لك سوف ان فيه حدوث
النفس لا يمكن ان يكون الا جوهرا مفارقا واما البدن فهو شرط لفيضان المعلول عن العلة وفي هذا الجواب نظر

الفصل الثالث عشر في تناهي القوة الجسمانية في التاثير قد عرفت في باب الكم ان النهاية واللانهاية
انما يلحقان بالذات الكم ولا شيء من القوى بكم بالذات فاذن النهاية واللانهاية لا يلحقانها لذواتها بل اما
بسبب ما هي فيه او بسبب ما هي عليه اما الاول فلو كانت الاجسام غير متناهية كانت القوى الحالة في تلك
غير متناهية على المعنى الذي به يكون بحسب الاحوال القائمة بها غير متناهية ولما امتنع ذلك فيمتنع ان يكون للقوى عليه
غير متناه وقد عرفت هناك ان ذلك انما يعقل في احد امور ثلثة الشدة والعدة والمدة وقد عرفت الفرق بين
هذه الامور الثلثة فنقول انه يمتنع وجود قوة غير متناهية بحسب الشدة لان تلك الحركة اما ان يكون واقعة
في زمان او لا في زمان فان كان الاول امكن ان يوجد زمان اقل منه لان كل زمان منقسم فلا يكون تلك الحركة
غير متناهية في الشدة وان كانت واقعة لا في زمان لم يكن حركة لان الحركة عبارة عن قطع المسافة وكل مسافة
منقسم فلا شك ان قطع نصفها قبل قطع كلها والنصفان كانت تلك الحركة لها نهاية في الشدة فهي متناهية الشدة
وان لم يكن لها نهاية في الشدة كان وراءها شدة اخرى فلا يكون غير متناهية الشدة واما انه يمتنع وجود قوة غير متناهية
بحسب العدة والمدة فلانها اما ان يكون طبيعية او قسرية فان كانت طبيعية وجب ان يكون قبول الجسم الاعظم
لتلك مثل قبول الاصغر اذ لو اختلفا في ذلك لكان المانع اما الجسمية وذلك ظاهر البطلان واما امر جسماني
وذلك الامر اما ان يكون طبيعيا او قسريا واذا كان المانع عن الحركة طبيعيا لم يكن الحركة طبيعية وقد فرضناها طبيعية هذا خلف

فـ
١
في تناهي القوة الجسمانية في التاثير
قسرية
امر دراه

او جسم ما وقد فرضنا عدم ذلك فظهر ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة من القوة الطبيعية
فاذن الجسمان لو اختلفا في قبول الحركة لم يكن ذلك الاختلاف بسبب المتحرك بل بسبب اختلاف
حال القوة المحركة فان القوة في الجسم الاكبر اكثر مما في الاصغر الذي هو جزؤه مثلا لان ما في الاصغر فهو في الاكبر موجود
وزيادة واما القوة القسرية فانها تختلف تحريكها الجسم العظيم والصغير لا لاختلاف المحرك بل لاختلاف
حال المتحرك فان المعاوق في الكبير اعظم منه في الصغير واذا حصلنا هذه القاعدة فنقول لا يستحيل وجود قوة
جسمانية طبيعية تحرك جسمها حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية فانها تنقسم بانقسام محلها فقوة الكل اقوى
من قوة البعض لو انفرد فاذا قدرنا قوتين حركتا جسميهما من مبدأ مفروض حركات لا تتغير فهناك يلزم ان يكون
فعل الجزء مساويا لفعل الكل وهو محال او ان حركات الاصغر حركات متناهية كانت الزيادة على حركاتها على
نسبة متناهية فان نسبة بعض القوة الى كلها نسبة متناهية فيكون كل القوة متناهيا وهو المطلوب واما القوة القسرية
فيستحيل ان يكون فعلها غير متناه لانا نفرض ان يحرك الكل جسما من مبدأ معين اقل من ان يحرك جزؤه ذلك الجسم من ذلك
المبدأ فيقع زيادة حركة الجزء على حركة الكل من الذي فرض هو غير متناه فيه فيكون غير المتناهي متناهيا وذلك
محال الاعتراض عليه من وجوه مستبعدة الاول ان هذا مبني على ان كل ما كان حالا في الجسم فانه ينقسم بانقسامه
وذلك منقوض بالوحدة والنقطة والاضافة والتناهي سلمنا ذلك ولكن لم قلتم ان جزء القوة لا بد وان يكون
قويا على الفعل فان عشرة من المحركين لو اقلوا حجرا ونقلوه مسافة ما في زمان ما فانه لا يلزم ان يكون
الواحد منهم يقدر على نقل ذلك الحجر تلك المسافة او تلك المسافة في عشرة اضعاف ذلك الزمان بل قد لا يحركه اصلا
اذ لا يكون لقوته نسبة اليه مؤثرة في نقله وان كانت هناك نسبة الى وجوده فجزء النار الصغير لا يحرق
وجزء الحجر الصغير لا يحرق الثالث ان الحكماء اتفقوا على ان ما لا وجود له استحال الحكم عليه بالزيادة والنقصان
وعلى هذا عولوا في حل شبهة من اثبت الزمان اولا زمانا ومنها الامور التي تقوى عليها تلك القوى
غير موجودة حتى يحكم عليها بالزيادة والنقصان بل سبيلها سبيل الاعداد التي لم توجد فان هذه الحجة منقوضة بها
الرابع ان الارض لو تحركت واتاني حجر او لم يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون ولم
والشيخ اجاب عنه في المباحثات بان قال السكون عدم وليس فعلا وليس محالا انقسام القوة بانقسام
وذلك الزمان قد يصدر عن قوة اخرى هي فاعل الحركة فليس يصدر عن قوة الارض بالسكون
فعل والا لو صدر فعل كان كونه غير متناه عن تلك القوة بل بسبب قوة اخرى تفعل الزمان
الغير المتناهي الذي به يكون السكون غير متناه بذاته وللمعترض ان يعترض فيقول اوجب

الاول
منقوض بالوحدة والنقطة والاضافة
الثاني
الثالث
الرابع
ليس ما يتقسم الانا

الى السكون

ان السكون عدمي لكن حصوله في حيز من مقولة الاين وهو عرض من الاعراض موجود وذلك مستفاد من قوتها التي هي
الطبيعة الخامس المعارضة بدورات الافلاك فانها مختلفة بالزيادة والنقصان فالقوة المحركة للكرة القمرية تقوى على دورات
اكثر مما تقوى عليه القوة المحركة للكرة زحل مع ان كل واحدة منهما غير متناهية من الجانبين وان كان لا بد من ذلك
تناهي تلك الحركات بكذلك لا يلزم من اختلاف فعل القوة وزيادته عليها السادس المعارضة بالنفوس الفلكية فانها
قوى جسمانية وهي تفعل افعالا غير متناهية ونقول من يدفع هذا الكلام بان محرك الفلك قوة عقلية مفارقة كان القوة العقلية
اذا حركت فلا بد ان يفيد المحرك قوة او يفيد بها الحركة فان افاد القوة المحركة وهي جسمانية فالقوة الفاعلة للافعال الغير المتناهية جسمانية
وان كانت القوة العقلية مفيدة للحركة لم تكن القوة الجسمانية مبدأ لتلك الحركة فلا يكون القوة قوة والقبا لكم يلزم ان
يكون الجسم قابلا للتأثير العقلي المفارق من غير ان يكون فيه قوة جسمانية وذلك يبطل السابع وهو ان القوة اذا كان
مبنيا الى زمان يصير بعده ممتنعة واجبا لذاته اولا يكون كذلك والاول يوجب انقلاب الماهية من الامكان الى
الامتناع وهو محال اما ان كانت القوة ابدا ممكنة الوجود والفاعل ايضا ممكن التأثير لزم ان يكون القوة ممكنة
الدوام الا انتقل من الامكان الى الامتناع وهو محال واذا كان الفاعل والقابل ابدا ممكن التأثير والتأثر وشرائطها
ايضا ممكنة البقاء ابدا فكيف يمكن ان يقال ان القوة ممتنعة البقاء ابدا بل هي ممكنة البقاء ابدا ومتى كانت كذلك
مؤثرة فاذن القوة التي تفعل افعالا غير متناهية في المدة غير ممتنعة الوجود والجواب انا بينا ان الحال في المنقسم منقسم
وحل الشكوك فيه قد مضى بيانه واما جزء القوة فيجب ان يكون قويا على الفعل فان كل واحد من تلك الاجزاء اذا لم يكن
قوة على الفعل بل عند الاجتماع ان تغير حالها عما كانت عليه او بقي على ما كانت وقت الانفراد وهذا الثاني يوجب
ان لا يكون لذلك المجموع قوة على الفعل واما الاول فهو يقتضي ان يكون القوة هي الامر الحاصل عند اجتماع تلك
الامور فلا يكون تلك الامور ماهية القوة بل يكون مادة القوة والقوة هي الهيئة الحاصلة للمجموع وكلامنا في اجزاء القوة
لا في اجزاء مادتها واما العشرة المستقلون بحمل ثقيل فلا بد وان يكون لكل واحد منهم قوة على تحريك شيء من الثقل
ثم ربما لا يكون النسبة واجبة الاعتبار رد ذلك فكان التغير ما واما النار القليلة فالاحراق لا يستولي الضد
عليها ولولا ذلك لكانت مؤثرة واما الثالث فجوابه انه ليس مدار الكلام على وجود الامور التي تقوى القوة عليها
بل على ان جزء القوة يستحق من ذاته ان يكون له قوة على امور كل القوة ايضا كذلك والذي يستحقه الجزء انقص
من الذي يستحقه الكل وبيان استحقاق الكل الجزء غير حاصل فيه لكن استحقاق كل واحد منها حاصل في الحال فان كون القوة
قوة على الفعل امر حاصل بالفعل سواء وجد المقوى عليه او لم يوجد ولكن لما فرضنا القوة غير متناهية حال الاستحقاق
لا حال حصول المستحق واذا كان الاستحقاق الحاصل للجزء اقل من الاستحقاق الحاصل للكل وجب ان يكون استحقاق الكل متناهيا

الخامس
السادس
فقط
السابع
اما الجواب
ان الحجر

قوله دليل ان العمل ... قال صدر المحققين ... [illegible]

[illegible]

والاولى فالذي يمكن ان يقال فيه ان يثبت محركا تاما ... واحدا بالعدد في جرم ابدا او لا الخارج منها ... مباينا من ان جزء
استحقاقه يجب ان يكون ... استحقاق كل القوة فلا بد من تناهي استحقاقها واما المفارقات المحركة للافلاك فانها
مختلفة بجواهرها فلا يجب ان يكون حال بعضها النقص من حال الآخر ونقصانا بقطع الناقص عنده بل هي الاختلاف
جواهرها مبادي الحركات مختلفة في الشدة والضعف ... فقد ذكرنا انه ليس ... الكلام على تفاوت
مستحق الكل والجزء بل على تفاوت استحقاقيهما واما المفارقات فلا يمكن ان يقال ان دورات ... الاكثر من
دورات زحل ... ان المعدوم لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان لا يمكن ان يقال قوة ... على الفعل ...
اكثر من قوة الآخر اذ ليس ... جزء الكل ... ذلك ... واما ... بالنفوس الفلكية ...
ان المؤثر في وجود تلك الحركات انما هو الجوهر المفارق ... تلك النفوس ... البرهان انما قام على المؤثر
لا على الوسط ... ان القوة الجسمانية ... غير متناهية ... في صدور الافعال
غير متناهية ... بان القوة الجسمانية غير مؤثرة ... ان كنتم تعنون ... القوة الجسمانية لا تفعل
افعالا غير متناهية انها لا يكون مؤثرة في افعال غير متناهية ... في فصل آخر ان القوة الجسمانية
يستحيل ان يكون مؤثرة في الايجاد ... الى بيان انها لا تؤثر في افعال غير متناهية لان هذا
قد دخل في الاول ... انكم تجوزون كونها مؤثرة في افعال غير متناهية ... لا تقولون
بذلك ... ان القوة الجسمانية لا تفعل افعالا غير متناهية ... توسطها بين العقول الفعالة
وبين الآثار ... غير متناهية ... بالنفس ... كونها متوسطة في مدة غير متناهية وانا
السؤال ... ان القوة الجسمانية ... من القواسر ... القوة المنطبعة
ثم ان القوة وان كانت من حيث هي غير واجبة الزوال ... ومعادات سببا لتهيئتها
للزوال قد تتادى الى ... وابطالها ... في حل هذه الشكوك **الفصل الرابع عشر**
في ان التصورات قد يكون مبادي لحدوث الحوادث ان من شأن النفس ان يحدث من تصوراتها القوية
الى امور في البدن من غير فعل وانفعال ... حرارة ... حار و ... والذي يدل
عليه ... الاول القوة المحركة التي في الانسان ... يستحيل ان يصدر ... احد الضدين
لا لمرجح ... ليس الا التصور ... ذلك ... ذلك الترجيح ... ذلك التصور
ذلك التصور لان ذلك الترجيح ... على الآلة الجسمانية ... تلك الآلات الجسمانية على الآلة التي
جسمانية ... ذلك ... تاثير تصورات النفوس في الاجسام لا يتوقف على توسط الآلات الجسمانية

واذا عرفت جواز ذلك ... كون الانسان متمكنا من العدو على جذع ملقى في قارعة الطريق
ثم ان كان موضوعا على ... لم يجسر ان يمشي عليه الا ... لا ينجذب صورة السقوط ... انجذابا
حدا انجذبت القوة المحركة الى ذلك ... من الثبات والاستمرار ... ان الانسان المريض اذا استحكم
توهم الصحة فانه ... او الصحيح اذا استحكم توهم المرض فانه ... الحاجة ... غير الاحتمالات
ويحكى ان بعض الملوك ... وعلم الطبيب ان العلاج الجسماني لا ينجع فيه ... حتى وجد ... ذلك
الملك ... الكلمات المقلقة حتى اضطرب الملك ... اضطرابا شديدا وحاول القيام والذهاب
اليه ... الحرارة الغريزية ... فوقعت ... المادة ... المصلحة ... العصورات
النفسانية واوقعت ... الاصل ... الى ... القوة الى ... المرض ... الحر
الاشرار ... الى ... الفعل ... العار ... وجد ... ذلك
لا ... التي ... ان النفس ... تصوراتها مبادي الحوادث
الحوادث من غير الآحادية ... ان يكون تصوراتها مبادي الامور ... وان كان ذلك نادرا ... جدا ... ثم
ما قال الشيخ ان القوى العالية ... السافلة ... اجتماعات على ... وليس الخرق في التكذيب
عالم ... البرهان امتناعه ... في التصديق ... بالبرهان جوازه ... اهل الجوهر
التمسك بحبل التوقف **الفصل الخامس عشر** في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول افعال جزئية برهانه ان الكلي ...
جزئية ... الى الكلي ... نسبته الى ... جزئي
معين ... مع الكلي ... بسبب ... فان قيل ... الوجود فهو جزئي
كل جزئي ... ارادة جزئية ... الارادة الكلية يستحيل ان يكون مؤثرة في شيء اصلا لكن ارادة الباري وعلمه
مع اتفاق الحكماء على ... المبادئ لوجود الممكنات ... بعبارة اخرى فقال الحكماء ...
المبادي المفارقة ... الاجسام والاعراض في عالمي الابداع والكون والفساد تلك التصورات
كلية ... الاشياء الجزئية ... عند المبادي ... الحصول ... غير مقصور عندهم فبطل
قولهم التصورات اسباب وجود الممكنات ... الفيض العام ... تخصيص ...
ارادة ... ولكن بشرط ان يكون ... السابقة ... ذلك ...
فقد عرفت ان العلل المؤثرة ... الى ...
ما لم يكن ... كل حادث ... الى ... في ...

كثيرة وأما إذا لم يكن كذلك كانت ماهيته لما هي هي مقتضية للتشخص فيصير الإرادة الكلية سببا لحدوث الشخص الجزئي
بسبب ذلك
الفصل السادس عشر في أن ما مع العلة هل يكون متقدما على المعلول أم لا ذكر الشيخ
في النمط السادس من الإشارات أن ما مع العلة المتقدم على المعلول لا يجب تقدمه على المعلول لأن تقدم العلة على
المعلول ليس بالزمان حتى يجب أن يكون ما هو معه متقدما عليه أيضا بالزمان بل ذلك المتقدم لأجل العلية
والذي مع العلة إذا لم يكن علة لم يكن له تقدم بالعلية وإذا لم يكن هناك تقدم بالزمان ولا
بالعلية فليس هناك تقدم أصلا وفيه بحث وهو أنه ليس كل تقدم إما بالعلية وإما بالزمان حتى يلزم
من عدمهما عدم التقدم أصلا بل من أقسام التقدم التقدم بالطبع وذلك مثل تقدم الواحد على
الاثنين فلم لا يجوز أن يكون تقدم ما مع علة الشيء بالطبع وإن لم يكن بالعلية والزمان فيقول في حق
أن الفلك الذي هو مع علة الفلك المحوي صدرا عن علة واحدة على مذهب الحكماء فهما في معاني الوجود
ثم إن علة المحوي متقدمة عليه ولا يمكن أن يكون الحاوي متقدما عليه لأن وجود المحوي وعدم الخلاء الذي هو معه فهو
احتياج وجود المحوي إلى الحاوي لاحتياج عدم الخلاء الذي يتكون عدم الخلاء محتاجا إلى الغير فهو ممكن لذاته فعدم الخلاء
ممكن لو أنه قد اختلف فإذن وجود المحوي غير محتاج إلى وجود الحاوي لا احتياج المشروط إلى الشرط ولا احتياج المعلول
إلى العلة فظهر أن ما مع علة المتقدم لا يجب أن يكون له تقدم أصلا ثم ذكر الشيخ في السماء والعالم من الشفاء
في بيان تأخر الأجرام العنصرية من الإبداعيات ما ترتيب فقال قد ثبت أن الإبداعيات علل لتجدد أحيانا
وجهات ما منها بالذات والرتبة المتقدم على ما مع المتقدم فلما كانت الإبداعيات متقدمة على أحياز العنصريات
وجب تقدمها على العنصريات أقول هذا الكلام يصرح بأن ما مع المتقدم متقدم والكلام الأول يصرح بأن
ما مع المتقدم ليس بمتقدم وليس بين الكلامين مناقضة ولكن لا بد من فرق بين البابين وهو مشكل جدا
الفصل السابع عشر في أن العلة يجب أن يكون أقوى من المعلول فنقول المعلول إما أن يحتاج
إلى العلة لذاته وماهيته أو لا يكون والأول يقتضي أن يكون العلة مخالفة للمعلول في الماهية لأن المعلول
لو احتاج لماهيته إلى فرد من أفراد نوعه لزم احتياج ذلك الفرد إلى الغير لكونه من ذلك النوع وذلك
محال وأما المعلول الذي لا يحتاج لماهيته إلى العلة بل لتشخصه فهو مثل كون هذه النار علة لتلك النار
فإن هذه النار ليست علة نوعية لتلك النار بل علة لذلك التشخص وكذلك الأب علة للابن لا من جهة
الإنسانية بل من جهة أنه ذلك الإنسان فلنتكلم في هذا القسم فنقول المعلول لا يجوز أن يكون أقوى
من العلة في تلك الطبيعة لأن تلك الزيادة ممكنة فلا بد لها من سبب وليست تلك الزيادة حاصلة للفاعل

حتى يكون

حتى يكون السبب لزيادة في المنفعل ولا يمكن أن يكون زيادة تلك المادة سببا لتلك الزيادة لأن استعداد المادة
سبب لما هو موجود القوم إلا أن يقال إن المعلول منضم إلى العلة بضم ذلك المجموع فهو أقوى من تلك الزيادة فنقول
ذلك يكون علة الزيادة ذلك المجموع لما فرض علة لكن ذلك المجموع ليس بضعف من تلك الزيادة وأما إذا
يكون مساويا للمعلول فنقول لم لا يعتبر ذلك التساوي في حقيقتهما أو في وجوديهما والقسم الأول مثل أن يصير جزء
لنار فنقول العلة والمعلول إن كانا من نوع واحد فلا بد أن يكونا ماديين لما عرفت أن كل ما لا يكون نوعه
في شخص واحد فهو مادي وإذا كانا ماديين فلا يخلو إما أن يتساويا في مادتيهما أو لا يتساويا فإن لم يتساويا فإما
أن يكون المادتان المختلفتان متساويتين في قبول ذلك الأثر وإما أن لا يتساويا في ذلك فالأول مثل
اشتعال سطح النار بسطح تلك النقرة وطلق الحركة فإنه اشتعل مثل الضوء الحاصل من الشمع في القمر فإن الضوءين مختلفان
بالقوة والضعف فمن جهة القدر من الاختلاف فهو راجع إلى اختلاف الماهية جهة الضوءين نوعين ومن جهة
ذلك الاشتعال في المجاور صح جعلهما من نوع واحد وأما إذا كانت المادتان متساويتين فلا تخلو إما أن يكون
مادة المنفعل قابلة تماما لقوة ذلك الأثر أو يكون فيها ما يوقفه والأول هو الاستعداد التام وهو على ثلاثة أقسام
فإنه إما أن يكون في المادة ما يعين على ذلك الأثر ويقتضي مثل تبرد الماء فإن فيه قوة تعين على هذا الأثر وإما
أن يكون فيها ما يعاوق الأثر لكنه يزول عند حدوث ذلك الأثر كالثوب إذا اشتاب عن سواد وإما أن لا يكون
فيها لا معاون ولا معاوق مثل حال النفس في قبول الطعم ففي هذه الأقسام الثلاثة يجوز أن يتشبه المنفعل بالفاعل
تشبها تاما مثل الذي يحيل الماء بأن ما يرد أنه يحيل العسل مرا وكيف لا نقول ذلك والصورة النوعية لا تقبل الأشد والأضعف
فإذا حصلت كانت حاصلة بكمالها والمادة قابلة لآثار تلك الصورة لكونهما مماثلين لمادة الفاعل وليس فيها معاون
ولا مانع فيحصل تلك الآثار بتمامها وأما إذا كان في المادة ما يعاوق الأثر وهو الاستعداد الناقص
وهو مثل الماء في قبول السخونة لأن طبيعة الماء وصورته مانعة عن هذا الأثر فههنا المنفعل أضعف من الفاعل
على كل حال لأن في مادة المنفعل معاوقا عن ذلك الأثر ولا معاوق في مادة الفاعل والذي يكون
مع المعاوق أضعف من الذي ليس مع المعاوق فغير النار إذا سخن من النار لا يكون سخونته مثل سخونة
النار فإن قيل النار يذيب الفلزات ويكون سخونتها أقوى من سخونة النار لأنا نجد اليد يبقى في
النار ولا نقدر ما منها بحجر فلا يحرق مثل ما يحرق المسبوكات مع أن المسبوكات أقل سخونة من النار قلنا إن
المسبوك جرم أرضي غليظ لم يحرق جرم غريب مصل وجب يبقى الفضالة بالسد زمانا قويا والغليظ يكون حرارته
لليد فيه أبطأ ولأنه على ما غرقت جرم غريب فيكون تأثير سطح الملاقي بسطح اليد تأثيرا واحدا وأما النار فلا

بعينهما يكون من نوع الانفعال لا فعلا منها حركت اليد فيها اسرع ما يكون ولا يحل ما يخالطها من اجزاء الهواء والغبار
لا يكون مثلها بحيث يحصل في سطح حاصل من المختلط اجزاء جوانية ذا رفيعة وهي كالستر من اجزاء النار فحصل ذلك
كانت المخروطة المحسوسة من جهة الجوهر الذاتية اقوى مما يحس من النار وهذا كله اذا نظر الى حقيقتي العلة والمعلول
الشيئين فهما مشتركان في الماهية واما اذا نظر الى وجودهما فهما مختلفان ويتحاذيان من جهة التقدم والتأخر لان العلة
مفيدة لوجود المعلول مستفيد والمفيد لا يساوي المستفيد هذا اذا كانت العلة والمعلول متساويين ماهية واما اذا كانت
العلة والمعلول مختلفين [illegible] مشاركة في الماهية ولا في المادة والاعتبار ذكرنا الوجود فقد ذكر
الشيخ ان التفاوت بين الوجودين لا يكون الا بالاشد والاضعف والاقل والانقص فان الوجود من حيث
هو وجود لا يقبل ذلك بل الاختلاف بين العلة والمعلول لا يكون في امور غير التقدم والتأخر والاستغنا
والحاجة والوجوب والامكان اقول لا بد من تحقيق الفرق بين هذه الامور حتى يمكن بيان الاختلاف باعتبارها بين
وجود العلة ووجود المعلول فقد ذكرنا في باب الوجوب والامكان ان الوجوب عبارة من كون الماهية مقتضية لوجود
نفسها وهذا المعنى هو النافي لعدم توقف وتعلقها بالغير وذلك معنى الاستغنا وكذلك الامكان عبارة عن كونها في ذاتها
غير مستحق الوجود ولا العدم وذلك مع التوقف لتوقفه على الغير وهو المعنى بالحاجة فقد ظهر الفرق بين الوجوب والاستغنا
وبين الامكان والحاجة واما الفرق بينهما وبين التقدم والتأخر فالذي يمكن ان يقال فيه انا بينا ان المعلول الا في
موجود بعينه الا من جهة العلم بعلته فنقول الذهن لوجود العلة سابق على حضوره لوجود المعلول وهذا السبق غير
الوجوب والامكان والاستغنا والحاجة فظهر الفرق بين هذه المعقولات اذا عرفت ذلك فنقول التقدم [illegible]
على المعلول والاستغنا [illegible] ان العلة اذا كانت واجبة لذاتها [illegible]
واجبة لغيره [illegible] لكن [illegible] المعلول هو وجوب العلة والامكان وجوده [illegible] باب الوجود
والامكان مسبوق بوجوبه لان الممكن ما لم يجب لم يوجد فاذن وجود المعلول متأخر عن وجوب العلة بمراتب
فثبت بهذا ان العلة سابقة بالوجوب على المعلول مطلقا **الفصل الثامن عشر** في ان البسيط الحقيقي لا يمكن ان
يكون [illegible] المشهور يمتنع ذلك والحجة في ذلك ان القبول والفعل اثران والبسيط لا يصدر
منه الا اثر واحد وجوابه انا بينا ان المؤثرية والمتاثرية ليست صفات وجودية حتى تفتقر الى علة ان سلمنا
ذلك فقد بينا انه لا استحالة في صدور اكثر من المعلول الواحد عن العلة الواحدة الثاني ان نسبة القابل الى
المقبول بالامكان ونسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب فلو كان شيء واحد قابلا وفاعلا لكانت نسبة ذلك
الشيء الى ذلك المقبول المعقول بالامكان والوجوب معا وذلك محال وجوابه انا نجوز ان يكون الفاعل واحدا

والفاعل

مقصلا
فقط م
عبارة م
[illegible]
فقد حصل المقصود م
في ان البسيط [illegible]
مفعولا م
واحد فاعلا م

والفاعل واحدا ولكن يكون نسبة القبول غير نسبة الفاعلية لاختلاف المفعول وذلك ويصح ان يتعقل احد النسبتين عند التحليل بالاخرى
واذا كان كذلك كانت احد النسبتين بالامكان والاخرى بالوجوب الذي يدل على جواز ان يكون الشيء الاحدي
الذات قابلا وفاعلا ان الماهيات علل للوازمها ومقتضية لها والفاعل والقابل واحد اما انها علل لتلك اللوازم
فلان تلك اللوازم لو لم يكن مقتضاة لذلك اللازم مقتضية ماهيته يصح ثبوت تلك اللوازم عاريا عن تلك
اللوازم عند فرض زوال عللها لما يكون اللوازم لوازم هذا خلف واما انها مقتضية لها فتلك اللوازم حاصلة
فيها لا من خارج لكان حاصل من الماهيات الممكنات ومنها الزوجية حاصلة من ماهية الاربعة ومنها وتساوي الزوايا
من المثلث حاصلة من الماهية ومنها فان قبل هذه الماهيات مركبة فان امكن ان يكون فاعلها باعتبار بعض
اجزائها وقابلها باعتبار جزء اخر فلا يلزم ما ذكرتموه قلنا اما اولا فلان في كل مركب بسائط وكل واحد من تلك
البسائط شيء من اللوازم منها وحدته وهو هويته واما ثانيا فلان الحقيقة المركبة لها وحدة مخصوصة واللازم الذي
يلزم عند ذلك الاجتماع ليس علته لزومه احد اجزاء ذلك المجتمع والا لكان حاصلا قبل ذلك الاجتماع وليس القابل
ايضا احد اجزائه فان [illegible] وحده لا يمكن ان يكون موصوفا بتساوي الزوايا القائمتين [illegible] المثلث بل القابل
هو المجموع من حيث هو كذلك والقابل ايضا هو ذلك المجموع فكان الشيء الواحد باعتبار واحد قابلا وفاعلا وهو المطلوب
ومما يدل عليه ما بينا من ان المفهوم من واجب الوجود والمنع الشركة والمفهوم من هذا الوجوب [illegible] من الوجوب
زائد على كونه واجبا وثبت ان ذلك امر ثبوتي وثبت انه من لوازم ماهيته واللوازم كلها ما دامت معلولات
فاذن علة ذلك التعين [illegible] حقيقة الباري سبحانه وهي ايضا قابلة لها بالاستقامة صورة مطابقة والصور
المطابقة الاشياء حاملة لذاته وهي لوازم ذاته وهي معلولات ذاته وهي ايضا في ذاته فالفاعل والقابل واحد
وذلك هو المطلوب

القسم الثاني في العلة المادية وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في اقسام المادة المادة عبارة عن الشيء الذي يحصل فيه امكان وجود الشيء مثل الخشب للسرير والحديد للسيف
لا كالصوف للسرير والسيف فانه لا يمكن ايجادهما منه ثم انه يمكن تقسيم المادة على وجهين الاول ان نقول
اذا حدث فيه شيء فحدوث تلك الصفة فيه اما ان يكون موجبا لزوال شيء كان ثابتا قبل حدوثه منها واما ان
لا يكون كذلك فان لم يوجب زوال شيء لم يكن الحادث صورة مقومة لها وانما كانت صورة مقومة
لكان الحادث [illegible] صورة اخرى مقومة ثم تلك الصورة الحادثة اما ان يبقى مع هذه الصورة
التي زالت او لا يبقى فان بقيت فالحامل متقومة بتلك الصورة فلا يكون محتاجا الى هذه التي حدثت فيكون هذه
التي حدثت عرضا لا صورة واما ان كان حدوث ذلك العرض الحادث موجبا لزوال الصورة التي كانت

~~المعقول عن نسبة الفاعلية~~
هي م
فلان م
ولا لاحتاج م
واذا كان المؤثر مجموع [illegible] ذلك المجموع م
القسم الثاني في العلة المادية
في العلل المادة م
الفصل الاول في اقسام المادة
الحامل م
صفة م
لها م
الحامل م

مقومة قبل ذلك بما عرفت فثبت ان كل صفة تحدث في محل ولا يكون موجبة زوال صفة من ذلك المحل فتلك
الصفة تكون من باب الاعراض لا من باب الصورة وقد عرفت ان كل عرض يحدث في محل لا على سبيل العقر
ولا على سبيل التعويض فذلك لاجل ان تلك الصورة المقومة لذلك المحل مقتضية لذلك العرض فيكون تلك الصورة
كالاول ويكون ذلك العرض كالاثر وايضا الصورة الطبيعية اما متوجهة الى الحصول كالة فيها من الاعراض اللازمة الا
عند وجود مانع او عند عدم شرط اما الاول فكما عند الامراض المزيلة واما الثاني فكوم نشو النبات وعند فقدان
ضوء الشمس ثم اذا حصلت تلك الكمالات فمن المستحيل الى ان يعقب الامر حتى يتوجه من تلك الكمالات مرة اخرى الى
النقصان لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجيها الى شيء وهربا منه فثبت بالبرهان ان كل صفة تحدث في المحل
من غير ان يكون حدوث تلك الصفة مزيلا لشيء من ذلك المحل فقد كان متوجها اليه ان يستحيل بعد وصوله اليه
ان يتحرك عنه مثال ذلك ان العصى تتحرك الى الحوالية ونحو مسورته وحلا يستحيل ان ينتقل الى العصى وهو حاصل ما
قيل في هذا الموضع وفيه اشكال فان النفس الحالية من جميع الاعتقادات في مسئلة من المسائل قد تعتقد فيها اعتقادا خطأ
والا يكون ذلك الاعتقاد امكان عرض فقد را اما حصول صفة في محل حتى لا يكون ذلك الحصول سببا لزوال شيء
آخر ومع ذلك لا يكون امكانا ويصح الرجوع الى الضد واما القسم الآخر وهو ان يكون حدوث الصفة في المحل موجبا
لزوال شيء عنه فقد يكون موجبا لزوال الصورة المقومة كان حدوث الصورة في المحل موجبا لزوال المائية عنه وقد
يكون موجبا لزوال الكيفية كان حدوث السواد يوجب زوال البياض وقد يكون موجبا لزوال الكمية او الشكل وكل
ذلك ظاهر ويعلم من حكم هذا القسم صحة الانعكاس لان المادة اذا انقلبت من المائية الى الهوائية يصح انقلابها من الهوائية
الى المائية مرة اخرى لان المادة التي لا تنقلب ولا تتبدل فيصح ما قلنا ان كل ما كان من القسم الاول فان الانقلاب
فيه محال وكل ما كان من القسم الثاني فان الانقلاب فيه واجب فان قيل هذا الحصر باطل فان تكون الكائنات من
العناصر ليس من القسم الاول فان ذلك القسم يمتنع الانعكاس فيه مع انه يجوز الانعكاس لان العناصر كما انها تصير
حيوانا ونباتا فالحيوان والنبات ايضا تصير عناصر وليس ايضا من القسم الثاني فان من شان هذا القسم ان
يكون الوصف الطاري سببا لزوال وصف كان موجودا وها هنا ليس كذلك لانه ليس حدوث الصورة النباتية
والحيوانية سببا لزوال وصف لقيامه قلنا بل هو الحصر فيقبول العنصر المقود مستعد لقبول الصور الحيوانية على التحصيل
ذلك الاستعداد الا عند حصول الكيفية المزاجية والكيفية المزاجية مزيل للكيفيات الصرفة القوية فيكون نسبة
الكيفية المزاجية الى الكيفية الصرفة من القسم الذي يكون بالاستحالة فلا جرم يصح فيه الانعكاس واذا حصل المزاج
كان قبول الصورة الحيوانية استكمالا لذلك المزاج وهو مثل العصى والرجل فلا جرم تحرك اليه بالطبع ولا تحرك عنه

فان الحيوان لا يتحرك قطعا حتى يصير مجردا من بدنه فاذن حصول تكون الحيوان مجمع القسمين المذكورين فلا يكون خارجا
منهما التقسيم الثاني ان الكامل بالصورة اما ان يكون حاصلا اما بوحدانيتها او بمشاركة غيرها فالذي لا يكون بمشاركة الغير
فهو مثل البسائط الكاملة بصورها الجسمية والذي يكون بمشاركة شيء آخر فيكون لا محالة لتلك الاشياء اجتماع وتركيب
فاما ان يكون ذلك التركيب بالاستحالة او بغير الاستحالة والذي لابد فيه من الاستحالة فقد ينتهي الى الغاية باستحالة واحدة
وقد ينتهي الى الغاية باستحالات كثيرة واما الذي لا يعتبر الاستحالة فيه فحصول منه القياس من تالف المقدمات وحصول
العدد من اجتماع الوحدات وحصول الشكل من اجتماع الاجسام ثم قد يكون تلك الاحاد محصورة كالعدد والاشياء
وقد لا يكون محصورة كالعسكر والخيل الفصل الثاني فيما يقال ان الشيء كان منه اعلم ان الشيء لو حصل عقيب
شيء آخر لا يقال لذلك الآخر انه كان منه الا في مثل الانسان فانه تمامه موجود في الكتب فلا جرم لا يقال انه كان
من الانسان كاتب فاذن متى كون الشيء مسبوقا بشيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال للمتقدم انه كان من ذلك المتقدم
وايضا لو لم يحصل شيء مسبوق بشيء آخر فانه لا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول ولا يقال انه كان من السواد بياض
لانه ليس شيء من السواد موجودا في البياض فاذن متى كان حصول الشيء بعد حصول شيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال
للمتاخر انه كان من المتقدم فاما اذا حصل بعض اجزاء الشيء في شيء آخر ولم يحصل كل اجزائه في ذلك الشيء فهناك يقال
لذلك الآخر انه كان من الاول مثل ما يقال من انه كان من الماء هواء وذلك لان الشيء الذي هو المادة موجود بكليته في
الهواء بل وجد في الهواء الشيء الذي كان جزءا من الماء وكذلك كان يقال من الاسود ابيض وكان من الخشب
السرير لاجل ان الخشب لا يصير سريرا الا اذا وقع تغيير ما ويظهر من هذا ان الشيء انما يقال انه كان من شيء آخر اذا كان
متقدما يبقى بعض اجزائه ومنها من بعض اجزائه فالحاصل ان الشيء انما يقال له كان من شيء آخر اذا اجتمع فيه امران احدهما
البعدية من جهة والآخر التقدم بمن جهة اخرى بعد التحقيق الكلام في هذا الاصطلاح الفصل الثالث في بيان
تناهي العلل المادية قد عرفت ان مادة الشيء قد يراد به الجزء القابل للصورة كالانسان للرجل وقد يراد به الشيء الذي
يصير جزء القابل جزءا قابلا لشيء آخر كالماء اذا صار هواء فاذن الجزء القابل للصورة الهوائية صار قابلا للصورة الهوائية
فنقول اما بيان تناهي المواد بالمعنى الاول فلانه لو كان قابل قابل آخر لا الى نهاية لكانت اجزاء الماهية الواحدة غير
متناهية وذلك محال واما بيان تناهي المواد بالمعنى الثاني فلان مادة المواد اذا امكن ان تقبل الصورة المائية
فمادة الماء ايضا يصح ان تقبل الصورة الهوائية فهو انما يصح انقلاب كل واحد منهما الى الآخر واذا كان كذلك
فليس احد الشيئين بان يكون مادة للآخر باولى من الآخر بان يكون مادة للاول بل الشيء لا واحد منهما متقدم
على الآخر في النوعية نعم يجوز ان يكون شخص من الماء متقدما بشخصيته على شخص آخر من الهواء ولكن لا يمتنع من

هناك الثالث من الجهات الثلث تشترك الجسم والثاني من الجهتين كحفظ الامكان واما الصورة فهي الجزء الذي
يكون به الشيء بالفعل ثم ان الصورة في البسائط هي نفس الطبيعة كما مثلا فان صورة الماء المقومة لها نفس طبيعتها وهو لكن
فالاعتبار مختلفة فانها بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدأ الآثار اللازمة لها مثل البرودة و
الرطوبة طبيعة واما المركبات فلا صورتها بوجه بالفعل بسيط الطبيعة بالمعنى الثالث بل لا بد بالفعل الا ليست صورة اخرى
ان يد منها فلا جرم كانت صورة مغايرة لطبايعها وتحامل ان نقول اذا كان لا بد من صورة اخرى فالمقوم
اما ان يكون هو المجموع او الواحد منها او كل واحد فنقول ظاهر كلام الشيخ هو الاول فانه قال الاجسام المركبة لا تقول
هو بانها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة واحدة وان كان لا بد ان يكون لها ما هي من تلك القوى وكانت
تلك القوة جزء من صورتها وكان صورتها تجمع من عدة معان مثل ما للانسانية فانها تجمع القوى الطبيعية
والنفسانية ثم بين انه لا يكون المراد بهذا الكلام ما هو ظاهره لان تبين انه لا يجوز ان يكون المجموع امورا
غير مقومة تأثير في التقويم واما القسم الثاني وهو ان يكون المقوم واحدا من هذه الامور فهو ايضا باطل لان النفس
النباتية من المقومات فاذا لم يكن القوة الطبيعية حظ في التقويم لكانت اضافية هي جوهر في البسائط فاول
ما يلزم منه ان يكون الواحد بالنوع جوهرا وعرضا وثانيا ان البسائط مقومة للعناصر التي هي مواد بدن الانسان
فهو مقوم المقوم بدن الانسان فيكون مقوم البدن مع انها عرض فيه هذا خلف فاذن تعين القسم الثالث
وهو ان يكون الطبيعة وساير الصور حظ في تقويم المركبات لكن على التقديم والتاخير كما ستحققه والظاهر انه هو
المراد بكلام الشيخ

الفصل الثالث

في امتناع تقوم المادة بصورتين هو ان الصورتين
اما ان يكون كل واحدة منهما مستقلا بالتقويم فيجب ان يستغني الشيء بكل واحدة منهما عن كل واحدة منهما فيكون
محتاجا اليهما ومستغنيا عنهما هذا خلف واما ان يكون المستقل احدهما دون الثانية فلا يكون الثانية صورة
واما ان لا يستقل الواحد منهما بالتقويم بل المجموع هو المقوم والمجموع شيء واحد فالصورة المقوم شيء واحد على ان
ذلك مستحيل ايضا لان كل واحد من الاجزاء سابق على المجموع وكل واحد منها وحده عارض للمادة غير مقوم لها فيكون
المادة متقومة لها فالمادة الواحدة على كل حال من تلك الاجزاء التي هي سابقة على المجموع يكون سابقة على المجموع فلو تقومت
المادة بذلك المجموع لزم تقوم كل واحد منها بالآخر وذلك محال فان قيل لكل جسم بسيط اعراض كثيرة مختلفة لان له ابدا حيزا
وشكلا معينا ومقدارا وكيفية مميزة من الكيفيات الملموسة فلو كانت الصورة المقومة واحدة لزم صدور الكثير من
الواحد من الصورة الواحدة والآن الشيخ ذكر في آخر الهيات النجاة ان في مادة الجسم الطبيعي صورة سائر ات و
الصورة مناسبة لطبيعته وذلك مناقض لما قلتموه فنقول انه اجاب الشيخ عن الاول فقال ان الجسم البسيط يصدر

نسخه

امتناع تقوم المادة بصورتين

ملك م

ان ؟

السابقة م

ان يكون الكل مادة اخرى الى غير النهاية وهذا المعنى اي يكون كل محض الا وله من تحتها آخر فيلزم هذا هو المقول
في تناهي العلل المادية

الفصل الرابع

في اسامي المادة فالقابل من جهة انه بالقوة قابلا يسمى
هيولى ومن جهة انه بالفعل حاملا يسمى موضوعا بالاشتراك اللفظي بينه وبين الذي هو فرد رسم الجوهر وبين الذي
هو في شيء الحمول ومن حيث انه مشترك بين الصور يسمى مادة وطينة ومن حيث انه آخر ما ينتهي اليه التحليل يسمى
اسطقسا فان معنى هذه اللفظة لا اسط من اجزاء المركب من جهة انه اول ما يبتدأ منه التركيب يسمى
عنصرا ومن حيث انه احد المبادي الداخلي في الجسمية ركنا وتقدير كون هذه الاصطلاحات لا يمنع في بعض الاوقات
فانهم يطلقون لفظ الهيولى على الفلك من اجزاء القابل وان كان ذلك القابل لم يكن قابلا بالقوة وكذلك
تسمية مادة مع ان مادة كل واحد من الافلاك مخصوصة

الفصل الخامس

في حال شوق الهيولى الى الصورة
ان القدماء كانوا يشبهون الهيولى بالانثى والصورة بالذكر ويثبتون للهيولى شوقا الى الصورة وهذا الشوق الذي
اثبتوه اما ان يكون نفسانيا او طبيعيا والاول ظاهر البطلان والثاني ايضا باطل لان الشوق لا يخلو اما ان
يكون الى صورة معينة او الى مطلق الصور والاول باطل والا لكانت المادة متحركة بطبعها الى تلك الصورة وكان
ما عداها حاصلا لها بالقسر هذا خلف والثاني ايضا باطل لان المادة لا تخلو من الصورة حتى يشتاق والشوق انما يكون الى
غير الحاصل فثبت ان هذا الكلام بعيد من التحصيل

الفصل السادس

في ان مادة العناصر مشتركة وهو ان
هذه العناصر تنقلب بعضها الى البعض وما كان كذلك فله مادة مشتركة اما الصغرى فسنبين تقريرها في باب الكون
الكبرى فهي ظاهرة اذ لولا اشتراك المادة بينها لامتنع انقلاب بعضها الى البعض

القسم الثالث

في العلل الصورية وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في اثبات الصورة وبيان ان الحقيقة اذا كانت
مركبة من المادة والصورة فالواحد من الجزئين لا يشتمل على الآخر ولا نسبة الى ذلك المجموع والصورة [illegible]
صورة للمادة والهيولى من المادة بل هي طرف للمادة او جزء [illegible] فالصورة [illegible]
بالنسبة الى المركب وكذلك المادة ليس فيها مادة وصورة وكونها مادة المركب لانه كونها مادة المركب [illegible]
نسبة الجزئية واما كونها مادة للصورة فلا يعتبر نسبة الجزئية واما بيان ماهية الصورة [illegible]
الصورة الاخيرة يكون على الصورة السابقة [illegible]
اجزاء الماهية ويجب ان يكون لماهية الواحدة اجزاء [illegible]

الفصل الثاني

في الفرق
بين الطبيعة والصورة والفرق بينهما ان اسم الطبيعة واقع بالاشتراك على معان [illegible] بالعموم والخصوص
فالعام ذات الشيء والخاص مقوم الذات والاخص المقوم الذي هو مبدأ التحريك والتسكين فاسم الطبيعة

منقول

في اسامي المادة

التحليل م

حاصل م

في حال شوق الهيولى الى الصورة

يشبهون م

شوقا م

المادة م

في ان مادة العناصر مشتركة

القسم الثالث

في العلل الصورية

الفصل الاول في اثبات الصورة

للصورة م

في الفرق بين الطبيعة والصورة

هذا اللون م

عنه من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امر انفعالي كما انه يصدر عنه من جهة مادته قبول الشكل ومن جهة صورته البرد المحسوس
ولو بسط البرودة قوة محركة فان الشكل الذي هو الميل الى الوسط تابع للبرودة والخفة التي هي الميل الى فوق تابع للحرارة و
كذلك الانسان فانه يوجد من اسباب الصورة مثل الضحك والسكون والخجل والنوم ويوجد من اسباب المادة مثل سواد الزنجي او لون المزاج
الحاصل بسبب انفعال اجزاء بعضها من بعض والآلام يحصل العيون المعيني وكذلك اسباب القروح والشامات ومن الصفات
ما يوجد من اسباب الامرين مثل النوم والنفط فانه لولا ضعف تطرق المادة ولو كونها ذات قوة محركة لما كانت [illegible]
ذلك فالنوم اولى ان يكون بسبب المادة والنفط بسبب الصورة والقابل ان يقول [illegible] ان المادة
[illegible]
[illegible]
للموضع من احكام المادة والصورة واما سائر المباحث التي [illegible] في اثبات المادة

القسم الرابع في العلل الغائية وفيه اثنا عشر فصلا

الفصل الاول في تقسيم الغايات الذاتية والغايات الاتفاقية اعلم ان كل [illegible]

[illegible]

والفاعل او اعتقاده في الارادة لم يعطلها معه بهذه الشروط يجب ان يكون الاصح الزائدة ويكون ذلك من [illegible]
الدائم وان كان [illegible] الطبيعية الكلية دائما [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لا اكثر ما هو السبب الاتفاقي فخروج العارف لحصول [illegible]
[illegible]
فاما الشيء الذي [illegible] الى شيء آخر [illegible] فانه لا يسمى سببا اتفاقيا لانه [illegible] مثل كسوف
الشمس [illegible]
[illegible]

الفصل الثاني في اسباب الاتفاقية

[illegible]

التادي الى الحاصل ثم ان كان مستقلا كان واجب التادي اليه فلا يكون ذلك التادي اتفاقيا وان لم يكن مستقلا فهو مع التادي اليه فلا يكون ذلك التادي اتفاقيا [illegible] فهم في الشفا هذه وادوا وجدنا الموادث اسبابا معلومة ثم ان تركها تعطلت لما علا مجهولا من البحث والاتفاق فان الحافر يسير اذا عثر على كنز فرح اهل العبادة بان البخت السعيد ثم ان عثر على رجل حتى انكسرت رجله قالوا بان البخت الشقي لحقه وليس الامر كذلك بل كل من يحفر الى الدفن لحقه ويقولون ان فلانا خرج الى السوق ليتصدق فرأى غريما له فظفر بحقه وليس الامر كذلك بل كل من توجه الى مكان فيه غريمه ورآه حسن الظفر فان [illegible] وليس لقائل ان يقول لما كانت الغاية في وجه غير هذه الغاية وجب الا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم لانا نقول يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى [illegible] الافعال كذلك لكنه يعرض ان يحصل فيه المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات مع تعطيل الاخرى او صيرورتها [illegible] الاتفاقية [illegible] الا ان يحصل غاية اليس لو كان هذا الانسان شاما للقاء الغريم هناك كان وصوله اليه غاية له واتفق المنفي الاتفاق ان يجيبوا عن الاول فيقولوا الاسباب منها بسيطة ومنها مركبة والسبب المعلوم منها قد يكون معلوما والاتكان الابد فيكون العلم بذلك الجميع فيكون العلم بالمركبة لا البسيطة واما المركبة فان كان اجتماع اجزائها دائما او اكثريا كان حصول المعلول وان كان اكثريا كان حصول المعلول اكثريا لذلك العوارض المساوية والاقلية لحصول احوال المعلولات في الدوام والاكثرية والمساوية والاقلية لاختلاف احوال اجتماع اجزاء العلة ذلك واذا عرفت ذلك فيقول انه وان كان كل ما لابد منه في تحقيق العلة فهو جزء من العلة الظاهر ولكن ربما كان الجزء الحصل الوجود في سببا واحدا يضاف الاثر اليه واما سائر الامور المعتبرة فهي غايته [redacted] وحصول القابل ثم اذا كان حضور سائر القيود مع حصول تلك الآلات والقابل ان صدر المعلول من الفاعل دائما وان كان ذلك الانضمام اكثريا جعل ذلك الصدور اكثريا وكذلك القول في المساوي والاقلي فان قيل ذلك الاجتماع ان كان واجبا كان المعلول لازم الوجود وان كان ممكنا فلا بد من استناده الى الواجب فيدوم لدوام الواجب فيدوم المعلول بدوامه فيقول ان مصادمات الاسباب متعلقة بالحركة الدورية والاتصالات الكوكبية ويجوز ان يختلف حال الاجتماع والافتراق بسبب اختلافها كما في سائر الحوادث واما الحجة التي ذكروها فجوابها ان الغاية قد يراد بها ما ينتهي اليه الشيء كيف كان وقد يراد بها ما يكون مقصودا فان الاسباب الاتفاقية غايات بالمعنى الاول وليست غايات بالمعنى الثاني وقوله الغاية لا يصير غاية بالوضع فهو غير مسلم الا ترى ان الوضع والتحيل يجعل بعضها اكثريا وبعضها اقليا فان الشاذ المقام العظيم الخارج اليه يجده في الاكثر وغير الشاذ او

الاكثر لم

لا طبيعية في الاكثر فاذا كان الحصول المنسوب بحسب حكم الاكثرية والاقلية فلذلك يجوز ان يختلف بها الحكم في كونه اتفاقيا وغير اتفاقي الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق قد تقرر الاصطلاح على تخصيص اسم البخت بالسبب الاتفاقي الذي مبدأه ارادة طبيعية وان كان السبب طبيعيا كالعود والذي يشتعل بعضه في المسجد وبعضه في الكنيف فذلك لا يسمى بختيا بل كان من تلقاء نفسه وقد ان كان حصة من مصادمات اسباب طبيعية وارادية [illegible] ما يختص بالسبب الارادي فاما بالنسبة الى السبب الطبيعي فلا والفرق بين ارادة البخت وارادة التدبير ان ارادة البخت ~~ارادة التدبير ان ارادة البخت~~ هو ان يكون السبب اكثر الامر غير مؤدي الى غايته مقصودة ولكنه يلحق صاحبه يؤدي الى ذلك واما ارادة التدبير فهو ان يكون السبب اكثر الامر يؤدي الى ذلك والميمون هو الذي يكثر حصول الخير له بالاتفاق عند تكرره والمشوم بالعكس منه الفصل الرابع في اثبات الغاية للحركات الطبيعية زعم انبادقلس ان تكون الاجرام الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان صيغة اجتماعه على وجه يصلح للبقاء والنسل بقي وما لم يتفق ان لم يكن كذلك بل لم يبق في ذلك الابتداء لكن الطبيعة يفعل لاجل حال اخرى مثل انها ليست لما ذكر فاما الانفصال على ان الشيء مهيات والزائد والموت ليست مقصودة للطبيعة مع انها من النظام الشيء والنمو والانحلال مما ان كانا مستعاكسين فلا لنظام الا بتغير وذلك لا يتبدل ولكن لما كان نظام السبب لحصول صورة الانسان [illegible] الا ان [illegible] مقصودة الطبيعة وهذا كالمطر الذي نعلم يقينا انه ليس لضرورة المادة فان الشمس اذا حرارتها البخار الى الجو البارد فلما برد صار ماء ثقيلا فنزل الطير ودرة فاتفق ان يقع في مصالح فيظن ان الامطار مقصودة لتلك المصالح وليس كل ما هو لضرورة المادة وكذلك ان كانت الطبيعة يفعل لاجل [redacted] لبعض اجزاء المتصل وان كان الاتفاق اخر فقد يفعل شيئا لا يؤمن فيجوز ذلك كل الافعال والجواب ان الطبيعة الواحدة تفعل افعالا مختلفة مثل الحرارة فانها تحل الشمع وتعقد الملح وتسود وجه القصار وتبيض وجه الثوب فهذه ادلة سكري الغايات والحق انا لا ننكر ان يكون للاتفاق مدخل في كون الامور الطبيعية بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول الغرة [illegible] في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل يشمح ايضا وما يجري مجراها اتفاقيات ولكنا ندعي ان للقوة الطبيعية الفاعلة في غايات معينة والمراد بالغاية على ما ذكرناه للمعلولات التي يكون تأدي القوى اليها دائما او اكثريا والبرهان عليه ان نوضح الكلام في كون السفل من الثقل يستعد الاداة عن الارض [illegible]

في الفرق بين البخت والاتفاق
في اثبات الغاية للحركات الطبيعية

حجة [illegible]

القوة الواحدة اذا سقط منها حبة انبتت سنبلة بر او حبة شعير انبتت سنبلة شعير ولا بد من تعود اجزاء
الارض والماء في تلك الحبة بعينها لتغذيها فيكون منها السنبلة فظاهر ان ذلك التعود انما يكون لحركة
الارض والماء من مواضعها الطبيعية فلم يكون تلك الحركات منها فاذن حركتها لجذب قوة في
شكل النبات ثم لا تخلو اما ان يكون في تلك القوة اجزاء تصلح لتكون البرة واخرى تصلح لتكون الشعير
او يكون الصلاحان من نوع واحد فان كان [illegible] نوعا واحدا لم يكن صيرورة ذلك الجزء برة [illegible]
شعيرا [illegible] بل لاجل ان القوة الفاعلة حركتها الى تلك الصورة دائما او في الاكثر فههنا هو مرادنا
بالغاية وان كانت الاجزاء المختلفة في الغاية فذلك الاختلاف ليس في ماهية الاجزاء الارضية بل لان
القوة الموجودة في البرة افادت ذلك الجزء من الارض تلك الخاصية فان كانت افادته تلك
الخاصية لاجل خاصية اخرى سابقة عليها لزم التسلسل وان كان لا لخاصية اخرى كانت القوة المتمكنة
في البرة لذاتها متوجهة الى ذلك الفعل ويكون صدور ذلك الفعل منها دائما او اكثريا وبالجملة فلم يكن
القوى الطبيعية متوجهة نحو غايات معينة لم يحدث [illegible] او البرطي ثم اذا ثبت ان للافعال الطبيعية
غايات فنقول انها لما لم يكن ممنوعة [illegible] معارضات [illegible] عليه [illegible] الاول انها اذا تادت
الى غايات صار شأن ذلك دائما او اكثريا [illegible] النفس [illegible] سببا عارضا [illegible] واصابت الحيوان
حتى يموت او ذبل [illegible] اصاب البرة حتى سقطت فاذا كان كذلك فالطبيعة متوجهة الى [illegible] اذا حدث
بعارض [illegible] من الطبيعة [illegible] الطبيعة بالضد [illegible] الطبيب [illegible] اذا ازال العارض [illegible]
[illegible] الطبيعة الى القوة [illegible] وهذا يدل على [illegible] والجواب عما [illegible] او لانه ليس [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] وجب الحكم عليها بان الفعل الصادر عنه غير متوجه الى غايات فان اراد [illegible]
[illegible] بل غير [illegible] من [illegible] لم يكن لكل واحد من تلك الافعال غاية مخصوصة ويكون
[illegible] ذلك الفعل [illegible] حتى او [illegible] عدم اختلاف [illegible] الى [illegible]
من [illegible] واحد من [illegible] ذلك [illegible] الصناعات [illegible] ثم انها اذا صارت
ملكة [illegible] في [illegible] عن ذلك مثل ان الكاتب اذا [illegible] في حرف حرف [illegible]
في صناعته وكذلك حال [illegible] مبادرة اليد الى العضو [illegible] من غير فكرة [illegible]
[illegible] ان القوة النفسانية اذا [illegible] النفس [illegible]
والجواب [illegible] ان [illegible] الكائنات [illegible] لعدم [illegible] الحصول [illegible] خارجة [illegible]

العقلية م
المادة م
[illegible] م
[illegible]
[illegible]
[illegible] م
[illegible]
[illegible] م

من المجرى الطبيعي فاما الاعدام فليس من شرط كون الطبيعة متوجهة الى غاية ان يكون من اصول البها الموت والذبول
كل ذلك للعضو الطبيعي من البدن الى الغاية المقصودة واما نظام الذبول كل ذلك [illegible] سببان احدهما المادة
وهو الحرارة والآخر بالعرض وهو الطبيعة ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة فتسوق المادة
اليه على النظام والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بالمداد والمدد لكن كل مدد ثان
فانه يقع اقل من المدد الاول لما سنعرف في علم النفس فيكون في تلك الامداد سببا بالعرض لنظام
الذبول فهو اذن من حيث هو ذو نظام فهو فعل الطبيعة ان لم يكن فعل طبيعة البدن [illegible] ان
كل حال للصورة الطبيعية يجب ان يكون غاية لطبيعة التي هي مبدأ فيها ان كل طبيعة فانها تفعل فعلها لغاية
لها فاما ما فعل غير ما قصد لا يكون لغاية لها او ايضا كالموت ان لم يكن غاية [illegible] بالقياس الى بدن
زيد فهو غاية بالقياس الى نظام الكل وجب [illegible] علم النفس [illegible]
فان المادة اذا انفصلت [illegible] الطبيعة فصلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها [illegible]
فيكون فعل الطبيعة فيها الغاية وما قيل في المطر فممنوع بل [illegible] و[illegible] وهو سبب [illegible]
للنظام لها غايات اكثرية في الطبيعة [illegible] والجواب عما [illegible] انه لا يلزم ان يكون الكل غاية
غاية بل الغاية الحقيقية يكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء [illegible] فانه لا ينبغي ان
[illegible] لم [illegible] الا [illegible] ولم [illegible] الام والجواب عما [illegible] ان القوة
المحركة لها غاية واحدة وهي احالة المحرك الى [illegible] وانما [illegible] اخرى وذلك [illegible] الوصول [illegible]
تلك الغاية في بعض [illegible] بواسطة [illegible] وفي الاخر بواسطة العقد [illegible] من اللوازم [illegible] واما الغاية
الذاتية فهي واحدة واذ قد تكلمنا في غايات الافعال الطبيعية فلنتكلم في غايات الافعال الاختيارية

الفصل الخامس

في بيان ان العبث والجزاف غاية [illegible] ان نعلم ان [illegible] الاختيارية
مبادي بعضها ضرورية باعيانها وبعضها [illegible] فالتي تكون ضرورة باعيانها منها قريبة
ومنها بعيدة فالقريبة هي القوة المحركة التي في عضل العضو والبعيدة هي القوة الشوقية فهذا ان
[illegible] من حصول [illegible] ان غاية القوة المحركة هي التي [illegible] اليها وليس لها غاية غير ذلك
واما القوة الشوقية فقد يكون غايتها غاية القوة المحركة مثل ما اذا [illegible] عن المقام في موضع [illegible]
موضع آخر و[illegible] الى المقام فيه فيتحرك فيه [illegible] غاية القوة المحركة وقد يكون غايتها مغايرة
لها [illegible] كما اذا [illegible] صورة [illegible] الى ذلك المكان الذي [illegible]

[illegible] م
[illegible] م
عن ضرورة باعيانها م
[illegible]

مصادفة فيه فغاية القوة المحركة الوصول الى ذلك المكان وغاية القوة الشوقية مصادفة ذلك الصديق واما
المبدأ الذي لا يجمع بعينه الحركات الاختيارية فهو الفكر والتخيل فانه وان كان لا بد من احدهما الا انه
ليس ولا واحد منهما اوجب الحصول بعينه واذا اتفق في ذلك ان تخيل لا القوة المحركة فان غايتها لا محالة موجودة
لان تلك الحركة نهاية غاية ثم ان لم يوجد معه غاية القوة الشوقية سمي ذلك الفعل باطلا بالقياس الى
القوة الشوقية لا بالقياس الى القوة المحركة مثل من وصل الى المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق
ولم يصادفه فاما اذا حصل الغايتان ولكن يكون المبدأ البعيد هو التخيل لا الفكر فلا يخلو اما ان يكون
المبدأ هو التخيل وحده او مع طبيعة مثل ذلك التنفس او مع مزاج كحركة المريض او مع خلق وملكة نفسانية
داعية الى ذلك فان كان المبدأ هو التخيل وحده سمي ذلك الفعل جزافا ولم يسم عبثا وان كان المبدأ هو
التخيل مع طبيعة مثل التنفس سمي ذلك قصدا ضروريا طبيعيا وان كان المبدأ هو التخيل مع ملكة وخلق
سمي ذلك الفعل عادة واذا عرفت ذلك ظهر ان العبث فعل له غاية وهي خير حقيقي او مظنون
اما ان له غاية فلان العبث بالحقيقة مبدأ لكنه هي القوة التي في العضو والذي قبله شوق تخيلي بلا فكر وليس مبدأه
فكر وقد حصلت الغاية التي للقوة المحركة والقوة الشوقية ولم يحصل الغاية التي للقوة الفكرية لانها غير موجودة
فيه فتبين ان المبادي الموجودة غاياتها حاصلة وما لم يحصل من الغايات فانها لم يحصل لان القوى
التي تلك الغايات لها غير موجودة واما بيان ان تلك الغاية خير حقيقي او مظنون فلان كل
فعل نفساني فانه مع تخيل لكن ربما لا يكون ذلك التخيل ثابتا بل يكون سريع البطلان فلا يحصل
الشعور به فان التخيل غير الشعور به ولو كان كل تخيل مشعورا به لذهب الامر فيه الى غير النهاية ثم ذلك
الشوق التخيلي له علة لا محالة اما عادة واما ملال من هيئة واما حرص على احداث فعل وذلك
لذيذ يحب الفعل والتخيل واللذة والتي خير بالقياس الى ذلك الشي وان لم يكن خيرا حقيقيا بالقياس الى
العقل الانساني فهذه الاسباب غير خالية من خيرات مظنونة ثم زاد علل تخصيص الحكماء الذي يجب
لا ينضبط **الفصل السادس** في ان لوجود العالم غاية حقيقية زعم ذيمقراطيس ان العالم انما
يكون بالاتفاق وذلك لان مبادي العالم اجرام صغار لا تتجزى لصلابتها ولعدم الخلاء
وهي غير متناهية وهي منثورة في خلاء غير متناه وهي متشاكلة الطبايع مختلفة الاشكال وهي دائمة الحركة
فاتفق ان تصادمت منها جملة واجتمعت على هيئة مخصوصة فتكون هذا العالم ولكنه زعم ان
تكون الحيوان والنبات ليس بالاتفاق والذي يدل على فساد قوله امور ثلثة الاول انه قد ظهر ان كل

الاتفاق

فقوله — المكان — الشوقي — مظنون — موجودة — وان لوجود العالم غاية حقيقية — وتعددها — الاول

الى قسره

الاتفاق غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي او قسري ولا يتسلسل الامر الى غير النهاية كما عرفت بل لا بد وان ينتهي الى
الارادة او الطبيعة فاذن الارادة والطبيعة اقدم من الاتفاق فاذن السبب الاول للعالم ارادة او
طبيعة الثاني ان تلك الاجرام ان كانت متشاكلة الطبايع كانت حركاتها الى جهة واحدة فلا يقع منها تصادم ولم يمكن
الوقوف الحاصل بسبب ذلك غالبا على الاكثر لكن الارصاد دالة على بقاء الاجرام السماوية بحالها وان
كانت مختلفة الطبايع والقوى كان الفلك مركبا لا بسيطا وذلك باطل الثالث انه جعل الامر
الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن النظام الواحد اتفاقيا وجعل الامور المتغيرة عن مناهجها وطرائقها مثل
احوال النبات والحيوانات لغاية معينة وذلك بالعكس اولى **الفصل السابع** في الغاية الضرورية
والنوعية قد عرفت ان الغايات اما اتفاقية واما ضرورية فاعلم الآن ان الغايات الضرورية اما ذاتية
واما عرضية فالغاية الذاتية هي التي تطلب لذاتها والتي لا يكون ذاتية احد امور ثلثة الاول الامر الذي
يكون وجوده متقدما على وجود الغاية مثل صلابة الحديد ليتم القطع به وهذا يسمى ضروريا في الحقيقة او
بحسب الظن مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع به الثاني الذي يكون لازما لملزوم الغاية فيكون في الوجود
مع الغاية مثل انه لا بد من جسم اذا قصد حتى يتم القطع به والعالم يكن منه جزء لذكنه بل لانه كان لازما للحديد
الثالث الذي يكون حصوله مترتبا على حصول الغاية اما على طريق اللزوم وذلك مثل الكلل الذي هي غاية
التحوط واما لا على طريق اللزوم مثل الجمال للرياضة فان الصحيح قد يحصل له الجمال مع ان الجمال ليس معلولا ضروريا
بالرياضة في امر التزويج والتوليد وذلك تمويه بحب الولد **الفصل الثامن** في تناهي العلل
الغائية مرة انه العلل التمامية هي التي يكون مطلوبة لذاتها فلو قدرنا عللا تمامية لا نهاية لها فاما
ان يكون فيها شي مطلوب لذاته واما ان لا يكون كذلك فان كان فيها ما يكون مطلوبا لذاته فقد
انقطع التسلسل وان لم يكن فيها شي مطلوب لذاته فليس هناك علل تمامية فثبت انه يلزم من تجويز
التسلسل في التمامية رفع العلل التمامية وابطالها فان قيل الحركة الفلكية غير متناهية فاما ان يقال
انه لا غاية لها او يقال ان غاياتها غير متناهية وكلا الوجهين على التقدير باطلين وكذلك
القول في الحوادث الكائنة الفاسدة وكذلك القول في نتائج مترادفة من القياسات ولا انتهاء
فنقول ليست الغاية الذاتية للطبيعة المدبرة للعالم الا الماهيات الكلية مثل ان يوجد جسم او حيوان
ولا ان يوجد شخص من النوع بل الغاية الذاتية ان يوجد الماهيات النوعية وجودا دائما فان
لكن ان بقي الشخص الواحد منها في الحاجة الى الاشخاص فلا جرم لا يوجد منها اشخاص وذلك

الثاني — مصادمة ... تصادم — الثالث — في الغايات الضرورية — الاول — الثاني — الثالث — التحوط — وكذلك الغاية في امر التزويج — في تناهي العلل الكاملة

كما في الشمس والقمر وان لم يكن بقاء الشخص الواحد كما في الكائنات والفاسدات فيحتاج الى الاشخاص المتعاقبة لا من حيث ان تلك الكثرة مطلوبة لذاتها بل من حيث ان المطلوب بالذات لا يمكن حصوله الا معها وذلك فيكون اللانهاية في الاشخاص من غاية عرضية لا ذاتية ونحن اوجبنا التناهي في الغايات الذاتية فهذا هو بيان غاية الطبيعة المدبرة للعالم فاما غاية الطبيعة بالمعنى المعين فهي بقاء ذلك الشخص وليس لها غاية سوى ذلك وتمام الحركة الفلكية الابدية فالمقصود منها كما [illegible] خروج الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وذلك ظاهر لا يمكن الا بتعاقب الاوضاع الجزئية لا جرم صارت الاوضاع المتوقعة غايات عرضية واما المقدمات فانه يجب ان يعلم ان المراد بقولنا العلل الغائية متناهية انه لا يجوز ان يكون للفاعل الواحد بالفعل الواحد غاية بعد غاية الى غير النهاية فاما ان يكون للافعال الكثيرة غايات كثيرة فذلك جائز وتمام الكل فبالقياس غاية معينة وليس للشخص ذلك القياس غاية تنتهي تلك الغاية فهذا الاتيان [illegible] ما ذكرناه

الفصل التاسع في بيان علية العلة الغائية للعلل الغائية لها ماهية ولها وجود ما فانها تكون علة لكون سائر العلل عللا بالفعل ولكن المطلق فان [illegible] وجود فهي بماهيتها تكون [illegible] فان علة لكونها علة ما لم تحصل متصورة في النفس قال الشيخ رحمه الله فينبغي ان لا يكون للافعال الطبيعية غايات لانه ليس لها تصور ولا ادراك وذلك يناقض مذهبه في اثبات الغايات للافعال الطبيعية واما وجود الغايات فالغايات اما ان يكون امورا حادثة تنتهي اليها الحركات واما ان لا يكون كذلك فان كانت امورا حادثة فهي في وجودها معلولة لجميع العلل لانها تكون ماهيتها علة لعلية وجودها معلولا للمعلول ما منهما واذا لم تكن الغاية امرا حادثا لم يكن سائر العلل عللا لوجودها فاذن الغاية الغائية دائما علة بماهيتها لعلية سائر العلل واما كونها معلولة لوجودها فذلك ليس بواجب بل ان كانت الغاية حادثة كانت معلولة في وجودها لسائر العلل والا فلا فاذن عليتها لسائر العلل لذاتها واما معلوليتها لسائر العلل فليست لذاتها بل لحدوثها هذا ما قيل

الفصل العاشر في الفرق بين الغاية والخير اعلم ان الفاعل اذا احصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصلي هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده تحصيل صفة لنفسه بواسطة ذلك التحصيل مثال الاول ان القوة المصورة لو كانت غايتها تحصيل تلك الصورة في تلك المادة مثال الثاني البناء لاجل الاستكنان فان البيت غايته الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكنان وهو تحصيل للباني اما القسم الاول

فلك

المنصفة

سوى

في بيان علية العلة الغائية

ولكون وجودها

في الفرق بين الغاية والخير

حصول

القسم الاول

تلك الصورة الى المسألة انما تنسب الى امور ثم تواحدة ثم تنسبها الى الفاعل من حيث ان تصورها صار محركا للفاعل وحولها ان صارت فاعليته حاصلة بالفعل وتلك الصورة من هذا الاعتبار يكون غاية وتارة ينسبها الى حركة المادة الى مقصودها وهي بهذا الاعتبار تسمى نهاية وفرق بين الغاية والنهاية لان الشيء لا يبطل عند وجود غايته ويبطل عند وجود نهايته وتارة تنسبها الى المادة حتى كانت موصوفة بالقوة وهي بهذا الاعتبار يكون خيرا لان الشر هو عدم كمال الشيء والخير هو حصوله وتارة تنسبها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار يكون صورة واما القسم الثاني وهو مثل الاستكنان فهذا ليس حصول الا في نفس الفاعل فله اعتباران احدهما ان تصوره صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية وثانيهما ان الشيء صار موصوفا به بالفعل بعد ان كان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيرا حقيقيا او خيرا مظنونا ويجب ان تعلم ان غاية الفعل القريب لتحصيل الصورة في المادة هي نفس الصورة [illegible] الذي لا يكون غايته صورة في المادة فانه لا يكون فاعلا فيها ان عرض ان يكون الذي غايته صورة في المادة والذي يكون غايته صورة لا في المادة شيئا واحدا فذلك الواحد من حيث بالموضوع مثل البناء [illegible] فيه فان كونه مستكنا علة لكونه بناء [illegible] جاز ان يكون غايتها [illegible] في مادة [illegible] علة قريبة لحصول صورة البناء في مادة فلا يلزم ان غايتها هي تلك الصورة المادية

الفصل الحادي عشر في الجود والعوض [illegible] الجود هو افادة ما ينبغي لا لعوض [illegible] مطلوبا لا يكون جوادا والذي يعطي [illegible] ان يكون جوادا [illegible] الثناء والمدح واستحقاق الاجر واكتساب الكمال كل ذلك اعواض فالجود هو افادة الخير بشرط عدم العوض وعند ذلك يظهر الفرق بين الجود والخير

الفصل الثاني عشر في ان كل من فعل فعلا لغرض فهو ناقص [illegible] ان الذي يفعل فعلا لغرض فلا يخلو اما ان يكون وجود ذلك الغرض وعدمه بالنسبة اليه سواء واما ان لا يكون الامر كذلك فان كان الامران عنده على السواء استحال ان يصير احدهما حاملا على فعل [illegible] ترجيح احد [illegible] الفاعل وان كان احدهما ارجح عند الفاعل من الاخر فلا بد وان يكون ذلك الارجح اولى لذلك الفاعل فالفاعل اذا لم يفعل ذلك الفعل لم يحصل تلك الاولوية ولا شك ان حال الفاعل عند عدم تلك الاولوية انقص من حاله عند حصول تلك الاولوية فثبت ان كل فاعل لغرض فانه يكون ناقصا في نفسه فيكون ذلك الفعل سببا لكماله [illegible] انه يفعل لاستكمال [illegible] ومن شأن الجود ان يفعل ذلك [illegible] استكمال غيره وبذلك الفعل

القسم الثاني

في الجود والعوض

في ان كل من فعل فعلا لغرض فهو ناقص

اما ان يكون بسبب المبادي من عدم استكمال الغير بذلك الفعل واما ان لا يكون كذلك فان كان لزم ان يكون
استكمال الغير بذلك الفعل سببا لاستكماله وهو محال وان كان استكمال الغير بذلك الشيء وعدم استكمال الغير به بنسبة
اليه سواء استحال ان يصير استكمال الغير مقصودا ومرجحا للداعية **خاتمة** لهذا الفن فيها يحتاج من مباحث هذا
الباب ... فصول **الفصل الاول** في امور مشتركة بين العلل اعلم ان العلل الاربع مشتركة في
بعض الذي يكون بالذات والذي يكون بالعرض والفاعل بالذات هو ان يكون لذاته مبدا لذلك
الفعل والفاعل بالعرض هو ان لا يكون كذلك وهو على اقسام منها ان يفعل الفاعل فعلا يزيل ضد شيء
فيقوى ذلك الشيء مثل السقمونيا فانه متى ازال الصفراء حصلت البرودة وينضاف تلك البرودة الى
السقمونيا بان يكون الفاعل مبردا ... ومنها ... التصفح ان يكون
للشيء صفات كثيرة وهو باعتبار بعضها يكون مبدا بالذات لفعل فاذا اخذ مع سائر الاعتبارات كان فاعلا بالعرض
مثل ان يقال الطبيب بنى الشخص الموصوف بالطبية موصوف بالبنائية والغايات الاتفاقية مثل الحجر يشج ... واما
... لانه مبدا ... ان وقع العضو في مسافة حركته ... ان يكون المقارن يفعل
لا على سبيل الوجود ... واما المادة بالذات فهي التي يكون الشيء بذاتها قابلا للصورة المعينة مثل ...
للشكل والتي بالعرض ... ان يوجد ... لا يتوقف ... ذلك الشيء ...
قولنا الطبيب ... من حيث هو طبيب ... واما الصورة بالذات ... مثل
الشكل الكرسي والتي بالعرض كالسواد والبياض ... واما الغاية الذاتية والعرضية فقد عرفتهما ... القرب
والبعد فالفاعل القريب هو الذي لا واسطة بينه وبين المعلول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والمادة القريبة
هي التي لا يتوقف قبولها للصورة على انضمام شيء اخر اليه او حدوث حال اخرى فيه مثل الاعضاء للبدن و
المادة البعيدة ما لا يكون كذلك ... وحده ليس بقابل بل هو جزء القابل او ان كان فلا بد من حدوث
احوال فيه ... القبول لتلك الصورة فالاول مثل ... الواحد لصورة العضو والثاني مثل ...
... فان ذلك لا يتم الا بعد ... كثيرة من الغذائية ... والصورة القريبة
... والبعيدة ... والغاية القريبة ... والبعيدة كالسعادة ...
الخصوص والعموم فالفاعل الخاص ما ينفعل عنه شيء واحد كالنار المحرقة لهذا والعام ما ينفعل عنه شيء
... كثيرة كالنار المحرقة ... وان كان ... والمادة التي ... ان يحل الا تلك الصورة
مثل ... لصورة والمادة العامة مثل الخشب لصورة السرير والكرسي ... بين القريب والخاص

فنقول

فقد يكون قريبا وعاما مثل الخشب لسرير والصورة التي خاصة في حد الشيء او فصله او خاصة والعامة كالجنس
... التي هي التي لا يحصل الا من طريق واحد واما العامة فهي التي يحصل من طرق عدة والرابع الكلي والجزئي
فالفاعل الجزئي هو العلة الشخصية او النوعية او الجنسية لمعلول شخصي او نوعي او جنسي وكل واحد منهما في مقابل الاخر
والكلي هو ان يوازي الشيء ... مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج وفي المادة وكذلك في الصورة
فالفرق بين الكلية والجزئية وبين الخصوص والعموم وفي الغاية ... الجزئي القبض ... على فلان الغريم في
... والكلي ... الاتصاف مثل الظالم ... البسيط والمركب فالفاعل البسيط هو الشيء الاحدي
الذات ... للعلل ... المبدا الاول والمركب ... يكون مؤثرية لاجل عدة امور اما متفقة النوع كعدة
يحركون ... او مختلفة النوع ... الكاتب من القوة والمادة ... والمادة البسيطة كالهيولى ... الطب
في ... والمركبات مثل العقاقير ... والصورة البسيطة كصورة الماء والنار والمركبة مثل صورة
الانسان التي هي عبارة عن المجموع الحاصل من عدة والغاية البسيطة مثل الشبع للاكل والمركبة المطلوب
... كل واحد منهما ... المطلوب السادس القوة والفعل فالفاعل بالقوة مثل النار بالقياس الى ما
... والقوة قد تكون قريبة كقوة ... عليهما وقد تكون بعيدة كقوة الصبي
... قد يكون بالقوة مثل النطفة لصورة بدن الانسان وقد يكون بالفعل كبدن الانسان
واما الصورة فقد يكون بالفعل وذلك ظاهر وقد يكون بالقوة وهي الامكان المقارن للعدم الصورة
في الموضوع ... كون الغاية بالقوة او بالفعل فهو كون الصورة بالقوة او بالفعل **الفصل الثاني**
في معنى كون العدم مبدا ... على ان الجسم من حيث هو جسم مركب الهيولى والصورة فالجسم من حيث هو
جسم من المبادي المقارنة ... الهيولى والاخر الصورة فاما اذا اخذ من حيث انه حادث ...
... مبدا ثالث وهو العدم ... هذه الالفاظ الثلثة ثم ... العدم
... الذي كان موصوفا بصفة ... تلك الصفة ... اخرى
فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة ... وحالة كانت معدومة ... فتبين
ذلك انه لا بد للمتغير من عدم واما المستكمل فهو الذي كان خاليا من صفة ثم حصلت تلك الصفة فيه من غير
زوال شيء عنه فتبين انه لا بد للمستكمل من حيث هو مستكمل من العدم فانه لو لم يكن هناك عدم لم يكن كمال
حاصلا ... لا تغير ولا استكمال فاذن المتغير والمستكمل يحتاجان في كونهما متغيرا او مستكملا
الى العدم والعدم غير محتاج ... الى تحقق المتغير والمستكمل فالعدم مبدا لهما ... لا بمعنى المبدا ...

الحركة والزمان

الفن الخامس في الحركة والزمان

الفصل الاول في رسم الحركة

الاكل المحتاج اليه منها ان فيها ان تبين مبدأ انه العدم ويحكي [illegible] وكلام في القوة والفعل **الفن الخامس** في
الحركة والزمان وفيه ثمانية فصول **الفصل الاول** في رسم الحركة اعلم انه يستحيل ان يكون بالقوة
من كل وجه والا لكان وجوده ايضا بالقوة ولكان في كونه بالقوة ايضا بالقوة ويكون القوة حاصلة وغير حاصلة
وذلك محال [illegible]

[illegible]

فان كل ذلك لا يوقف م

استقرار

لا انتقال

[illegible]

رسم الحركة [illegible]

رسم الحركة [illegible]

رسم [illegible]

هو بعينه باعتبار ما كان بالقوة فاذن الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث ما هو بالقوة وهذا الرسم [illegible]
[illegible]

معدوم [illegible]

التدريج

في تحقيق الوجود [illegible]

الاول

الفصل الثاني في [illegible]

[illegible]

وهو موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان كالآن السيال المحاذي وجه فوجوده في الآن كاستمراره في الآنات والمستمر و

تحقيق القول فيه ان ماهية الحركة هي التوسط بين المبدأ والمنتهى وذلك التوسط امر لم يكن للجسم حصول [illegible]

[illegible]

الفصل الثالث

[illegible]

الفصل الثالث في ان الكل متحرك محركا غيره

[illegible]

اوّل [illegible]

لذاته لكان ان يكون له مكان يتوجه اليه اولا يكون فان لم يكن طالبا لشي من الامكنة ولا متوجها نحو شيء منها فلا يكون
متحركا واما ثم لم يكن حركته الى جانب اولى من حركته الى جانب آخر فاما ان يتحرك الى كل الجوانب وهو محال او لا يتحرك اصلا
فلا يكون متحركا لذاته وهو المطلوب وان كان له مكان يتوجه اليه فاذا وصل اليه سكن فلا يكون متحركا لذاته الرابع لو
تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم كذلك لاشتراك الكل في الجسمية وهو كذب لان الجسم ما في الحركة هو [illegible] الجسمية
لا من الجسم من حيث هو جسم فان الحركة نسبة لها الى المكان ومن حيث هو متحرك فلا يصح ان يستدعي الحركة بالوجوب
[illegible] للمكان متنافيان [illegible] ان يكون القابل هو الفاعل فالمتحرك غير المحرك السادس المتحرك اذا تحرك
لم يخل اما ان يحرك له بان يحرك [illegible] بان يحرك [illegible] فالمحرك هو غير المتحرك وان تحرك بان يتحرك
ومعنى انه تحرك وبعد [illegible] التي هي بالقوة فيكون [illegible] بالقوة والفعل [illegible] السابع حركة الجسم متوقفة على حركة
جزءه وجزء [illegible] الجسم متوقف على [illegible] والمتوقف على الغير ليس [illegible] الجسم ليس لذاته في [illegible]
على الاوله الثلثة [illegible] الطبيعية [illegible] لا يتحرك [illegible] الثامن [illegible]
حالة المكان [illegible] ان يكون الجسم متحركا لذاته وان لم [illegible] فالطبيعة انما تقتضي الحركة بشرط
زوال حالة [illegible] اجزاء الحركة [illegible] والقرب والبعد من تلك الحالة الملائمة والسكون انما يحصل عند الوصول الى
الملائم [illegible] اذا كانت في [illegible] موقوفة على شرط لا يتم ذلك الا بحالة [illegible] في تلك الشروط [illegible]
[illegible] ان يكون اقتضاء الجسم [illegible] وحصول حالة [illegible] تجدد اجزاء الحركة
[illegible] والبعد من تلك الحالة المنافرة [illegible] فلا يمكن ان يمنع ذلك [illegible]
[illegible] كانت الجسم [illegible] حالة مخصوصة كان كل جسم كذلك وهذا هو [illegible] فاذن [illegible] في
[illegible] الطرق الثلثة الى الاستدلال [illegible] كانت مستقلا باثبات المطلوب
[illegible] الطرق الثلثة [illegible] الطريقة الاولى [illegible] لو كان الجسم متحركا لذاته لكان متحركا دائما
[illegible] الاجسام التي [illegible] على هذا [illegible]
[illegible] ان [illegible] بعض الاجسام [illegible] ان الحركة ليس مع نفس الجسمية والالزم من
اشتراكها في الجسمية اشتراكها في الحركة [illegible] الى الطريقة الاولى [illegible] فنقول ان كل جسم فله مقدار
والصورة [illegible] الجسم [illegible] الى مقدار [illegible] لهذه الابعاد الثلثة هو
الصورة الجسمية ثم دل الدليل على ان هذه الصورة موجودة في مادة فنقول ان الابعاد الثلثة [illegible]
طبيعة مشتركة بين الاجسام كلها واما الصورة الجسمية لا يمكن ان تكون عبارة عن نفس القابلية لهذه الابعاد

زوال

معاوقه

دائما

[illegible] الرابع

الخامس

السادس

السابع [illegible]

فلابد من اقامة البرهان على انها امر واحد [illegible] في الاجسام كلها وذلك لان الصورة الجسمية [illegible]

الثلثة

الثلثة لان نفس القابلية امر اضافي يشبه الصورة الجسمية من مقولة الجوهر فكيف يمكن ان يكون عبارة من نفس هذه القابلية
بل تلك الصورة عبارة من ماهية جوهرية [illegible] هذه القابلية وتلك الماهية غير محسوسة ولا متصورة تصورا اوليا حتى
يعرف انها في جميع الاجسام [illegible] واحد لان المحسوس والمتصور هو هذه الابعاد والمقادير [illegible] نفس الصورة الجسمية بل
[illegible] المقادير [illegible] ان الجسم عبارة عن امر [illegible] قابلية هذه الابعاد فمن الجائز ان يكون ذلك
الامر مختلفا في الاجسام وان كانت مشتركة في هذا الحكم وهي قابلية هذه الابعاد لما عرفت ان الامور المختلفة يجوز ان
يشترك في لازم واحد فاذا احتمل ذلك بطل دعوى وجوب اشتراك الاجسام في الجسمية والبعد [illegible] لا بد من الحجة وهم
ما اقاموا الحجة على ذلك [illegible] فالجمهور لما لم [illegible] من الجسم الا هذه المقادير وهذه الابعاد وهذه المقادير طبيعة
مشتركة بين الاجسام لا جرم حكموا ان الجسمية بعينها واحدة في الاجسام واما الفلاسفة فلما زعموا ان هذه المقادير ليست
نفس الجسمية [illegible] المقادير اعراض وان الجسمية هي الماهية التي [illegible] قابلية هذه الاعراض لم يمكن تلك الماهية محسوسة
ولا متصورة بالبديهة بل لا بد من الحجة [illegible] فكيف يمكن ان يدعى ان [illegible] مشتركة بين الاجسام [illegible]
وان سلمنا ان الاجسام مشتركة في الصورة الجسمية [illegible] فلم لا يجوز ان [illegible] منها [illegible] والتحقيق
هذا الكلام [illegible] تحقيق [illegible] الفلك غير قابل للكون والفساد [illegible] من الشكل والوضع والمقدار
واجب الحصول ممتنع الزوال [illegible] ان [illegible] الجسمية [illegible] ان يكون [illegible] جسم كذلك
فلم لا يجوز ان يتحرك بعض الاجسام بجسميتها وان لم يكن كل جسم كذلك وان كان الامر موجودا في الجسمية فذلك
الامر ان لم يكن ملازما لها لم يكن [illegible] وان كان ملازما [illegible] والانقسام والتقطع الا بامر
[illegible] الاشكال والصور والاعراض [illegible] الجسمية فيكون [illegible] والالتيام
والكون والفساد على الفلك [illegible]
الامور غير مشتركة منها [illegible] ان يكون كذلك [illegible] الجسمية ولا يلزم
[illegible] الجسمية [illegible] المادة [illegible] سائر المواد [illegible] مخصوصة [illegible]
الاشكال والاوضاع [illegible] ذلك حصول [illegible] بين تلك الجسمية وبين تلك الامور [illegible] فلم لا يجوز
ان يكون لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد [illegible] تقتضي الحركة المخصوصة ولا يلزم من ذلك
اشتراك الاجسام كلها في ذلك [illegible] الاستدلال [illegible] العناصر [illegible]
[illegible] مادة [illegible] الطبيعية [illegible] سائر المواد [illegible]
[illegible] والامر في الافلاك [illegible] مادة كل فلك مخالفة بالماهية لمادة فلك آخر ولمادة العناصر

ولكنها غير مشتركة [illegible] الجسم [illegible] انها
[illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] او [illegible]

ولولا ذلك لصح الكون والفساد والخرق والالتيام عليها على مبادي حركاتها المخصوصة هي موادها المخصوصة وزيادة التحقيق فيه هو ان الحكما اتفقوا على ان القوى المادية غير متناهية بل هي محدثات فان الجسم ما كان فاعل حركة فلا بد ان يكون له قوة تحركه فيه توجد فيه ويكون الاشكال بعض الاضداد والآخر يكون قبوله بعض اولى من قبوله للشي والحقيق المستند لا جل تلك القوى فمن المستند من واحد الصعود فاذن انما يحتاج الى القوة الجسمانية التي هي مبادي الحركات حيث كون المادة قابلة للمتضادات فيحتاج الى قوة ترجح بها قبول ضد على قبول ضد آخر واما اذا لم يكن المادة كذلك بل كانت مخصصة القبول لم انها لو يحتج حينئذ لم يكن هناك حاجة الى قوة جسمانية اصلا الا ان يكون القوة ليست معدة للحركة بل الموجد هو المفارق لا مخصصة للمادة لان المادة لذاتها مخصصة الاستعداد فلا يكون هناك القوة اعتبار اصلا فلا يكون وجوده لانه لا مدخل في الطبيعة فالحاصل ان الحجة المذكورة لا تدل على اثبات القوى الا اذا اثبتنا كون المادة مشتركة ومتى تعذر ذلك لم يكن الحجة منتجة فان قيل المادة لا يصح ان يكون مبدا للحركة فلان المادة من حيث هي قابل والشي الواحد لا يكون قابلا وفاعلا قلنا قد سبق في باب العلل الاربع فساد هذا الاصل ثم بعد تسليم صحته يكون لحركات كما في اثبات المطلوب وهو الطريقة التي اشرت اليها في البيان وهو اولى ما يتوجه عليه ان الماهيات كما لا يلزمها اللوازم بما هي هي وكذلك يبطل ما قالوه لما قالوا الحجة السادسة في ذلك لان احد الاصول الذات تحرك نفسها لو شئت الحركة التي توجد ما فان هذا لو وجب تقدم الشي على نفسه بل الآن فان الذات باعتبار حقيقتها واحدة فلا يكون علة محركة لها وليس اذا ابطل قولنا الذات توجب حركة نفسها بتوسط حركة نفسها لزم ان يبطل قولنا الذات توجب الحركة نفسها كما انه لا يلزم من بطلان العقول بان الاربعة زوج بعلة زوجيتها فساد القول بان الاربعة لذاتها علة لزوجيتها واما الحجة السابعة فهي ضعيفة من وجهين الاول ان قوله حركة الجسم متوقفة على حركة جزئه باطل لان الجسم ان كان متصلا فليس فيه جزء والجزء الذي لا يكون موجودا كيف يصف بالحركة والسكون ثم لانه لو جاز ان يقال ان حركة الجسم متوقفة على حركة الجسم الذي يمكن فرضه لزم لذلك الجزء جزء آخر لزم توقف حركة كل جسم على حركة جزء المفروض ولما كان لكل جزء جزء آخر الى غير النهاية لزم وجود علل ومعلولات غير متناهية وذلك محال وان لم يكن متصلا بل كان مجموعا حاصلا من اجزاء متلازمة لم يكن ذلك في الحقيقة جسما واحدا بل اجسام كثيرة كل واحد منها متحرك لذاته فالحاصل انه ان لم يوجد الانفصال لم يوجد الجزء فلم يكن وصفه بالحركة والسكون وان وجد لم يوجد الجزء والكل ومن هذا عرف ان الجزء والكل في المتصلات امر مجازي والثاني على ان حركة الكل لا يتوقف على حركة الاجزاء بل الاجزاء يجب ان يكون ساكنة بالذات وحركتها ليست الا بالعرض لكن سلمنا ذلك فما يساعد على ما قاله من ان حركة الكل

يتوقف

الاصل

والحاصل

ان

يتوقف على حركة الجزء لكن لم يبق في حركة الكل حركة الاجزاء فان عند الخصم حركة الاجزاء واجبة لذاتها وهي كافية في حركة الكل ومستند هذا الاحتجاج مستند الى بيان ان حركة الاجزاء غير واجبة لذاتها لكن الطريق الذي ذكرناه في ذلك اثبته استقلالا في نفس المطلوب انه غير محتاج اليه بعد ثبوت عدم استحقاق الخصوص للكل والجزء وما نعرفه فيه مما في هذه الادلة من الابحاث

الفصل الرابع في ما منه الحركة وما اليه الذي منه الحركة والذي اليه متضادان في الحركة في الكم والكيف فلا شك ان انهما متضادان في الكيف مثل ان السواد والبياض متضادان واحدهما مبدا الحركة التي فيها منهما والآخر منتهاها واما في الكم فلان اكبر حجم في طبيعة الشي والصغر حجم في طبيعته واما اذا لم يكونا متضادين لذاته وان يكونا بين الضدين ولكن يجب ان يكون احدهما اقرب الى احد الضدين والآخر الى الضد الآخر مثل الحركة من الصفرة الى النيلية وفي الكيف من الذبول الذي ليس هو الغاية الى النمو الذي واما في الاين فما منه الحركة وما اليه متضادان في ذاتيهما لانهما اما نقطتان واما خطان او سطحان فان ليس بين ماهيتهما مضادة بل لا شك انهما عارضان متضادان بسبب تضاد وصفهما متضادين وذلك لان كون احد طرفي الحركة اما ان يكون بالطبع او بالوضع فان كان بالطبع فذلك بان يكون احدهما غاية القرب من الفلك والآخر غاية البعد عنه فلزم ان يكون احدهما علوا والآخر سفلا وبسبب ذلك متضادان اذ ليس في الجهات جهة طبيعية الا هاتين واما الذي لا يكون بالطبع فهو ان يكون مبدائيته ومنتهائيته بسبب الحركة لان الحركة لما ابتدأت من احد الطرفين وانتهت عند الآخر عرض للاول المبدائية وللآخر المنتهائية وهذان الوصفان متضادان كما ستعرف فيصير الطرفان متضادين بسبب تضاد العارضين واما الحركات المستديرة فلنذكر فصلا في نهاياتها ومباديها

الفصل الخامس في مبادي الحركات المستديرة ونهاياتها كل نقطة تفرض في الجسم المستدير فالحركة منها هي بعينها حركة اليها وهذه المبدائية والمنتهائية وان كانا عارضتين للنقطة الواحدة لكن لا في آن واحد فان النقطة الواحدة في الآن الواحد لا يكون مبدا الحركة ومنتهى لها فتلك النقطة ان كانت واحدة بالذات لكنها اثنان في الاعتبار وذلك يكفي في كونها مبداء للحركة ونهاية لها واعلم انه ليس من شرط وجود الحركة المستديرة ان يكون هناك نقطة موجودة بالفعل فيكون مبداء من وجه ومنتهى من وجه فان الفلك جسم بسيط فلا يوجد فيه نقطة بالفعل الا بسبب قطع وهو محال او بسبب موازاة او مماسة او فرض فارض وكل ذلك غير واجب قطعا فلو توقفت الحركة على وجود تلك النقطة بالفعل لم يكن الفلك متحركا عند عدم تلك الامور وذلك محال بل يكفي في تحقق الحركة المستديرة كون تلك النقطة بالقوة القريبة من الفعل على الوجه المذكور

الفصل السادس في التقابل بين المبدائية والمنتهائية الشي الذي يكون مبدا للحركة حقيقة وماهيته عرض لان صار مبدا مثل الجسم اذا تحرك من السواد الى البياض

في ما منه الحركة وما اليه

الكم

ليس في الخفة

المبدا

المنتهى

الفصل الخامس في مبادي الحركات المستديرة

وذلك

في التقابل بين المبدائية والمنتهائية

فالسواد ماهية في نفسها ثم عرض له أن صار مبدأ لسلك الحركة وقد عرفت أن الشيء الذي يوصف بالمبدئية والمنتهائية قد يكون متضادا
وقد لا يكون وقد يكون موجودا بالفعل وقد يكون بالقوة فيقول السالك من متحركة ومنتهاها من حيث هو مبدأ ومنتهى
قياس إلى الحركة ولكل واحد منهما إضافة قياس إلى الآخر فقياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس التضايف لأن المبدأ مبدأ لذي
المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى فأما قياس كل واحد منهما إلى الآخر فليس قياس التضايف لأنه ليس يعقل مبدأ يعقل
منتهى أو من الجائز أن يعرض حركة ذات مبدأ ولا نهاية لها كما يحتمل من حركات أهل الجنة والمتضايفان تماما يوجدان معا
في الوجود فإذن ليس التقابل بينهما تقابل التضايف ولا يمكن أن يكون بينهما أمر موجود [illegible] فإذن ليس تلك التقابل منهما تقابل
السلب والإيجاب ولا تقابل العدم والملكة فلم يبق إلا أن يكون ذلك تقابل التضاد فالمبدئية والمنتهائية ضدان لا من حيث
إنهما مبدأ ومنتهى حركة بعينها لا يكون مبدأ هي بعينها منتهاها وذلك إنما يكون حيث يكون الحركة مستقيمة فإن قيل
كيف يكون المبدأ ضد المنتهى وهما يجتمعان في جسم واحد والأضداد لا تجتمع في الجسم الواحد فنقول الأضداد قد تجتمع في الجسم الواحد
إذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها وموضوع المبدئية والمنتهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل إلا من حيث
أن يكون مبدأ ومنتهى لحركة مستقيمة واحدة وهذا لو كنا ذكرنا أن الإضافة قد تعرض لها التضاد

الفصل السابع

في نسبة الحركة إلى المقولات إنا لو أضفنا في مقولة كذا حركة احتمل وجوه أربعة الأول أن المقولة موضوع حقيقي لها بمعنى أن
الموضوع لها وإن كان هو الجوهر ولكن بتوسط تلك المقولة الثاني أن المقولة جنس لها وهي نوع منها كما أن الجوهر يتغير من صنف
من تلك المقولة إلى صنف آخر تغيرا على التدريج وهذا هو القسم الأخير وما عداه باطل أما الأول فلأن معقول السواد ليس
هو أن ذات السواد تشتد فإن ذلك السواد إما أن يكون موجودا عند ذلك الاشتداد أو لا يكون
فإن لم يكن موجودا فهو لم يشتد بل عدم وإن كان موجودا فإما أن يكون قد حدث فيه شيء أو لم يحدث
فإن لم يحدث فلم يشتد بل هو كما كان وإن حدث فذات السواد باقية كما كانت وحدثت فيه صفة
زائدة فلا يكون في ذات السواد تبدل بل في صفاته لكنا لا نعني بالسواد إلا هذه الهيئة المحسوسة فإن
وقع التبدل فيها فذات السواد غير باقية وإن لم يقع التبدل فيها فالتبدل إن كان فهو في شيء آخر لا
يسمى سوادا إلا باشتراك الاسم ويخرج من هذه القاعدة أن اشتداد السواد [illegible] عن نوعه وكونه
لموضوع في كل آن كيفية بسيطة أخرى لكن الناس يسمون جميع الحدود المقاربة من السواد سوادا
وجميع الحدود المقاربة من البياض بياضا فالسواد المطلق واحد وهو طرف حقيقي والبياض كذلك
والمتوسط [illegible] لكن يعرض لما قرب أحد الطرفين أن ينسب إليه والحس لا يميز فيظن أنهما نوع
واحد [illegible] حتى [illegible] لكن يجب طرد القول فيه في الحركة المقدارية فإن الشيء إذا تزايد مقداره

فإما

فإما أن يكون هناك مقدار واحد باق في جميع زمان حركة التخلخل أو لا يكون فإن كان فالزيادة إما أن تدخل
أو تنضم إليه من الخارج أما الأول فباطل لأن فيه قولا بالتداخل [illegible] المقدار وكلا منافيه وإن انضم
إليه من الخارج كان ذلك كاتصال خط بخط ولم يكن ذلك من باب التخلخل وإن كان المقدار الأول لم يبق
عند الزيادة فهناك مقادير متتالية على الجسم ويجب أن لا يبقى الواحد منها زمانا وإلا لصار ساكنا عند حركة
التخلخل وكلا منافيه عند الانحصار فهناك مقادير متتالية آنية الوجود لا نهاية لها وأنها [illegible] متخالفة
بالنوع كان الكيفيات المتتالية للكيف فمخالفة بالنوع فالأشبه أن يكون كذلك وإن كان للبحث فيه مجال
الضعف والقوة للحركات التي يقولون أنها تختلف بمصادمات المعاوق حالهما كذلك فإنه لا
يمكن أن يكون هناك شيء واحد يتناقص بل الحاصل هناك أنواع من القوى الآنية الوجود متتالية فليكن
هذا الأصل محفوظا فأما [illegible] إليه عقيب قول الضعف أو لم يوجد شيء من هذه الأمور المتحللة أكثر
من آن واحد وبقي مع أنه لا تخللها زمان لزم تتالي الآنات [illegible] الذي جاد في التعليقات جوابا عن ذلك
بالقوة فيه نظر لأن الأنواع [illegible] إن لم تكن إلا موجودة في الخارج لم يكن لحركة الجسم في
كيفية واحدة وجود في الخارج فالجسم لا يكون متحركا بل يكون ممكنا أن يتحرك فإن كانت هذه الأنواع
موجودة بالفعل وقد دل الدليل على أنها بالنوع والماهية وأن كل واحد منها لا يوجد أكثر من آن واحد
وهي متتالية لا يتخللها زمان فالأمور التي هذا شأنها كيف يعقل أن وجودها [illegible] يستدعي كلاما جمعيا
والشيء من هذا الكلام وسيكون لنا إليه عود عن قريب [illegible] الذي ذكرنا أن الكيفية لا يجوز أن
يكون موضوعا للحركة وبهذا تبين أن لا يجوز أن يكون [illegible] منها وبين الموضوع فأما الاحتمال الثالث
وهو أن يكون المقولة جنسا لها فقد ذهب إليه بعضهم وزعم أن الأين منه قار ومنه سيال وهو الحركة
المكانية والكيف منه قار ومنه سيال وهو الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو النمو والذبول وبالجملة جعل
من كل جنس نوعا هو الحركة ثم هؤلاء اختلفوا فمنهم من جعل المخالفة بالسيلان والثبات مخالفة نوعية لأن السيلان
داخل في ماهية السيال فيكون في ماهيته مخالفا لما ليس بسيال ومنهم من جعلها مخالفة بالعوارض لأنه [illegible]
خط على خط والجنسان باطلان أما الأول فلأن البياض داخل في حقيقة الأبيض مع أن امتيازه عن
الأسود قد لا يكون بالفصل المنوع فظهر أنه ليس كل ما هو داخل في حقيقة شيء مميزة فهو منوعه والثانية باطلة لأن
كل واحد من مراتب الأعداد مخالف بالنوع لمرتبة الأخرى مع أن ذلك ليس إلا زيادة الآحاد أو نقصانها
وكذلك فيما نحن فيه لا يلزم من [illegible] حقيقة السيلان إلى الهوية الكيف أن لا يكون السيال مخالفا لغير السيال

وعلى الحكم فجهة القوة الاولى مشوبة بالحصول وجهة القوة الثانية مشوبة بالخواص فهذا شرح مذهبهم وهو في الاول
باطل لانا لا نعني بالحركة الا تغير الموضوع في صفاته تغيرا على التدريج يسيرا يسيرا ومن المعلوم ان التبدل ليس جنس
لانه وقع التبدل لان التبدل حالة نسبية والمتبدل ليس كذلك والان التبدل لو كان من جنس المتبدل
وهو لا يحصل الا بعد المتبدل فكان ان كان مثليين لزم [illegible] فان كان متنقضين [illegible] فان كانا متضادين [illegible]
فيكون الضدان مجتمعين [illegible] وما طلب الاتحادات المنفرد [illegible] ان المعنى يوجب [illegible] في المقولة غير الموضوع
فيها وانتقاله من نوع منها الى نوع آخر

الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما تحتها بالاشتراك او بالتواطؤ

من الناس من زعم انها مقولة على ما تحتها بالاشتراك وهو باطل لان الادلة المذكورة على ان مفهوم الوجود مشترك
بين اقسامه تبين ههنا على ان مفهوم التغير مشترك بين اقسامه ومنهم من قال انها بالتشكيك [illegible] ثم
ان الحركة الواقعة في مقولة نوع من تلك المقولة وقد عرفت بطلان مذهبه ومنهم من لا يقول به ثم [illegible] على احد
اصنافهم [illegible] على القول بالتشكيك [illegible] لو الحركة كمال [illegible] بالقوة والكمال عبارة عن وجود شيء لشيء [illegible] ان
يكون ذلك الشيء ولما كان الوجود مقولا على اقسامه بالتشكيك كان الكمال ايضا كذلك فكانت الحركة كذلك والجواب
ان الشيء انما يكون مقولا على اقسامه بالتشكيك اذا كان ثبوته لاحدها قبل ثبوته للآخر [illegible] فليس
كون المقول كالسبب كون الآخر كالاثر [illegible] ان يكون وجود المعلول كالسبب [illegible]
ان يكون المتقدم والمتأخر [illegible] الى الوجود [illegible] العدد [illegible] يكون الآخر عددا الى [illegible]
موجود الاهم كان العدد مقولا عليهما بالسوية [illegible] كان [illegible] الى الوجود وكذلك ههنا

الفصل التاسع في ان الحركة هي نفس مقولة ان ينفعل الذين [illegible] من ذلك [illegible] الاعتقاد هم
ان الحركة مقولة على ما تحتها بالتشكيك ولا شيء من المقولات مقولا على ما تحتها بالتشكيك فالحركة غير مقولة وذلك
بينا ان الحركة كيف مقولة على ما تحتها بالتشكيك والمضاف [illegible] على ما تحتها بالتشكيك لم يكن
ذلك مانعا من كونها مقولة [illegible] يكون الشيء [illegible] مقولة على ما تحتها بالتشكيك
[illegible] من [illegible] ان يكون [illegible] اقوى من ذلك وهو ان دلوا
على ان مقولة ان ينفعل [illegible] يكون موجودا [illegible] الحركة امر او وجود [illegible] الحركة هي نفس
مقولة ان ينفعل واما من زعم ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل فقد احتج بامرين الاول انا بينا ان الحركة عبارة عن التغير التدريجي
والتغير عبارة عن [illegible] وذلك [illegible] نفس الانفعال [illegible] فاذن الحركة
نفس مقولة ان ينفعل والثاني ان نقول [illegible] الحركة نفس [illegible] الانفعال [illegible] الثاني ان ينفعل اما ان يكون نفس

[illegible] او هو عبارة عن نسبة الى الزمان فان كان نفس الحركة فاما ان يكون نفس الحركة
المطلقة او نفس حركة مخصوصة والاول يوجب ان يكون الحركة مقولة لا يحال ان ينفعل و [illegible] يوجب ان [illegible]
على الغير لانه ليس [illegible] اقسام الحركة [illegible] اولى من البعض وان كان ان ينفعل عبارة عن نسبة الحركة المطلقة
الى المحل [illegible] ان يكون نفس ذلك الشيء في نفسه [illegible] المقولات على العشرة وان كان
ان ينفعل عبارة عن نسبة حركة خاصة الى المحل [illegible] بعض الحركات بان يكون مقولة اولى من البعض [illegible]
ان ما يكون له نسبة الى المحل يكون مقولة فهو في ذاته يجب ان يكون مقولة [illegible] ان [illegible] عدد المقولات
[illegible] فاذن الحق هو ان الحركة ليس [illegible] ان ينفعل [illegible] الحركة

الفصل العاشر في المقولات التي

يقع الحركة فيها [illegible] الحركة في اربع من المقولات [illegible] والوضع [illegible] على وجهين احدهما
بالتخلخل والتكاثف والثاني بالنمو والذبول [illegible] الاول فنقول ان الاجسام قابلة للتخلخل والتكاثف [illegible]
[illegible] ما كان [illegible] ان الاول ان [illegible]
يكون [illegible] وهو محال [illegible] ان يكون [illegible] الجسم [illegible] المكان [illegible]
الطبع [illegible] الطبيعي [illegible] وذلك هو المطلوب [illegible] ان الاناء [illegible]
[illegible] فلا يخلو اما ان يكون ذلك [illegible] بسبب حركة ما فيها او بسبب حركة ما هو خارج عنها والاول لا يخلو
اما ان يكون بسبب حركة مكانية او مقدارية ومحال ان يكون بسبب حركة مكانية لان تلك الحركة اما ان يكون الى جهة
واحدة او الى الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة وجب ان ينفعل الاناء [illegible] وان كان
الى الجهات مختلفة [illegible] حركات مختلفة بالطبع وذلك محال وان كانت الحركة لشيء من خارج
مثل [illegible] ان النار [illegible] فيصير اكبر حجما فيتصدع الاناء فلا يخلو اما ان [illegible] او لحدث
[illegible] والاول باطل لبطلان الخلاء [illegible] فاذا [illegible] لم يجب ان
يزداد حجم الجسم [illegible] ان يكون [illegible] ان احدث [illegible] فلا يخلو اما ان يزيد في الحجم قبل النفوذ
في [illegible] او بعده والاول باطل [illegible] زيادة [illegible]
والضغط الى جهة واحدة [illegible] الاناء [illegible]
[illegible] الى الخارج [illegible] ومحال ان [illegible] الانصداع بعد
النفوذ فلا يخلو اما ان لا يكون الزيادة حاصلة قبل الانصداع او كانت حاصلة وقت الانصداع والاول
باطل لان النفوذ بالحركة [illegible] آن في زمان النفوذ [illegible] وقد كانت الزيادة حاصلة قبل

الحركة مقولة على ما تحتها بالتشكيك

[illegible]

ذلك لكن حصول الزيادة قبل الانفصال محال لوجهين الاول ان الانماء او الاشتداد التي لم يجتمع للمائي اجزاء حتى يتصل الى ان
يستوفي منها ان الانشقاق لو كان بالزيادة فان كانت الزيادة حاصلة قبل الانشقاق فيجب حصول الانشقاق
قبل الانشقاق وذلك محال اللهم الا ان يقال دخل شيء وخرج شيء فيكون الجسم لم يزد الى وقت الانشقاق
لكن الاشكال يعود بعينه في القدر الذي لما دخل لم يخرج ولما بطلت هذه الاقسام ثبت ان الانشقاق انما هو من
انبساط الجسم الذي فيه والزيادة لا لمداخلة جسم آخر فيه وذلك هو المطلوب كما بيان ليه المكان وذلك فلانه
سيتبين ان الجسم مركب من المادة والصورة وان المادة ليس لها في ذاتها حجم ومقدار وما لا مقدار له في ذاته كانت
نسبته الى جميع المقادير واحدة ولا كان له في ذاته مقدار معين حتى يكون قابلا لما ثبت [illegible]
[illegible] الانفصال عليه [illegible] لكن الهيولى كذلك كانت قابلة لجميع المقادير اقول انه لا حاجة في بيان هذا الامكان الى ان
الجسم من الهيولى والصورة لوجهين اما اولا فلانه اذا ثبت ان مقدار الجسم زائد عليه كان الجسم في ذاته من حيث
هو هو عديم المقدار وكانت نسبته الى جميع المقادير واحدة سواء كان في ذاته مركبا من الهيولى والصورة او لم يكن
كذلك واما ثانيا فلانا نقول لما ثبت ان الجسم متصل واحد وثبت ان المقدار زائد عليه ثم ان الجسم البسيط يكون
كل مساو لجزئه في الماهية والحقيقة والتي اذا امكن انقسام بعضه امكن ان يتصف بمثل ما اتصف الكل من
المقدار فهو انه وجزئه وجب ان يكون [illegible] لو ذلك المقدار لوجب اشتراك المتساويين في الماهية في جميع الامور
الواجبة فاذا امكن الجزء الى مقدار الكل من غير انضمام شيء اليه والكل الى مقدار الجزء من غير انفصال شيء منه
فهو [illegible] التكاثف وهذا الكلام قوي لولا ما يتوجه عليه من [illegible] بقبول قطرة من [illegible] مقدار [illegible] البحر وبهذا
يظهر الفرق بين العناصر والافلاك لان الجزء ما دام يكون جزء الكل امتنع قبوله لمقدار الكل فاما اذا انفصل
امكن ان يتصف بذلك المقدار والفلك يستحيل عليه الانفصال واذا استحال ان ينفصل جزءه [illegible] امتنع ان يقبل
جزؤه مقدار كله وليس جسم آخر غير الفلك يساوي طبيعته طبيعة الفلك حتى يقبل الصغير منه مقدار الفلك واما العناصر فيصح
عليها الانفصال بعد انفصال جسم غيره مساو طبيعته فيصح فيه الكلام المذكور واعلم ان هذه المسئلة تنهار [illegible] الجزء
الذي لا يتجزى الا انه لو ثبت ذلك لاستحال ان ينقص مقدار كل واحد منها عما هو عليه او يزيد فكان التخلخل
والتكاثف ممتنع [illegible] الذي [illegible] ان ذلك لو كان ممكنا لصح ان تتخلل القطرة الى مقدار البحر والبحر الى مقدار
القطرة وهو غير لازم لان لكل جسم حدا في صغر المقدار يكون [illegible] والحد الزائد عليه او الناقص يكون [illegible] وذلك
[illegible] الصحيح محدد [illegible] الكيفيات [illegible] ما قالوه وقد كان ثابت بن قرة ممن
[illegible] ذلك واحتج عليه بان قال لو قبلت المادة الواحدة اي مقدار كان لامكن ان يتصل اصغر مقدار فراح

من المادة

محسن [illegible]

من المادة مقدار [illegible] مقدار وارض من الماء مقدار [illegible] حتى يكون اصغر المقدار الاعظم من الماء
قد يقبل [illegible] الهواء مقدار [illegible] واصغر الماء الاصغر فقد قيل [illegible] مقدار الاعظم والحس يشهد بخلافه فاما الواحد ما مقدار ان
مساويين من الماء [illegible] هو [illegible] في المقدار ولو كانا مختلفين في المقدار كان الهواءان ايضا مختلفين وجوابه
ما بينا ان لكل مادة حظا من المقدار بحسب الطبيعة وحظا آخر بحسب القسر عند وجود القاسر وان لكل واحد حدود [illegible]
يتعداه فاندفع الشك

الفصل الحادي عشر

في حركة النمو والذبول واما الازدياد في الحجم بسبب اتصال
جسم آخر به فاما ان يكون الزيادة [illegible] في اجزاء المزيد عليه [illegible] بالطبع واما ان لا يكون كذلك فالاول هو النمو وضده هو
الذبول [illegible] ذلك [illegible] النمو [illegible] كان [illegible] في النمو [illegible]
الزائد [illegible] في الاصل [illegible] الاصل [illegible] اجزاء الاصلي الى جميع
الاقطار على نسبة واحدة في نوعه [illegible] او اصار [illegible] فان اجزاء الاصلية [illegible]
[illegible] الاصلية الى الزيادة فلا يكون ناميا [illegible]
قد تحرك الى الزيادة فيكون ذلك [illegible] بالحقيقة لكن [illegible] باسم النمو حركة الاصلية [illegible] حقيقة النمو
ثم ههنا شكوك الاول ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان [illegible]
اما ان يكون هو الصورة فقط او المادة فقط او المجموع ومحال ان يكون هو الصورة لان الصورة تستحيل [illegible]
عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة ومحال ان يكون المادة باقية [illegible] ان يكون كل المادة باقيا
على حال واحدة او الشيء الذي كان كالاصل [illegible] واما الامر على ذلك [illegible] يكون في [illegible] الاول [illegible]
[illegible] شيء [illegible] شيء آخر واما الثاني وهو ان يكون النامي هو الاصل فهو محال لان الغذاء
[illegible] بطبيعته صار الكل متصلا واحدا ذا طبيعة واحدة امتنع ان يكون بعض الاجزاء
[illegible] الزوال [illegible] الزوال [illegible] وان لم يتصل الغذاء بالاصل
ولم يتحد به [illegible] ان لم يكن المادة باقية ولا الصورة يكون [illegible]
[illegible] المجموع [illegible] ان يكون [illegible] هذا ايضا محال لان زمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وهناك [illegible] الزيادة كل واحد منها الى الوجود لان المرتبة الواحدة منها لو ثبت اكثر من آن واحد
توقفت الحركة وبطلت وثبت ان [illegible] الزيادات فاذن يلزم ان يكون هناك
[illegible] متتالية في زمان مخصوص وذلك محال [illegible] ان سلمنا ان في النامي شيئا محفوظ الذات
غير متبدل لكن الحركة لا بد لها من متحرك ثابت في كل زمان الحركة ولا بد من تغير حال فالمتحرك [illegible] ان

يكون هو الاصل او الفرع فان كان هو الاصل فالاصل لم يتغير حاله الا بعد النمو وقبل النمو على حالة واحدة وان كان هو
الجزء المجموع الحاصل فالجزء حصول ما هو عند منها بالحركة والمتحرك لا بد وان يكون موجودا من ابتداء الحركة الى انتهائها الا
ان تمنع وجوده حتى محفوظ الذات متبدل الصفة لكن في تلك التبدل ليس بحركة لان الذات انما تكون بين المتضادين
والصغير والكبير ليسا متضادين والجواب اما الاول فلان النامي فيه اجزاء اصلية غير مستبدلة وهي الحافظة للصورة النوعية
للشخص واجزاء مستبدلة وهي اسباب الظهور كالالات تلك الصورة [illegible] على [illegible] بعض الاجزاء [illegible] بعض الشامات
والاعاب القوية وليس يتجه ذلك لاحتمال ان يكون الاجزاء الغذائية لما وصلت الى ذلك [illegible] فاما
قول الشك ان الزيادة [illegible] الاصل [illegible] لم يكن البعض [illegible] اولى من البعض [illegible]
[illegible] من الاصل في الاحكام والعبوة لان الاجزاء [illegible] الغذائية لما كان ورودها بعد تمام الخلقة كانت [illegible]
ولم يكن [illegible] الخلقة وبهذا يحل الشك الثاني لان الاجزاء الاصلية [illegible] من الصورة النوعية [illegible]
وتكليفها [illegible] الزيادات والنقصانات [illegible] الصفات [illegible] على ذلك الاصل الثابت والنافي هو حركة واما
الشك الثالث فجوابه بعينه ان المبدأ والمنتهى لا يجب ان يكونا متضادين بل يكفي في ذلك نوع من التقابل ثم ان [illegible]
[illegible] التضاد فالصغير والكبير الذي يتحرك بينهما النامي [illegible] ليس الصغير والكبير [illegible] الطبيعة حدت
لا نوع حدود في الصغر وحدود في الكبر [illegible] ويتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك [illegible] في ذاته [illegible]
بالقياس [illegible] في ذلك النوع وكذلك [illegible] الصغر واذا كان كذلك كانا متضادين فهذا تمام القول
في النمو فاما حقيقة الغذاء [illegible] فمؤخرا الى علم النفس الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة
في الكيف وهي الاستحالة من الناس من ظن ان الاجسام لا يجوز ان تتغير كيفياتها المحسوسة فالماء [illegible] باردا
والبارد لا يصير حارا في الحقيقة وهم [illegible] الاستحالة [illegible] بالحار باردا او البارد حارا
[illegible] فمنهم من [illegible] الكون والفساد ومنع الاستحالة وزعم ان الماء اذا استحق [illegible]
[illegible] النارية [illegible] اجزائه نار واختلط بالاجزاء المائية فان كانت [illegible]
[illegible] وان كانت كثيرة كانت [illegible] ومنهم [illegible] الاستحالة والكون وهم القائلون اصحاب
الكمون والظهور وزعموا ان الاجسام لا يوجد منها [illegible] بل كل جسم فانه مختلط من كل الطبائع
[illegible] الغالب عليه [illegible] يكون الغالب عليه من كل [illegible] كان [illegible] فانه يبرز ذلك المغلوب
من الكمون [illegible] ما كان غالبا [illegible] الكمون [illegible] بالاجزاء التي كانت غالبة عليه
[illegible] احساسا لا يمكن التمييز من آحادها [illegible] الحس [illegible] الحر والبرد [illegible] اصحاب الخليط ثم

الشك الثالث

الجواب عن الاول

مستحكمه

الجواب عن الثاني

في اثبات الحركة في الكيف

في اثبات الحركة في الكيف

[illegible]

عظيمه

منهم من يقول الجسم مثلا فيه اجزاء حارة او باردة و[illegible] منها كما مثلناه اذا صار باردا فارق الحار فظهر وباطن فبقي
البارد وبالعكس الفرقة الثانية زعموا ان الجسم البارد اذا صار سخيفا فذلك [illegible] من الخارج اجزاء نارية فاذا اختلطت
بالماء احس [illegible] متوسط بين الحار والبارد فمقبول [illegible] وجود الاستحالة انا نرى الماء يصير حارا بعد ان لم يكن فحرارته
اما ان يكون لمخالطة نارية واما ان لا يكون لمخالطة نارية [illegible] فلنا واما ان كانت لمخالطة نارية فتلك
النارية اما ان يرد عليه من الخارج او لا من الخارج وان لم يكن من الخارج فاما ان يكون قد حدثت الآن او كانت
موجودة فيه لكنها كامنة [illegible] بطلان الكمون [illegible] اما ان يعني بالكمون الاختلاط او يعني به ذلك و[illegible]
[illegible] استحالة [illegible] والفضا بوجوه [illegible] اما ان يكون [illegible] كل جزء من الماء جزء من النار [illegible]
فيه واما ان يكون البعض [illegible] البعض [illegible] لا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي [illegible] عن [illegible] النار منها
قائمة [illegible] او غير قائمة [illegible] والاول يقتضي وجود الاستحالة والثاني يقتضي ان يحس بعض اجزاء الماء في غاية البرودة
وبعضها في غاية السخونة والضا فليس البعض [illegible] اولى من البعض [illegible] الى [illegible] الاجزاء واما ان
وجد مع كل جزء من الماء جزء من النار فلا يخلو اما ان ينكسر [illegible] كل واحد منهما [illegible] الاجزاء او لا ينكسر فان
انكسرت فقد ثبت الاستحالة وان لم ينكسر فلا يخلو اما ان يكون الملاقي [illegible] علاقة [illegible]
[illegible] ان [illegible] وان كان فاذا [illegible] في كل ذلك السطح وبرودة مثل برودة الثلج سارية
في [illegible] ذلك السطح موضع الا وقد حصلت فيه نار [illegible] ولما بطل ذلك بطل ما قالوه
والضا فلان الحار لما كان [illegible] الحار [illegible] في البارد وجب ان يخلص البارد من الحار والحار من البارد [illegible]
[illegible] عظم وليس كذلك فان [illegible] العظم فاما عند غلبة البارد على الحار فذلك
[illegible] الجسم [illegible] ساد [illegible] البرد [illegible] الداخل يوجب [illegible] ازدياد
نقصان الجسم لان حكم كل واحد من [illegible] حكم الآخر في المقدار فاما اذا قرروا الكمون بانحصار الاجزاء
في باطن الجسم فيجب ان يكون باطن الماء البارد [illegible] من الماء [illegible] اذا [illegible] فقد [illegible] النيران [illegible]
[illegible] فيكون سخونتها اقوى [illegible] الحرارة الا في باطن الجسم [illegible] في [illegible]
من [illegible] الا اذا قيل النار الباطنة لا تحرق ولا تسخن [illegible] النار [illegible]
وذلك اعتراف بالاستحالة وهذا دليل على بطلان الكمون ان [illegible] الكامن [illegible] اما ان يكون [illegible]
[illegible] ان [illegible] الاجزاء الكامنة [illegible] على [illegible] وليس كذلك في الاول
[illegible] لا يخلو اما ان يكون [illegible] ذلك السبب [illegible] على [illegible] او [illegible]

الكمون يبطل وجود الاستحالة

[illegible]

الخفاء

[illegible]

فان توقف وجب ان يكون كل مستحيل عند ما يستحيل يطلع عن نفسه الى وقت والى غير وان لم يتوقف على المماسة
بل يكفى فيه مجاورة والمسامتة فكان يجب ان يتحرك الاجزاء بعضها الى بعض بل هذا اولى لان انجذاب الجسم الى
مجاورة كذلك اولى من انجذابه الى مجاورة الابعد بل كان يلزم ان يكون انجذاب الكامن الى الظاهر اولى
من العكس والانتقال الاخف اعذب لما نقول الذى يلى حجما من حجم واحد وهو ما يتساوى من تلك الجملة
فان فصل شى هو مباين لذلك الله او افعل نارى شديد القوى عند ازدياد والحادث هو قول لا لاتحاله
والضا فاذا اقربنا شعلة من حبل كبريت وكخناه بخصه تحته ظهرت نيران عليه وكانت على هذا مبهم كامنة فيه
فلو كان الاخف اعذب لكان انجذاب الشعلة الى تلك النيران الكامنة اولى من العكس فان قيل نحن
لا نقول بالكمون بل نقول الجسم مخلوط بضده وانما استحال لا لان البارد فارق ظاهره وباطنه فنقول اذا
فارق ظاهره البارد فاما ان يصير اله من الاجسام الحارة فاستند مستمدة او لا يستمد فان لم
وجب ان لا يكون كل مستحيل متعقص حجمه او يكون كل مستحيل متعقص فان كان يستمد منه ويستمده على سبيل الورود
من خارج فلم صار ما يرد بعد الحارة متعقص حجمه الا ان يقال الذى يرد لا يرد عليه من خارج شى والذى يجرها
يرد عليه من الخارج شى وذلك تحكم والضا فلم صار اذا اصار باردا وجب ان لا يصير حارا مرة اخرى الا بنفى اولى
الا من صار مرة فكيف يصير بعد ما صار مرة اخرى وليبطل الان القول بالورود وذلك وجوه ان يتوالى
ان كان جبلا من كبريت نار ضعيفة قدر شعلة ثم يتوقد منه تحلل مستقل كلها نارا فان كان ذلك بالورود على
خروج وجب ان لا يكون اكثر من تلك الشعلة لان انفصال النار المتقدمة الصغار كثيرة فى القوة كما ان القليل من نار حوش
بعيد ما كثر الا ان القول بان يكون عوده الى البرودة لا حاجة لمفارقة تلك النارية العقيلة يجب ان لا يكون
المتفحمان التحلل عند البرد ومحسوسا الا ان يقال النارية الا المغنية مستحيلة الاشياء من الجسم لكنا نقول
ما بالها اذا اصارت جمرة ليس منها الرقيق ها والى غلظها الا ان الاول الثانى اذا وضع عليه شى برده فكان كان
ذلك بتحلل اجزاء نارية فذوى ذلك البتة كان يطرد منه اجزاء الجسم الاول اشياء او لا يطرده فان لم يطرد وجب
ان يزداد حجمه عند البرودة وان طرد مثل بعضه وجب ان لا يعود الجمرة فتنقص الحجم ما كان لكن الذى اذا برد نقص
حجمه كان اطرد اكثر من تفحمه لا يعود الى حجمه الاول لان انحطاط ما ان كثر من البارد النافذ حتى يعود الى الحجم
الاول فيكون البارد اقوى من النار ثم من الحار وهو باطل علم مذهبهم الثالث ان الاجزاء النارية ما تحدث
فى المادة فان كان بالقوة فليس وجب ان يكون ذلك بشى من واحد وان كان لا بسبب فاجب فذلك الطاحى
كيف يسلبها عن مجاورة مشاكلها ويخلطها لضدها الرابع ان الجسم قد يسخن بالحركة والمخضخضة وتعقيب الاثنين يسخن

ثم من غير ورود نارية عليهما وتمايد اتح بطلان الكمون والنفوذ يجب ما دل على وجود الكون والفساد وبطل الان
قول من يقول للحادث انحن يذلك الاشياء بمثار بعض اجزائه فيقول انه الان كانت مشابهة فهذا غير بعضها من بعض
فى المتكون فجعل ما هو الاول الحى الان الى الترب مال يقول الا من السعيد فكان يجب اذ ظهرت المسخونية ان الحس فيها
ظهرت فيه كاما لو تمامها من جنس النار وليس الامر كذلك بل يرى الحرارة تظهر فى الكل ضعيفة ثم تشتد ولا يجاب
ان ذلك بتحلل اجزاء علقه المسخونية بين الاجزاء النارية وذلك لانه يلزم ان يقال الحرارة تنتقل من الطرف
الاول الى الثانى فى الاسخان وترك الوسط وذلك محال يمتزج من نتاوى الاجزاء الكماد وانما ان ضعف الاجزاء
فاحشو منها اما ان يكون حار او بارد او كثافة او لطافة والاول فاما ان يكون الحار منها فى غاية المسخونية حتى ان
يسعد المسخونية اقوى واما ان يكون ضعيف المسخونية لاجل المزج حصلت الشدة والضعف للحرارة واما ان كان
اختلافهما بالكثافة والطافة فليس يخرج للترتيب من اللطيف من النوع الواحد مع القرب والبعد فان كل
واحد من اللطيف والكثيف مندمج الحرارة والاحتراق فيما قرب منه ثم فيما بعد واذ قد بطلت هذه المذاهب
الثلاثة ثبت وجود الحركة فى الكيفيات الحسية الفصل الثالث عشر فى اثبات الحركة فى سائر اقسام الكيف
اثر نفضه وجود الحركة فى الحال والملكة لانها كيفيات نفسانية والحركة على النفس محال واما القوة واللاقوة فزعم انهما كانتا
لا حركة خاصة ويمتنع ان يوجد احدهما مع المزاج الذى يوجد معه الآخر فاذن الموضوع غير مشترك بينهما لقيام
فلا يكون لهما حركة لان الحركة انما تكون من ضد الى ضد ولكن نقول اما الكيفيات النفسانية فاذا كان وجود منها
على التدريج كان ذلك حركة واما القوة واللاقوة فانهما وان كانا ما يعرض لموضوعين مختلفين لكنهما كيف كانا
متعاقبين على ذات الموضوع ويمتنع اجتماعهما فيه فبينهما تضاد ونعم الكيفيات المختصة بالكميات لا تضاد فيها
كما بيناه فلا حركة الفصل الرابع عشر فى الحركة فى الاين والوضع اما الاين فالحركة فيه ظاهرة واما
الوضع فهو قابل الحركة لان الجسم الذى لا مكان له كالفلك الاعظم انما يكون له مكان لكنه لا يخرج عن مكانه لكنه
الافلاك اذ الحركة لم يحسن حركة مكانية بل انما يتغير نسب اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية وهذه النسبة
هى الوضع فالمتغير منها يكون تغير الوضع فان قيل الفلك كل اجزائه متحركة فى المكان وكل ما كان اجزاؤه متحركة فى
المكان فهو ايضا متحرك فى المكان فحركة الفلك مكانية فجوابه ان حقيقة الكل مغايرة لحقيقة كل جزء فلا يجب ان
يكون الحكم الثابت لكل جزء ثابتا للكل فان كل واحد من الاجزاء ليس كل مع ان الكل كل فبطل ما قاله وليس من البعيد
ان يكون للشى ذو اجزاء كثيرة بالفعل كالارض وغيرها فيصل كل جزء منه الى مكان الآخر مع ان الكل لا يفارق مكانه
وليس لقائل ان يقول الوضع لا يقبل الاشتداد والتنقص فلا يقبل الحركة لانا نقول يصح ان يقال للشى انه اشد

نقضت م
مره م
ويزاد المسخونه
مبلغ م
والكثيف
الحركة فى سائر اقسام الكيف
فلا يكون بينهما
فى الحركة الاينى والوضعى
يحرك م

المتجانسة م
سيل ر
تحسينا لعدد ر
تحليل م
لا لاجزاء
مصباح م
ما كثيرا ر
ارقى ر

زيتكاسا وانتقصا بامن الآخر وهذا يدل على انه قابل للحاوس لم ان يقولوا لا تضاد في الوضع فلا يكون فيه حركة
لما بينا انه لا يجب ان يكون ما منه الحركة وما اليه متضادين بل يكفي ان يكون بينهما ضرب من التقابل وان لم يكن
ذلك بالتضاد وكلام [illegible] يوهم ان الحركة الوضعية مما استخرجه الشيخ ولم يقف عليه المتقدمون منه في رسالة كلام
الشيخ ابي نصر الفارابي تصريح بذلك في كتاب مختصر يسمى عيون المسائل فقال حركات الافلاك وضعية دورية

الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها من المادة وتبدلها بغيرها واذ قد بينا المقولات
التي تقع الحركة فيها فلنبين الآن ان ما عدا الأين تقع الحركة فيها وتستند الى الجوهر فنقول اعلم انا قد بينا ان الحدوث
قد يكون دفعة وقد لا يكون دفعة ولا بد من بيان ان حدوث الصور الجوهرية دفعة لانا اذا بينا انه يصح تبدلها
وتغيرها واتصل حدوثها فلنبين ذلك اولا والخلاف فيه مع المنكرين للكون والفساد فان بعضهم منع من
الاستحالة وبعضهم منع من الكون وسلم الاستحالة وهؤلاء هم الذين يجعلون العنصر واحدا اما النار ويكونون عنها
سائر العناصر بتزايد التكاثف او الارض ويكونون عنها البواقي بتزايد اللطافة او شيئا متوسطا ويكونون
منه البعض بتزايد الكثافة وبعضهم يزعمون ان تلك العناصر مع اختلاف درجات التخلخل والتكاثف محفوظة
الطبيعة والذي يدل على فساد قولهم نوعان الاول كالاصل والثاني كالتابع [illegible] اما الاول فعلى ما قد
ذكر الشيخ وجهين الاول انه سيتبين ان كل ما يصح عليه الكون والفساد فانه يصح عليه الحركة المستقيمة وذلك
ينعكس [illegible] فانه يصح عليه الكون والفساد والثاني ان اختصاص الحيز [illegible] يكون
من جهة اما ان يكون الطبيعة او لا لطبيعة والاول باطل لان ذلك الحيز من حصول الاجزاء المتساوية في الطبيعة في احياز
متباينة وان لم يكن ذلك لطبيعة فاما ان يكون ذلك لا لعلة وهو باطل او لعلة الى ذلك الموضع وهو باطل لان
القسري بعد الطبيعي فهو قدر يناسب الى [illegible] على الاحياز فيبقى ان العمدة فيه ان الجسم
الذي كان في ابتداء الكون حاصلا في حيز مخصوص حدوثه من [illegible] واستمر بعد ذلك في هذا المكان فاذا كانت
صورة حادثة والذي يحول عليه ان النار مثلا جسم ولا شك ان حصتها مغايرة لنارية بما تخص به النارية
ليس لماهيتها او لوازم ماهيتها والا لكان نوعها في شخص واحد وذلك محال فان ذلك الشخص بسبب العوارض
وذلك لا محالة يكون بسبب المادة كما عرفت فنقول ليس علة تشخص تلك النار طبيعة وذلك لمحال لان
ذلك المحال لا تقبلها الا بعد ما صورة وجوب انه ان المتشخص الصفات الواجبة فاذن العلة في
تشخص تلك النارية اعراض مخصوصة موجودة في المادة ومعلوم ان الاعراض توابع للصور فالاعراض المشخصة لهذه
النارية ان كانت معلولة لتلك الصورة لزم الدور وان كانت معلولة لصورة اخرى موجودة في تلك النار

فقد كانت

فقد كانت قبل هذه الصورة صورة اخرى فهذه الصورة حادثة ثم الصورة السابقة ان كانت مساوية لهذه الصورة
في النوع امتنع زوالها وقبول المادة لهذه الصورة اللاحقة اذ لو فرضت ملازمة للمادة لما امكن ان كانت السابقة
مماثلة للمتجددة وذلك ان يحصل للمادة ملازمة للمتجددة فيجعلها لا محالة ملازمة لتلك السابقة متصلا بها فيمتنع تجدد
الصورة المتجددة وهذا خلف فاما اذا كانت السابقة مخالفة للمتجددة وكان يحصل للمادة ملازمة للمتجددة فيجعلها منافرة للسابقة
فلا جرم تعدم تلك السابقة حتى توجد المتجددة وظاهر ان كل صورة عنصرية لا يحصل نوعها في شخصها فقد كانت مادتها
موصوفة قبلها بصورة اخرى يخالفها وذلك يدل على وجوب الكون والفساد ويدل على ذلك ان القوة والمجانسة المعنوية
على الفساد الغير المتناهي مكون حادثة لا محالة واما النوع الثاني من الادلة فاعلم ان العناصر كانت لا نوع والذي يدل
على انقلاب الماء ارضا ان اهل الاكسير يعقدون المياه الجارية احجارا صلبة فان قيل تلك المياه في اطها اجزاء
ارضية صغيرة جدا وعند العقد تتحلل الاجزاء المائية بالتبخر وتبقى الباقية على مزاجها مستحكم بالارضية فنقول لو كان
كذلك لكان في تلك المياه من الكثرة ما يقوى على الحجر ويقوم طينا ونحن نأخذ اياه ونقدر من الماء المصعد
المقطر المردد مرات قدره اضعاف ذلك الحجر ونحن في ذلك الماء كثرة اصلا فيبطل هذا السؤال وتقرب من ذلك
انا اذا اخذنا ماء الغلي المصفى غاية التصفية وخلطنا بالحل الذي [illegible] المكرر وصفي غاية التصفية حلطنا فتبقى
فانه يحصل منه شيء يسمونه لبن العذراء ثم [illegible] ذلك ما انقلب ارضا واما انقلاب الارض
ماء فان اهل الحيل يتخذون مياها حادة ويحلون فيها اجسادا واصلية حجرية فان قيل تلك الاحجار كانت فيها مياه
كثيرة لكنها كانت شديدة الاختلاط لما فيها من الارضية فاذا ادبرت بالمياه الحادة ضعف الامتزاج
فيها وانفصلت الاجزاء المائية عن الارضية واختلطت تلك الاجزاء المائية من ذلك الماء الحار فقد صح انه
انه مع ذلك لا يحل الا ما يبرد والذي يقتضي تبرد الاجزاء للتصغر المتوقف في الهواء هي اذا بردت تماثلت
وزالت وانفصلت عند النزول ويحصل منها فقد صح التمزج بالمحلول الاول فيضعف لحس كانه حجارة وبالحل
فاملح والنوشادر المحلولان كالمياه الجارية مع انا لا نشك في وجود ارضية كثيرة هناك ولذلك تعقد ماء في
حرارة فنقول الاجزاء الارضية ان كانت مغلوبة في المقدار فكيف صارت غالبة عند الانحلال وان كانت مساوية
في المقدار لكنها كانت مغلوبة في الظاهر وجب ان يكون غالبة في الباطن وليس الامر كذلك ويقرب من ذلك
ان الاجسام تقع في المجامد فيصير ملحا ثم ان الملح يتحلل بالطبوبة ويصير ماء فلا واما انقلاب الهواء ماء فمن وجهين
الاول ان القدح اذا وضع في الجمد يجتمع على طرفه خارجا من الجمد وشد رأسه فانه يجتمع عليه ماء كثير ويجمع
الطاقوق موضع مماسة الهواء شيء كثير كالقطر وليس في ذلك منفذ حيث يكون الا ان يكون اجزاء مائية الا انه بالماء الحار

او في زمان ذلك اليه رجم بم نحيل من شي بل كلما كان لطها ابعد من التحلل كان هذا المعنى اكمل وان لم كان الا تحقيقه كيف احتمعت
القطرات على طرف الكوز منه ان لطيف يسفل منه فاذن ذلك لا يحل الى الهواء استحال ماء فان قيل لو كان ذلك لاستحال الهوا
وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلي الكوز ولا نراه كذلك بل يحصل قدر من الماء في زمان يسير ثم لا يزيد عليه في مثل
ذلك الزمان بل البتة وذلك ان الاجزاء المائية كانت منتشرة في الهواء المحصور في الكوز فلما بردت نزلت
فانفصلت عنها من الهواء الى قعر الكوز فلما استنفدنا البرد المتصعد من الهواء بالانحدار لم يتقبل بعد ذلك ما يبرد دونها
فيقول في كتاب الاشارات ان الانا يبرد عليه ويركبه شي من الهواء كما انقطعت الى اي حد شئت فلو كان السبب
ما قاله المشكك لكنا اذا ابقينا تلك المشكلة وجب ان لا يعود مرة اخرى لان اجزاء المائية كلها قد نزلت في المرة الاولى
بقي الهواء خالصا الا ان يقال انها وان نزلت فقد صعدت اجزاء اخرى مائية ولكن ذلك باطل اذ ليس هناك
جزء متصعد وقوله لو كان ذلك بسبب احالة الهواء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلي الفرج فجوابه ان تبريد الجمد معلوم
متناه ... العالم فهو يتعدى في تبريد الجمد على الهواء القريب منه فاذا احاله لم يكن بعد ذلك الا من البرد ما لجمد فيتلو
ضعف البرد فلم يقو على احالة هواء آخر ... من الحجاب من ... الى هواء آخر واذا انقطعت تلك القطرات
فقد زالت التي ... ثم يعود ... فلو كان الشيخ كما انقطعت الى اي حد شئت انه قد صنو هذا المواد
الفتح احصى ... ثم ينعقد وهو من غير بخار يتصعد اليه او ضباب ينساق اليه ثم ان ... سحابا متكاثفا وتنعقد
ذلك ... ثم يعود الهواء صافيا ثم ينعقد مرة اخرى ويدوم ذلك الى ان ينعقد من هذا الوجه على
تلك ... عظيم وليس ذلك الا هو استحالة وقال بعضهم يحتمل ان يقال الاجزاء المتصعدة المتفرقة
المتفشية الى الجو البارد ... فضاء المحيط الى ضيق المركز فاجتمعت وصارت سحابا متكاثفا
واذا قوي برودتها انعقدت الى جزء آخر فبردت واجتمعت فانعقدت سحابا متكاثفا ولو كان ذلك لاستحالة
الهواء لا يصل ... وكان لا يجيء الجو الا وهو حادث وليس كذلك
فان يوم الصحو من الطراهر ومن يوم المطر لان الهواء الا ... النازل على الارض اولى بالبرودة من الذي
في اعالي الجو ... وهذا الذي ذكره هذا القوم متجه ولنترك ذلك الوجه فاما انقلاب الهواء دارا
الى الاعالي ... من الدخول والخروج فان ... ماء ونارا وكذلك اذا اوقد ناشئ من جبل و ذلك
كبريت ظهرت نيران عظيمة وليس في ذلك الا انقلاب الهواء والارض نارا واما انقلاب النار هواء فهو المتفق عليه
وذلك عند انطفاء النار واما انقلاب الارض نارا فقالوا يدل عليه ان الحطب اذا كان رطبا كان عاجلا على
النار فانحبس فيه دخان كثير وذلك بسبب الاجزاء المائية منه وان كان يابسا لم يحترق او يدخن قليلا وليس يمكن

كلما كر
فانفصلت م
القطرات مج
صرفا
ضعيف ل
اي م
ينعقد م
وجب
كما يرى ثم نفد اجزائه م
والجمد منعقد ل

ان يحصل بسبب ... ان الارضية في الرطب اكثر والمائية في اليابس اكثر فلو اوهم الفصل الذي يصعد الجمر من الرطب
اكثر لانا نقول انما كان اليابس اقل دخانا لان ذلك يحل ان انقلاب الارض الى النار اسهل من انقلاب
الماء اليه لان الماء في غاية البعد عن النار وقريب منه الهواء ان الحطب يتحلل ويقوم واحدة نارا وليس في ذلك الا انحلال
كل واحد من العناصر واما انقلاب الماء فقد قال الشيخ حاكيا عن ... وشد نارا سهلا وضعا في تنور
... حتى انشقت وخرج كل ما كان فيها نارا ومعلوم ان الماء الذي كان فيه لم يخرج لا خارج اجزاء نارية كما كان
كانت كامنة ولا بان انحدرت فيه لعدم المنفذ في المحصور فاذن الماء الذي كان فيه انقلب الى الهوائية والنارية
هذا جملة ما ذكروا من هذه الامارات في اثبات الكون والفساد واما تفصيل مذهب القائلين بالاشكال فسيأتي
في باب المزاج الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدوثها دفعة الا ان الطبيعة الجوهرية
غير قابلة للاشتداد والضعف ... حدوثها دفعة على التدريج اذ لو كانت قابلة للاشتداد او الضعف فحينئذ
فاما ان يكون في وسط الاشتداد ... نوعه او لا يبقى فان بقي فالتغير لم يكن في الصورة بل في لوازمها وان لم يبق
فذلك عدم الصورة لا الاشتداد ثم لا بد وان يحصل عقيبها صورة اخرى فتلك الصورة والمعنى فيه انه ان يكون فيها
يوجد اكثر من آن واحد او لا يوجد ذلك فان وجد فقد سكنت تلك الحركة وان لم يوجد فهناك صور متتالية آنية
الوجود ثم في هذا المقام يمكنا ان نتمم النظر بطريق الاول قررنا منه تتالي الآنات وذلك محال وهو مخصوص بالحركة
في الكيف الثاني ان يقول الحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يصح عليها الحركة في الصورة وبه
يظهر الفرق بين الحركة في الكيف والحركة في الصورة لان الموضوع غني في وجوده من الكيف فصح ان تحرك في الكيف
اما المادة فغير موجودة بدون الصورة فلا يمكنها ان تحرك في الصورة ولكن اذا تممنا الحجة بهذا الطريق وقع
الكلام الاول ضائعا فان هذا القدر كاف في اثبات المطلوب فاذن المعتمد في هذا الباب ذلك ويمكن ان
الحركة في الصورة لا يكون متعاقبة لا يوجد واحد منها اكثر من آن وعدم الصورة المقومة يوجب
عدم الذات فاذن ليس شي من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه باق في زمان الحركة فاذن
ليس شي من هذه الذوات متحركة اصلا وهو بخلاف الكيف لان عدم الكيفية لا يوجب عدم الذات بل الذات
يكون باقية في جميع زمان الحركة في الكيف وههنا موضع بحث فان قوله عدم الصورة المقومة يوجب عدم الحل الحاصل
منها ومن محلها فذلك حق ولكن لم قلتم ان المتحرك تلك الجملة حتى يلزم من عدم الجملة انه لا يجعل المتحرك في
الكيف الكل الحاصل من الكيف والمحل حتى لا يلزم منه المحال بل المتحرك محل تلك الصورة وحده كما ان المتحرك
في الكيف هو محل الكيف وحده وان ادعى بيان ان عدم الصورة يوجب عدم المادة فالامر ليس كذلك وان

السادلس
برهانه
في ان الصورة الجوهرية لا تكون حدوثها بالحركة
الجوهر م
الجوهر الاول
الجوهر الثاني
الموجود ل
الذات التي هي محل الصورة وهي عدم

كانت المادة حادثة وكل حادث فله مادة فللمادة مادة الى غير النهاية وذلك محال وهو كما ترى فان لم يكن هناك
شيء واحد محفوظ الذات مع تلك المتعاقبات كان الحادث عينها من المادة وهو باطل وان وجد هناك محفوظ
الذات لم يكن زوال الصورة عن ذلك الشيء موجبا لعدمه وتحصل ان الشيخ لما اورد على نفسه هذا الشك بان كيفية
تعلق الهيولى بالصورة وهو ان الصورة النوعية زالت فيلزم من زوالها عدم المادة ثم اجاب عنه بان الوحدة
الشخصية للمادة تستحفظ بالوحدة النوعية لصورة لا بالوحدة الشخصية واذا كان هذا قول الشيخ فيعتقد بان
يقع الحركة في الصورة فلا يلزم من تبدل تلك الصورة عدم المادة بل الحق ان المادة باقية مع عدم الصورة
واذا كان كذلك بطلت الحجة المذكورة ولما كانت الحجة الاولى لا تتم الا بهذه الحجة فهذا الشك يكون قادحا
في الحجتين ثم ان الشيخ بعد الفراغ من هاتين الحجتين اورد حجة اخرى وبين ضعفها وهي ان الجوهر لا ضد له
فلا يكون فيه حركة لان الحركة سلوك من ضد الى ضد ثم قدح فيها بانا ان اعتبرنا في المتضادين اتفاقهما على
الموضوع فالصورة لا ضد لها وان لم نعتبر ذلك بل اكتفينا بتعاقبهما على المحل كان للصورة ضد لان المائية
والنارية معنيان وجوديان مشتركان في محل واحد ويتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف مع الصفا فقد بينا
ان ما ذكره دالا الاية ان يكونا متضادين على كل حال ثم انه بعد الفراغ من الاستدلال اورد شبهة من يثبت
الحركة في الصورة وهي ان المني يكون حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يكون نباتا يسيرا يسيرا واجاب عنه ان
المني الى ان يكون حيوانا له تكونات وتحصل ما بينها استحالات في الكيف ثم يكون المني لا يزال
يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يبلغ حدا يخلع منه الصورة المنوية ويصير علقة وكذلك الحال الى ان
يصير مضغة وبعد وعظما لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة اخرى وليس
كذلك بل هناك انفعالات وفي الصورة تتخللها حركات في الكيفية فهذا مجموع ما ذكره واستعد للا
وانقضائها والذي يعول عليه في هذا الباب الحجة الاولى وهي ان المادة لو تحركت في صورتها الجوهرية
لزم منه تتالي الآنات ولا شك ان هذه الحجة بعينها قائمة في الحركة في الكيف فالحق ان يقال ان كل
واحد من تلك الكيفيات المتتالية تبقى زمانا ما ويكون السلوك من البياض الى السواد وان كان
في الحس سلوكا مستمرا الا ان في الحقيقة هناك توقفات وانفعالات فانه لم يقم برهان قاطع على ان
ذلك السلوك مستمر في الحقيقة وانما الاعتماد فيه على الحس والسلوك المستمر حسا لا يمتنع من وجود توقفات
في ازمنة قصيرة جدا لا سيما والزمان يقبل القسمة الى لا نهاية له ومما يؤكد ذلك ان الشيخ حكى في
ابطال الشبع حجة وهي انه ان كان يجب ان يكون نسبة زمان حركة الشيء الى شيء على بعد ذراعين

بعدم

عنده

ابد

ينبغي

الحكم على اطلاق الشيخ

للزمان

الى زمان حركة الكوكب الثابتة نسبة المسافتين فيجب ان يتفاوت الزمانين تفاوت محسوس فقال هذه الحجة فاسدة
لانه يمكن ان يعرض زمان غير محسوس فيه او يحصل فيه الحركة التي للشيء الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان
الى غير النهاية فيمكن ان يوجد فيه جزء نسبته الى نسبة المسافة الصغيرة الى المسافة البعيدة ومع ذلك يكون الزمان
العظيم فاقول لما كان الامر كذلك فكيف يحيل السلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك
مستمر في الحقيقة بل لو لم يرد على الحركة في الكيف شيء من المحالات لكان من الواجب عليهم ان لا يجزموا بوجودها
معولين في ذلك على الاستمرار الحسي بعد ان علموا ان الزمان الغير المحسوس يمكن انقسامه الى الحد الذي قالوه
فانه لو حصل التوقف في جزء من الف جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن ذلك الزمان مستمرا في
الحقيقة ولم يكن ذلك حركة واذا ثبت ان الحركة في الكيف لم يكن عليها حجة يعتد بها بل يلزم من وجودها
تتالي الآنات لزم ما ادعيناه من ان الحجة الدالة على نفي الحركة في الصورة الجوهرية
دالة بعينها على نفي الحركة في الكيف وان الذي تمسك به مثبتو الحركة في الصورة الجوهرية هو الذي تمسك به مثبتو
الحركة في الكيف وهو السلوك المستمر حسا وان الموت ما حركات واحدة وهو ان المستمر في الحس يحتمل ان يكون غير
مستمر في الحقيقة ومثبتي الحركة في الكيف ان اذا حصل الوقوف للحركة في الكيف فلا يخلو اما ان
يكون الاستعداد في الحركة واما ان يكون قد وقف ايضا فالاول فيه تسليم التغير المتصل المستمر واما الثاني فيوجب
ان يستمر تلك الكيفية وان الحدوث بعد زمان كيفية اخرى لان الاستعداد عند حدوث تلك الكيفية الثانية
كهو قبل حدوثها واذا كان كذلك استحال حدوث تلك الكيفية الثانية فهذا ايضا كلام محتمل والنافية نظر

الفصل السابع عشر في نفي الحركة من باقي المقولات اما المضاف فهو طبيعة غير مستقلة بنفسها بل هي تابعة
لغيرها فان كان متبوعها قابلا للاشد والانقص كانت الاضافة ايضا كذلك فانها ان توقف على
حد واحد عند تغير متبوعها الى الاشتداد والتنقص لشيء ذلك بالمستقل اما نفسها ومن هذا يعرف
ان يقال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون دفعة فيه نظر واما متى فحاله حال الجوهر فان وجوده للجسم
بتوسط الحركة فيكون الحركة فيه فان كل حركة كما سيظهر في متى فلو كان فيه حركة لكان للمتى متى آخر هذا خلف
ووقوع التغير فيه ان يكون الانتقال فيه واقعا دفعة لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر
الى شهر يكون دفعة اقول الاضافة فيه بين القولين فان الانتقال دفعة غير قابل للحركة غير قابل ويشبه
ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان الانتقال لا يكون فيه بل يكون الانتقال الا آن ثم كيف
ويكون الزمان لا زمانا لذلك التغير وتعرض بسببه فيه التبدل الاول ما هو الرأي الحق الآن متى شيئه

قصرا

التقصير غير محسوس قصرا

بقولوا ام

في نفي الحركة عن باقي المقولات

[illegible]

الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل التاسع عشر في ان [illegible]

[illegible]

الفصل العشرون في ان الجسم [illegible]

[illegible]

في الوحدة والعدد وتنوعها

ليس الجسم فيه ساكنا ولا متحركا الآن الآن منقسم فحينئذ يوجد فيه في الآن فاذن استحال كون الجسم متحركا في الآن فلم يكن ساكنا الآن السكون عدم الحركة **الفصل الحادي والعشرون** في الوحدة والعددية الحركة قد عرفت ان الحركة متعلقة بامور ستة فوحدتها متعلقة بوحدة تلك الامور لا محالة فنبدأ بان وحدتها متعلقة بوحدة موضوعها وزمانها وما هي فيها اما وحدة الموضوع والزمان فلانه لا بد منهما في وحدة كل عرض فان البياض الموجود في احد الجسمين غير الموجود في الجسم الآخر ولا بد ايضا مع ذلك من وحدة الزمان فان الجسم اذا عاد بياضه بعد زواله لم يكن العائد هو الاول فاذن لا بد في وجود كل شخص من وحدة الموضوع ووحدة الزمان ...

[illegible]

... ان الوحدة التامة منه احص من الوجود مطلقة ... **الفصل الثاني والعشرون** في ان المستديرة اولى بهذه الوحدة من غيرها ...

[illegible]

الفصل الثالث والعشرون في الوحدة النوعية للحركة ...

[illegible]

في ان المستديرة اولى بهذه الوحدة

الاول

الثاني

المستقيمة

الثاني

الوحدة النوعية والجنسية للحركة

فصل في ان ... الى ... الى المستقيمة ...

تنقلاتهم

الحركة

المستقيمة

المستقيمة

واما في اوب [illegible] الهابط والصاعد فان قبل النزول حركة مستقيمة من مبدا الى منتهى ثم بعد ذلك [illegible] لكن [illegible]
للمسافة ان كان فوق والاخر ان كان تحت [illegible] ان صار نزولا وهذا لا يوجب اختلافا في [illegible]
مقولان مثلا ان الطرفين وان لم يختلفا [illegible] لكنهما اختلفا بالمبداية والمنتهائية وهما متقابلان تقابل التضايف
وهذا القدر يكفي في وقوع الاختلاف بين الحركتين ثم اعلم ان الحركات ان كانت كلها مكانية او في الكيفية او في
الكمية المحدثة في الجسم [illegible] وان المنقلب في الجسم الاسفل كالصاعد والهابط وكالانتقال من السواد الى البياض
وبالعكس كانت منقسمة في الجسم الاسفل **الفصل الرابع والعشرون** في ان الاختلاف في الماهية
وكذا الحركات الى فوق قسر [illegible] النار [illegible] فان الماهية الواحدة لا يجب تعقيبها تارة بالشيء وتارة
بما يخالفه فلو كانت الحرارة الطبيعية والقسرية مختلفتين في الماهية وكذلك الالوان والاشكال الطبيعية والقسرية لا تختلف
لا يحكم منها طبيعية او قسرية فعلم ان ذلك لا يوجب الاختلاف في الماهية **الفصل الخامس والعشرون** في
حقيقة البطوء والسرعة وبيان ان البطوء ليس بتخلل السكنات ان الحركة السريعة هي التي تقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان
المساوي او المساوي في الزمان الاقصر [illegible] ان يكون البطوء لاجل تخلل السكنات [illegible]
على [illegible] الاقل لو كان البطوء لاجل تخلل السكنات [illegible] من اول اليوم الى [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] السكنات [illegible] من حركات الفرس [illegible] زيادة حركة الشمس
على حركة الفرس [illegible] الشمس [illegible] حركات الفرس [illegible] سكنات الفرس زائدة على حركاتها
مؤلفة لو كان كذلك [illegible] حركات الفرس [illegible] السكنات [illegible] ولكن الامر بالعكس [illegible] حركات
الفرس [illegible] من السكنات [illegible] التفاوت بين حركة الفرس و[illegible] ليس تخلل السكنات [illegible]
[illegible] كلما كان [illegible] السكنات [illegible]
[illegible] يكون [illegible] بالسكنات [illegible]
بعد الزيادة [illegible] البطوء والسرعة ليس لاجل تخلل السكنات [illegible]
[illegible] الشمس على [illegible] الشرقي [illegible] الغربي [illegible]
الظل [illegible] حركات الظل [illegible] بالسكنات و
حركات الفلك [illegible] ان [illegible] الشمس [illegible]
الظل [illegible] الشمس [illegible] حركات الظل [illegible]
فالبطوء والسرعة لا بتخلل السكنات [illegible]

حركات [illegible] على [illegible] الذي [illegible] ان البطوء ليس بتخلل السكنات
[illegible] الى فوق [illegible] الحركة [illegible] المتحرك [illegible] على ما [illegible]
من [illegible] الحركة [illegible] وان [illegible]
من الاحجار [illegible] وسكون [illegible] متساوية [illegible] التوقف والسكون فاذن
تلك الحركة خالية من مخالطة السكنات [illegible] من الحركة الفلكية [illegible] التفاوت بين الحركة البطيئة والسريعة
لا لتخلل السكون **الفصل السادس والعشرون** في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب
الاختلاف في الماهية وذلك [illegible] ان الجنس الواحد من الحركة مثل الحركة المكانية [illegible] الى الصاعدة
والهابطة [illegible] الى السريعة والبطيئة [illegible] مرتبين [illegible]
الجنس [illegible] الاخرى [illegible] الجنس الواحد [illegible]
من غير ترتيب بل [illegible] الانقسام [illegible] بالفصول [illegible] الانقسام بالسرعة
والبطوء انقساما [illegible] ان السرعة والبطوء [illegible] الاشتداد والنقص [illegible] من الفصول [illegible]
ذلك [illegible] السرعة والبطوء [illegible] **الفصل السابع والعشرون** في ان السرعة مقولة على [illegible]
والمستقيم بالاشتراك المعنوي لان السريع هو الذي يقطع [illegible] زمان اقل والذي يقطع الاكثر في زمان [illegible]
وهذا القدر مشترك بين المستقيم والمستدير [illegible] في [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] ذلك **الفصل الثامن والعشرون** في اسباب البطوء في الحركات الطبيعية [illegible]
[illegible] في القسرية [illegible] **الفصل التاسع والعشرون** في التقابل
بين السرعة والبطوء [illegible] ان يكون [illegible] التقابل [illegible] متلازمان في الوجودين [illegible]
~~والبطوء [illegible] ان يكون [illegible] في الوجودين والسرعة والبطوء~~
[illegible] في واحد من الوجودين [illegible] بالثبوت والعدم [illegible] تساويا في الزمان
كانت السرعة [illegible] المسافة [illegible] البطيئة وان لم تساويا في المسافة وكان زمان البطيئة اكثر [illegible]
نقصان المسافة و[illegible] نقصان الزمان [illegible] احدهما [illegible] الاخر [illegible]
ان يكون التقابل بينهما بالتضاد [illegible] من الكيفيات [illegible] على ان الحركة [illegible] الانفعال
فان الانفعال [illegible] والامور [illegible] ان يكون [illegible] الكيفيات [illegible] مع ان الحركة [illegible]
والبطوء **الفصل الثلثون** في ان الاشتداد [illegible] والبطوء [illegible]

كل مسافة مفترضة فيما بين مبدأ ومنتهى مختص بها فانه يمكن نظيرها بالحركات مختلفة السرعة والبطوء والذي يمكن انه ينتهي بالسرعة
الى حد يستحيل قطع تلك المسافة باسرع منها وكذلك القول في جانب البطوء لان السرعة والبطوء يقبلان الاشتداد
والتنقص وكل ما كان كذلك فمن حد الى حد والتضاد بينهما غاية الخلاف فحيث لم يوجد حركة سريعة فيما بين المبدأ والمنتهى المعينين
لم يكن [illegible] ما هو اسرع منها وكذلك في جانب البطوء لم يكن السرعة متضادة للبطوء والمطلوب
فلو كان كل سرعة يمكن ان يوجد منه ما هو اسرع منها وكذلك في جانب البطوء لم يكن السرعة متضادة للحركة وقد بينا
ان تحدد مراتب السرعة والبطوء يجب تحدد مراتب التفاوتات الى الخارجية والداخلية لان كل زمان يحصل الحركة فانما
يحصل بسبب مقارنة امور غريبة وهي تلك التفاوتات الداخلية والخارجية فلا يكون الحركة مستحقة في نفسها الزمان
وذلك محال فاذن للسرعة والبطوء في طرفي الاشتداد والتنقص طرفان محدودان هذا هو الاغلب
على ظني ولم اجد لهم تفصيلي ذلك وان كان اللائق بهم ان يخوضوا فيه

الفصل الحادي والثلاثون

في تطابق الحركات قد عرفت ان السريع هو الذي يقطع المسافة المساوية او الطول في الزمان المثل او المسافة المساوية
في الزمان الاقل فاذا اردنا ان [illegible] من حركتين في السرعة والبطوء فلا بد من اعتبار حال ما فيه الحركة فان
امكن بين الشيئين الذين هما الحركة معا شيء الزيادة والنقصان امكن التفاوت بين الحركتين في السرعة
والبطوء والا فلا واذا عرفت ذلك فنقول اما الحركة المكانية فان مسافاتها قد يكون متطابقة مثل خط وخط
وارتفاع وارتفاع وقد يكون ممكنة التطابق مثل المثلث والمربع فانهما لا يتطابقان ولكن يمكن ان يقطع
بان يقطع المثلث قطوعا ترد على نظام يكيف منه المربع وقد لا يكون ممكنة مثل التطابق بين المستدير
والمستقيم فانك قد عرفت استحالة احدهما على الاخر فيستحيل الانطباق مع امكان التقوس مع ذلك لو امكن [illegible]
الى الاستقامة لكان اعظم من الوتر فيكون هذه المقابلة متحيرة واذا عرفت انواع تقايس المسافات
عرفت انواع تقايس الحركات الواقعة عليها واما الحركة في الكيف فهذه المقابلة فيها قد يكون قريبة وقد يكون
بعيدة اما القريبة فان يعتبر مبدأيهما ومنتهاهما مثل ان تأخذ كل واحد منهما من السواد الى
ويتوجه الى البياض [illegible] فان ابتدأ وانتهيا في زمان واحد فهما متشابهان في السرعة والا فاحدهما
اسرع واما البعيدة فان يكون الاعتبار بالضد مثلا ان يأخذ الاول من السواد الى البياض والاخر
يأخذ من البياض الى السواد فان اخذ احدهما لا من السواد بل من شيء قريب من السواد وجب ان
يكون الاخر الى الجانب الاخر كذلك وبالجملة يكون نسبة المبدأ المنتهى في احد الجانبين شبيهة بالجانب
الاخر فان تساويا في زمانيهما فقد تساويا في السرعة والا فاحدهما ابطأ واما الحركة في الكم فقد عرفت

ان الحال

يجب علينا ان يوجد منهما م
في تطابق الحركات
تقايس ؟
التطابق م
في الكيف م
اليقين م

ان لكل واحد من انواع النباتات حدا محدودا في الصغر والكبر لا يتعداها فاما الامكان في التخلخل والتكاثف
حدان لا يتعداها والهواء ما ان اخذا ان وحد كل واحد منهما في طرفي الزيادة والنقصان مخالف بالطبع لحد
الاخر ولما لم يكن بين حدي احدهما وحدي الاخر مشاركة لم يكن بينهما مماثلة ومساواة فلا جرم لم يكن
اعتبار الزيادة والنقصان فاما اذا اعتبرنا حال حديهما في مطلق الزيادة والنقصان وجدناهما مشتركين
في ان لكل منهما زيادة ونقصانا وكذلك لكل منهما زيادة ونقصانا والزيادتان والنقصانان مشتركان
في اصل مفهوم الزيادة والنقصان ولما تشابها من هذا الوجه صح اعتبار الزيادة والنقصان من
هذا الوجه بل نقول الحركات لا تقايس بعضها الى البعض الا عند اتحاد طبائعهما فاما من حيث ان طبائعها يكون
مختلفة فانه لا يصح تلك المقايسة فظهر ان العصفور لا يقايس طيران النسر باعتبار خصوصية كل واحد منهما
بل باعتبار اصل الطيران وهو الامر المشترك وكذلك صحة العين الرمدة لا تقايس بصحة العين الصحيحة
باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار اصل الصحة ويكون ذلك مقايسة بين الكيفين بحسب الجنس

الفصل الثاني والثلاثون

في تضاد الحركات اما المختلفة بالاجناس مثل النقلة والاستحالة
والنمو فقد يجتمع معا وان تعاندت في بعض الاوقات فليس لماهيتها بل لاسباب خارجية واما التي
الاجناس تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض فهما متضادان لان التسود والتبيض متوافقان في الجنس
ومشتركان في الموضوع وهما معنيان وجوديان ويلزم منهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما
وبين التصفر وغيره فهو في غاية الخلاف ولا معنى للتضاد الا ذلك واما في النمو والذبول فلكل
واحد منهما حد محدود في الطبع متوجهان اليه منهما غاية الخلاف فهما متضادان وكذلك الحال
في التخلخل والتكاثف واما الحركات الوضعية فهي غير متضادة على ما سنبينه واما المكانية المستقيمة فهي
متضادة لكنه جزء على ما سنبينه

الفصل الثالث والثلاثون

في علة تضاد الحركات لا يمكن ان
يكون متعلقا باحد الامور الستة التي تتعلق بها الحركة فنقول تضاد ما ليس لتضاد المتحركات لانه
قد يوجد تضاد المتحرك دون تضاد الحركة وقد يوجد تضاد الحركة دون تضاد المتحرك اما الاول فلان
الحجر اذا تحرك بالقسر الى فوق كانت حركته غير مخالفة لحركة النار بالطبع والقسر فلو كان الا
خلاف ليس الا بالطبع والقسر لما كانت حركتان قسريتان ولا طبيعيتان مختلفتان و
حيث وجد ذلك الاختلاف علمنا انه واما الثاني فلان حركة الحجر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى
فوق متضادان مع ان المتحرك واحد ومثل ذلك نعلم ان التضاد ليس لاجل تضاد المحركات

لا يكلى حد ما له م
النقصان م
هذا الوجه م
في تضاد الحركات
لما ذكرنا م
حسن لا
فهو غاية الخلاف
الوضعية م
في علة تضاد الحركات
تضاد الحركات م
الاول
اسفل
فيهما الى
المحركات

[illegible]

الفصل الرابع والثلثون

[illegible]

الفصل الخامس والثلثون

[illegible]

الفصل السادس والثلثون

[illegible]

[illegible]

الفصل السابع والثلثون

[illegible]

الفصل الثامن والثلثون

[illegible]

الفصل التاسع والثلثون

في انقسام الحركة والمكان الى حيث [illegible] احدهما ما يطابق انقسام الزمان وذلك لان كل مسافة فهي منقسمة ويلزم من انقسامها انقسام الحركة لان الحركة الى نصفها اقل من الحركة الى نصفها ويلزم من انقسام الحركة انقسام الزمان لان الزمان الذي يقع فيه نصف الحركة اقل من الزمان الذي يقع فيه كل الحركة وايضا [illegible] السريع [illegible] البطيء [illegible] زمان يقطع البطيء مثل ذلك الزمان [illegible] المسافة [illegible] البطيء اقل من زمان البطيء [illegible] الزمان والحركة والمسافة [illegible] انقسام [illegible] كلها

الفصل الاربعون

في انقسام الحركة الى انقسام المتحرك [illegible] لما كان المتحرك [illegible] منقسما [illegible] ان لم يكن اجزاؤه [illegible] بالفعل فهي [illegible] متحركة وان كانت [illegible] بالفعل [illegible] كل واحد منها متحركا على الاستقلال [illegible] لا محالة متصل [illegible] وكيف [illegible] الكل [illegible] مكان الكل [illegible] الجزء [illegible] مكانه [illegible]

الفصل الحادي والاربعون

في معنى كون الحركة اولا [illegible] الطرف [illegible] المسافة وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس [illegible] فهي على مسافة منقسمة في زمان منقسم فهي منقسمة [illegible] الان [illegible] ساكن [illegible] المتقدم [illegible] الحركة [illegible] الاجسام [illegible] لا يقبل الانقسام [illegible] الصغر [illegible] وذلك [illegible] في الوجود [illegible] ان [illegible] وان كان [illegible] على [illegible] الحركة [illegible] واحدة [illegible] على الصفة المذكورة فاما اذا كانت منقسمة [illegible] منقسمة [illegible] على الوجه المذكور [illegible] بالقوة على الوجه المذكور لان كل [illegible] منقسم الى اجزاء ويكون السابق منها اولى [illegible] وكلما كان كل [illegible] اولا [illegible] اولى بالاولية [illegible] الحركة [illegible]

الفصل الثاني والاربعون

في ان ما لا يتجزى لا يتحرك [illegible] بيان ان كل متحرك [illegible] المسافة [illegible]

الا التجزي [illegible] المسافة ومن [illegible] مسافة [illegible] وذلك محال [illegible] الخط [illegible] على خط [illegible] حتى [illegible] الى [illegible] ويلزم ان [illegible] تلك النقط ويلزم منه محال المذكور [illegible] التجزي الا يكون [illegible] والاطراف [illegible] المقصد [illegible]

الفصل الثالث والاربعون

في [illegible] المتحرك في الزمان والمسافة [illegible] ان كان المتحرك واحدا فان تعددت المسافة تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد في مكانين [illegible] فان كانت الحركة في الاين [illegible] والمسافة [illegible] المتحرك الواحد [illegible] مسافة واحدة في زمانين وان كانت في الكم والكيف [illegible] الكيفيات التي [illegible] التبدل [illegible] الزمان [illegible] التبدل [illegible] فان كانت الحركة [illegible] الكم والكيف [illegible] المسافة [illegible] الزمان [illegible]

الفصل الرابع والاربعون

في ان كل حركة [illegible] الى السكون [illegible] سكون [illegible] المتقدمون [illegible] على ذلك [illegible] الزمان [illegible] سكون [illegible] المباينة [illegible] الزمان [illegible] الاتصال [illegible] الحركة [illegible] واحدة [illegible] لا يكون [illegible] المشترك [illegible] بالفعل [illegible] بالقوة [illegible] واحد [illegible] ان يكون [illegible] قوة على البياض [illegible] على السواد [illegible] البياض [illegible] القوة على السواد

بينهما قوة على التبيض ان لا يكون في الابيض قوة على البياض ثم ان يثمنا ان حال كونه ابيض حاصل في السود
حتى يكون فيه قوة على البياض لكن له على البياض لا حاصل بل على بياض آخر منتظر موجود بالقوة واما الذي نقول
عليه في اثبات ذلك هو ان الميل هو العلة القريبة لحركة الجسم من حد الى حد آخر من المسافة والتي اذا كان محركا للجسم الى
حد فلا بد وان يكون الموصل الى ذلك الحد هو ذلك الشيء والموصل يجب وجوده عند وجود الوصول فاذن الميل الذي
يحرك الجسم الى حد من المسافة فلا بد من وجوده عند وصول الجسم الى ذلك الحد ولا اشك في ذلك لان الميل آني
الوجود لا زماني ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فذلك الرجوع بميل آخر هو علته لان الميل الواحد لا يكون علة
للوصول الى الحد وللمفارقة عنه والميل حدوثه في الآن [illegible] حدوث الميل الثاني هو الآن الذي صار الميل
الاول فيه موصلا بالفعل وبين كل آنين زمان يكون الجسم فيه ساكنا وهو المطلوب ومقدمات هذه الحجة وهي
اثبات الميل وكونه آني الحصول وامتناع اجتماع الميلين مع انه واحد فقد صححناها في باب الكيف فلا حاجة الى الاعادة
واما الذي نقوله هاهنا ان هذه الحجة لو تمت [illegible] الحركات في الكم والكيف فان تلك الحركات خفية عن الميل
[illegible] البرهان على ذلك [illegible] الكرة على [illegible] بسيط [illegible]
[illegible]
ان [illegible] في كل الزمان الذي [illegible] الميل [illegible] في غير الآن الاول [illegible]
[illegible] زمان [illegible] طرف الزمان [illegible] الوجوب
[illegible] السكون [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] ان يكون [illegible]
بالمعاوق اولا يكون فان كانت [illegible] المعاوق [illegible] ان يكون ذلك المعاوق محركا للجسم الى جهة
اولا يكون فان كانت [illegible] الطبيعة [illegible] ذلك [illegible]
ان كان اقوى من الطبيعة كانت الحركة القسرية [illegible] وان كان اضعف منها كانت الحركة الطبيعية [illegible] وان تساويا
[illegible] الطبيعة [illegible] السكون [illegible] السكون [illegible] ذلك [illegible] القوة [illegible]
[illegible] الميل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] يكون هناك [illegible]
[illegible] الميل [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] ذلك الجسم [illegible] يكون طبيعيا فان [illegible] الطبيعة

من الفعل الطبيعي لا يكون [illegible] امر اقرب [illegible] السكون في جزء [illegible] الطبيعة
عن [illegible] وذلك لان القاسر [illegible] قوة [illegible] بعض الاحجار وهذا هو الذي [illegible]
السكون في [illegible] القوى الحركية [illegible] ان يكون القاسر [illegible]
[illegible] القوة المسكنة [illegible] ذلك السكون [illegible] زمان [illegible]
القوة [illegible] القاسر [illegible] صارت مسكنة [illegible] لكان [illegible]
والاول [illegible] ذلك [illegible] الطبيعة والميل [illegible] الموجود
[illegible] القوة المسكنة [illegible] القوة [illegible] السكون [illegible] ذلك
كان [illegible] القوة المسكنة [illegible] الميل [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] ذلك [illegible] فان [illegible]
[illegible] القوة [illegible] ذلك [illegible] فصارت [illegible] السوال [illegible]
[illegible] باب [illegible] القسرية [illegible]
[illegible] القاسر [illegible] قوة [illegible] الاحجار [illegible] الذي [illegible] ان [illegible]
[illegible] السكون [illegible] لحصول [illegible] الجسم في آخر حركته [illegible] ذلك السكون ضروري
للحصول [illegible] اللوازم [illegible] الآن القوة القسرية [illegible]
[illegible] القسرية [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الطبيعة [illegible] كل سكون [illegible]
[illegible] في الفصل [illegible] فيكون [illegible] ضروري [illegible]
ذلك السكون على ذلك المقدار [illegible] ذلك [illegible] جسم [illegible]
[illegible] الجسم باللطافة والكثافة [illegible] السكنات [illegible]
[illegible] السكون [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] ذلك
وان كان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] السكون [illegible] الفصل الخامس والاربعون في اقسام الحركة [illegible]
في الحركة [illegible] يكون [illegible] بالحقيقة

[illegible]

الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا يكون طبيعية على الاطلاق [illegible]

[illegible]

الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة [illegible]

[illegible]

الفصل التاسع والاربعون فان الحركة المستديرة [illegible]

[illegible]

ويدل على ان حركات الافلاك ارادية حيث قال كل فى فلك يسبحون [illegible] والسجود فى لغة العرب [illegible]
[illegible] والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين فان قيل لو كانت الحركة الفلكية اختيارية لاختلفت الافعال [illegible]
[illegible] الفعل الذى يفعل الحيوان بالارادة الواحدة المستمرة لا يكون مختلفا بل يكون على طريقة مستمرة [illegible] فانه لم
يتغير داعية الحيوان لا يتغير افعاله واختلاف الافعال لو لزم لاختلاف الاختيار [illegible] لازم نفى الاختيار او لو
كان الاختيار نفسه موجبا لتغير الافعال لاستحال استمرار الفعل الواحد [illegible] الا ان يقال بان كل [illegible] داعية فانه
ان يتغير [illegible] باطل لان الفعل [illegible] زمانا واستمراره لاستمرار الداعية علمنا ان الداعية ممكنة البقاء
واذا كانت ممكنة البقاء فليكن ممكنة البقاء [illegible] تخصص بوقت معين واذا امكن استمرار
الداعية [illegible] امكن استمرار الفعل الاختيارى [illegible]
لم يكن [illegible] الطبيعى **الفصل الخامس** فى ان الحركات المستديرة [illegible]
[illegible] ان الفلك [illegible] بالطبيعة [illegible] لان [illegible]
[illegible] وبيان ذلك [illegible] الاول [illegible] الحركات [illegible] المقتضى طبيعة اخرى [illegible] الاجسام
[illegible] ان لم يكن طبيعة [illegible] ذلك الجسم [illegible] طبيعة [illegible] ان كل [illegible]
[illegible] الميل [illegible] الحركة الاولى [illegible] ذلك الجسم [illegible] ذلك الميل [illegible]
ان يسمى طبيعيا لانه ليس بقسر ولا ارادة ولا اختيار [illegible] من الخارج ولا [illegible] ان [illegible]
[illegible] ولا هو ايضا مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم فان [illegible] الطبيعة كان [illegible] ان الفلك
لا يتحرك الا بالطبع **الفصل السادس** فى ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع والشرف
لان الحركة فى الكم ان كانت بالنمو والذبول فلا تخلو عن حركة مكانية فى الكم [illegible] من [illegible]
[illegible] وكل ذلك [illegible] المكانية وان كانت [illegible] والتكاثف [illegible] عن [illegible]
[illegible] مكانه [illegible] المستديرة والحركات المستقيمة [illegible] ذات [illegible]
[illegible] كانت المستديرة [illegible] كانت اقدم الحركات بالطبع والشرف ايضا لانها لا توجد الا
[illegible] الى [illegible] فى ذاته [illegible]
الى الامور الخارجية هى [illegible] ولا تقبل الاشتداد والتنقص [illegible] فى الطبيعة من الاشتداد
[illegible] من [illegible] **الفصل السابع** فى ان الحركة المستديرة هى العلة لحدوث الحوادث
لا بد وان يكون اسبابها القريبة حادثة اذ لو كانت قديمة لزم [illegible] اسبابها [illegible] كان

ده فى [illegible] ايام

[illegible]

Marginal notes (right page):
[illegible]
المستديرة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الداعية
فى ان الحركات المستديرة [illegible] او بالطبيعة
الاول
الثانى
فى ان المستديرة اقدم الحركات بالطبيعة
فى ان الحركة المستديرة هى العلة لحدوث الحوادث

وجود تلك الاسباب [illegible] وجود تلك الاسباب ممكن [illegible] وجود [illegible] فلا يكون الاسباب
اسبابا [illegible] فى باب العلل [illegible] العلل القريبة للحوادث يكون [illegible] والكلام فيه
كالكلام فى الاول ويلزم التسلسل [illegible] يكون دفعة واما ان يكون بحيث يتقدم البعض منها على البعض
[illegible] فى باب العلل [illegible] الامور واما ان يكون [illegible] او يكون
[illegible] الوجود والاول [illegible] الحادث [illegible] بجواز [illegible] الحادث كانت [illegible]
[illegible] اللاحق [illegible] ان كانت [illegible]
ان الحوادث [illegible] الحادث [illegible] ذلك [illegible] الى [illegible] الامر
[illegible] بعد [illegible] ذلك [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] مؤثرة [illegible] المعلول [illegible] مؤثرة فى المعلول [illegible] المعلول
حيث [illegible] صدوره [illegible] المؤثر [illegible] ومثال ذلك [illegible] الحركات الطبيعية [illegible]
لا ينتهى الى حد من حدود المسافة [illegible] لانها [illegible] لان [illegible] الى حد آخر والمؤثر
فى تلك الحركة [illegible] ولكن لولا انها [illegible] الحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك
الحركة [illegible] الى ذلك الحد استحال ان [illegible] الى ذلك الحد صار [illegible]
[illegible] ان [illegible] ذلك الحد [illegible] ذلك الحد كانت ممتنعة الصدور [illegible] وكانت [illegible]
[illegible] ممكنة الصدور [illegible] الاقرب [illegible] السابقة [illegible]
[illegible] الحركات الارادية [illegible] الى [illegible] فان تلك
الارادة الكلية يكون سببا لحدوث الارادات [illegible] يكون كل واحدة منها [illegible] الى الاخرى فانه لا ينتهى
الى حد من حدود المسافة الا ويكون [illegible] الى ذلك الحد الذى [illegible] فى وجود [illegible] الجزئية
المؤثرة فى الحركات الجزئية المتوالية [illegible] الكلى [illegible] تلك [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] سببا [illegible] مستعدة [illegible]
ذلك [illegible] الاستعداد [illegible] الحركات والتغيرات [illegible] يكون كل سابق [illegible]
[illegible] اللاحق [illegible] ان يحدث شئ من الاسباب [illegible] الى المعلول
[illegible] الحركة [illegible] الحركات [illegible]
فاذن لا بد من حركة مستديرة [illegible] ان الزمان [illegible] الى [illegible]

بد

Marginal notes (left page):
لحكمة
هذه يوجب
سببا لان [illegible] الى الحركة
من ذلك الحد الى الحد

بل الحركة وقد عرفت ان الحركات المستديرة ذوات بداية ونهاية فالحركة التي لا يكون كذلك هي المستديرة ويجب
عن شبهة المتكلمين [illegible] الزمان **الفصل الثالث والخمسون** في ان الحركة التي من شانها [illegible] المتحرك
من [illegible] من غير ذلك [illegible] الصادرة [illegible] في جسم متحرك من شانه ان يحصل افعالا مختلفة [illegible] التغير
النبات [illegible] والفلك ليس [illegible] من شانه ان [illegible] مختلفة [illegible] شرط
فيه ان يكون [illegible] ذلك [illegible] الفلك [illegible] ان [illegible]
ولا [illegible] من شانه [illegible] الفلك [illegible] على ان الاشياء الحركة لكن
[illegible] الحركة [illegible] شرط [illegible] الارادة [illegible] التغير النبات
[illegible] **الفصل الرابع والخمسون** في بيان ان كل
جسم [illegible] ان يكون فيه مبدأ ميل [illegible] ان كل جسم لا يكون فيه مبدأ ميل [illegible] ان يقع لا في
زمان [illegible] كل جسم [illegible] الى مكان [illegible] الذي لا يكون [illegible] العائق [illegible]
فلو قدرنا جسما لا يكون فيه ميل اصلا وحركة [illegible] فلا بد ان يقع في زمان او لا في زمان ومحال ان يقع في
زمان [illegible] الى مكان [illegible] في زمان [illegible] من زمان عديم الميل [illegible] الميل الذي [illegible]
عائق [illegible] والنقصان [illegible] عديم الميل [illegible] الميل الضعيف [illegible]
[illegible] الميل الاول وجب ان يكون زمان [illegible] زمان الحركة الاولى لكن زمان
[illegible] عديم الميل [illegible] زمان الحركة الاولى [illegible] عديم الميل [illegible] فيكون زمان عديم الميل
وذي الميل واحدا [illegible] الميل الاول وجب ان يكون زمان الحركة [illegible] زمان الحركة
في الميل الاول [illegible] وذلك محال [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] في الاوقات
[illegible] عديم الميل [illegible] في زمان [illegible]
[illegible] فيه ميل [illegible] ان يكون متحركا [illegible] المذكورة على
[illegible] على ان كل جسم طبيعي [illegible]
[illegible] القوة موجودة فيه زائدة على [illegible] القوة لا
[illegible] فان في كل جسم مبدأ [illegible] على الكثير [illegible] المستديرة [illegible]
[illegible] القوي [illegible] الضعيف [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] المكان [illegible] ان كل جسم [illegible] القتال [illegible] مبدأ
ميل **الفصل الخامس والخمسون** في ان الجسم الواحد [illegible] فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير [illegible] لا يجوز ان يكون
في الجسم الواحد مبدأ ميل مستقيم ومبدأ ميل مستدير [illegible] في حيزه الطبيعي [illegible] الاستدارة [illegible]
[illegible] الاستقامة [illegible] الميل المستقيم [illegible] ان يكون فيه مبدأ الميل المستدير [illegible] فان لم يكن
[illegible] في ذلك [illegible] الميل [illegible] الميل الذي [illegible] لا يكون
[illegible] مكانه الطبيعي وذلك [illegible] الى [illegible]
ولا يمكن ان يقال [illegible] الاستدارة [illegible] الخارجي [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الطبيعي [illegible] الجسم [illegible] الطبيعي والسكون
[illegible] حيزه الطبيعي [illegible] الطبيعة [illegible] الميل المستقيم في بعض الاجسام اذا كان خارجا عن حيزه الطبيعي
والميل المستدير اذا كان في حيزه الطبيعي [illegible] الطبيعة [illegible] السكون [illegible] الطبيعي
[illegible] الميل المستدير [illegible] المكان [illegible] ان يكون [illegible]
في المكان [illegible] من [illegible] الجسم الذي [illegible] ميل مستدير [illegible] مبدأ ميل مستقيم
[illegible] المستقيم [illegible] الاستدارة [illegible] الاستدارة [illegible]
[illegible] مستحيل [illegible] فاذن [illegible] الجسم [illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] المستدير [illegible] وذلك محال [illegible] فيه مبدأ ميل مستدير [illegible] ان يكون فيه مبدأ ميل مستقيم
الفصل السادس والخمسون في الحركة القسرية [illegible] يكون خارجا عن [illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] ان يكون موجودا في المتحرك [illegible] او يكون خارجا عنه فان كان موجودا
فيه [illegible] ان يكون [illegible] الحركة [illegible] فان كان [illegible] هو الذي يقال ان [illegible]
ان كان [illegible] هو الذي يقال [illegible] القاسر [illegible] الجسم [illegible] موجود [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] ان [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible] القاسر [illegible] الهواء
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] القوة
[illegible] الضعيف [illegible] الطبيعة [illegible] الجسم الى حيزه الاصلي

المستدير

الحركة المستقيمة

ان المتحرك [illegible]

ان العشرة [illegible]

الحركة

الحركة القسرية

الاربعة

الاول

الثاني

الثالث

الرابع

…الاخيرة … ان الضوء والحركة … التي هي صورة النار … وجدت هذه القوة كانت … وقد كانت … النار … الوحدة يكون … [illegible]

[illegible]

الفصل السابع والخمسون

[illegible]

مقايسة او النقصان ككالذبول الذي يكون بسبب الامراض واما الذي من الشيخوخة فانه بالقياس الى الحيوان العالم طبيعي وبالقياس الى ذلك الشخص خارج من الطبيع واما في الكيف … الطبيعي في الحال … [illegible]

[illegible]

الفصل الثامن والخمسون

[illegible]

الفصل التاسع والخمسون

[illegible]

الحركة والزمان

الاولى — الثانية — المسافة — السهم — السهم — وجه المقدم — المتوسطة — الثالثة — بسبب — لكاذبة — سخن — العناصر — يدل — المنقص — المدفوعة — فان — الحركة الترتيبية — فصول — كافي — ضعف — بسبب

للحركة الموضع الاين فقد يكون المحال يصح على الحركة الاينية وقد لا يصح عليه ذلك الذي يصح عليه ذلك الذي في الاين فكالمنقول في الصندوق وهو ساكن او الذي على السفينة الساكنة منقولا على الموضع فكالكرة التي تكون في جوف كرة اخرى [illegible]

[illegible]

الفصل السادس والستون [illegible]

[illegible]

الفصل السابع والستون في احوال [illegible]

[illegible]

يكون

في العروض التي للحركة بالتحريك والحركة

في احوال [illegible] الحركة

هو القول [illegible] ان كان ذلك المحرك المفارق [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الفصل الثامن والستون في المناسبات بين المتحركات في الحركات [illegible]

[illegible]

في المكافات التي للحركات

[illegible]

فالمشهور والحق على قياس ما ذكرنا وأما اعتبار نصف الحركة مع نصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة ولكنا بينا أن الحركة
تحتمل أن لا يكون قابلا للتنصيف وتقدير احتماله لذلك يحتمل أن يكون [illegible] الكل
[illegible] وأما نصف الحركة مع نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة
والحق فيه ما علمت وكذلك [illegible] نصف الحركة مع نصف المسافة [illegible]
اعتبار هذه المناسبات بين الحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية أو غير متناهية [illegible]
[illegible] إذا تناهى تناهى الآخر لأن هذه [illegible]
التقابل [illegible] فلنتكلم الآن في الزمان

الفصل الثالث [illegible] في وجود الزمان

من الناس من أنكر أن يكون للزمان وجود في الخارج واحتج لذلك بأمور [illegible] الزمان لو كان موجودا لكان
[illegible]

من التحصيل والتحقيق لو تبين لنا اولا فلانا تأملنا انا تقدما وتأخرا ومعية لبعض الحوادث مع بعض ثم استقصاء في
ان هذه الامور هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة ام لا فاذا رأينا انها ثابتة حيث لا شيء فيه الحركة اصلا علمنا
ان هذه الامور غير متعلقة بالزمان الذي هو مقدار الحركة واما ثانيا فلان هذا الدهر الذي يثبتونه اما ان يكون
امرا وجوديا في الخارج او لا يكون فان لم يكن له ثبوت في الخارج بطل القول بالزمان لانه لو جاز ان يكون
المعية بين الثابت و[illegible] لاجل امر ليس بموجود في الخارج جاز ان لا يكون معية المتغير مع المتغير
لاجل امر ليس بموجود في الخارج وان كان الدهر منطبقا على الزمان المنقضي اذ لو جاز ان يتقدم الزمان
المنقضي على الدهر الثابت جاز ان يتقدم الحركة بالدهر ولا يحتاج الى الزمان وان كان منفصلا استحال
انطباقه على الثابت اذ لو جاز ان يتقدم الثابت على المتغير جاز ان يتجدد الامور الثابتة ويتقدر
بالزمان [illegible] لا يحتاج الى الدهر فثبت ان التقدم والتأخر والمعية على الوجه المخصوص لا حاجة بها الى وجود
مقدار الحركة فبطل القول [illegible] الزمان [illegible] لو كان الزمان موجودا لكان مقدار الحركة بالادلة التي ذكرها ارسطو على
[illegible] ان يكون مقدار الحركة لان الحركة كما بيناه معنيان احدهما الكون في الوسط وهو حاصل في الآن [illegible]
[illegible] الزمان لو تبين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الوسط واما الحركة بمعنى القطع [illegible] لا وجود لها في الخارج على ما بينه الشيخ فاذا كان الزمان متعلق الوجود بما
لا في الخارج فلا يكون للزمان وجود في الخارج [illegible] في ذلك [illegible] ان الحق ان وجود الزمان كوجود الحركة بمعنى القطع
وكما ان الذهن لما ارتسمت فيه صورة المتحرك عند كونه في المكان الاول [illegible] وال[illegible] الصورة ارتسمت
صورته عند كونه في المكان [illegible] [illegible] الذهن [illegible] الصورتين معا على [illegible] [illegible] [illegible] وان لم يكن لذلك [illegible]
وجود في الذهن فقط فان المتحرك [illegible] من حد المسافة [illegible] [illegible] [illegible] الا وجدان [illegible] في الخارج
[illegible] في النفس صورتها [illegible] صورة [illegible] [illegible] الذهن [illegible] تلك الامور على انها امر واحد [illegible]
لذلك وجود في الخارج كما ليس للحركة واما الامر الوجودي في الخارج [illegible] [illegible] متجدد [illegible] متجدد معلوم [illegible]
الابهام [illegible] [illegible] طلوع الشمس [illegible] طلوع الشمس معلوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
زال الابهام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] طلوع الشمس [illegible] طلوع الشمس [illegible]
[illegible] واشتهر هذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان كان [illegible] [illegible] في الكتب
والعلم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكتاب [illegible] القول [illegible] ان
يقال [illegible] [illegible] [illegible] الاجوبة الضعيفة [illegible] القوم دون قوم [illegible] دون مذهب [illegible] [illegible]

[illegible]

كثير من المواقف وخصوصا في هذه المسئلة وحاصل ما ذكره الشيخ [illegible] المسئلة الاولى ان قال [illegible] ان الزمان ليس موجودا
في الآن [illegible] في الماضي ولا في المستقبل ولكن لم [illegible] انه لو كان موجودا لكان [illegible] [illegible] في الماضي واما في المستقبل
لان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن وفي الماضي او في المستقبل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الآن [illegible]
موجودا في المكان واما في ظرف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لو كان الزمان موجودا لكان موجودا اما في الماضي
واما في المستقبل واما في الآن الذي هو [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الزمان موجود [illegible] موجود في الماضي و[illegible]
المستقبل ولا في الآن [illegible] لا نعني بالزمان الا الامكان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التي يمكن ان يقع فيه حركة
مخصوصة على قدر مخصوص [illegible] [illegible] فان لم يكن الزمان موجودا لم يكن هذا الامكان موجودا [illegible] بالضرورة ان
هذا الامكان موجود [illegible] ان الزمان موجود وان لم يكن موجودا [illegible] في الماضي او المستقبل او الآن هذا حاصل ما قاله
الشيخ ولكنه مع ذلك [illegible] فان اثبات الوجود للشيء [illegible] انه لا يكون موجودا في الحال الا انه كان موجودا في الماضي [illegible]
انه سيصير موجودا في المستقبل [illegible] [illegible] الشيخ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فقال ان
[illegible] الحركات الماضية امور موجودة موصوفة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لو كانت موجودة لكان موجودا
اما في الماضي او في المستقبل او في الحال [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في العدم [illegible] هذه الامور
[illegible] غير موجود [illegible] [illegible] كان [illegible] [illegible] حصول الشيء في الماضي وفي المستقبل وفي الحال [illegible] مطلقا [illegible]
[illegible] ان الشيء قد يكون موجودا وان لم يكن له وجود في احد الاوقات الثلثة [illegible] [illegible] رجع الى [illegible] [illegible]
ان الشيء الذي لا ثبوت له لا في الحال ولا في الماضي ولا في المستقبل ولا يمكن الاشارة [illegible] [illegible] [illegible]
انه قد حصل فالحكم بثبوته مع ذلك محال [illegible] لا معنى للعدم الا ذلك [illegible] مطلق واما قوله ان الحصول
في الماضي او الحال او المستقبل كل ذلك اخص من مطلق الحصول ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم فهو ضعيف
لان كل واحد من هذه الاقسام وان كان اخص من مطلق الحصول الا ان العقل لما حصر مطلق الحصول في مجموع
هذه الاقسام لزم من ارتفاعها باسرها ارتفاع مطلق الحصول كما ان الواجب والممكن لما كان كل واحد منهما
اخص من مطلق الوجود الا ان العقل لما حصر مطلق الوجود فيهما لزم من ارتفاعهما باسرهما ارتفاع
الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ارتفاع [illegible] [illegible] ارتفاع
[illegible] والذي ينبغي ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وجودها [illegible] [illegible]
موجودة في الاعيان مع ان التقسيم الذي ذكره [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] احدهما
الحركة بمعنى القطع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بمعنى القطع

وقد بينا ان ذلك

يستحيل ان يكون له وجود في الاطراف والآخر الحركة بمعنى الكون في الوسط وهو من قبل الامور التي يكون حصولها في الآن و
هو امر واحد ثابت مستمر من اول المسافة الى آخرها والحركة بمعنى القطع امر وهمي لا تحصل له [illegible]
للمتحرك من اول المسافة الى الآخر فيجب ان نعتقد في الزمان ايضا كذلك وهو ان يقال الامر الموجود منه في الخارج امر
غير منقسم هو مطابق للحركة بمعنى الكون في الوسط كما ان الحركة بمعنى الكون في الوسط فصل الحركة بمعنى القطع فكذلك
ذلك الامر الغير المنقسم فصل [illegible] الزمان وكما ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الاعيان فالزمان الذي هو امر
ممتد منقسم لا وجود له في الاعيان [illegible] في الخارج من الزمان هو الذي يسمى بالآن السيال
[illegible]

حاصله جواب [illegible] لكل حركة

الجواب على الشبهة الثالثة

الجواب على الشبهة الثانية

معيات

المعية

في اختلاف [illegible] الزمان في حقيقته

الفصل الرابع والستون في اختلاف [illegible] الزمان في حقيقته المتشبثون [illegible]
[illegible]

الجواب [illegible]

[illegible]

في اثبات الزمان وفيه حجتان

[illegible]

الفصل الخامس والستون في اثبات الزمان

وفيه حجتان الاولى [illegible]

[illegible]

قال صدر المتألهين في شرحه للهداية ولكن توجه كلام الخ [illegible]

[illegible]

كونهما بحيث يكفي فيه العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان [illegible]

[illegible]

الحجة الثالثة

[illegible]

بحيث ان يكون كالقول ان الزمان وحده هذا قال المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر به
فان قيل ان المستحب بالالفاظ والاصطلاحات وكن بالحقيقة الا نسمي العدم السابق قبلا بل القبلية هناك مقدرة كما ان
تو هما ان خارج العالم خير وان كان بالحقيقة وهما كاذبا فنقول ان هذا القبل القبل الامامي فان القبل يدرك
بديهية ترتيبا بين العدم والوجود وليس ذلك الترتيب بالعلية لان العدم لا يكون علة لوجود ولان
العلة والمعلول لا يستحيل اجتماعهما وقوة العدم والوجود يستحيل اجتماعهما وقوة لا بالطبع ايضا لهذا الكلام
وظاهر انه ليس بالشرف والمكان فيتعين ان يكون بالزمان وبالحقيقة الا نعني بالزمان الا هذا النوع من الترتيب
فان لم يحصل هذا الترتيب تقدير سلمتم انه ليس وجود الزمان بعد عدمه وهو المطلوب وان حصل كان الترتيب الزماني
حاصلا ولنا الفرق بين ذلك وبين الاحياز المتوهمة خارج العالم فظاهر لان الحيز بالكونه مشاهيا لا يتوقف
على حصول حيز خارج عنه والآني كونه محدثا فيتوقف على سبق عدمه فان قيل التقدم بعض اجزاء الزمان
على البعض ليس بالعلية ولا بالطبع واللازم ان يكون الجزء المتقدم مخالفا للجزء المتاخر وغيره من المحالات
المذكورة في الفصول السابقة ولا ايضا بالشرف والمكان ولا ايضا بالزمان والا لزم التسلسل فهو اذن
نوع آخر لا يقتضي الزمان فاذا حصل هذا النوع من التقدم في الزمان بحسب التسبب على زمانا آخر فليعقل ذلك
ايضا في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا ويشتغل في الوجه
الثاني انتبا قالوا كل محدث فان فاعل وجوده سابق على عدمه فاما ان يكون معنى هذا السبق وجوده فقط
وذلك باطل لانه موجود مع الخلق وكونه متقدما على الخلق الا يعني عند كونه مع الخلق واما ان يكون معناه
وجوده وعدم الحوادث فقط وذلك باطل لان الحوادث لم يصح ان يقال بحسب هذا الاعتبار ان الخالق
قبل الخلق فاذن المعني من هذا السبق ثالث هو انه كان موجودا مع زمان لم يوجد فيه هذه الحوادث
ثم وجدت هذه الحوادث بعد تقضي ذلك الزمان وهذا التقدم ثابت للذات من الازل الى الابد فهذا الزمان
موجود من الازل الى الابد فان قيل هذا يوجب ان يكون الزمان زمانيا وان يكون الابد لكل زمانا كلاهما
ممتنع بيانه هو انه لما كان قبل هذا اليوم لم كان مع هذا اليوم وذلك يوجب ان يكون كونه مع اليوم
بسبب زمان فيكون للزمان زمان والباري لكل زمان وهو محال وجوابه ان تقدم الباري على الزمان
المعين ذلك الحساب الا ان الزمان المعين عالم يكن موجودا في الازمنة المنقضية مع الباري
لا جرم انه كان الباري متقدما عليه وان التسلسل الباطل فهو لازم لان كل زمان متاخر فهو انما كان متاخرا
لانه لم يوجد مع الباري في الزمان المتقدم وذلك يوجب ان يكون الحكم على كل زمان متاخر بكونه متاخرا

وانه قد يوجد بعد زوال هذه القبلية عنه وذلك عند كونه مقارنا لوجود الابن فاذن تكون قبلية الاب وصف زايد على ذات
الاب غير لازم فهو من انواع الوصف ليس هو عبارة عن مجرد اعتبار وجود الاب وعدم الابن لانا لو اخذنا وجود الاب مع العدم الذي
يكون للابن بعد وجوده فههنا يعتبر وجود الاب وعدم الابن وليس الاب بهذا الاعتبار متقدما على الابن بل متاخرا عنه وظهر انا
فاعتبار الوجود والعدم قد يكون محتملا للتقدم تارة وللتاخر اخرى فظهر ان اعتبار كون الاب متقدما على الابن
ليس هو اعتبار وجود الاب وعدم الابن كيف كان فاذن هذه القبلية وصف زايد على وجود الاب وعدم الابن
وهو وصف اضافي يستدعي محلا وقد بينا ان عروض القبلية والبعدية لذلك الغير ليس لذاته بل لسبب غيره وعلى
كل حال لا بد وان ينتهي الى ما يكون عروض القبلية والبعدية له لذاته لاستحالة التسلسل ولا نعني بالزمان الا
الذي يكون جزء منه لذاته متقدما على جزء آخر منه لذاته متاخرا على معنى ان الشيء الذي يكون موصوفا بالقبلية يستحيل ما
هو هو ان يصير بعدا والشيء الذي يكون موصوفا بالبعدية يستحيل ان يكون قبلا واما ساير الاشياء فكل ما
كان منها مطابقا للجزء القبل من الزمان كان قبلا وما كان منها مطابقا للجزء البعد من الزمان كان بعدا
فالاب لما طابق وجوده وجود الجزء المتقدم من الزمان كان متقدما والابن لما طابق وجوده وجود الجزء المتاخر
من الزمان كان متاخرا حتى لو كان الحاصل في الجزء المتاخر من الزمان حاصلا في الجزء المتقدم منه مثلا يكون
الانسان الذي قد وجد في الزمان المتاخر كان قد وجد في الزمان المتقدم والانسان الذي وجد في
الزمان المتقدم كان قد وجد في الزمان المتاخر كان المتقدم متاخرا وكان الانسان المتاخر متقدما
واما الزمان فانه يستحيل ان ينقلب الجزء المتقدم منه متاخرا والجزء المتاخر متقدما واذ قد فرغنا من اثبات
الزمان فلنشتغل باحكامه **الفصل السادس والثلاثون** في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف
بالفعل زعموا ان الزمان لا يمكن ان يكون له بداية او نهاية او وجوه ثلثة الاول ان كل ما كان محدثا
زمانيا فان وجوده بعد عدمه وعدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست نفس العدم الذي حكم عليه بالقبلية فقط
لان العدم قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد وليست ايضا نفس الوجود والعدم من غير اعتبار شيء آخر لان
العدم قد يحصل للشيء بعد وجوده وليس ذلك العدم قبل فاذن كون العدم قبل هو ان عدم الشيء حاصل
في زمان لم يوجد ذلك الشيء فيه يقتضي ذلك الوقت فاذن قبل الزمان زمان باعتبار يكون
العدم الذي فيه قبل الزمان فاذن الزمان ليس له بداية وكذلك ايضا ليس له نهاية والا لكان
عدمه بعد وجوده فتلك البعدية عبارة عن حصول عدمه في زمان متاخر عن زمان وجوده فبعد الزمان
زمان فاذن ليس لمطلق الزمان نهاية ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم كذلك

حصل
موجبا
كشف
للاب فالابن لسبب لذاته وانها في ذلك
لغيره حاف ايضا كان عرض القبلية والبعدية
قبل جزء آخر منه
فائدة
الانسان
وان الزمان يستحيل ان يكون له طرف
بالفعل
الاول
بذلك ايضا
ووقت
والحركة
مسبوقية
وتقدم على المحالات
الثاني
ما يكون مقدما عليه
فخر

قال صدر المحققين في الاسفار والجواب ان فيه بان ... المتقدم عبارة عن كونه ... والمتأخر ... حتى يقال وان اختلفت في تحقق وجود الانتقال فان كون معنى المتقدم كان ومعنى المتأخر ... تنقضي الحركة والانتقال من ضروريات كون وجود الانتقال ... ان كون كل جزء من اجزاء الحركة الآخر ... صحة ما يتعقبه له انه وحدة الحركة والانتقال ... الزمان ... الزمان والانتقال

سوقوفا على وجود زمان آخر قبله وتسلسل على هذا الوجه بل هو نقض لما رتب فان قيل التسلسل اللازم من وجه آخر وهو انه اذا كان تقدم الباري على الزمان المعين لاجل الزمان لزم ان يكون معيته مع الزمان لاجل زمان آخر فيلزم منه اجتماع متشابه مختلط بعضها بالبعض فيه وهو محال فنقول كون الزمان مع الباري لو ثبت بحسب انفصال الامر منفصل والبعد للمعنى الا لتعقل الوقت المعين واما الآن على ذلك الوجه فان الساعة لا تصور لها الساعة وتسلسل ذو اوهام فيقول في الساعة لو بعد مثلا انها لو حدثت لاحتيج مع شمول لكن هذه الساعة غير فظوران ذو هما ... من الواجبات ... ذو هما تقتضي للمعية مع الباري فاذن الوقت المعين المقارن لوجود الباري مقارن له لذاته لا لامر منفصل فاذن الا لزم تسلسل الازمنة واما سائر الحوادث التي يحكم عليها بالمعية والتقدم والتأخر فحيث معيتها لذاتها وعلى حسبها فان كل شيء سوى الزمان فهو فوقه مع الباري لكن ان يتصور ذلك الشيء ... قبله او بعده فظهر ان كون الزمان مع الباري لا يقتضي زمانا آخر وان كون سائر الحوادث مع الباري يقتضي ما هو ... وهذا هو الجواب عن الاشكال على الوجه الاول وذلك لان كل جزء من الزمان لا يقال انه متأخر عن جزء آخر فانما يقال له انه متأخر لانه لم يوجد مع الجزء السابق من الزمان فهذا القسم لا يظهر معنى التقدم والتأخر الا عند وجود الزمان فان قيل لزم ان يكون ذلك التقدم بحسب زمان آخر قلنا انه ما ذكرنا فاذا قيل كان التقدم والتأخر في الزمان من لوازم ماهيته لم يحتج الى زمان آخر واما سائر الحوادث فلما لم يكن معيتها وتقدمها وتأخرها لماهياتها لزم ان يكون بسبب آخر مغاير لها فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان كذلك فهو من مقولة المضاف قلنا من يرد انه معقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر بل هو مقدار قابل للزيادة والنقصان تقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم وهو مقدار متصل ولكنه لذاته يقتضي ان يكون معروضا للتقدم والتأخر وفرق بين ما لا وجود له الا مجرد كونه متقدما ومتأخرا وبين ما له وجود آخر مغاير لذلك الا انه يلحق ذلك الوجود لما هو هو تقتضي هذين الوصفين وقوله يلزم ان يكون الباري زمانيا فمقول لما بينا ان الزمان لذاته لا لغيره مع الباري لم يكن معية الباري مع الزمان محتاجا الى الزمان آخر لان المعية انما تثبت من الجانبين فاذا استغنى احد الجانبين عن زمان آخر محيط به فكذلك الى الآخر يكون مستغنيا عنه لكن ان يقال في هذه الشكوك وحاصل ان الزمان لذاته متقدم بعضه على البعض ففي نفوذ ذلك الشك هو ان يكون اجزاؤه لا بد وان يكون متى لها بالماهية ويعود المحالات التي ذكرناها قبل ذلك فتذكر فيه الثالث المحدث هو الذي لم يكن ثم كان فهو لنا

فاما لو حدث حين ما حدث معه | تعينه | بسبب | ويقولكم | الثالث من الوجوه الخمسة

لم يكن ثم ان يكون اشارة الى العدم بالقياس الى مدة متقضية وثانيا ان يكون بالقياس الى الوجود والعدم الصرف وهو الثاني محال لانه لو كان العدم بالقياس الى العدم الصرف حدوثا لكان الباري تعالى حادثا لانه موجود بعد العدم فعلمنا ان قولنا لم يكن اشارة الى عدمه بالقياس الى مدة متقضية والحكمة ... محدث شيء من الازل الى الابد لو كان الا محدثا لكان ثم ان يتميز حين حدوثه عما قبله من حين عدمه ثم ان لا يتميز وهو محال لانه لا يتميز لانه يلزم ان يكون حدوثه مقارنا لا لعدمه وهو محال وان كان يتميز فلا يخلو ذلك التميز اما ان يكون منه ساعيا على الحدوث وهو محال لان ... حدوثه مترتبا على اعتبار حدوثه حين عدمه فلا يجوز ان يكون لتقدير احد الحينين من الحين ... فاعلى الحدوث والا لزم الدور فاذن الحينان متميزان بانفسهما وما كان كذلك فهو امر موجود لانه قابل للاكثر والاقل والازيد والانقص ... للذات فاذن الزمان غير محدث حدوثا زمانيا فان قيل العالم لو كان متناهيا لكان له حيث وحين يمكن ... الحيث وجود العالم الآن ووجود العالم موقوف على حيث لك الحيز فاذن ذلك الحيز في نفسه من سائر الاحياز فاذن الاحياز التي بها الامور وجوده منفرد ويكون حجما او حجمانيا فيكون الاجسام غير متناهية حتى في الزمان اذ ليس كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتين متى احدهما الى مبدأ العالم عشر دورات والاخرى ينتهي عشرين دورة فاما ان يكون ممكنا او ممتنعا فان لم يكن فذلك الامتناع اي كان عائدا الى الفاعل لزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان وان كان عائدا الى الفاعل لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما ممتنع فاذن هذا الموضوع ممكن فلا يخلو تعين ممكن ان ينتهي الدوران العظمى الصغرى وينتهيان معا او لا يمكن فهذا هو ان ذلك غير ممكن والا لكانت احداهما اعظم الاخرى وقد فرض كذلك فاذن قبل حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات وامتداد آخر ازيد من الاول بحيث يمكن ان يحصل فيه عشرون دورة وذلك الامتداد لا محالة يكون امرا وجوديا قابلا للزيادة والنقصان فيكون كما وقد دللنا على ان مثل هذا الامر يجب ان يكون مقدار الحركة والحركة من عوارض هذا الجسم فلزم من قدم هذه الهيئة قدم الحركة والجسم فان قيل ان تقدير حركتين والمكان وجودهما لا يقتضي الامكان وجود الزمان فكذلك ههنا لا بد ان يكون الزمان موجودا فنقول الحركة وان كانت غير موجودة الآن الا ان امكانها متحقق وان امكانها على الوجه المفروض المكان قابل للتقدير فان الحركة العظيمة الموضوعة وقوعها في المدة التي يقع فيها الحركة الصغرى والتفاوت بين المدتين حاصل سواء وجدت الحركتان ام لا وهو هي تستدعي وجود المدة على وجود الحركة فان قيل يمكننا ان نتصور كرة محيطة بالعالم بحيث يكون بين سطحها الظاهر وسطح العالم المماس لسطح الذي هو الآن محدد السطح الاعلى من العالم ذراع ويمكننا ان نتصور بحيث يكون بين سطحها ذراعان وهذا المفروض ان كان ممتنعا لزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان او انتقال الخالق من العجز الى القدرة

منقضية | الحجة الرابعة | يعني حدوث شيء هي لا حدوثه هو | متسلسل | انقطاع الحيثيات في تحت ساير الحيز سواء كلها محسوسة الحجرة | امتداد | الحجة الخامسة | بيندي | فيحتمل تستدل امكان وجود الحركة على وجود المدة ثم تعد

واذا كان ممكنا فلا يخلو اما ان يجوز ان يوجد الجسم المحيط بهذا الجسم العظيم وهو محال لانه لا ينتهي التفاوت في العظم
وقد فرض كذلك او لا يجوز فيتحقق خارج العالم امتداد لو ابت قابل التقدير فيكون كما ذكر فيكون خارج
العالم جسم فالاجسام غير متناهية وكل ما ذكرتموه في رفع هذا الكلام فنحن نذكره في رفع كلامكم فنقول ان الارض
المحيط بالعالم على الوجه المفروض محال فلا جرم انه ادى الى المحال وقولكم يلزم منه انتقال الشي من الامتناع الى الامكان
[redacted]
ممتنعا والا فقد انقلب الذاتي من الامتناع الى الامكان وهو محال وهو بعينه جواب
عن ذلك المورد على الوجه الرابع والخمسون ان الزمان لولا زمانيات تحصره سواء اما ان الحوادث الماضية تقبل
البتة الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فهو متناه بيان الصغرى من وجوه اربعة الاول ان الحوادث الماضية
التي الى زمان الطوفان دون ما في زماننا وكذا ما في زمان الحوادث الماضية اما ان يكون وتر او شفع وكيف ما كان
فهو ناقص من العدد الذي فوقه وثانيها انا نعلم ان دورات القمر لا شك انها اكثر من دورات زحل والمشتري في انواعها
فلان الدورات الماضية لو كانت غير متناهية لكانت الابدان البشرية الماضية غير متناهية وكانت النفوس البشرية غير
متناهية لاستحالة التناسخ فكانت النفوس البشرية الموجودة في زماننا غير متناهية لوجوب بقاء الانفس البشرية لكن عدد
النفوس الموجودة في زماننا قابل للزيادة والنقصان فان النفوس التي كانت موجودة في زمان الطوفان لا شك
انها اقل عددا من عدد النفوس التي في زماننا وكل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فالنفوس البشرية
الموجودة متناهية ثم نستدل بتناهيها على تناهي الابدان وبتناهي الابدان على تناهي الحركات
وتناهي كل العالم واما بيان ان كل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فقد زعموا ان العلم بذلك اولي
بديهي وثانيها انه لو كانت الحوادث الماضية غير متناهية لتوقف حدوث الحادث اليومي على انقضاء ما لا نهاية
له وتوقف على انقضاء ما لا نهاية له استحال وجوده فكان يلزم ان لا يوجد الحادث اليومي لكنه وجد فعلمنا ان
الحوادث الماضية متناهية وثالثها ان كل واحد واحد من الحوادث لما كان له اول وجب ان يكون للكل اول لان
كل واحد واحد من الزنج لما كان اسود وجب ان يكون الكل كذلك والكل ان كل واحد اسود ورابعها ان الحوادث
الماضية قد انتهت الينا فلو كانت الحوادث الماضية لا نهاية لها لكان ما لا نهاية له متناهيا وذلك محال و
خامسها ان الازل اما ان يكون قد وجد فيه حادث او لم يوجد والاول محال لان ذلك الحادث يكون مسبوقا
بالعدم والازلي لا يكون مسبوقا بالعدم وان لم يوجد شي من الحوادث في الازل فقد انتهينا الى حالة ما كان شي من الحوادث
هناك موجودا فاذن كل الحوادث مسبوقة بالعدم وسادسها ان الامور الماضية قد دخلت في الوجود وما دخل في

الوجود فقد حصره الوجود وما حصره الوجود كان متناهيا فالحوادث الماضية يجب ان يكون متناهية وسابعها ان
كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له فاذا افرضنا حادثا قديما وفرضنا حوادث لا اول لها لزم ان لا يكون
ذلك العدم متقدما على وجود تلك الحوادث ولا على عدمها ومحال ان يكون الشي المتقدم امورا ولا
يتقدم ما هو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه يصير حكم السابق والمسبوق في السبق والتقدم
حكما واحدا اجابت الفلاسفة عن الجواب عما ذكروه اولا من وجوه منها ان الاول المحكوم عليه بالزيادة والنقصان
اما كل الحوادث او كل واحد منها والاول محال لان الكل من حيث هو موجود يمتنع ان يكون موصوفا بالاوصاف
الثبوتية من الزيادة والنقصان وغيرهما لما بيناه في باب الوجود ان ما لا يكون ثابتا في نفسه لا يمكن ان
يكون موصوفا بالاوصاف الثبوتية الثاني وهو انما ينافي في باب تناهي الاجسام ان الشي اذا كان متناهيا
من جانب وغير متناه من جانب آخر فاذا انضم الى الجانب المتناهي شي حتى ازداد هذا الجانب فالزيادة انما حصلت
في الجانب المتناهي لا في الجانب الآخر فلو يصير الجانب الآخر متناهيا الا ان تقال انا نوقع في الذهن انطباق
الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وان يظهر التفاوت من الجانب الآخر
ولكنا لو اسلمنا امكان هذا التطبيق فانه لا يلزم تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص الا بوقوع فضل عددية في الزائد
ومع ذلك ليس من المحال ان يمتد الزائد مع الناقص ابدا من غير ان ينقطع الناقص بل يمتد ابدا مع الزائد
تلك الفضل العددية وتمام تقرير ذلك قد مضى في باب تناهي الاجسام الثالث المعارضة بانه لو لزم
اذا اخذنا جملة حدوث الحوادث من الطوفان الى زماننا اقل من جملتها من الازل الى زماننا هذا مع انه لا يلزم
تناهي الجملة واما بها الجملة حدوث الحوادث من الطوفان الى الابد اكثر من جملة حدوثها من الآن الى الابد مع انه
لا يلزم تناهي هذه الجملة جانب الابد وثانيها تضعيف الالف مرارا غير متناهية اقل من تضعيف الالفين
مرارا غير متناهية ورابعها ان معلومات الله تعالى اكثر من مقدوراته مع ان كل ذلك غير متناه والجواب
عما ذكروه ثانيا انه ان عني بالتوقف المذكور ان يكون لم ان يحصل ما لا يتناهى وقت و شرط وجود احدها
في المستقبل ان يوجد المعدوم امتنع قبله فان كان الامر على هذا فقد وجد امور معدومة من شرط وجوده
ان يوجد امور غير متناهية تترتب وكلها معدومة فينتهي في الوجود ثم توقف ما اخبر هذا الا شرط فالذي يكون
كذلك كان ممتنع الحدوث في الوجود وان عني بهذا التوقف انه لا يوجد هذا الحادث الا وقد وجد قبله
ما لا نهاية له فادعي ان التوقف بهذا المعنى محال فهذا هو نفس المطلوب فان النزاع ما وقع الا فيه والجواب عما
ذكروه ثالثا انه لا يلزم من ثبوت الاول لكل واحد ثبوت الاول للكل اذ من الجائز ان يكون حكم الكل مخالفا

الرابع من الوجوه السبعة
الجواب عن الاول لوجوه ثلاثة
الاول
هو كل غير موجود لا في الخارج ولا في الذهن
على ما بين انه لا يثبت ... لا نهاية له ... الثاني من الوجوه الثلاثة
المستنبط من الزائد على الناقص المتناهي من الطرفين
الثالث من الوجوه الثلاثة
الا ان الماضي ... اولها ...
ثانيها
ثالثها
رابعها
عن الجواب الثاني
الجواب عن الثالث

فهو مغالطة لان حيثيا ... اعظم من العالم بكان ممتنعا فهو ممتنع ابدا ... تقدير وجود الحوادث ... ان حدثت ... لم يكن ممكنا وكان ممتنعا
اقول ان الحوادث الماضية ... التي الى زماننا ... بمقدار ما بين الطوفان ...
الاول ... الوجوه ...
البشرية
ثانيها من الوجوه السبعة
ثالث الوجوه السبعة
رابع الوجوه السبعة وهو
خامس الوجوه السبعة
السادس من الوجوه السبعة

حكم الآحاد والآن كل واحد من آحاد العشرة ليس بعشرة والكل عشرة وكل واحد من الاجزاء ليس بكل مع ان كلها كل
وكل واحد من الحوادث اليومية ليس مستوعبا لكل اليوم مع ان مجموعها مستوعب لكل اليوم بل نقول ان الكل
من حيث هو كل يستحيل ان يكون مساويا للجزء من حيث هو جزء او الآحاد لم يكن احدهما كلا والآخر جزءا وما المثال الواحد
فلو كفى لما امكن ان حكم الكل يجب ان يكون مخالفا لحكم الآحاد حتى يضر المثال الواحد بل نقول في ذلك التساوي قد
يكون وقد لا يكون والامر فيه موقوف على البرهان فالجواب عما ذكره رابعا ان انتهاء الحوادث انما يقتضي ثبوت
النهاية لها من الجانب الذي يليناه وثبوت النهاية من احد الجانبين لا ينافي اللانهاية من جانب آخر والدليل عليه
فانه لا بداية لها مع انها قد تناهت الينا وكذلك حركات اهل الجنة لا نهاية لها مع انها في جانب البداية لها نهاية
والجواب عما ذكره خامسا وهو قوله اما الازل هل وجد فيه حادث ام لا فنقول الازل ليس حالة معينة بل هي عبارة
عن نفي الاولية فالحادث بازاء الازل الذي هو عبارة عن الشيء المسبوق بالعدم يمتنع وجوده في الازل فانا نقول لم يخل
شيء من الحوادث في الازل فعند انتهائنا الى حالة لم يكن من الحوادث هناك موجود فنقول قد بينا ان الازل
ليس وقتا محصورا حتى يقال ان ذلك الوقت قد خلا عن الحوادث بل الازل عبارة عن نفي الاولية ثم نوجه
نفيها عن الحوادث اي كل واحد من الحوادث مسبوق بالعدم فلم قلتم انه لما كان كل واحد منها مسبوقا بالعدم يجب
ان يكون الكل كذلك فهذا الذي هو ماده ... والذي يسم ماده هذا الكلام ان يقال ... فنقول حدوث
الحوادث ان كانت حاصلة في الازل لكن حدوث حادث ازلي وذلك محال وان لم يكن ... مسبوقا بالازل
محال فالم يكن هذا الكلام ... لكن اصلها فالجواب عما ذكره سادسا ... في الوجود فقد حصر
الوجود فهو ان المراد بالحصر ان يكون للشيء طرف فلم قلتم ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يلينا انا لم
انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يلينا ثم نعارض ذلك بصحة حدوث الحوادث
عما ذكره سابعا من انه يلزم ان لا ينفك الجسم عن حدوث الحوادث ... فنقول انما يلزم ان يكون موصوفا
بوجود كل الحوادث ان لو كان موصوفا بعدمها ... محل الآن الحوادث ليس لكلها وجود حتى يكون
الجسم موصوفا بها وان ... بانه في كل واحد من الاوقات يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث فهو
في ذلك الوقت لا يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث في ذلك الوقت ~~لا يكون موصوفا~~
بعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض بل يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث والتناقض انما يلزم اذا
كان الشيء موصوفا بحادث معين ثم بعدم ذلك الحادث معا فاما ان يكون في ذلك الوقت موصوفا
بوجوده وبعدم غيره فاي تناقض فيه هذا اخر ما تلخص في هذه المسئلة **الفصل السابع والستون** في حقيقة

الآن

غرم

مساويا

الجواب عن الرابع

الجواب عن الخامس

الجواب عن السادس

الجواب عن السابع

في حقيقة الآن

الآن اعلم ان الآن قد يعرض على جهتين احدهما ان يكون حصوله فرعا على حصول الزمان والثاني ان يكون
حصول الزمان فرعا على حصوله اما الآن بالمعنى الاول فهو الذي اذا وجد الزمان ثم فرض فيه حد وفصل
فانه يكون ذلك الحد طرفا للزمان وهو الآن ثم النظر في وجود هذا الآن ثم في كيفية عدمه اما كيفية وجوده فنقول
عرفت ان الزمان مقدار متصل فانه يكون قابلا للانقسامات الغير المتناهية على ما سنعرف ولكن ... لا يكون
موجودا بالفعل بل عند التحصيل عند احد اسباب ثلثة الاول القطع والثاني اختلاف العرضين والثالث الوهم فنقول
انه يمتنع حصول القطع في الزمان لما عرفت انه يستحيل ان يكون للزمان بداية ونهاية والقطع فاذن الآن
يستحيل ان يكون له حصول بالفعل بل حصوله انما يكون على احد وجهين آخرين وذلك اما بموافاة الحركة ... مشتركة
غير منقسم كطلوع او غروب ... فرض العارض ثم ليس في تلك الحالة حصول في ذات الزمان نفسه
بل حصول الفصل في الزمان بسبب هذه الامور وحصول الانقسام في الجسم اما بسبب اختلاف الاعراض التي تشتمل الاجسام
متلاقيتين او متماستين واما بسبب الفرض والتوهم واما كيفية عدمه فاعلم ان الكلام فيه مبني على مقدمة وهي ان الشيء
اذا كان موصوفا بوصف في زمان ثم صار موصوفا بوصف آخر في زمان يتلوه الزمان الاول فهل يكون في الآن
الفاصل بين هذين الزمانين موصوفا باحد ذينك الوصفين ام لا فان كان موصوفا باحدهما فهو موصوف
بالوصف الاول ام بالوصف الثاني فنقول الوارد لا يخلو اما ان يكون حصوله دفعة او لا يكون فان الحق ذلك
كان الشيء في الآن المشترك موصوفا به وذلك مثل التربيع اذا ورد على شكل آخر فان الآن الفاصل بين الزمانين
يكون الشيء فيه موصوفا بالتربيع ومثل الصور التي فيه فان المادة في الآن الفاصل بين الزمانين يكون موصوفة
بالصورة الواردة فالصورة الاولى لو كانت باقية لكان الزمان زمان الصورة الاولى فلا يكون هناك
زمان يفصل بينهما واما ان حدثت تلك الصورة في ذلك الآن فلم يوجد فيه الصورة الثانية فقد خلت
المادة عن الصورة وذلك محال فثبت ان المادة في ذلك الآن تكون موصوفة بالصورة الواردة واما
ان كان الوارد مما لا يمكن حصوله دفعة كان ذلك الآن الذي هو ابتداء حصوله يكون خاليا منه ويكون فيه
نقيض الحالة الاولى مثل ان الشيء اذا كان مماسا فاذا تحرك كانت حركته متعدية لتلك المماسة فيكون في
المماسة وزمان الحركة ان يكون للشيء ذلك الآن موصوفا بنقيض المماسة وهو اللامماسة ولا يكون موصوفا
بالحركة ولا بالسكون لاستحالة حصولهما في الآن واذا عرفت هذه المقدمة فلنتكلم في كيفية عدم الآن فان
قائل ان يقول عدم الآن اذا وجد فيعدم ... لا يخلو اما ان يكون يسيرا يسيرا واما ان يكون دفعة فان كان
يسيرا يسيرا كان منقسما فيكون زمانا لا آنا هذا خلف وان كان دفعة فاما ان يكون آن عدمه متصلا بالآن

في كيفية وجوده

وكل مقدار منفصل

بل بمرور

فهل يكون

خلت

متعددة

في بيان كيفية عدم الآن

مقارنا له

يمكن وجوده وهو ظاهر الاستحالة يكون الآن منقسماً وذلك لا متوسطة هو محال وإما أن لا يكون منقسماً متوسطاً
فيلزم تتالي الآنات ثم الكلام في عدم الآن الثاني كالكلام في عدم الآن الأول فيلزم منه تركب الزمان من
الآنات المتتالية وجوابه أن المغالطة في قولكم عدم الآن يسير أو دفعي فإنه يكون دفعياً فإن هذين القسمين
باطلان لكنه أن عدمه في جميع الزمان الذي بعده ولكن هذا قسم ثالث في الحصر فإن قيل إن
عدم الآن في جميع الزمان الذي بعده ولكن ليس كلامنا في مطلق عدمه بل في ابتداء عدمه ومن المعلوم
أنه ليس ابتداء عدمه في جميع الزمان الذي بعده فإذن ابتداء عدمه إما أن يكون يسيراً أو دفعياً فإما أن يكون دفعياً
ويعود الإشكال بعينه وجوابه أن ابتداء عدم ذلك الآن هو بعينه وجود ذلك الآن فإنه لا يحتمل أن لم
ينته يكون هو حاصلاً فيه كذلك السكون فإن قيل أوجب أن ما يتقدر بالزمان لا يحصل في الآن الذي هو طرف
ذلك الزمان لكن الوجود ليس مما لا يتقدر إلا بالزمان فإن بعض الأشياء قد يعدم في الآن بل
لكن أن كل شيء فإنه إنما يعدم في الآن على ما بيناه في أول هذا الباب فإن تغير التشنيع الزمان عبارة
عن حدوث الحالة متعاقبة مختلفة بالماهية ولا يوجد كل واحد منها إلا آناً واحداً ويعدم فيه ولو ثبت
ذلك ظهر أنه يكون اللاوجود ولا يتحقق فيه كون اللاوجود فإذن يكون لعدم ذلك الآن بداية يتحقق
فيها عدمه فيقول الثاني ممتنع من أن يكون لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوماً فليس ممتنعاً لكن
لأجل أن طبيعة العدم لا تتقرر في الآن بل كان منه حيث إنه لا يجب في كل شيء أن يكون لعدمه بداية يكون
هو فيه محصوراً تلك البداية ولم يثبت أن ذلك معقول في الحق فضلاً لا يمكن أن يوجب لعدم الآن
بداية يكون هو فيها معدوماً إلا بعد تجويز تتالي الآنات وذلك هو المصادرة على المطلوب الأول
فإذن فمع الإشكال بهذا لا يمكن أن يتخالف هذا الموضع ثم إنه وقع في هذا الموضع من كلام الشيخ في الشفاء
ما فيه بعض الشبهة فإنه قال وإنه ليس ما يقال للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد أول آن هو
متحرك فيه أو ساكن أو متكون أو فاسد لأن الزمان منقسم بالقوة إلى غير النهاية هذا عبارة الشيخ فأقول
إما أنه ليس للمتحرك أو الساكن أول آن يكون فيه متحركاً أو ساكناً فهو حق فأما أنه ليس للمتكون أو الفاسد
أول آن يكون فاسداً أو متكوناً فليس الأمر كذلك فإن الكون والفساد إنما يكونان بحدوث
الصورة وعدمها والشيخ معترف بأن حدوث الصورة وعدمها إنما يكون دفعة في الآن لا في
الزمان وإذا كان كذلك ثبت أن هذا الكلام ليس كما ينبغي فهذا الكلام في النظر في الآن الذي يتفرع
وجوده على وجود الزمان لأن الزمان لما وجد فرض له حد وطرف فذلك الحد والطرف هو

هذا الآن الذي تكلمنا فيه وأما الآن الذي يتوقف على حصوله حصول الزمان فهو أن المسافة والحركة والزمان أمور
متطابقة فإذا المسافة فإنه يمكن أن يتصور نقطة تفصل الخط فيصل بها ويجعلها نهاية ويصلها فكذا الحركة فقد عرفت أن
الأمر الوجودي منها في الخارج هو الكون في الوسط ثم إن هذه الحقيقة تفصل ويصل بها الحركة بمعنى القطع فإذا كان
الأمر كذلك كان النقطة من الزمان هو الكون في الوسط من الحركة والنقطة من المسافة أمور متطابقة فيكون
ذلك الشيء فاعلاً للزمان ويسبق ويكون الكون في الوسط فاعلاً للحركة بمعنى القطع ويسبق يكون النقطة فاعلاً فيه
سيلاً منه ثم كان النقطة الفاعلة للخط غير النقطة التي يتوهم حصولها فيه بعد حدوثه ثم فكذلك الفاعل للزمان غير الآن
الذي يفرض فيه بعد حصوله والآن الفاعل يسبق الزمان ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كونه آناً فإنه إنما يكون آناً
لأجل أن الزمان الذي حصل من حركته صار متحداً به الفصل الثامن والستون في الآن كيف
يعد الزمان قد عرفت أن الزمان متصل واحد والمتصل الواحد لا يمكن تعدده إلا بعد أن يجزأ ويتوهم فيه فصول فتعدد
فصول في ذلك المتصل فإن الفصول إذا أحدثت في المتصل صار المتصل منقسماً إلى أقسام ويمكن تعدده كما أن أجزاء
الخط الواحد إذا أريد تعدده فلا بد وأن يفرض فيه نقط حتى يصير الخط بسبب ذلك منقسماً إلى أنواع فحينئذ يكون ذلك
الخط بعدد تلك الأجزاء فالنقطة يكون عاداً للخط لأنه لولا حصول تلك النقطة لما حصل التعدد فيكون تلك الأقسام عادة للخط
وإذا عرفت ذلك في الخط فنقول مثله في الزمان فكما أن الآن إذا فرض فيه آناً انقسم إلى جزئين أحدهما متقدم والآخر متأخر عنهما
فتعدد بالآن الزمان كتعدد النقطة للخط وتعدد الجزء المتقدم والجزء المتأخر للزمان كتعدد جزأي الخط لذلك الخط
واعلم أن الآن فاصل للزمان باعتبار وواصل باعتبار آخر أما كونه فاصلاً فلأنه يفصل الماضي عن المستقبل وأما
كونه واصلاً فلأنه حد مشترك بين الماضي والمستقبل ولأجله يكون الماضي متصلاً بالمستقبل ثم من حيث هو
فاصل يكون الحد به ذاتاً في الشيئين من حيث الاعتبار لأنه إذا أخذ من حيث إنه يفصل الماضي عن المستقبل كان
نهاية الماضي ومبدأ المستقبل ومفهوم كونه نهاية مغاير لمفهوم كونه بداية فحينئذ يحصل الاثنينية في الاعتبار وإن كان في ذاته
هو واحداً بعينه وأما الآن اعتبر من حيث إنه واصل فإنه يكون واحداً بالذات وواحداً بالاعتبار لأنه باعتبار واحد
يكون مشتركاً بين الجانبين الفصل التاسع والستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة قد عرفت أن الحركة
لا بد أن يكون قابلة للتقسيم إلى غير النهاية وقد عرفت أن تلك الأقسام لا بد أن لا يكون موجودة بالفعل بل إنما يمكن أن
يكون إلا بالقوة فإذن الحركة يكون متغيراً ولكن كونها متصلة ليس معناه إلا أنه يمكن أن يتصور حركة إلا ما تعقل
حركة متصلة إذا افترضنا وجود الجزء الذي لا يتجزأ ثم افترضنا وجود جزء متصل حتى يمكننا أن نتصور الحركة من أحد الحدين
إلى الآخر فقد تصورنا الحركة متصلة وإنما لا يكون متصلاً بحسب الفرض المذكور لا يكون قابلاً للتقسيم لما علمنا

حركة غير منقسمة علمنا ان الاتصال ليس مضافا اليها اذ ثبت انها الحركة بل هو امر خارج عن ماهية الحركة فنقول الآن هذا الاتصال
انما ثبت للحركة بتوسط اتصال المسافة على كون الحركة متصلة والمعنى بذلك ان اتصال المسافة علة لحصول
اتصال آخر للحركة فان اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة مضافا الى الحركة فالحاصل ان الحركة اذا اخذت مع الاتصال
المسافة التي هي واقعة فيها كانت منقسمة فالمسافة علة لا لوجود الحركة بل لكونها منقسمة وانما كون [illegible] الزمان منقسما
[illegible] ذلك لعلة لان [illegible] هو هذا الاتصال [illegible] الفعل [illegible] في وجود [illegible] على [illegible]
علة هو اتصال المسافة فقط لان المسافة اذا الحركة [illegible] فيها [illegible] من هناك [illegible] الحركة
فهناك اتصال المسافة توسط اتصال الحركة والمعنى بذلك ان اتصال المسافة من حيث انها [illegible] على [illegible]
الحركة هو علة لوجود الزمان فهذا هو حقيقة الزمان بالحركة الفصل السابع في كيفية
تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدير كل واحد منهما بالآخر انما تقدر كل واحد منهما بالآخر
فقد عرفت ان اتصال المسافة من حيث [illegible] الحركة هو علة لوجود الزمان [illegible] وجود الحركة في الزمان
المتقدم والمسافة يكون علة لوجود الاجزاء المتقدمة من الزمان فالحركة تعد الزمان على معنى انها توجد اجزاء الزمان
التي هي المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة من حيث انه عدد الحركة مثال ذلك ان ذوات الناس توجد [illegible]
[illegible] هي اسباب وجود [illegible] لوجود [illegible] سبب لوجود ذواتهم بل بالعدد [illegible] معدود من
[illegible] العدد ولذا [illegible] كل واحد منهما بالآخر فالزمان يقدر الحركة على [illegible] احدهما [illegible] وافتراق
واتضح انه يدل [illegible] قدر ما والحركة تقدر الزمان على معنى انه يدل [illegible] قدره ما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر
[illegible] الامر [illegible] الدال على القدر فتارة [illegible] [illegible] وتارة [illegible] المكيل على
المكيال وتارة مثل [illegible] المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة على قدر المسافة فيقال [illegible] مسيرة [illegible]
تارة مسافة [illegible] لكن الذي يعطي المقدار الآخر هو احدهما وهو الذي له قدر ولان الزمان
[illegible] جوهره يصح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر صح ان يقال له
قليل وكثير الفصل الثامن والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللانهاية للزمان والحركة لما
كان الزمان كما متصلا وانه كان [illegible] قابلا للقسمة الوهمية الى غير النهاية وانما خروج ذلك الى الفعل
[illegible] على [illegible] فالحركة علة لوجود الزمان [illegible] الاستعداد للانقسام [illegible] ذلك من
لوازم ذاته كان من اوجد العشرة [illegible] بوجه كون العشرة زوجا فان الزوجية لازمة للعشرة لذاتها
نعم وقوع الانقسام بالفعل على النحو المذكور [illegible] الحركة وانما كون الحركة غير متناهية فقد عرفت

ان اللانهاية انما يعرض بالذات للمقدار فالحركة كونها غير متناهية بحسب مقدار وليس ذلك هو مقدار المسافة
فان المسافة متناهية فاذن ذلك بسبب الزمان والحركة علة لوجود الزمان والزمان ليس علة لوجود
الحركة بل لكونها غير متناهية فيكون المعلول علة لان يعرض لعلته شيء من العوارض والحركة علة لوجود
الحركة فهو علة اولى لوجود الزمان الفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان
قد عرفت ان الشيء انما يكون في الزمان اذا كان له متقدم ومتأخر ولا يوجدان الا بحركة اولا
وبالذات ولذي الحركة ثانيا وبالعرض وايضا فقد يقال للانواع التي هي اجزاؤه ونهاياته انها فيه [illegible]
في الزمان كما يوجد في العدد والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام
كالاثنين والثلاثة في العدد والحركة في الزمان كالمعدودات العشرة والمتحرك في الزمان كموضوع
المعدودات العشرة واما السكون فهو امر عدمي لا يتقدر بالزمان لذاته ولكن لما كان ان الشيء [illegible]
[illegible] فيحصل له ضرب من التقدم والتأخر فلا جرم يتوهم وقوعه في الزمان وقد عرفت ان الزمان متعلق
في جوهره بالحركة المستديرة ويتقدر به سائر الحركات الاينية والوضعية [illegible] بتوسطها يتقدر الحركات
في الكيف والكم لان فيها ايضا تقدما وتأخرا فاما الموجود الذي لا يكون حركة ولا في الحركة فهو لا يكون
في الزمان بل ان اعتبر نسبته مع المتغيرات فتلك المعية هي الدهر وان اعتبر نسبته مع الامور الثابتة
فتلك المعية هي السرمد وقد عرفت ما في هذا الموضع من الاشكال وفيه شك آخر وهو انهم زعموا ان اقسام
المعية منحصرة ثم انهم اثبتوا ضربين النوعين من المعية اعني المعية بالدهر والمعية بالسرمدية وذلك يناقض
ما قيل وبالله التوفيق وعليه التكلان فقد فرغ من تسويد هذا الكتاب
بعون الملك الوهاب [illegible] [illegible] شهر صفر ختم بالخير والظفر
في شهور سنة تسع وثمانين بعد الالف من الهجرة
النبوية كتبه العبد الفقير الحقير الراجي الى رحمة
الله الرحمن محمد زمان بن [illegible]
عفا الله تعالى ذنوبهما بحق الحق
والنبي المطلق
تم تم تم
تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

في الجواهر

الجملة الثانية

عشرون

الحمد لله حمداً يليق بعلو شانه والصلوة على نبيه محمد وآله الجملة الثانية في الجواهر وفيها فنون ثلثة الفن الاول في الاجسام وفيه اربعة ابواب الباب الاول في جوهر الاجسام وفيه ثمانية عشر فصلا الفصل الاول في تحديد الجسم المشهور في حد الجسم انه الطويل العريض العميق وانا قد فرقنا في اوائل باب الكم بين هذه الامور وبين الجسمية وبينا ان الجسم قد ينفك في الوجود الخارجي عن الخط واما السطح فانه وان كان قد لا ينفك عنه في الوجود الخارجي لكنه ينفك عنه في الوجود الذهني واما الجسم فانه وان كان لا ينفك عنه في الوجود الخارجي وفي الوجود الذهني الا انه مغاير لتصور الجسمية فان الشمعة اذا شكلناها بالاشكال المختلفة فان الجسمية الواحدة محفوظة والمقادير مختلفة فثبت بهذا انه ليس كون الجسم جسما باعتبار هذه الامور واصح الحدود في الرسم على تحرير قدماء الاوائل ان الجسم الخالي عن مخرق فرض فيه الابعاد وفيه الخطوط المتقاطعة اما ان يكون معرفة في اتصال الجسم فانهم لم يعرفوا الا انه لا بد ان يكون الاتصال حاصلا عند ذلك الفرض ولا شك ان ذلك الاتصال كان موجودا قبل ذلك الفرض لان صحة الفرض اذا كانت موقوفة على ذلك الاتصال استحال ان يكون الاتصال موقوفا على وجود الفرض لاستحالة الدور واذا ثبت ان الاتصالات كانت موجودة قبل الفرض فلا شك ان تلك الاتصالات لا تكون موجودة اذا كانت ممتدة في الجهات فاذن الجسم الخالي عن هذه الامتدادات غير معقول المعنى نعم كل الاتصالات كانت موجودة ان علمتم به ان الاتصال الذي يعرض فيه الخطوط المتقاطعة موجود فذلك صحيح لكنه هو الصورة الجسمية وذلك لا نزاع

فيه الا انكم ان هناك جهات متناهية مختلفة يعرض فيها الخطوط المتقاطعة المفروضة قبل العلم بكون تلك الجهات انما يكون فلا نسلم انه يجب ان يكون عدد الجهات الخطوط المحققة المفروضة والا لكانت الجهات غير متناهية بالفعل لان الخطوط التي يمكن فرضها فيه غير متناهية واما ثانيا فلان الجهة عبارة عن منتهى الاشارة على ما عرفت وتلك الجهة انما يكون حاصلة بالفعل عند حصول ذلك الخط بالفعل ولولاه لما كان هناك جهة من حيث انها تلك الجهة حصول بالفعل حتى انه وجد قبل الفرض الاتصال الذي عرض له الآن انا نحكم عليه بان هذه الجهة اولى بذلك الجهة وليس حتى انه وجد قبل الفرض وهذه الجهة الآن قبل الفرض ما كانت هي والجهة بالفعل بل بالقوة فكانه لو اخذت خط في سطح فانه لم يكن الخط موجودا قبل حدوث هذا الخط وان كان الاتصال الذي وجد فيه الآن هذا الخط قد كان موجودا قبل هذا الخط وبالجملة فهذا الاشكال ناش لانه لا فرق بين قولنا كان الاتصال الذي وجد الآن فيه هذه الجهة وبين قولنا كان الاتصال في هذه الجهة والفرق بينهما كالفرق بين قولنا كان الانسان الذي هو الآن ابيض قبل كونه ابيض وبين قولنا كان الانسان ابيض فان الاول صادق والثاني كاذب وبالجملة فلو كانت الاتصالات المختلفة التي يمكن فرضها في الجسم حاصلة متميزا بعضها عن البعض قبل الفرض لزم ان يكون في الجسم ابعاد لا نهاية لها بالفعل وهو محال فثبت ان هذه الاتصالات المتعددة موجودة في الجسم بالقوة فقط فان قيل الاتصالات المتعددة اذا كانت موجودة في الجسم بالقوة والانفصالات انما يكون موجودة فيه بالقوة فان الاتصال والانفصال بالقوة وما بالقوة ليس موجودة فالجسم ما متصل ولا منفصل بالفعل هذا خلف قلنا الاتصالات المختلفة موجودة بالقوة فاما الاتصال بمعنى الصورة الجسمية فذلك ليس موجودا بالقوة بل هو موجود بالفعل واذا ثبت ضعف هذا الرسم المشهور فلنذكر الرسم الصحيح وهو ان الجسم هو الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القوائم وان كان يخلو عن هذه الابعاد الثلثة لكنه لا يخلو عن امكان هذه الابعاد وقال الشيخ وهذا الامكان هو الامكان العام لئلا يدخل ما يكون ابعاده حاصلة على طريق الوجوب كما في الافلاك وما يكون حاصلا على الوجوب مثل الابعاد والاجرام العنصرية وما لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل لكنه يكون ممكن الحصول كالكرة المصمتة فانا لو حملنا هذا الامكان على الامكان المقارن للعدم لكان الطعن متوجها عليه بان يقال ان كانت هذا الامكان جزء حد الجسم او جزء رسمه فالذي يوجد فيه بعض هذه الابعاد او كلها بالفعل فقد بطل جزء حده او رسمه لان القوة لا تبقى مع الفعل فيجب ان لا يكون جسما فان قيل هذا الرسم غير صحيح من وجوه ثلثة الاول

ان الهيولى الاولى يصدق عليها انه يصح فرض الابعاد الثلثة فيها او بشرط الصورة الجسمية و مجرد فرض الابعاد الثلثة
فيها او بشرط الصورة الجسمية اخص من مجرد فرض الابعاد الثلثة فيها مطلقا و متى صدق الاخص صدق الاعم فالهيولى
يصدق عليها مجرد فرض الابعاد الثلثة فيها فما جعلتموه رسم الجسم يدخل فيه الهيولى [illegible] الجسم يصح فرض الابعاد
الثلثة فيه لذلك يسمى الابعاد المتخالفة حيثما تعلمتها ان الوهم ليس [illegible] ان ثالث الامكان والقابلية
كاستنبق اوصاف [illegible] لها في الخارج و المتوقف الامور العدمية ان جاز ذا كما يجوز للامور البسيطة
لانها لا يمكن [illegible] يحتاج الصورة الى [illegible] ما اللوازم و انه الجسم فهو من الماهيات المركبة لوجهين
اما اولا فلانه مندرج تحت الجوهر و هو جنس في المشهور فيكون الجسم مركبا من الجنس و الفصل و اما ثانيا فلانه
مؤلف من الهيولى و الصورة و اذا كان ذلك كان توقف الجسم من اجزائه اولى من توقفه كما ذكرتموه والجواب
اما الشك الاول فقد اجيب عنه بان الهيولى ليس لها بالحقيقة قبول الابعاد بل فيها قبول الجسمية ثم ان حصل
الجسمية [illegible] قبول الابعاد [illegible] الابعاد بالحقيقة للجسم لا للهيولى و ايضا فان الجسم الاول حد المتصل [illegible] الذي يمكن ان
يوجد فيه اجزاء [illegible] على حد مشترك [illegible] القابل للانقسامات [illegible] القابل [illegible]
[illegible] ان احدا لم [illegible] الحدود [illegible] الهيولى [illegible] ان الذي يمكن فرض الاجزاء فيه هو الهيولى و ان الذي [illegible]
الانقسامات هو الهيولى فان الذي يقبل الانفكاك هو الهيولى [illegible] هذه التنوعات [illegible]
[illegible] ان قبول الجسم عبارة عن مجموع الهيولى و الصورة و لا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي يحقق الامكان و القبول و حقيقة الصورة الجزء الذي يحقق
الحصول و الوجود فالصورة يستحيل ان يكون قابلا او جزءا من القابل من حيث هو قابل [illegible] القابل
للابعاد الثلثة هو الهيولى [illegible] في الباب [illegible] ان قابلية الهيولى للابعاد متوقف [illegible] الصورة
الجسمية و لكنا نقول فرق بين اعتبار الهيولى بشرط ان يكون معها الجسمية و بين مجموع الهيولى و الجسمية فان
الهيولى بشرط ان يكون معها الجسمية هي الهيولى و اما مجموع الهيولى و الجسمية فهو الجسم القابل للابعاد و ليس
القابل هو مجموع الهيولى و الصورة لما بينا انه لا مدخل للجسمية في القابلية بل القابل هو الهيولى بشرط حصول
الجسمية فيها و اذا كان القابل القريب للابعاد ليس هو الجسم بل الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها كان هذا الحد
[illegible] مساو للجسم [illegible] الهيولى بشرط مخصوص [illegible] الجسمية بها فان زعم زاعم ان الصورة
[illegible] الكون [illegible] القابل [illegible] القابل [illegible] مجموع المادة مع

الصورة

الثاني من الوجوه

الثالث من الوجوه

الوجه الثاني

الصورة الجسمية كان مخالفا لما هو المتفق بين الحكماء ان الصورة [illegible] مبدأ القبول [illegible] مبدأ الحصول و الفعل
[illegible] لا تقبل من الهيولى الا انه جوهر قابل فان [illegible] الصورة [illegible] الهيولى عن الصورة و اما
الذي [illegible] ان [illegible] النقض [illegible] على حد المتصل و حد [illegible] لكن ان [illegible]
في [illegible] النقض [illegible] الحدود و [illegible] الا كانت تلك الحدود ايضا فاسدة و اي حاصل
يحملها على [illegible] الحدود الفاسدة [illegible] الهيولى و الصورة [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] فرض الابعاد الثلثة فيه [illegible] قابلا للاشكال [illegible]
[illegible] في وجوده الخارجي [illegible] الثالث [illegible] الجسم مركب
من الجنس و الفصل باعتبار [illegible] المادة و الصورة باعتبار آخر [illegible]
[illegible] المشترك على حد واحد فيه و من قبول الاشكال [illegible]
[illegible] ان الجوهر ليس [illegible] قبول الجنس [illegible] الجسم مركبا من الجنس و الفصل و [illegible]
[illegible] من المادة و الصورة [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] الباب

الفصل الثاني في تفصيل المذاهب في احتمال الاجسام للانقسام ان الاجسام [illegible]
من [illegible] الطبايع [illegible] الاجسام [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] ان يكون الانقسامات الممكنة فيه حاصلة بالفعل او غير حاصلة بالفعل [illegible]
يكون متناهيا او غير متناه [illegible] من هذا التقسيم اقسام اربعة الاول ان يكون في الجسم اجزاء متناهية بالفعل [illegible] ان
يكون فيه اجزاء غير متناهية بالفعل الثالث ان لا يكون الاجزاء حاصلة فيه بالفعل بل بالقوة و يكون متناهية
الرابع ان يكون فيه اجزاء غير متناهية [illegible] الاول [illegible] المتكلمين [illegible] ان كل واحد من [illegible]
لا يقبل الانقسام لا قطعا [illegible] و لا كسرا [illegible] من [illegible]
لانه يلزم من ذلك [illegible] و اما الثاني فهو مذهب النظام و من الاوايل [illegible]
الثالث فهو مذهب [illegible] محمد الشهرستاني [illegible] فانه قال الجسم [illegible]
الى ان يحقق [illegible] و اما الرابع فهو مذهب جمهور من الحكماء [illegible] قالوا الجسم
البسيط [illegible] واحد كما هو عند الحس [illegible] المفاصل [illegible]
قابل [illegible] بالقوة [illegible] الى الفعل [illegible]
[illegible]

في تفصيل المذاهب في احتمال الاجسام للانقسام

الذي يلاقيه الطرف الآخر فاذا هو منقسم وان لم يلقيهما من الشيء كان الطرفان متداخلين مع الوسط لكن التداخل
محال من حيث ... الاجزاء اذ انه اختلف باتصال الشيء بالوسط ولم يحصل ازدياد الحجم فانه اذا جاز ان يحصل من
حجم ذو واحد جاز ان توحد عشرة وازيد على هذا ... اجتماعها موجبا لازدياد الحجم فكان يجب ان لا يحصل الحجم لكن التالي
محال فالمقدم محال ... لان الاجزاء متساوية في طبيعتها ولوازمها فاذا ... تفاوت في ...

[illegible]

[illegible]

الفصل الثالث

[illegible]

باطل لأن المطلوب مشترك القسم والمقدمة متلازمة ... فحصل اليقيني ببطلان المشكوك أولى من العكس ولأنك ان ... التعقل
تعقيق بان ... اذا ... يكون ... فان ... لا يكون ... في كل خط مركب
من الاجزاء الفردة البرهان الثالث اذا ركبنا خطا من اربعة اجزاء ووضعنا فوق الطرف الايمن جزءا وتحت الطرف
الايسر جزءا آخر ثم اذا فرضنا ... بان ... الى آخر ... واحدة ... كل واحد منهما
بصاحبه ... ذلك الا بعد ... الاعلى المتصل الثاني والثالث ... على المتصل
الجزئين ... كونه قابلا للقسمة البرهان الرابع لو كان ... ليس ... لكان القول بالجزء
الذي لا يتجزى باطلا ... حتى ... فانا ... ان الجزء الذي لا يتجزى
لو كان ... اذا ... مسافة ... من الاجزاء ... التي ... المسافة ... ان ...
قطع الجزء ... الذي لا يتجزى ... في ... من الزمان ... ذلك ... اقل من ذلك
الجزء ... الجزء والذي لا يتجزى ... البرهان الخامس الجزء اذا ... الى ... عند

[illegible]

البرهان الثالث
مفصل
التعقل
البرهان السابع
البرهان الخامس
آخر
البرهان السادس
البرهان السابع
البرهان الثامن
نقض

[illegible]

الجواب عن الاول
الجواب عن الثاني
المنسوبة
عرض
الشكل
البرهان الثالث
فيقسم

الثاني اذا اعتبرنا اعظم دايرة على الدوائر الصغر ودايرة منهما على مركز واحد ثم اخرجنا خطا من ذلك المركز حتى يمر بجزء من الدايرة
الصغرى وينتهي الى جزء من الدايرة الكبرى فالدوائر اذا دارت [illegible] ومن البين ان النقطة التي كانت من
الدايرة الكبرى على هذا الخط اذا تحركت النقطة التي كانت عليه من الدايرة الصغرى كان النقطة من الدايرة الكبرى قد قطعت دورة
واحدة مسافة اكثر مما قطعت النقطة التي من الدايرة الصغرى فاما ان يقال ان النقطة التي من الدايرة العظيمة اذا قطعت
جزءا فالنقطة التي من الدايرة الصغرى قطعت اقل من جزء فيلزم انقسام الجزء او يقال ان النقطة من الدايرة الصغرى تسكن في
[illegible]

لا محالة اقل من جزء وذلك لانه ان يتحرك جزء واحد حصل احد [illegible] حصل الوسط [illegible] اثنين [illegible]
[illegible] فاذا قد يكون اقل من جزء والبرهان الثاني [illegible]
الاعلى جزء واحد [illegible] دخل المكان [illegible]
[illegible]

[illegible]

الفصل الرابع في ابطال قول من قال الجسم [illegible]

مركبا من اجزاء متناهية بالفعل وعليه برهانان الاول لو كانت الاجزاء غير متناهية بالفعل لاستحال قطع الاول في زمان
غير متناه بالفعل ولما كان [illegible] باطلا كان المقدم مثله [illegible] عبارة عن مجموع الوحدات فاذا كان كل جزء
فيها واحد فاذا اخذنا من الاجزاء الغير المتناهية [illegible] واحدا [illegible] مقدار ذلك
المجموع على مقدار الواحد [illegible] يوجب ان لا يحصل المقدار [illegible] الاجزاء
الاول [illegible] ان يكون [illegible] الزيادة في المقدار على حسب الزيادة في العدد لكن الاجسام متفاوتة في
المقادير [illegible] والعدد [illegible] غير متناهية

الفصل الخامس في ان قبول القسمة الانفكاكية [illegible] النهاية وعليه برهانان الاول ان كل جسم [illegible] طرفان منهم كل واحد
منهما على الاخر في الوهم [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible]

الفصل السادس [illegible]

[illegible]

لا ينفى سابقة اخرى فاذن ان يكون لعدمه بداية او لا يكون والثاني محال لان عدمه امر متجدد ذو بداية والاول ان
له بداية فبدايته عدم آن ان يكون مقارنا لوجوده او لا يكون فالاول باطل لاستحالة الجمع بين العدم والوجود فالاول
بدايته عدم غير مقارنة لوجوده فاما ان يكون بين الآن الذي هو وجوده وبين الآن الذي هو بداية عدمه
زمان او لا يكون فان كان الاول كان الآن باقيا هذا خلف وان لم يكن فيلزم تتالي الآنات ثم الكلام في الآن
الثاني كالكلام في الآن الاول فيلزم تتالي الآنات ...

[illegible]

[illegible]

كالكلام في الاولى
فان

شيئا نبا برهانا ان الكلام في الملاقاة الحاصلة في اول حصول الملاقاة بالنقطة الاولى فاذا اقدر ارتسم الخط عن تلك النقطة
فاذا حصل الخط من تركب النقط حصل السطح من تركب الخطوط والجسم من تركب السطوح فاذا توضع الملاقاة من الكرة
شيء حصل بانضمام امثاله الطول والقدار وهو الجزء الذي لا يتجزى ولا يقال عليه بان النقطة انما توجد في الكرة
بسبب المماسة وعند زوال المماسة تنعدم تلك النقطة فلا توجد نقطة مع ما يتلوها فلا يحصل تتالي النقط لانا
نقول لو قدرنا خطا موجودا بالفعل على ظاهر الكرة ويكون له نهاية موجودة بالفعل ثم قدرنا ان الكرة تلاقي
السطح بتلك النقطة فاذا زالت الملاقاة من تلك النقطة الى نقطة اخرى فالنقطة الاولى تكون باقية لكونها نهاية
الخط والنقطة الثانية موجودة لحصول الملاقاة عليها ففي هذه الصورة لاقت نقطتان الثالث اذا فرضنا لذلك
خطا منطبقا على خط حتى يكون النقط محاذية لنقط او ملاقية لها فاذا تحرك الخط فقد صار النقطة المماسة غير مماسة
واللامماسة انما يحصل في الآن الذي هو اول زمان حصول اللامماسة لا شك ان الخط فيه صار ملاقيا لنقطة
اخرى تالية للنقطة الاولى فيكون النقط متتالية في الخط لان الكلام في اللامماسة النقطة الثانية كالكلام في اللامماسة
النقطة الاولى وهلم جرا الرابع ان دائرة معدل النهار [illegible] على مكان خط الاستواء منطبقة [illegible] دائرة
لهم ويكون تقاطع تلك الدائرة مع دائرة الافق في المشرق والمغرب [illegible]
~~من الاول [illegible] في المشرق تقاطع على نقط~~ ولكن التقاطع حاصلا على نقط معينة ثم بعد ذلك يحصل
الانقطاع على تلك النقط والآن الذي هو اول زمان الانقطاع يكون التقاطع حاصلا على نقط اخرى فقد
تتالت نقطتان وكذلك القول في الثاني فيكون دائرة معدل النهار مركبة من النقط المتتالية التي هي النقط
امر وجودي غير منقسم فان كان متحيزا فهو الجزء الذي لا يتجزى وان لم يكن متحيزا فلا محل ومحله ان كان منقسما لزم انقسام
بانقسام المحل وهو محال وان لم ينقسم فهو المطلوب الشبهة السادسة لو كان الجسم قابلا لانقسامات لا نهاية لها لحصلت فيه
انقسامات غير متناهية بالفعل والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان اختلاف [illegible] لوجب الانقسام
بالفعل فيما يقبل الانقسام فاختلاف المماسة حاصل فيها لان كل جزء [illegible] فانه يلاقي باحد جانبيه شيئا غير ما
الآخر منه فلو كان قبول الانقسام لا الى نهاية لكان بسبب التماس [illegible] للانقسامات الغير المتناهية
حاصلا [illegible] حصول تلك الانقسامات [illegible] بيان امتناع ذلك [illegible] وجود
[illegible] الواحد [illegible] وجود الواحد [illegible] الكثرة [illegible] ان يكون الكثرة [illegible] ان لا يكون
[illegible] على ان الانقسامات الغير المتناهية [illegible]
الجسم [illegible] انقسامات غير متناهية [illegible]

الشبهة الثالثة
الشبهة الرابعة
الشبهة الخامسة
الشبهة السادسة
الشبهة السابعة
الشبهة الثامنة

لاجل

لاجل انه ليست فاذن قبول الانقسام لا يكون لذاته والشيء من لوازم ذاته والتجزي فان الشيء بعد التعدد ذاته ولوازم ذاته
وكثرة موجودة مع انه لا يقبل تلك القسمة وليس ايضا لاجل الفاعل [illegible] فقبول القسمة ليس لاجل معنى
قائم بالجسم [illegible] ذلك المعنى [illegible] تلك النقاط
بقيت الكثرة [illegible] الثاني لو كان في الجسم اجزاء غير متناهية
لا يمكن قطع الابعد قطع نصفه [illegible] الا بعد قطع نصف نصفه فلو كان في الجسم اجزاء غير متناهية
لامتنع قطعه في زمان متناه الثالث لو كان الجسم يقبل انقسامات غير متناهية لصح ان يوجد من [illegible] بعاد
السماوات السبع وذلك محال [illegible] زاوية [illegible]
[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible] التفاوت بين الصغير والكبير حاصل فلو كانت اجزاء الاجسام غير متناهية لوجب
تساوي جميع الاجسام في الحجم فان ما لا يتناهى لا يقبل الاكثر والاقل وذلك محال [illegible] اعلم ان
اكثر هذه [illegible] مبني على اصول [illegible] الوحدة عرض
زائد على ذات الجسم قائم به [illegible] ان الوحدة
[illegible] الكثرة [illegible]
[illegible]
وجود الآن [illegible] الذي لا يتجزى [illegible] النقطة [illegible]
في الكرة [illegible] لو حدثت نقطة بالفعل [illegible] ونقطة اخرى في سطح كرة اخرى [illegible] النقطتان ان لم [illegible]
بالاسر [illegible] النقطتان وان [illegible] بالاسر [illegible]
ان ذلك يوجب [illegible] بين الاجسام والسطوح والخطوط لان الجسم اذا [illegible]
[illegible] ان يكون لكل واحد [illegible] حتى يكون باحد جانبيه [illegible] الآخر [illegible]
الآخر [illegible] تماس [illegible] السطحين [illegible] الخطين [illegible] النقطتين
وايضا فلان النقطة نهاية الخط والخط [illegible] يكون متناهيا بالفعل [illegible] متناهيا بالفعل [illegible] النهاية
حاصلا بالفعل الآن [illegible] الكرة خط [illegible] بالفعل [illegible] على ان الكرة اذا تحركت
[illegible] من سائر الخطوط بالفعل [illegible] الكرة [illegible] موجودان بالفعل [illegible]
هذا الجواب [illegible] الشيخ فانه اجاب [illegible] ان يوجد كرة على سطح [illegible]
في الوجود [illegible] الامور الوهمية [illegible] في التعليميات [illegible] لو كان [illegible] الوجود [illegible]

لان الحاصل
الشبهة السابعة
الشبهة العاشرة
الشبهة الحادية عشر
الشبهة الثانية عشر
عليها
لا شك ان الوحدة
الاشكال [illegible]
الاولى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible marginal notes]

نعوض و اما القسمة [illegible] فكل ذلك لا يقتضي الا الحصول في مكان متعين مخصوص فلما ثبت ان المادة [illegible]
كالمحيط به ولا يبقى ذلك الشيء الى ان يحصل فيه الاستعداد لقبول تلك الصورة بل [illegible] قبل ذلك لحصول تلك
الصورة [illegible] فقبول الانقسام تارة يكون بالانفصال وتارة باختلاف
الاعراض الغير المضافة وتارة باختلاف الاعراض المضافة وتارة بالوهم اما الذي يكون بالاعراض المضافة
فلا نهاية له لان الاعراض الاضافية [illegible] يكون [illegible] تلك الصورة [illegible]
[illegible] واما ان يكون بعض الاجزاء [illegible] تلك الصورة
دون البعض والقسم الاول لا يخلو اما ان يتغير حال [illegible] الاجزاء [illegible] فان لم يتغير [illegible]
بالاجتماع [illegible] في العدد والمقدار ولم يحصل تلك الصورة [illegible] يكون [illegible] تلك الصورة [illegible]
واما ان كان اجتماع الاجزاء يوجب حصول الصورة [illegible] ان تلك الصورة [illegible]
في الكل وهو المطلوب [illegible] تلك الاجزاء الا بعد صورة اخرى الا اذا كانت مختلفة الطبائع فيكون
لكل جزء منها طبيعة خاصة [illegible] ذلك [illegible] الاجزاء [illegible] الطبيعة وظاهر ان الاقسام [illegible]
بحسب الوهم [illegible] لاختلاف الاعراض [illegible] والصغير [illegible] الانقسام [illegible]
[illegible] ان يكون الافراط في الصغر [illegible] الصورة لان [illegible] اذا افرط صغره [illegible]
عليه المحيط به [illegible] الى الطبيعة [illegible] واما الانقسام بالاعراض الغير المضافة [illegible]
فهو مثل الانقسام في كونه متناهيا [illegible] ذلك [illegible] ان اصغر اجزاء الارض
[illegible] اجزاء النار [illegible] ذلك [illegible] الارض حتى يحصل بها
[illegible] الطبيعي واذا صار ذلك الجزء الصغير من النار [illegible]
[illegible] الذي [illegible] اصغر الاجزاء الارضية
وذلك محال واذ قد بينا ان الجسم [illegible] الاجزاء الجسمية [illegible]

الفصل الثامن

في ان الجسم مركب من الهيولى والصورة هذا هو المتفق عليه بين الحكماء وذكروا على هذا براهين
الاول ان الجسم البسيط لا شك انه قابل للانفصال والقابل للانفصال [illegible] ان يكون هو الاتصال [illegible]
دون الانفصال [illegible] لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال فاذن
القابل امر آخر غير الاتصال [illegible] قبول الانفصال [illegible] وجود الاتصال [illegible] الاتصال مغاير
لشيء آخر فاذا الجسم مركب [illegible] الاتصال [illegible] المطلوب واعلم ان هذا البرهان مبني على ان الجسم

البسيط [illegible] الاجزاء [illegible] الذي [illegible] من اجزاء [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] من الاجزاء التي [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
على انه لا يكون [illegible]
[illegible] العدد [illegible]
للمقدار [illegible] في العدد والمقدار **الفصل السابع** في
بيان ان الجسم [illegible] الانقسام الى غير النهاية [illegible] الصورة النوعية [illegible] اجسام مختلفة
الطبائع كالصورة المعدنية والنباتية والحيوانية [illegible] كالنارية والهوائية [illegible]
من مذهب المشائين ان الاجسام حدا في الصغر [illegible] صورة [illegible]
[illegible] ان الاجسام لو [illegible] الانقسام [illegible] الى نهاية [illegible] الصورة النوعية [illegible]
[illegible] من الاركان [illegible] يكون في غاية الصغر [illegible]
[illegible] لان [illegible]
قبل [illegible] الاكثر لان الاكثر [illegible] الاقل [illegible] ان يكون ذلك الاكثر [illegible]
[illegible] ان الاجسام حدا في [illegible] الصورة النوعية [illegible]
[illegible]
[illegible] في هذه [illegible] الاقل [illegible] الاكثر [illegible]
لان الكلام [illegible] ان [illegible] الاقل مقدارا [illegible] الاكثر مقدارا [illegible] وجود الاقل مقدارا
في الاكثر مقدارا [illegible] بالقوة [illegible] موجود [illegible] الاقل مقدارا حاصلا بالفعل لم يكن
[illegible] ان يكون [illegible] الاكثر في المقدار [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] الاقل [illegible] ان [illegible] الاقل [illegible]
[illegible] في حصول الصورة النوعية [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]

الفقي

مركب من الاجزاء التي لا تتجزى والا لكان اتصال الجسم عبارة عن اجتماعها وانفصاله عبارة عن تفرقها وكذلك الانفصال
لا بد من ابطال قول ان مبادى الاجسام اجزاء متجزية في الوهم غير قابلة للتجزية بالفعل فان عندهم الاجسام
ليس لها اتصال حقيقي بل اتصالها عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء والانفصال عبارة عن تفرقها وان كل واحد
من تلك الاجزاء ان [illegible] الاتصال الحقيقي [illegible] الانفصال فاذا بطل الانفصال [illegible] متصل في نفسه
متصل الحقيقة [illegible] قابل للانفصال [illegible] لانه هذه الحجة الا ابطال المذهبين وذلك [illegible]
قبيل الاتصال [illegible] ان يكون الجسم [illegible] الابعاد الثلثة وذلك [illegible] وجود تلك الابعاد والثلثة [illegible]
[illegible] ان الجسم [illegible] الاتصال [illegible] المعنى الاول [illegible] ان ذات الجسم
[illegible] المقدار زائدا على الجسم وذلك [illegible] ولكن [illegible]
[illegible] ان يكون الجسم [illegible] الانفصال [illegible] على الجسم [illegible] الوحدة التي [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] فقال الانفصال [illegible] الجواب الاول
[illegible] ان الجسم [illegible] مركب [illegible] الاجزاء [illegible] الكثرة ويكون واحدا [illegible] الوحدة
باعتبار [illegible] الافراد [illegible] ان يبقى تلك الوحدة [illegible]
ان يبقى تلك الصورة [illegible] الصورة [illegible] الجسمية [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] زوال المقدار وزوال تلك الوحدة
[illegible] ان الانفصال [illegible] الجسمية [illegible]
وكل ما كان كذلك [illegible] مادة [illegible]
[illegible] النفس الناطقة وذلك [illegible] كانت قبل زوالها
الزوال [illegible] كانت قبل حدوثها ممكنة الحدوث [illegible]
[illegible] موجودة [illegible] فاذا تلك القوة موجودة في شي كان
موجودا [illegible] الاتصال [illegible] والثالث [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] القوة [illegible] المحل [illegible] ان يقول الجسم [illegible]
واحدا فاذا كانت واحدة [illegible] كانت واحدة [illegible] انقسام الجسم [illegible] مادة واحدة او
[illegible] واحدة [illegible] الصور [illegible] مادة واحدة وذلك محال [illegible]
[illegible] مادة واحدة [illegible] فلا [illegible] يكون هناك ذات واحدة موصوفة [illegible] ان يكون

هناك

هناك [illegible] وان قلنا بان المادة [illegible] كثيرة [illegible]
الى ذات اخرى والكلام فيها كالكلام في الاولى [illegible] بان الجسم كان [illegible] وكانت الوحدة [illegible]
كثيرة [illegible] كل الانفصالات الممكنة فيه يكون المواد حاصلة [illegible] فيه [illegible] الجسم [illegible]
غير متناهية [illegible] ان الصورة [illegible] كل واحدة منها غير الصورة [illegible] المادة الاخرى [illegible] الجسم
[illegible] غير متناهية [illegible] اصل الحجة فهذا [illegible] مشكل [illegible] ان الصورة الجسمانية [illegible]
[illegible] ان كل قوة جسمانية [illegible] على افعال غير متناهية [illegible] ان تقدم [illegible] كان [illegible]
[illegible] الجسمية الفلكية فان [illegible] ذلك [illegible] المفارق [illegible]
[illegible] فالحكم [illegible] من حيث جسميته موجود بالفعل ومن حيث [illegible] شي [illegible] بالقوة
[illegible] الواحدة لا تقتضي قوة وفعلا [illegible] ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] القوة [illegible] الفعل [illegible] ان الذي [illegible] ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible]
[illegible] الاول ان المادة موجودة [illegible] والقابل [illegible] وجوده
قبل وجود المقبول [illegible] لقبول الصور [illegible] ان يكون لها مادة اخرى [illegible] الثاني النفس [illegible]
موجودة بالفعل وبالقوة [illegible] العلوم [illegible] الثالث [illegible] الواحد [illegible]
ان يكون بالقوة وبالفعل [illegible] فاما [illegible] الجواب ان المادة [illegible]
ذاتها القوة وكونها بالفعل [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]
فان قالوا الصورة [illegible] في وجودها الى المادة فكيف يكون [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] بالصورة [illegible] على ذات النفس وهو البدن [illegible]
وسنوضح انه لولا تعلق النفس بالبدن والا [illegible] بعد [illegible] ان الصورة محتاجة
الى المادة في الوجود والنفس [illegible] محتاجة الى البدن [illegible] الثالث [illegible]
القوة والفعل [illegible] ان [illegible] الى امر واحد [illegible]
[illegible] ان الكون والفساد على الفلك محال [illegible] على هذا
الاصل ان جسمية الفلك [illegible] الفلك [illegible] المقارنة [illegible] ان
[illegible] الجسمية [illegible] وان كان
[illegible] الجسمية [illegible] ان يكون ذلك الامر حالا في [illegible] الجسمية [illegible] محال [illegible] ذلك

الاوهم لامر حال في الجسمية فان ذلك الامر ان لم يكن لازما لتلك الجسمية لم يكن الشكل لازما لتلك الجسمية لذاتها
وقد فرضناه لازما هذا خلف وان كان ذلك الامر لازما لتلك الجسمية عاد التقسيم الاول في ذلك الامر [illegible] وهو ان
تسلسل وهو محال او ينتهي الى امر لازم للجسمية لنفس الجسمية فيعود المحال المذكور من انه يجب ان يكون لكل جسم ذلك
وان كان ذلك اللازم بسبب لامر حال في الجسمية بل الجسمية حالة فيه فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء جسما
او قوة موجودة في جسم آخر او موجود ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل لان ذلك الجسم ان اقتضى ذلك
اللزوم لجسميته وجب ان يكون لكل جسم كذلك [illegible] الجسمية التي هي الملزوم لتلك [illegible] اولى [illegible] الاقتضاء
من جسمية اخرى وقد ابطلناه وذلك ان لم يكن لمجرد الجسمية بل لقوة زائدة على الجسمية فهذا هو القسم الثاني فنقول ان
تلك القوة ان كانت من لوازم محلها عاد السؤال في المقتضي لذلك اللزوم وان لم تكن من لوازم محلها فاذا
فارقت محلها فاما ان يعدم او لا يعدم فان عدمت وجب ان يزول ذلك اللازم لزوال مقتضيها وذلك محال
فان لم يعدم عند مفارقة محلها كانت [illegible] موجودة [illegible] المحل [illegible] كذلك لم يكن لها اختصاص بمحل دون
محل اختصاصها بالوجوب [illegible] فيكون [illegible] في قبول الاثر [illegible]
واحدا فان كان يجب ان [illegible] الاجسام [illegible] الفلكية [illegible]
في سائر الاجسام [illegible] وجوب [illegible] كل الاجسام [illegible] الفلكية وذلك محال [illegible]
الجسمية [illegible] الفلكية [illegible] تلك الجسمية [illegible] الفلكية وكذلك الشكل [illegible]
وذلك الشيء [illegible] الصور [illegible] فالجسمية [illegible] وذلك
[illegible] الهيولى [illegible] للحالات المذكورة [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible]
لان الجسمية ليست عبارة عن [illegible] هذه الابعاد بالفعل [illegible] هذه الابعاد [illegible] الكم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجسمية عبارة عن الامر الذي [illegible]
الامر [illegible] بالضرورة [illegible] معلوم بالضرورة [illegible]
[illegible] معلوم بالضرورة [illegible]

دعوى الضرورة في كون ذلك الامر مشتركا بين الاجسام كلها فانه من المحتمل ان يكون الامر الذي لاجله كان هذا الجسم
قابلا لهذه الابعاد الثلثة مخالفا بالنوعية للامر الذي لاجله كان ذلك الآخر قابلا لهذه الابعاد وقد عرفت ان
التعليل النوعي يجوز استناده الى علل مختلفة الطبائع والماهيات واذا كان هذا الاحتمال قائما لم [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] ان يكون ذلك الشكل مشتركا بين الاجسام كلها [illegible]
من هذه [illegible] الجسمية هي هذه الابعاد والمقادير [illegible] اختلاف [illegible]
[illegible] الجسمية مشترك فيها [illegible] الجسمية [illegible] دعوى الضرورة في كون ذلك المعنى
مشتركا [illegible] البرهان على ذلك [illegible] البرهان على [illegible]
[illegible] برهان على كون الجسم [illegible] الهيولى والصورة [illegible] برهان على [illegible]
في الفصل الذي بعد ذلك [illegible] الهيولى [illegible] ان يكون [illegible] في الحيز او لا يكون فان كان [illegible]
في الحيز فاما على سبيل الاختصاص او على سبيل التبعية والاول يقتضي كون الهيولى متحيزة وذلك محال [illegible]
[illegible] عند حلول الجسمية [illegible] اجتماع المثلين [illegible] لا يكون احدهما [illegible]
والآخر [illegible] من العكس [illegible] الهيولى [illegible] فالكلام في [illegible]
وان لم يكن [illegible] الجسمية [illegible] المحل وهو المطلوب وان كان على سبيل التبعية بان يحصل الجسمية [illegible]
في الحيز والهيولى [illegible] ذلك الحيز [illegible] حصول الجسمية فيه [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] الجسمية [illegible] ان الجسمية [illegible]
في الهيولى وان لم يكن [illegible] ان الجسمية [illegible] ان يكون الجسمية
[illegible] الهيولى [illegible] بالضرورة ان [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] القول بحلول الجسمية [illegible] يؤدي الى [illegible] القول
[illegible] ان يكون العالم
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
والعلم [illegible] القول [illegible] الهيولى [illegible] وذلك يكون
[illegible] الجسمية [illegible] الفصل التاسع في اثبات المادة للجسم [illegible] الجسم [illegible]

الحجة الاولى هي المشهورة تقتضي ان يكون كل جسم قابل للانفصال فانه يكون مركبا من الهيولى والصورة ولكن الجسم
غير قابل للانفصال فلم تجر فيه هذه الحجة واما الحجة الثالثة التي ذكرناها فتبين منها ان كل جسم لا ينفصل الا انفصال
والكون والفساد فهو مركب من الهيولى والصورة وكل العناصر كذلك فاذن [illegible] لا بد من بيان كيفية [illegible]
الحجتين يكون الجسم مركبا من الهيولى والصورة مطلقا فنقول اذا [illegible] موضع واحد احتياج الجسمية الى
المحل [illegible] الحاجة اما ان يكون من لوازم تلك الماهية او لا يكون فان لم يكن من لوازمها فانها كانت الجسمية في
حد ذاتها غنية عن المحل والغني عن المحل لا يعرض له ما يحوجه اليه ان كانت الحاجة لازمة لها فحيث ما تحققت
ماهيتها ثبتت تلك الحاجة فاذن كل جسمية فهي في الهيولى فان قيل احتياج الحيوانية التي في الانسان الى الناطق ان
كان لذاتها وجب احتياج كل حيوان الى الناطق وان لم يكن لذاتها كانت الحيوانية في حقيقتها غنية عن الناطق
ويلزم المحال المذكور وجوابه ما ذكرناه في باب الخلاء حيث [illegible] وجود مقدار مباين عن المادة فلا نعيده
والله الموفق

الفصل العاشر

في استحالة خلو الهيولى عن الصورة والادلة فيه اربعة الاول لو كانت
المادة عارية عن الصورة لكانت اما ان يكون مشارا اليها او لا يكون مشارا اليها فان كانت مشارا اليها
فلا يخلو اما ان لا يكون قابلة للقسمة او يكون قابلة للقسمة فان كانت قابلة للقسمة فاما ان تقبل القسمة في جهة
واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في ثلث جهات وهو الجسم وان لم يكن قابلة للقسمة اصلا فهو النقطة
لكن وجود النقطة بالانفراد والاستقلال محال لانا لو قدرنا انتهاء خطين اليها فلا شك ان الخطين [illegible]
تلك النقطة فاما ان يكون تلك النقطة تحجب [illegible] عن التماس او لا تحجب فان تحجب [illegible]
انقسمت النقطة هذا خلف وان لم تحجب [illegible] النقطتان في تلك النقطة [illegible]
[illegible] الكلام فيها كالكلام في الاولى [illegible] الخط المتناهي
نقطة اصلا فقد ثبت ان الهيولى لو كانت عارية عن الصورة لامتنع ان يكون اليها اشارة واقول فيه [illegible]
النقطة والخط والسطح والجسم امور [illegible] ذات الجسم والهيولى [illegible] يكون الجسم
بالهيولى الى هذه الامور واما ان لم يكن اليها اشارة ثم حلت الصورة فيها فاما ان [illegible]
[illegible] الاحياز وهو محال او لا في حيز من الاحياز [illegible] المادة [illegible] عن الصورة
[illegible] دون [illegible] وهو محال [illegible] الصورة الجسمية
وحدها للمادة فلم لا يجوز ان يقال ان الصورة الجسمية متى حلت [illegible] صورة [illegible]
[illegible]

بعلل

الموحي [illegible] فقد يخص [illegible] فنقول [illegible] الاول الذي يخص [illegible]
اما ان يكون [illegible] الصورة الجسمية او لا يكون فان كان لازما وجب ان لا يخلو شيء من الاجسام عنه وكان يلزم ان
تحصل جميع الاجسام [illegible] وان لم [illegible] حصول الصورة الجسمية [illegible]
قالوا الصورة النوعية [illegible] والجسمية [illegible]
من الواحد منها [illegible] الجسمية [illegible] الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible] وكانت قبل [illegible] الصورة [illegible] صورة
اخرى فكان [illegible] الصورة [illegible] وكان ذلك [illegible] الصورة عن [illegible] المادة [illegible]
فيها [illegible]
الا [illegible] المكان الذي كان له [illegible] الى [illegible] الصورة السابقة [illegible] المادة [illegible]
الصورة [illegible] لو كان قبل كل صورة صورة [illegible] الى صورة غير مسبوقة بصورة [illegible]
لم يكن هناك [illegible]
ان يقال الصورة الجسمية اذا حصلت في المادة [illegible] فاعل مختار والداعي [illegible]
[illegible] الصورة في ذلك الجسم [illegible]
الصورة الموجودة [illegible] المطلوب [illegible] الاحتمال الذي ذكرناه [illegible]
ان المبدأ الواجب [illegible] انه واجب الوجود [illegible] ان يكون [illegible] على [illegible]
وطلب [illegible] الوجود [illegible] الا موجود فيه
ويكون [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] ان [illegible] المادة ان كانت عارية عن الصورة
[illegible] ان يكون لها امكان الاتصاف بالصورة او لا يكون فان كان [illegible] الامكان [illegible] ان يكون
موقوفا على شرط او لا يكون فان كان موقوفا على شرط فان كان الشرط [illegible] وجب [illegible] حصول الصورة لاجل ان
المادة [illegible] الشرائط [illegible] واجب الوجود [illegible] هذه الامور [illegible]
حصول [illegible] ان كان الشرط [illegible] الكلام في [illegible] ذلك الشرط [illegible] ذلك الوقت دون
وقت آخر [illegible] الكلام في الاول وهي [illegible] الى التسلسل [illegible] ان يوجد الكل [illegible] اولا فلا استحالة [illegible]

غير متناهية وانما تنافي ... اذا حصلت في ذلك الوقت دون سائر الاوقات ...
ذلك الوقت على الخصوص ... ان حدوث تلك ... ليس ... ان يكون ...
قبل ... فاذا كانت المادة ... كانت تلك الصورة موصوفة بصورة اخرى فلا تكون موصوفة بالجسمية وانما ان قبل المادة
لم يكن ... للقبول للصور ... فذلك محال لان الامكان من لوازم الماهية واللازم ...
ان يقول ... ان يكون المادة وان كانت ... موصوفة بالصفات الا انها في بعض الاحوال ... كانت
خالية عن الجسمية ... كان في المادة قبل الجسمية من الصفات والاحوال ... القبول الجسمية ... الذي ذكرتموه ...
امتناع خلو ... عن الصورة ... ان يوجب ... المادة في ذاتها الى الصورة واما على ...
الذي ذكرناه ... الثانية تجرد المادة عن الصورة وان كان لذات المادة ... تجردها ...
كان ... عن تلك الصورة كانت موصوفة ... التجرد ... عن الصورة
موصوفة بالصورة ... ان القبول ... المادة ... عدم ... المعقول

[illegible]

الفصل الحادي عشر

[illegible]

فان

فان ... فانه لا ... فانما ... عليها ... فانا ان ... واما ان ...
والعبودية ... كان هو المفارق بالمحض ... حصول ... مع هو الاختصاص بالمادة الموجود ...
موجود ... فالصورة ... المفارقة ... وان كانت الصورة المفارقة غير الصورة المخالطة ...
... فان ... الجسمية ... المادة ...
... الى المادة ... فالتناهي لازم للجسمية والشكل لازم التناهي
فالشكل لازم للجسمية فاما ان يكون الجسمية لنفسها ... الجسمية مساوية ... مساو بالكلي ...
... واما ان يكون ... الجسم واحدا ... او مفصول والوصل
وهو محال ... المادة ... الجسمية ... الشكل ... الشكل ...
للمادة ... الشكل ... الجسمية ... مساو ...
فان شكله معلول ... الطبيعة ... مساو ... الكل

[illegible]

الفصل الثاني عشر

[illegible]

المقدمة الاولى

بالصورة ولا بد قبل الخوض في المقصود من تقديم مقدمتين المقدمة الاولى كل شيئين متلازمين في الوجود لا في
الماهية فلا بد ان يكون احدهما متقدما على الآخر بالعلية واحترزنا بقولنا لا في الماهية عن تلازم الاضافتين
ان كل شيئين يستغني كل واحد منهما عن الآخر مطلقا واذا كان [illegible] فلا يتوقف وجود واحد منهما على الآخر
فلا يكون بينهما تلازم [illegible] ان يكون لاحدهما حاجة الى الآخر او الى ما يحتاج اليه [illegible]
اما القسم الاول فهو المطلوب واما القسم الثاني وهو ان يحتاج الى شيء واحد فلا بد ان لا يكونا معا في الدرجة [illegible]
[illegible]

المقدمة الثانية

المقدمة الثانية ان الهيولى لا يكون متقدمة في الوجود على الصورة [illegible]
[illegible]

الثالث

مبنية

[illegible]

يكون احدهما علة للآخر [illegible] ان المادة ليست علة للصورة فينبغي ان يكون للصورة تقدم بوجه ما على المادة
فنقول الآن انه لا يخلو اما ان يكون للصورة تقدم مستقل لوجود المادة او لا يكون [illegible]
الاول ان الصور الجسمانية محتاجة الى المادة والمحتاج الى الشيء يستحيل ان يكون علة مطلقة لذلك الشيء الثاني ان المحتاج
في ذاته الى الشيء يحتاج في [illegible]
[illegible]

الاول
الثاني
الثالث
الرابع

[illegible]

الی العدو ... [illegible] ... الی جانب الارض ...
کل ... [illegible]
... [illegible]

[illegible]

علیهما و هی العقل الفعال وقد بینا ان افتقارها الی الصورة ... لیس ... منهما والصورة فی ... [illegible]
للمادة لکنها محتاجة الیها فی وجودها فانقطع الدور ... [illegible]

الفصل الثالث عشر فی اثبات الصورة الطبیعیة قد ذکرنا ... علی ان کل ... [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع عشر ... [illegible]

[illegible]

لنسلم الان ذلك فنقول الجسم حكمه اقتضاء الحيز المعين لجسم المكان الاجل خصوصية في ذلك الجسم وذلك الجسم اما ان
يكون اقتضاؤه ملك الخصوصية او لاجل كان الجسمان المقتضي لحيز المعين لاجل خصوصية ذلك الجسم فهو الجسم
[illegible]
وهو خلف وذلك وان كان [illegible] كان [illegible] لجسمية [illegible] المحال وان كان لخصوصية اخرى كالارض المتصل
وهو محال [illegible] من [illegible] الجسم العنصري [illegible] صورة نوعية [illegible] صورة كانت ثم [illegible] لكون [illegible]
خارجية [illegible] ان يكون المقتضي للحيز العنصر انما هو صورة [illegible] ثم يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الاختصاص بالحيز المعين [illegible] كان الجسم [illegible] متعين
[illegible] من [illegible] المقتضي للحيز المعين [illegible] حصول صورة [illegible] ان يكون ذلك الصورة اخرى
[illegible] حصول الحيز المتعين ان يكون ذلك الصورة [illegible] وكان الجسمية لذاتها لا تقتضي
صورة [illegible] يكون [illegible] الجسمية [illegible] تقتضي الجسمية لذاتها [illegible] لكون
[illegible] الاسباب [illegible] الجسمية [illegible] اشكال قوي [illegible] الحيز المعين [illegible] الارض
[illegible] مكان كلية الارض [illegible] الحيز [illegible] انفكاك [illegible]
[illegible] ان يكون الارض في مكان كلية الارض [illegible] انفكاك كلية الارض عن
المكان [illegible] والذي يمكن ان [illegible] ذلك ان المدرة [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] في ذلك [illegible]
الارض [illegible] الكلام الى [illegible] الارض [illegible] الذي [illegible]
من ان [illegible] الفلك [illegible] ان يكون [illegible] الذي [illegible]
يكون [illegible] الاحجار [illegible] الاحجار
[illegible] الطبايع [illegible] الذي ذكره [illegible] حصول [illegible] احجار [illegible] الجسمية [illegible]
[illegible] زائدة على ذلك [illegible] المطلوب [illegible] ان يقول [illegible] الكليات [illegible] احجار [illegible]
[illegible] الكليات [illegible] الطبايع [illegible] احجار [illegible]
[illegible] احجار [illegible] المدرة [illegible] الارض [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] الذي [illegible]

اوّل
فلذلك
يجوز ان
ويكال آخر
فوق
ثم
ثابت
الاجرام
ولمن يشكم

[illegible] ذلك
هو ان [illegible] ذلك [illegible] الحيز الطبيعي [illegible] ان يكون [illegible] السبب [illegible] الفلك
ثم [illegible] الفلك كان ابعد من [illegible] ذلك ان يكون الجسم [illegible] اذ كان
[illegible] الاجسام [illegible] وان يكون [illegible] الارض حتى ان [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] هذه الاسباب التي هي [illegible]
نهاية كلام [illegible] وهذا المذهب في [illegible] الاول [illegible]
[illegible] ان [illegible] الارض [illegible] الثاني ان كل [illegible]
[illegible] الذي لا يعقل [illegible] الاول [illegible] ان كل
جزء من الاجزاء [illegible] الاجزاء الا انه [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] واحد وذلك [illegible] الاجزاء [illegible] لم يكن [illegible]
من ذلك [illegible] المعين [illegible] الاجزاء [illegible] جميع الاجزاء الا
الا بالتوسط المذكور [illegible] الثاني [illegible] ان يقول [illegible] الاجسام [illegible] الامور
[illegible] ذلك [illegible] الطبايع [illegible]
[illegible] الطبايع [illegible] ذلك [illegible] موضع [illegible] الكلام
[illegible] هذا المذهب [illegible] ذلك [illegible] على ان الكل [illegible] الطبيعي [illegible] ان يقول
[illegible] الجسم [illegible] الاحجار [illegible]
[illegible] الاحجار [illegible] المشتركة
[illegible] الذي [illegible] الكل [illegible] فان قيل لم
لا يجوز ان يكون الجسم [illegible] العارض [illegible] السبب [illegible]
[illegible] يكون الجسم [illegible] الاحجار [illegible] العوارض [illegible] فنقول
[illegible] يوجب [illegible] خلو الجسم [illegible] العوارض [illegible] لا يوجب امتناع خلوه [illegible] مطلقا
لانه يمكن ان لا يوجد فيه العارض [illegible] جميع العوارض [illegible] مطلقا
[illegible] الحصول [illegible]
[illegible] الباب [illegible] الجسمية [illegible] عليه [illegible]

الطبيعي
الاجرام
[illegible]
الاول [illegible] انطال
[illegible]
[illegible] اندر
[illegible] التوسط
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
يزول

الفصل الخامس عشر في انه لا يجوز ان يكون الجسم الواحد مكانان طبيعيان لوجوه ثمنه الاول لو كان له [illegible]
لكان اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الاخر او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن
المكان الذي لم يطلبه طبيعيا الثاني انه اذا كان خارجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الآخر فاما ان يتوجه
اليهما معا وهو محال او لا يتوجه الى واحد منهما فلا يكون لواحد منهما طبيعيا الثالث [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

الفصل السادس عشر [illegible]
[illegible]

بالسواد الى [illegible]
عنها الى الجهات [illegible] ان يبقى كل جزء من البسيط [illegible] المكان الطبيعي فان الهواء المحيط [illegible]
كان [illegible]
[illegible]
[illegible] **الفصل [illegible] عشر** في ان الشكل الطبيعي [illegible]
البسيط هو الكرة [illegible]
[illegible]

[illegible]

فلما ظهر قولنا لازم كان شكل كلية الفلك مع الكرة فهذا لما يمكن ان يقال مع ان شكل الآن كان واحد من المتممين لم يكن [illegible]

[illegible]

الجوس من الفلك [illegible]

[illegible]

الباب الثاني في احكام الاجسام البسيطة [illegible]

القسم الاول في الاجسام الفلكية [illegible]

الفصل الاول [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في ان البسيط [illegible]

[illegible]

وان الفلكي كلها بسائط [illegible]

احكام الاجسام البسيطة [illegible]

القسم الاول في الاجسام الفلكية [illegible]

الشيء حكم مشروع العام من الاجسام من اجسام نظر الى تلك الاجسام لا الى ما قرب تلك الاجسام كان ذلك
جائز افاذ [illegible] من سطح البعيد ان يحل تركيب ذلك [illegible] المستقيم و[illegible] محال فالمقدم مثله فالقائل
بان الفلك وان كان متشابه الاجزاء [illegible] فيه الاجزاء [illegible] من الاشكال الا انا نقول الجسم
البسيط والحقيقي نفسه كما هو مشاهد في الاجزاء انما يتعين فيه بامور خارجة عن ذاته مثل مماسة او موازاة
او [illegible] ذلك بعد حصول صورة الكل المانع عن الانفصال والاشكال فيه انه لو لزم مما [illegible] جسم
بامور فيه [illegible] ان [illegible] تحدد به يلزم منه الخرق والالتئام على الفلك وهو محال لانه نقيض مطلوبكم [illegible]

الفصل الثالث في ان الفلك لا ثقيل ولا خفيف قد عرفت ان الثقل [illegible] مبدأ الميل الهابط وقد
يراد به الميل الهابط وكذلك الخفة فنقول الجسم المحدد للجهات مسلوب عنه كل واحد من [illegible]
الثقل والخفة بالمعنيين لانه لو صح على [illegible] من شيء من اجزائه ان [illegible] كانت [illegible] متحددة [illegible]
وبعد الجهة يقتضي ان يكون محدد الجهات لا ثقيلا ولا خفيفا فاما ان يوجب الحكم [illegible] سائر الافلاك [illegible]
والحجة العامة ان نقول قد دل الرصد على ان الافلاك متحركة على الاستدارة فلو قدرنا خروجها او خروج شيء
من اجزائها عن مواضعها فاما ان يعود بالطبع اليها الى مواضعها او لا يعود فان لم يعد كان للجسم الواحد حيزان طبيعيان
وقد عرفت استحالته وان عادت فعودها اليه لا يكون الا [illegible] المستقيم [illegible] المتحرك
عن التوجه الى حيزه الطبيعي والطبيعة الواحدة لا تقتضي توجها الى شيء وهربا منه بقوة واحدة فاذن يكون
عودها اليه [illegible] الواحد مثل مستقيم يقتضي التوجه الى [illegible] المذكورة مثل [illegible] يقتضي
الصرف عنها وذلك محال والحجة الثالثة وهي التي ذكرها الشيخ في رسالته الى ابي الريحان ان نقول الفلك جسم
وكل جسم فله حيز طبيعي فللفلك حيز طبيعي وحيزه الطبيعي اما تحت [illegible] او فوقه واما الجهة ومحال ان يكون [illegible]
لانه جسم متشابه الاجزاء فليس بان يتحرك بعض اجزائه الى المركز اولى من ان يتحرك سائره فاذا تحرك كل اجزائه
الى المركز لكن اجزاؤه متصل بعضها ببعض فليس بان ينخرق من جانب اولى من ان ينخرق من جانب آخر فاذا
ان يكون تلك الانفصالات [illegible] من القوة الى الفعل وذلك محال لان الجسم [illegible] الانفصالات غير متناهية
ثم يلزم ان يحصل فيه اجزاء غير متناهية واما ان لا ينفصل اصلا فيجب عليها الوقوف [illegible]
فلانا ان سلمنا جواز الانفصال لكن ذلك يؤدي الى اخراج [illegible] عن مواضعها الطبيعية وذلك محال
الاولى من جهة ان واجب الوجود [illegible] التغير [illegible] على كليات [illegible] وسطح الطبيعي [illegible]
[illegible] فلابد ان يكون خروجها الى احيازها [illegible] قبل ذلك [illegible] وهو محال [illegible]

لكون

يكون موضوع الطبيعي فوق ما هو فيه او تحته وجب ان يكون بحيث هو فيه مقعر الفلك ثم موضوع الطبيعي كل ما هو في
موضوع الطبيعي الى [illegible] فهو ليس بثقيل ولا خفيف لا بالقوة ولا بالفعل فالفلك ليس بثقيل ولا خفيف
واما انه ليس كذلك ما اجزائه فلان الاجزاء الخفيفة والثقيلة انما يتعين ثقلها وخفتها لكونها متشوقة الى موضعها وكل
ما يعود الى موضعه الطبيعي فلابد له من احد الامرين اما ان يكون قد خرج عن موضعه الطبيعي قسرا فيعود اليه بالطبع واما ان يكون
كونه في موضع غريب فيعود الى موضعه الطبيعي بالطبع واما الوجه الاول فهو على اجزاء الفلك محال لانه لو تحرك
جزء منه عن موضعه الطبيعي [illegible] فلابد له من محرك وهو اما جسم او غير جسم وغير الجسم اما ان يكون ساريا فيه او لا يكون
فان كان ساريا فيه فاما ان يكون طبيعيا له او قسريا فان كان قسريا عاد الكلام جذعا وان كان طبيعيا كان
الوصف الطبيعي [illegible] خروجه عن موضعه الطبيعي فيكون الطبيعة تفعل فعلين متضادين وهذا خلف وان لم يكن ساريا فيه
كان موجودا مفارقا مثل الذي يسمونه [illegible] والعقل لكن هذه الموجودات عامة الفيض فما تخصيص
ما يخرج منها [illegible] القوابل [illegible] القابل مستعد [illegible] ذلك [illegible] لم يكن ذلك الاستعداد [illegible]
عاد الكلام جذعا [illegible] فيكون ذلك طبيعيا [illegible] خلف واما ان كان المحرك جسما [illegible] البسيط
والمركب [illegible] والفلك [illegible] الحركة المستقيمة [illegible] والمركب
منها [illegible] ان الجسم [illegible] المتحرك والمنفعل فاذن الجسم العنصري [illegible] ومن
الفلك [illegible] ذلك [illegible] وان كانت [illegible] ان ينتهي الى حركة طبيعية او ارادية والحركات
الطبيعية والارادية [illegible] الافلاك [illegible] الطبيعية الى الفلك [illegible] النار [illegible]
يكون الغالب عليه النارية [illegible] النار البسيط [illegible] الفلك [illegible] موضوعه [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] الانفصال [illegible] ان يكون [illegible]
الضعف [illegible] الغالب عليه النارية [illegible]
الى [illegible] الفلك [illegible] وان كان ذلك [illegible]
بالفعل الآن [illegible] الطبائع [illegible] الكيفيات [illegible]
[illegible] موضوع الطبيعي [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] المركبات [illegible] البسيط
[illegible] المركبات [illegible] الفلك [illegible] سائر الاقسام فاذا [illegible] ان يتحرك جزء منه
[illegible] وهذه الاقسام بطل [illegible] فاذا ليس شيء من اجزاء الفلك ثقيلا ولا خفيفا فاذا ليس الفلك [illegible]

فمن ذلك يصير تلك الجسمية مادة الاشكال [illegible] واجبة الاقتران بالفلكية [illegible] وان سلمنا ان الجسمية امر مشترك فيه [illegible]

مادة الاشكال [illegible] اختلاف طبايعها [illegible]

[illegible]

بانفسهم [illegible]

[illegible]

الفصل السادس في ان الفلك [illegible]

[illegible]

ولا يلزم انه متصل [illegible] بالقوة ولا بالفعل وهو مطلوب واعلم ان هذه الحجة تفيد امتناع زوال الجزء [illegible]

[illegible] الفصل الرابع في ان الخرق على الافلاك [illegible]

[illegible]

[illegible] الفصل الخامس في ان الافلاك مخالفة [illegible]

[illegible]

في ان الخرق على الافلاك ممتنع

ان انخراق الافلاك [illegible]

اذ لا خفاء انهم

حصول

للعلويين عليهما فنقول انه لا يكفي في حصول الكيفية الفاعلية بل لا بد من حصول القوابل القابلة ايضا فمن الجائز ان لا يحصل
الفعل والتسخن لاجل ان المادة الفلكية لا تقبل الواحدة منهما لا لعدم الحرارة والبرودة بل لعدم القبول وهذا كما ان
فانهما لا يسخنه ثم ان حركات الافلاك لا توجب سخونة فيها كما [illegible] انه ليس برطب ولا يابس فان
الرطب هو الذي يقبل الاشكال الغريبة بسهولة واليابس هو الذي يقبل ذلك بعسر وقد ثبت ان الفلك
على الفلك محال وانت قد عرفت انه ليس حقيقة الرطب واليابس ما ذكره [illegible] هذا الكلام [illegible]
في ان الفلك ليس بحار ولا بارد وان يقول لو كانت الاجرام السماوية حارة لكانت في غاية الحرارة ولو كان
كذلك لكان ما يقرب منها [illegible] اشد [illegible] ان يكون الشمس [illegible] عند طلوعها
اقوى في الاسخان من السموات [illegible] اضعاف [illegible] والتوالي كلها باطلة فالمقدم
مثله بيان انها لو كانت حارة لكانت في غاية الحرارة لان طبيعتها اذا كانت مقتضية للحرارة [illegible] مادة بسيطة [illegible]
عائق [illegible] وجب ان يفيد كمال السخونة لان المسخن اذا لقي القابل للسخونة [illegible] وجب ان يحدث فيه
السخونة والسخونة [illegible] بلا [illegible] القوة المسخنة اذا احدثت حدا من السخونة [illegible] ذلك السخونة
وكذلك السخونة الموجودة في المادة اذا لم تحدث سخونة اخرى [illegible] ان يكون [illegible] المقتضي او [illegible] القابل وكلاهما
فاسد [illegible] الطبيعة [illegible] لانها مسخنة [illegible] المادة [illegible] واذا كان كذلك وجب ان
ان يكون القوة المسخنة تفيد السخونة البالغة الى اقصى النهاية فان [illegible] ان الموضع [illegible] له
الاشتداد والتنقص [illegible] فانه ليس هناك [illegible] باتحقق [illegible] الاشتداد
والتنقص [illegible] ان يوجد [illegible] بخلاف [illegible] الان الآخر [illegible] السخونة الفاترة مخالفة
[illegible] المسخنة [illegible] ولا يلزم من كون الشيء موجبا لشيء ان يكون موجبا لما يخالفه [illegible]
كون القوة المسخنة موثرة [illegible] فاترة ان يكون موثرة [illegible] وكذلك لا يلزم من قبول
المادة لاحدى السخونتين ان يكون قابلا للاخرى [illegible] المادة اذا كانت [illegible] معينة [illegible]
ما يقتضي [illegible] وذلك القدر من السخونة [illegible] السبب [illegible] يقتضي [illegible] ذلك القدر
من السخونة [illegible] على [illegible] وقد [illegible] فساد ذلك [illegible] السخونة
[illegible] المادة مع حصول [illegible] السخونة [illegible] من السخونة [illegible] فالمقصود حاصل
[illegible] السخونة [illegible] السخونة التي تقوى على [illegible] القوة الموجودة في المادة
[illegible] المادة [illegible] المطلوب واذا ثبت ان [illegible]

[illegible]

[illegible] السخونة [illegible] المخالفة بالشدة والضعف [illegible] ان القوة
[illegible] ذلك [illegible] السخونة [illegible] وجب ان [illegible] السخونة [illegible]
وكيف [illegible] والقابل حاصل والقابل موجود [illegible] وجب [illegible] السخونة وعلى هذا [illegible] السخونة الى [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] ومحال ان يكون طبيعيا والا لكانت الطبيعة المقتضية
[illegible] مقتضية [illegible] وذلك محال [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] على السخونة [illegible]
فتبين ان الفلك لو كان حارا لكان في غاية الحرارة ولو كان في غاية الحرارة لوجب ان يكون [illegible]
من الارض [illegible] بل [illegible] الارض [illegible] الى الافلاك
[illegible] ان [illegible] الشمس [illegible] عند الطلوع [illegible] الضعف [illegible]
لا [illegible] حصول [illegible] القوي [illegible] باطل [illegible] ان الفلك ليس بحار ولا بارد فان
قيل [illegible] السطح المماس [illegible] السطح [illegible] وان كان الجسم الذي
[illegible] السطح المحيط [illegible] وجب ان لا يوثر
في ذلك [illegible] الافلاك [illegible] الاجسام [illegible]
قوة [illegible] بارد [illegible] على [illegible] وان [illegible]
البرد [illegible] الحرارة [illegible]
التي [illegible] السخونة [illegible] حصول السخونة القوية
[illegible] وذلك [illegible] الكواكب [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
الاخرى [illegible] التوالي [illegible] الانوار [illegible] الحمرة [illegible] الصفرة و

الفصل السابع

[illegible] البياض والكدورة [illegible]
[illegible] ان الافلاك مشفافة [illegible] الابصار [illegible]
الكواكب [illegible] الشمس
[illegible] الشمس [illegible] عند توسط الارض
[illegible] ان الجسم [illegible] النور [illegible] النور [illegible] على [illegible]

عند الاجتماع

الشفاف فيدل على ان للقمر لونا ذاتيا ... فلك اللون ... المسود عند الكسوف فان قيل فلما ذا

لم يبق ذلك اللون عند الاجتماع حتى يرى ... عند الاجتماع كما يرى نصفه مضيا عند

الاستقبال ... [illegible]

[illegible]

الفصل العاشر في ان ليس

عند اللازم ... [illegible]

بل هو الفلك ... [illegible]

[illegible]

الفصل التاسع في ان الفلك ... [illegible]

[illegible]

عند حدوث الفلك فلا يكون الفلك صورة مقومة بل [illegible] فما كان عارضا غير لازم فلا يكون حدوثها كونا للفلك
بل ما كان [illegible] ان المادة [illegible] تلك الصورة [illegible] لا تقبل الحركة المستقيمة [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] فان لم [illegible] كان الفلك موجودا قبل كونه فان لم [illegible]
[illegible] فقد كانت [illegible] موجودة [illegible]
[illegible]

فلابد من حصول ذلك المكان لانك قد اخرجت الجسم الذي هو الا المكان مكانه وذلك الجسم لانك ان طلبت العود اليه
طلبا طبيعيا بميل مستقيم فهو متمكن [illegible] المكان [illegible] الميل المستقيم وهو المسكون [illegible] الميل المستقيم فظهر ان كل ما
[illegible] ميل مستقيم [illegible] الفلك [illegible] ان يكون كذلك فهو [illegible] **الفصل العاشر** في ان
الفلك لا يقبل النمو وذلك [illegible] الاول [illegible] فيه زيادة حاصلة [illegible] قد ثبت ان الكون
على كلية الفلك او على اجزائه محال [illegible] فقد كانت حالة قبل نموه او مشغولة
[illegible]
الفصل الحادي عشر في انه غير فاسد [illegible]
[illegible]

جرم القمر او من خارج عنه فان كان بسبب خارج عنه فاما ان يكون كمثل ما يوجد في المرآة من وقوع اشباح الاشياء فيها فانا
نرى مثل الاشباح [illegible] فلك القمر [illegible] القصور [illegible] اشباح الجبال والبحار او [illegible] التي نرى تلك المواضع
في غاية الاستنارة واما ان يكون ذلك بسبب ساتر والاول باطل لوجوه [illegible] اما اولا فلان الاشباح لا تحفظ
هيآتها مع [illegible] بل تختلف [illegible] الاشباح فيها عند اختلاف مقامات الناظرين والآثار التي
نجدها في القمر [illegible] واما ثانيا فلان القمر [illegible] الضوء الى البصر وما كان كذلك لم يصلح لذلك واما ثالثا فلانه كان
يجب ان يكون تلك الآثار كالمرآة لان الجبال في الارض [illegible] في سطحه وليس [illegible] رقعة
كل الارض [illegible] اشباحها المرئية في المرآة [illegible] فلان المرآة لا تؤدي الا اذا كانت على حد من القرب وهذا
البعد [illegible] ان يقال ان ذلك انما يكون اذا كانت المرآة صغيرة اما اذا كانت كبيرة والاشياء التي
اشباحها على المرآة كبيرة [illegible] ان يرى اشباحها من البعيد واما ان كان ذلك بسبب ساتر فذلك الساتر
اما ان يكون عنصريا او سماويا والاول باطل لوجهين اما اولا فلانه كان يجب ان يكون الموضع المستتر من جرم
القمر مختلفا باختلاف مقامات الناظرين واما ثانيا فلان ذلك الساتر لا يكون [illegible] الآثار
لانها [illegible] مركب [illegible] وذلك لا يكون [illegible] وان كان
الساتر سماويا فهو الحق وذلك انما يكون [illegible] اجسام [illegible] المكان [illegible] من القمر ويكون من الضوء
بحيث لا يرى كل واحد منها بل [illegible] مخصوص من الشكل [illegible] الضوء ويكون [illegible]
من ضوء القمر غير [illegible] واما ان كان ذلك بسبب عائد الى ذات القمر [illegible] اما ان يكون
جوهر هذا الموضع مساويا لجوهر المواضع المستنيرة من القمر في الماهية او لا يكون فان لم يكن كان ذلك
لانها اجرام سماوية مخالفة بالنوع لجرم القمر [illegible] وهو قريب منه واما ان يكون تلك
المواضع مساوية لما [illegible] جرم القمر [illegible] الآثار الا بسبب خارج [illegible] ان الاجرام
السماوية لا [illegible] ولذلك [illegible] ان ذلك [illegible] القمر من [illegible]
النار لوجهين اما اولا فلان ذلك يوجب ان يتأدى ذلك الى الزمان الطويل الى العدم والفساد [illegible]
والاجسام [illegible] واما ثانيا فالقمر [illegible] [illegible] الذي [illegible]
[illegible] النار [illegible] النار لو كانت [illegible] الى المشرق وليس كذلك
لان حركات [illegible] في الاكثر الا الى جهة المغرب [illegible] النار [illegible] التي
[illegible] فانها [illegible] بالعرض [illegible] الكل [illegible] الفصل الثالث عشر

فالجو

بقصورها

في الجوهر الاقسام المذكورة في الجو التي هي الآن [illegible] وفي الجو والاشبه انها اجسام كوكبية صغار
من البصر [illegible] [illegible] الكواكب [illegible] لا غير او [illegible] الثوابت
منها [illegible] والاكثرون على انها [illegible] تحت الفلك [illegible] الرأي باطل [illegible] الجو [illegible]
الفصل الرابع عشر في ان الكواكب [illegible] ان يكون الفلك ساكنا والكواكب
تتحرك فيه واما ان يكون الفلك متحركا والكواكب [illegible] الى جهة [illegible] او مخالفة لذلك [illegible] تتحرك [illegible]
[illegible] ان يكون الفلك متحركا والكواكب ساكنة فاما الرأي الاول فباطل [illegible] ذلك يوجب الخرق
الذي [illegible] على الاستحالة وذلك محال واما الرأي الثاني [illegible] الكواكب [illegible]
الفلك وذلك يوجب الخرق والفساد [illegible] الى جهة حركة الفلك [illegible] على [illegible]
احدهما ان حركة الكوكب [illegible] الفلك [illegible] الكواكب [illegible] مكانه مثل السابح في الماء [illegible]
[illegible] [illegible] السابق [illegible] واما ان [illegible] [illegible] [illegible]
لا يخرق [illegible] مكانه [illegible] الكوكب [illegible] الوجه [illegible] الخرق [illegible] على [illegible] واما ان
[illegible] حركة [illegible] مكانه [illegible] الخرق [illegible] ان بعض [illegible] الكواكب [illegible] الواحد
[illegible] الى جهتين مختلفتين [illegible] الكواكب [illegible] السعد [illegible]
من الكواكب [illegible] ذلك ان الاجسام الكوكبية [illegible] كرة [illegible] الاجرام [illegible]
ومكان [illegible] [illegible] [illegible] الاحكام [illegible] الكوكب
[illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] فلا يكون [illegible] على [illegible]
ان يكون للكوكب حركة اصلا الا على سبيل [illegible] على [illegible] وهذا الوجه [illegible]
[illegible] الوجوه الفصل الخامس عشر في ان الافلاك [illegible] حركاتها [illegible] ان
الافلاك بسائط [illegible] الاجزاء [illegible] كل جزء منه [illegible] ان يكون واجبا او لا يكون
ومحال ان يكون واجبا [illegible] كل واحد من تلك الاجزاء [illegible] المساوي [illegible]
لا [illegible] اللازم [illegible] ان يكون الفلك [illegible] [illegible] ان يكون في كل
[illegible] كل واحد منها بسيط [illegible] الكلام في ذلك [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الذي هو مساو [illegible] وذلك محال [illegible] كل [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] جائز [illegible] على كل [illegible] وان [illegible] [illegible] ان يكون [illegible]

فقد عرفت ان المتحرك ... [illegible]

فالكرة الذي ... [illegible]

[illegible]

في كيفية حركات الافلاك

[illegible] فذلك اولى **الفصل السادس عشر** في كيفية حركات الافلاك [illegible]

[illegible]

[illegible] **الفصل السابع عشر** [illegible]

في اشارة ... [illegible] حركات الافلاك ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **الفصل الثامن عشر** [illegible]

في بيان ... [illegible]

[illegible]

بالطبع فلان المحيط والمتهما بالذات ... بالحكمة مع القوام ... ساير الاشكال بالطبع
فلان المحيط ... بالكثرة ... والزوايا ... الوحدة متقدمة على الكثرة
واما ... بالذات فلانه ذو ... ذو واسطة ... وذو ...
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... الذي هو اشرف الاشكال وهذه ... الاجرام الفلكية ...

القسم الثاني في الكلام على الاجسام العنصرية وهي ... فصلا
الفصل الاول في ترتيب العناصر ...

[illegible]

الفصل الثاني ...

[illegible]

... الجوهر ... وقد ... في الجوهر الفلكي ... الحواس الظاهرة ...
[illegible]
... ذكره في النجاة والاشارات ...
[illegible]

الفصل التاسع عشر

[illegible]

الفصل العشرون

[illegible]

بالطبع

وكون الارض كثيفة مظلمة يقتضي ... خير الاشرف ان يكون اشرف من النار ولان الاشرف والوسط اشرف
الاحيان فالنار ... الوسط وجوابه ان امثال هذه الكلمات ... من الاقناعيات الضعيفة
جدا ومع ذلك ... منقول ولا لا نسلم ان النار اشرف من الارض مطلقا فان النار
ان رجحت على الارض باللطافة والضوء ... فالارض راجحة عليها بامور الاول ان النار
الكيفية مفسدة والارض ... ان النار لا يبقى في المكان الغريب مثل ما يبقى الارض
فان النار في الحال تنطفئ او ... والثالث ان الارض خير للحيوة والنشو للنباتات
والحيوان والنار مضادة لذلك الرابع ان الحس البصري اذا احس النار ... اللمسي ثم وان سلم
ان النار اشرف من الارض وان الاشرف يقتضي ان يكون خيره اشرف وان الاشرف يقتضي الوسط لكن لا
[illegible]

بيان

بيان شبهة ... منهم من سلم ... فريقان منهم من زعم ... ومنهم من سلم ذلك
[illegible]

[illegible]

الفصل السابع

[illegible]

[illegible]

الفصل الرابع

[illegible]

الفصل الخامس

[illegible]

الفصل السادس

[illegible]

والآخر فرعا اولى من العكس وكذلك المركبات مختلفة اليها باسرها كانت شيئا بجانبه واذا لم يكن منهما تقدم وتأخر الذي دونهما
والحق ان سيلان تركب المركبات منها لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فهي سواء في الرتبة والدرجة وذلك هو المطلوب
والذي يحتج به من انه لو انقلب كل واحد منها الى غيره فلا بد من شيء مشترك فيه ذلك حتى يكون الا يجوز ان يكون
ذلك المشترك هو الجسم فانه يكون مورد الصور والصفات المتعاقبة والصور المتلاحقة وهو محفوظ الذات باقي [illegible]
واعلم ان من الناس من زعم ان هذه الاجسام الاربعة مركبة من اجسام صغار قابلة للانفصال والتقطع وتلك الاجسام هي العناصر لهذه
العناصر الاربعة والذي يحوزه ابطال ذلك ان كل واحد من تلك الاجزاء [illegible]
فنقول ان تلك الاجزاء اما ان يكون قابلا للتقطع والتجزي او لا يكون قابلا لذلك والقسم الثاني قد ابطلناه في
باب الاول فتعين ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء قابلا لذلك فنقول ان تلك الاجزاء اما ان يكون متفقة الطبايع
استحال ان تحيل البعض من البعض [illegible] عند اجتماعها الكائنات المختلفة الطبايع واما ان كانت
مختلفة الطبايع كما هو قول اصحاب الخليطة فاما ان يقع على تلك الطبايع الكون والفساد او لا يقع والقسم الثاني
قد بطل لما بينا ان الماء يمكن ان يصير باردا والبارد يمكن ان يصير حارا والماء يمكن ان يصير نارا والنار يمكن
ان يصير هواء واذا كان كذلك بطل قول من يقول بان هذه العناصر مركبة من اجزاء متجزية وبطل قول من يقول بالخليط [illegible]
وثبت ان للجسم ذاتا وحقيقة وانه قابل للانقسام ابدا وانه ليس كذلك من الاجزاء الغير المتجزية وان ذلك الجسم
مورد لهذه الصور اعني النارية والمائية والهوائية والارضية فانه ليس شيء من هذه الصور تقدم بالذات على
الاخرى واما انه ليس شيء منها تقدم على الآخر في كون المركبات منها فذلك مما قد مر انفا

الفصل الثامن

في بيان ان [illegible] هذه الامور الاربعة وذلك [illegible] الاول [illegible] الاطباء وهي انهم يثبتون ان في البدن
جوهرا مائيا وجوهرا ارضيا [illegible] ويثبتون ان فيه جوهرا هوائيا وجوهرا ناريا [illegible] اما الطريق
الاول فان في المركبات جوهرا مائيا وجوهرا ارضيا فاحدهما اعتبار التركيب والثاني اعتبار التحليل اما اعتبار
التركيب فمعناه ان البدن مركب من الاعضاء المتشابهة وتكون الاعضاء المتشابهة اولا من المني وبعد ذلك
من الدم والمني متكون ومتكون الاعضاء المتشابهة من الدم والانثيين اذ اما متكون من الدم والدم من الغذاء
والغذاء اما حيوان واما نبات والحيوان حاله كحال الانسان فاذا الكل من النبات وظاهر ان قوام النبات
بالارض والماء واما اعتبار التحليل فهو انا اذا اخذنا عضوا من الاعضاء المتشابهة وقطرناه في القرع والانبيق
تميز منه جوهر هوائي وجوهر ارضي وذلك يدل على انهما كانا موجودين فيه واما الطريق الثاني الآن على ان في
البدن جوهرا مائيا وجوهرا ناريا فالاولى ان يقول البدن يتألم من الحرارة والبرودة اذا فرطتا والتألم

اشترا
اما ان يكون
ولا يكون [illegible]
في بيان ان الطبيعية هذه الامور الاربعة
من الدم
عن جوهر [illegible]
هوائيا

الحس لا ثاني والمنافي هو الخارج من الحالة الطبيعية فاذا فرضنا ان البدن كله من الجواهر البارد فاذا ورد عليه من
الخارج جوهر بارد والبارد الخارج اما ان يكون بحيث يرد من برودة البدن او يزيد عليها او يكون مساويا لها فالقسمان
الاخيران باطلان واما الاول فباطل لان البدن لما كان كله من الجوهر البارد ولم يكن للبرودة حد ينتهي اليه كان كل
برد يبلغ الى النهاية لكونه البرد ومتى كان كذلك استحال ان يرد ما هو ابرد منه ليكون خارجا فاذن لو كان
البدن كله من الجوهر البارد لما يتأثر من مجاورة الطبيعي بسبب البارد الوارد ولما كان ذلك باطلا علم ان في البدن
ان يكون المرء الحس وهو الحرارة فوجب ان يكون في البدن كله غير الجوهر البارد بل فيه جوهر حار فاذا وصل البارد الى جوهر من
مزاج الطبيعي يحصل الالم بسبب التفرق الحاصل من الكيفية المنافية لذلك اذا حصل مثل ذلك في الحرارة
البدن بارد وبرد الحس [illegible] فلا يكون في الكل جسم قابل للطبيعة او لا يكون
فان كان مثل الحار وان لم يوجد فيه ذلك لم يمكن الحس سيما الطبيعي فانه يمكن ان يحصل عرضا فاذا زال ذلك
المنحرف الذي هو الطبيعي حار في الطبع الى كيفية كان باردا مطلقا لكن من الادوية والاغذية ما يكون حارا
بالطبع مع انها باردة الملمس فعلمنا ان حرارتها لما كانت لا تحصل الا فيها جوهرا بالطبع لكن في ذلك الجوهر لا
حار معلوما بالفعل بل هو من طبيعة تلك الكيفية فاذا التقى البدن صار ذلك الجوهر في طبيعة اقوى فعال
عن تلك الحرارة فثبت ان المركب الجوهر الاربعة الطريق الثاني الذي ذكره الشيخ في الشفاء وهي حجة برهانية
بل هي من باب اللمية وهي مبنية على مقدمات فنقول الا سطقس اما ان يكون واحدا او اكثر من واحد والاول
باطل لان المركب الطبيعي فيه الفعل والانفعال من بعض الى بعض والفعل والانفعال لا يكونان الا في قوى متضادة
فلا بد من اجسام حاملة لتلك القوى فالاسطقس ليس بواحد بل هي اسطقسات ثم هي اما ان يكون متناهية
او غير متناهية والقسم الاخير باطل بالطرق الاربعة واسطقسات متناهية العدد والعناصر بعد ذلك متضادة فالفعل والانفعال
ثم لما كان المطلوب من المركبات هذه الاجسام المحسوسة وجب ان يكون الكيفيات التي بها الكيفيات محسوسة
الملموسة لا سيما من الحواس لكن الكيفيات التي بها البصر والسمع كالالوان والاصوات والشم كالروائح او
الذوق كالطعوم ليست الكيفيات الموجودة في البسائط بل هي انما توجد في المركبات ولا يكون ذلك الا بالكيفيات
الملموسة فاما الكيفيات الملموسة فاما ان يحس اللمس بها احساسا اوليا او احساسا ثانيا والذي يحس احساسا ثانيا
مثل الاملس والخشن والثقل والخفة اما الشكل فالطبيعي هو الكروي وهي مشتركة في البسائط كلها ومقدار ان لا يكون
الشكل متشابها والملاسة والخشونة تابعة للفعل والانفعال وجب ان يكون قابلا للتشكل وتبعها الثقل والخفة وسطاها
نقدم بيانها فهو حيان فاعلا كل واحد منهما من الآخر ومقدار ان لا يقتضيان ذلك فانه لا يحصل البسيط

بالمنافي
لكنك
الشفاء
المنحرف
الجزار
البدن
واحد
المتضادة
الثقل والخفة

فعول الفعال ... التي تخصها اما الكيفيات الملموسة التي ...
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة والجفاف ... والصلابة
واللين ... اللطافة ... وذلك ... الانفعال
[illegible]

ولكل ... مما هو حار بالطبع ... العناصر
ما هو حار يابس ... ومنها ما هو حار بالفعل ... ومنها ما هو حار رطب ...
[illegible]

ثم لا يمكننا ان ندعي مشاهدة ان تخرج الرطوبة بعد الغلي مع الحرارة اجتماعا طبيعيا فلا حتى في انبات الجسم الحار
الرطب الى التحول عن مجرد القسر واما الشك الثاني فقد اجاب الشيخ عنه ايضا بان فعل الاجسام البسيطة يكون بكيفيتها
قوية بالغة الا اذا وجد عائق وذلك لان ذلك الجسم قابل للسخونة القوية فانه يمكن ان يسخن بسبب خارجي
سخونة قوية والقوة المسخنة موجودة فيه والسخونة الحاصلة من تلك القوة مسخنة ايضا فاذا حصلت القوة المسخنة
والسخونة المسخنة القابلة للمادة القابلة للسخونة ما يوجب حصول السخونة فاذا الجسم البسيط الذي
فيه قوة مسخنة وجب ان يكون في غاية السخونة ثم سال نفسه فقال ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا تخرج
الى الفعل الا عند قوة تقوى على اخراجها الى الفعل فاذا كانت القوة الطبيعية ان تسخن اكثر من حد لم يكن
استعداد المادة لحاجات فقال ان القوة اذا كان من شانها ان تسخن ثم وجدت القابل المستعد فلا محالة
استحال ان لا تسخن لان القوى بعد ان حدث منها السخونة لم تبطل منها انها توجد السخونة فيما يقبل
عنها التسخين كل وقت وجود وكل ما يوجد من السخونة المقدرة الاولى الى ان يكون فاعلا للسخونة وكذلك
السخونة الموجودة منها من شانها ان توجد سخونة في اي مادة قابلة للسخونة فاذا كانت المادة الى حد
تسخن من تلك السخونة فالمادة الملاقية حدث عن القوة في المادة بعد ما حدث من سخونة سخونة
زائدة ان القوة في المادة والسخونة ان لا من حيث زيادة او كمية
بل من حيث هي سخونة فان تلك الزيادة سخونة لا شي اخر كان منها اخر لو انضاف اليه لكان يضيف
سخونة والقائل ان يقول الشيخ بان الحرف الواحد الاشتداد
والضعف فالسخونة القوية مخالفة للسخونة الضعيفة فاما ان يكون كون السخونة قوية وضعفا لازما لتلك
السخونة او لا يكون لازما لها فان لم يكن لازما امكن ان تزول القوة عن تلك السخونة ويحصل الضعف
فيها فالسخونة التي كانت قوية بعينها صارت ضعيفة وذلك محال وان كانت قوة السخونة القوية ملازمة لها
وضعف السخونة الضعيفة ملازم لها في الضعف اللازم مختلفان في الماهية فاذن السخونة
القوية مخالفة الماهية للسخونة الضعيفة وانواع في ذلك فنقول الحرم من كون القوة مستقلا بافادة
نوع ان يكون مستقلا بافادة شي اخر يخالف للنوع الماهية من المحتمل ان يكون القوة الموجودة
في الجسم البسيط قوية على افادة سخونة ضعيفة فلا يكون قوية على افادة سخونة قوية لما بينا ان القوى
على الحار نوع لا يجب ان يكون قويا على الحار نوع اخر وفي ذلك
النوع الماهية بل على مذهبه الزم فان الواحد الا الواحد فاذا كانت القوة افادت حدا

من السخونة فلو افادت سخونة اخرى لكانت الثانية اما ان يكون مساوية للاولى في الماهية او مخالفة لها في الماهية
والاول محال لاستحالة اجتماع المثلين والثاني محال لاستحالة ان يصدر عن البسيط اكثر من نوع واحد انا نقول لما
السخونة الصادرة من تلك القوة وجب ان يفعل سخونة اخرى فذلك يشترط غاية البعد والا لزم ان يصدر عن
كل سخونة سخونة اخرى الى لا نهاية فيكون في المحل سخونات غير متناهية وذلك محال فنقول لم لا يجوز ان تلك
السخونة لو كانت تسخن محلا اخر تلاقي محلها فلان يكون مسخنة لمحلها مع اختصاصها بمحلها اولى ان كان ذلك
فهو ايضا ضعيف لانه من الجائز ان يكون شرط افادتها ان يكون ذلك الشي محل اخر تلك السخونة
قد يكون علة لسخونة متناهية في محل اخر وان كانت لا يكون علة لسخونة متناهية في محل نفسها لاستحالة حصول المثلين
وكذلك الصورة النارية قد يكون علة لحصول الصورة النارية في الجسم الذي يلاقي محلها وان استحال ان
يكون علة لحصول تلك الصورة في محل نفسها لاستحالة حصول صورتين متماثلتين في محل واحد فلم لا يجوز ان
يكون الامر في السخونة كذلك فظهر بهذا ضعف هذه الاجوبة المذكورة وعلى الحجة المذكورة شك اخر وهو ان
الهواء جرم بسيط وطبيعته تقتضي الحرارة والرطوبة ثم ان الهواء لا يكون في غاية الحرارة والا لكان نارا فبطل ما ذكره
من ان القوة المسخنة في الجرم البسيط تقتضي السخونة في الغاية اجاب الشيخ بان طبيعة الهواء مقتضية لكيفيتين احدهما
الرطوبة الاخرى الحرارة والرطوبة عائقة من كمال الحرارة فيه وللقائل ان يعترض على هذا الجواب بوجوه اربعة
الاول انك اذا جوزت ان يكون الطبيعة البسيطة مقتضية لكيفيتين يكون احدهما عائقة عن كمال وجود الاخرى
فقد تم المقصود من الشك اذ من المحتمل في كل بسيط نفرض ان يكون طبيعته مقتضية لكيفيتين تمنع عن كمال الكيفية
الاخرى فمن المحتمل ان يكون حارا يابسا قويا فيهما لان الطبيعة المقتضية لهما لم يقتض كمالهما وحار
يابس قوي في الحرارة ضعيف اليبس وحار يابس قوي في اليبس ضعيف الحرارة لان الطبيعة المقتضية لهما تقتضيه
ما يمنع من كمال احديهما فيكون الجسم الحار اليابس انواعا وكذلك الحار الرطب يكون انواعا وكذلك
النوعي وهذا هو الذي كان مقصود السائل من الجواب الذي ذكره الشيخ السائل الوجه الثاني
ان يقول الشك اذا عاق احدهما عن الاخر كان الاخر عائقا عنه فالرطوبة لما كانت عائقة عن الحرارة لكانت الحرارة
عائقة عنها فكان ينبغي ان لا يكون رطوبة الهواء كاملة وذلك باطل فان الرطوبة بمعنى قبول الاشكال لا شك
في كمالها للهواء ايضا فالرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال عبارة عن الرقة واي عاقل يجوز ان يقول بان
الرقة مانعة من الحرارة مع ان الجرم الحار يجب ان يكون ارق الاجسام وفي هذا ايضا نقد جعل الرطوبة مانعة
من كمال الحرارة ولم يجعل مانعة عن اصل الحرارة فقد اختلف حكم اصل الحرارة وحكم كمالها فاذا جاز ان يكون الشي

المقام الثالث

تكميل

الاول

الثاني

الثالث

وسواني

منك

قوله في حال الهوا انما كان سواء الصورة والمادة

قوله اول

تفسير

[illegible]

الوجه الثالث

الوجه الرابع

علاقة

سبيل

المسلك الثالث

سهوه

قسيم

القضية الممكنة

[illegible]

ان تعين شرط الرطوبة الالتصاق بالغير من شرطه سهولة قبول الاشكال سهولة تركها فالهوا ابلغ من ذلك من الماء [illegible]

[illegible] الرطب [illegible] الاتصال [illegible] سهولة الالتصاق مع الانفصال ومعلوم ان

[illegible] سهولة الالتصاق والانفصال [illegible] ان الذي [illegible] باطل [illegible] البطلان وذلك

[illegible] سهولة قبول الاشكال [illegible] الاشكال [illegible]

ثم ان النار [illegible] بالاتفاق [illegible] ان يكون النار [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاول

السابع

تشبيه تم

خمسا

اشكالات

١٤ المركز

[illegible]

الكون

الكثيف [illegible] وان [illegible] الحركة [illegible] ان [illegible]

من [illegible] الارض [illegible] الذي [illegible] من ان [illegible] البرد في الماء اكثر [illegible] الارض

[illegible] ان يكون ذلك [illegible] ان [illegible] لطافة [illegible] على [illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا انفعال [illegible]

الكيف م

بل [illegible]

انفعال

ظاهر [illegible]

البرد [illegible]

استفاده

الطريقة الثالث

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الأحوال الكلية للجب

واقوى الجمود الشدة الحرارة فيه المحكي بالبخار عما يتصعد من الرطب من حيث هو رطب والدخان ما يصعد من
اليابس من حيث هو يابس [illegible]

[illegible] **الفصل الثالث عشر في الأحوال الكلية** [illegible]

في الاحوال الكلية للجب — البحث الأول — الثاني

[illegible]

البحث الرابع

البحث الخامس

[illegible] **الفصل الأول** في كيفية انضياف الاجرام [illegible]

[illegible]

[illegible]

كان النار التي تحت الفلك [illegible]

[illegible]

وان كانت مساوية في الارضية الا انه مع ذلك يكون كل واحد منهما مخصوصا بنوعية خاصة [illegible]

[illegible]

انفصلت
الخصوصية

انفصال

باقسام

وحدة العالم

في الوان البسائط واما الضوء فهو بالذات للشمس واما القمر فهو بالعرض واما سائر الكواكب فهو مختلف فيه [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في بيان ان [illegible]

[illegible]

في بيان ان العالم واحد

واحد

خمسة

الكل مستند اليه

في الطبيعي

[illegible]

بيان امتناع التركيب ... من عدم تحقيق امتناع التركيب ... عدم امتناع التركيب [illegible]
لا يحصل ان يكون ... [illegible] ... يستلزم [illegible] الواحد سلب
ذلك الا امتناع ... الواحد حيث امتناع ... يلزم من كون ذلك ... موجب لذلك
لا يمتنع ان لا يكون الامتناع حاصلا **الفصل الثالث** في ان الاجسام الفلكية اقدم من الاجسام العنصرية
وان اجرام الافلاك متقدمة على اجرام العناصر لان المركبات انما تكون من البسائط فالمركبات متأخرة عن
البسائط والبسائط متأخرة ... متأخرة عن الاجرام ... الاجرام الفلكية فالاجرام
متأخرة عن الاجرام الفلكية متقدمة بالطبع والشرف على الاجرام العنصرية ولكن ... في الاجرام البسيطة

الباب الثالث في المزاج وكيفية الفعل والانفعال وفصوله عشر **الفصل الاول** في حقيقة المزاج
قد عرفت ان العناصر اذا اختلطت فان كل واحد منها ... كيفيته ... فكسر كل واحد منها
كيفية الآخر ... [illegible]
[illegible]

[illegible]

في ان الاجسام الفلكية اقدم من الاجسام العنصرية وان اجرام الافلاك متقدمة على اجرام العناصر

المزاج

في المزاج وكيفية الفعل والانفعال

في حقيقة المزاج

[illegible]

في مذهب الكائنين في المزاج

الفصل الثاني في مذهب [illegible] ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها عن البعض [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثالث في اقسام الامزجة قد عرفت ان الكيفيات الاولية التي في الاركان التي باعتبارها تقع الفعل والانفعال [illegible] هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فتبين ان المزاجات عنها وذلك على حسب [illegible] ان يكون المقادير من الكيفيات المتضادة في الممتزج متساوية متقاومة ويكون المزاج كيفية متوسطة بينها بالحقيقة وذكر في القانون ان المعتدل بهذا المعنى مما لا يجوز ان يوجد اصلا [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس [illegible]

[illegible]

الفصل السادس [illegible]

[illegible]

مستعمل الى ما يوافق الامزاج وهو التى [illegible] وجود الحرارة [illegible]

[illegible]

الفصل السابع في الاسباب الارضية للنضج والنهوة [illegible]

[illegible]

الفصل الثامن [illegible]

[illegible]

الفصل التاسع [illegible]

[illegible]

الفصل العاشر في [illegible]

[illegible]

الفصل الحادي عشر في [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني عشر [illegible]

[illegible]

الفصل الثالث عشر [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل [illegible] عشر

[illegible]

[illegible]

الفصل الـ[illegible] عشر

[illegible]

الفصل السابع عشر

[illegible]

الفصل الثامن عشر

[illegible]

الفصل التاسع عشر

[illegible]

الكائنات التي لا نفس لها

الباب الرابع في الكائنات التي لا نفس لها

في ما يكون فوق الارض من البخار

القسم الاول فيما يكون فوق الارض من البخار

الفصل الاول

في السحاب والمطر والطل

الفصل الثاني

المقدمة الرابعة

المبحث الاول

الهالة

[illegible]

الفصل الثالث في الهالة [illegible]

[illegible]

المبحث الثاني

[illegible]

[illegible]

المقدمة الاولى

المقدمة الثانية

المقدمة الثالثة

المقدمة الرابعة

المقدمة الخامسة

المقدمة السادسة

[illegible]

قوس قزح

[illegible]

الفصل الرابع

[illegible]

البحث الاول

البحث الثاني

البحث الثالث

البحث الرابع

[illegible]

البحث الخامس

البحث السادس

البحث السابع

البحث الثامن

البحث التاسع

البحث العاشر

الضيعم النور لا يحجبهما [illegible] الانعكاس [illegible] ان يكون الجو شديد الاستعداد فانه وان كان تام [illegible]

[illegible] **الفصل الخامس** في الشهب

ان [illegible] ان يحصل تحت الشمس [illegible] منفصل [illegible] ضوء الشمس [illegible]

[illegible] في الجو [illegible] ضوء الشمس [illegible] سود [illegible] القوس [illegible] الضياء [illegible]

ان البخار [illegible] المتصاعد [illegible] الاستعداد [illegible] الاجسام [illegible] في صعوده الى كرة النار [illegible]

النار [illegible] الشمس [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الاستدارة [illegible] المادة التي [illegible] النار

منها ان يكون لطيفة او كثيفة فان كانت لطيفة [illegible] من الارض [illegible]

[illegible] من الارض [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] الاشتعال [illegible] المادة [illegible]

[illegible] المتصاعدة [illegible] وكان [illegible]

الاثر على شكل واحد واما ان كانت المادة لطيفة وكانت منتظمة واما ان كانت المادة كثيفة [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الاشتعال [illegible] الاشتعال [illegible]

[illegible] المادة التي يكون [illegible] على الارض [illegible]

[illegible] الدخان [illegible] البخار [illegible]

[illegible] المتصاعد [illegible]

[illegible] الاشتعال النار [illegible]

ان الجوهر [illegible] الاشتعال النار [illegible] الاجزاء [illegible]

ذلك [illegible] في هذه الوجوه [illegible] حدوث امثال هذه

الحوادث [illegible] نقول ان هذه الوجوه التي ذكرناها [illegible] الوجه

[illegible] الصحة والمرض [illegible]

[illegible] هذا الوجه ان

[illegible] حدوث [illegible] حدوث حوادث في الارض

[illegible] الاستدلال **الفصل السادس** في النيازك

الاستعداد [illegible] الارض [illegible]

[illegible] في النيازك والعصي

الرعد والبرق

القسم الثاني فيما يتكون من الدخان

في الرعد والبرق

والعصي [illegible] انها [illegible] قوس قزح الا انها يكون في جهة الشمس [illegible]

لانها [illegible] ان يكون [illegible] كبار [illegible] مقام الناظر [illegible]

عند كون الشمس [illegible] نصف النهار [illegible] الشمس [illegible] السحاب [illegible] في الاكثر [illegible]

[illegible] **القسم الثاني** فيما يتكون من الدخان

فوق الارض [illegible] **الفصل الاول** في الرعد والبرق [illegible] بين البخار والدخان [illegible]

بخار [illegible] دخان [illegible] اللطيف البارد [illegible]

[illegible] الدخان [illegible] الدخان [illegible]

[illegible] السحاب [illegible] الرعد [illegible] البخار [illegible]

والان [illegible] الدخان شيء لطيف [illegible] مكانه [illegible]

[illegible] الاضواء [illegible] البعد [illegible]

[illegible] الليل [illegible] النار [illegible]

[illegible] البرق [illegible] الدخان المشتعل [illegible] في السحاب [illegible] صوت

[illegible] حدوث البرق والرعد [illegible] البرق [illegible] الحال

والرعد [illegible] البصر [illegible] وذلك [illegible]

الزمان [illegible] وذلك [illegible] زمانا **الفصل الثاني** في

الصاعقة والدخان الذي [illegible] من السحاب [illegible] الى الارض [illegible]

[illegible] في غاية [illegible] سواد [illegible]

من الاجسام [illegible] النحاس [illegible]

[illegible] الذهب [illegible]

[illegible] على الجبل [illegible]

[illegible] الصاعقة [illegible] السيف [illegible]

ان [illegible] الصاعقة [illegible] الصاعقة [illegible]

الصاعقة **الفصل الثالث** في الانوار التي تشاهد [illegible] بعض المواضع اذا [illegible]

البقاع التي يكون [illegible]

في الصاعقة والدخان

في الصاعقة

في الانوار التي تشاهد بالليل في بعض المواضع

في الانوار التي تشاهد بالليل

[illegible]

الفصل الرابع في الكوكب المنقض [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس في حقيقة اشتعال النار وانطفائها [illegible]

[illegible]

الفصل السادس في [illegible]

[illegible]

الفصل السابع [illegible]

[illegible]

في الكواكب المنقضة

في حقيقة اشتعال النار وانطفائها

في حد الريح وكيفية تولدها

البحث الاول

البحث الثالث

البحث الرابع

الفصل

[illegible]

الاول

المهات

فيها فصل

[illegible]

[illegible]

البحث السادس

البحث السابع

القسم الثالث

[illegible]

في سبب ارتفاع الصدر العامر من الارض من الماء

[illegible]

الفصل الاول في سبب ارتفاع القدر العامر من الارض من الماء [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في قدر ما انكشف من الارض [illegible]

[illegible]

الفصل الثالث في امزجة البلدان [illegible] البحث الاول الذي عليه [illegible]

[illegible]

في قدر ما انكشف من الارض

في امزجة البلدان

البحث الاول





[illegible]

البحث الثاني

[illegible]

البحث الثالث

[illegible]

فيه بحث

حكام

اول له

البحث الرابع

الشمال والآخر عند كونها في نقطة الانقلاب

من حيث يصير ميل الشمس نصف الميل الكلي

[illegible]

الفصل الرابع [illegible]

[illegible]

في منافع الجبال

[illegible]

الفصل الخامس [illegible]

الزلزلة

[illegible]

القسم الرابع [illegible]

الفصل السادس [illegible]

فيما يحدث من العناصر الاربع

في تكون الحجر

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في تكون الجبال

البحث الاول في ... [illegible]

[illegible]

الفصل الثالث [illegible]

[illegible]

Margin notes: بالسباع قد تجوّ · هجارة · هيئة الفصل · في تكون الجبال · البحث الاول · في تلك الحجرات · البحث الثاني في ... الجبال · البحث الثالث · في منافع الجبال

[illegible]

الفصل الرابع في [illegible] المعدنيات

[illegible]

الفصل الخامس في [illegible]

[illegible]

Margin notes: الصعبة · السحب · المعدنيات · في مواضع · في تقسيم المعدنيات · الذهب · الفضة · الكبريت · الاجساد السبعة المنطرقة · النحاس · الرصاص · القلعي

فالصفوة والزرانية ميزان الحس ... [illegible]

الفصل السادس

وان يكن ... [illegible] ... سوى الذهب والفضة ... [illegible]

في كيفية تولد الاجساد السبعة ... [illegible]

[illegible]

في كيفية تولد الاجساد ... [illegible]

[illegible]

الفضة

العشرة والله الموفق **الفصل السابع** في كيفية تكون سائر الاقسام ... [illegible]

تكون منطرقا مثل الاحجار ... [illegible]

[illegible]

الفصل الثامن في بيان امكان صنعة الكيميا ... [illegible]

[illegible]

في كيفية تكون ... [illegible]

وقد استفادت

بيان امكان صنعة الكيميا

امكان صنعة الكيميا

[illegible]

في الطوفانات البحث الاول

في الطوفانات [illegible] ان القول المشهور عند القوم ان الطوفانات [illegible] الى المعمورة [illegible]
[illegible] الطوفانات [illegible] اجتماعات من الكواكب [illegible]
[illegible]
[illegible] الامكان لانه قد يتفق ان [illegible] سنون على بعض [illegible] وذلك غاية النقصان فاذا جاز
ذلك جاز ان [illegible] واحدة وكذلك [illegible] سائر الطوفانات [illegible]
[illegible]

البحث الثاني في التوالد

الاول · الثاني · الثالث

[illegible]

في النفس

الفن الثاني في النفس

الباب الأول

في تعريف النفس

الفن الثاني في النفس وفيه ثمانية أبواب الباب الأول في أحكام كلية للنفس وفيه خمسة فصول الفصل الأول في تعريف النفس إنا نجد أجساما يصدر عنها الآثار لا على وتيرة واحدة مثل الحس والحركة والتغذي والنمو والتوليد ... وليس ذلك لجسميتها ... في تلك الآثار بل قد يوجد ... الأجسام ... فإذاً يوجد في تلك الأجسام مبادئ غير جسميتها ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في ماهية النفس [illegible]

[illegible]

[illegible]

في ماهية النفس

البرهان الاول

البرهان الثاني

البرهان الثالث

الشرح

لما وذلک المستعد او انما یحدث عنده حدوث المزاج الصالح فاذا المزاج ... لحدوث النفس ومتقدم

علیه بالذات فکیف یکون النفس علة لاجتماع العناصر وکیف ... متقدم علیه ...

[illegible]

علیها الاول

مشابهة

یصل الی

البرهان الثانی

نقاء

ولا بد من بعید ولیس هو المزاج الصحیح

البرهان الثالث

لکانت

کبیرا

البرهان الرابع

البرهان الخامس

[illegible]

الثانی

الثالث

الرابع

فهو کلام من لا یعرف فان النار ...

الخامس

والجواب

السادس

لاتفاق

او العنصري فان ذلك محال ممتنع ان تحرك [illegible] المزاج بل هو الجسم الحيواني [illegible]
مزاج وذلك هو المطلوب البرهان السادس [illegible] النفس الانسانية ليس بجسم ولا جسمانية ولا شيء
من الامزجة كذلك فالنفس ليست بمزاج وحاول بعضهم حجة اخرى فقال ان مزاج العضو [illegible]
[illegible] فلو كان [illegible] العضو هو مزاجه لكان شكل الكل وشكل الجزء واحدا [illegible]
هو القوة المصورة [illegible] في المزاج وكذلك [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] القوى النباتية [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
فالاولى [illegible] في الكتب [illegible]

الفصل الثالث في بيان [illegible] النفس [illegible]

[illegible]

كما ذكره [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع [illegible]

بالقسمة الاولى الى اقسام ثلث فمنها النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد وينمو ويتغذى
والثاني النفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والثالث النفس الانسانية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي ومن جهة ما يدرك الامور
الكلية وللنفس النباتية قوى ثلث القوة الغاذية وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصقه به
بدل ما يتحلل منه والقوة المنمية وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المشبه زيادة متناسبة في اقطاره
طولا وعرضا وعمقا لتبلغ به كماله في النشو والقوة المولدة وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا هو شبيهه بالقوة
فتفعل فيه باستمداد اجسام اخرى تتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصير شبيها به بالفعل والنفس الحيوانية بالقسمة الاولى لها
قوتان محركة ومدركة والمحركة على قسمين اما محركة بانها باعثة على الحركة واما محركة بانها فاعلة والمحركة على انها باعثة
هي القوة النزوعية الشوقية وهي التي اذا ارتسمت في التخيل الذي سنذكره بعد صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت القوة
المحركة الاخرى التي نذكرها على التحريك ولها شعبتان شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تنبعث على تحريك
تقرب به من الاشياء المتخيلة ضرورية او نافعة طلبا للذة وشعبة تسمى قوة غضبية وهي قوة تنبعث على تحريك
يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة واما القوة المحركة على انها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب
والعضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات المتصلة بالاعضاء الى نحو جهة المبدأ
او ترخيها او تمددها طولا فتصير الاوتار والرباطات الى خلاف جهة المبدأ واما القوة المدركة فتنقسم قسمين
فمنها قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة من خارج هي الحواس الخمس او الثمان فمنها البصر وهي
قوة مرتبة في العصبة المجوفة تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباح الاجسام ذوات اللون المتادية
في الاجسام الشفافة بالفعل الى سطوح الاجسام الصقيلة ومنها السمع وهي قوة مرتبة في العصب المتفرق
في سطح الصماخ تدرك صورة ما يتادى اليه من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له
انضغاطا بعنف يحدث منه تموج فاعل للصوت فيتادى تموجه الى الهواء المحصور الراكد في تجويف
الصماخ ويحركه بشكل حركته وتماس امواج تلك الحركة العصبة فيسمع ومنها الشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يؤدي اليه الهواء المستنشق من الرائحة الموجودة في البخار المخالط
له او الرائحة المنطبعة فيه بالاستحالة من جرم ذي رائحة ومنها الذوق وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على
جرم اللسان تدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المماسة له المخالطة للرطوبة العذبة التي فيه مخالطة محيلة ومنها اللمس
وهي قوة مرتبة في اعصاب جلد البدن كله ولحمه تدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة المحيلة للمزاج او المحيلة لهيئة

احدها النفس النباتية
الثانية النفس الحيوانية
الثالث النفس الانسانية
وهي النفس النباتية
القوة الغاذية القوة المنمية
والقوة المولدة
وهي النفس الحيوانية
والعضلات
فبصره
مقاوم
منها الشم
المستنشق
العصبة
منها الذوق
منها اللمس

التركيب ويشبه ان يكون هذه القوة عند قوم لا نوعا اخيرا بل جنسا لقوى اربع او فوقها منبثة معا في
الجلد كله احدها حاكمة في التضاد الذي بين الحار والبارد والثانية حاكمة في التضاد الذي بين الرطب
واليابس والثالثة حاكمة في التضاد الذي بين الصلب واللين والرابعة حاكمة في التضاد الذي بين الخشن
والاملس الا ان اجتماعها في آلة واحدة توهم تأحدها بالذات ثم انهما باعتبارها النحو وانا الكتب بالتفصيل
مذهبنا في القوى الباطنة بعبارة نفسي حتى يكون اقرب الى الافهام فنقول ان القوة المدركة اما ان
يكون مدركة للجزئيات او للكليات والمدركة للجزئيات اما من الحواس الظاهرة وقد عرفتها واما ان يكون من
الحواس الباطنة ثم ان الحس الباطن اما ان يكون مدركا للصور الجزئية او للمعاني الجزئية واعني بالصور الجزئية مثل
الخيال الحاصل من زيد وعمرو واعني بالمعاني الجزئية مثل ادراك ان هذا الشخص صديق وذلك الآخر عدو فالمدرك
للصور الجزئية تسمى حسا مشتركا وهو الذي يجتمع فيه صور المحسوسات الظاهرة كلها والمدرك للمعاني الجزئية يسمى وهما
ثم لكل واحدة منهما من القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك هو الخيال وخزانة الوهم هي الحافظة فهذه قوى
اربع الاولى الحس المشترك والثانية خازنها وهو الخيال والثالثة الوهم والرابعة خازنها وهو الحافظة واما القوة
المتصرفة فهي التي من شانها ان تتصرف في المدركات المخزونة في الخزانتين بالتركيب والتحليل فتركب صورة انسان
بصورة طير حيث نرى زمردا وجبل زيبق وهذه القوة ان استعملها القوة الوهمية الحيوانية تسمى متخيلة وان استعملها
القوة الناطقة تسمى مفكرة ثم زعموا ان الحس المشترك والخيال مسكنهما البطن المقدم من الدماغ واما المتخيلة فمسكنها
~~فمسكنها البطن الاوسط من الدماغ واما الوهمية فمسكنها اخر البطن الاوسط من الدماغ واما الوهمية فمسكنها~~
~~اخر البطن الاوسط~~ واما الحافظة فمسكنها البطن الاخير من الدماغ ثم منهم من يجعل النفس الحيوانية عبارة عن
مجموع هذه القوى ومنهم من يجعل النفس عين القوة الوهمية ويجعل سائر القوى تبعا لها فهذه خلاصة
كلامهم في تفصيل القوى الحيوانية وقد ضاعت في هذا التفصيل القوة الحيوانية التي يذكرها في الطب واما تفصيل قوى
النفس الناطقة فسنذكرها في موضع آخر ~~والكلام~~ على اثبات هذه القوى وتبايع مجموعها و
فسادها ولكن سنبين ان افاعيل النفس كم هي **الفصل الخامس** في تعديد وجوه اختلاف
افاعيل النفس نعرفان ذلك ان يعلم اوجه الاول بالوجود والعدم مثل التحريك والتسكين والسكوت واليقين
والثاني بالشدة والضعف كالظن واليقين والثالث بالبطوء والسرعة كالحدس والتفكر والرابع الاختلاف
الانواع مع اتحاد الجنس القريب كالضدين السواد والبياض في ادراك الحلو والمر او مع اختلاف الجنس
اما القريب كادراك الالوان والاصوات واما القريب والبعيد كالادراك والتحريك واذا عرفت ذلك

اي يكون
مدركا فقط او مدركا ومتصرفا
كالبصر

نقول ان القسم الاول باطل لان تشديد قوتين انما هو بالفعل لوجود القوة وعدمه لا بوجودهما او لعدم شرط من شرائطها
[illegible] الاستعداد على قوتين [illegible] لا يلزم ان يكون مراتب القوى بحسب مراتب الزيادة والنقصان الغير
متناهية ولزم [illegible] آلات متناهية [illegible] كل ذلك محال بل السبب في اختلاف القوة وضعفها و
اختلاف الآلة [illegible] القول في السرعة والبطؤ واما القسم الرابع فنقول ان الامور التي [illegible] بالجنس قريبا
كان او بعيدا لمن لا يستقل بها قوة واحدة فالقوة الواحدة لا يكون وافية بالادراك والتحريك بل لا يكون
وافية بالادراك الباطن والادراك الظاهر بل لا يكون وافيا بادراك الالوان والطعوم والروائح بل لا بد
لكل جنس من قوة على حدة هذا هو اختيار الشيخ ثم انه سأل نفسه فقال لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
النفس هي التي تفعل كل هذه الافعال ولئن سلمنا ان النفس الانسانية مغايرة للقوة الحيوانية لكن لم لا
يجوز ان يكون القوة الحيوانية واحدة ويكون [illegible] المدركة واحدة وان سلمنا تغايرهما ولكن لم لا يجوز
ان يكون المحركة قوة واحدة والشهوة والغضب واحدا فان [illegible] اللذة انفعلت عنها والاذى
انفعلت عنها [illegible] وكذلك يكون المدرك للمحسوسات الظاهرة والباطنة واحدة وان سلمنا تغايرهما
لكن الحس الظاهر قوة واحدة [illegible] الآلات مختلفة [illegible] فلم لا يجوز ان يكون القوى النباتية
هي الحيوانية ولئن سلمنا تغايرهما فلم لا يجوز ان يكون الغاذية والنامية والمولدة واحدة [illegible]
في ابتداء التكوين [illegible] الى ان ينتهي الى النهاية في قبول الزيادة وهو النماء [illegible] ذلك [illegible] الغذاء
الى الاعضاء [illegible] وبعد تحصيل [illegible] المتغذي [illegible]
الى [illegible] التوليد [illegible] الاجل [illegible]
الاصول [illegible] القوى [illegible] على كل واحد منها [illegible] الدليل العام [illegible] القوى
بسائط والبسيط لا يصدر عنه بالذات الا فعل واحد فاذا القوة الواحدة لا يجوز ان يكون مبدأ
لاكثر من فعل واحد بالقصد الاول [illegible] القصد الثاني مثل ان الابصار انما هو قوة على ادراك
اللون ثم ذلك اللون قد يكون سوادا وقد يكون بياضا والقوة الخيالية هي التي [illegible]
صور الامور المجردة عن المادة تجريدا [illegible] ان يكون ذلك [illegible] والقوة [illegible]
هي التي تدرك الصور [illegible] عن المادة وعلائقها [illegible] يكون ذلك [illegible] وتارة يكون
عددا [illegible] مبنية على انه لا يصدر عن الواحد اكثر من الواحد [illegible]
القاعدة [illegible] ذلك [illegible] هذه الحجة [illegible] الاول الدليل الذي [illegible] ان الواحد

بالجنس

بالجنس لا يصدر عنه الا واحد بالجنس والواحد بالنوع [illegible] ان الواحد بالشخص لا يصدر عنه الا واحد بالشخص
فيلزم ان يكون القوة الباصرة التي ادركنا بها سوادا غير القوة التي ادركنا بها سوادا آخر وان كنتم لا تعتبرون
ذلك [illegible] ان يصدر عن الواحد [illegible] اكثر من معلول [illegible] مقتضى الاصل الذي [illegible] ان الواحد
لا يصدر [illegible] الا الواحد [illegible] كانت [illegible] الا [illegible]
مختلفة [illegible] القوة الواحدة [illegible] في الجنس [illegible] الادراكات [illegible] وان كانت
غير مختلفة [illegible] قوة واحدة [illegible] القوة الباصرة [illegible] على نوع واحد فانها تدرك
السواد والبياض [illegible] فاذا جاز ان يكون القوة الواحدة وافية بادراك المختلفات [illegible]
[illegible] القوة الواحدة الباصرة يدرك الشكل والعظم وان كان ادراكها [illegible] الادراك
اللون [illegible] والقوة الواحدة وافية بادراك امور مختلفة [illegible] والصاحب
يكون [illegible] امور مختلفة بالجنس [illegible] فان قالوا [illegible] السواد والبياض لا اختلاف
بينهما [illegible] المدرك [illegible] فكانت القوة الواحدة
قوية على الادراكين [illegible] لا يصدر عنها [illegible] الادراك [illegible] عبارة عن حصول الصورة مساوية
لماهية المدرك [illegible] المدركات مختلفة بالنوع كانت الادراكات المساوية لها في النوع مختلفة
فاذا استغنوا [illegible] القوة الواحدة [illegible] ان الواحد لا يصدر عنه اكثر من واحد الا [illegible] الاختلاف
ان قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] على الاطلاق بل بشرط ان لا يكون فعل الفاعل موقوفا على الة او
شرط فانه ان توقف الفاعلية على شرط فيجوز ان يصدر عن الشيء الواحد بحسب انضمام شرط كثير الى [illegible]
كثير [illegible] الطبيعية [illegible] تكون [illegible] والنبات
عند كون [illegible] العقل الفعال [illegible] مع انه مبدأ لجميع الحوادث
[illegible] اختلاف الشرائط [illegible] فنقول لم لا يجوز ان يكون القوة
السامعة والمبصرة والشامة والذائقة واللامسة قوة واحدة [illegible] اختلاف الآلات [illegible]
هذه الاحتمال [illegible] ان القوة المدركة للجزئيات [illegible] النفس الناطقة
[illegible] النفس الناطقة جوهر مجرد عن المادة وعلائقها [illegible] مجردا عن المادة [illegible] الجزئيات
فان المدرك للجزئيات [illegible] غير النفس واعلم ان الكلام في هذه [illegible]
[illegible] القاعدة [illegible]

بعض

الا واحد بالنوع

بالكل

الثاني

الثالث

انه وعليه المصنف [illegible] لم يجوز ان يكون وافية بادراك

يدرك

لا بعد فيها

السابع

بسيط

الذي

من الحجة الخامسة

فهي كثيرة

والمحركة

النباتية

مفصلي الشرع

والحجة الثانية

الاول

ان الحاكم على الشيئين يجب ان يكون مدركا لهما معا وذلك لان الحكم على شيء بشيء مسبوق بتصور الطرفين والتصديق لا يتم الا بتصور الطرفين [illegible] والحكم على شيء بشيء لا بد ان يكون ذلك الحاكم متصورا لذلك الشيئين الذين يحكم عليهما [illegible] الشيء الذي حكم [illegible] ذلك الحاكم واذا عرفت هذه المقدمة فنقول انا [illegible] اشخاص الناس [illegible] الانسان الكلي [illegible]

[illegible]

الادراكات بجميع المدركات هو النفس ان الحركات الارادية هو النفس لان تلك الادراكات المختلفة متوقفة على آلات مختلفة [illegible] ذلك الادراك [illegible] الفعل [illegible] الافعال النباتية [illegible] التغذي والنمو [illegible] النفس [illegible]

[illegible]

في القوى النباتية وحكامها

الباب الثاني في القوى النباتية والحيوانية اثنان وعشرون فصلا الفصل الاول

في اقسام قوى النباتية على وجه كلي القوى النباتية اما ان يكون مخدومة واما ان يكون خادمة [illegible] الغذاء لاجل الشخص او لاجل النوع اما الذي يكون لاجل الشخص [illegible] الغاذية [illegible] النامية [illegible] المولدة [illegible]

[illegible]

المدرك ا

في القوى النباتية وحكامها

في اقسام قوى النباتية

البحث في ادلة

الثاني في الاحساس

مدرك الكليات والجزئيات القوة الباصرة موجودة في الروح الباصر الذي

الخلط

بامور منها الاول [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني في اثبات القوة الجاذبة

[illegible]

الفصل الثالث في القوة الماسكة [illegible]

في اثبات القوة الجاذبة

في القوة الماسكة

[illegible]

الفصل الرابع في القوة الهاضمة

[illegible]

في القوة الهاضمة

فيكون فصل ذلك الشي في الشيخ قد اعترف في الفصل الثاني من المقالة الرابعة من الفن الاول من طبيعيات الشفاء ...
في الاحتجاج على ان بين كل حالتين سكون فقال محال ان يكون الواصل الى حد ما واصلا الا على موجود ذو موضوع
محال ان يكون بهذه القوة ... الى المستقر الاول ... وهذا ينبغي ان يكون الواصل الى الصورة
العضوية واصلا ... ان يكون تلك القوى التي ... عن المستقر الاول ... الدم من الصورة الدموية
... ان يكون الموصل لها الى القوة العضوية هو تلك القوة فاذا القوة الهاضمة هي الغاذية ...
... كل عضو ... زيادة ... القوة العضوية ولذلك ...
... القوة ... ان ... القوة الهاضمة اولى ...
... الصورة ...
فقد ثبت ان التغذية ... الهاضمة والغاذية هي شي ... هذه الاربع ... المتولد قوة ...
... قوة هي اقدم هذه القوى
... الشيخ في كتاب ... والانفعال ...

[illegible]

الفصل الخامس ...

[illegible]

الفصل السادس في ...

[illegible]

الفصل السابع في بيان ...

في بيان مغايرة هذه القوى

[illegible]

الفصل الثامن ...

[illegible]

الفصل التاسع في ...

[illegible]

في ان الثلث هذه القوى

المستدعي

الاول

الثاني

الثالث

الرابع

الخامس

فتبين انه لا يجوز توقف هذه الافعال مطلقا على هذه الكيفيات بل لو قيل ان حدوث المزاج المعتدل يتوقف على الكيفيات ...

بل موضع فيه ...

فثبت ان نوع الماسكة

[illegible] الماسكة [illegible]

اكثر من انتفاعها بسائر الكيفيات واما الجاذبة فحاجتها الى الحر واليبس ثم حاجتها الى [illegible] لوجهين الاول

ان حاجتها الى الحركة [illegible] الى السكون [illegible] ان الحرارة تعين على الجذب [illegible]

[illegible]

[illegible] الى الحرارة [illegible]

الفصل العاشر في ان هذه القوى في بعض الاعضاء [illegible]

[illegible]

[illegible] الغذاء [illegible]

الفصل الحادي عشر في حقيقة الغذاء الغذاء

هو الذي يقوم بدل ما يتحلل من الشيء بالاستحالة [illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني عشر في مراتب الهضم [illegible]

[illegible]

يجذب الغذاء

في حقيقة الغذاء

في مراتب الهضم وهي اربع مراتب الاولى

[illegible] الاحوال [illegible] المعدة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثالث عشر [illegible]

ما ذكرناه حد القوة الغاذية [illegible] الغاذية هي التي تحيل الغذاء [illegible] المغتذي [illegible]

[illegible]

[illegible]

فهذه القوة الغاذية [illegible]

[illegible]

[illegible]

عن الزيادات [illegible] الغذاء

[illegible]

الثالثة

الرابعة

الطبع

[illegible] القوة الغاذية والنامية

[illegible]

من الامتلاء والذبول يعرض [illegible] سن الوقوف [illegible] وقت الوقوف

[illegible]

فلا يجوز ان يكون القوة الواحدة [illegible]

[illegible] واعلم ان [illegible] الغاذية [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع عشر في وقوف النامية [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس عشر [illegible]

[illegible]

[illegible] الرطوبة [illegible] القوة [illegible]

[illegible]

الفصل السادس عشر في تحقيق الكلام في القوة المولدة [illegible]

[illegible]

[illegible]

لها ... واذا ثبت ان المني جسم مركب من اجسام مختلفة الطبائع فالذي هو من ... [illegible]

[illegible]

بالفعل

وعدم ما يحدد وكما انه ينتقش في العقول تلك الصور على سبيل اللوازم من دون شركة في المادة فكذلك ينتقش في القوة الغاذية
شيء من الصور بدون مشاركة المادة لو حصل بهذه القوى في المادة [illegible] اما ان العقول هي القوة الغاذية
ينتقش فيها [illegible] فذلك محال لان القوة الغاذية جسمانية [illegible] وادراك
ثبت ان الامر كذلك [illegible] لا يكون [illegible] ان يكون فاعلا
لكيفية الغاذية واما قياس [illegible] العقول المفارقة فذلك محال لان العقول المفارقة لا تفعل افعالا
مختلفة ولذلك [illegible] الفلكية هي الكرة [illegible] افعال الغاذية والمصورة مختلفة متغايرة [illegible]
هذا القياس [illegible] الكلمات [illegible] هذا الكتاب لكن الطبع العامي ربما
[illegible] هذه الكلمات [illegible] هذه الكلمات
بل [illegible] عقول اقوام [illegible] واقول ان افاضل المتقدمين من العلماء
اتفقوا على ان خالق الابدان الحيوانية مدبر حكيم وان [illegible] الكتاب منافع الاعضاء لجالينوس او الى
كتاب [illegible] جالينوس [illegible]
[illegible] هذا الباب [illegible]

الفصل الرابع عشر في كيفية تولد الجنين [illegible] اعلم انه [illegible] في كلام ارسطو ان المرأة
ليس لها مني وجالينوس [illegible] حقيقة الحال في ذلك فنقول ان مني الذكر من
الرطوبات التي تكون في البدن [illegible] صفات اربع الاولى [illegible] الثانية ان
على العضو المخصوص [illegible] الثالثة [illegible] ان فيه قوة عاقدة [illegible] ان المرأة هل
[illegible] موصوفة بهذه الصفات الاربع [illegible] الصفة الاولى [illegible] الوجهين احدهما ان
جالينوس [illegible] المني في الاناث [illegible] لكان حلقي
[illegible] المني [illegible] واما الصفة الثانية [illegible] الوجهين الاول ان
جالينوس حكى انه كان بعض [illegible]
كثير [illegible] اللذة [illegible]
اللذة [illegible] فيكون اللذة
[illegible] الطبيعي [illegible] الطبيعي [illegible]
والاندفاع واللذة التي [illegible] الذي [illegible]

النفس
وهيأتها
يظن
مجرد
في تولد الجنين
في كيفية تولد الجنين من المنيين
[illegible]

[illegible] الفاعل والمنفعل [illegible] واما الصفة الثالثة وهي [illegible] موجودة [illegible]
التي [illegible] لان [illegible] بل [illegible]
التي الى [illegible] موجود [illegible] الاولى ان يسمى ذلك
[illegible] واما الصفة الرابعة وهي ان يكون فيه قوة عاقدة فهي غير موجودة في رطوبة التي للمرأة لانها لو كانت
موجودة [illegible] القوة [illegible] يجب ان [illegible] يجب ان لا يكون
قوة فاعلة [illegible] انه لا معنى للقوة الفاعلة الا مبدأ التحريك [illegible]
القوة المنفعلة [illegible] الفعل لم يكن [illegible] فلا يكون للقوة قوة [illegible] مني المرأة
[illegible] المرأة [illegible] الرجل [illegible] في الرحم فلو كانت هناك قوة عاقدة
لكانت تلك القوة العاقدة [illegible] وكان يجب ان يظهر الفعل ويحصل الولد [illegible] بان كانت القوة
العاقدة ضعيفة [illegible] كانت القوة ضعيفة [illegible] الفعل [illegible] انه ليس فيه قوة عاقدة فان قيل لم لا يجوز
ان [illegible] مني المرأة قوة [illegible] الرجل [illegible] المني الذي للمرأة وحدها [illegible]
هذه الفعل لم يكن [illegible] قوة على هذا الفعل والقوة التي في مني الرجل [illegible]
المرأة [illegible] الرجل [illegible] المرأة [illegible]
[illegible] الرجل والمرأة [illegible] كان [illegible] اسم
[illegible] المني [illegible] الموصوفة بالصفات
الاربع لم يكن للمرأة مني [illegible] جالينوس [illegible] وجود المني للمرأة [illegible] الاقوى ان الاولاد [illegible]
[illegible] فالاولاد [illegible] لكن [illegible]
[illegible] المني [illegible] القوة العاقدة [illegible]
[illegible] العصب والعروق والعظام مخلوقة من المني [illegible] فيكون مخلوقة
من [illegible] الدم
لكان حال الاعصاب والعروق والعظام كحال اللحم [illegible] ولكان اللحم اذا انقص [illegible]
[illegible] الاعضاء مرة اخرى [illegible] ان ذلك [illegible] المني بعد عدم المني [illegible] ارسطو
قال [illegible] العروق التي [illegible] المني [illegible] الدم في الاستدارة [illegible] المني ولو كان
في سائر الاعضاء [illegible] الدم واذا كان الشريان [illegible] المني [illegible]

قوية
المرأة
ليشبهون
[illegible]
[illegible]

البقس والفاعل هو الذي يشبه به فوجب ان يكون الشبه بالاب اتم لان الوارد متكون من المني او المني انما يكون
من المادة التي تشبه هذه الوجوه ان هذه الاعضاء متكونة من المني لكن مني الذكر لا ينفع في ذلك فلا يمكن ان يكون
او مني الانثى والا لكان سبب الشبه هيئة ما ذكرناه ولكانت مشابهة لكل واحد من الابوين او مشابهتهما
على السوية اما اصل تلك المادة يكون لذلك علمنا ان السبب ليس في ذلك السبب هو ان الشبه عبارة عن
اعطاء صورة مثل صورة المشابه والفاعل لتلك الصورة هو القوة العاقدة التي في مني الاب والقابل هو الرطوبة
الرحمية التي فيها القوة المستعدة ثم ان القوة العاقدة الموجودة في مني الاب ان افادت الصورة المشابهة لصورة
الاب كان مشابها للمادة فانه لما حصلت المشابهة للاب ان لم يكن قابلا لتلك الصورة ولا يكون منها الا
لقبول الصورة الام تعين حصول تلك الصورة لان الفاعل لا يمكنه ان يفعل فعلا في المادة الا الذي تقبله المادة وان
لم يكن للمادة قابلية لصورة الام والصورة الاب بل لصورة اخرى حصلت تلك الصورة فظهر انه لا يلزم من
حصول المشابهة تارة مع الاب وتارة مع الام ان يكون السبب حاصلا منهما معا والجواب عما ذكره ثانيا
قوله لا بد من مادة مضادة منفعل الاجزاء في وجود رطوبة مضادة لثمرة بصير مادة لمبدا الجنين ولكن
الغرض في الاخر من ماهو مادة فائدة ام لا وليس كل الحاجة اليه التي كان لاجلها في حصول ذلك المني وقوله ان
الشريان تولد المني يجب ان يكون متولدا من المني ينقل به الى الكبد فانها تولد الصفراء والسوداء وهي غير
متولدة منهما ثم انقلب الكلام عليه في قبول الطعام والورق متعددة من الدم يجب ان يكون تولدهما من الدم
واعلم ان الجهة في هذه المسئلة وتحقيق الكلام المحصل الجانبين ما ذكرناه الفصل الثامن عشر في
ان مني الذكر هل فيه قوة منعقدة حتى يصير جزءا من الجنين او ليس كذلك حتى لا يصير جزءا من بطن جالينوس
ان ذهب ارسطو انه لا يصير مني الذكر جزءا من جوهر الجنين ثم احتج على الطائفة وجهين الاول ان الرحم تشتاق
بالطبع الى المني والشوق بالطبع الى شيء لا يصير فائدة لا يصح المني واستشهد في اثبات الصوري بما ذكره
ابو الوليد من ان امرأة لم تكن بكر حقنت على الاوز لا لانها ولا جامعها وصارت حبلى حتى انقضت المني
وذلك يدل على شدة اشتياق الرحم الى المني واما الكبرى فظاهرة ثم ادعاه تاكيدا وبين ذلك بان قال ان
ان لم تكن من الرحم يدفعه بالطبع بانه يحفظه ويقيمه على الحاجة فالمني الذي تشتاق الرحم بالطبع ليس يضيع
يضيع في الارحام حتى وان خصت بالتلذذ الا تقتضي المني اجاب جالينوس عن الاول ان الحاجز ان اشتياق
الشيء الى الشيء للحاجة فلا ازالت الحاجة جاز ان يزول ذلك الشوق كما ان الكبد الشوق الجذب للغذاء
الكثير عند الحاجة الى الغذاء ثم عند زوال الحاجة لا يبقى ذلك الجذب وكذلك الاعضاء تجذب الدم

وذلك لا يلزم ما قبله وهو الجواب عن الوجه الثاني فانه لم يلزم ان هذه تلك المادة السيئة القوة لها فائدة ام لا كما فيما فائدة ام لا

وان مني الذكر هل فيه قوة منعقدة حتى يصير جزءا من الجنين

المعدة

المعدة ثم اذا حصلت حاجتها فصدر اشتغالها فهلا يبقى ذلك الجذب كذلك هاهنا ان الجائز ان يكون للحاجة الى مني الرجل ليتوفر
في الطمث ما يفيد المزاج الصالح لقبول النفس الحيوانية ثم اذا ذلك اشتغل الرحم عنه فلا يبقى ذلك الشوق هذا اذا
سلمنا ان المني على تلك الكيفية المطلوبة لا يلزم منه انه يحصل ان لا يبقى تلك الكيفية بل تبدل الكيفية منافرة لها
تبديل الحيه سبيل غيرها لما حقنته بطن الرحم فلا بد منها تشتغل الشيء ولكن الشيخ في ان ذلك المحال محاجي الطاهر المحشي
هي لم ير من احد الحكماء على ان مني الرجل مخالط الجنين بل انه بين ان البعض الذي يكون من الرحم الواحد
عليه تشتاق الرحم على هو خاصة ماهية مرفوع فاعلم ان مشايخ الى ان مني الذكر يصير جزءا من الجنين ولكن صح ذلك
كذا فظنوا ما كان على سبيل الاول ثم تارة يقول ان مني الذكر يصير منبسطا للروح الحامل للقوى وتارة يقول انه يكون جزءا
من العضو ويكون الاخر جزءا من الجنين وهو الذي اختاره القانون الفصل التاسع عشر في ان اول عضو يتكون
هو القلب ان المشرحي زعم ان الشيخ زعم ان القلب اول عضو يتكون ثم ان الاعتبار امثال هذا المطالب الا المشاهدة
وقول بعضهم ان اول عضو يتكون هو الدماغ وقول محمد بن زكريا ان اول عضو يتكون هو الكبد لا يقدح فيما قلنا الا تعا
لما ذهب الى ما ذهب اليه بالقياس فاسد لا المعارض الشيخ فان محمد بن زكريا زعم ان حاجة الجنين الى القوة الغاذية
والنمية اقوى من حاجته الى القوة الحيوانية والنفسانية فالعضو المتولي لها الام وهو الكبد هو المتقدم في التكون او ذلك
باطل فان يكون الاعضاء تتقدم على افعالها وذلك التكون انه لا شك ان المني روحا كثيرة فانه يحتمله لا ولى
للقوة المبث باقي الصفاء والدليل ان الشيء حاصل ولذلك اذا حرك الى المحلي هو محبة والتكيف الا خوف كره و
جامد وصار رقيقا والمني زبد في الجي والذي سمعت الى هرة زبدية لانها حصلت مثل الشهوة وتولد المني واذا
عرف ذلك وجب ان يكون اول ما يتكون هو الروح لان اول ما يتكون يجب ان يكون هو الذي يكون اهل
والحاجة اليه اعني تكون الروح بسهل ان يكون العضو فان الفعل سا الا الاجزاء الموجودة في المني المنعقد الى الرحم
روحا لا اسبق من صيرورتها عضوا والحاجة الى تكون الروح لا انبعاث القوة المصورة واستمداد ما الذي لا حاجة الى العضو
فظاهر ان تكون الروح قبل تكون العضو ولكنه انما يكون لذلك الروح محل خاص لا يكون لمحال ان يكون
الطبيعة تحمل امر هذا الروح حتى تحرك كيف اتفق ونحو كيف اتفق والمني منبث للا روح لها لا محالة ليس منها
وحين هو ما والجنين على القلب ما ذكرنا ان يكون اول ما يتمم هو الجوهر الذي يجتمع في موضع واحد ويحيط به
ماهو كثيف من اجزاء المني حتى يثبت تلك الارواح ثم الحاصل ليس بعض الجوانب بان يكون مجمعا لتلك الارواح
اولى من الجانب الاخر فلا بد ان يكون مجمعها هو الوسط وان يكون سائر الاجزاء محيطة به كالكرة وذلك المجمع
الذي هو الوسط ليس هو الكبد لما رددناه على الرازي فاذا ذلك المجمع هو العضو الذي اذا استحكم مزاجه

الدريكه

الكبير ان الاول الصور نقول هو القلب

والم

ان كان ما للقوة الحيوانية... والنفسانية ... اولا المتقدم ... في التكون

المنعقد

تهيل

كان فعلها ظاهراً ان اول الاعضاء المتكونة هو القلب **الفصل العشرون** في انه تتعلق النفس الناطقة
بالبدن زعم الشيخ ان مني المرأة اذا خرج ذات نفس فقود قوة الذكر فيفعل الروح ونشوء من لطيفة الذكر والبدن
من لطيفة الانثى فاذا صار ذلك النفس حركت النفس الى تحصيل النفس فاعضاء الحيوان الا انها حية ونهاية الا
كلها بعد ان يكون النفس ويكون هذه النفس خادية اذ الافعل لها غير ذلك ثم اذا استوت فيها القوة التي
تحدث منفعل الحية فيكون فيها قوة قبول النفس الحسية ان كانت الحيوانية وذات النطق والعدة لان الاعضاء الحسية
تم معاً وكذلك الغاذية والاعضاء والنبات واعضاء الحيوان الا انها حية ونهاية الاعتدال فلا يبعد ان يكون
النطفة يحصل فيها الغاذية مستفادة من الاب الاخرى بحدث من بعد فيجوز ان يكون الغاذية التي جاءت
الاب ينتهي الى ان يستحيل المزاج استحالة تامة فيتصل بها الغاذية النامية كان المستفاد من الاب لا يبطل قوته
الى ان يتم التدبير الى اخره بل يتبع تدبيرها ثم يحتاج الى اخرى كان الذي يأخذ من الاب الاخرى يحدث بعد ويجوز
ان يكون الغاذية التي جاءت من الاب ينتهي الى ان يستحيل المزاج استحالة ثم يتصل بها الغاذية النامية كان المستفاد
من الاب يبطل قوته الى ان يتم التدبير الى اخره بل يتبع تدبيرها ثم يحتاج الى اخرى كان الذي يأخذ من الاب
يتبع علة الا انه الوالد فليس ينبغي ان يتبع الغاذية التي كانت في الاب منها التي تكون في الولد ولكن لم يخرج التعبير عن ان
يحمل جملة منها لذلك المعنى وكيف كان فاذا صار القلب والدماغ موجودين في الناطق اعلقت بهما النفس
اللطيفة والغيض منها الى الحسية اللطيفة فيكون غير [illegible] ولكنها لا يكون عاماً بل يكون كما في السكران والمصروع
وانما تشكل بامور خارجة اعلم ان العاقل لا يطمع في هذه الاصول على ان يحصل له القطع واليقين بل المقصود
الاقناع وظن غالب الا انه لا يمكن [illegible] فيها في تحقيق مقدماتها **الفصل الحادي والعشرون** في اختلاف
هذه القوى اعلم ان غاذية كل عضو مخالفة بالنوع والماهية لغاذية العضو الآخر والا لما اختلفت افعالها
وكذلك القول في النامية والمولدة والخوادم الاربع نعم هي متحدة بالجنس والموجودة منها في نحو في
متحدة بالمنزلة **الفصل الثاني والعشرون** في القوة الحيوانية ان الشيخ لم يتعرض في شيء من كتبه لحكمة
لهذه القوة وكلها في القانون وجمهور الاطباء متفقون على القول بها والمراد من القوة
الحيوانية القوة التي بها تستعد الاعضاء لقبول قوى الحس والحركة الارادية تحت العضو المفلوج فيه قوة نفسانية
لان ما فيه من العناصر المتشاد الى الانفكاك انما يبقى بقوة تجابر وذلك القاسر ليس [illegible] ذلك
الامتزاج لان ما يتبع الامتزاج لا يكون علة لما فاذا ذلك القاسر قوة متقدمة على ذلك الامتزاج
وحافظة لها والعضو المفلوج فيه قوة نفسانية فتلك القوة اما ان يكون هي قوة الحس والحركة او القوى التي

البتة

النباتية مثل قوة التغذية ومغايرة لقوة وذهب الشيخ في الاول باطل لان العضو المفلوج ليس له قوة حس ولا حركة
والثاني باطل لوجهين احدهما ان قوة التغذية قد تبطل مع بقاء تلك القوة والثاني ان هذه القوة مستعدة لقبول
الحس والحركة ولو لا ذلك لو كانت هذه القوة هي الغاذية والغاذية موجودة في النبات لزم ان يكون النبات
مستعداً لقبول الحس والحركة والثاني باطل فالمقدم مثله فاذن هذه القوة جنس ثالث مغاير للقوى النفسانية
والطبيعية النباتية ومقابل لها ان الفعل لم لا يجوز ان يكون العضو المفلوج حدث فيه قوة الحس والحركة الارادية
وانما فعل الحس والحركة الارادية فانما لم يوجد لمانع الفاعل الفعل والحجر فلم لا يجوز ان يكون ما ذكر لما نوع عن
ظهور افعال قوى الحس والحركة منهما ولا يكون منتظراً لذات القوى منها وهذه المطالبة متوجهة عليهم فولهم
ان هذه القوة مغايرة لقوة التغذية لان العضو المفلوج قد تبطل فيه التغذي وان كان بعد حيا لا انا نقول
لم لا يجوز ان افعال قوة التغذية موجودة في النبات وهي غير مستعدة لقبول الحس والحركة فيقول الغاذية التي
في النبات مخالفة بالماهية للغاذية التي في الحيوان فلم لا يجوز ان يكون احدى الغاذيتين تفيد هذا الحكم
وان لم يكن الغاذية الاخرى مفيدة لهذا الحكم وهذا كلام يستقيم ان القوى الحساسة جسمانية واما التي تقول بان ذكرنا
من ان الادراكات كلها للنفس فهذه المباحث يكون ساقطة عنه وليكن هذا آخر كلامنا في القوى القائمة
عن النفس التي تفعل افعالها بغير شعور **الباب الثالث** في الادراكات الظاهرة وفيه ثلاثة
عشر فصلا **الفصل الاول** في اللمس وفيه اربعة مطالب الاول ان الحيوان الارضي مركب العناصر
الاربعة وصلاحه باعتدالها وفساده بغلبة بعضها على البعض فلا بد ان يكون له قوة بها يدرك ان الهواء
المحيط به محرق او مجمد ليتحرز عنه اما الذوق فانه وان كان يطلق المطعومات التي يستبقي الحيوة لكنه طالب للمنفعة
واللمس دافع للمضرة ودفع الضرر اهم من جلب المنفعة وتحصيل الكمال واذا جلب الغذاء تحكم
سائر الحواس فظهر ان اللمس انفع الحواس ولذا وجب ان يكون كل البدن موصوفاً بالقوة اللامسة ليكون للاعضاء
كلها شعور بالمفسد فتحترز عنه واشبه ان يكون لكل حيوان حركة ارادية اما حركة انتقال من مكان الى مكان
واما حركة انقباض وانبساط كما للصدفيات الاصداف في صدفها فانها تتحرك حركات انبساط وانقباض
ولو لم تشاهد منها هذه الحركة فكيف تعرف ان لها حس لمس الثاني ذكروا ان قوى اللمس اربع الحاكمة بين الحار والبارد
والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الصلب واللين والحاكمة بين الاملس والخشن وزاد بعضهم والحاكمة بين الثقيل
والخفيف وذلك لظنهم ان القوة الواحدة لا يصدر عنها افعال مختلفة قالوا لكن هذه القوى لانتشارها
في البدن ظنت قوة واحدة ولا امتناع ان يكون الآلة الواحدة آلة للقوتين كما ان الرطوبة الجليدية منها

267

قوة باصرة وقوة لامسة الثالث في ان اللمس قوى ... ان حاملها هو الوسط ومن شرط الوسط خلوه
عن الكيفية التي يؤديها حتى ينفعل منها انفعالا جديدا فيحصل الاحساس فالمدرك للحرارة والبرودة مثلا
يجب ان لا يكون موصوفا بهما وليس كذلك لاجل انه لا يخلو شيء منها الا انه مركب من العناصر الاربعة فهو اذن
لاجل الكيفيات فيه الى الاعتدال فيحس بالخارج عنه فالاقرب الى الاعتدال اشد احساسا ولما لم يكن العناصر
الاربعة البسيطة معتدلة الكيفيات لم يكن لها قوة اللمس فلم يكن لها حياة اصلا وزعم الجمهور ان ... يوف
كون البهائم مدركة للمحسوسات وشاعرة بها لاجل طلبها ما يلائمها وهربها عما ينافرها وقد وجدنا مثل ذلك
في العناصر البسيطة فان الارض تهرب من العلو الى السفل طالبة لمقرها واحدة والنار تهرب من السفل الى العلو طالبة لمقرها
واحدة واذا حاولت النار الصعود فاذا اعارضها في صعودها كانها معارض حجبها السفل وصعدت
منحرفة عنها وكل ذلك يدل على شعورها بما يلائمها وبما ينافرها فهذا ما قيل وهو باطل فان اثبات الشعور والادراك للجمادات
مما لا يقبله العقل السليم الثاني ان القوة اللامسة لكانها تشعر بالكيفيات الاربع وكذلك تشعر بتفرق الاتصال مثل
ما يحصل من الضرب والقطع والاتصال مثل ما يحصل من اللذة التي تكون بسبب الرطوبة اللاذعة الى دهن على العضو الشبيه باللحم
القوى كانه تتوجه الى تفرق الاتصال والنوع الاول من الادراك مع الالم والثاني هو اللذة وتحقيق الكلام فيهما
نذكر في الفصل الثاني في الذوق وفيه ثلثة مباحث البحث الاول الذوق على اللمس وكان عبارة
عن الشعور بملائم البدن لطلبه والملمس شعور خاص بما ينافيه ليجتنبه والذوق مشروط باللمس لكنه لا يكفي فيه
الملامسة بل لا بد من متوسط عديم الطعم وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الآلية المسماة بالملعبة ثم ان كانت
الرطوبة عديمة الطعم او الطعم تضح وان خالطها طعم كما يكون للمريض لم تؤد الطعم صحيحا البحث الثاني ان هذه الرطوبة
اما ان تتوسط على سبيل ان تخالطها اجزاء ذي الطعم تخالطها فيتغير ما تبعها ثم يغوص في اللسان فيخالطه ويحس واما ان
تتكيف بنفس تلك الرطوبة بتلك الطعوم من غير ان يخالطها فان كان الاول فلا فائدة في الرطوبة الا في تسهيل
وصول المحسوس الحامل للطعوم الى الحاس ويكون الحس ملاقيا للمحسوس من غير واسطة وان كان الثاني فيكون
المحسوس بالحقيقة هو الرطوبة ويكون الحس بلا واسطة وعلى كل حال لا شيء بين الحس والمحسوس واسطة حتى لو كان
المحسوس الخارج ممكن من الوصول الى الحس دون هذه الواسطة كان الذوق حاصلا كما في سائر الاعضاء
فانه لا بد من متوسط والحق ان كلا الوجهين محتمل فان قيل ما بال العفص يذاق وهي يورث السدد ويشغل
ابهاما ولا يلطو بسائلة هذه الرطوبة ~~عن الطعم او الرطوبة~~ لا شك انهم يورث اثر تام الكثيف ... الى الطعم
البحث الثالث ان قوة الذوق واحدة واعترض بعضهم على القائلين بالقوى فقال انهم جعلوا قوة

المس

اما قوى متعددة لتعدد الملموسات فلما ذا لم يجعلوا قوة الذوق متعددة بتعدد المذوقات فيقول لهم ان حسبوا
بجوابا انا اذا وجبنا ان يكون الحاكم على نوع واحد من التضاد قوة واحدة لتمم الشتوي والحلو والمر والطعوم
وان كثرت الا ان مخالفتها متضادة واحدة واما الملموسات فليس يجمع منها متضادة واحدة فان من نوع
الحرارة والبرودة نوعا واحدا من التضاد غير النوع الذي بين الرطوبة واليبوسة الفصل الثالث في الشم
وفيه بحثان الاول ان الانسان يكاد ان يكون اضعف الحيوانات في الشم الا انه اضعف في ادراكه خفيه جدا
فان شمه ليس في نفس الانسان ضعيفة جدا ولذلك لم يكون لها سموا وانما سمي منها بالمتضادين احدهما
جهة الموافقة والمخالفة بان يقال رائحة طيبة ورائحة منتنة والاخرى من جهة الطعوم فيقال رائحة حلوة و
حامضة ولا يبعد ان يكون حال ادراك الانسان لها كحال ادراك الحيوانات الضعيفة العيون للمرئيات
فان ادراكها اياها يكاد ان يكون كالتخيل المحقق واما كثير من الحيوانات الصلبة العيون فقد يقوتها على ادراك
الروائح قوته حتى يحتاج الى التنشق ونقول ان ما لا ينقطع فيها واسطة الشم جسم لا رائحة له
وهو الهواء البحث الثاني زعم بعضهم ان الرائحة انما تتأدى بتحلل اجزاء الجسم ذي الرائحة وتبخيره وتخالطه المتوسط
واحتج عليه بامرين فالاول لولم يكن كذلك لما كانت الحرارة مهيجة لها والبرد مانعا لها والتبخر مما يدل على الاوائل
والاول انما ...جهها ومعلوم ان التبخر يعين ان ادراكها ... بين ان التفاحة يبين ... الشم
على تحلل اجزائها وزعم آخرون ان الهواء المتوسط يتكيف بتلك الكيفية من غير ان يخالطه شيء من الجسم ذي الرائحة
الرائحة لوجهين الاول لو كانت الروائح التي تملأ المحافل انما يكون بسبب تحلل شيء لوجب ان يكون
الشيء ذو الرائحة منتقص الوزن ويتقل حجمه والذي نجده الكافور يحترق باقي على حجمه وكذا فيكون معه رائحة منتشرة
انتشارا الى حد يمكن ان ينتشر تلك الرائحة اضعاف تلك اللطافة بالنقل والوضع ... ومن ذلك
المكان مع اتصاله حتى ينتشر منه في كل واحد من تلك البقاع فيكون نحو مجموع تلك البقاع مثل الرائحة التي
حصلت بالتبخير فاذا كان نحو كل واحدة من البقاع ضعيفة متحرزة منه شيء فيكون مجموع الاخرة الى الحاملة
جميع تلك البقاع التي تزيد على البقعة المذكورة اضعافا مضاعفة للنار الذي يكون بالتبخر او مناسبا
لم يجب ان يكون النقصان الوارد عليه بذلك قريبا من ذلك او مناسبا لكن ليس الامر كذلك منع ان
للاشتعال ان حلوا في هذا الباب والحق ان كلا المذهبين صحيح وانه لا منافاة بينهما ومنهم من زعم ان ادراك
الشم متعلق بالمشموم حيث هو وهذا بعد الوجوه الفصل الرابع في السمع اعلم ان السمع هو
ادراك الصوت وقد عرفت حقيقة الصوت وكيفية تأديه الى الصماخ فلنذكر هاهنا ما يتعلق بالسمع

Marginal notes (left page): منها في الشم مثل الروائح — الشم — البحث الاول — البحث الثاني — تحقيقها — المحافل — حيلي — في السمع — السمع
Marginal notes (right page): في الذوق البحث الاول — البحث الثاني — يكيفها — البحث الثالث

ابتداؤه وذلك لحجاز الكلام اولا ان السمع لا يحصل الا عند تأدي هذا الصوت المنضغط من القارع والمقروع
ونظامه لوجوه خمسة اما اولا فلان ذلك التجويف اذا انسد بطل السمع واما ثانيا فلانه اذا كان
بين الصوت والسامع جسم كثيف تعذر السماع او صار عسيرا واما ثالثا فلان من راى انسانا يقرع بمطرقة على
سندان فان كان قريبا منه سمع الصوت مع مشاهدة القرع وكلما ازداد بعدا حصل سماعه بعد زمان يتفاوت
طوله بحسب المسافة واما رابعا فلان من وضع فمه على طرف انبوبة ووضع الطرف الآخر من تلك الانبوبة
على اذن انسان آخر وتكلم فيه فان ذلك الانسان يسمع ذلك الكلام دون سائر الحاضرين وذلك
لتأدي الهواء المتكلم به فيها الى اذنه والممتنع ان يتأدى الى اذن الغير واما خامسا فانه عند اشتداد هبوب
الريح ربما لا يسمع القريب ويسمع البعيد لانحراف تلك الامواج الى نحو تلك الاصوات بسبب هبوب
الرياح من جهة الى جهة فان قيل لو كان انسانا يتكلم من وراء جدار ثخين ثم انه يجب ان لا يسمع الذي من
الجانب الآخر من الجدار ذلك الكلام لانه لا يبقى في ذلك الجدار شيء من المنافذ ولو كانت كانت
قليلة فوجب ان يتشوش تلك الامواج ولا يبقى اشكال تلك الحروف كما خرجت من حلق المتكلم والعا
فلان الانسان اذا تكلم حدث تموج الهواء وذلك التموج ان تأدى ذلك بالكلية الى مسمع شخص وجب
ان لا يسمع غير ذلك الكلام لو لم يبق مثال الا ذلك التموج الواحد وان لم يتأد اليه بالكلية بل
تأدى الى مسمع كل واحد بعضه وجب ان لا يسمع واحد منهم ذلك الكلام بتمامه فنقول اما الجواب الاول فالذي لا منفذ
فيه اصلا فانه يمنع من السماع لانه كلما كانت المسافة اقل كان السمع اضعف فوجب ان لم يوجد المنافذ
اصلا ان لا يوجد السماع وقوله تلك المسافة تبطل اشكال تموجات الحروف فنقول قد عرفت ان تأدي الصوت
انما يكون باطلاق الهواء بنفسه على وجه مخصوص فيكون تموج الهواء الحامل للحرف ليس مخصوصا بكل الهواء
دون اجزائه بل هو حاصل في كل واحد من اجزائه فلاجل هذا وصل محل الشعور بما انفعل عن الصوت وهذا
هو الجواب عن السؤال الثاني ولانه اذا ثبت ان الصوت الخارج عن الاذن محسوس لكل واحد من
السامعين يدركه حالة حصوله مختلفة فلا يلزم من امتناع السماع للحاضرين الكثيرين كما بينه البحث الثاني في
ان المسموع هو الصوت القائم بالهواء القارع للصماخ فقط او هو محسوس والصوت القائم بالهواء
الخارج عن الاذن ايضا محسوس والحق هو الاخير والذي يدل عليه انا اذا سمعنا الصوت ادركنا جهته
وقربه وبعده ومعلوم ان الجهة لا يبقى منها اثر في التموج عند بلوغه الى التجويف فلو كان الحس لا يدرك
من الاصوات جهاتها وقربها وبعدها الا بها من حيث انه دخل تجويفها التجويف الصماخ فيدركها

الصماخ

الصماخ فهناك الامر من القريب والبعيد كان البعيد يدرك عليهما مقدما والاثر من جهة اللمس الاحساس
بكميته والفرق بين وروده من ابعد بعيد واقرب قريب لان اللمس لا يدرك الملموس من حيث ابتداء او لا
في المسافة بل من حيث انتهى فهناك لم يبق الفرق بين ان يكون قد جاء من قرب او بعد ولما كان التمييز بين
الجهات والقريب من الاصوات والبعيد حاصلا علمنا انا ندرك الاصوات الخارجة حيث هي فان قيل
انما ندرك الجهة لان الهواء القارع انما توجه من تلك الجهة فانما يدرك القريب والبعيد لان الاثر الحادث
من القرع القريب اقوى وفي البعيد اضعف فنقول اما الاول فباطل لان الصوت قد يكون على يمين السامع
وهو يسد الاذن الذي يليه فيسمعه بالاذن اليسرى وهو مع ذلك يحصل الشعور بكون الصوت
على اليمين ولا يحصل التموج الى الاذن اليسرى الا بعد ان ينعطف عن اليمين فلئن ادرك الجهة لكان
القارع للحاد من تلك الجهة واما الثاني فهو ايضا باطل والا لكنا ندرك البعيد القوي في القريب الضعيف
لكنا اذا سمعنا صوتين متساويين في السمع مختلفين بالقوة والضعف وجب ان نظن ان احدهما اقرب والآخر ابعد بناء
عليهما القوة والضعف بالقرب والبعد وليس الامر كذلك فان قيل قال الشيخ في الشفاء بعد الصوت قلنا قال صاحب المعتبر انا
قد علمنا ان هذا الادراك انما يحصل ان لو لم يخرج الهواء المتموج تجويف الصماخ يحصل كل الابعد في ان الوصول ولكن يحقق ادراك
الصوت القائم بالهواء القارع لا يحصل الشعور بالجهة والقرب والبعد بل ذلك انما يحصل بتتبع الاثر الوارد من جهة وروده
وينبغي ان يتحقق الهواء الذي هو المسافة التي بينهما ورودا على ان الاحساس يحصل بوروده عليها مع ما في قدر ما ندركه عند الصماخ وذلك
القدر لا يفيد ادراك الجهة ثم انما يجد ذلك حيثية ما منها يتأدى ادراكنا الذي يحصل بالسماع الا قليلا فاقبل جزء وسداد
دوروده فان كان انما في منتهى متأد ادركناه الى حيث حفظه في منتهى ورود ندرك الوارد وعدده وما بقي منه موجودا وعدم
وروده حيث ما بقي من قوة الوجه وضعفه ما الذي ندرك البعيد ضعيفا لانه ضعف في حين ان لم يبق في المسافة
انه منتهى ما بين بينهما الى المسند لم نعلم قدر البعيد الا قدر ما بقي فلا نعرف قدر البعد الواصل للسامع الا على الجو وبين
الذي هو اقرب من البناء واذا كان نحو رجلان جيئا وبين احدهما قدر ذراع ثم جيئا وبين الآخر
قدر ذراع البعد ولم يخبر بينهما بل سمعناه الا بهما وقد ما سمعنا قدر المسافة من قرب احدهما وبعد الآخر هذا منتهى ما قيل وفيه دقيق
يجب ان يبحث وهو ان الشيخ ما ادعى الذي يصل اليه الاما قبلها فاما ولكن يدرك الشيخ هو يحتج في ذلك الصوت
فاما الجهة فهي غير مدركة للسمع اصلا ولذا لم يكن الصوت حاصلا في الجهة مدركا فيمتنع ان يكون مدركا للسمع هو الصوت
الذي هو في تلك الجهة لا من حيث انه في تلك الجهة بل من حيث انه صوت فقط ومعلوم ان هذا الصوت لو كان حصوله
في جهة اخرى لكان صوتا فاذا المدرك بالسمع من الصوت الموجود في الجهة المخصوصة هو القدر الذي لا يختلف

باختلاف الجهات مكشف يكون هذا موجبا ادراك الجملة وهذا الشك لازم وان يحكم فيه **الفصل الخامس** في
الرد على القائلين بان الابصار لاجل خروج الشعاع المذاهب المشهورة في كيفية الابصار ثلثة الاول قول اصحاب الشعاع
انه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة مخروط راسه عند العين وقاعدته سطح المبصر والادراك التام ما يحصل الموضع الذي هو سهم
مخروط المذهب الثاني قول من يقول الشعاع الذي في العين يكيف الهواء بكيفية ويصير الكل آلة في الادراك
المذهب الثالث ان الابصار انما يحصل بانطباع شبح المرئي بتوسط الهواء المشف في الرطوبة الجليدية
بهذا الفصل ابطال القول بالشعاع والقائلين به [illegible]
[illegible]

وانما الذي يكون شعاع البصر كثير الكمية يكون علیظا فان ادركه البعيد احتجت الى ان [illegible]
وصفا [illegible] ان الاجرام يعم بالليل دون النهار والقول فيه ان شعاع العين لقلته وضعفه [illegible]
الشمس [illegible] على الابصار والاعشى [illegible] دون الليل والقول فيه [illegible]
وخامسها ان الابصار [illegible]
الشعاع [illegible]
[illegible]

ثم نفذت تلك الشعاعات الكثيرة وجب ان يزداد حجم المادة من [illegible] بانه كان مع المناخلة

رطبة

الى المتوسط فان كان لم يكن فيما بين ذلك الا الهواء [illegible] مقدار [illegible] الى [illegible] او يستر [illegible] وتسترا بما ما الا
ان الخيال [illegible] او الغالب عليه [illegible] الشئ المرئى لم يتصل فان الفصل بينهما [illegible] الى
يلزم ان يكون [illegible] ذلك الشئ [illegible] الا [illegible] الآن الخيال ان ذلك
الشئ يحيل الهواء المتوسط وذلك مع [illegible] هذه الاجسام التى [illegible] الكثيفة والكاثفات الا به
واحدة فاذا كان [illegible] المستقيم [illegible] خلاف [illegible] ذلك [illegible] فاذن ليس
لما ذكره [illegible] الابصار لاجل [illegible] الشئ [illegible] الهواء [illegible] لا صوت [illegible] لا مهلا يحدث الا من
فيه او قرع والثالث اذا كان ريح او اضطراب الهواء وجب ان يشوش تلك الشعاعات [illegible] الجوم المقام
متوجه وكان يجب ان يرى الانسان [illegible] لاتصال شعاعه [illegible] الصوت [illegible] الكيفية التى يحملها الهواء
للسمع [illegible] الريح [illegible] الى [illegible] الا ان [illegible] اذا ابعد عن الا
فاما [illegible] الهواء [illegible] وليكن [illegible] وسطها [illegible]
محاذى [illegible] ولنخرج [illegible] على شكل مثلث [illegible]
[illegible] على [illegible] الى خط [illegible] على [illegible] زاوية [illegible]

الكبرى ومعلوم ان السبب فى [illegible] الذى فى الصنوبرى [illegible]
فاما اذا اخذنا [illegible] انما يستقيم اذا احط بالزاوية موضع الابصار
سواء خرج عن زاوية صغيرة موضع الابصار [illegible] ان يرى الجسم كما هو

او غير صغيرة والقائل ان يقول ان كان [illegible] الزاوية يوجب صغر الشئ الذى ينطبع فيه فانما يكون ذلك
لاجل ان الكبير لا ينطبع فى الصغير فكيف يجوز ارتسام صورة نصف العالم [illegible] مقدار عدسة ان جاز ان
ينطبع الكبير [illegible] الصغير لم يجب [illegible] الزاوية مما يوجب صغر الشئ [illegible] لذلك [illegible]
الابصار لاجل حدوث كيفية [illegible] الهواء فان القائل لو كان الابصار لاجل استحالة الهواء [illegible]
لكان كلما كان [illegible] كانت [illegible] اقوى فيلزم ان المبصر [illegible] ان يكون حدوث هذه [illegible]
فى الهواء اقوى وان يكون [illegible] المبصر [illegible] هذه الكيفية [illegible] البعد والتوالى باطل فالمقدم
باطل فان قيل لم لا يجوز ان [illegible] الهواء [illegible] المبصر [illegible] تلك الكيفية [illegible] الا [illegible]
تلك الكيفية عند اجتماع المبصرين [illegible] المبصرون [illegible] وقوة واحدة [illegible] ان يكون
الكيفية الحاصلة عند اجتماع المبصرين اقوى مما كانت [illegible] المبصر الواحد [illegible] اقوى فان كانت

اقوى

الحجة الثانية
الواحدة
[illegible] ان [illegible] فى [illegible] الكواكب [illegible] المعصورا والا [illegible]

اقوى هو المطلوب وان لم يكن اقوى لم يكن حدوث تلك الكيفية عن بعض الابصار اولى من حدوثها [illegible] فيلزم ان يحصل
[illegible] على [illegible] وذلك محال [illegible] الثانية انا نعلم بالضرورة ان النور الذى يخرج من عين [illegible]
او [illegible] لو كان نور [illegible] لاحاطت [illegible] ان يحيل [illegible] وبين الثواب وان
لم يكن فى ذلك [illegible] العقل [illegible] والجواب [illegible] انا [illegible] المرآة [illegible] الطبع
صورة ذلك الشئ فى المرآة [illegible] يلزم من ذلك [illegible] ذلك لاجل خروج الشئ عن
العين [illegible] ان [illegible] المرئى [illegible] المبصر [illegible] المرئى [illegible] بالفعل ان يرى ذلك
المرئى ويكون [illegible] ان شرط الحصول الابصار ثم ان اتفق ان كان [illegible] صقيلا [illegible]
[illegible] الصقيل [illegible] الصقيل [illegible] الصقيل الصورة [illegible] ان يكون الابصار شرطا
لا الابصار [illegible] الذى يكون [illegible] العين [illegible] انه كيف [illegible]
ما لا يقابل [illegible] صورته فى المقابل [illegible] والنذرة فقط ولو كان [illegible] فى [illegible]
على ان [illegible] بالمحاذاة [illegible] اذا اتفق ان يحال [illegible]
[illegible] الذى [illegible] على [illegible] متعارف [illegible] الاجسام [illegible] ذلك ممتنع [illegible]
عليه [illegible] او [illegible] قابل الصورة [illegible] على [illegible] يكون شرط الحصول الادراك لكان المشف
[illegible] الا ان المشف شرط الحصول [illegible] الابصار المحاذى [illegible] يلزم [illegible] الصورة
فى المرآة [illegible] الشعاع الخارج من العين [illegible] الى الوجه [illegible] ان [illegible] يلزم [illegible]
[illegible] والجواب [illegible] على قاعدة [illegible] فى العين [illegible] الى [illegible]
[illegible] البعيد [illegible] الحس [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] الجليدية [illegible] المتوهم ان [illegible]
[illegible] العين [illegible] المحيط [illegible] المقارب [illegible] الشعاع المصبوب
فى الصورة [illegible] الاطراف [illegible] الصورة المنطبع
فيه [illegible] اقوى والذى [illegible] اضعف [illegible] والجواب [illegible] الجليدية [illegible]
البعيد وذلك [illegible] الروح [illegible] لا يرى البعيد [illegible]
[illegible] اذا كان الروح [illegible] فانه يرى [illegible] ادراكه البعيد دون القريب والجواب [illegible]
[illegible] فى العين [illegible] الباصرة [illegible] ان [illegible] الاجسام فى

العين
[illegible]
المشف
العصار
صحة الحول
وهى
العصار
الاستنارة

الزود القلادا الى حد تحلل فيه ضوء الشمس على الوجه الذي يطوه العينين غلظها اذ لطوبة الروح وغلظه وكل يجب ان النقصان
الاحساس الشيء عند المصوبة العنبية وحسن غلظها بما يمنع من الابصار في الخلاف فيه انه هل يخرج الشيء من العين
ام لا وليس يسمح شيء مما قالوه بهذا المطلوب والجواب عما احتجوا به على ما ذكرناه الآن فانا لا ننكر ان الروح
الباصرة تارة يتحرك الى الباطن وتارة الى الظاهر فاذا غمضت احدى العينين تحرك نحو الثقل والظلمة وبات
الى العين الاخرى لان المنفذ بينهما مشترك ليس يلزم من ذلك ان يكون في جسم ذلك الشعاع خروج ينحل الى
انقطار العالم والجواب عما احتجوا به ثانيا وسادسا وهو انهم ذلك فانا لا نمنع الشعاع الذي في العين فاذا كانت الصلابة
الشيء مقدار ما يمنعه بعيدا الا ان يخرج من العين يقبل به ونجوز ان يكون لمس المحل الحدث شعاع ما به لطيفه
في الظلمة كما ينقص من ظهور الستاير وامرار اليد على الحدقة و[illegible] في الظلمة ولا نسلم ان يكون الحدقة مما
يلمع في الليل ويضي مثل ما هما على ما يقابلهما فان يكون كثير من الحيوانات بهذه الصفة كعين الهر والاسد
والحية ولذلك كانت هذه الحيوانات ترى بالليل لقوة عيونها والجواب عما احتجوا به سابعا انا لا نقول
انه ينفصل الصورة من المحسوس الى الحس لنقول ان المبصر يقبل نفسه صورة من المبصر مشاكلة للصورة التي له و
المحسوسات التي الحس [illegible] كالمس والذوق ليس [illegible] الحس صورها ان يوجد فيه مثل صورتها وليس
بمستبعد ان يكون من الاشياء ما لا ينفعل الا عن الملاقي ومنها ما لا ينفعل الا عن المحاذي مثل الابصار فانه لا يحتاج
الى توسط مشفاف [illegible] الى كون المرئي [illegible] وكلاهما لا يوجد [illegible] الحس المحسوس
[illegible] ان ينفعل عن الملاقي لا ينفعل الا عن المحاذي [illegible] فساده [illegible] والجواب عما احتجوا به
ثامنا انه ليس القول بالشعاع والقول بالانطباع [illegible] النقيض [illegible] فساد الانطباع ثبوت
الشعاع [illegible] مما قالوه **الفصل السادس** في اثبات الشعاع واخل العين [illegible] محمد بن
زكريا وجود الشعاع في جسم الانسان وزعم ان النور لا يوجد الا في النار او الكواكب فاما الاجسام الكثيفة
وما في بواطنها فالاولى بها الظلمة وكيف تنقل واخل الدماغ مع سترة بالحجب الكثيفة جسم نوراني فالحدقة
فانه اعترف مع ذلك ان جالينوس لما احتج بعض [illegible] التي حكيناها على خروج الشعاع من العين اجاب
عنه بان ذلك [illegible] على وجود الشعاع في العين [illegible] فيه لكن لم [illegible] ان ذلك الشعاع يخرج [illegible]
[illegible] الى دائرة اخرى على ان [illegible] على وجود الشعاع في الحدقة لا على خروج الشعاع عنها وتنظر
احتج محمد بن زكريا [illegible] الاول اربعة الاول ان كثير من الحيوان [illegible] فانه اذا نظر [illegible] اعتقد راي
عليه [illegible] انه في العين نورا [illegible] ان كثير من الناس [illegible] الطويل اذا فتحوا

النهم

[Margin notes: [illegible] الاروا[illegible] — [illegible] — والحك[illegible] — ان ر — [illegible]]

اشبههم ان يعيروا الحسد او قرب منهم حسه نورا انهم يعتقدون ذلك فنقول في ذلك انه لا ينفك العين من النور في ذلك
الوقت الثاني ان غمضنا احدى العينين اتسع ثقب المنظر [illegible] الآخر [illegible] انه [illegible] جوهر جسمي [illegible]
انه لولا انصباب جسم نوراني من الدماغ الى العين [illegible] الا كان [illegible] الابصار [illegible] عدم الفائدة
اجاب محمد بن زكريا عن الاول فقال ان ذلك بسبب النور الذي في العين لا النور الخارج اذا
وقع على المرئي [illegible] الانعكاس عن [illegible] الماء والجدران واما عن الثاني فقال ليس
السبب في ذلك ما ذكروه بل السبب ان العين تجمع في وقت النوم رطوبات [illegible] في العين
والرؤية [illegible] كثيرة ولذلك [illegible] العين في النوم ويغور على السهر ولذلك يكون [illegible] لنا
من الاشباح والعين [illegible] بالاشباح [illegible] الاشباح [illegible] الطويل الذي [illegible]
عدم [illegible] الاحساس [illegible] الوقت [illegible] واما عن الثالث فقال انه لو لم يتسع ثقب
العين الا لانه يجري اليه جسم عند تغميض الاخرى لم يكن يتسع [illegible] في حال [illegible] في الاخرى وقد اوجد
النور [illegible] الظلمة [illegible] من الابصار [illegible] بالاعتدال [illegible] حال الظلمة [illegible]
على الابصار ويضيق حال الضوء [illegible] المؤذي واذا ظهر ذلك [illegible] غمضنا احدى العينين [illegible]
الاخرى [illegible] الجليدية [illegible] العين الاخرى [illegible]
[illegible] ان ذلك الجسم [illegible]
ليست الفائدة في تجويف العصبتين ان يجري فيها النور من الدماغ الى العين الا ان جرى هذا النور عدم
الفائدة اذا كان لا يمكنه ان يتغذى الطبقة [illegible] على [illegible] بها وعدم [illegible] الفائدة ان
لا يكون بين الاشباح المنطبقة في الرطوبة الجليدية وبين الروح الذي في بطون الدماغ حائل كثيف
لان الحائل الكثيف يمنع من تادي الشيء [illegible] فائدة المنفذ لا ما قالوه فهذا [illegible] ما قاله محمد بن زكريا
في هذا الموضع [illegible] وجود النور في العين والدليل عليه ان الذي [illegible] النوم اذا حك [illegible] الظلمة
فانه يبصر [illegible] خطوط شعاعية [illegible] وقول ابن زكريا ان النور مخصوص بالنار والكواكب باطل لان [illegible]
[illegible] على ظهور [illegible] السود في الليل [illegible] فانه يظهر هناك [illegible] فبطل ما قالوه [illegible]
الفصل السابع في الانطباع وادلة المختلفين فيه اما المثبتون فقد تمسكوا بامور ثلاثة
الاول ان الابصار اما ان يكون بالشعاع او بالانطباع وقد بطل الاول فتعين الثاني وثانيها
انا نحس القطرة النازلة خطا والنقطة التي تدار دائرة والقطرة والنقطة [illegible] خطا ولا دائرة

[Margin notes: لبس ه — فهدناه — سبح [illegible] الظلام [illegible] النور [illegible] — انفعاله]

بقي ان يقال ليس ان تكون صورة القطرة في الهواء ثم صورتها في الحس ثم امتدادا ما بجانبين فذلك منطبع في العين
وليس يمكن ان يكون ذلك الا لاجل ان يكون الشيء ما تقدم ما قيل في الحال ثم [illegible] شيئا ما تاخر وحينئذ على امتداد
الامتداد حتى يصير خطا محسوسا وثانيها ان الشيء المرئي يبقى في الخيال صحيحا [illegible] حتى يبقى شيئا فاذا كانت القوة والمبصر
[illegible] الخيال كذلك للقوة الباصرة ورابعها ان من نظر الى الشمس نظرا طويلا ثم اعرض عنها فانها تبقى صورتها
في العين مدة وذلك يوجب ما قلنا وخامسها ان الاحساس [illegible] سائر الحواس ليس لاجل ان يخرج منها شيء
ويتصل بالمحسوس بل لاجل ان المحسوس يتصل بها فكذلك الاحساس بالمبصر يجب ان لا يكون لاجل خروج شيء منه
الى المبصر بل لاجل ان صورة المبصر تاتيه وذلك يبطل مذهب اصحاب الشعاع ويصحح الانطباع وسادسها
لولا ان الابصار لاجل الانطباع الاشباح في الجليدية والا لكانت خلقة العين على طبقاتها ورطوباتها
بانهار وشكل كل واحد منها وهيئته معطلة فان الفائدة في كون الجليدية بيضاء صافية ان تقبل الالوان
والفائدة في تقعرها انه لو كانت مخالفة الاستدارة لكانت لا تلتقي من المحسوس الا اليسير فلما وقفت
صارت العدة منه اجزاء كثيرة والعنبية انما تقعر وسطها لئلا يمنع وصول المحسوس الى الرطوبة الجليدية
والقرنية انما [illegible] لانها رقيقة ابيض صاف لئلا تمنع الاشباح الضوء الى الشيء الذي يؤديه الهواء من
الضوء داخل العين حتى يصل الى الجليدية وسابعها ما ذكرنا فان روية الاشياء الكبيرة البعيدة
صغيرة انما كان لضيق زاوية الابصار وذلك لا يتاتى الا مع القول بالانطباع وثامنها ان المحرورين
قد يبصرون صورا مخصوصة متمايزة عن سائر الصور فتلك الصور لا بد ان تكون امورا وجودية لانه لا
معنى للموجود الا ما يكون ثابتا متمايزا عن غيره ثم ليس لتلك الصور وجود في الخارج فاذا حصولها
في المبصر اما في نفسه او في جزء من اجزائه فان الخلاف في ان هذا الانطباع في النفس او في جزء [illegible]
الكلام في اصل الانطباع واذا ثبت في بعض المواضع ان الابصار لاجل الانطباع فليكن في
جميع المواضع كذلك ضرورة انه لا فرق هذا [illegible] ما يمكن ان يتمسك به مثبتو الانطباع وللقائل
ان يقول اما الاول فانما يلزم القول بالشعاع مع القول بالانطباع اذا كانا متعينين او في قوتهما وليس فائدة
الامر كذلك فانه يحتمل ان يقال الابصار شعور مخصوص [illegible] الشعور حالة اضافية فمتى كانت
الحاسة سليمة والموانع مرتفعة وسائر الشرائط حاصلة حصلت هذه الاضافة للمبصر من غير ان يخرج عن
عينه جسم او ينطبع فيه صورة واذا كان ذلك محتملا سقط الاستدلال واما الثاني فلم لا يجوز ان يقال
القطرة [illegible] حتى يحصل الاحساس فانه [illegible] فلا تقبل

اللون

اللون والشكل بعد مفارقته ذلك الجسم فذلك انما هو لقبول الجليدية لها اما ان يكون ملونا او يكون عديم اللون فان
كانت ملونة فاذا قدرنا انطباع لون آخر فيها فيجتمع فيها لونان فيحصل منهما لون آخر فلا يكون
للجليدية صورة لون المرئي كما هو وان كانت عديمة اللون كانت مثل الهواء في ذلك فان امتنع انطباع
الاشباح في الهواء لكونه شفافا امتنع ذلك ايضا في الجليدية وان جاز ان يبقى في الجليدية صورة لون
الجسم [illegible] بعد خروجه من ذلك الجسم جاز ان يبقى في الهواء صورة كونه فيه خطا [illegible] بعد مفارقة
[illegible] ايضا فلا يكون المدرك للقطرة النازلة خطا [illegible] هو الحس المشترك فكيف [illegible] الان دليلا
على الانطباع المحسوس في الباصرة واما الثالث فنحوه [illegible] الفارق انما اثبتنا الاشباح الخيالية
لانا لما امكن تخيل صورة معدومة في الخارج لم يمكن اثباتها الا في الخيال واما الابصار فلا [illegible]
ما يكون معدوما في الخارج لم يكن بنا حاجة الى اثبات صورة منطبعة في القوة الباصرة بل [illegible] ان يجعل
الابصار حالة اضافية مخصوصة بين القوة الباصرة وبين المبصرات الموجودة في الخارج واما الرابع فهو يوجب
حالا انا اذا غمضنا العين لم يبق الصورة [illegible] الباصرة بل [illegible] الخيال [illegible] الآخر واما الخامس
فنحوه [illegible] واما السادس والسابع [illegible] ان يكون [illegible]
وهيئاتها ورطوبتها فائدة اخرى سوى الانطباع ويكون الابصار التي الكبير البعيد صغيرا [illegible]
ما ذكرتموه من [illegible] الانطباع [illegible] بيانه لا يمكن ان يكون القوة [illegible] الانطباع واما الثامن
فنحوه [illegible] على اثبات في الخارج لاجل الانطباع صورة [illegible] احدهما على الآخر وذلك غير [illegible]
[illegible] العلوم واما ادلة [illegible] فمن الاول ما ذكره جالينوس وهو الذي عليه القوم يقولون انه لو كان
ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما ساويه فلو كان الابصار [illegible] الانطباع لاستحال
منا ان نبصر الا مقدار نقطة الناظر منا لكنا نبصر نصف كرة العالم فبطل القول بالانطباع وقد ذكر
هذه الحجة جوابان ومعارضتان اما الجوابان فاحدهما ان الجسم الصغير مساو للجسم الكبير في قبول الانقسامات
[illegible] المتناهية فلم لا يجوز ان يقبل [illegible] ان المبصر لا ينطبع فيه من الشكل الا
ما ساويه لكن لم لا يجوز ان يقال انه انما يدرك المدرك [illegible] صغيرة وهو قدر ما
يحاذيه منه ولكن لسرعة انتقاله من جزء الى جزء في زمان قصير يظن الرائي انه رأى الكل دفعة واما المعارضتان
فاحدهما انا نرى نصف كرة العالم في المرآة وذلك لاجل انطباع تلك الصورة فيها فاذا جاز ذلك
في المرآة جاز ايضا في البصر وثانيهما [illegible] هذه الصور الخيالية [illegible]

[illegible]

الانطباع في هذا الشيء [illegible] الاحساس [illegible]
لا يدل على ان الابصار [illegible] الامور الموجودة

والاخر في مكان قريب فان الرائي له يميز بحسب الابصار بين احدهما في مكان قريب والاخر في مكان بعيد ولما كان الامر كذلك

والقريب والبعيد يحصل بطريق الانطباع [illegible] لم لا يجوز ان ينطبع في الرائي صور المسافات الطويلة والقصيرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

واحد فقط

[illegible]

نعم

[illegible]

ومتى كان متصلا

[illegible]

[illegible]

في الرد على من قال بخروج الشعاع

الفصل الثامن

في الرد على من علل روية الاشياء في المرآة بانعكاس الشعاع عنها الى البصر انطباع م

[illegible]

الشعاع

[illegible]



نقطة ا مجرد ب نقطة موضع المرآة وليكن خط ا ب ج خرج من البصر ثم انعكس الى جسم عند ج وليخرج خط آخر وهو ا د نقطة خط ب ج على متصل ... مجتمعا الى ان يكون الشيء ... د ب ... وذلك لان الاجزاء ... سواء كانت متصلة او متماسة فاما ان يكون ذلك ... [illegible]

[illegible]

الفصل السابع

[illegible]

ما الو ... المرآة ... فانه لا يرى ذلك الشيء ... من آ الى ب ثم من ب الى ... فالذي ... [illegible]

[illegible]

لو نظر الى الشيء الابعد وجمع البصر عليه مرة واحدة فانا نراه واحدا كما هو ونرى الشيء الاقرب شيئين لكان البعد بينهما بين
اثنين وهو [illegible] عليه ولو كان السبب رؤية الشيء الواحد شيئين ما ذكره من انحراف العصبتين فيها ما هذا
ثم تصور ان يرى في حالة واحدة احد الشيئين واحدا والآخر اثنين وكيف يكون تركيب العصبتين ما ينافي [illegible]
مرتين في حالة واحدة فليس السبب ذلك ما ذكره اصحاب الشعاع بل السبب ان النور الممتد من كل عين على شكل مخروط
رأسه عند العين وقاعدته عند ما يقع عليه من الاجسام المرئية وقوة هذا النور وسلطنته في سهم المخروط الذي يسمى
خط الشعاع الممتد من العينين يتقاطعان عند الشيء المبصر يعني ان هناك يجتمع البصر على الشيء وايقاع سهمي
المخروط عليه فاذا جمعنا البصر على الشيء الاقرب نفذ ووقع عليه [illegible] في تلك الحالة يقع سهم كل مخروط طرفه الى
الابعد دون طرفه الانسي اعني بالطرف الانسي الطرف الذي يلي المخروط الآخر وبالطرف الوحشي ما يقابله فاذا
وقع الطرف الوحشي من مخروط العين اليمنى على الشيء الابعد ووقع سهم المخروط على الشيء الاقرب فيرى تلك
العين الشيء الابعد عن الشيء الاقرب فيما يلي جهة يمينها واذا وقع الطرف الوحشي من مخروط العين اليسرى على الشيء
الابعد ووقع السهم على الشيء الاقرب فيرى تلك العين الشيء الابعد عن الشيء الاقرب فيما يلي جهة يسارها فيرى [illegible]
الابعد بالعين اليمنى على يمين الاقرب وبالاخرى على يساره فيرى شيئين منهما [illegible] الاقرب شيء على يسار الابعد
وبالعين اليسرى على يمينه فيراه شيئين ويرى الابعد بسبب التقاء السهمين عليه شيئا واحدا كما يرى الاقرب
بسبب التقاء السهمين عليه مع ذلك شيئا واحدا وهكذا حال الاحول فان سهمي مخروطي عينيه لا يلتقيان على
شيء واحد بل يقع كل واحد على جانب منه [illegible] الانف [illegible] بين العينين [illegible] الذي [illegible] ان
[illegible] وانهم لم [illegible] الا [illegible] المخروط لا يلتقي السهمان [illegible] على شيء واحد [illegible] الى ذلك
الشيء [illegible] الشكل [illegible] على تصور ما ذكرناه وهذا الفصل [illegible] لبعض فضلاء الزمان كتبناه بعبارته [illegible]
[illegible] الاسباع [illegible]
[illegible] الساكن مرة واحدة
[illegible]
واحدة الى الحس المشترك [illegible] صورة المحسوس قبل ان [illegible] الى الحس المشترك مثلا
قدار [illegible] صورة [illegible] الى الحس المشترك [illegible] زمان [illegible]
[illegible] تلك الصورة [illegible] كل واحد صورة [illegible]
[illegible] الفصل العاشر في ان الادراك

(margin:) شيئان
(margin:) وخط الشعاع
(margin:) الابعد على يسار [illegible]
(margin:) [illegible]
(margin:) السمع
(margin:) لا بد في الابصار توسط الشفاف

في الابصار

في الابصار توسط الشفاف [illegible] الحس [illegible] المتوسط كلما كان [illegible] كان [illegible] فلو كان خلاء [illegible] الابصار
[illegible] الابصار [illegible] وهذا باطل [illegible] المتوسط زيادة قوة في الابصار ان يكون خلاء [illegible]
[illegible] وذلك فان [illegible] الى عدم [illegible] لو كان الخلاء حاصلا لما كان بين المحسوس والحاس المتباينين
[illegible] الفعل والانفعال بل [illegible] ان [illegible] على معنى انه يقبل صورة المحسوس ثم يؤديها
[illegible] الى الحس [illegible] على معنى انه لا بد من حصول صورة المحسوس في الحاس [illegible] بان هذا النوع
من الفعل والانفعال غير محتاج الى ملاقاة الفاعل والمنفعل فلو قدرنا الخلاء بين الحاس والمحسوس [illegible] يلزم من
انطباع صورة المحسوس في الحاس [illegible] الخلاء محال [illegible] وليس [illegible] انما النظر في ان حصول الصورة
في [illegible] الفصل الحادي عشر في ان المحسوس الظاهرة [illegible]
ان [illegible] الكامل [illegible] وجود حاسة سادسة [illegible] واحتج عليه بان [illegible]
[illegible] فلو كان في الامكان حس آخر كان حاصلا [illegible]
[illegible] الفصل الثاني عشر في المحسوسات المشتركة وهي المقادير والاعداد
والاوضاع والحركات والسكنات والاشكال والقرب والبعد [illegible] وهذه الامور [illegible] محسوسة بالعرض فان المحسوس
بالعرض هو الذي [illegible] مثل الابصار [illegible] ان المحسوس [illegible] وذلك [illegible]
كونه [illegible] محسوسا [illegible] الوجوه [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] محسوسة [illegible] الاحساس [illegible] الذي [illegible] الاحساس [illegible]
ان [illegible] محسوس [illegible] ان يكون [illegible]
فان [illegible] المحسوس [illegible] الاحساس [illegible] الاول [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible] والعدد والشكل واللون [illegible] والسكون
[illegible] اللون [illegible]
[illegible] اللون [illegible]
حتى [illegible] ان يكون ادراك
الحركة والسكون لا [illegible] الا بالاستعانة بالعقل [illegible] الجسم [illegible] الى اجسام [illegible] مثل ان [illegible]
[illegible] كان بعيدا عنه او بالعكس [illegible] الاحساس [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] اختلف [illegible]

(margin:) في المحسوسات المشتركة
(margin:) انقسام

فاعلم انه بخلاف ما صنع السفسطة لا يسهما الامور الى رحمه لادعم لم يحصل الشعور بها الا قبيل ان يكون ادراك الحركة والسكون او نحوه او نقص او نحو ذلك احوال في هذه اما الحس فانه يدرك جميع الامور المعدودة ويتوسط صلاته الى بعض ادوا و وما لذوق يدرك العظم بان يدرك عظيما كبيرا او يدرك العدد بان يجد طعوما مختلفة فاما ادراك الحركة والسكون فضعيف جدا الا ان يكون الا عند الاستقامة باللمس واما الشم فانه لا يدرك شيئا من ذلك الا العدد وبعض التقايس ومن ان يعلم ان الذي يتعطف منه الحد في تعطف الحدة ثانيا واما السمع فانه لا يدرك العظم ولكنه قد يدل عليه في بعض الاوقات من غير ان الاصوات العظيمة تحصل من الاعظم اجسام قوية وعليه فادراك البصر لهذه الامور اقوى واتم كان ادراك الحس الظاهر اكثر الامر باستعانة منه بعض التقايس وهذه الامور التي هي مشتركة ان تحقق ان الحواس الظاهرة مشتركة في ادراكها وليس كما ظن ان في الطعوم حسا اخر يدرك هذه الاشياء بل كان هناك حس اخر كان معطلا من حيث ان الحواس الخمس واغنية بادراك هذه الامور ونحو الامور العارضة بسبب اختلاف الحواس الظاهرة النوم والنقط فلنتكلم منهما ما منه

الفصل الثالث عشر في النوم والنقط انما نقسم الدلالة على ان المتحقق الاول النفس جوهر لطيف مسكون لسن بخارية الاخلاط ومن لطيف منها سمي ذلك الجوهر الروح واذا انصرف ذلك الروح الى الحواس حصلت الادراكات الظاهرة وذلك هو النقط وان لم ينصب الروح الى الحواس او رجع منها اخذ الغشاوة اليهما تعطلت الحواس الظاهرة وذلك هو النوم فمعقول ان عود جوهر الروح الى الباطن وعدم بروزه الى الظاهر اما ان يكون طبيعيا او لا يكون فان كان طبيعيا فلنذكر اقسام العود الطبيعي ثم اقسام عدم البروز ثانيا فمعقول العود الطبيعي اما ان يكون على طريق التبعية لغيره او لا يكون فان كان على طريق التبعية لغيره فذلك الغير يكون لا محالة من الامور الطبيعية وذلك هو ان يتوجه الروح الى الباطن لانضاج الغذاء فيتبع الروح النفساني ايضا كما يقع في حركات الاجسام الطبيعية المتحاذية واما الذي لا يكون على طريق التبعية لغيره فذلك عندما يتحلل الروح بسبب حركة في النقط حتى يغور في الباطن طلبا لبدل ما تحلل واما عدم البروز الطبيعي فهو على وجهين احدهما ان يكون الروح قليلا لا يفي بان يتفرق في المبدأ وينبعث الى الخارج فلا خل الفكر بعض الروح في المعدة والاعضاء الثاني ان يمتلي الدماغ من الرطوبات الموجودة ويسد المجاري فلا يمكن الروح من النفوذ وانما فحينئذ جميع الروح لضعفها لا يقوى على البروز الى الظاهر وذلك مثل النوم والغرض عند السكر او العارض عند التخمة واما الذي لا يكون طبيعيا فاقسامه عمانية الاول اذا انقبضت الطبيعة لكنها على العوارض ينقبض نحو المادة ويتبعها الروح النفساني في ذلك ومنه النسبة القسم الاول من النوم الطبيعي الثاني ان يعرض للروح تحلل غير طبيعي مثل الاستفراغ والتعب وغيرهما صاعدا في البدن طلبا للبدل وهذا يشبه القسم الثاني من النوم الطبيعي والفرق بينهما ان المطلوب هناك بدل الحلل

التوحد والتيقظ

وانضعطته

النقط وهو تحليل الحس وهينا طلب بدل الحلل التعب والاستفراغ تابع طبيعي لتحلل فما عرض قد يعتبر عضل الصيح او فم المعدة او الرحم انه ينقبض الدماغ منها بالمشاركة ومنها من المشاركة فنسد مسالك النفوذ فيعسر حركة الروح الى الخارج الرابع سقوط الدماغ بنفسه او يحدث او نقص تحت ظهر القحف منه ما يسبب الدماغ عنه وذلك يوجب النوم الخامس البرد فانه سواء كان من داخل البدن او من خارجه كان من الدواء او الغذاء تنويه لوجهين احدهما انه يكثف الالات ويحلها يجب نفوذ الروح النفساني في مجاريها وثانيهما ان يغلظ مادتها من الروح ويحلها يجب تقبيل القوى النفسانية فيتعو رابعا بها من النقط السادس الرطوبة وهي تقتضي النوم من حيث احدها انه تغلظ جوهر الروح وتعسر عليه النفوذ في المجاري الضيقة وثانيها انها تسد المنافذ وثالثها انها ترخي الاعضاء العضلات فتلتف المجاري ثم هذه الرطوبة تارة تتولد في نفس الدماغ وتارة ترتقي اليه من المعدة اما من الشراب او من الطعام وذلك بسبب التخمة وطول لبث الطعام في فم المعدة وهو لا يزول سريعا باقي واما عند كثير المعدة اوارته عليه ينقصها بعد الاحفر ويتبعها الاخلاط الردية الى الدماغ واما من الدماغ وحده القي تارة بسب ما يصعد الى الدماغ منها من البخارات واخرى بسبب ان البدن يضعف بسبب بها من التغذي فيضعف الروح لا يقوى على الانبساط الى الخارج واعلم ان البرد والرطوبة متى اجتمعا على النوم كان السبب الاصلي هو البرد والرطوبة يكون معدومها ان البرد والبس متى اجتمعا على السهر كان الاصل هو البرد والبس لما نبأنا في النبات الاذكار الكثيرة وهي انما نوم لان الدماغ منضج من كثرة الحركات فيجذب الرطوبات اليه فيحصل النوم الثامن الخوف العظيم فانه لا يحصل معه انقباض الروح الى الباطن فيدوم

الباب الرابع في الادراكات الباطنة وفيه فصلان

الفصل الاول في اثبات القوى الباطنة الحس المشترك هي قوة مرتبة في مقدم الدماغ بتأدى المحسوسات الظاهرة كلها اليها وحجوا على اثباتها بادلة منها الاول انا لو لم يكن فينا قوة تدرك الحلو والملون لما كان لنا ان نحكم عليهما بان هذا ذاك او ليس ذلك فان القاضي على الشيئين يجب ان يحضره المقضي عليهما وهذا الحكم ليس مع العقل لا حين ما له ادلة علمنا يستنبط ان المحسوسات لا يدركها الا قوة جسمانية واما ثانيا فلان البهائم التي لا عقل لها عندنا هذا الحكم ولولا ذلك لتعذرت عليها الحياة فلولم من السمع والكلام والبين للصورة لم يمكنه ان تعرفه الحسة يدرك بالالم حتى يهرب منها فظاهر ان المحسوسات الظاهرة اجتمعنا في قوة جسمانية باطنة وليس شيء من القوى الحساسة الظاهرة لذلك فلا بد من قوة باطنة جسمانية هي التي سميناها بالحس المشترك وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان نقضي الانسان الكلي بنعم ان الانسان حيث كما ان هذا المتخصص هو ذلك الكلي المعقول فان كان القاضي على الشيئين يجب ان يحضره المقضي عليهما فالحاكم على الانسان الجزئي بانه هو الانسان الكلي لابد ان يكون مدركا

الادراكات الباطنة

الحس المشترك

مواضع الحكم الجزئي فاذا القوة المدركة للمحسوسات هي بعينها مدركة للجزئيات فلو كان كذلك لبطل قوله من ان الحاكم يجب ان
يكون هو بعينه فبطل القول بهذه القوة و ثانيها انه لم يلزم من كون الحاكم حاكما على هذه الجزئي ان يحكم على ذلك الكلي ان يكون حاكما
على ذلك الجزئي و ذلك الكلي ثم لم يلزم ان يكون الحاكم على الشيئين بصيرا و معنى فبطل الحكم ايضا ثم الان حينئذ انفتح والقوة
المدركة للمدرك ان ما بين الاثنين يستحيل استناده الى قوة واحدة لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لكنه قد عرفت
فساد ذلك فلا يحتاج و عندي انه ليس يجب ان يكون الحاكم ان هو اللون هو هذا المطعوم مدركا للصورة المحسوسة
كانه اذا انتم الابصار السهوة لم يجب ان يكون القوة السهوية مدركة بل يجب ان يكون النفس مدركة للسمن والطعم والبصر
بكلم قوة اخرى من الطعوم شي من الوقت و هذا الحاصل منه و لغاية ما حفظ في اول المنطق منه ان كل قضية فلا بد في تصورها من
لم يمكن معقول السحاب والحادث كيف يكفيه لكم ثبوت احدهما للاخر الحجة الثانية قالوا القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة
المتحركة بالاستدارة ترى دائرة و القطرة او النقطة التي ليست خطا ولا دائرة فاذا تلك الاشياء في الحس ليس محلها هو القوة
الباصرة فان البصر لا يدرك الشي الا حيث هو فنبغي ان تلك الاجسام في قوة اخرى و ليست النفس بل قوة اخرى جسمانية فان قال
ان يقول لكم قدمتم تعدا على اثبات التخيل و الان تحتجون بالدليل على اثبات الانطباع في الحس المشترك و قد بنيتم على ضعفه
تلك القوة وهو الان ان نقول لم لا يجوز ان يكون محل هذا الانطباع هو الروح الباصرة والقوة الباصرة و قولكم ان القوة
الباصرة لا تدرك الشي الا حيث هو نفس المتنازع لا ما نقول لم لا يجوز ان يقال انه ينطبع في الروح الباصرة صورة الجسم حين
كان في مكانه ثم تبقى تلك الصورة و ينطبع فيها صورة الجسم حين يكون في مكان اخر و اذا اجتمعت الصور رات في الحس ثبوت
القوة الباصرة بها خطا او دائرة فان الصور اذا ابصرت القوة الباصرة فقطرة على مثال الخط و الدائرة ولا يلزم الانطباع في الحس حين قولكم ان البصر
لا يدرك الشي الا حيث هو فان هذا هو محل المطلوب فكيف يحتج بالدليل على المطلوب تحقيق ذلك ان الشيخ سلم ان البصر
يدرك و يستحيل ادراك المعاني الا على الوجه المذكور فكيف يجب ان يجال البصر لا يدرك هذا الوجه الحجة الثالثة ان الانسان
يدرك صور الاوجود لها في الخارج مثل المرض بسبب المرض و كما يعرض ايضا للنائم في رؤياه فانه يشاهد صورا محسوسة
واصواتا مسموعة لا مجرد لها و كذلك الذي يشاهد صاحب النفوس القوية من الانبياء والاولياء و كذلك المجنون
فانهم يشاهدون صورة محسوسة لا مرية كونها مشاهدة و هي ليست من الصور فاذا تلك الصور موجودة
فان العدم المحض يمتنع مشاهدته وهي غير موجودة فكيف يكون مشاهدا كما يشاهد ساير الامور الموجودة ووجودها ليس في
الخارج والالكان كل من كان سليم الحس يراها فاذا تلك الصور موجودة في المدرك و ذلك المدرك يستحيل ان يكون شيا غير جسماني
لما بينا ان ما يكون جسما او جسمانيا يمتنع ان ينطبع فيه صور الجسمانيات على معنى الحس ذلك هو الحس الظاهر فانه
متعطل في النوم والاوقات التي يحصل فيها الحس فيجب ان يكون المدرك لتلك الصور قوة باطنة وليس ذلك

الخيال الذي هو حافظ الصور لان الخيال لو كان مع ذلك قادرا فيما كان مشتملا مشاهدا وليس كذلك فبقي ان يكون المدرك لذلك
قوة اخرى جسمانية هو المطلوب واعلم ان الصحيح في هذه الحجة ان نقول ليس في قوى النفس مدرك لهذه الصور موجود غير النفس
التي بعينها فان المدرك لذلك هو جوهر النفس على ما مر فلا يحتاج الى اثبات الحافظ والتخيل لان القوة التي يلتبس بها
النائم قدم من الشيوم حيث ان لا يلتفت الى ان تلك الصور الى هذه الصورة العظيمة يستحيل انطباعها في جزء من البدن لاستحالة انطباع
العظيم في الصغير ولو الحال وهو الصورة في جسمانية بل جوهر النفس فبطل القول بهذه القوة الثانية انا كما نحكم ببعض العقل انه
لا ذوق الطعوم و لا شم الروائح بالا حجار والا رجل كذلك نعلم بالضرورة انه لا ذوق و لا لمس الا بالفم و من انكر ذلك
فقد انكر البديهة و كل عاقل من نفسه فهذا اخر الكلام في الحس المشترك الخيال و هو الذي يحفظ الصور المنطبعة في الحس المشترك فقد احتجوا
على انه قوة مغايرة للقوى المذكورة بوجوه منها ان الحس المشترك قوة قبول الصور والخيال قوة حفظها وقوة القبول
غير قوة الحفظ فان الماء فيه قوة القبول وليس فيه قوة الحفظ ولقائل ان يقول هذا بناء على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها
الا اثر واحد و ذلك قد ابطلنا و ايضا فلان الشي قد يكون قابلا ولا يكون حافظا فلا بد ان يكون قابلا فان الحفظ بعد

ايمكن مكان حافظه

القبول فذلك الحافظ قد صدر منه الحفظ والقبول فبطل قولكم القوة الواحدة لا يصدر عنها الحفظ والقبول معا و ثانيها
ان الحس المشترك حاكم على المحسوسات والخيال غير حاكم والشي الذي يكون حاكما غير حاكم و لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون القوة
الواحدة تارة حاكمة و تارة حافظة فان قالوا بنيتم على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها الا اثر واحد كان من الطراز الاول
الثالث ان الصور المحسوسة اذا انطبعت في الحس المشترك كانت مشاهدة و اذا كانت في الخيال لم تكن كذلك فعلمنا انها
غيره عند اختلاف القوى بين والقائل ان يقول الصور الخيالية فقد لا يكون النفس مشاهدا لها ما لم تنظر اليها فتلك الصورة هي
في اي حال تكون فان قالوا النفس اذا التفت الى تلك الصور الخيالية لم تطب في الحس المشترك فتلك الصور
بالعقل الفعال في ما ثبت لادراك تلك الامور فان تلك الصور عليها من العقل الفعال فلم لا يجوز ان يكون الامر كذلك

فاصنت عليه

في الصور الخيالية حتى ان الحس المشترك ما ثبت ان استحضار تلك الصور من العقل الفعال الذي يراعي ما قلنا ان الروح
الحامل لقوة الخيال لو كان انه يحلل منها اجزاء و اخرى تورد بدلها مرة اخرى فيكون ان القوة الواحدة باقية في الشخص
لا يمكن بقاؤها مع تبدل المواد و مع تحلل محل القوة فرض بطلت تلك القوة و حدثت قوة اخرى فاذا جاز ان يكون
الاستعداد سببا لحدوث قوة الخيال جاز ان يكون استعداد الحس المشترك لقبول هذه الصور المحسوسة سببا لحدوثها فيها
كانت فيه عنها ثم ذكرنا بعد ذلك فوائد الخيال الحافظ لتلك المحسوسات الله لولاه و الا لكنا اذا رايناه ثانيا هو الذي
رايناه اولا و لولم نعرف ذلك لم يحصل نظام العالم و فات المصلحة و احتاج الانسان في كل ما يراه ان يتعرف حاله مثل ما تعرف
في المرة الاولى وكنا اذا ابصرنا انسانا اذا رايناه ما كنا نعرف انه من هو ما كنا نعرف ان الطعم مشتهى وما كنا نميز بين الصديق

راساان انه ايشاره الى كلام موضع القوة

والسهو وذلك محل نظام المغيث وأما القوة التي تسمى مخيلة تارة ومفكرة أخرى فعند الحكماء على كونها غير سائر القوى
فإن قالوا إن الإنسان يركب الصور المحسوسة بعضها ببعض ويفصل بعضها عن بعض لا على الوجه الذي شاهدها في الخارج
تركيب الرفع حيوان [illegible] وتفصل [illegible] النوع [illegible] الحواس القوى فهي إذاً القوة أخرى وهذا أيضا
بناء على أن الشيء الذي يدرك ويفصل غير الشيء الذي يدرك لامتناع صدور الأثرين عن قوة واحدة وقد قلنا فيه ما قلنا وأما
القوة الوهمية فعند الحكماء [illegible] قالوا إنه قد يحكم على المحسوسات بأمور لا يحس بها وهي أما أمور ليس شأنها
أن يحس بها كالعداوة التي [illegible] الوقت فالقوة التي بها تدرك هذه الأمور هي الوهم ولا يجوز أن يكون هذه
القوة سائر القوى التي ذكرنا لامتناع صدور الأثرين من القوة الواحدة فهي إذاً قوة أخرى وأقول إن قولهم
القوة الوهمية إذا أدركت عداوة شخص معين فإما أن يكون مدركة العداوة لا من حيث إضافتها إلى الشخص المعين أو من
حيث إضافتها إلى الشخص المعين فإن كان الأول فالوهم قد أدرك عداوة كلية فالوهم هو العقل لأن المدرك للكليات هو
العقل وإن كان الثاني [illegible] الظاهر في العقل يحيل إدراك عداوة قائمة بهذا الشخص إلا بعد إدراك هذا الشخص فإذا
القوة الوهمية مدركة لهذا الشخص وإذا كان كذلك فمن الجائز أن يكون الحس المشترك هو الذي يحكم بهذه الأحكام ومع
لا يمكنهم بيان كون هذه القوى مغايرة لسائر القوى المذكورة وأما القوة الحافظة فهي التي زعموا أنها كما أن الحس المشترك
خزانة الخيال كذلك الوهم خزانة هي الحافظة وقد تسمى أيضا متذكرة لكونها [illegible] على [illegible] وبها تتم هذه الاستعادة تارة
يكون من المعنى إلى الصورة وتارة من الصورة إلى المعنى وذلك إذا أقبل الوهم مستعيدا [illegible] من الصور الموجودة
في الخيال [illegible] الصورة التي أدرك معها ذلك المعنى [illegible] ذلك المعنى وحفظ القوة الحافظة [illegible]
ذلك وتارة يكون [illegible] المعنى إلى الصورة [illegible] الحافظة إلى أن يوجد له المعنى الذي أدرك مع الصورة
التي يطلب وإن تعود [illegible] الحس الظاهر تلك الصورة وصارت مشهودة في الخيال [illegible]
المعنى المستوي في الحافظة ثم اعلم أن الشيخ [illegible] فصل القوى النفسانية في كتاب القانون وههنا موضع نظر [illegible] انه جعل
[illegible] القوة الحافظة والمتذكرة والمسترجعة [illegible] الوهم قوة واحدة [illegible]
[illegible] الطب وأما في كتاب الشفاء فقد ذكر في الفصل الأول من المقالة الرابعة من علم النفس منه ان يكون
القوة الوهمية بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة [illegible]
بما ينتزع الصورة [illegible] وتتذكره [illegible] وأما الحافظة فهي قوة [illegible] واعلم أن هذه الاصطلاحات
[illegible] أمر هذه القوى واعلم أن أكثر الكلام في أمر القوى مبني على أن النفس ليست هي المدركة للجزئيات والجسمانيات
فلنتكلم في ذلك ولنذكر [illegible] لكن أن نقول الفصل الثالث في بيان أن المدرك للجميع

المدرك

الله المدرك للجميع [illegible] الادراكات هو النفس

الشيخ

المدركات بجميع أصناف الإدراكات هو النفس التي هي [illegible] لنا أن يمكننا أن نحكم بأن الذي له لون كذا له
طعم كذا وإذا [illegible] الحاكم على الشيء لا بد أن يحضره المقضي عليهما لأن الحكم على الشيء بأنه الآخر أو ليس
هو تصديق بثبوت [illegible] التصديق لا يتأتى إلا بعد [illegible] فلا بد من قوة
واحدة مدركة لكل المحسوسات الظاهرة حتى يمكننا الحكم بأن هذا اللون هو هذا المطعوم وأن الذي له الصوت الفلاني
[illegible] ثم نقول إنا إذا تخيلنا صورة زيد ثم أدركناه بالبصر حكمنا بأن تلك الصورة هي صورة زيد المحسوس فلا بد من
قوة واحدة مدركة للصورة الخيالية والصورة المحسوسة حتى يحكم بأن هذه الصورة الخيالية مطابقة لهذه المحسوسات
فإن القاضي على الشيئين لا بد أن يحضره المقضي عليهما فثبت أن في الإنسان شيئا مدركا للمحسوسات الظاهرة والمتخيلات
وهو المدرك [illegible] الجزئية [illegible] وهي التي جعلوها مدركة للوهم فبطل ما ذكروه من الفرق بين الحس المشترك والخيال
والوهم ثم نقول الإنسان يمكنه أن يتصرف في الصور [illegible] التخييل والمعاني الجزئية بالتركيب والتحليل ومعلوم أن
التصرف [illegible] التركيب والتحليل حكم بإضافة البعض إلى البعض [illegible] بالتجرد وإما بالإلحاق والقاضي على الشيئين لا بد أن
يحضره المقضي عليهما فإذاً المتصرف بالتركيب والتحليل هو المدرك للصور الجزئية والمعاني الجزئية ثم نقول إنا إذا تعقلنا الإنسان
الكلي ثم أحسسنا الإنسان الجزئي حكمنا بأن هذا الشخص المحسوس هو جزئي ذلك الكلي وحكمنا على الفرس المتخيل أنه ليس
جزئي ذلك الكلي والقاضي على الشيئين لا بد أن يحضره المقضي عليهما فإذاً في الإنسان قوة واحدة مدركة للإنسان
الكلي والإنسان الجزئي والفرس الجزئي [illegible] المحسوس جزئي الإنسان الكلي وأن الفرس الجزئي ليس كذلك فثبت
أن الإنسان شيء واحد مدرك لجميع أصناف المدركات ثم نقول الحركات الإنسانية اختيارية [illegible] مختار [illegible]
[illegible] فإذاً المدرك من الإنسان [illegible] لا يرجع [illegible] المتحرك هو
المدرك لكل المدركات [illegible] الإدراكات وهو المطلوب [illegible] الأصوات [illegible]
يبصر الألوان والأشكال ويدرك المعقولات [illegible] واحد بالعدد فإن كان المدرك للمعقولات
غير المدرك للمحسوسات فهو ذاك [illegible] لم يدرك [illegible] كان المدرك لها
شيئا واحدا [illegible] القوة الباصرة [illegible] المعنى [illegible] يدرك
الشيء المبصر [illegible] فإذا أدرك [illegible] وأدرك [illegible]
على إدراك [illegible] مدركا لأجل أنه حصل [illegible] الإدراك [illegible] أدرك [illegible]
فإذا [illegible] البصر [illegible] وجدت من نفسك [illegible]
التي هي [illegible] القوة الباصرة التي [illegible] البصر [illegible] فالعلم بأن العين

ثم نقول [illegible] صورة [illegible] حكم [illegible] صورة [illegible] أدرك صورة [illegible] القاضي [illegible]

هذا الحكم بأن الإنسان الحساس

[illegible] الذي

نعم لا يكون ابصارا او العلم بان النعم حاصل او تألم او التذ لا يكون وجدانا لنوع الالم واللذة لكن العقلاء ببداهة عقولهم
يعلمون انهم يبصرون ويسمعون ويتألمون ويلتذون فان جاز انكار هذا العلم الاولي جاز انكار المحسوسات والمشاهدات
فثبت بهذا ان جوهر نفسك الذي هو انت هو سامع مبصر ومتألم ملتذ وعاقل وفاهم [illegible] كان جسمانيا فكل
نوع من هذه الانفعالات [illegible] وذلك [illegible] فيه الثالث على ان النفس مع كونها [illegible] انما يستطيع بالآلة البرهان م
القاطعون ابدا ان تعلق النفس بالبدن تعلق التصرف والتدبير ومعلوم ان النفس المعينة غير مدبرة للبدن الكلي العالم
تعلقها بالبدن المعين الا تعلقها بسائر الابدان ومعلوم انه ليس كذلك فهي الا مدبرة لبدن جزئي [illegible] التي يحكم
من حيث هو وذلك التخصص يستحيل الا بعد علم من حيث هو هو فاذا النفس مدركة للبدن الجزئي من حيث هو هو وذلك يقتضي
كون النفس مدركة للجزئيات فان قيل ان نفسي [illegible] فذلك التدبير تخصص الفاعل مقول ان كل فاعل
يجد من نفسه انه لا يجاوز جزء من كلي بل معقوده [illegible] مخصص هذا التدبير لسبب الكلي انما يفعل اذا
كان البدن المتخصص فاما التدبير [illegible] سائر الابدان [illegible] ان كل [illegible] من غيره سائر
الابدان مستحيل ان يكون تخصص التدبير بخصوص الفاعل فهذه هي الوجوه الكثيرة في بيان ان النفس مدركة للجزئيات
ومنها وجوه خاصة الاول انه [illegible] ان الشهوة في القوة [illegible] ان كل جسم [illegible] المشهود
القوة هو الجسم لم يمتنع ان يجوم [illegible] حتى [illegible] الواحدة [illegible] الواحدة
[illegible] الثاني [illegible] ان القوة الوهمية قوة غير جسمانية والا لا [illegible] العداوة والصداقة لا انقسام
محلها [illegible] يكون [illegible] الثالث [illegible] ان الحفظ والخيال [illegible] غير جسمانية [illegible] بوجوه منها
[illegible] على ان الصور التي تشاهدها النائمون [illegible] او تخيلها المتخيلون امور وجودية [illegible]
الى محل [illegible] انه يمتنع ان يكون [illegible] البدن [illegible] العقول [illegible] الطبع [illegible]
فاذا [illegible] غير جسماني وهو النفس [illegible] الصور الخيالية لو كانت منطبعة في [illegible] لكان [illegible]
يكون لكل صورة موضع غير موضع الصورة الاخرى وذلك [illegible] لانا قد نحفظ المحسوسات ونشاهد اكثر العالم
ونحفظ صور [illegible] المعلوم [illegible] ان الروح [illegible] ذلك [illegible] بحسب تلك
الصور [illegible] واحد فيكون [illegible] الخيال [illegible] لكن الخيال ليس
كذلك [illegible] الصور [illegible] منطبعة [illegible] الروح الخيالي [illegible] فيه مقدار فاذا
تخيلنا المقدار [illegible] ذلك يحصل فيه [illegible] حلول المقدارين في مادة واحدة وذلك محال [illegible]
[illegible] المباحث [illegible] الحكمي [illegible] ذلك [illegible] الصور والمتخيلات
[illegible]

ولكان

ولو كان المدرك لها جسما او جسمانيا فاقد ان يكون من شأن ذلك الجسم ان يتوفر بدخول الغذاء عليه او ليس من شأنه كذلك
وهو الثاني باطل لان الاجسام [illegible] معرض الانحلال [illegible] الغذاء [illegible] الطبيعة [illegible] الاجسام التي
الاصول [illegible] كالداخل عليها المتصل بها اتصالا مستمرا ويكون فائدتها انها تكون كالمعدة للتحلل
اذا انحلت المحللات [illegible] الاصل ويكون القوة الاصلية [illegible] هذا باطل لانه اما ان تحدد الرابعة لاهل الحق [illegible] ان لا تنحل [illegible]
[illegible] ان يحصل [illegible] واحد [illegible] صورة خيالية على حدة او ينبسط عليهما صورة واحدة والاول [illegible]
ان يكون للتخيل [illegible] اثنين واحد [illegible] الاصل واحد [illegible] المضاف الى الاصل [illegible] فاذا فات الاثر
بقي الثاني [illegible] عند التحلل ان لا يبقى المحللات [illegible] ان [illegible] الاشياء المتجددة [illegible]
[illegible] المحدث [illegible] ان يكون محلا لصورة دون [illegible] ان المحلل [illegible] الاصل
[illegible] حكم جميع الاجزاء [illegible] في التحلل والتبدل [illegible] يكون الاصل [illegible] التحلل
كان [illegible] التحلل [illegible] ان لا يبقى الاصل [illegible]
[illegible]
ان محل [illegible] والمتذكرات جسم [illegible] الغذاء فاذا كان كذلك [illegible] ان يبقى صورة واحدة جسمانية
[illegible] الموضوع اذا [illegible] كان [illegible] ان [illegible] الصور [illegible]
ان [illegible] الصور [illegible] ان [illegible] كان [illegible]
[illegible] الموضوع الاول [illegible] الموضوع الاول [illegible]
كان محتاجا الى اكتساب هذه الصورة من الحس الظاهر [illegible] الموضوع الذي [illegible] محتاجا
الى اكتساب هذه الصورة [illegible] من ذلك [illegible] الصورة [illegible] الحفظ والذكر [illegible] الامر [illegible]
فاذا الحفظ والذكر [illegible] في النفس [illegible] الصور [illegible]
بان [illegible] تلك الصور [illegible] النفس [illegible] الصور [illegible] النفس [illegible]
استرجاع تلك الصور [illegible] المبادي المفارقة [illegible] المذكورات [illegible] المتخيلات [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الاتصال بالعقل الفعال [illegible] الصور [illegible] استرجاعها
من العقل الفعال [illegible] النفس ثم قال [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] في النفوس ان النفس الحيوانية [illegible] الناطقة [illegible] وانه هو الواحد [illegible]
وانه [illegible] وان هذه [illegible] ان النفس

لا تدرك الجزئيات بوجوه عامة ووجوه خاصة اما الوجوه العامة فمنها انه لو الاول ان العقلاء بعد تهذيب العقل يجزمون بكون
ان ادراك المبصرات حاصل في العين لا في غيرها والاحساس بالاصوات حاصل في الاذن لا في غيرها كما ان البديهة
حاكمة بان الشاخص مبصر والعين غير ذاتية فبقي انها حاكمة بان الشاخص الذي في العين مبصر وقد ثبت انا لا ندرك بهذه
الادراكات هذه المحسوسات بل النفس ثم بطلان هذه الاختصاصات للعقل وليس يقال ان العقول العقوة لما ادركه
وان كانت غير موجودة في هذه الاعضاء لكنها الالات لها فاذا وقع نقص الالتفات الى العين بصر شيء الا ادركت
سمعت لانا نقول النفس في التعقلات الشاملة للاشكال وادراك الطعوم الشديدة وعند الضرر من عالم ام لا فان ادرك
فقد حصل المطلوب وان لم يدرك وجب ان لا يكون لذلك الادراك اختصاص بالشيء بل يكون الشيء جاريا
مجرى البدن في كونه لا يذوق ولا يشم الا مرئيا واذا حصت هذه الاعضاء بطلت هذه الافعال او ضعفت
وذلك ظاهر في الحواس الخمس الظاهرة واما الحواس الباطنة فالتجارب الطبية دالة على ان الآفة متى حدثت البطن المقدم
من الدماغ اختل التخيل وان حدثت البطن الاوسط اختل التفكر وان حدثت البطن المؤخر اختل التذكر ولولا ان
هذه القوى جسمانية والا لما كان كذلك الثالث ان هذه الادراكات الجزئية حاصلة من الجزئيات فيجب ان يكون
لما هي عليه مجردة وذلك بعيد الى انا اذا ادركنا الكرة فلا بد ان يرتسم في المدرك صورة الكرة ومن المحال
ان يرتسم صورة الكرة فيما لا وضع له ولا حيز ولا يكون اليه اشارة اصلا واما الوجوه التي منها فقد احتجوا على ان
الادراكات الجزئية حاصلة ~~لسائر الحيوانات~~ الظاهرة جسمانية بان قالوا لو كان المدرك للمحسوسات الظاهرة هو
النفس وجب ان لا يتوقف احساسها بها على حضورها ولكان يجب ان يكون ادراك الانسان للقريب والبعيد
والغائب والحاضر واحدا لان النفس حيث ليست جسمانية يمتنع ان يكون لها قرب وبعد من الاجسام ولا يقال بان
النفس انما تدرك هذه المحسوسات بواسطة هذه الآلات التي يصح عليها القرب والبعد لانا نقول العين ان لم يكن
فيها قوة باصرة لم يكن القرب والبعد بالنسبة اليها بل بالنسبة الى الباصرة فيكون ذلك مثل حضور المرآة عند
غيره فانه لا يقتضي ذلك حصول الابصار لغيره واحتجوا على ان الادراكات الجزئية الباطنة جسمانية بان التخيل قوة
جسمانية بامور ثلثة الاول وهو اقوى الادلة المذكورة في هذا الباب انا اذا تخيلنا مربعا مجنحا بمربعين متساويين
لكل واحد منهما جهة معينة فلا شك انه يتميز كل واحد من المربعين الطرفين عن الآخر في الخيال فذلك الامتياز اما
لذاتيهما او للوازمهما او لامر غير لازم والقسمان الاولان باطلان لان المربعين الطرفين متساويان في الماهية
والقسم الثالث وهو ان يكون ذلك الامتياز لامر غير لازم فنقول ان ذلك الوصف الغير اللازم اما ان يكون
حصول احدهما على يمين فارض وفي الآخر على يساره او لا يتوقف على الاول فظاهر انا او لا فلانا لا نحتاج في تخيل احد المربعين

الطرفين

الطرفين متساويا والآخر متيامنا الى فرض اعتبار ما يعارض من الآلات لامكننا ان نتخيل المربع الايمن حال ما يصير هو
نفس المربع الايسر وذلك ظاهر الفساد واما ثانيا فلان العارض لا يمكنه ان يخصصه بذلك العارض الا بعد
امتيازه من غيره فلو كان امتيازه من غيره بسبب ذلك العارض للزم الدور واما ثالثا فلانه لو كان لا يتوقف اختصاصه
بذلك العارض على الفرض الذي فرض وجب ان يكون ذلك بسبب المحل وذلك اما ان يكون هو المحل الاول اي
المادة التي في الخارج واما ان يكون هو المحل الثاني وهو الذهن والاول باطل اما اولا فلانا كثيرا ما نتخيل ما ليس له في الخارج وجود واما
انه لا يمكن حصول النسبة الا بعد العرف واما ثانيا فلانه لو كان محل المربعين الخياليين لحد المربعين اختصاص احدهما
المربعين الخارجيين او لا اولى من الآخر فاذن هو الامتياز بسبب المحل الثاني وهو الذهن فاذا تخيل احد المربعين
الخياليين غير محل المربع الآخر والا امتنع ان يختص احدهما بعارض يميز دون الآخر وهذا المحل لا يكون محل الخلاف
جسمانيا فان قيل اليس يمكننا ان نتخيل مع الحجاب وقوفه بكونه يمينا ويسارا او نفرض العقل التمييز بين المربع الايمن والمربع
الايسر فنقول المربع الكلي امر لا يكون فيه العقل عند التيامن والتياسر ويكون ذلك بعرض حتى انه يمكن تعيين ذلك العرض وانا
في التخيل فالامتياز غير حاصل بالوضع لان المربع المعين الذي على الايمن لا يمكن ان نفرض فيه عارض حتى يصير هو بعينه
في الخيال امر بين الخط الفوق الثاني الصور الخيالية متساوية ومتباين النوع فقد يتفاوت في المقدار فيكون البعض
اصغر والبعض اكبر وذلك التفاوت اما ان يكون للمتخيل او للخيال والاول باطل لانا قد نتخيل ما ليس موجودا في الخارج فتعين الثاني
وهو ان يكون للصورة ... الثالث انه ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في شبح واحد ... حصل في مكان صح
واحد يمكننا ذلك في جزئين لو كان ذلك الا ان لا يتميزان في الوضع لكان لا فرق بين المتعذر والممكن فاذا الامر
متميزان في الوضع واحتجوا على ان الوهم قوة جسمانية بان قالوا لما ثبت كون الخيال جسمانيا وجب ان يكون الوهم الذي
لا يدرك الا ما يكون متعلقا بالصورة جسمانية كذلك ولنحقق تقرير هذا الكلام زيادة تقرير فنقول مدرك الوهم اما ان يكون
هو العداوة او صداقة هذا الشخص اما الاول فظاهر الفساد لانه امر كلي وكلامنا في المدركات الجزئية فبقي الثاني لكن المدرك
لصداقة هذا الشخص يجب ان يكون مدركا لهذا الشخص لان اضافة الصداقة الى الشخص المعين لتصديق بثبوت الصداقة
لذلك الشخص والتصديق يستدعي تصور الطرفين فاذا الوهم مدرك لهذه الصورة ولكن قد ثبت ان مدرك
هذه الصورة جسماني فالوهم ايضا جسماني واما ان القوة الشوقية لا جسمانية فلم ارهم على ذلك حجة خاصة واما
ان القوة المحركة جسمانية فلانها عبارة عن امر حاصل في الاعصاب والعضلات هو المسمى بالقدرة والمكنة ولا شك
في كونها جسمانية هذا مجموع ما يمكن ان يتمسك به في جعل هذه القوى جسمانية والجواب عما تمسكوا به اولا ان نقول ان
اكثر الناس يزعمون انهم يجدون ادراكاتهم الكلية وتعقلاتهم المجردة في جانب قلوبهم وما ذلك الا لانهم ... الا ان

محل هذه الادراكات الكلية هو القلب الذي فان كان لا يلزم ذلك فكذلك ما ذكرتموه والفيا فالعقل يبعد
عقولهم بعلم ان الحس المبصر هو العين ولا السامع هو الاذن ولا المتكلم هو الحنجرة بل الانسان هو المبصر السامع
والمتكلم حتى ان بعضهم اعتقدان هذا الجوهر الموصوف بهذه الصفات ثم لما خطر ببالهم ان الاعضاء والاجسام
موصوفة بهذه الصفات امتنع ان يكون الجسم كذلك ففي اعتقادهم فسكوا او نفوا الاحساس منهم النفس
فعلمنا ان الحس علم كثير الغلط مصروفة علما به فيها يل العلم البديهي فاما بيان العقل اعتبار في حصول الاطلاع
فقالوا انهما مصرفة او هي آلة الابصار فذلك غير معلوم بالضرورة والجواب عما تمسكوا به ثانيا هو قولهم الا
انه اوجب بعضوا اخل وذلك العقل فنقول لا نسلم ان يكون ذلك لاجل انصباغ القوة الفاعلة المتعلقة بالافعال
الى تلك الآلات فان علتها الشكل في الافعال لا في ذواتها وتعدد ذلك سقط الاستدلال والجواب عما
تمسكوا به ثالثا انه لم يلزم ان يكون جزئيات نفوس طلقة فنقول واي محال يلزم من ذلك ايضا فانا لا نقول
بان ادراك الجزئيات يكفي بقوة مجردة بل نمنع ان ذلك جائز وغيره جائز وفي الانسان ايضا
ان المدرك للكليات منه هو المدرك للجزئيات ثم ثبت ان مدرك الكليات مجرد فلزم حكمنا بان ذلك
ذلك ان مدرك الجزئيات مجرد والمتولي سائر الجزئيات مثل هذه الجزئية فلا جرم بقي الامر مشكوكا فيه والجواب عما
تمسكوا به رابعا ان النفس كيف يتخيل الشكل الكرة مع انه لا وضع لها ولا حيز فنقول الكم وان اكثرتم ادراكها فانا
لكنكم لا تنكرون ادراكها الكليات فاذا ادركت الكرة الكلية فلا بد ان يحصل منها صورة الشكل في هذه الاشكال
الذي ذكرتموه فان لم يلزم ذلك في كونها مدركة للكرة الكلية فكذلك لا يلزم في كونها مدركة للكرة الجزئية والجواب عما تمسكوا به خامسا من ان المبصر لو كان هو النفس لما اختلف حال الابصار بالقرب والبعد فنقول
النفس وان كانت هي المدركة عند المحققين لكن ادراكها موقوف على شرائط ومنها كون الآلة سليمة
والمرئي حاضرا عند الآلة لا بالقرب منها ولا بالبعد البعيد واذا كان ادراك النفس للمبصرات
موقوفا على حضورها عند هذه الآلات لا جرم اختلف الحال بالغيبة والحضور والجواب عما تمسكوا به سادسا من
الحجج بالمرتين فنقول انا نحيل الامور المنطبعة فاذا انطبع في الروح الخيالي الصورة الخيالية المساوية
فالذي يتخيل عليه اما ان لا ينطبع في الروح الخيالي او ينطبع فيه فان لم ينطبع في الروح الخيالي فقد بطل قولهم
ان التخيل لاجل هذا الانطباع وان انطبع فيه فقد انطبع فيه ما يساويه والمنطبع فيه يحصل عليه ويكون محل ما
يساويه ومحل ما ساويه ساويا والحاصل انا نميز بين القدر المساوي والقدر الفاضل وذلك ما ابطلنا
الصورتين الخياليتين في الانطباع في محل واحد فانه يمتنع ان نميز بينهما واذا كان كذلك لا يلزم من الانطباع تمكنا

للبعض

للبعض الطرفين في النفس ان الاثنين في الخيال ان متساويين في الآخر وعلى التجرية اذا انت رايت طاقتي العالم او شاهد المقدار ويكون مع
ذلك ما عدا المحال فان كانت صورة كل واحد منهما صورة في خزانة الروح الخيالي بل الخزانة العالم او انتم فيه
صورة الشيء الا لا تصور المعدوم بالصورة ولان الصور الحاصلة في الروح الخيالي لا يبقى ذلك وان لم يجب ان يكون لكل صورة جسمانية
محل في جدة الحيز انه لم يتم ذلك والوجه صور كثيرة وعنده ذلك يكون الغيض من الغيض فلا جرم ان الشيء يجب ان الصور
في النفس انه لا يخرج بعضها عن البعض ثم نقول لنا ان الخيال بل هو محل الخيال فلا بد ان يحصل في الخيال على الوجه المذكور
ثم هو اولى فيتميز بعضه عن بعض وذلك صورة في كل آلة موجودة فاذا الطبع في النفس صورة المربعات وكان لاحد المربعات
من الآخر ولو احتمل ذلك سقط الاستدلال ايضا فلو فرضنا المحال ان كل متباين فلا بد ان يتميز احدهما عن الآخر
انه يمتنع حصول كل في جسم او جسمان والجواب عما تمسكوا به سابعا وهو ان العضو الخيالي قد يتصور العظيم فصورة اخرى في جسمانية الحس
ذلك ان الحصول حال الحاصل في العظم والصغر فنقول انا نحن ننسب الخيال الصغير الى المعقول فلا جرم ذلك ان لا ينطبع
في الشيء الا ما يساويه وذلك يبطل اصول هذا الكلام ولو كان جاز ان ينطبع في الشيء العظيم مقدار ما لم يلزم من ذلك الخيال صغر
المقدار ليناقض الا يمكن ان يكون التفاوت في مقادير الصور الخيالية سبب التفاوت في مقادير قواعدها والجواب عما تمسكوا به ثامنا وهو
قولهم انه يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في محل جسم واحد فيلزم للامكان ان يحصلا في محل جسم واحد وذلك يقتضي ان يكون
محل الشيئين حصلين فنقول انا لا نسلم ان يتعقل حصول السواد والبياض معا في الامكان ان يتعقل حصولهما في محل واحد ثم لا يلزم ان
يكون محل الصورة المتعقلة من السواد مقابل المحل الصورة المتعقلة من البياض فلذلك ثبت وما الجواب عما تمسكوا به تاسعا من انه
لو كان الخيال جسمانيا لكان الوهم يجب ان يكون جسمانيا وكذلك الكلام فيما تمسكوا به عاشرا فهذا ما عندي في هذا الباب

الباب الخامس في بيان تجرد النفس الانسانية وحدوثها وبقائها وسائر احكامها وفيه اثنا عشر
الفصل الاول في بيان ان النفس الانسانية ليست بجسم ولا منطبعة في جسم وانما ذكرنا الدلائل المشهورة
فصل وهي اثنا عشر ثم ذكرنا اقوى الكلام ما هو اقوى عندنا وذلك حجتنا فالدليل الاول ان الانسان يمكنه ادراك الامور الكلية
اعني الامور التي لا يمتنع تعقل تصورها من وقوع الشركة فيها واذا ثبت انه ادرك الاشياء عبارة عن ارتسام صورة في المدرك
فمحل تلك الصور العقلية ان كان جسما فاما ان يكون الجسم منقسما او يكون غير منقسم والاول محال لان الشيء الذي لا ينقسم
محاله الا طرف يطلق النقطة فيمتنع ان يكون محلا للصور العقلية ويجب ان الاول النقطة اما ان يكون لها تميز عن المقدار
الذي هو نهاية فيه او لا يكون فان لم يكن امتنع حلول المعقولات فيها وحده ولكان النقطة طرفا في ماهي بالذات
نهاية فكذلك لا يجوز ان يكون لها طرف حال في ذلك فقد ثبت هذا المحال لانا او فرضنا خطين فيها نقطتيها
فرضنا خطا ما لان يكون المتوسط حاجزة للطرفين عن التماس فيكون النقطة منقسمة اضعف لا يكون منقسمة لاجل
النقطة

فلما ذكرنا في تعدد المرئي بالصورة الكلية ان كل متعدد فيها يتصور الخيال وان الامر الآخر لا يكون متعلقا بالجزئيات في الجواب فان الحد المربعين المحسوسين لكنه الصورة الاخرى من قرينة الصور في ذلك الجانب وتلك الصورة من غير العالم السماحة المربعين

لما كان الخيال جسمانيا كان الوهم المتعلق ايضا جسمانيا لتنزل عالم الخيال الاكبر ايضا

تجرد النفس الانسانية وحدوثها
الدليل الاول

وكم تقوم الدليل ... وهكذا في المقدار ... ما لو فرضنا في نهاية ... واما مثل ... التعقل ... لمقدار

فان سوى به الموس شرط التجرد عن المقارنة مساوى ... الانسان ... الصور

[illegible]

النفس لكن ... المتصلة ... البدن ...

[illegible]

~~بحيث لو ذهب العقل كل الاجزاء فرض في الجسم ... الاجزاء زائدة ولو ذهب الى غير النهاية وجب ان~~
لا يكون الجسم المتناهي متناهيا وان حصلت منه زائدة على الاجزاء كلها مساوي تلك الجملة وهو بعينها لو كانت جملته لكانت منقسمة فاما
ان كانت اجزاء العدم موعا فيها متعلق فلو فلو اما ان يكون متعلق بكل واحد من تلك الاجزاء او كل واحد العدم او اجزاء و
فان كان بكل لزم ان يكون جزء الشيء مساويا بالكل في جميع الوجوه وذلك محال وان كان بعض ذلك العدم فقد بينا ان الحقائق
لا تتعلق بها ولا بجزء والقايل ان يقول العشرية منه متحدة حاصل في الجميع المتألف من تلك الاحاد وتمثل تلك العشرية امور منقسمة فاذا
لم يجب انقسام العشرية بسبب انقسام محلها فكيف يلزم انقسام العلم بالعشرية بسبب انقسام ذلك المحل وبالجملة فان كانت العشرية
غير منقسمة جاز ان ينقسم العلم ويكون جزء العلم متعلقا بجزء العشرية وان كانت العشرية غير قابلة للقسمة مع ان محلها منقسم لا يلزم
من انقسام المحل انقسام الحال وذلك يتضح في اصل الحجة الثالثة ان الغرض من الكلام في الامور التي يستحيل عليها القسمة
مثل الباري تعالى والوحدة والنقطة مثل البسائط التي تتألف منها المركبات فان الحقائق اذا كانت مركبة فلا وجه لها
حتى تصورها ان كل كثير فالواحد فيها موجود فيه فحصول العلم المتعلق بها ان يكون منقسما فاما ان ينقسم كل واحد من اجزائه على اجزاء الجسم — السابعة
وذلك النقص تمام وهذا الوجه احسن الوجوه الثلثة والاعتراضات المذكورة على هذه الحجة اربعة امور احدها ان النقطة حلت
في الجسم ... فلم لا يجوز حلول العلم الذي لا ينقسم في الجسم ... انه لا ينقسم ... ان
حلت بشيء غير منقسم فقد ذكرتم ان الشيء الذي لا ينقسم ... النقطة حالة في النقطة ... وعلى ان الكلام في
النقطة الثانية كالكلام في النقطة الاولى الى غير النهاية فتنتفي الوحدة وارد فانها مع كونها ... الاشياء في طبع الكثرة
حالة في الجسم وكذلك الاضافة حالة في الجسم مع انها غير قابلة للانقسام فانه لا يعقل للابوة نصف وثلث وربع وكذلك
القوة الوهمية المدركة لعداوة الذئب ... ان يكون ...
اجزاء ... منقسما بالقوة ...
تحل ... الفصل الاول ... والذي هو محل العلم ... منقسم ... ان
يكون العلم منقسما ... فانه يلزم انقسام ... العلم ... لا انقسام
لا لزم بطل العلم ... النقطة ... ان ... كونها امر ... وجود ... على — بحث ما
معنى ان كان ذلك ... اذا سلمنا كونها امرا وجوديا ... النقطة عرض غير سار
في الجسم ... اجزاء الجسم ... النقطة واما العلم فقد بينا ان حقيقته ليست
مجرد اضافة فقط بل انما هو لحصول صورة مساوية لماهية المعلوم في العالم فيكون العلم صفة حقيقية ... ان يكون
... ان ... الوهم ...

فيستحيل ان يحصل العلم الاعلى والاسفل سواء كان العلم وصفا حقيقيا او حالة اضافية واما الوحدة فنعم لا يلزم ان الوحدة
الاتصالية وان كانت منافية للكثرة بالفعل ولكنها لا تنافي الكثرة بالفرض اما الصورة العقلية فهي لا تحتمل الكثرة
لا وجه الوهمية ايضا لما بينا ان تلك الاجزاء مع ان يكون مختلفة بالماهية فهي اذا تساوت في الماهية فاذا لحقتها
لم يجز لها ان يكون الشكل والمقدار فيكون الصورة العقلية ذات شكل ومقدار هذا خلف واما القسمة الوهمية فالوحدة الاتصالية هي
توجب انقسامها الى اجزاء متشابهة يكون كل واحد منها مخالفا للمجموع بسبب الشكل والمقدار فيكون الوحدة الاتصالية ذات شكل
ومقدار وليس كذلك محال ظهر الفرق واما الاضافة فالاكثرون يمنعون كونها امورا وجودية ثم ان سلم ذلك فالفرق بينها وبين
الصورة العقلية كونها عرضا غير سار واما الحكم الوهمي فعند قوم المدرك لها هو النفس ومن لم يقل بذلك يعلم انها
معنى غير مجردة فانها عداوة متعلقة بشخص معين وذلك الادراك جزئي وليس كلها منافية لما لا ينافي معنى مجرد على
المادة ولوازمها ... بالقوة فلا يجب ان ينقسم الصور العقلية بالفعل ... الجسم ... — الدليل الثاني
الاشارة ... فيها ... الصور العقلية بالفعل وقد ثبت ان جزء القدر يلزم منه محال لدليل التام
وهو حجة يقول الشيخ عليها في كتاب المباحثات في زعمهم ... في هذا الباب ... تم ان ...
من الاعتراضات عليها والشيخ اجاب عنها الا ان الاسولة والاجوبة كانت متفرقة ... واوردتها على الترتيب
الحجة يقول انه يمكننا ان نعقل ذواتنا وكل من عقل ذاتا فله ماهية ... ذاتنا ... اما ان
يكون تعقلنا لذواتنا لان صورة اخرى مساوية لذواتنا لحصل ... فان ... الاول
باطل لانه يفضي الى الجمع بين المثلين ... وكل ما ذاته حاضر لذاته كان ... فاذا القوة ...
نفسها ... القوة ... الاول
لانسلم انا نعقل ذواتنا ... ان ... التعقل هو ان يحصل للعاقل ماهية
المعقول ... ان ... كونها عاقلين لذواتنا ... ان ذواتنا حاضر لذواتنا فان الممكنات
بين ان لنا حقيقة وانا ... وسائط التعقل ... ان نعقل ذواتنا ...
حقيقة ذواتنا وان لم يكن ... كونها عاقلين لذواتنا الاعيان حصول حقيقة ذواتنا ...
بيان ذلك ... كونها عاقلين لذواتنا ويلزم منه ... الكلام بالتعقل والمشعور بل
بالادراك ... الادراك ... المدرك ... المدرك ... القدر ... — سؤال الاول
قال ... لا يجوز ان يكون ادراكنا ... ان ... حقيقة ذواتنا حاضرة لنا ...
بحصول ... ذواتنا ... ذلك ... حقيقة ... ولا ...

ذلك الاثر بهويته الجزئية فلا يكون قد حصل لها ذاتيا جزئيا قال المجيب قد سبق ان الادراك الحسي الا لتحقق حقيقته التي هي قول السائل
ان يحصل لها منه اثر شبيه بذلك الاثر اما ان يجعل الشعور بنفس الاثر او امر مغاير لذلك الاثر ما حاله فان كان بنفس ذلك
الاثر فنقول الشعور بذلك الاثر لا معنى له الا هو حصول ذلك الاثر مرادف ان يحصل لها اثره وان كان الشعور شيئا مغايرا فاما
ان يكون ذلك الشعور هو حصول ماهية الشيء او حصول ماهية غير ذلك الشيء فان كان غيره فيكون الشعور هو حصول ما ليس
ماهية الشيء ومعناه وان كان هو هو فيكون ماهية الذات فيكون محتاجا في ان يحصل لها ماهية لذاته الا ذلك
الاثر فيكون ماهية الذات غير موجودة الى ان يحصل لها ذلك الاثر فلا يكون الماهية متشابهة بل متكونة بهذا الحصول وان
كانت ماهية الذات يحصل لها بناء على الاخر من التجرد او نوع يحصل ما اعتبار نهاية التجرد من فيكون المعقول مع ذلك او نوع م
التجرد المتجدد وكلا منافيا اذا كان المعقول موجودا نفت الثابت الى الامر من سلمنا انا نعقل ذواتنا
ولكن لم قلتم بان كل من يعقل ذاته فهو ماهية تلك الذات في الكلية اذا يعقل الالة والمعقول الفعال وجب ان يحصل
لنا حقائقهما قال المجيب لا حاصل فيما نعقل الفعال ان المنشأ ان يعقله هو العقل الفعال من جهة النوع والطبيعة لا من جهة
الشخص لان احدهما جاء الحس الاخر تلك الالة والمعقول الفعال لا يغاير حقيقة النوع والماهية ولا تغاير فيها مم
بالعوارض اصلا فلا تغاير بالشخص فيكون هو هو بالشخص فيكون هو هو بالنوع اما العقل الفعال وما يعقل منه فهو هو
المعنى النسبي دون الشخص قال السائل فان ارتسم فيها صورة مساوية لماهية الالة فيكون ماهية الالة مقولة
على كثيرين بالعدد وهو محال قال المجيب البرهان انما قام على ان تلك الماهية لا تكون مقولة على كثيرين موجودين
في الخارج فاما على كثيرين في الذهن فلم يقم البرهان على بطلانه الاعتراض الثالث سلمنا ان من يعقل ذاته فانه يحصل
له ماهية المعقول لكن لم لا يجوز ان يحصل ماهية ذاتي في قوى الوهمية فيتوقى قوى الوهمية مهما كان القوة الوهمية
تشعر بالوهمية معلى الاكثر القوة العاقلة مقارنة لذاتها فانه بذاتها بل القوة الوهمية كما ان القوة
القوة الوهمية غير مقارنة لذاتها بل القوة العاقلة قال المجيب شعورك بنفسك ليس بشعور قواك او الالة بهويتكم
الشعور بها هو الشاعر وان صح منه شعورك بذاتك شعورك انك انت نفسك فتلك الذاتية للقوة العاقلة نفسك
نفسك وهو المطلوب وان كانت غير قائمة بنفسها بل بالجسم فنفسك اما ان تكون قائمة بذلك الجسم او لا تكون
فان لم تكن وجب ان لا تكون هناك شعور بذلك الجسم ولا ادراك بها بل يكون جسم ما كالحس ونحوه
كالحس وحلك وان كانت نفسك قائمة بذلك الجسم فذلك الجسم حصلت فيه نفسك وحصلت فيه تلك
القوة الشاعرة فيكون النفس وتلك القوة لا يكون النفس تلك القوة مدركة في ذاتها الا الماهية
القوة والنفس معا الغير وهو ذلك قال السائل اغراضا لهذا المقام لم لا يجوز ان يكون ادراكها لذاتي بحصول

وانت تقول ما كان ان ... قوة اور ... للقوة التي ... وهو المطلوب

ذاتي في شيء نسبته الى ذاتي كنسبة المرآة الى البصر قال المجيب الذي هو سطح فيه المرآة ان سلم ان في المرآة يحصل مرة ثانية ان
يحصل في الحدقة ذلك انما ان ينطبع صورة ذاتنا في تلك المرآة مرة اخرى ... الاعتراض الرابع لم لا يجوز
ان يكون ادراكنا لذاتنا بحصول صورة اخرى ذاتي في حال ... العقل ... اما ان العقل ... وهو ... الان لحصول
الحاصل ... بالقوة ... العقل ... النفس ... ذلك ذكرم
الوقت ... الحاصل ... صورتين او صورة واحدة فان كانت واحدة
... اذ الصورة الحاصلة في النفس واحدة ...
كان الحاصل صورتين فهو المطلوب ... اذا عقلت النفس ... عقلت ... واذا عقلت ...
... الاعتبار ... فرق بين النفس
المطلقة ... اذ هما كلية ...
نفسي واما النفس العامة ... العموم ... الاعراض ... القسم ...
باطل بيانه انا اذا قلنا موجود لذاته ... ان ذاته ... ان ذاته
ليست حاصلة ... وهو عبارة عن حصول
للعلوم ... مضاف الى ذاته ... الاضافة
يقتضي الاثنينية الوحدة ... المضاف والمضاف اليه ... الاخر او غيره ولا يمكن
نفي العام ... ان يكون المؤثر هو الاخر
او غيره ... ان يكون الشيء مؤثرا في نفسه ... حقيقة الذات
بينهما ... سواء كان ... من لوازم الماهية كما في
الالة والعقول ... الانواع ... الوجود ...
يكفي ... الاضافة ... القول ... الى ذلك الاعتراض
السادس المعارضة بادراك سائر الحيوانات ... ادراكها
لذواتها لانها تطلب الملائم وتهرب عن المنافر ... طلب الملائم ...
بملائمها ولا بها ... الملائم المطلق ... الملائم ... وذلك
فيكون البهيمة مدركة للكليات ... البهيمة ... المخصوص
فان العلم باضافة امر الى امر ... قال المجيب ان نفس الانسان تشعر بذاتها

ونفوس الحيوانات الاخر لا تشعر بذواتها بل بذواتها [illegible] ولا بما هي الالات [illegible] كالتي هي بحسبها اثر مجرد [illegible]
في الالات كالحواس الا دام فالتي الذي يدرك المعنى الجزئي الذي مع المحسوس [illegible] المحسوس هو الوهم من الحيوانات وهو
الذي يدرك النفس الحيوانات في ذواتها لكن ذلك الادراك لا يكون بذواتها ولا في الة [illegible] التي هي العقل [illegible] مرة
في الة وبعضها هي مدركة بحسب [illegible] الوهم قال السائل في البرهان على ان [illegible] الحيوانات قال
البحث لان كل القوة المدركة للكليات مدركة للقوة المدركة للكليات فاذا القوة المدركة للكليات يمكنها ان تدرك
ماهيته ذاتها مجردة عن جميع اللواحق الغريبة فاذا [illegible] الغريبة [illegible] واحد [illegible] ان [illegible]
لكل واحد منها [illegible] الامور حقيقة ذاتها والامور [illegible] الغريبة منها ويجوز ان [illegible]
حقيقة ذاتها وان كانت سائر الامور [illegible] وادراك الحيوانات لذواتها ليس على هذا الوجه [illegible] قال السائل [illegible]
لكنها ان [illegible] ذاتها [illegible] في الذهن وجب ان [illegible] ذلك الخارج [illegible] المنفصل [illegible] في اذا [illegible]
كان علمه الوجود الخارجي [illegible] مجردة [illegible] اذا ادركنا ذواتنا كلية مجردة [illegible]
وانه ذلك [illegible] اول الاعراضات [illegible] الكلام [illegible] بالمنفصل [illegible] للادراك
كيف كان [illegible] الان [illegible] ان كل ما يدرك شيئا فذلك المدرك كلما كان [illegible]
اذا ادرك ذاته [illegible] فاذا [illegible] الاحوال [illegible] وانه موجودة [illegible] مرة واحدة [illegible]
[illegible] وهذا [illegible] ان المدرك لذات [illegible] ان العقول المدرك لذات [illegible]
ان لم يكن [illegible] ذاته بل [illegible] فان كانت تلك القوة في [illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible] وقد [illegible] اولا [illegible] ان [illegible] يدرك ذاته لا [illegible]
فذلك [illegible] والغشاوة صورة ذاته فذلك [illegible] الا [illegible] القوة الوهمية مع كونها
[illegible] وجب ان يكون [illegible] الوهم [illegible] النفس [illegible] الاولى [illegible] حصول
تلك الصورة في الوهم [illegible] الى [illegible] وفي كتاب المباحثات [illegible] الاسولة المذكورة
[illegible] ذلك الكتاب [illegible] المباحثات [illegible] واعلم ان [illegible] على
هذه الحجة اعتراضات [illegible] ان [illegible] في باب العلم والمعلوم [illegible]
لم نورد هنا الدليل الثالث [illegible] القوة التي [illegible] تقوى على افعال غير متناهية [illegible] القوى الجسمانية كذلك
فلا شيء من القوى [illegible] الجسمانية [illegible] القوى [illegible] ادراك [illegible] مع انها احد الانواع
المذكورة للقوة الناطقة وبيان الكبرى [illegible] انما في اثبات ان القوى الجسمانية لا تقوى على افعال

بل نقول

ونها [illegible]

مختصر قول

المقصد الثاني [illegible] الاعتراض [illegible]

البيان الثالث

غير متناهية [illegible] ان القوة الجسمانية منقسمة بانقسام الجسم [illegible] على الحجة الاولى [illegible] بالوحدة
[illegible] والنقطة وحركات [illegible] الاضافة وسائر الاسولة التي اوردناها [illegible] على هذه الحجة اسولة
[illegible] القول [illegible] ان القوة الناطقة تقوى على ادراكات امور غير متناهية [illegible] لا ينتهي الى حد
لا تقوى بعد ذلك [illegible] ادراكات [illegible] ذلك [illegible] على ادراكات غير متناهية [illegible] الجسم لا ينتهي
في الانقسام [illegible] وهو قبل [illegible] ذلك [illegible] غير متناهية بالفعل [illegible]
[illegible] القوة [illegible] الانقسام [illegible] انها قوية على امور غير متناهية [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] على افعال غير متناهية [illegible] ان الادراك ليس [illegible] الا [illegible]
[illegible] الصورة المعقولة في النفس الناطقة فيكون ذلك انفعالا [illegible] تجوزون ان يكون [illegible] على
الفعالات غير متناهية والدليل عليه [illegible] والامحالة [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الفعالات غير متناهية [illegible] النفس [illegible] قوى جسمانية [illegible]
[illegible] غير متناهية [illegible] القوة الناطقة [illegible] على ادراك [illegible]
البرهان على ان القوى الجسمانية لا يمكن ان تكون كذلك [illegible] القوة الجسمانية [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الى [illegible] والاول [illegible] لان [illegible]
[illegible] ان [illegible] القوى الجسمانية [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] ابدا [illegible] كانت [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] ان [illegible] ادراك [illegible] المقدمات [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] تعالى ان [illegible] الحس المشترك [illegible] القوة المفكرة [illegible]
المشترك ليس [illegible] القوة المفكرة [illegible] القوة الوحدة [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] على الفعل [illegible] التركيب والتحليل [illegible]
على الانفعال [illegible] الصور [illegible] النفس بسيط والبسيط لا يكون [illegible] ان يكون
[illegible] ان [illegible] الحس المشترك مع كونه جسمانيا [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible] الثالث [illegible] النفوس الفلكية [illegible]
ان النفس الفلكية وان كانت جسمانية الا انها غير [illegible] الافعال [illegible] لها

حس م

الدليل الرابع

وان كانت مشابهة القوة الآلية لها بانها لا بد عليها من انوار العقل صارت غير مشابهة العاقل ان يقول انا قد بينا في باب
تناهي القوى الجسمانية ضعف هذا الجواب ولكنا نسلم هنا الوجه ونحو الجواب بطريق اخرى وهو ان ذلك غير جائز ان يكون القوة
الناطقة جسمانية لكنها لا تبقى بعيدة عن نور العقل الفعال [illegible] على الافعال الغير المتناهية الا بتلك الآلة لو كانت القوة العاقلة
منطبعة في جسم مثل القلب او الدماغ كانت اما ان تعقل دائما ذلك الجسم او لا تعقل فقط او تعقل وقتا دون وقت والاقسام
الثلثة باطلة فالقول بكونها منطبعة في الجسم باطل وبيان ذلك انه ان تعقل القوة العاقلة لذلك الجسم اما ان يكون لاجل ان
صورة تلك الآلة حاضرة عند القوة العاقلة او لاجل ان صورة اخرى من تلك الآلة تحصل في القوة العاقلة فان كان
الاول فالقوة العاقلة ان الممتنع ادراك تلك الآلة وادراكها انما هو لمقارنتها القوة العاقلة فاذا دامت الآلة مقارنة
للقوة العاقلة وجب ان تعقلها القوة العاقلة حتى تكون دائمة الادراك لتلك الآلة وان امتنع على القوة العاقلة ادراك
تلك الآلة وجب ان لا تدركها ابدا لما ثبت انه لو كان تعقل القوة العاقلة لتلك الآلة لاجل نفس مقارنة تلك الآلة لتلك
القوة وجب ان تعقلها دائما او لا تعقلها دائما وكلا القسمين باطل واما ان كان تعقل تلك القوة العاقلة لتلك الآلة
لاجل حصول صورة اخرى فهي مقارنة القوة العاقلة فالقوة العاقلة [illegible] ان كانت تلك الآلة والصورة الثانية في
القوة العاقلة فتكون الصورة الثانية لتلك الصورة حاصلة الآلة لان [illegible] التي يلزم منه الجمع بين المثلين وهو محال حاشية السلام
وان لم تكن القوة العاقلة [illegible] تلك الآلة مع تجرده عن الاجسام فذلك هو المطلوب فان قيل ان يقول انا قد بينا ان
ادراك الشيء ليس عبارة عن حصول المعقول للعاقل بل الادراك والعلم النسبة حالة اضافية وهي تحتاج الى حصول
صورة المعلوم في العالم وقد تحتاج ولكن العلم عرض الاحوال النسبية الاضافية واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان تكون
القوة العاقلة حالة في جسم حتى حصل بينها وبين ذلك الجسم تلك الاضافة المخصوصة حصل الادراك والا فلا والغرض
[illegible] تقتضي انه يكون جميع لوازم النفس معقولة لها دائما لانها لو تعقلت شيئا من لوازمها في حال دون حال
لكان تحصل لذلك اللازم [illegible] صورة ذلك اللازم عندها والا لكان ذلك اللازم [illegible] معقولا [illegible] مقتل
بل يكون تعقل النفس لذلك اللازم لاجل حصول صورة مساوية للازم النفس [illegible] الجمع بين المثلين
فظهر ان هذه الحجة تقتضي كون النفس عالمة بجميع لوازمها [illegible] وعوارضها ما دامت
العوارض حاضرة والا لكان علمها بتلك العوارض لاجل صورة مساوية لعوارضها [illegible] فذلك العارض
وصورته فيلزم جمع المثلين فظهر ان هذه الحجة تقتضي كون النفس عالمة بلوازمها ما دامت تلك العوارض موجودة
ولو كان كذلك لم يكن شيء من مجهولات النفس مطلوبا بالعلم [illegible] فثبت بهذه الحجة والفهم فالتكلف
[illegible]

فلما

الدليل الخامس

فلما كان الآلة [illegible] الجمع بين المثلين او اورد ذلك فنقول ان القوة الناطقة او [illegible] التناهي في
دون وقت [illegible] لاجل حصول صورة مساوية لانها تامة ان القوة الناطقة لو كانت في الجسم فهناك فيه [illegible]
في ذلك الجسم [illegible] صورة [illegible] كل واحد منها موضوع متساويان من الآخر لان احد المثلين محل القوة الناطقة
[illegible] النفس الانسانية [illegible] الانسانية الكلي
الذي يكون مشتركا بين الاشخاص الانسانية [illegible] المعقول مجرد [illegible] وضع معين وشكل معين وآلة
لما كان مشتركا بين الاشخاص [illegible] الاشكال المختلفة فظاهر ان هذه الصورة العقلية المجردة امر موجود
وقد ثبت ان المجردات والكليات [illegible] فاذا الموجود في [illegible] ان [illegible] والا لكون في الاول
محال [illegible] لكان [illegible] معين ووضع معين ومقدار معين وشكل معين [illegible] تلك الصورة عن ان تكون
مجردة وكل ذلك محال [illegible] الصورة [illegible] مجرد [illegible] ان قبول الصورة الكلية المعقولة الانسانية
[illegible] لم يكن [illegible] ان محلها يجب ان يكون مجردا وان كان [illegible]
محال [illegible] صورة [illegible] الاعيان [illegible] صورة
[illegible] في الاعيان [illegible] الاشخاص
[illegible] الصورة [illegible] الاشخاص [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] ذلك محال [illegible] الاشخاص الانسانية [illegible] النفس كان [illegible] في النفس
ذلك [illegible] ولو كان [illegible] الى النفس الانسانية [illegible] فكان [illegible] ذلك [illegible] معقول [illegible] المعنى [illegible] النوع
الصورة [illegible] ذلك [illegible] الصورة على [illegible] مشاهدة [illegible]
صورة [illegible] ذلك الانسان [illegible] الصورة [illegible] في العقل تلك الصورة [illegible]
تلك الصورة [illegible] الجسم مقدار معين وشكل معين وذلك [illegible] فلنا وكذلك الصورة
الى صورة النفس [illegible] صورة [illegible] فان كان ما يحصل الصورة [illegible]
[illegible] النفس [illegible] وان [illegible] ان [illegible] الصورة [illegible] النفس
[illegible] الاعتبار وان كان [illegible] النفس [illegible]
الصورة كلية [illegible] الصورة [illegible] باعتبار [illegible] لا اعتبار [illegible] وان كان
الاعتبار [illegible] مقدار محلها وشكل محلها [illegible] كونها كلية [illegible] فالصورة سواء كانت حالة في النفس او في

لما في الجسم من الشكل والمقدار ما يكون مانعا من كونها كلية فلكونه ما يحصل للصورة [illegible]

للجسم فهي لا يكون مشتركا فيهما لكل الوجوه فان وجد منهما التجرد منشأ من جزء الشركة فقد اجاز ان يكون وجد منهما مانع من جزء
الشركة ثم انهما يكون مشتركا فيهما باعتبار آخر وجاز ايضا ان يكون بجزء الصورة عند قيامهما بالجسم وان كان بعد زمانه
لكنهما عند الجسم ويحكي ما في جزء الشركة لكنهما باعتبار آخر يكون مشتركا فيهما وهو لا اعتبار لما ذكر رده الشك لكن
ان يحمل الجواب على الدليل السادس لو كانت القوة العاقلة جسمانية لضعفت في زمان الشيخوخة واما لكنها لا تضعف
زمان الشيخوخة واما فهي غير جسمانية وتنقيح نقيض التالي انعكاس الشكل الثالث كل العقل في الشيخ الاشياء
فهو قوة عاقلة وليس كل ما يعقل في الشيخ الا سيما فانه لكل عند الشيخوخة فليس كل قوة عاقلة كل عند الشيخوخة و
اعلم انه ليس الوجه صحيحة فقلنا ان الا يكون كل ما فيه يكمل اذا كان عقل ما لم يكمل في الشيخوخة وان كان
سائر المعقول يكمل والمطلوب قد صح فان كانت النفس محتاجة في ذاتها الى البدن كان اختلال البدن
موجبا لاختلال النفس لا محالة فيجب ان يختل البدن ويكون النفس سليمة اذا كانت النفس غنية في ذاتها عن
البدن لا يلزم ان يختل افعال النفس عند اختلال البدن ثم قد يجوز ان يكون سالما عند تقدم البدن عند اختلاله
بوقت ما من جانب اخرى ما وذلك مما يعرض للعارض الى ان سائر الاحوال كانت ما يعتبر من الاعراض من كثير ما
عن افعالها الخاصة بل يمنعها من حيث ان نفس الشركة لا يجوز ان يكون الفعل الذي ليس بالشركة موقوفا على الفعل الذي بالشركة
مثل انه قد يحتاج في اكتساب المعقولات اولا الى الاستعانة بالتخيلات التي يتحرك فيها فاذا استكمل فاذا استغنت عن
استعمال التخيلات الا ان في اعضاء التخيل كلما مما يغني عن فعلها اذا اعرض لها الانصراف عن المعقولات بسبب
انه قد تشغل عن افعالها الخاصة اذا عرض له ربما احتاج اليها في الابتداء ان جوهر نفس ضعف قال الشيخ لو يعطى شيئا
كثيرا مما ذكرنا في المزاج لكان حس مثل حس الشاب فالشيخوخة ضعف الآلات البدن بسبب السكر والاعياء فبطل
انا لكنا ان يتم فعلها على العقول ان عقلها عند ضعف البدن يتابع اليه الفساد والامتحان وان طرأت الآفة
في سائر القوى والافعال معقول الاعضاء الطرفية انما تطرأ الضعف والفساد لضعف يسبق الى المبادي ولو كانت
للمبادي مجرد لاضعفت الاطراف ولم يبطل قوتها فكان كل ما فيها هو المانع الثابت فيظهر من هذا انه لا يكمل ذلك
ولا ادراك له ولا اقتدار على الحال الصحيح او الاقرب الى الصحيح وذلك يحقق في نفسه وبه اوله فعال ما منه تفاوت ما يعطي فان
قيل ان بعض الامزجة او في بعض القوى يحصل ما انشأ الشيخ او في القوة العقلية كلما القوى فيه هذه القوة
فمقول مرادنا بالشيخ انما بر دو ميس الضعف وكل واحد منهما يوجد قبل الشيب ولا يكون لصاحبه من يد استعداد
وايضا فقد يوجد شيخ هو قوي من الشيء ليس الدليل على ان الغاية المنتهى لكمال العقل على انه لو كان
القوة العقلية قائمة في البدن لا يحال ان لا تضعف عند ضعف البدن وقد نجد واحدا ليس كذلك فالمقدم

حاصل الدليل السادس

شك

عادة الشاعر

مسلماه

مسلوب على ان ضعف البنية ليس يكون مما ما لا يقوم بالنسبة الى ما لا يقوم بالبنية فان قيل الشيخ يحفظ ويذكره
وحفظ المحفوظات دون حال يشك فيه ان هذه القوى جسمانية فنقول ليس الامر كما ذكرتموه فان ذكر الامور الماضية التي
هو في ذكره لها ليس الا اما يكون كذلك ان يكرر مذكوراته على وجه هو شيخ اكثر تكررا ما عليه وهو شاب
فيكون السبب الذي كون الحفظ اقوى من ما ثبت الا انما حفظ الاشياء التي يحفظها عند الشيخوخة فهو ضعيف فالشيخ لا في حفظ
الصور المحسوسات ولا في حفظ المعاني منها كالشباب ولان الشيخ اعلم ذلك في حفظ الشيخ التي الذي عند شيخوخته حفظ عند ما كان
صبيا او شابا فانه قد لا يحتاج الى تحفظ الشيء لا يتصور ما لا كان يحفظ ان قبل ذلك يجده ويذكره لما كان ضعف القوى
الاخرى فما العقل فليس الا القوة فيه ان الامور المحفوظة قد لا يحتاج اليها الى الشيخ التي حفظها لانه يتساوى فيها بالحفظ
عد وادي ذلك فان الشيخ يعرف ذلك حفظ الشباب او الصحيح واصح اشد استقصاء الاحوال المطيعة والشيخ في حفظ الشيء
او ريش ما يعني لمعاد وطهور فان قيل الشيخ ليس كما يوجد سليم العقل على الامور العقلية الكلية في من الغث رابا واوضح صورة
من الشباب الامور الجزئية الخيالية دالة للعقول ان خياله اسلم من خيال الشاب ومنه فنقول ان لا يكفي احدهما ان الآلة
الكونية انه يتعين بما هو مساو للمنقل الشابه والقوى لسبب قوله المسار عات فاما ان الآلة لم يكن الا بسرعة بل عقد
الكثر لان الا يحار ربما ادوام انه ليس يتصرف فيها الخيال والقوى الوهمية فيطلب ميسيه فيها الى العقل فيعين في طريق المحكمة للانسان
الواقعة الممكنة وطرق الاعتبار بها وان قيل لم لا يجوز ان يقال ان الشيخ قد استعاد في استعمال العقل ودره فصار
للآلة وان ضعفت الا ان كثرة ورسه بما ذكرنا ما كافي بنقصان الآلة ولذلك فان الشيخ المتدرب القوي في صناعة
واستعمال الحيوانات فيقول الدربة انما يجعل لها انه نزوحين احدهما ان ضيقة التحركات الصادرة بالارادة يختلف في
الخيال الشديد لكن وجه تكرار عند الوهم بحصر انشاء من الاعضاء يستعيد ذلك من تكميل لسعة واتيان التحريك وليس يمكن
ان يقال عراقي به المعقولات فان العقل لا يستعمل انه يعقل تحريكات للآلات وليس يحفظ في النفس مثال لها منها كما يحفظ
لهيات كمالية للعقل فالقدوم والكثرة ولا العينا لكن ان يقال المستحسن ما لا حفظ له وهي ما فيه فيعمله الا الاشتغال فانه
فاما وان سلمنا ان العقل لا يفعل في تحريكات مستعصية لذلك فان الصحيح الفطرة الاصلية يتمرن في العلوم
فيقف عليها على الاستواء وان كان بعض الناس يحتاج ان جرى من جهة النطق لمعاني الالفاظ من جهة معاودة الخيال
ومعاودة منه لتعقيبه الحال وذلك فيعقلوا القوى ذا ادى مدة واخف على الدليل السابع هو قريب مما تقدم ان
يقول من المعلوم ان الشيء الواحد بنسبة ما في واحد لا يكون سببا للكمال وسببا للنقصان وكثرة الافكار سبب
لثوران الحرارة المجففة للدماغ وسبب لكمال النفس في العقل لتحصيلها للقوة الى الفعل فلو كان موت البدن يقتضي
موت النفس لكانت الافكار التي هي سبب لنقصان البدن وهو ما منع انها سبب لكمال النفس تكون الشيء الواحد

جلائه

الدليل السابع

الدليل الثامن

النفس تكون غنية عن المحل

بسبب النقصان بشيء واحد بكماله وذلك محال فعلمنا ان النفس لا تموت بموت البدن فهي باقية في ذاتها عن البدن
والقائل ان يقول المحال هو ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء آخر سبب النقصان وكماله من وجه واحد في وقت
واحد فاما ان يكون ذلك في وقتين [illegible] فاي محال يلزم منه الدليل الثامن قالوا النفس غنية في افعالها
عن المحل وكل ما كان غنيا في فعله عن محل فهو في ذاته [illegible] فالنفس غنية عن المحل اما بيان ان النفس غنية في فعلها
عن المحل فبوجوه ثلثة الاول انها تدرك ذاتها [illegible] ويستحيل ان يكون بينها وبين ذاتها آلة في ادراك ذاتها
غنية عن الآلة الثاني انها تدرك ادراكها لذاتها [illegible] وذلك [illegible] الثالث انها تدرك الآلة التي هي لها
وليس بينها وبين الآلة آلة اخرى فثبت ان النفس غنية في افعالها عن الآلة والمحل وكلما كان كذلك في ذاته يكون
غنيا عن المحل لوجهين احدهما ان القوى الجسمانية لما كانت محتاجة في ذواتها الى محالها لا جرم تعذر عليها ادراك ذواتها
وادراك ادراكاتها وادراك آلاتها فلو كانت القوة العاقلة جسمانية فلو كانت القوة العاقلة جسمانية لتعذر عليها
ذلك الثاني منهما ان مصدر الفعل هو الذات فلو كانت الذات متعلقة في قوامها ووجودها بذلك المحل كان الفعل صادرا
من تلك الذات فيكون [illegible] المتعلقة بذلك الفعل [illegible] ذلك الفعل فيكون الفعل بمشاركة ذلك المحل وقد فرض
العاقلة — انه ليس كذلك فظهر ان النفس غنية عن المادة والقائل ان يقول لم قلتم ان القوة لما كانت [illegible] هي المدركة لذاتها
ولادراكاتها ولآلاتها وجب ان لا تكون جسمانية فان قيل لم ان القوى الحسية لما كانت جسمانية تعذر عليها ذلك فالقوة
العاقلة لو كانت جسمانية لتعذر عليها ذلك فنقول لم قلتم ان تلك القوى انما تعذر عليها هذه الادراكات
لكونها جسمانية وهل هذا الا ضرب من التمثيلات التي [illegible] في المنطق واما قولهم ما لا يتوقف اقتضاؤه
لآثاره على محل لا يتوقف ذاته على المحل فنقول اليس ان الصور والاعراض محتاجة الى محالها وليس احتياجها الى
محالها الا لمجرد ذواتها ثم لا يلزم من استقلالها باقتضاء ذلك [illegible] استغناؤها في ذواتها عن تلك المحال فعلمنا
انه لا يلزم من كون الشيء مستقلا باقتضاء حكم من الاحكام ان يكون مستغنيا في ذاته عن المحل بل نقول ان جميع الآثار
الصادرة عن الاجسام مبادئها قوى واعراض موجودة في تلك الاجسام ليس لمحال تلك القوى مدخل في
اقتضاء تلك الآثار لان محالها اجسام والاجسام [illegible] ان يكون لها اثر في هذه الاحكام المخصوصة
فعلمنا ان المستقل باقتضاء تلك الاحكام [illegible] الدليل التاسع قالوا القوى الجسمانية
تكل بكثرة الافعال ولا تقوى على القوي بعد الضعيف [illegible] الافعال
[illegible] من مواد [illegible] بسبب ذلك [illegible] القوة العقلية فانها لا تضعف بكثرة الافعال
وتقوى على القوي بعد الضعيف [illegible] فثبت ان القوة العاقلة ليست جسمانية ثم انها تقوى على كل

من تلك الاعراض وحدها لا يلزم من ان [illegible] باقتضاء تلك الاحكام

الدليل التاسع

[illegible]

الدليل العاشر

الدليل الحادي عشر

الدليل الثاني عشر

جزو من الفلك جزو من الهواء والقائم بجزو آخر فقد حصلنا جماعت ان عموم الطرفين صدان ولو انفصلنا لكفى الحز

لم لا يجوز ان يكون المحرك كذلك فحينئذ وان كان جسما الا انه فيه قائم بعدد اجزاء علم يتحال وذلك العرفت ان العموم

بالجزو بالآخر منه جميل ايضا فهذا الكلام منقوض بالشهوة والغضب والقوة الوهمية فانه يستحيل ان يكون الانسان

الواحد مشتهيا لشي وغافلا عنه في وقت واحد وان يكون حاكما على الشخص الواحد بانه عدو وبانه صديق في

واحد مع ان القوة الشوقية والقوة الوهمية عندكم جسمانيتان ممتدة حالة وجوابه الدلالة على اثبات

تجرد النفس فلم يقتضيا شيئا منها والذي نعول عليه في اثبات هذا المطلوب هو ان كل عاقل يجد من نفسه انه هو الذي

كان قبل ذلك فهو اما ان يكون جسما واما ان يكون قائما بالجسم واما ان لا يكون جسما ولا قائما بالجسم والاول باطل لما ذكر

بطلان ان الانسان قد يكون على هويته عند فوات كثير من الاعضاء الظاهرة والباطنة والثاني باطل لان

القائم بالجسم ان تبدل عند تبدل الجسم لاستحالة انتقال الاعراض من محل الى محل لزم ان لا يجد الانسان من نفسه انه هو

الذي كان موجودا قبل ذلك وقد كان هذا الوجه الثالث وهو ان هوية الانسان ليست جسما ولا جسمانيا

فهو جوهر مجرد وذلك هو المطلوب فان قيل فما تقولون في سائر الحيوانات ... عند اهل العقل

... التي كانت موجودة قبل ذلك ... ان يكون ... فلعل النفوس

[illegible]

ساهدناه الآن هو الذي شاهدناه قبل

فان قيل ... مع ان ذلك ... الآن هو الذي ادركه الآن هو الذي لطفه العلف قبل

ذلك والجواب الاول ان نقول ان عنيت بقولك المتناول هو البشرة والذائق هو اللسان ان محل عرق الاذى

هو البشرة ومحل محاسة الطعوم هو اللسان فهو حق وان عنيت به ان المدرك للالم والطعوم هو البشرة واللسان فقد

بينا انه ليس الامر كذلك كيف ونحن نعلم بالضرورة ان المتالم هو الانسان لا عضو من الاعضاء وكذلك

الموضع الجاذب هو الانسان لا اللعدة والمبصر هو الانسان لا العين على ما سبق تقريره والجواب الثاني

هو انه لو كان الانسان هو هذه البنية ... ان الشخص الذي رايناه اولا هو الذي رايناه ثانيا فنقول

ان هذا الظاهر على الذي يزعمون ان الانسان هو البنية المخصوصة ... لانه ليس ... في قدرة الله تعالى

ان يخلق انسانا مثل ... كيف يمكن ان نجزم بان الذي شاهدناه ثانيا

هو الذي شاهدناه اولا ... الذي ...

حتى يكون ... ذلك ... العلم ...

... ان هذا المشاهد هو ... الى زيد

نحن ان هذا المشاهد ... الذي شاهدناه ... اذا اشير الى زيد

فكيف نعلم ان المشاهد ثانيا هو المشاهد اولا ... النفس ... اخرى وان كان

بانه هو ... ان ... مع ... اجزاء ... انه قد ... بعد ما كان

... بعد ما كان ... الغذاء ... اجزاء

كانت مضمومة ... ان هذا المحال ... بان الذي

شاهدناه الآن هو الذي شاهدناه قبل

الفصل الثاني في كيفية تعلق النفس بالبدن

الشي قد يكون متعلقا بغيره تعلقا لو فارقه بطل مثل تعلق الاعراض والصور المادية بمحالها وقد يكون التعلق

ضعيفا يسهل زواله بادنى سبب مع بقاء المتعلق مثل تعلق الاجسام باماكنها التي يسهل تركها عنها وتعلق

النفوس بالابدان ليس في القوة كالقسم الاول ولا في الضعف كالقسم الثاني اما انه ليس كالقسم الاول فلانا بينا

انها مجردة الذات غنية عن المحل فيها واما انه ليس كالقسم الثاني فلانه كان يجب ان يمكن الانسان مفارقة

البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة الى امر آخر وظاهر ان النفس تحب البدن وتكره مفارقته ولا تمل

مع طول الصحبة فتعلق النفس بالبدن تعلق العاشق بالمعشوق حتى انه لا ينقطع ذلك التعلق ما دام البدن

مستعدا لان يتعلق النفس وكيف لا الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في افعالها المختلفة ووجب ان النفوس البشرية متفقة في النوع وجب ان يكون كلها في مبادي خلقتها خالية عن الصفات الفاضلة والردية واذا كان كذلك فمن الواجب ان يعطي النفس الآلات بعينها على اكتساب الكمالات ومن الواجب ان يكون تلك الآلات مختلفة وان يكون بعضها مختصا بآلة فعل خاص من الافعال فتختلف الادراكات كلها على النفس ومختلط البعض بالبعض ولم يحصل منها الاتيان بما ليس الكمال ولما اختلفت الآلات لاجل النفس لو احاولت الابصار التفت الى العين فتقوى على الابصار التام ولو احاولت السماع التفتت الى الاذن فهو مشتمل على السماع التام وكذا القول في سائر الافعال وسائر القوى فظهر ان تعلق النفس بالبدن تعلق التدبير والتصرف وهو قوي من تعلق العاشق بالمعشوق

في ان النفوس البشرية هل بعضها مخالفة للبعض بالماهية **الفصل الثالث** ولازم الشيخ ان النفوس البشرية كلها متحدة في النوع ولم يرد على الدعوى وما ذكره في حججها شيئا صحيحا المعتبر انكر اتحادها في النوع وطول فيه واعترف بعد التطويل انه لم يجد على صحيح مطلوبه حجة ونحن نذكر اقصى ما يمكن ان يقال فيه ثم نذكر ما يدل على اتحادها في النوع فنقول الحجة في ذلك امور الاول النفوس البشرية مشتركة في كونها نفوسا بشرية فلو انفصل بعضها عن البعض لامر مقوم ذاتي بعد اشتراكها في كونها نفوسا لزم تركيبها فيلزم كونها جسمانية انتهى اما الحجة الثانية صفات النفوس البشرية وجدناها منحصرة في نوعين الادراك والتحريك والادراك مشترك ومنه جزئي وجدنا النفوس متساوية في محل هذه الصفات وعلمها ان الكل وان اختلفوا في الذكاء والبلادة الا انهم باسرهم مشتركون في الاوليات اعني انه اذا ... على ذلك منهم منهون مثلا المتناهي في البلادة لو عرف معنى قولك الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فانه لا بد ان يعرف ذلك ويعود حين واذا ذكرت له معنى الدائرة والشكل فانه يحكم بشانه كذا فانه لا بد ان يحضر ذلك وان كان يحتاج الى ابطال انفتات الخاطر ومتى عرف ذلك امكن ان يعرف الشكل الاول من اقليدس وهكذا الكلام في جميع دقائق العلوم فصح ان الكل مشتركون في محل العلم بالمعلومات فهم مشتركون في محل التخلق بكل الاخلاق فان الغضوب اذا تكلف الصبر مرات فانه يقل غضبه وكذلك القول في جميع الاخلاق واذا ثبت ذلك فنقول كون النفس قابلة للعلوم لازم من لوازم النفس ويكون دائما مادام النفس فاذا علمنا ان النفس البليد يمكنها ان يتصور ماهية حال من الاحوال وصفات امكان حصول ذلك التصور حاصل لتلك النفس دائما واذا كان كذلك علمنا ان البليد لما تصور علم ادراك تلك الماهية فلينبغي ذلك الآن حجب عن نفسه لا نقبل ادراك تلك الماهية بل ذلك التعذر لا بد ان يكون لامور خارجة عن ذاته فثبت ان النفوس كلها

النفوس البشرية هل بعضها مخالفة للبعض او لا

واجناس

متساوية في محل ادراك الماهيات وقد ثبت ان التصور لماهية التصور لازم لماهيتها وحكم ثبوت ذلك اللزوم لماهية وان كانت النفوس كلها متساوية في محل ادراك الماهيات وادراك الماهيات يلزمها بل كل اللزوم ثبوت بعضها للبعض وسلب بعضها عن البعض فجميع النفوس مشتركة في قبول جميع هذه الاحكام فهي مشتركة في محل هذه الاحكام فثبت ان النفوس مشتركة في محل الادراكات فهذا الطريق ظهر انها مشتركة في التحريك لان النفوس في القوة الحلم علوم ان يصير حليما وان كان بعد حين فثبت ان النفوس متساوية في محل القضايا بالافعال الادراكية والتحريكية فنقول ان يكون متساوية مطلقا الا ان لا تعقل من صفات النفوس الا كونها مدركة محركة بالارادة وقد بينا تساويها فيهما اعني في الاستعداد وفي جميع صفاتها المعنوية فظهر من بعد ذلك ان حصولها في صفات غير معقولة ... بهذا الباب انه لم يقدر الا ... الثالث ... ان كل ... لا بد ان يكون ... وذلك ... النفوس ... مشترك ... ان يكون ... الفصل ... في الاخلاق ... البدنية ... المتساوين في المزاج وفي السادات الخارجة قد يختلفان في الاخلاق ... العفة والفجور ... الاسباب الخارجة ... الاخلاق ... فيما ذكرنا ... والنفوس ... المزاج ... ولو كان ذلك للمزاج لاختلف ... في انه يجب ان يكون لكل شخص من الناس ... **الفصل الرابع** نفس على حدة وعلم ان الاقسام الممكنة في ذلك ثلثة لانها اما ان يجب ان تكثر النفوس بحسب تكثر الابدان واما ان تكثر النفوس مع وحدة الابدان واما ان تكثر الابدان مع وحدة النفس والقسم الاول هو الحق والثاني باطل لان

[illegible]

حدوث النفوس البشرية

الا انه ليس كذلك بل النفس كل انسان بحدوده [illegible] واحدة ذاتها لان الثالث باطل بالضرورة فانه لو تعلقت النفس الواحدة بالابدان الكثيرة لزم ان يكون معلوم احدهما معلوم الآخر ومجهول احدهما مجهول الآخر وليس كذلك واعلم ان هذه الحجة تدل على كل انسان يعلم احدهما ما لا يعلم الآخر فان [illegible] منهما [illegible] فانا لو فرضنا لم لا يجوز وجود انسانين يتعلق بهما نفس واحدة ويكون كل ما [illegible] احدهما معلوما للآخر لا محالة ويكون مجهولا لآخر فهذه الحجة لا تبطل ذلك

الفصل الخامس

في حدوث النفوس البشرية ذهب قوم من القدماء الى قدم النفس واحتج ابطلة امور اما ان كل ما يحدث فلا بد له من مادة تكون سببا لان يصير اولى بالوجود بعد ان كان اولى بالعدم فلو كانت النفوس حادثة لكانت مادية لكن التالي باطل فالمقدم مثله وثانيها ان النفوس لو كانت حادثة لكان حدوثها بحدوث الابدان لكن الابدان الماضية غير متناهية فالنفوس الماضية غير متناهية لكن النفوس بالاتفاق باقية بعد مفارقة الابدان فالنفوس الحاصلة في هذا الوقت غير متناهية لكن ذلك محال لكونها قابلة للزيادة والنقصان ثالثها ان كان كذلك فهو متناه فاذا النفوس الموجودة الان متناهية فاذا ليس حدوث الابدان علة لحدوث النفس فاذا لم يكن حدوثها علة لحدوثها تحقق انها لم تحدث حادثة في الازل وثالثها انها لو لم يكن ابدية لكانت كل كائن فاسد لكنها ابدية فهي ازلية ثم المتاخرون القائلون بقدم النفوس اختلفوا فمنهم من يحيل تعطلها وعلم تعلقها ببدن الا انها كانت متعلقة ببدن ما ثم منهم من جوز كونها متعطلة ببدن ثم انها تنتقل منه ببدن آخر والاولون هم القائلون بالتناسخ فمنهم من لا يجوز الانتقال الا الى نوعه فلا تتعلق النفس الانسانية الا ببدن انساني ومنهم من يجوز انتقال النفس الانسانية الى سائر الابدان الحيوانية ثم منهم من توقف ودام التردد ومنهم من التجرد وذلك من النفوس لو انتهت الى غاياتها في الكمال لم تتعلق بالابدان فتبقى في النفس [illegible] من ضعف الابدان كصورة القردة والذئاب والخنازير تنتقل الى الاقوى فالاقوى الى ان تصل الى [illegible] الصورى في النشأة مشترك البدن و[illegible] منتهى بالغاية السعادة فيكون قد عادت القصوى ثم انها لا تزال تتردد الى ان تصل الى اقصى غاياتها واما ارسطو ومتبعوه فقد اتفقوا على حدوث النفس الانسانية واستدل على ذلك ان النفوس لو كانت موجودة قبل البدن فاما ان كانت واحدة او كثيرة فان كانت واحدة فاما ان تتكثر عند التعلق بالابدان او لا تتكثر فان لم تتكثر كانت النفس الواحدة نفسا لكل بدن ولو كان كذلك لكان ما علمه انسان علمه كل انسان وما جهله انسان جهله كل انسان وذلك ظاهر البطلان وان تكثرت عند التعلق فيكون الشيء الذي ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهو محال وان كانت قبل البدن متكثرة فلا بد ان يتميز كل واحد منها عن صاحبه اما بالماهية او بلوازمها او بعوارضها والاول والثاني باطل لان النفوس الانسانية واحدة بالنوع متساوية في جميع افرادها في جميع الذاتيات ولوازمها

فنقول

الكمالات

وليس لاحد ان يقول ما قال الشيخ في الجواب عن ذلك من انهما وان لم يكن بينهما تغاير في
الا ان لكل واحدة منهما شعورا بهويتها التي هي هي وذلك الشعور غير حاصل للنفس الاخرى
لانا نقول شعور النفس بانيتها هو نفس انيتها على ما ثبت في باب العلم فلو اختلفتا في
الشعور الذي بانيتهما لكانتا مختلفتين بذاتيهما وذلك يبطل اصل الحجة وايضا فان كان هذا القدر
في حصول الامتياز فلم لا يجوز ان يحصل الامتياز بهذا القدر قبل التعلق بالابدان وليس لاحد
ان يقول الشعور بانفسها عارض عرض لها بسبب التعلق بالابدان وذلك لانا بينا ان
التعقل على ان ادراك الشيء لذاته وادراكه لادراكه لذاته وادراكه لآلاته وليس مشاركا للآلات
وهذا هو الذي جعلوه حجة على استغناء النفس عن البدن فثبت ان ليس ادراكها لذاتها بسبب
واذا كان كذلك فيجوز ان حصول الامتياز قبل التعلق بالابدان بسبب ذلك والجواب قولهم
لم لا يجوز ان يكون واحدة قبل التعلق بالابدان ثم يصير كثيرا بعد ذلك فنقول لان كل ما انقسم وجب
ان يكون جزؤه مخالفا لكله ضرورة ان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره فتلك المخالفة ان كانت
بالماهية ولوازمها وجب ان يكون كل واحد من الاجزاء مخالفا للاخر في الماهية فتكون تلك الاجزاء
قد كانت متميزة ابدا وكانت موجودة قبل التعلق بالبدن فهذه الامور المتعلقة بالابدان
ان كانت متميزة قبل التعلق بها وان كانت المخالفة لا بالماهية ولوازمها فلابد وان يكون الجزء اصغر
مقدارا من الكل لانه لو لم يكن كذلك لم يكن احدهما بان يكون جزءا للاخر اولى من العكس فثبت ان كل
واحد قابل للانقسام فلابد وان يكون ذا مقدار ثم لنا ان نقول السبب الموجود يمكن ان ينقسم بعد وحدته
لكن تعينات تلك الاجزاء انما يحدث بعد الانقسام الحاصل بعد التعلق بالابدان
فيكون كل واحد من تلك الاجزاء بعد التعلق بالبدن حادثا فيكون كل واحد من تلك النفوس
من حيث هي هي حادثة والكثرة قولهم لم قلتم ان النفوس لا يجوز ان تمتاز بالصفات
المقومة فنقول هب ان الامر كما قلتم الا انا نعرف بالبديهة ان كل نوع من انواع
النفوس فانها مقولة على اشخاص عدة لا بالضرورة فانا نعلم انه ليس يجب
ان يكون كل انسان مخالفا لجميع الناس في الماهية فاذا وجد لكل نوع من انواع النفوس
شخصان فقد تمت الحجة قولهم هذه الحجة تبتني على ابطال التناسخ فنقول
ليس الامر كذلك لانا اذا وجدنا من النوع الواحد شخصين علمنا ان ذلك التشخص
ليس معلولا لتلك الماهية لان كل ما كان تشخصه معلول الماهية كان نوعه في شخصه

في

ادراكها

فلما لم يكن كذلك علمنا ان التشخص ليس من لوازم الماهية فهو اذن لعلة خارجة
وقد عرفت ان تلك العلة هي المادة ومادة النفس هو البدن فاذن التشخص النفس
لا يكون الا مع البدن فلا يكون لها تشخص قبل ذلك بالبدن ولم يوجد
قبل ذلك وبهذا يظهر ان كل ما كان نوعه محمولا على اشخاص كثيرة فالعقل
غير لازم ولكن يكون محدثا فظهر من هذا انه لا يلزم ان تكون النفس متحدة بالنوع حادثة
مع حدوثها وانه لا يحتاج في ذلك الى ابطال القول بالتناسخ فظهر
ان هذه الحجة غير مبتنية على ابطال التناسخ بل الامر بالعكس الحجة الدالة على ابطال
التناسخ على القول بالحدوث بيان ذلك قولهم لم لا يجوز ان يحصل امتياز
بعض النفوس عن بعض بسبب عوارض كل واحد منها بعد الاول
او قبل فنقول لان النفس عند ما حكم بعض تلك الامور علة معينة
وتلك العلة لا يمكن ان يكون حاصلة فيها موقوفا على امتيازها عن غيرها
فلو توقف ذلك الامتياز على حصول تلك الحال لزم الدور فان
تلك العلة امور عائدة الى القابل وذلك هو الذي يقتضي ان الشيء انما
يكون للقابل وقبل البدن لا قابل فلا شيء واما المحاربة فالجواب عنها ان النفوس
الهيولانية لا يمكن بعضها بعضها عن بعض بسبب تعلقها بالقابل النفس
ثم انه يلزم من ذلك ان كل واحد من تلك النفوس شعورا بذاتها الخاصة
وقد بينا ان الشعور بالذات حالة زائدة على وان لم يكن ذلك الشعور عرضا
فلا جرم تقع الاشتراك فلا يحصل الامتياز لا بد وان يحصل اولا بسبب آخر
حتى يحصل لكل واحد من الاشخاص شعور بذاته الخاصة وذلك السبب في
النفوس الهيولانية تعلقها بالابدان واما النفوس التي قبل الابدان فلو فرضت
كان لها امر آخر سوى الشعور وقد دللنا على ان ليس هناك شيء فلا جرم
استحال حصول التميز فظهر الفرق بينهما انما يمكن ان يحتمل في طريق هذه الحجة
الحجة الدالة على الحدوث وذكر صاحب المعتبر فقال لو كانت النفوس
موجودة قبل البدن لكانت اما متعلقة بابدان اخر او غير متعلقة
بالابدان اصلا ولا يمكن ان تكون متعلقة بابدان اخر لان ذلك قول بالتناسخ

لان حلوله فيها م

تكثرت

ثم ان ابطل التناسخ بالدليل الذي ذكره المتكلمون من انه لو كانت
في بدن آخر لكنا نعلم الآن شيئا من تلك الاحوال الماضية
ونتذكر انا كنا في بدن آخر على حال اخرى فلما لم نتذكر علمنا انا ما كنا
موجودين في بدن آخر وابطل لا لكونه متعلقا ببدن آخر لانه لا يكون
معطلا ولا معطل في الطبيعة وهذه الحجة بجميع مقدماتها ضعيفة
جدا فاما احتجاج اصحاب القدم من ان النفس لو كانت حادثة
لكانت مادية فنقول لم لا يجوز ان تكون مادية لكن تكون حدوثها موقوفا
على حدوث البدن فالامر كذلك وان عنيت انها منطبعة في البدن
فليس كذلك فلم قلت انه لو توقف حدوثها على حدوث البدن
وجب ان تكون منطبعة في البدن وقولهم لو كانت حادثة لكانت
فاسدة الآن النفوس غير متناهية بالعدد فنقول والامر كذلك
واستدلالهم على تناهيها باحتمال الزيادة والنقصان فقد
بين الكلام عنه في باب تناهي الابعاد وقولهم لو لم تكن
ازلية لم تكن ابدية فضعيف لا حجة على صحتها فلا نحكم بصحتها

فلا يمكن وقوع الامتياز بينهما الا بالعوارض وحدوثها انما يكون بسبب المادة ومادة النفس هي البدن فاذا لا مادة فلا يمكن ان
يكون هناك عوارض مختلفة بسبب انقسام وجود النفس [illegible] الالة [illegible] الكثرة فاذا انقسم وجود النفس [illegible]
والعوارض [illegible] هذه الحجة [illegible] الاول لم لا يجوز ان يقال انها كانت قبل الابدان واحدة ثم تكثرت ليس لقائل ان يقول لو
كانت واحدة لكان مع ذلك قابلا للانقسام كانت بعد ذلك القابلية [illegible] مسلم ان كل ما وحدته
القابلية فانه واحد قابل للانقسام لكن ليس مسلم ان كل واحد قابل للانقسام فوحدته القابلية لان الموجبة الكلية لا
تنعكس كنفسها [illegible] ان النفوس كانت متكثرة قبل الابدان لكن لم قلتم [illegible] واحد منهما [illegible] ولانه لو
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قبل البدن [illegible] فنقول لم لا يجوز ان يكون النفس المتعلقة ببدن
قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر وكذلك قبل كل بدن آخر الى غير النهاية [illegible] الا بابطال التناسخ
فاذا الحجة المذكورة في حدوث الارواح مبنية على ابطال التناسخ ثم ان الحكماء بنوا ابطال التناسخ على حدوث الارواح
فانهم قالوا بعد الفراغ من ذكر الدليل على حدوث النفوس انا اذا اثبتنا حدوث النفوس فلا بد ان يكون لحدوثها سبب وذلك
هو حدوث البدن فتعلقت به فيمتنع سبيل التناسخ وذلك ان حدوث البدن [illegible] لان لو تعلقت
من المبادي المفارقة نفس اخرى يلزم اجتماع نفسين في بدن واحد وذلك باطل فهذا هو حجتهم على ابطال التناسخ
وذلك دور [illegible] ثم ان صاحب المعتبر لما ذكر هذا السؤال [illegible] العظيم [illegible] سلمنا ان النفس المتعلقة ببدن
ما كانت متعلقة قبل ذلك ببدن آخر لكن لم لا يجوز ان يكون قبل ذلك موجودة [illegible] كانت متميزة عن سائر
النفوس ثم يكون كل واحد [illegible] الى الابد [illegible] ان النفوس بعد المفارقة لا يكون تميزها
بالمادة ولوازمها وانما يكون بالعوارض لكن النفوس [illegible] التي تكتسب سائر العوارض اذا فارقت الابدان
لا يكون [illegible] فان كان هذا العدد في دفع التناسخ
فليكن [illegible] وذلك [illegible] بان متغايرة **الفصل السادس** في ابطال التناسخ قد
وجد [illegible] الاول [illegible] حدوث النفوس [illegible] وان [illegible] ولا بد ان يكون
حدوث تلك الحوادث [illegible] موقوفا على حدوث استعدادات القوابل التي [illegible] النفس هو البدن فاذا احدث

وفعل البنيه

ساعة على البنيه

فاذا احدث البدن

النفس [illegible]

[illegible]

ابطال التناسخ

النفوس [illegible] القديمة متوقف على حدوث الامزجة الصالحة لقبولها فاذا حدث المزاج المستعد [illegible] لان يحصل من

العلل الاولى نفس [illegible] فاذا حدث البدن وقدرنا ان النفس تتعلق به على سبيل التناسخ [illegible] وان يحدث نفس اخرى على ما

بيناه فيلزم ان يكون للبدن نفسان وذلك باطل بما مضى [illegible] ان يقال ان النفس التناسخية [illegible] حدوث

النفس الاخرى اذ ليس احدهما [illegible] اولى من الاخر [illegible] البدن [illegible]

[illegible]

النفس لا تموت بموت البدن

الفصل السابع

في ان النفس [illegible] بموت البدن [illegible]

[illegible]

لكون [illegible] ومحال ان يكون البدن [illegible] ان النفس مجردة و[illegible] المادة ومحال ان يكون البدن

[illegible] فان الامر اولى ان يكون بالعكس [illegible] بين البدن والنفس علاقة واجبة الثبوت [illegible]

[illegible]

الفساد على النفس محال

الفصل الثامن

في ان الفساد على النفس محال [illegible]

[illegible]

المسبب

[illegible]

عسلمه يتوقع الف ادم — والذي فيه امكان الفساد فاذا ذلك تخص مادة النفس فيكون للنفس مادة فنقل الكلام الى تلك المادة فان صح عليها
الفساد احتاجت الى مادة اخرى ولزم التسلسل وان انقطع التسلسل فوجدت مما لا يصح عليه العدم وهي جزء
النفس والنفس لا ينافي مقارنة الصورة العقلية ولا يكون الهيولى ذات وضع وحيز والا كانت النفس منافية لمقارنة
الصورة العقلية لكانت ذات وضع وحيز واذا كان ذلك الجزء النفس التي هي جزء عنه فاذن هو دائر الوضع
فالاصول العقلية كان ذلك الجزء هو نفس فالنفس لا يصح عليها العدم فان قيل اليس انما مادة يوجد فيها قوة — قوه ٥
فلا يجوز ان يحصل في تلك المادة قوة فساد فنقول الوقف ظاهر لان الذي حصل فيه قوة الحدوث هو البدن
وذلك ما يصح ان يبقى مع الحدوث الذي يوجد فيه قوة فساده لو كان هو البدن لكان البدن باقيا
مع فساده ونحن نقول بالاتفاق البدن لا يبقى مع عدم النفس فظهر الفرق بين الامرين **الفصل التاسع**
في علل النفوس الناطقة من الظاهر انه لا يجوز ان يكون علل النفوس هي الجسم والا لكان كل جسم كذلك ولا يجوز ان
يكون في الوجود افي لا اتحاد ومحال ان يكون جزء الوجود ... والا لكان الصور الجسمانية لو فعلت لكان
فعلها مشاركة القابل والقابل الذي هو الجسم يمتنع ان يكون جزء من المؤثر وقد عرفت فيما مضى تحقيق هذا الوجه
وانا بينا ان الصور الجسمانية انما تفعل بتوسط الوضع ويمتنع حصول الوضع بالنسبة الى ما لا وضع له
فان الكلام في ما هو من المعلول الجسماني ضعيف الوجود فاذا المؤثر في وجود النفس يمتنع ان يكون محتاجا في
وجوده الى الجسم ويمتنع ان يكون في فاعليته محتاجا الى وجود الجسم وذلك لان الذي يحتاج في فاعليته الى الجسم
هو الذي يفعل فلا يمكن ان يكون لذلك الجسم الذي هو الآلة وضع او نسبة الى ذلك المنفعل القريب والبعيد فانه
لا يخلو اما ان يكون تاثير القوة يتوقف على ان يكون جانب ذلك الجسم الى ما يتوقف على ذلك فان لم يتوقف وجب
ان يكون تاثيره في القريب في ذلك الجسم كتاثيره في البعيد فلا يكون لذلك الجسم دخل في التاثير اصلا وان كان
تاثيره في القريب في ذلك الجسم مثل تاثيره في البعيد وجب ان يكون ذلك الفعل مما يصح عليه القرب والبعد فلا
يكون مجردا ...
[illegible]

الفصل العاشر

[illegible]

معاونا منبعث عنها محو او معاودة فان العقل لو اوجدت قوى مخصوصة في محال متباينة وطلبت لكل واحدة منها الاخص
كان كل واحد منهما منفصلا عن القوة الاخرى غنية عنها غير متعلقة بها بوجه من الوجوه [illegible] في فعل الخاص [illegible]
[illegible] الآخر [illegible] ان العقل الفعال [illegible] القوى [illegible] الابدان [illegible]
واحدة ان [illegible] البعض [illegible] على ذلك وان [illegible] ان النفس [illegible] هذه القوى [illegible]
[illegible] الاول ان يقال ان النفس [illegible] المركبات [illegible]
محلا لهذه القوى [illegible] هذه الافعال [illegible] وهذا هو الحق ولكن [illegible]
يوجب القول ببطلان القوى التي [illegible] في بعض الاعضاء المخصوصة فان النفس [illegible] كانت هي الباصرة
والسامعة والمشتهية [illegible] الاثبات قوى باصرة في الروح [illegible] العصب [illegible] الاثبات قوة سامعة
في الروح الذي في العصب [illegible] لان انا العبد [illegible] الا بالعين [illegible]
[illegible] ان يقال [illegible] النفس [illegible] القوة الباصرة اذا احست بالمحسوس [illegible]
النفس [illegible] القوة الباصرة صورة [illegible] ادركت النفس [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] بلون كذا او شكل كذا او هيئة كذا [illegible] الكلية [illegible]
الكلي [illegible] صفات كلية [illegible] الاحساس [illegible] النفس
لان [illegible] ذلك الجزئي على كلي [illegible] الادراك [illegible] يحصل [illegible]
[illegible]
[illegible] النفس [illegible] القوى الجسمانية [illegible]
نقول القوة على الادراكات العقلية [illegible] القوى على الادراكات [illegible] قوى مختلفة [illegible]
[illegible] الحيوانات [illegible]
[illegible] موقوف على البرهان [illegible] ان القوة على الادراكات [illegible]
واحدة لم يلزم ان يكون في [illegible] ان يوجد قوة واحدة متعلقة بانواع كثيرة
ثم يوجد على كل واحد من تلك الانواع قوة [illegible] القوة القوية على [illegible] القوة

على بعضها [illegible] ذلك [illegible] **الفصل الحادي عشر** في المتعلق الاول للنفس [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] الغذاء [illegible]
الكثيفة [illegible] المتعلق [illegible] الروح لان [illegible] الاعصاب [illegible]

Margin: وجوه

Margin: المتعلق الاول للنفس

Margin: [illegible]

Catchword: [illegible]

[illegible] الدماغ والسد [illegible] الاعضاء الاجسام التجارب الطبية [illegible] ذلك [illegible] يقول [illegible]
ان النفس واحدة [illegible] يكون تعلق النفس [illegible] الاعضاء [illegible] على ان اول [illegible]
القلب [illegible] ان يكون التعلق الاول للنفس بالقلب ثم بواسطته بالدماغ والكبد وسائر الاعضاء فان
قيل [illegible] القلب [illegible] الارواح النفسانية [illegible] القلب [illegible] الدماغ ولو كان كذلك [illegible]
الاعصاب [illegible] القلب [illegible] الدماغ لان [illegible] كذلك [illegible]
[illegible] ان [illegible] ان يكون [illegible] العضو [illegible]
[illegible] الى [illegible] الارواح الى [illegible] القوى [illegible] الكلام في ذلك [illegible]
[illegible] ومن اراد [illegible] والله التوفيق **الباب السادس** في خواص افعال
النفس وفيه احد عشر فصلا **الفصل الاول** في خواص النفس الانسانية [illegible] النطق وذلك
لان الانسان غير مستغن [illegible] المشاركة فان الانسان الواحد لو لم يكن [illegible] الوجود [illegible] الامور الموجودة
في الطبيعة [illegible] الانسان يحتاج الى امور زائدة [illegible] الطبيعة مثل الغذاء [illegible]
فان الاغذية الطبيعية [illegible] الانسان والملابس [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الانسان الى [illegible] الصناعات [illegible] الانسان الواحد [illegible] الصناعات
بل [illegible] المشاركة [illegible] احتاج الانسان الى ان يكون [illegible]
على ان [illegible] الصوت [illegible]
حروف [illegible] البدن [illegible]
الى [illegible] الصوت [illegible] الاشارة الا ان الصوت [illegible] الاشارة لان الاشارة [illegible]
الى [illegible] فائدة الاشارة [illegible] الصوت [illegible]
كذلك [illegible] في النفس [illegible] العبارات [illegible] الحيوانات الاخر [illegible]
[illegible] كان [illegible] الى الكلام [illegible] ذلك فان [illegible]
ولكن [illegible] الاصوات [illegible] الاصوات الانسانية فانها [illegible]
ولا [illegible] الامور التي يحتاج الانسان [illegible]
[illegible] الحيوانات الاخر [illegible]
[illegible] ولذلك [illegible] ادراكه

Margin: شرح افعال النفس

Margin: خواص النفس الانسانية

Margin: [illegible]

Margin: [illegible]

Margin: [illegible]

Below text: [illegible]

بفعل الاشياء ... ومنها ان المشار اليه [illegible]

[illegible] ... ان الانسان [illegible] ... احد ... [illegible] — والحث على بعض الافعال

اعتقاده وجوب [illegible] ... على الآخر ويسمى الاول [illegible] ... واما سائر الحيوانات فانها

ترك بعض الامور [illegible] ... في النفس [illegible] ... نفسانية وهي ان كل حيوان

[illegible] ... ذلك [illegible] ... النحل [illegible]

[illegible] ... كل حيوان ... ومنها ان الانسان اذا حصل [illegible] ... علم انه اقدم على — حسب

[illegible] ... ومنها انه متى [illegible] ... ان [illegible] — المستقبل

[illegible] ... الآن او ما حصل ... [illegible]

[illegible] ... ومنها [illegible] ... كان الحيوان [illegible]

[illegible] ... ومنها ان الانسان [illegible]

[illegible]

— لا بروية

— مع

— ويعني للواحد [illegible]

صفات النفس الانسانية

الفصل الثاني

في صفات النفس الانسانية اعلم ان الاختلاف بين النفوس في صفاتها الاصلية

عايد الى قوة النفس [illegible] ... والضعف [illegible] ... النفس القوية هي الوافية بالافعال الكلية

والكثيرة [illegible] ... ومثاله [illegible] ... احسن [illegible] ... وبالعكس اذا — فاذا النفس [illegible]

[illegible] ... الافعال [illegible]

[illegible] ... صاحب النفس الضعيفة و[illegible] صاحب النفس القوية

واما النفس الشريفة [illegible] ... في الحكمة [illegible] ... والكرم [illegible]

الامور [illegible] ... الاحكام [illegible]

[illegible] ... تفاوت [illegible]

[illegible] ... النفس [illegible] ... ان لا يكون — معلوم

[illegible]

[illegible]

في شرف النفس اذا عرفت ذلك فنقول ان قوة النفس [illegible] وقد يتفق تلازمهما الا ان
كل واحد منهما قد [illegible] ان [illegible] الكامل وقد يكون [illegible]
[illegible] فقد يكون لقوة النفس واحتقار الجسم [illegible] وقد يكون لشرف النفس [illegible]
ولهذا كما قال ارسطو النفس الشريفة تابى مقارنة [illegible] وذلك [illegible] فان كانت
[illegible] النفس [illegible] الاقدام [illegible]
[illegible] ان [illegible] في الاقدام [illegible] ان [illegible] في الاقدام
[illegible] في [illegible] القوة والشرف قد ينفكان [illegible]
[illegible] في النفس القوة [illegible] القوة [illegible]
[illegible] النفس قد يكون [illegible] وقد يكون [illegible]
في الوجود [illegible] النفس [illegible] وقد يكون [illegible]
[illegible] شرف النفس [illegible] القوة [illegible] للنفس [illegible] والصدق [illegible]
شرف النفس [illegible] الشرف [illegible] واعلم ان هذه الصفات [illegible]
[illegible] النفس

الفصل الثالث في كيفية تجرد المدرك

من [illegible] واعلم ان [illegible] النفس [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ثم ان [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] على الامرين [illegible] الطبيعة اذا كانت في [illegible] الكيف والكم والاين
والوضع وجميع ذلك امور غريبة عن [illegible] ثم ان الحس الظاهر [illegible] الطبيعة الانسانية مع هذه اللواحق
[illegible] بينها وبين المادة واذا زالت تلك النسبة [illegible] تلك الصورة
[illegible] المادة [illegible] الصورة عن المادة [illegible] الخيال [illegible] الصورة [illegible]
عن المادة [illegible] وجودها الى وجود مادة لان المادة وان غابت
[illegible] فان الصورة تكون [illegible] الخيال [illegible] الصورة عن المادة [illegible]
المادة [illegible] الوهم فانه قد [illegible] هذه
[illegible] في التجريد [illegible] وان [illegible] الكون في مادة [illegible]
[illegible] ولو كانت هذه الامور [illegible]

شريف هام

وعلوها

وقلة لم

للصعوبة [illegible]

في كيفية تجريد المدركات

[illegible]

[illegible] ذلك [illegible] ما هو [illegible] القوة التي [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] المادة من كل [illegible] في المادة فان العقل [illegible]
الصورة [illegible] ما هو [illegible] ان [illegible]
[illegible] التي [illegible] الادراكات [illegible] النفس

الفصل الرابع في درجات النفس الانسانية

[illegible] العلوم الاولية
[illegible] صورة [illegible] العلوم الاولية [illegible] العلوم
[illegible] النفس [illegible] العلوم [illegible] القدسية
التي [illegible] نفوس [illegible]
[illegible] الاشرف [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] الصور [illegible] حاضرة [illegible]
[illegible] استفادة

الفصل الخامس في الصور التي يشاهدها الانبياء والابرار والكهنة

[illegible] ان الحواس الباطنة خمس [illegible] الحس المشترك [illegible]
ان الصورة المحسوسة [illegible] في الحس المشترك [illegible] الموجودة في
الخارج [illegible] الى الحس المشترك [illegible] الصورة [illegible] القوة المتخيلة
[illegible] الصورة [illegible] في الحس المشترك [illegible] الصورة الواردة
من الخارج [illegible] الحس المشترك [illegible]
الصور التي [illegible] في الحس المشترك [illegible] الحس المشترك [illegible] كل صورة
[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible] محسوسة واذا
عرفت ذلك [illegible] الصور التي يشاهدها الابرار والكهنة [illegible] موجودة في الخارج [illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible] القوة المتخيلة [illegible] الحس المشترك [illegible]
الصور [illegible] الحس المشترك [illegible] الصور التي [illegible]
الظاهرة [illegible] الصور التي [illegible] المتخيلة [illegible] العقل والوهم [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible]

في درجات النفس الانسانية

في الصور التي يشاهدها الانبياء والاولياء والابرار

قصير [illegible]

فان الامور الخارجية

نعرفه

تنهى

سبب المنامات الصادقة

او انتهى اشتغالها واحد ها ظهر سلطان المتخيلة فاخذت في التشبيه والتصوير اما في النوم فقد كسرت سورته اعلم ان الشاغلين
وهو الحس الظاهر مستعمل الحس المشترك عما يتأدى اليه دفعة لانطباعها بالصور التي تركبها المتخيلة فتغلب تلك الصور المتخيلة
مشاهدة مرئية واما في حالة المرض فان النفس تكون مشغولة بتدبير البدن فلا تضبط المتخيلة فتضعف المتخيلة في القوى
سلطان المتخيلة ونغفلت كيف تلوح لها ونحو ذلك وما يرى في حال الخوف من الصور الهائلة وهو هذا الباب فان الخوف مستولي
على النفس بعد ما من ضعف المتخيل فلا تزال تتشبح ثم في الحس المشترك كصورة الغول ولذلك قد يستولي على النفوس
الضعيفة العقل قوى اليهم تنهق شيء فيشتد تلك القوة حتى يغلب ويعم قد رفع الضبط فترى تلك الصور المتشبحة مشاهدة
فهذا هو سبب مشاهدة الصور التي لا وجود لها في الخارج

الفصل السادس في سبب المنامات الصادقة واعلم ان

الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة اما الكاذبة فتقع على هذه الوجوه الا ان الحواس الظاهرة اذا ادركت
شيئا وغابت صورته وذلك لان الحس المشترك اه الخيال عند النوم ثم في الحس المشترك تلك الصور التي غابت عند شيء في الخيال
الثاني ان القوة الفكرية اذا الفت صورة ارتسمت تلك الصورة في الخيال ثم في وقت النوم تنتقل الى الحس المشترك
كان الانسان اذا تفكر في الانتقال من موضع الى موضع او في حدوث شيء او في جنس شيء فانه يرى تلك الامور في النوم الثالث
ان مزاج الروح الحامل للقوة المتخيلة اذا تغير فانه يتغير افعالها بحسب تغير مزاجه وذلك الروح فان الذي غلب على مزاجه الحرارة
يرى في النوم كثيرا النيران ومن غلب على مزاجه البرد يرى الثلوج ومن غلب على مزاجه الرطوبة يرى الامطار ومن غلب على مزاجه اليبوسة
يرى الاشياء المظلمة فهذه الانواع الثلاثة من الرؤيا محال لا تعبير لها بل هي من قبيل اضغاث الاحلام واما الرؤيا الصادقة فالكلام
في ذلك مبني على مقدمتين احداهما ان جميع الامور الكائنة في العالم مما كان او سيكون او ما هو كائن موجود في علم الباري
وعلم الملائكة العقلية والنفوس السماوية وثانيتهما ان النفوس الناطقة ان تتصل بتلك المبادي وتنتقش منها الصور المنتقشة
في تلك المبادي وان عدم حصول ذلك ليس لبخل من جهة تلك المبادي او لعدم كون النفس قابلة لتلك الصور بل لاجل ان
النفس منغمسة في البدن وعلائقه صار مانعا عن ذلك الاتصال التام واذا وقعت في ذلك فنقول ان النفس اذا حصل
لها ادنى فراغ عن تدبير البدن انقطعت بطبعها بالمبادي فيطلع من تلك الصور المتمثلة في تلك المبادي ما هو اليق بتلك
النفس واولى بالامور التي تتصل بذلك الانسان او باهله او بلده او اقليمه وان كان الانسان منجذب الهمة الى المعقولات
لاحت له منها اشياء وان كان همته مصالح الناس فانه تلوح له من تلك الامور ثم ان المتخيلة بطبعها محاكاة الامور تحاكي تلك الامور المنطبعة
في النفس بصور جزئية ثم ينطبع تلك الصورة في الحس المشترك فتصير مشاهدة ثم ان الصور التي تركبها المتخيلة من ذلك المعنى
اما ان يكون شديدة المناسبة لذلك المعنى حتى لا يكون بين المعنى الذي ادركته النفس وبين الصورة التي ركبها المتخيلة
فرق الا في الكلية والجزئية فيكون الرؤيا غنية عن التعبير وان لم يكن كذلك الا انه مع ذلك بين تلك الصورة

صورة المنام

النفس

الاحلام

المنفس

كيفية الاخبار عن الغيب

والصورة التي ركبتها المتخيلة مناسبة [illegible] نعوذ

وبين ذلك المعنى مناسبة مثل ان يعبر المعنى بصورة لازمة او ضدية فيحتاج الى التعبير وفائدة التعبير التحليل بالعكس يعني
ان يرجع من الصورة التي تعينت في الخيال الى المعنى الذي صورته المتخيلة بتلك الصورة وان لم يكن بين المعنى الذي
ادركته النفس وبين الصورة التي ركبتها المتخيلة مناسبة فهذه الرؤيا اضغاث احلام وهذا الباب يسمى الاحلام ادوية الكاذبة والسبب
لان المتخيلة منها شديدة التصرف في الانتقالات الكاذبة

الفصل السابع في كيفية الاخبار عن الغيب النفس الناطقة

متى كانت كاملة القوة وافية بالجوانب المتجاذبة بحيث يكون اشتغالها بتدبير البدن لا يمنعها عن الاتصال بالمبادي
المفارقة والمتخيلة ايضا تكون قوية بحيث تقدر على التخلص من الحس المشترك عن الحواس الظاهرة فلا يبعد ان يقع لمثل هذه
النفس في حال اليقظة مثل ما يقع لنا في النوم من الاتصال بالمبادي المفارقة ويرتسم منها ما ادركه بعض ما كان
او سيكون من الغيب ثم ينقش منها الاشراق على عالم التخيل كما ذكرنا ثم ينطبع منها الحس المشترك فتارة يحاكيها منظوما ماقبله
او شبه هم فيسمع منها كالحكمة بالوحي مثل خاطبه كلاما يجاهده احوال واحوال من مستقبل ثم ان كان هذا الاثر
الذي يتخايل في الكلية التي ادركتها النفس الا بالكلية والجزئية كان وحيا صريحا وان حاكته الخيال مغيرا
عما ادركته النفس كان محتاجا الى التاويل واما الكشف التحليلي من الاستقبال لمن ان احد يتمثل الصورة الحاصلة
في النفس من جانب المبادي على نعت الجلاء والوضوح فيعتبر ذلك في الحال الكشف منهما مثل ان الصور
المحسوسة منهما من التغير لشدة جلاء تلك الصورة وتارة منها الضبط الذي يحصل من جهة النفس فان ذلك ايضا
صادق واما النفوس التي ليس لها من القوة ما تخلص بها عن شغل التخيل فربما تستعين في حال اليقظة
بما يدهش الحس ويحير الخيال كالسحر بعضهم بشدة خفة بعضهم يتامل في شيء ما شفاف او براق لامع يورث البصر ارتعاشا
فان كل ذلك مما يدهش الخيال ويشغل النفس بسبب حيرتها والتفاتها عن تلك الخطوط عن تدبير البدن لا نهار
فرصة الغيب كما ذكر وهذه اكثر ما يكون في ضعفاء العقول المصدقة بكل ما يحكى لهم مثل الصبيان
والبله فاذا حارت حواسهم كانت دفعاتهم شديدة الانجذاب بلا مطلب معين لا جرم يقع لا الفهم
الفات في تلك الحالة الطبيعية لعالم الغيب وتلقي ذلك المطلوب فتارة يسمع خطابا وتظن انه
من جنى وتارة يرى الصور مشاهدة فيطلع بها من احوال الجن فيلقى اليه من الغيب ما ينطق في تلك الحالة
فيما يحده الشاعرون ويبنون عليه تدابيرهم فهذه جملة القول التي تواترت على العقول بالقوى
واما اذا اصحبنا النفس عن المدركة المتخيلة والمشاهدة لهذه الصور فتطبق هذه الوجوه على ذلك اسهل والى الحق
اقرب

الفصل الثامن في الامور الغريبة التي تصدر عن اقوياء النفوس قد بينا في باب العلة

ان تصورات النفوس قد تكون اسبابا لحدوث حادث من غير ان يحصل هناك سبب من الاسباب الجسمانية مثل

موضع علمه

ان الغم والغضب يوجبان تحركا في البدن في الصور السقوط ممن يعدو على مجذام موضع عال يوجب السقوط وكذلك
لصور الصحة والمرض يوجبهما واذا كان كذلك فليس يستبعد ان تقوى النفس النفوس العقوية جدا انها قوة ذاتية ان
تحدثا باختلاف النفوس الى الاجل مرابع على تقتضي اختصاص تلك النفس بمثل تلك القوة ان تتعدى تأثيرها الى
بدن غيرها فيحدث فيها الفعل لانه عالم العالم حتى تشفي المريض باستشفائه وتسقي الارض باستسقائه وتجلب
الزلازل والطوفان والخسف وتصير الجماد حيوانا والحيوان جمادا الى غير ذلك من خوارق العادات المنقولة من الانبيا
والذي يحقق ذلك ان تأثير النفس قد يتعدى عن البدن حال الاصابة بالعين فان تعجب العائن ممن يرى يقتضي ذلك
ثم حال ذلك الشيء واذا عقل ذلك ثم موضع مستقل في سائر المواضع **الفصل التاسع** في الفرق بين
المعجزات والكرامات والنيرنجات اعلم ان الاحوال الغريبة الجارية الحادثة في هذا العالم اما ان يكون اسبابها تصورات
نفسانية او امور جسمانية اما اذا كان حدوث تلك الغرائب من التصورات المجردة النفسانية فاما ان يكون تلك
الغرائب العجائب بسببها اصلاح الخلق وحملهم على المنهج القويم والصراط المستقيم واما ان يكون مقدار مدبره لرط الناس
في مهاوي الضلال فالاول يسمى المعجزة والثاني يسمى بالسحر واما اذا كان حدوث تلك الغرائب من اسباب جسمانية فاما ان
يكون حدوثها من تمزيج قوى سماوية بقوى ارضية واما ان يكون حدوثها من اجل خواص مع غريبة موجودة في الاجسام
العنصرية فالاول هو الطلسمات والثاني هو النيرنجات **الفصل العاشر** في الالهامات وهي مثل ان الطفل
ساعة يولد من تعلقه بالثدي ومثل الطفل اذا اقيم فاذا استدرف السقوط بادر الى التعلق بالمسكه واذا انوهم بجلد عمد
بادر فاطبق الجفن من غير روية وفكرة بل كانت غريزة تعتقد لا اختيار فيه وكذلك في حيوانات العادات غريزية
والسبب في ذلك ان المناسبات التي بين الانفس ومبادئها مهما تكون دائمة لا تنقطع وهي هذه الالهامات ومنها
ما لا يكون دائما وذلك مثل تحادم الصوت ونحوه والالهامات تقف بها النفس على الامور التي لها مخبرات مجالفة وترغب
فالذئب يحذره كل شاة وان لم تره قط ولا وصلت اليها منه آفة والفارة تحذر الهرة وكثير من الطيور
تحذر جوارح الطير القصيدة وان كانت ما رأيتها قبل ذلك فاشتغال الحيوانات تارة ما دن على هذا الوجه وتارة
بحسب التجربة فان الحيوان اذا نال لذة ولحقه مكروه يصور حين يتسم في النفس صورة الشيء وصورة
المقارن وما بينهما من النسبة فاذا وقع حس بالحفظ الشخص شوقه الفرح بالمقارن الى ان
المطلوب المطرود بحذر من الالف الكلاب الحرو الحشب **الفصل الحادي عشر** في الذكر والتذكر
اما الذكر فقد يوجد في كثير من الحيوانات واما التذكر فهو الاحتيال لاسترداد ما اندرس لكنه على النحو
والتذكر ما يختص بالنفس وحدها لم يعرف وجه آخر واما المناسبة فلان التذكر انتقال من امور يدرك ظاهرا

ابطن

مرحوم

الهرة

في الفرق بين المعجزات والكرامات والنيرنجات

في الالهامات

في الذكر والتذكر

او باطنا الى امر غيرها والتعلم انتقال من المعلوم الى المجهول واما الثاني فلان التذكر طلب ان يحصل في المستقبل مثل ما كان
حاصلا في الماضي والتعلم ليس الا ان يحصل في المستقبل شيء آخر وايضا فالمعلم للتذكر امر يشبه ما يوجب حصول الوجه
بل على سبيل علامة اذا حصل الذهن الى المطلوب مثل النقش الذي في مثل تلك الحال فان كان لحال غير ذلك
فهو يمكن ان يخطر بالبال كتاب مستقر فيه مصنفه واليه يخطر ذلك الكتاب بالبال خطور مصنفه الا ان كل
ذلك ليس واما التعلم فان الطريق المؤدي اليه ضرورة هو القياس والحد ومن الناس من يكون حسن التذكر ضعيف
التذكر ومنهم من هو في ذلك احد مكانه يجمع الامرين الفكر والتذكر بالتضاد فان الفكر يحتاج الى رطوبة من الطبيعة وانهم
الامر على الطبع يمثل التذكر والتذكر يحتاج الى يبوسة الطبع ومثل الصبيان مع رطوبة عنهم تقوى حفظهم ولا يقول ذلك لان
نفوسهم لا تشتغل الا بالشيء الواحد فلا جرم يقوى ذلك الحفظ واعلم ان رجلا جليل الحس غض الله كثيرا واما الامنيه
في كل امر شهوانية في الحكم بالتضاد او يكون كان والخوف فحال الرجا على سبيل التضاد والتناقض على سواء والتقوى
الباب السابع في حال النفس بعد مفارقة البدن وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول**
اثبات سعادتها وشقاوتها اما على اثبات اللذة العقلية فحيث ان احاطها انه في انها لميتها فاجر الانية فتعرف
في الاشارات وذلك امران الاول اللذات القوية المستولية عند الجمهور هي الحسية مثل لذة الاكل والشرب والوقاع ثم انا
نشاهد بعض الناس من يكون هذه الامور اثما رجاء نيل لذة الغلبة ولو في شيء حقير كالنرد والشطرنج وبعضهم من يتو مهالاها
مهانة بعضهم بسبها وبعضهم ترك مهالاها في ذكر من يغلبهم ان الرجل السخي قد يحتمل من عسكر عظيم انهم لا يحصون فانه يتو
من لذة الحمد ولولا ان لذة الغلبة او الحمد نهاية او لذة الحمد اقوى عنده من لذة الاكل والشرب بل لذة الحيوة ولما
لما رجحوا هذه اللذات على تلك اللذات بل في الكيفية التي فان كلاب الصيد قد تقتنص ثم تمتنع على الجوع
وتمسكها على صاحبها وربما حملها اليه والمرضع من الحيوانات يعاجل ولدها على نفسها وربما خاطرت لحماية على العظم من
مخاطر مهالها في حمايتها النفسها فدل ان الادراكات الباطنة اعظم من اللذات الظاهرة والثاني الملائم يلاكها كلوت
ولا شيء يدون من للعلوم بالضرورة عند كل مشامل ان حالها ليس كحال الحاصل من لذة لطيفة وجه فدل ذلك
على اثبات اللذة العقلية واما الحجة الثانية ان اللذة ادراك الملائم واذا كان كذلك فمتى كان الادراك
اشد والمدرك اشرف كانت اللذة الحاصلة اتم والملائم للنفس الانسانية ادراك المعقولات والادراك
العقلي اشد اكتناها من الادراكات الحسية ادوم منها واكثر عددا منها والمدركات العقلية اشرف من المدركات
الحسية بل لا نسبة بوجه من الوجوه ان تكون اللذة العقلية اقوى بكثير من اللذة الحسية بل لا يكون لاحد حاالي
الا خوف فان قيل فنحن في هذه الحيوة تحصل لنا هذه العلوم فلماذا لا نلتذ بها فقولا نحن لا نجد ان يكون

شدة المذكر ضعف المذكر

حال النفس بعد مفارقة البدن

في اثبات سعادتها وشقاوتها

بتقرم

هو معشوقها وشاهدت المحصل ذلك الكمال ولذته بعد ما خرجت النفس من البدن ان كانت بعيدة الكل تكملت بالعلوم والاشتغال من الكمالات الى الغايات والاستكمال بتلك التصورات بالفعل الا انها لم تحصل بعد والكمالات بل حصلت اضدادها فيها بعد المفارقة فتعرض لها من الالم بفقدان الكمالات المعقولة لها مثل ما قد عرض من اللذة التي اوجبنا وجودها ووقفنا على
عظم شرفها وكثير ذلك مع الالم الذي لا يساويه نوع من النار والاتصال وتبدل الزمهرير وصاحب هذا الجهل الخالد في
هو الالم العقلي الذي قدمناه واما القسم الثالث وهو نفوس الذين لم يكتسبوا الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت
منعمة بما هو مناسب لها من الصور والمحسوسات فاذا فارقت الابدان ولم يكن لها علوم ولا تمثل نفسها فانها تحمل صحيح ما قبل لم
في الدنيا ويكون الالم لها في عالم الاجرام السماوية وغيرها حيث تتصل بما في الدنيا من احوال القبر وبعده والثواب والعقاب الاخروي
الاخروية من العقاب المحسوس والهم الذي يحصل بصور خيالية تنصف عن الحس وادراكها كما يحصل في المنام فرحا او غما
بمنزلة النفس ما في الحسوس هذه الحالة التي ذكرناها اشد في الوجود والمنام فالعوائق في الحس والنفس ما في الحواس
~~وهذه الحالة التي ذكرناها اشد في الوجود من المنام~~ في صفة الفعال والقوم من بعضهم على ذلك بان قال النفوس البلهاء
لا تكون ما هو مباشرتها بالفعل وذلك محال واما ما ذكره العلامة في الاجرام فليس بعض الاخوان بان يكون الاجرام
المعقول مما هو الحس وان كان الجزء الواحد كثير العدد من النفوس فذلك محال لان الواحد لا يكون الا ما هو الكثير
في افعال الحيلة والقسم فان ذلك على ان الحيل انما يكون ما له مجانبة فقد عرفت ما فيه واما القسم الرابع وهو النفوس الناقصة في
الدنيا من العلائق البدنية فذلك انما هو المفارقة لا تعذب بعد المفارقة واما القسم الخامس وهو النفوس التي اشتد شوقها
البدنية فعاقها انما تعذب بالمفارقة ثم ان تلك الهيئة تزول وينقطع العذاب الذي كان بسببها فان قيل كل شيء لا يتغير
فاعلها واما ما هو ما يستحيل عليها التغير وزوال محبة النفس الناطقة ما اما ان يكون موقوفة على تعلقها بالبدن
او لا يكون فان كانت موقوفة على ذلك التعلق لزم من زوال تلك المحبة جواز المفارقة حتى لا تعذب النفس بعد
بسبب هذه العلاقة وان كانت ثبوتها والمحبة لا تتوقف على هذه العلاقة استحال زوالها عن النفس لان جوهر النفس
بعد المفارقة لم يتغير بل هو المفارق الذي هو علة وجود تلك المحبة وثبوتها سبب العذاب كان العذاب
دائما فنقول ان المحبة فيه فاتر ولا يشتد الا ضعف في النفس حتى يحل من المفارقة فان المحبة تضعف
ولا يزال يزداد وذلك الضعف عند قطع ذلك من المفارقة الى ان لا يبقى من المحبة شيء فذلك بعينه انما قبل
في الخواتيم وانه لهذه الامور التي مكتوبة وما لم يجوز من التغير تنقص بعد المفارقة عن البدن لا يزول العذاب
والاحوز ما ذكره لم يمكن الا قطع جملة العذاب فاما العقائد الفاسدة واما القسم السادس وهو النفوس الخالية
عن العقائد الصادقة والكاذبة عن الاعمال الجيدة والرديئة ومعها النفوس الجيدة بعد المفارقة فارابت للكمال

للأجر م

معادهم

شاهدهم

فان معنى كونها مع الواحد الكثير لم يكن كذلك اذا وحده عبيده

مجتنبها للعلاقة م

اولم

لا يعرف اذا اتبع الغير عاقلا البعيد فاعلها السعادة الغير فلها ولم كانت كثير المنتهم

سبب اللذة والالم حاصل وان الحاصل الاترى ان العضو الذي صار خدرا بالبرد اذا احترق بالنار او قطع بالسكين لم يدركه الالم في الحال لكن متى زال العائق ظهر الالم العظيم وكذلك حال النفس في مدة تعلقها بالبدن كان انها شغلت بهذه اللذات فان زال هذا الحائل عرفت اللذة فان قيل التي لا تشعر بحال حصوله لا يعتد بشعوره بدليل ان الحيوة اشد الاشياء موافقة ثم انا لا نستلذ بها مثل ما نستلذ بالوقاع وما ذلك الا لاجل كونها باقية غير متجددة فهذه اللذات العقلية بعد المفارقة تكون باقية فكيف تكون لذيذة مع بقائها وايضا فان العلاقة البدنية كيف صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والالام العظيمة مع ضعف العلاقة مع البدن وعدم استحكام العلاقة مع هذه الامور فنقول انا قد بينا ان اللذة ليس شرطها حصول اللذة بحدود الحال اما اللذات في الالام الجسمانية فلا
يعتبر منها التجدد لان اللذة ليست عند ما قبله والا بد ان يكونا موجودين فاذا استمرت اذا رجع الى العضو عاد الالم الذي لا مضى فيها كان الشعور بسبب المنافرة باقيا وكان الالم حاصلا ولو انطلق الى العضو صارت بتلك الاراده الى لذلك العضو ولم يبق المنافرة انما يكون من شيء يلزم طبيعة العضو ولم يبق الا تلك الطبيعة فكيف يكون المنافرة حاصلة واذا لم يبق المنافرة حاصلة لم يحصل الشعور بالمنافر فلم يحصل الالم فهذا السبب لم يحصل الالم ولو اقتضى الجسمانية الا عند تغير الحال لان حقيقة اللذة والالم لم يحصل الا عند التغير واما الكلام فضعيف جدا لان اللذات في الالام النفسانية وان كانت في غاية القوة في الحجب بتعلق النفس بالبدن والمجاهدة الى ان يرفع هذه الحالة بحيث ان يكون احدهما عائقا عن الاخر

الفصل الثاني في بيان مراتبها في السعادة والشقاوة النفوس لا تخلو اما ان تعتبر حالها بحسب قوتها النظرية او بحسب قوتها العملية فان اعتبر الاول فاما ان تكون قد حصلت العقائد الحقة او حصلت العقائد الباطلة او ما حصلت اعتقادا اصلا واما ان اعتبر حالها بحسب قوتها العملية فاما ان يكون خيرة او شريرة او لا تكون خيرة ولا شريرة فهذه اقسام ستة ولنتكلم في كل واحد منها القسم الاول وهو نفوس الذين لها الاعتقادات الحقة فهي تكون سعيدة متلذذة باتصالها بالمبادي العالية الشريفة القدسية واما قدر العلم الذي عنده يحصل هذه السعادة فقال الشيخ ان هذا القدر لا يمكن ان ينص عليه لكنه في كتاب المباحثات كالمتشكك فقال في كتاب الشفا والنجاة وزعم ان ذلك هو ان يتصور نفس الانسان المبادي المفارقة تصورا حقيقيا وتصديق بها تصديقا يقينيا بوجودها عنده بالبرهان ويعرف العلل الغائية للحركات الكلية دون الجزئية ويتقرر عنده هيئة الكل ونسب اجزائه بعضها الى بعض والنظام الآخذ من المبدأ الاول الى اقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ويتصور العناية ويتحقق ان الذات المتقدمة على الكل اي وجود يخصها واي وحدة تخصها وانه كيف يعرف حتى لا يلحقها تكثر ولا تغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا واما القسم الثاني وهو نفوس التي تنجذب لكمالها الذي

لان المنافرة م

بيان مراتبها في السعادة والشقاوة العلمية

بالنظر م

ووجوده م

السعادة والشقاوة الجسمانيتين

[illegible]

الفصل الثالث في بيان حال السعادة والشقاوة

[illegible]

[illegible]

الباب الثامن في النفوس السماوية

في النفوس السماوية

[illegible]

الفرع الثالث

[illegible]

لا يكون مقولا على الاشرف والاخس [illegible]

[illegible]

[illegible]

مطلوب الفلك مشابهة الكمال من جوهر غير جسماني فذلك الجوهر اما ان يكون كاملا من جميع الوجوه واما ان لا يكون فان كان كاملا
من جميع الوجوه لم يكن متحركا دائما [illegible]

[illegible]

ما مستقيم

واهم

بالاتفاق

معقول [illegible]

[illegible]

ش

الذي

الا موضع

الى غير محصور فيصلح حل السابق تمام ان يكون فيه الكثرة لكاحد الحركة الماحية الى كون المتصور احد جهاته الى آخره ويعيد الوجه المذكور الى الى المتنع في علاقة اختيار الحركة والشرور والبطوء باختلاف مبادي هذه الحركات فيه ما سياتها وهي العقول المفارقة فان كلا من الافلاك تتشبه بالعقل في الكمال الذي يطلبه من حيث هو عقل لان الفلك يستحيل ان يحصل كمال العقل فان كمال الاول هو العقل من حيث هو عقل ممتنع حصول الجسم من حيث هو جسم بل انما يتشبه به مطلق كونه كاملا واذا كان كذلك استحال ان يكون اختلاف العقول سبب الاختلاف الحركات كمثال المختار اذ التشبه بالعقل من حيث انه صانع من حيث انه متحرك كامل يتشبه في حركته بالعقل كان الصانع [illegible] الى العقل اذا كان وجه التشبه ذلك فلو كان التشبه من الصانع فيه اوجها اذا اذ التشبه [illegible] كان التشبه بوجه حاصلا بحصول الامر ان كان كاملا وان كان مبدا ملك الحركات مختلفا من العقول فيلزم من اختلاف العقول المفارقة وانت ان اردت الحق الصريح علمت ان الشيء اذا تشبه بشيء لا يجب ان يكون من جميع الوجوه كان يجمل ان يكون اختلاف هيات الامور المتشبه مما يقوم الاختلاف في ذلك التشبه كما قررناه في الكتب وان يستند لا باختلاف الحركات على اختلاف الحركات فهذا الاتم الفه الآن ان نقول الوحدة لا يصدر منه الا الواحد اذ لو لم يتصل بذلك فاي مانع يمنع من ان نقول ان واجب الوجود وعالم العقل ان كل ذلك مخصوصة بما هيه في نفس الامر الفلك الآخر وان جهة كل واحد منها مستند الى الحركة المخصوصة لفيض العلم من الباري لخصص الجابع اذا كان لذلك الطلب من الشوق الطبع هذا القول في هذا الموضع وليكن الكلام في عدد العقول فيه شيء ونرجع الى هذه المقدمات لكيفية صدور الوجود على ما مر التم الكتاب الثاني

الكتاب الثالث في الالهيات المحضة وفيه اربعة ابواب

الباب الاول في اثبات العلم لواجب الوجود وصفاته [illegible] وفيه ستة فصول

الفصل الاول في اثبات العلم له تعالى وتقدس اعلم ان اكثر المقدمات التي يبنى عليها براهين مطالب هذا الكتاب قد سبق بيانها فيما مضى فيحتاج ان تركب البراهين من المقدمات التي مضى تحقيقها وان الاطول ابعادها لكتاب مشغول الاكثر بالتوصل الى اثبات واجب الوجود بطرق الاول طريقة الامكان وهي متفق عليها فانه لولا ذلك في وجود الموجودات فانه ان يكون منها ما يستحيل عليه العدم لذاته او ليس منها ما يكون كذلك فالاول هو المطلوب والثاني مقتضى القول بجواز العدم على كلها فلا بد في ترجح الوجود عليها الى فاعل وهي موجودة فاذا رجح الوجود والعدم عليها لم يرجح الوجود على العدم الا لمؤثر فاذا كل الممكنات موجودة فذلك المؤثر اما ان يكون ممكنا او لا فان كان ممكنا فر الممكنات واذ ليس كذلك السبب ممكنا فهو واجب فذلك هو المطلوب وهذا البرهان مبني على مقدمات اربع قد مضت منها ان الممكن يحتاج الى سبب ومنها ان ذلك السبب يلزم ان يكون تام الوجود ومنها انه يستحيل الدور ومنها انه يستحيل التسلسل وهذه المقدمات كلها قد مضت ببراهينها فيما مضى ومن الناس من زعم انه لا حاجة في هذا البرهان

الهيات

وكما

الالهيات المحضة

من القسم الثالث

ومدار الكل على هذا وعليه يدل علمائه الالهيات الوجود

الكتاب في

الى ابطال الدور وابطال التسلسل قال لانا نقول ان كان في الاشياء واجب الوجود فقد حصل المطلوب وان لم يكن فيها شيء واجب الوجود فهي باسرها ممكنة الوجود ولما كان الموجود يستحيل استناده في وجوده الى ممكن الوجود لوجوب ان ينتهي الممكن لو كان مؤثرا في وجود غيره لكان ذاته مؤثرة في ذلك المؤثر فلا يجوز ان تكون المؤثر مؤثرة في وجوده ذوات الممكن من حيث هو ممكن فلو كان الممكن مؤثرا في وجود غيره لكان امكانه جزءا المؤثر لكن الامكان يمتنع ان يكون جزءا من المؤثرية لان الشيء من حيث هو ممكن ليس بواجب من حيث هو مؤثر وجب ذلك والشيء الواحد باعتبار الواحد لا يكون ممكنا وواجبا وهذه الحجة هي اشهر ما استدل به على ان الصورة المادية مؤثرة في الشيء فالوا الممكن اذا استند الى سبب فاما ان يكون استناده اليه لامكانه او لا لامكانه فان كان باعتبار التحقق في الامكان وجب ان يتحقق فيه الوجوب واما الامتناع [illegible] لا الى غير فضلا عن ان يكون موجبا لها ذلك الاستناد وينبغي ان يكون الاستناد الى الغير لو كان الامكان علة الحاجة الى الغير فكل ممكن وجب ان يكون محتاجا الى ذلك الغير فلو استند ممكن الى الممكن لزم ان يكون الممكن الذي هو الغير مستندا الى نفسه وذلك محال فثبت انه لا يجوز استناد الممكنات الا الى الواجب الوجود الثاني من الطرق طريقة المكلف [illegible] فهذا الكلام فيها وعليها تمامه قد مضى اعلم ان من الناس من نظر الى الحاجة في اثبات واجب الوجود والايجاد بامكان العالم الامر كذلك هل يتمكن ذلك بطريق الاولى قالوا ان الموجودات ان كان فيها واجب الوجود فقد حصل المقصود وان لم يكن فيها واجب الوجود فذلك ممكن مستند الى الواجب في الموجودات على كل حال موجود واجب ثم اذا شرعنا في ذلك اثبتنا صفات واجب الوجود فظهر ان العالم ما فيه الا وهو ليس بواجب الوجود بل هو ممكن وجوده ثم ان الذين ذهبوا الى ان العالم ممكن بهذه الامور الثلاث ان الاجسام مركبة من الهيولى والصورة كل واحد منهما محتاجة الى الآخر والشيء المحتاج واجب الوجود فالعالم ممكن واذا امكن ثبت ان العالم وجوده من غيره فكل ما كان كذلك فهو ممكن اثبات العلم فيه من حيث الذي هو واجب الوجود فهذه الطرق الثلاثة وهي الى الى واما وانت ان تحققت الاصول المذكورة تماما مضى تمت فيما هذه الطرق فهذا ما يتعلق بطريقة الامكان ومن الناس من زعم ان علة الحاجة هي الحدوث فزعم ان الحاجة لا تكون الا الى المؤثر الظاهرة والقول بان احتياج الممكن الى السبب منهم من زعم ان علة الحاجة هي الحدوث فقط ومنهم من زعم ان علة الحاجة هي الامكان بشرط كونه كما تحررت هذه الطريقة الاخرى ومن الناس من اعتمد على الاحكام والاتقان المشاهدين في السموات والارضين وما فيهما من عجائب المنافع الجليلة والبدائع الغريبة التي تشهد فطرة كل سليم بان لها الصدر الآخر حكيم عليم وهذه الطريقة دالة على الذات وعلى العلم والحكمة ومن هذا نقول ومنها وفوض عن نفسه المقالات الباطلة وعدد نظره لالا الاعتراف باثبات الله بل بعد مشاهدة خلقة اعضاء الحيوان والنبات

لو كانت موجودة لكانت موجودة بها ان تركب المادة والتركيب لها الا العقول وذلك فاذا امتنع ان يكون الصورة المادية

موجودة

ان نقول

موجود واجب الوجود

دلالته من الاجسام بالوجود والوجود

الحجة الى

ادعى صاحب المحاكمات

في وحدة واجب الوجود

بيّنا التحقيق [illegible] ان ينتهي الى محركات غير متحركة وان الحركة التي [illegible] ان يكون حاصلا [illegible]

كلما كان [illegible] ان يكون [illegible] واجب الوجود [illegible]

[illegible] الى الموجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] **الفصل الثاني** في وحدة واجب الوجود

[illegible] الكتاب الاول الاولى ان الوجوب

[illegible] ان الوجوب بالذات [illegible] ان يكون [illegible] الثالثة ان الوجوب وصف مشترك

[illegible] التعين [illegible] الاشتراك [illegible]

[illegible] المقدمات [illegible] وجوب الوجود [illegible]

[illegible] لا بد ان يكون وجوب [illegible] كل احد منهما [illegible]

[illegible] الوجوب [illegible]

[illegible] التعين [illegible] الوجوب [illegible] التعين [illegible]

[illegible] الواجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

وجود آخر ممكن الوجود [illegible] الى الوجوب الوجود بالذات [illegible]

هذا اشارة الى [illegible]

كل الحد منها مساويا لما في تمام الماهية ومغايرة لما فيه غير الماهية وغير لوازمها فيكون ذلك النوع... [illegible]

وليس التعيين معلولا للتعين الواجب ولجميعها اختلاف بوجه آخر وهو انك قد عرفت ان الهيولى لا تتغير الا بسبب...

الى حال المادة ويطل الامر الشابي في الوقت [illegible] فليس يعقل وجود تلك الاشخاص ان تكون نوعها في

نوع من كثيرة وانت تعلم ان هذه الادلة كلها مبنية على تلك القواعد التي للحكماء لم يتكلموا فيها [illegible]

في تكثير هذه الادلة التي هي مبنية على تلك الاصول [illegible] الوقت [illegible]

اتقان تلك الاصول

الفصل الثالث

في نفي الكثرة عن واجب الوجود [illegible]

ذاته [illegible] كل كثير [illegible] في الصورة في المشهور [illegible] الى جزوه وجزوه

غيره فالمركب محتاج الى الغير والمحتاج الى الغير ممكن لذاته فاذا واجب الوجود لذاته ممكن لذاته هذا خلف قال بعضهم البرهان

[illegible]

واضافاته وكيف يتحصل في ذلك وكل شيء فانه مسلوب عنه امور غير متناهية ويضاف اليه امور غير متناهية [illegible] تلك السلوب

والاضافات لا تكثر واحد حقيقي [illegible] ان الذات التي هي موضوع تلك السلوب والاضافات لا يكون الا واحدا

الذات التي هي موضوع الصفات الحقيقية والاعتبارية يجب ان يكون واحدا ومما يحقق ذلك ان الوحدة [illegible]

[illegible] الكثرة ثم انه يعرض لها سلوب غير متناهية فان المراتب الغير المتناهية من الاعداد مسلوب عنها [illegible]

كل مرتبة من تلك المراتب [illegible] انه لا يحصل من كثرة السلوب والاضافات فظهر ان واجب الوجود لا يجوز

ان [illegible]

الفصل الرابع

في انه ليس بجسم [illegible] وجوه الاول ان كل جسم فانه [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس

[illegible]

فاذا العقل حصل في ذاته صور الحادثات وتلك الصور معلولات في ذاته فاذا ذاته فاعل لها وقابل لها وذلك مبطل لما قالوه
فان قيل انهم ينكرون ارتسام صور الكليات في ذاته فنقول اذا كان العلم عندهم عبارة عن ارتسام صور المعلومات
في ذات العالم فنفي الكل انما هذا الارتسام فنفي الكل وكونه عالما ثم الذي يدل على اعترافهم بذلك ما ذكره الشيخ في
الرسم التنبيه النمط السابع من الاشارات بعد ما بين ان العاقل انما يعقل بالمعقول فكان ذاته ورد على نفسه سؤالا
نعم ولعلك تقول ان كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض لما ذكرت ثم قد سلمت ان الواجب
الوجود يعقل كل شيء فليس واحدا حقا بل هناك كثرة فاجاب بانه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم يلزم قيومية عقلا لذاته
بذاته ان يعقل الكثرة جاءت الكثرة لازمة متاخرة لا داخلة في الذات مقومة وجاءت ايضا على ترتيب وكثرة اللوازم
من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة فالاول يعرض له كثرة لوازم اضافية او غير اضافية وكثرة سلوب
وبسبب ذلك كثرة الاسماء لكن لا تاثير لذلك في وحدانية ذاته هذه الفاظ الاشارات وهي صريحة فيما ذكرناه لانه
سلم انه يعقل الكل لازم لذاته متاخرة لا داخلة مقومة وسلم ايضا ان الاول يعرض له كثرة لوازم اضافية وغير
اضافية وكل ذلك نقض لما اعتمدوه من ان ذاته تقتضي امور الحقائق ذاته وعند ذلك يبطل قولهم ان البسيط
لا يكون قابلا وفاعلا واما في الشفا فانه ثبت فيه ان واجب الوجود عقل وعاقل ومعقول ثم بين ان صور المعقولات
اما ان تكون موجودة في ذاته او لا تكون فان لم تكن فاما ان تكون موجودة في شيء مجرد وهي الصور الافلاطونية
التي ابطلناها واما ان تكون موجودة في شيء آخر وذلك ايضا باطل فتعين ان تكون الصور المعقولة مرتسمة
في ذاته والظاهر من ... من هذا المعنى ... الموضع من كتاب الشفاء فقال بعد
ان تعلم ان ذلك معنى ان يحيط ... ذاته ولا يبالي ان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ممكنة الوجود
فانها من حيث انها ... في هذا الموضع وتحقيق انه لا بد لهم من الاعتراف بذلك انهم زعموا ان ادراك
الشيء عبارة عن ... عند المدرك والباري مدرك للاشياء عالم بها فيجب ان تكون حقائقها متمثلة في
ذاته ... فانهم ... عند تحقيق العلوم زعموا ان العلم ليس مجرد اضافة فقط
بل هو عبارة عن ... ذات اضافة واذا كان كذلك فعلم الباري تعالى بالاشياء ان يكون صفة
ذات اضافات وتلك الصفات تكون ... وذلك يحقق ما ذكرناه فان زعموا ان علمه بالاشياء
هو نفس ذاته فذلك ... العلم عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم ومعلوم ان ذات
الباري تعالى ... من الممكنات ... هو العلم بالممكنات وايضا فقد سلم
الشيخ في الفصل الذي اوردناه ههنا من الاشارات ان علمه بالكل لازم لذاته خارج غير مقوم لذاته ومن

المعلوم

الى عقله للكثرة كثرة ه

نسبة الباب الذي ه

من حيث هو علة الوجود ... الوجود بل ه

المعلوم ان اللوازم تمتنع ان تكون ... المفهوم الى ... فذلك الشيء يظهر مما ذكرنا انهم ... على ان ذات
الباري تعالى محل لوجوب الصور العقلية ... ذاته ... فاعل لتلك الصور وقابل لها واذا كان ذلك
من مذهبهم ... على ... وكيف ... ذلك الا لاجل ان ... الكليات
ومن الموقوف على ... الا ... على ... من المشتهي من الاشكالات
عليهم ... البسيط لا ... ان كونه علة ومبدأ لتلك الاضافات قابل ... متباينا
في الكتاب الاول ان ... الواجب الوجود ... ان يكون مفهوما زائدا على ... وكونه واجبا ولذلك فان المفهوم الا ...
ان ... على ... المفهوم من ... الواجب ... من ذلك ... الواجب زائد على كونه واجبا وهو ...
وصف ... الوجود عليهما ... ذلك ... صفات لوجوب ...
من ... الوجوب ... ذلك ... كونه موصوفا به ... مبطل لما قالوه وايضا ... على ان وجوده تعالى
زائد على ماهيته ... ذلك الوجود موصوف به ... ذكره ... ضعف ... على ... الصفات بل ... مثبتون
الصفات ... الصور المعقولة ... ذات الباري تعالى ... المعقولة ... الصور العقلية ...
في ذات الباري تعالى ... ~~...~~ ... الامور
صفات ... قائمة بالذات ... الذات ... اللفظ
... المفهوم ... الصفات ... ان ... الباري
بامور ... الوجود ... ذات الوجود ... فان
... حصول تلك الصفة ... الذات وان لم ... ثبوت الصفة ...
على شيء آخر ... ذلك الشيء ... ذاته تعالى ... ثبوت تلك الصفة ... ثبوت
ذلك الغير ... اذا ... ذلك الغير ... في نفسها ممكنة الوجود ... عبارة
مقبول ... ان كل ... الى ... فان ... تعالى
... ذلك ... الذات ... اذا كانت الذات ... تلك الصفة ... وجوبها
واذا كانت الذات ... الغير ... احدهما الى الآخر ... عن ...
عن الآخر لزم ان ... كل واحد منهما ممكنا ... ذات الواجب ممكنة وهو محال فان قيل ... الوجود ... كل
شيء لا يخلو من ... ذلك الشيء ... ثبوت ...
مساق ... عن ... ذات واجب الوجود الى الغير ... الا ... كل شيء ...

٣٠٠

بين اعليه من المسالك

للاشياء هو الامور الاضافية والاضافات امور وجودية ... عندهم فاذن ذاته محلها ... علمه بها ... ه

فلا زق مفهوم من الصفات الالهية الصفات ... ه

متبنى وهيها احدها الى التعجيم الثبوت او اللاثبوت من ذات الباري فلا يه ولم يكن لاحدهما احتياج الا الاخر ولكونهما مستقلين ه

على واجب الوجود فواجب الوجود لا يخلو عن ثبوته ولا ثبوته لكن ذات واجب الوجود يكون كافيا اما في ثبوت ذلك
الشيء او لا ثبوته على معنى ان ماهية الواجب الوجود [illegible] لاجل ان فيه [illegible] لان
واجب الوجود لنفسه [illegible] فيلزم سلب عنه ثبوت [illegible] اي ليس [illegible] فلا يلزم توقفه على الغير
واما لو لم يكن مستقلا باقتضاء ثبوت ذلك الوصف او باقتضاء سلب ذلك الوصف فلا محالة يكون متوقفا على احد
الامرين اعني علة الثبوت او اللاثبوت والمتوقف على الغير ممكن فثبت ان التغير على واجب الوجود محال وهو المطلوب
فنقول ان واجب الوجود [illegible] واجب الوجود بجميع جهاته وقد تمسك بعضهم بانه لو امكن ان يحدث لذات الباري
تعالى صفة لكان المؤثر فيها هو ذاته والقابل هو ذاته وذلك محال وقد عرفت ضعف هذه الحجة وقد تمسكوا ايضا بان
كل صفة تحصل لواجب الوجود فالمستند اما ذات واجب الوجود او ما يستند اليه وكيف كان فيلزم من امتناع تغير لوازمه
القريبة والبعيدة فاذا امتنع التغير عليه وهو ضعيف لان للسائل ان يقول انه باطل بالحوادث الجسمية فانها متغيرة
مع استنادها الى واجب الوجود اما بغير واسطة [illegible] فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك وقد تمسكوا ايضا بان كل ما يصح
عليه التغير فانه قبل وقوع ذلك التغير يكون بالقوة [illegible] وواجب الوجود يستحيل ان يكون بالقوة وهذه الحجة ضعيفة لان المراد
بالقوة الامكان فنقول لم لا يجوز ان يكون واجب الوجود واجبا في ذاته ويكون ممكنا في بعض صفاته وعلى هذا التقدير قد زال
التناقض

الفصل السادس

في انه سبحانه وتعالى ليس بعرض لان العرض محتاج الى الموضوع ولا شيء من
المحتاج بواجب وليس ايضا صورة لهذا المعنى فان قيل لم لا يجوز ان يكون غير محتاج الى الحلول في المحل ولكنه يصح [illegible]
عليه الحلول [illegible] ان يحل في الاجسام او في غير الاجسام والاول يلزم منه انقسامه [illegible] الانقسام [illegible] وذلك
محال والثاني ايضا باطل لانه اذا كانت ذاته غنية عن ذلك الشيء الذي فرض محلا له لم يكن حلول احدهما في الآخر
اولى من حلول الآخر فيه فاما ان يحل كل واحد منهما في الآخر وهو محال او لا يحل احدهما في الآخر وهو المطلوب واقول [illegible]
القول [illegible] ليس [illegible] لانهما متقومة بالصورة محتاجة اليها فلا يكون واجب الوجود لذاتهما وليس [illegible] بمعدوم
لان واجب الوجود هو الذي لا يكون حقيقته معدوما اذ لو كانت [illegible] ممتنع واجب الوجود [illegible]
هذا خلف واذا لم يكن حقيقته معدوما يستحيل عليه العدم [illegible] فلان عدمه [illegible] ان يكون له سبب
فاما ان يكون له سبب [illegible] لعدم ما كان محتاجا الى وجوده او لوجود ما كان محتاجا الى عدمه والاول [illegible]
[illegible] لانه في وجوده الى غيره [illegible] فلان الكلام في عدم ذلك الشرط كالكلام في عدمه
[illegible] ان ذلك الذي [illegible] والاسباب مستندة في سلسلتها الى واجب الوجود فاذا وجد
ذلك [illegible] واجب الوجود يستحيل ان يكون مؤثرا في عدم نفسه [illegible] فلان عدمه [illegible] لم يكن علا به

فانا لا نثبت م
امتناع تغير ذاته
او بواسطة
انه سبحانه ليس بعرض
[illegible] الحلول [illegible] عليه الحلول واجب م
للعدم م
للوجود م
[illegible] عدم والا لكان [illegible] عدم [illegible] ان يكون [illegible]

ان يكون لذلك العدم سبب لكان وجوده محتاجا الى عدم ذلك السبب المعدوم والمحتاج ممكن فيكون الواجب ممكنا هذا محال
واما الذين يعتقدون ان وجوده غير [illegible] فانه يلزمهم ان يذكروا حجة اخرى وهي ان الممكنات اذا اشترط فيها الوجود
لم يكن قابلة للعدم فان السواد بشرط كونه موجودا يستحيل ان يكون قابلا للعدم فاذا كانت الممكنات القابلة للعدم شرط
فيها الوجود خرجت عن قبول العدم فالذي لا اعتبار لحقيقته الا الوجود كيف يكون قابلا للعدم واقول ليس هذا لانه ان
عني [illegible] فقد بينا ان العدم عليه محال وان عني به ما لا يحتاج في المحل والموضوع فقد بينا انه ليس بمحل ولا موضوع
والنظم ليس [illegible] لانه لا مثل له ولا يمكن ان يتحد بغيره لوجهين اما اولا فلان الاتحاد في نفسه غير معقول على ما سلف واما
ثانيا فلانه يوجب صحة العدم والحدوث عليه وذلك محال فليس بجنس ولا نوع ولا واحد لذاته لبرائته عن الكثرة واقول
لا يجوز ان يكون موصوفا باللذة [illegible] الطعم والرائحة لان اللون [illegible] المحسوسة [illegible] الحرارة
فان كان لونه [illegible] ان يكون [illegible] طعم [illegible] جاهل [illegible]
[illegible] متنفي [illegible] غير معقول وذلك ما يمكن [illegible] على [illegible] فان كل [illegible]
ولنذكر الكلام في نفي الشهوة والنفرة وسائر هذه الصفات في [illegible]

الباب الثاني

في احكام صفاته [illegible] ويشتمل على عشرة فصول

الفصل الاول

في انه سبحانه وتعالى عالم بذاته وبالكليات [illegible] اما الاول فبيانه انه
ليس بجسم ولا جسماني فيكون مجرد الذات وقد بينا في باب العلم ان كل مجرد فانه يكون عاقلا لذاته فالباري اذا عاقل لذاته [illegible]
ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وذات الباري تعالى علة لوجود جميع الممكنات [illegible] انه ليس في الوجود الا واجب وجوده والعلة
فاذا [illegible] من علمه انه علم سائر الممكنات [illegible] مجرد [illegible] بينا فانه يلزمه ان يقارنه سائر المجردات [illegible] الباري فهو واجب
فذات الباري يجب ان يقارن ذاته [illegible] فالباري تعالى يجب ان يكون عالما بذاته وكل المعقولات [illegible]
[illegible] على ما ذكرنا في [illegible] الباري تعالى [illegible] لكونه تعالى عالما بذاته [illegible]
الاول فقد ثبت ان التعقل عبارة عن حضور ماهية المعقول عند العاقل فلو كان الباري تعالى عالما بذاته لكان تعقله لذاته اما نفس
حضور ذاته عند ذاته او حضور صورة اخرى [illegible] في ذاته والقسمان باطلان الاول فهو [illegible] اما اولا فلان التعقل حالة
اضافية [illegible] بين شيئين واما ثانيا فلان تعقله لذاته لو كان نفس ذاته لكان العالم بانه عالم يكون عاقلا لذاته
ولكان [illegible] على الآخر وبطلان [illegible] المقدم وان [illegible] يكون تعقله لذاته عبارة
عن حضور صورة مساوية لذاته في ذاته [illegible] الجمع بين المثلين [illegible] ان القول بكونه عاقلا لذاته [illegible]
الى [illegible] الباطلين فيكون ذلك باطلا [illegible] استحال ان يعقل [illegible] انه استحال ان يعقل [illegible] انه لو عقل [illegible] ان يعقل
انه [illegible] ذلك لكان عقولا لذاته [illegible] بالمقدم [illegible] عبارة [illegible]

بالصورة
فصل
و [illegible] وضع [illegible] وموضوع [illegible] لكن [illegible]
في صفات تعالى
انه تعالى عالم بذاته
ساوية لذاته
وهو م

كان لواجب الوجود كان حصول تلك الصورة المعقولة في ذاته فيكون كالشيء الخارج عن ذاته وكل ما يتكمل بشيء فالمتكمل اخس
من المكمل به فتلك الصورة اكمل من واجب الوجود في ذاته هذا خلف وايضا فاذا كانت تلك الكمالات خارجة من ذات
تخالطه الامكان والقوة هذا خلف وايضا كل ما كان له خارجة عن ذاته فذاته لذاته ما تمت فذات واجب الوجود ناقصة هذا
خلف وان لم يكن لواجب الوجود [illegible]

[illegible]

واجب الوجود كان الازلية طباع ذاته وسنة خارج وجوده الامكان فيكون ذاته

[illegible]

[illegible]

تحقيق هذا الاعتراض مبني على امتناع كونه تعالى عالما بان زيدا في الدار وقد خرج زيد من الدار فلو لم يكن [illegible]

للجهل فلو كان الباري تعالى عالما بان زيدا في الدار فاذا خرج زيد من الدار فلو لم يزل علمه الذي كان في الدار كان

اولا [illegible] الى يتبع لوجهين اما اولا فلان ذلك يوجب التغير لان ذلك الاعتقاد كان علما [illegible] وصار جهلا

وصار زيد [illegible] واما ثانيا فان لم يبق ذلك الاعتقاد بل حصل عقيبه اعتقاد آخر فقد وقع التغير في العلم وذلك

على الله محال والاعتراض عليه من وجهين الاول لم لا يجوز ان يقال العلم بان زيدا سيخرج من الدار هو العلم بخروجه

عند حصول ذلك الخروج ويدل عليه ان الاول لو تغير علمه بتغير المعلومات لكثر علمه بكثرتها والثاني باطل فالمقدم مثله

بيان الملازمة ان العلم بالمعلومات ولا شك ان العلم يتغير بتغير المعلول فاذا علم لا يتغير بتغير المعلومات [illegible] التغير ويجوز ان

يحدث للذات اعدادا كاملة متجددة يحدث بحدوث الحوادث الزمانية ولا نقول بان وجود تلك الحوادث يوجب حصول

تلك الاحكام بل نقول ان ذاته تعالى تقتضي حصول تلك الاحكام بشرط تجدد تلك الاشياء الزمانية والجواب انا قد بينا

في كتاب العلم انه يستحيل ان يكون العلم بان زيدا سيخرج علما بخروجه عند خروجه اما حدث تكثر العلم بتكثر معلوماته فعنه

القول فيه فاما ان علمه بغير المعلوم [illegible] ومعقول ان [illegible] ان تغير المعلول لا يكون علة لتغير العلة وهو حق وان

قد غير المعلول عند ما يكون العلة [illegible] كالآن [illegible] فان المعلول لو تغير عند ما لا يكون العلة متغيرة كان

نسبة تلك العلة الى وجود ذلك المعلول وعدمه نسبة واحدة وما كان كذلك لا يصلح ان يكون علة بل الحق ان عدم المعلول

او تغيره يستحيل ان يحصل الا عند عدم العلة او تغيرها لا على ان يكون عدم المعلول او تغيره علة لعدم العلة وتغيرها بل على ان يكون

كاشفا عن ذلك [illegible] واما ان علمه بالمعلومات [illegible] العلم المتعلق بالشخص المعين يستحيل ان يكون علة لذلك

الشخص لان العلم بالشخص تابع لوجود الشخص والتابع للشيء لا يكون علة له بل العلم بالماهية الكلية ربما قيل انه علة لوجود

المعلول واما الدلالة على امتناع وقوع التغير فقد سبقت الثانية قالوا قد ثبت في كتاب النفس ان ادراك

المتشكلات والجسمانيات لا يكون الا بآلة جسمانية فلو كان الباري تعالى مدركا لها لكان جسما او جسمانيا

وذلك محال والقائل ان يقول لا نسلم انا قد بينا في كتاب النفس ان القوة العاقلة ان الشيء المجرد يمكنه ادراك المتشكلات

والجسمانيات فبطل ما ذكره الثالثة قالوا علم الباري تعالى بالجزئيات اما ان يكون مع وجود الجزئيات واما ان يكون

سببا لعلمه بسبب تلك الجزئيات والقسم الاول غير ممكن فانه اما ان يكون علمه بتلك الجزئيات من مقومات [illegible]

لوازم ذاته وكيف كان فانه يكون ذاته الواجبة [illegible] على السبب المقتضي لوجود تلك العلوم لانا قد بينا ان كل ما هو

لغيره مستفاد من الغير فانه يكون ممكنا في ذاته فيلزم ان يكون واجب الوجود لذاته ممكنا لذاته هذا خلف

واما القسم الثاني وهو ان يكون المقتضي لتعقل الجزئيات تعقله لاسبابها فقد الفه باطل لان الشيء اذا عرف بسببه

علمه لا لكونه علة الشيء لجواز التجدد

الحسي

في الوجه الاول انه لا بد في كل حال من اضافة مخصوصة للقوة العاقلة للمعقول غير المعلوم بالضرورة ان الاضافة الى شيء غير الاضافة

الى شيء آخر وكيف كان فان العلم بالشيء مغاير للعلم بشيء آخر لو لم يصح هذا لم يعقل كون الذات عالمة باحد المعلومين عند وجود المانع

على كونه عالما بالمعلوم الآخر ولولا ان علمه باحد المعلومين مغاير لعلمه بالمعلوم الآخر والا لاستحال ان يعلم كونه عالما باحد المعلومين

عند ما هو لا يعلم كونه عالما بالمعلوم الآخر كما يستحيل ان يجتمع العلم والجهل بكونه عالما بالمعلوم المعين واذا ثبت هذه القاعدة

امتنع ما ذكروه من الجواب [illegible] ان يلزم وجود علوم غير متناهية ولا يمكنهم ان يقولوا ان نصف تلك العلوم اقل من كلها فقد

تطرقت الزيادة والنقصان اليها فيكون متناهية لانا بينا ان تطرق الزيادة والنقصان لا يوجب التناهي

ولا يمكنهم ان يقولوا ذلك لان تلك الكثرة اما ان يقال بانها صدرت عن ذات الباري على الترتيب السببي والمسببي

فيلزم وجود علل ومعلولات لا نهاية لها ولا على الترتيب السببي والمسببي فيلزم ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد

[illegible] ذلك [illegible] الذي [illegible] عنه الثالث [illegible] لا نهاية له [illegible] شيء [illegible] شيء يستحيل ان يتميز من

شيء غيره الا انه لا يوجد خارج عنه شيء غير [illegible] فاذا ما لا نهاية له فانه لا يتميز عن غيره وكل معلوم فانه متميز عن غيره

فاذا ما لا نهاية له فانه غير معلوم والجواب انه فرق بين ان يعلم ذات الشيء وان يعلم تميزه عن غيره فان العلم بذات الشيء قد

لا يتوقف على العلم بغيره والعلم بتميز الشيء عن غيره يتوقف على العلم بغيره ونحن لا نساعد على انه يستحيل ان يعلم جميع

المعلومات من غيره الا انه لا يعلم تميز بعض المعلومات من غيره الا اذا علم ذلك الغير فيكون الحاصل ذلك المجموع خارجا عنه ولكن

لا يلزم من استحالة العلم بتميز جميع المعلومات من غيره استحالة العلم بجميع المعلومات لما بينا من امكان انفكاك احدهما عن الآخر

الفصل الثاني في علمه تعالى بالجزئيات اكثر المتقدمين والمتاخرين من الفلاسفة انكروا ذلك وانتهض الشيخ ابو البركات البغدادي

ولا بد من تفصيل مذهب الفلاسفة اولا فنقول الاثيري بالجزئيات الامور على اربعة اقسام لانها اما ان لا يكون متشكلا ولا

متغيرا واما ان يكون متغيرا لا متشكلا واما ان يكون متشكلا ومتغيرا فاما الذي لا يكون متشكلا ولا متغيرا فانه تعالى عالم به سواء ذلك

كان كليا او جزئيا وكيف يمكن اطلاق القول بانه تعالى لا يعلم الجزئيات مع اتفاق الاكثرين منهم على انه عالم بذاته المخصوصة

مع انه ذاته ليس كليا لان الكلي لا وجود له في الاعيان وكذلك عالم بالعقل الاول الذي هو معلوله وكذلك سائر العقول واما

المتشكل غير المتغير فهو الاجرام الفلكية فان مقاديرها واشكالها باقية مصونة عن التغيرات مع انها معلومة باشخاصها والباري

تعالى عالم بها لا على وجه جزئي لانه يلزم ان [illegible] التغير في العلم لان ادراك الجسمانيات لا يكون الا بآلة جسمانية واما

المتغير غير المتشكل فهو مثل الصور والاعراض الحادثة والنفوس الناطقة فانها غير معقولة له لان تعقلها يحوج الى الاحساس

بها لانها لما كانت متغيرة يلزم من تغيرها تغير العلم بها وذلك على الله محال واما المتشكل المتغير فهو مثل الاجرام الكائنة الفاسدة فهي مما

يمتنع كونه تعالى عالما بها لوجهين اعني لزوم التغير والحاجة الى الآلة الجسمانية واذ ذكرنا التفصيل الاتي باصولهم فلنشتغل

[illegible]

طبعي

[illegible]

المواد

[illegible]

الشمس

[illegible]

ما يتأمل

[illegible]

[illegible]

فعلام

[illegible]

ان يشترف في التخلات المخصوصة بالصفا، وتربية المخصوص على الفاعل بان كمال حال ذلك المحصل انما يحصل منه كمال النوعية
التشكيل الان الجسم الذي يشكل بشكل الصنف كان على ذلك الشكل اتم الا ان ذلك الشكل ما كان ملائما لكمال حال الحيوان فالشكل كان
الخارج على صورة العقرب مثلا ملائم لحال الحيوان اذا كان المرتع الشكل على الشكل ومرتبط بمرتبة رعاية كمال الحيوان ومعلوم
انه بعد الرعاية لا يتأتى الا من العالم كذا ومن حيث انه يكون مركبا لا من حاله تحصيل الا ان [illegible] يستكمل بحدها ان ذلك
ان يكون الباري في صورته وذلك الكل علة [illegible] الكلام [illegible] انه لو كان [illegible] الفاعل بشكل على شكل ومرتبا على حيث العقل رعاية حال
الحيوان [illegible] رعاية كمال حال الحيوان [illegible] الفاعل ولو كان كذلك لكان لا يصدر من الفاعل الا ما يكون كمالا لحال الحيوان
وليس الامر كذلك [illegible] في الالام والاوجاع والمعاصي والافات فقد ذلك ان رعاية كمال الحيوان [illegible]
فاعل الشكل دون الشكل ومن حيث [illegible] الاشكال الذي لم يحصل الحيوان [illegible] يحصل العدم [illegible] المادة لا لان الفاعل
مكلام [illegible] من المباحث [illegible] فالوا ان [illegible] اذا [illegible] التحقيق [illegible] واجب الوجود فيلزم
من علمه واجب الوجود [illegible] ذلك التحقيق من حيث انه [illegible] اذا كان كذلك وجب ان يصير ذلك التحقيق من حيث [illegible] معلوما
فان قيل [illegible] فانها لا يخرج من [illegible] فيقول ان ذلك
ان التحقيق [illegible] ذلك [illegible] في [illegible] ذلك التعيين والتحقيق [illegible]
الصدق والى واجب الوجود ويكون علمه [illegible] الكلام في ان علمه [illegible] بالعلم بالاشياء من حيث هي كذلك
لكنك [illegible] مستندة الى الباري في العلم [illegible] العلم بالمعلول [illegible] ان [illegible] بكل [illegible] ويكون العلم بالمعلول [illegible]
العلم بالعلة الى وجود العلم بالمعلول [illegible] ما كان كذلك فانه لا يكون [illegible] فاذن العلم بالعلة لا يكون [illegible] بالمعلول
[illegible] لما كان العلم [illegible] من التغير والاول انه يستحيل ان يكون ذلك معلوما للعلم الجزئي واجب
الوجود [illegible] النائية [illegible] واجب الوجود [illegible] لكان [illegible] النقض علمه محال فهذه [illegible]
لا يجوز التحويل [illegible] فهذا حاصل ما قيل في هذه المسئلة **الفصل الثالث** في شرح
اراده [illegible] قال الحكماء لا يجوز ان يكون صدور الممكنات من الباري تعالى لاجل قصد منه الى ايجادها وغرض له في
ذلك واحتج عليه بامور الاول ان واجب الوجود يمتنع ان يكون طالبا لكمال يعود اليه وكل مريد وقاصد فهو
طالب لكمال يعود اليه فواجب الوجود يستحيل ان يكون مريدا انما بيان ان واجب الوجود يمتنع ان يكون
طالبا لكمال يعود اليه فلوجوه الاول ما ذكره في الاشارات [illegible] ويكون كذلك كان ناقصا وكان مفتقرا ومحتاجا
الى [illegible] الثاني ان يقول [illegible] انه ناقص [illegible] ومحتاج الى الكسب [illegible] طالب لحصول
حالة [illegible] في الحال وهذا [illegible] المط [illegible] منافيه دعوى امتناع المط ويكون ذلك

ك

دهره سعد
منزه
علم عامه
بحث بحكم نفس بصور ما ماعا
مرو نوع [illegible]
كانت نسبة العلم بالعلة
الذي
المطلبات
[illegible]
شرح ارادته

يستند الا على التي [illegible] انه كامل لذاته ويكون كل الكمالات [illegible] لانه كان المعقول حاصلا لكن [illegible] فيه
الثالث ان كل موجود مسبوق وكل كمال وجوده مسبوق فانما يحصل منه فلو حصل كمال من غيره لزم الدور والقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يحصل الكمالات [illegible] في ايجاد الممكنات [illegible] ان الممكنات لا تكون
اسبابا لتلك الكمالات حتى يلزم الدور بل الى [illegible] الكمالات [illegible] لا يلزم الدور [illegible] وهو ليس [illegible] انه
لو [illegible] غيره لزم ان يكون في ذاته ممكن الوجود [illegible] عليه [illegible] في باب [illegible]
ان كل مريد فهو طالب الكمال [illegible] وجود ذلك الامر [illegible] ان يكون راجحا بالنسبة الى ذلك المريد على عدمه
بالقصد او لا [illegible] فان لم يكن وجوده راجحا بالنسبة الى المريد [illegible] عدمه كان ترجيح ارادة الوجود على ارادة العدم
[illegible] الامر [illegible] وان كان [illegible] الى المريد فلا شك [illegible]
والاولوية حصول ذلك المريد [illegible] واذا حصلت تلك الاولوية ثبت ان كل مريد فهو طالب
الكمال [illegible] انا [illegible] الى [illegible] لكان [illegible] الى الكسب من دون ان يكون
لنا فيه فائدة [illegible] فان [illegible] او [illegible] متساويان من كل الوجوه [illegible] احدهما على
الآخر [illegible] الى [illegible] الوجوه [illegible] احدهما دون
الآخر [illegible] ذلك [illegible] دون [illegible] فاعل
فيه حسن الاسم والثواب [illegible] الحسنة الى [illegible] ذلك [illegible] او [illegible] وهو في
حق واجب الوجود [illegible] وان [illegible] عقلي او ظني او خيالي وان لم يكن
شي من ذلك [illegible] الارادة دون [illegible] السماوية والحركات العلوية [illegible]
تلك الارادة [illegible] احد الطرفين على الآخر ومتى بقي على التساوي
استحال [illegible] ذلك [illegible] الذي [illegible]
[illegible] كان [illegible] لاجل
[illegible] اشرف منه [illegible] وقالوا ان [illegible]
[illegible] احسن [illegible] النبي [illegible] الى [illegible]
[illegible] والنبي من حيث انه مبعوث الى الخلق [illegible] الخلق [illegible]
وهو [illegible] وهو باعتبار [illegible] النبي [illegible] رسولا وهو باعتبار
اشرف [illegible] انه هو الذي يقول [illegible]

حاصله [illegible]
[illegible]

[illegible]

اجابكا
اعلم

[illegible]

الثالث

او شرط تصور كونها مصلحة

لا تعلق اصلا او حصول المراد وعدم حصوله اولو كره ولا الوجود

ذاته وعقله

ورضاه عما اذا تحقق حكمنا بان الترجيح ... المريد سواء

الاولويت

الوجود صلة

[illegible]

الفصل الرابع

[illegible]

الفصل الخامس

[illegible]

الفصل السادس

[illegible]

في عالمية الله تعالى

بل بعلا فعليا اما انه ليس فعلا انفعاليا

مستغنيا الوجود عن المعقولات وعن عقلها لم يعقلها الانام

شرح عنايته تعالى

منافية

قدرته تعالى

٢١٦

بعيد في الحقيقة يعني ان الصدق انه شاء ان لا يفعل ولم يفعل لان الفاعل انما يكون فاعلا بالفعل حال صدور الفعل عنه وفي
حاله يستحيل ان يصدق عليه انه شاء ان لا يفعل فانه لا يفعل [illegible]
[illegible]

الفصل السابع في

[illegible]

في الكمالات والنقصانات فان كان تفاوت الامكان في النوع كان الاختلاف واقعا في النوع وان كان [illegible]
[illegible]

الفصل الثامن

في ان الحقيقة [illegible] غير معلومة للبشر [illegible]
[illegible]

(margin) حقيقة ذاته المقدسة غير معلومة للبشر

في

تقسيم اسماء الله سبحانه

نحو عرفنا الباري تعالى لكانت الصور الحاصلة في عقولنا مساوية لماهيته بكنه ماهيته مقولة على اشخاص عديدة وهو
محال ان ذلك محال **الفصل التاسع** في تقسيم اسمائه تعالى كل اسم يقع على الذات فاما ان يكون دلالته
على تمام تلك الذات او على ما يكون داخلا فيه من اجزائه او على ما يكون خارجا عنه فالاول دلالته على الذات بالمطابقة
والثاني بالتضمن والثالث بالالتزام وهذا القسم الثالث اعني الدال على صفة خارجة عن الذات اما ان يكون دلالته
على صفة سلبية او على صفة ثبوتية فان كانت دلالته على صفة ثبوتية فاما ان يكون تلك الصفة مجرد اضافة او
لا يكون فان لم يكن مجرد اضافة فاما ان يكون صفة ذات اضافة او لا يكون فهذه اقسام الاسماء سبعة الاول الدال
على نفس الذات الثاني الدال على جزء الذات الثالث الدال على صفة سلبية الرابع الدال على صفة اضافية الخامس الدال على صفة
حقيقية مجردة عن الاضافة السادس الدال على صفة حقيقية ذات اضافة السابع الدال على نفس الذات فذلك ممكن
[illegible]

الاوصاف سلبية او اضافية او غيرهما [illegible]

[illegible]

الكليات

[illegible]

الفصل العاشر [illegible]

اشتقاق بعض الشرح بعض اسمائه تعالى

[illegible]

في افعال الله تعالى

[illegible]

الباب الثالث في [illegible] **الفصل الاول** [illegible]

صدور الافعال عنه

[illegible]

ولا نم لكنا قد بينا ان الشيء ما لم يكن فيه كثرة لم يصدر عنه كثرة فاذن علة هذه المعلولات الكثيرة لا بد من ان يكون اول موجود يصدر
عنه معلولات كثيرة هو المعلول الاول كما هو المشهور الا ان التحقيق [illegible] فيه معقول كثرة و المعلول الاول [illegible] ان يكون مستفادة
من الباري تعالى فيكون قد صدر عن الباري تعالى اكثر من واحد وهو محال او من ذات المعلول الاول فاما ان يكون
ماهية بسيطة فيستحيل ان يصدر عنها الا لازم واحد واما ان يكون مركبة فيستحيل صدورها من الباري تعالى واما ان يكون
لوازم ذاته [illegible] الاقسام
[illegible] الامكان [illegible] الوجود فاذن
لا يمكن ان يصدر عن العقل الاول معلولات كثيرة الا لاجل اعتبارات هذه الكثرة فاعلم انه [illegible] هذا المقام
كلام مهم فلنذكر كلام الشيخ الرئيس بعبارته قال لا يمكن [illegible] العقول الفعالة شيء من الكثرة الا على ما اقوله ان المعلول بذاته
ممكن الوجود وبالاول واجب الوجود [illegible] بانه عقل ويعقل ذاته ويعقل الاول [illegible] من الكثرة
[illegible]
[illegible]

تكون الاسطقسات

فاذن لكل نفس نحو وتصل بحسب الطرق التي ذكرناه ومعلوم انه قد يلوث الكوكب الثابت يسبق الكواكب لا يمكن
عد ما يدرك العقول والحس ان يكون كثيرها على كثرة هذه الكواكب

الفصل الثالث في تكون الاسطقسات

واتفاق مادتها وانفاق احوال الافلاك

ان الحركة التي اعدت المادة لصورة مخصوصة ... ان كانت قديمة وجب ان يكون
الاعداد ... الصور ... ان كانت ...

٣٢٥

من هذه الفصول العنصرية [illegible] بيان ان ذلك غير لازم واذا كانت محمد هذه الاجسام متقومة على محمد الاجسام الفلكية [illegible]
فان الحركات الاولى احوال [illegible] الاجزاء [illegible] ان يوجد هذه الاجسام بعض الاوقات خالية عن الصور
الكلية جاز [illegible] لا يكون فيه شيء بالفعل واذا لم يكن فيه موجود لم يمكن ان يقال فيه انه لم
يزل اخر وقصد اخر وكان [illegible] في الازل ما كان [illegible] ان يقال [illegible] وقصد اخر

الفصل الرابع في دوام فاعلية البارئ لما قد بيناه في باب [illegible] ان واجب الوجود لذاته
واجب الوجود لذاته فهو واجب الوجود من جميع جهاته واذا كان كذلك وجب ان يدوم الفيض والجود وقد بيناه
ان سبق العدم ليس شرطا في احتياج الفعل الى الفاعل وبيناه في باب الزمان ان [illegible] لا يمكن ان يكون
له ابتداء زماني [illegible] والفعل [illegible] العدم [illegible] الفعل لكان [illegible]
في باب [illegible] فالمقدم [illegible] لو كان فاعلا بعد ما لم يكن لكان [illegible] بطلان [illegible]
بطلان المقدم [illegible] ان يكون دائم الوجود فالعالم يجب ان يكون دائم الوجود [illegible]
[illegible] الذي [illegible] ان يكون موجودا دائما ولو كان جائز العدم لكان [illegible] ان
يكون عدمه ممكنا دائما او [illegible] فان لم يمكن امكان العدم دائما كان ذلك [illegible] الامكان [illegible]
ذلك [illegible] وجوده [illegible] ان الاحوال [illegible] الى [illegible]
فرضنا هذا العدم [illegible] ان [illegible] الممكن [illegible] الوجود الدائم [illegible] ذلك [illegible]
على عدم [illegible] دائما [illegible] ذلك [illegible] فان [illegible] ممكنا [illegible]
وجوده دائما [illegible] كان [illegible] وجوده واجب [illegible]
الباب [illegible] على المواضع المذكورة [illegible] ذلك [illegible] حوادث [illegible]
القول [illegible] الزمان [illegible]

الفصل الخامس في القضاء والقدر [illegible] علم ان افعال العباد امور ممكنة الوجود والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا بسبب
وذلك السبب [illegible] موجبا [illegible] الفعل [illegible] ان [illegible] ذلك الفعل [illegible] ان لم يكن صدور الفعل عن
ذلك السبب واجبا [illegible] ذلك الفعل [illegible] السبب [illegible] الفعل
[illegible] عدمه [illegible] لم يترجح وجود الفعل والا [illegible] احد طرفي الممكن على الاخر
[illegible] كانت نسبة الفعل الى ذلك السبب [illegible] نسبة عدمه اليه فنقول ان عدم الفعل
كان مساويا لوجوده [illegible] فرجح العدم [illegible] طرف العدم

واصل [illegible] انه كان يمكن
العدم دائما [illegible] ممكنا
فانه اذا فرض موجودا امكن
[illegible]
دائما [illegible] زمان وجوده
[illegible]

دوام [illegible] ذاته

القضاء والقدر

وجوه

[illegible]

الالآليات

مرجوحا [illegible] كان [illegible] الوقوع اولى اذا [illegible] العدم [illegible] ذلك السبب [illegible] كان طرف الوجود واجب
الوقوع [illegible] ان افعال العباد [illegible] اسباب [illegible] وجودها [illegible] وجودها
اسباب افعال [illegible] ان يكون [illegible] فالاول [illegible] التسلسل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] بواسطة [illegible] فان افعال العباد [illegible] في
[illegible] ذات واجب الوجود [illegible] ان افعال [illegible] العبد [illegible] وقدرته [illegible]
اختياره [illegible] الوجود [illegible] ان [illegible] الفعل وان [illegible] الفعل فان
[illegible] باختياره [illegible] اردت الفعل [illegible] اردت [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الارادة الاخرى لكانت الارادة الثانية موقوفة على ارادة
الثالثة [illegible] التسلسل [illegible] حصول الارادة [illegible] حصول الفعل [illegible] حصول [illegible] الارادة
[illegible] الفعل [illegible] الارادة [illegible] القدم والحدوث
[illegible] القدر [illegible] العبد [illegible] الفعل [illegible] المقدم
هي [illegible] ان [illegible] ان يكون [illegible] وجب ان يكون [illegible]
فاعليته لذاته وجب دوام الفعل واما فاعلية العبد فلا يستحيل ان يكون [illegible] العبد [illegible] دوام [illegible]
دوام فاعليته [illegible] يكون [illegible] العبد [illegible] وقدره [illegible] فاذا كان الكل [illegible]
الله تعالى [illegible] في الامر والنهي [illegible] الثواب والعقاب [illegible] الكل [illegible] وقدره كان الفعل
الذي [illegible] القضاء [illegible] والفعل الذي [illegible] القضاء [illegible] ان القدرة لا [illegible]
[illegible] كان [illegible] فان الافعال [illegible] الامر والنهي [illegible] من القضاء
والقدر واما الثواب والعقاب [illegible] الافعال [illegible] القضاء [illegible]
[illegible] العقائد الفاسدة والاعمال [illegible] الامراض النفسانية [illegible] الثواب [illegible]
القدرة فوجوب الفعل [illegible] وجوب الفعل [illegible] وجوب القدرة [illegible] الفعل [illegible]
كان وجوبه [illegible] القدرة [illegible] ان يكون [illegible] القدرة والذي [illegible] ان [illegible] القول [illegible]
انه [illegible] الله تعالى [illegible] الثواب [illegible] الاخرة [illegible] على الجبر [illegible] على [illegible]
الله تعالى [illegible] محال [illegible] الله تعالى [illegible] الثواب [illegible] ان كون الفعل واجبا

[illegible] عدم الاعطاء
[illegible] الاعطاء فاذن [illegible]
[illegible]

مسئلة

كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

بالقصد الاول الذي ذكرناه في كونه مقصودا **الفصل السادس** في كيفية دخول الشر في القضاء الالهي وقبل الخوض
فيه لا بد من تقديم مقدمة هي ان الامور التي يقال لها انها شر اما ان يكون امورا عدمية او امورا وجودية
فان كانت امورا عدمية فهي على اقسام ثلثة لانها اما ان يكون عدما لامور ضرورية للشي مثل عدم وجود [illegible]
عدم الحياة واما ان يكون عدما لامور نافعة قريبة من الضرورة مثل [illegible] وان لم يكن ضرورية واما ان يكون عدما لا ضروري ولا نافع
بل تمام الذي يكون كالفضل مثل عدم العلم بالفلسفة والهندسة واما الامور الوجودية التي يقال انها شرور فهي كالموارد المؤذية
لا اتصال العضو واعلم ان الشر بالذات هو عدم ضروريات الشي او عدم منافعه مثل عدم الحياة وعدم البصر ونحوهما من حيث هما
كذلك فاذن ليس لها اعتبار الا بتكون شر من جهة عدم الفضل المستغني عنها مثل عدم العلم بالفلسفة فان ذلك
ليس بشر واما الامور الوجودية فانها ليست شرورا بالذات بل هي من حيث انها تقتضي عدم امور ضرورية او نافعة يدل عليه انا
لا نجد شيئا من الافعال التي يقال لها شر الا وهو كمال بالنسبة الى الفاعل له وانما شريته بعد ما كانت بالقياس الى شي اخر كالظلم مثلا فانه
من قوة طلابة للغلبة وهي الغضبية والغلبة هي كمالها وفائدة خلقتها فهذا الفعل بالقياس [illegible] انما هي شر وخطأ
لفوات الكمال عن النفس الناطقة كالاستيلاء على هذه القوة [illegible] القوة الغضبية لفوت النفس في الاستيلا
فلا جرم كان شرا لها وكذلك النار اذا احرقت فان الاحراق كمال لها كما انه بالقياس الى من زالت سلامته بسببها فلذلك
القتل هو استعمال الالة القطع في قطع رقبة الانسان فان كون الانسان قويا على استعمال الالة ليس شرا بل هو خير وكذلك
كون الالة قطاعة خير لها وكذلك كون الرقبة قابلة للقطع كل ذلك خيرات في نفسها انما القتل شر من حيث انه مقتضى
لزوال الحياة فثبت ان الامور الوجودية ليست شرورا بالذات بل بالعرض اذا عرفت هذا فنقول الاشيا اما ان يكون لها ما هو
اولا يكون فان لم يكن مادية لم يكن فيها ما بالقوة فلا يكون فيها شر اصلا وان كانت مادية كان عروض الشر في
الشر لها اما ان يكون في ابتدا تكونها او بعد تكونها اما الاول فهو ان يكون للمادة التي يتكون منها انسان اذ لم يعرض
لها من الاسباب ما جعلها ردية المزاج ردية الشكل والخلقة فمادة ذلك الكمال الذي كان الفاعل [illegible] بل لان
المادة لم تقبل واما الثاني فهو ان يعرض الشر طاري عليه [illegible] ذلك الطاري اما شي [illegible] مثل [illegible] والاظلال
الجبال الشامخة اذا اصابت [illegible] الثمار واما شي مفسد مضاد مثل البرد الذي يصيب النبات فيفسد بسبب
ذلك استعداده للنشو والنمو اذا عرفت ذلك فنرجع الى المقصود ونقول قد علمنا ان الشر بالحقيقة اما عدم ضروريات
الشي او عدم منافعه [illegible] الوجود اما ان يكون خيرا من كل الوجوه او شرا من كل وجه [illegible] على خمسة اقسام اما
ان يكون خيره غالبا على شره او يكون شره غالبا على خيره او يتساوى شره وخيره فهذه اقسام خمسة اما الذي يكون خيرا
من كل الوجوه فهو موجود واما الذي [illegible] فهو [illegible] واما الذي يكون [illegible] فهو العقول والافلاك

لان

خيرا لها لا صفعة عنه فبالقياس الى [illegible] م

الشجر [illegible] م

[illegible] بطره م

لان هذه الامور فانها شي ضروري [illegible] واما الذي يكون شره غالبا او مساويا فهو غير موجود
لان كلا منهما في الشر بمعنى عدم الضروريات والمنافع لا بمعنى عدم الكمالات الزائدة والفضول [illegible] ذلك [illegible] ان الشر
[illegible] الغالب لان الامر [illegible] ان كثرت الافات [illegible] والموت [illegible] وان كانت فهو اكثر الا ان
السلامة منها اكثر واما الذي يكون خيره غالبا على شره فلا [illegible] فيه ان يكون موجودا [illegible] الاول ان لم يوجد فليس
الا يفوت الخير الغالب وفوات الخير الغالب شر غالب فاذن في عدمه يكون الشر اغلب من الخير وفي وجوده يكون الخير
اغلب من الشر فيكون الاولى وجود هذا القسم مثاله ان النار في وجودها منافع كثيرة [illegible] مضار كثيرة مثل احراق الحيوانات
ولكنها اذا قوبلت مصالحها بمفاسدها كانت [illegible] اكثر كثيرا من مفاسدها التي [illegible] المصالح كانت مفاسدها
اكثر من مصالحها [illegible] فلا جرم وجب [illegible] هو القسم الذي يكون خيره [illegible] بالشر ليس الا الامر الذي
كره القسم ولا شك انها معلولات العلل الى [illegible] هذا القسم لكان يلزم من عدمها عدم [illegible] موجب لها [illegible]
محضة [illegible] يلزم من عدمها عدم الخيرات المحضة وذلك شر محض فاذن لا بد من وجود هذا القسم فان قيل فلم لم يخلق الخالق
هذه الاشياء [illegible] عن كل الشرور [illegible] لانه لو خلقها كذلك لكان [illegible] هذا القسم الذي يكون خيرا محضا وذلك مما قد فرغ
عنه وقد بقي في الفصل [illegible] الذي يكون خيره غالبا على شره وقد بينا ان الاولى بهذا القسم ان يكون موجودا
هذا الجواب لا يغني [illegible] القائل ان يقول ان [illegible] هذه الخيرات في الشرور [illegible] باختيار الله تعالى وارادته مثل
الاحراق الذي هو عقيب النار واذا كان حصول الاحراق عقيب النار باختيار الله تعالى وارادته فكان يمكنه ان
يختار خلق الاحراق عند ما يكون خيرا وان لا يختار خلقه عند ما يكون شرا ولا خلاص من هذه الا بنفي الاختيار
كونه تعالى فاعلا بالذات لا بالقصد والاختيار فيرجع حاصل الكلام في هذه المسئلة الى مسئلة القدم والحدوث الباب
الرابع في النبوات [illegible] فصل واحد في انه لا بد من النبي [illegible] المعلوم ان الانسان الفارق سائر الحيوانات بانه
لا يحسن معيشته لو كان [illegible] وحده [illegible] ان يكون [illegible] كل واحد منهم [illegible]
[illegible] لذلك [illegible] اذا اجتمعوا [illegible] الانسان مدنيا بالطبع
حتى ان البداة [illegible] لا تشبه اخلاقهم اخلاق الناس [illegible] فاذا كان كذلك فلا غنى للانسان
[illegible] ولا بد ان يجري [illegible] معاملات [illegible] لئلا يظلم بعضهم بعضا ولا بد لذلك [illegible] من
واضع [illegible] وذلك [illegible] الناس ويرشدهم الى الشرع فيكون ذلك
الشارع لا محالة انسانا وهو لا بد ان يكون مخصوصا بالمعجزات في خوارق عادات ليعتقد له الناس وخواص
النبي [illegible] احدها في قوته العاقلة وهو ان يكون كثير [illegible] المقدمات [illegible] الانتقال منها الى [illegible] من غير غلط

معالجها م

مسئلة م

بعضها م

يعتقد

322

وحظا بقوة النفس الثانية في قوة التخيل وهو ان يرى في حال اليقظة ما يراه غيره ويسمع كلام الله ويكون مخبرا
عن المغيبات الكائنة والماضية والتي ستكون والثالثة ان يكون نفسه مؤثرة في مادة هذا العالم فتنقلب العصا ثعبانا
والمادة ويبرئ الاكمه والابرص وسائر ذلك المعجزات ثم اوقف انه لابد من وجود مثل هذا الشخص في اثبات
النبوة على الابد الى حين كيف يحصل وجود هذا الشخص الذي هو سبب نظام العالم فهذا ما نقوله في اثبات
النبوة واما ان النبي كيف ينبغي ان يشتغل بدعوة الخلق وكيف ينبغي ان يشرع الشرائع فذلك يتعلق
بالسياسات واما بيان تاثير العبادات في الطاعات في تزكية النفوس وتفصيل القول في ذلك فيتعلق بعلم الاخلاق
ولو اخر الله في الاجل جمعنا في فن العمليات كما جمعنا في العلميات هذا الكتاب وانا الان في وفقنا الله
لان نجمع هذه المسائل الطبيعية والالهية على هذا الترتيب والتهذيب الذي لم يسبقنا اليه احد

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم الاثنا
ثمانية عشر شهر ذي القعدة الحرام كتبه العبد الضعيف المحتاج
الى رحمة الله الملك المنان محمد زمان بن
[illegible] الطبيب غفر الله ذنوبه
ذنوبهما وستر عيوبهما بحق النبي
والنبي المطلق تمت في
شهور سنه [illegible]
بعد الف من الهجرة
النبوية [illegible]

فلنختم الكتاب حامدين لله تعالى
ومصلين على نبيه محمد صلعم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المباحث المشرقیه
امام فخر رازی
طبیعیات و الهیات